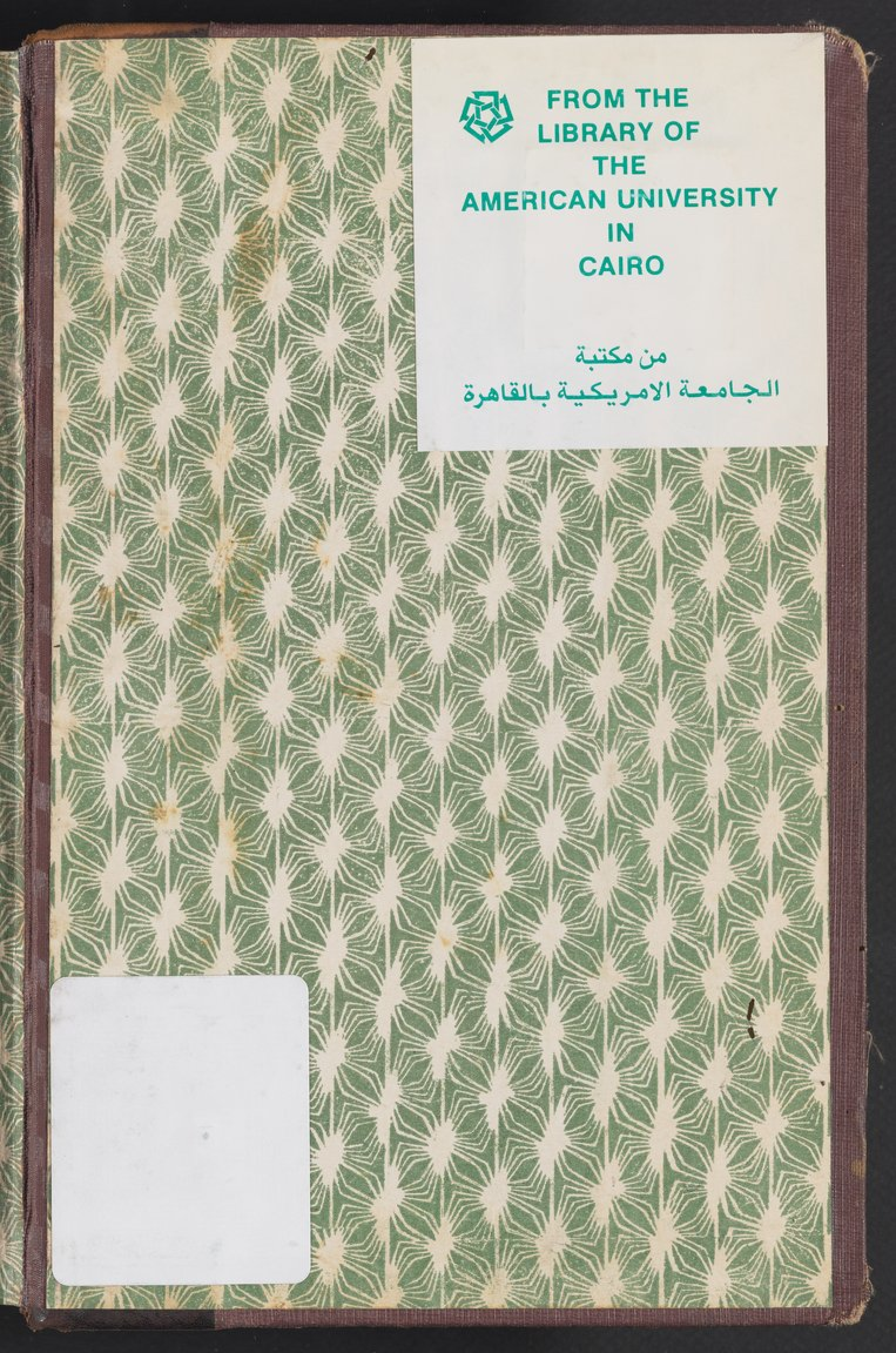


AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01071 4701
الاقتصاد


FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO
من مكتبة
الجامعة الامريكية بالقاهرة



قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب فى مدارسها

الموجز فى علم الاقتصاد

تأليف

پول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تعريب

حافظ ابراهيم و خليل مطران

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٣٣١ — ١٩١٣

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

نجيب متري

صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

الى العالم العامل

احمد حشمت باشا

وزير المعارف المصرية

أشرتَ بهذا العلمِ تَعرِفُ أنهُ
حياةٌ وتدرى أنَّ فى جهلهِ الرَّدى
فأنزلتَ هذينِ الضعيفينِ منزلاً
من الأوْجِ مدَّ الفرقدانِ لهُ يدا
قَبَسْنَا لهُ من نور هذَيك قَبسةً
فكانت لنا عوناً وكانت لنا هُدى
جلَوْنا بهـا للناسِ آياتِ عصرهم
شواهدَ فيهـا قُدوةٌ لمنِ اُقتدى
وقلنـا بلاغٌ يحمَدُ القومُ غِبَّهُ
وما زال هاديهم الى الخير أحمدا

المعربان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

والصلاة والسلام على أنبيائه المرسلين

فاتحة

تقدَّم الينا صاحبُ العطوفة أحمدُ حشمت باشا وزيرُ المعارف المصريَّة بتعريب هذا الكتاب فأمضينا أمره، وقَعدنا الى التعريب وفى أنفُسنا، ما فى نفسهِ، من أنَّ السِّفْرَ جليلٌ، وأن المَقْصِدَ نبيلٌ، وأن الشرقَ فى حاجة الى علم الاقتصاد، وأن ساكنيه على ظمإ الى الأرشاد

وما كاد المؤلّفُ يَفْتحُ لنا البابَ الأوّلَ من كتابهِ حتى راعنَا ما شَهدنا، وبَهَرنا ما وجدنا. فحدَّثتْنا النفسُ بالنُّكوص، لولا هَيبةُ الآمر، والحاجةُ الى الكتاب؛ دَع التَّطلعَ الى حُسنِ الأُحدُوثةِ. فاستعنَّا الله، وشدَدْنا مناً، وعالجنا التعريبَ جهْدَنا فلم نَنْشِب أن حلَّ الأنسُ فى نفوسنا محلَّ الوَحْشَة، وحالَ العناءُ الى لذَّة، وانقلب الاحجامُ الى إقدام

كلمة في المؤلف

وفي كتابه

صاحبُ هذا الكتاب من أئمةِ فنّه في بلاده ، وله فيهِ تآليفُ جَمَّةٌ ، ما بين مُطوَّل ومُختَصرٍ ، وما بين عميم وخَصِيص . والجمهورُ على إيثارِ تَصانيفه ، لأنها أنزَهُ عن الغرض ، وأبعدُ فى المرمى ، وان لم تكن أقربَ الى التناول

دعا كتابَهُ هذا بالمُوجَز ؛ وما نراه اختصر هذا العلم فيهِ اختصاراً . وانما حشرَ فيهِ المعاني حشْراً ، وكلَّفَ المباني عَنَتاً وعُسْراً . ولو كان فى مُشتَقَّات الحصر اسم يَصلُح أن يكون عنواناً لهذا الكتاب ، لكان المؤلّفُ أجدرَ بأن يُطْلِقَهُ عليه

على أنه — وهذا شأنهُ فى جملتهِ — قد يكونُ على نقيضهِ فى بعضِ التفصيل ؛ فهو اذا ذكرَ اصطلاحاً مّا ، وعرّفَهُ مرّةً ، أعاد ذلك التعريفَ بتعدادِ ما يجرى ذكرُه فى الكتاب ؛ غير أن هذا الاسهابَ انما يقعُ لهُ فى تلك الجزئياتِ ولا يعدُوها

ولا كذلك فى الكليّات بين يدىْ كلّ باب من مباحثه ، فانهُ اذا أسندَ قاعدةً من القواعد الى وقائعَ من التاريخ يَسْرُدُها ، أو احتجَّ على رأيٍ خلافيّ بأدلّةٍ من العقلِ أو النقّل يعدّدُها ، أوفضَ(١) فى العرَضِ إيفاضا ، وأومَضَ بالإيماء إيماضا ، فلا ترى الأحقُباً من الدهر تمرّ سِراعا ، أو قضايا تتوالى بأحكامها ثمَّ تُولّى تباعا

فالطلاّبُ المتدبّرون ، والبحَثةُ المتبصّرُون ، يجدُون بين دفّتيه غناءَهم(٢) ؛ وهم باقتصارهم عليهِ دونَ المُطوّلات انما يُقصّرُون عناءَهم

فكيف بهم اذا كانوا من ابناء لغتِنا الشريفةِ ، وهم يَقرأونهُ عربياً مُبيناً ، خالصاً فى انشائهِ من شَوائبِ العُجْمَةِ ، وفى أسلوبهِ من التفكيكِ الذى لا تَتبيَّنُ لهُ روابطُ الاَّ بالقياس المنطقيّ ، أو التقريب الفكريّ ، على النحو الذى ينحوه الفرنجَةُ فى مُنشآتهم ، وقصدُهم منهُ أن يُغْرِبَ الكاتب ، والاَّ يسأمَ المطالعُ من وحدَة السيّاق

(١) أوفض أسرعَ ، عدَا (٢) كِفايتهم

أرأيتكَ أيها القارىء أجاء هذا الكتابُ كما وصفناه ، عربياً مُبيناً ، أم كنا مُتَبَجّحين مُتَنبّلين ؟ ندعُ لك أن تجيبَ ، ولكن بعد استدراكٍ نُزَوّدُك بهِ لتأمنَ الفتنةَ في رأيك

انما الناقلُ أمينُ المنقول عنهُ ، فَرْضَ عينٍ ، وكذلك المترجمُ

هذا هو السَّنَنُ الذى أخذنا أنفسَنا بهِ ، وعليهِ قدَّرنا : أنّ المؤلّف لو كان واحداً منا ، وعنّ لهُ أن يَضعَ كتابَهُ فى لغتنا كما وَضعهُ فى لغتهِ ، حرفاً بحرف ، أفكان هذا اللسانُ السَّمْح يَبْخَلُ عليـهِ من المادَّة بما يُحقّقُ أَبعدَ آماله ويَفى بأدقّ أغراضه ؟ اللهمّ لا . فان لم يكن هذا البُخلُ ، فلا تبجُّحَ منّا ولا تَمدُّحَ بقولنا اننا عرّبناه كما أنشأه مُنْشِئُهُ ، طَبعَ المِثالِ على الغِرَار . فان لَمحَ رقيبٌ أن التراكيبَ لم تخْلُ عن أثرٍ للتقييدِ ، أجبنا ان ذلك الأثرَ عيْن ، ولا نُنكرُ وجودَه . غير ان العلمَ الاقتصاديّ غريبٌ عنّا ، حديثٌ بيننا والاصطلاحاتُ التى خَلقناها لهُ خَلْقاً ، بعد أن عانَيْنا

فيها ما شاء الله من المَشقَّة ، لم تُسعدنا بأكثر مما أسْعدت أمثالُها مَن تَقَدَّمَ من المُعرّبين . بدليل التَّقاطُع الذى تجده فى الديباجة العربيَّة ، بين الأساليب العِلميَّة ، وبين الأساليبِ الأدبيَّة

قوة الاصطلاح

ليس الاصطلاحُ بأوهى قوَّةً من النقل ، ولا هو بدونهِ فى مراتب الهيمنَةِ على اللّغات ، فلا يَهولنَّك قولُ أولئك المُتزمّتين[1] الذين وقفوا باللغة عند حدّ النقل ؛ فتمشَّت لغات العالم مع المدنيَّة والعُمران ووقفت لُغتنا وحدَها عند ذلك الحدّ ، تنظرُ الى اخواتها ، وقد سبقْنَها وقصَّرَت ، نظرَ الشرقيّ الى الغربيّ

لكلّ عصرٍ من العصور التى تقلَّبت فيها الأممُ أثرٌ خالدٌ فى لغاتها . فما من كلمة تنْبُتُ ولا من لفظة تَذْوِي الاَّ وللاصطلاح يدٌ فى حظّها من الموت أو الحياة

---

(١) المتزمتون المتشدّدون اللذين لا يترخَّصون فى شيء

هذه لغةُ الفرنسيس ، ساكنَتْها مدنيَّةُ العلم وكاثرَتْها بآلاتها ومخترعاتها ؛ فلم تُرهقها تلك المُكاثرة ، ولم تَضِقْ ذرعاً بضيوفها . فقد وَجدت من مُرُونتها ووقوفِ أبنائها على أسرار الحياة ما مهَّد لها السبيلَ ، واستلَّها من بين يدَى ذلك الجمودِ الذى وقعت فيهِ أمُّ اللغات

ولقد بلغَ من قُدْرة الاصطلاح أن أصبحَ يَنْسخُ معانيَ الكلمات ، وان أبقى كرماً منهُ على أشباحِها ، فكم أخرجَ من لفظة عن معناها وساقها فى طريق الاستعمال سَوقاً لم يقوَ النقلُ على الوقوف فى سبيلِه

أفلا يَعِزُّ علينا بعد ذلك أن يمرّ هذا العصرُ العباسيُّ الزَّاهرُ باللغة مرًّا ، لا يَتْركُ لهُ فيها أثرا ، ولا يُحدث معَها ذكراً ؛ حتى اذا طوانا الدهرُ ونزَل فى منازلنا خلقٌ جديد ، جهلوا أننا سبَقناهم الى هذه الدنيا ، لأنهم لم يجدوا لنا رسماً يُترسَّم ، ولا رأياً يُتوسَّمُ

لهذا كنَّا كلما عرَض لنا فى طريق التعريب شىءٌ من الأشياء التى لم تجد لها عندنا نصيباً من الأسماء ، رَحَّبنا بهِ

واستعرضنا لهُ من الكلمات ما يَأنسُ لهُ ويَسكُنُ اليهِ . فاذا ضاق اللفظُ القديم بما عسى أن يتعدَّدَ من معانى الشئ الجديد ، احتلنا لهُ احتيالَ أسلافنا : وقد رأوا أن يَضعوا للّغة قواعدَ تَعْصِمُ النُّطقَ وتُقيمُ اللسان فسمّوا ذلك العلم نحواً ؛ وقلنا ما بالُنـا نتابعهم مُتابعةَ الأرقَّاء فى النَّقل ، ولا نُجاريهم مجاراةَ الأكْفاءِ فى الاصطلاح ، وإنَّا اليهِ فى عهدنا لأحوجُ ، وإنَّا بهِ لأولى

خاتمـــة

جئنا فى تعريبنا هذا بما وَسِعَ الجَهدُ وان كان ضعيفاً ، ويَسَّرَ العلمُ وان كان طفيفاً ، ولسنا نقول إننا أتينا بجِماعِ الحـكمة ، ولا نحن ممن يدَّعى العِصمة . لكنَّهـا خطوة خطوناها ، على قدَر ، وأمنيةٌ تركنا بقيَّةَ تحقيقها لمن تولاَّها بعدنا وقدَر

المعرّب له

القاهرة فى ١٤ ربيع الثانى سنة ١٣٣١ — ٢٢ مارس ١٩١٣

الموجز
في
علم الاقتصاد

الغرض من الاقتصاد — الرابطة التى بين هذا العلم والعلوم الخلقية

الغرض من الاقتصاد

مَنْ عاش فى مُجتَمع بَشَرِيّ : أنتج (١) فى ذلك المجتمع أشياء ، وقَايضَ بأشياء ، واستهلك أشياء ؛ منها ما هو ضروريٌّ لحياتهِ ، ومنها ما هو لتَرفيهِ حالهِ وملاءَمةِ ذوقهِ تلك الأشياء تُسمَّى أرزاقاً (٢)

(١) الكلمة الفرنسية Produir ومعناها : أنتج — أحدث — أوجد — خلق . وقد اخترنا أنتج ، لأنها تلائم طبيعة علم الاقتصاد فى شمول معانيها وتعدُّد مراميها وفى انطباق مشتقاتها على اخواتها فى لغة المؤلف

(٢) الأرزاق تقابل فى الفرنسية لفظة Richesses ومدلولها هنا كل شىء حسّيّ أو معنويّ يفى بحاجة من حاج الانسان

المُنتِجُ لا يَستهلك لنفسهِ فى أكثر أمره ، جميعَ الأرزاق التى يُخرجها ؛ بل يُقايضُ مُعظَمها بما هو اليهِ أحوجُ

المنتَجاتُ لا تتَعَادلُ بطبائعها فى المقايضة ، فقد يُقايضُ قليلُها بكثيرها

النسبة القائمة بين أنواع المنتَجات عند المقايضة هى التى تُسمَّى بالقيمة

فالاقتصاد علمٌ يضم بين دفّتيهِ جميع السُّنَن[١] العامَّةِ التى يجرى عليها إِنتاجُ الأرزاق ، وتوزيعُها ، وتداوُلها ، واستهلاكُها

وسبيلُهُ في معرفةِ تلك السُّنن ، هو الاستقصاء والمراقبة . وهذه السُّنَنُ لا مُشاكلةَ بينها وبين قواعد

---

(١) وضعنا ههنا السنن ، مكان كلمة النواميس التى شاع استعمالها بمعنى القوانين الطبيعية ولكننا آثرنا كلمة السنن لقوله تعالى ولن تجد لسنة الله تبديلاً ، فهى بهذا المعنى اكثر انطباقاً على ما يريده منها علماء المواليد الثلاثة (أى الطبيعة)

الاكتِنَاه[1] لأنهـا لا تُعلّمنا كيف يُزْرعُ القمح ، أو يُطبع[2] الحديد ، ولا كيف تَنْتقِلُ الأشياء أو تتحوَّل ؛ بل هى تَرُدُّ الى نظام هو أعلى وأثبتُ وأعمُّ

ومن فوائدِها أنها تُرينا على طريق المثال ، فى أى الأحوال يكون العمل مُنْتِجاً ؛ وما منفعةُ رأس المال ، وما الأسبابُ التى تَرْبو معهـا قيمةُ النقد أو تَنقُصُ ، وما البواعثُ الاجتماعية التى تؤثّرُ فى الأجورِ والمكاسبِ صعوداً أو هبوطاً ، وما المناسباتُ التى تدعو الى ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضهِ . . . الخ

وليست الأمورُ التى تَرْتبِطُ بإِحداث الأرزاق أو تداولها فى مجتمع مَّا ، من مَحْض المصادفة والاتفاق ؛ بل هى نتائجُ نظام يكاد يكون ثابتاً ؛ وكل ما يُؤثّرُ فيها فتأثيره

---

(١) الاكتناه اكثر ألفاظنا العربية انطباقاً على معنى كلمة Technologie المراد بهـا علم الخصوصيات أى علم كل شىء بخصوصه . ومعلوم ان الكُنْهَ من كل شىء هو حقيقته وماهيته

(٢) يُشكّلُ ويُصبُّ

متشابهٌ فى جميعها لأن مرجِعَهُ الى أسبابٍ واحدة؛ ومآلُ هذه الأسباب إما الى طبيعة الأشياء أنفُسها، أو إلى الأصل الذى لا يتغيَّر فى الفطرةِ البشريَّة

فانهُ اذا كان الإكثارُ من ضرب السّكّكِ[١] يَنقُصُ من قيمتهـا، ويُضعفُ من قوَّتها البَدَليَّة، واذا كان الادّخار[٢] يُوفّر فى الأمة وسائلَ الإنتاج، فتَتَوافَرُ بمقدارها قابليةُ الأمة للنُجْح والفلاح، واذا كان تقديرُ الأَجْرِ يُجعَلَ مناسباً تدريجاً لهمَّة العامل فتشتدُّ بذلك عزيمتهُ؛ فلا يقال ان هذه الأسبابَ ومسبباتِها حقائقُ عارضةٌ متقلّبة تبعاً للامكنة والأزمنة . بل هى سُنَنٌ لا تتغيَّر نتائجها، أيّاً كان القوم وأيّاً كان الجيلُ وأيّاً كان العصرُ

لهذا لا يَصحّ تعريفُ الاقتصاد بأنهُ عادةٌ وعُرْف؛ بل هو علم بحقيقة معنى العلم؛ وهو بتفصيلهِ قواعدِ احداثِ الأرزاق وتداولها يُعِين الناس على الهداية والانتفاع من

(١) ضرب السكك أو ضرب النقود، بمعنى (٢) الادّخار هو الذى يقابل بالفرنسية كلمتَى Epargne et économie

حيث يقيهم عواقبَ الخطلِ ، ويَعصمُهم من التخبُّطِ فى المباحث الكثيرة المُؤونة القليلةِ الجَدْوى ، ويصونهم عن المعاقدات التى فيها الغَبْنُ ؛ كما أنهُ يَصدّ أولياءَ الحكومات عن ركوب الشّطط ، أو يَردُّ الى الأصالةِ ما يأتونهُ من الخطأ

وبهذهِ الفوائد وأشباهها يُوطَّد الأمن ويَسْتَقِرُّ الرخاء فى المجتمعات الانسانية

على أنّ الاقتصادَ علمٌ قريبُ النشأة

أبصرَ بعضُ كبار المتقدّمين ولاسيما (أَرِسْطُو) شيئاً من أصولهِ

غيرأنهُ لم يتّسعْ نِطاقهُ ولم تستتبَّ قواعدُه الاَّ فى القرن الثامن عشر على يد « فرنْسُوَا كِينيه[1] » و « تِرْغُو[2] »

---

(١) فرنسوا كينيه François Quesnay – اقتصادى فِرنسى شهير وُلد فى بلدة ميريه بفرنسا سنة ١٦٩٤ ومات فى سنة ١٧٧٤ (٢) تِرْغو Turgot – وُلد فى باريس سنة ١٧٢٧ ومات سنة ١٧٨١ وهو اقتصادى وَلى ولاية ليمُوجْ من أعمال فرنسا ثلاث عشرة سنة ، وضع فى اثنائها كتاب التأملات فى تكوين الأرزاق وتوزيعها ، سنة ١٧٦٦ ، أى قبل ظهور كتاب الأرزاق

فى فرنسا ، وعلى يَدِ « آدم سمث[١] » خصوصاً ، فى انجلترا

فان نُعِيتْ على هذا العلم جِدَّتهُ وحداثةُ سِنه ، قلنا إنَّ أجلَّ العلوم الطبيعيةِ ، ومنها الكيمياء ، انما هى أترابٌ لهُ [٢]

فأما الكيمياء : فقد كان مَبْدَؤُها كمبدإ الاقتصاد فى الثُّلُث الاخير من القرْنِ الثامنِ عشر ، بِفَضْلِ « لافْوَازْييه[٣] »

لآدم سمِث ؛ وعلى ذلك فهو الواضِعُ لعلم الاقتصاد . وقد تَقَلَّدَ وزارةَ الماليَّة فى عهد لويس الثالث عشر ، فألغى السُّخْرَةَ وحرَّر العمل بالغائه نظام طوائف الحِرَف

(١) آدم سمث Adam Smith — اقتصاديٌّ شهير وفيلسوف كبير وهو إيكوسيٌّ ولد فى كِرْكالدى فى ٥ يونيه سنة ١٧٢٣ ومات فى ادَنبُرْج فى ٨ يوليه سنة ١٧٩٠ . وفى سنة ١٧٥١ عين فى جلاسكو أستاذاً للمنطق . وفى السنة التى وَلِيَتها عيِّن أستاذاً للفلسفة الادبية . وأول مؤلفاته ، كتابه فى الشعور الأدبى ، وثانيها ، كتابه فى ماهيَّة الثروة وأسبابها عند الأمم ، وهو من عيون مؤلفاته التى طارت بها شهرته فى أنحاءِ المعمور

(٢) الأتراب واللِّدات كلاهما بمعنى ، هى مواليد العام الواحد

(٣) لافوازييه Lavoisier كيماويٌّ شهير ولد فى باريس

و « بِريستْلي[١] » و « شِيلْ[٢] »

وقد كان الناسُ قبل هؤلاء العلماءِ الثلاثةِ النَّابهين[٣] يُجرِّبون بعض التَّجارِب الكيماويَّةِ الفعليَّةِ[٤] ؛ غير أنهم لو وَقَفوا على أساس ذلك العلمِ وقواعدِه ، لما أتوْا كلَّ ما أتوْه من الأغاليط ، ولا بدَّدوا كل ما بدَّدوه من القوَّة والوقتِ والمالِ

كذلكَ عَمِلَ الناسُ فى كل عصر ، بوَحْيِ غرائزِهم ، اختباراتٍ طبيعيَّةً وآليةً فِعليةً ، لكنَّهم لو لم يجهلوا القواعدَ

فى ١٦ اغسطس سنة ١٧٤٣ . وقُتل سنة ١٧٩٤ ، درس الكيمياء فى معمل رُوبِلْ وبَرَع فيها حتى نال الوسامَ الذهبيَّ الذى أعدَّه مجمع العلوم لمن يؤلف فى أمثل طريقة لإنارة باريس

(١) بريستلى Priestley — عالم انجليزى من علماء الكيمياء والطبيعة . وُلد سنة ١٧٣٣ وتوفى سنة ١٨٠٤ ، وهو الذى استكشف (الازوت) وتنفس النبات (٢) شيل Scheele — المانىّ من علماء الكيميا . وُلد سنة ١٧٤٢ وتوفى سنة ١٧٨٦ ، وهو اول من استكشف (الكلور) و (المانجانيز) و (الحامض الأرسنيك) و (الجليسرين)

(٣) النابهون المشهورون (٤) الفعلية تقابل بالفرنسية Pratique

النّظرِيَّةَ لذلك العِلم ، لكانت نتائجُ اختباراتهم أنفعَ وأصلحَ ، ولَحَمِدوا مَغَبَّةَ أعمالهم

وعلى هذين المِثالين جرى الناسُ من الجهة الاقتصاديَّة فانهم ما بَرِحوا منذ بَدء الخليقة يَتحسَّسون ؛ فيُصيبون تارةً حين تَصدُقُهم غرائزُهم ، ويُخطئون تاراتٍ بما يكونُ قد سبقَ الى أوهامِهم ، ولو أنهم كانوا أيامئذٍ عارفين بأصول هذا العلمِ لاستقامت سُبلُهم ولم تَختَلَّ موازينُهم

وانما كان العلمُ الاقتصاديُّ حادثاً . لأنَّ الأمورَ التى يَدورُ عليها هيَ بحقيقتها من أعقد الأمورِ التى تَعرِضُ فى هذهِ الحياة ؛ ذلك لأن الأُمَمَ التى خلَت كان منها ما يُقِرُّ استرقاقَ بعضِ الناس لبعض ؛ ومنها ما يُوجِبُ ارتهانَ ابنِ الأرضِ بالأرض ، ومنها ما يَجْعَلُ الناسَ فِرَقاً مُتَفاضلةً وطبقاتٍ متفاوتةً ، فلم تكن تلك الأممُ صالحةً لأن تُستَقْصى فيها السُّنَنُ الاقتصاديَّةُ الطبيعيَّة ؛ ولهذا كانت الأمورُ الاقتصاديَّة مَنُوطَةً بمحضِ مَشيئة الحاكمين ؛ على حينِ أنهُ كان يَنبغى وجودُ نِظامٍ أساسهُ الحريَّةُ المدنيَّة

بل وشىءٍ من الحريَّةِ السياسيَّة، لَتثبُتَ أصولُ ذلك العِلم في أرضٍ مُمهَّدةٍ لها صالحةٍ لنُمُوِّها

الروابطُ التي بين الاقتصاد والعلوم الخُلُقيَّةِ (١)

لا يُنْعَى على الاقتصاد أنهُ منافٍ لمكارم الأخلاق بدعوى اقتصارهِ على البحث في إنتاج الأَرزاق وحركةِ تَدَاوُلها ولا صحةَ لما قيل من أنهُ مَذْهَبُ للأَثَرَةِ (٢) بل إنّ فيه لمُتَّسعاً لكريم الشُّعُور ولئن فاتتهُ الإحاطةُ بكلّ شيء؛ ما ذلك الَّا لأنهُ جزءٌ لا أكثرُ من مجموع المعارف العامَّة وبينهُ وبين العلوم الاجتماعيَّة مُلاءمة وحُسْنُ جوارٍ

من هذا أنك تجدُه يُلابسُ كرائمَ الشِّيَم تمامَ المُلابسة ولا يُناقِضُها في شيء. ذلك لأنَّ من لوازبِ قواعدِه أنّ كلّ مُجتمعٍ تفشو فيهِ كرائمُ الشِّيَم يكونُ ذا مزايا اقتصاديَّة لا تقبلُ المُنازعة؛ اذ بها يُنتجُ إنتاجاً أوفرَ وأجودَ مع

(١) العلوم الخُلُقية Sciences morales

(٢) حبُّ النفس، حبُّ الذَّات

تماسكٍ ، وتتبُّعٍ في سَيْرِ العمل ؛ وبها لا يتدفّق في تيّارات المُجازَفة ؛ وبها يكونُ أعدلَ في تقسيمِ الأرزاق وإقرارِ الحقوق لأَربابها ؛ وبها يُحسن التدبيرَ في استهلاك حاجاتهِ ، وبها يَكْثُرُ حكماؤه ويَقِلُّ سفهاؤه ؛ وبها يَألَفُ الصدقَ في المعاملة ويَسكنُ الى المشارَكة

ثم إنَّ جُلَّ مكارمِ الأخلاق فضائلُ اقتصاديَّةٌ ، وأمثلةُ ذلك : حُبُّ العمل ، السُّلطانُ على النفس ، الجَلَدُ ، المُثابَرَةُ ، الإقْساطُ[1] ، التبصُّرُ ، الرَّغبةُ في النَّسل

وإنَّ رجلاً لا يَقْصرُ همَّهُ على أُفُقِ نفسه بل يطمحُ بنظره الى ذرَارِيّ تتسلسلُ عنهُ آخرَ الدهر ، لأفضلُ في العوامل الاقتصادية من الرّجل العزَب

ومن ذلك أنك تجدُ الاقتصادَ مُماشياً للفلسفة : من حيث هي علم تُستخرَجُ بهِ التصوُّراتُ الشاملةُ من الوقائع الفَرْدِيَّةِ ، ولهُ مذاهبُ شتّى يُفضى منها الى نتيجةٍ واحدة : هي تناسُقُ النّظام العامّ الذى يَسيرُ عليهِ الكونُ

---

(١) الإِقساط هو ما يُسمُّونه روحَ العدل Esprit de justice

وتجدُه آخذاً بيدِ التاريخ : من حيث أن التاريخ يُعيدُ على الناس عظاتِ الماضى ليُحكِموا سِيرَهم ويَجعَلُ للأُمم التالية رَشَداً من عِبَر الأُمم الخالية

وتجدُهُ ملائماً للإحصاء : من حيث أن الإحصاء وسيلة تُحصَرُ بها جميعُ الوقائع الاجتماعيّة وتُفصَّلُ تفصيلاً يُعينُ أهلَ العلم على استخلاص النتائج منها والقواعد

فالاقتصاد يَستمدُّ من هذهِ العلوم على اختلافها مادَّةً للاستقصاء والتدبُّر، ولكنَّهُ لا يُتابعها مُتابَعَةَ الرِّقِّ . وذلك لأنهُ — ولا غضاضةَ على التاريخ — قد لا يُقِرُّ جميعَ أخبارِ السَّلَفِ تصديقاً أو استحساناً ، ولا جميعَ آراء المتقدّمين باعتبار أنها لا تَنحَرِفُ عن صِراط الحقائق

ولعلَّهُ جائزٌ لمُفكِّرٍ أن يتمنّى لو ان الثّورةَ الفرنسيَّة لم تكن أوْجَبَتْ تداولَ النقود الورقيّة أسناداً [1] على الحكومة تتعاملُ بها الناسُ قهراً ، ولم تَسُنَّ القانونَ المعروفَ بقانون « النّهاية [2] » ، ثم لعلَّهُ جائزٌ لهُ أن يعتقدَ أن الحروبَ

---

(١) اسناد جمع سند وهى التى يجمعها العامة على سندات

(٢) قانون النهاية أو الغاية القصوى هو Loi du Maximun

الدينيَّةَ لو لم تُوقدْ نارُها بين الأُمم، لكان ذلك خيراً وأولى

أما علمُ الحقوق فللاقتصاد بهِ روابطُ أوثقُ؛ فإن لكليهما أساساً واحداً هو المسؤليَّةُ الذاتية، وهذه المسؤليَّة تتَّصلُ بمبدأين: الحريةِ، والملْكيَّةِ

والمسؤليَّةُ، والحريَّةُ، والملْكيَّةُ هى الحقائقُ الثلاثُ الكبرى التى يقرُّها الاقتصادُ بعد مُدارساتٍ جمَّةٍ، وتدقيقاتٍ طويلة

ولما كانت الحقوقُ تُعدَّل فى تطبيقاتها الفعليَّة تدريجاً، وتبعاً لارتقاء الأُمم ونُموّها، وتعدُّدِ حاجاتها؛ كانَ الاقتصادُ بمعناه الصحيحِ، هو العلمُ الذى يتعيَّن للإرشاد الى تلك التعديلات حين تطلبها المنافعُ أو تتطلَّعُ اليها الضَّروراتُ

ولا يُؤخذ من هذا أن للاقتصاد السيادةَ على أُمور الدنيا، وأن لهُ تصريفها على هوى سلطانهِ المُطلَقِ، بل هو الناصحُ الأَمينُ الذى يَحْسُن اتّباعُ مشُوراته، الاَّ فى الاحوال النّادرة التى يعْرِضُ فيها من الأَسباب القوميَّة أو السياسيَّة ما يُوجب الإرجاءَ أو التلطيفَ

ولنا فى الطبّ شاهدٌ على هذا : اذ يقول أربابُهُ إن سُكنى المدُن أقلُّ موافقةً للصحّةِ من سُكنى الخَلاء ، وإن العملَ فى المصانع أشدُّ إيذاءً منهُ فى الدُّورِ . لكنَّ قولهم هذا لا يَستلزِم هدمَ المدُن والمصانِع ، لأَن هناك ضروراتٍ غيرَ تلك التى يَصِفُها الطبّ ، تُبيحُ خَرْقَ قوانينه

والقوانين الاقتصاديَّة على هذا النحو ، يُباحُ التَّجاوزُ عنها في أحوال أهليَّة أو دَوْلِيَّة . على أنهُ ثابتٌ فى كلّ حال ، أنَّ المخالفةَ لتلك القوانين داعيةٌ الى الضَّرر

بعد أن أبنَّا فيما تقدَّم ما للاقتصاد من المكانة فى عالم الآراء وفى عالَم الوقائع ، نَشْرَعُ الآن فى مطالعةِ العلم بأقسامه المختلِفة وهى :

إنتاجُ الارزاق ، توزيعُها ، تداوُلها ، استهلاكُها

قامَ بعض المُبدعين يَحتجُّون على تقسيم هذا العلم الى هذهِ الأَقسام الأَربعةِ ولكنَّهُ برغم ما احتجُّوا ما زالَ هو الأَصلحَ والأَتمَّ ؛ لأَنهُ يُمكّنُ المُطالِعَ من مُتابعةِ الحوادث الاقتصاديَّة فى مَظَانّها بلا تخبُّط ولا اضطراب

القسم الأول

انتاج الارزاق

الفصل الأول

المقصود من الانتاج — الفواعل المختلفة التي تعاون الصنيع المنتج : الطبيعة ، العمل ، رأس المال

المقصود من الإنتاج — الحاجات البشريّة

يُنتِجُ الإنسانُ لقضاء حاجاته . ومَنشأُ تلك الحاجات من الطبيعة البَشريّة، فيما ينتابُها من ضَرورات، وشهوات، وأذواق ، سواءٌ كانت تلك المَطَالِبُ كلُّها أوّليّةً فِطريّةً أو صِناعيةً متعدّدة بفعل الحَضَارة على كرور الأَحقاب ؛ وسواءٌ كانت عامّةً يشترِكُ فيها النوعُ الانسانيُّ ، أو جماعاتٌ غفيرةٌ منهُ ؛ أو خاصّةً بأفراد من العالمين . تلك

الحاجات هى أساسٌ راسخٌ ، غيرَ أنها بذواتهـا قابلةٌ للامتداد والتنوُّع بلا نِهاية

وقد قسَّمها بعضُهم الى حاجاتٍ طبيعيَّـة ، وحاجاتٍ صناعيَّـة

وفصلَّها بعضهم فسمَّاها حاجاتِ الغذاء ، والكِساء ، والمأوَى ، والزّينة ، والعلم ، والتروُّح الخ

كلٌّ واحدة من تلك الحاجات لها منْبَتُها فى فِطرة المرء .

فاذا نظرنا منها الى الزّينة مثلاً لم نجدْها خاصَّة بالحَضَريّين المُمَدَّنين ، بل نجدُها ظاهرةَ الأثر عند الأقوام الهَمَجِ وان خالطتْها السَّذاجةُ أو مازَجتْها السَّماجةُ

أما قابليَّة الحاجات الانسانيَّـة للامتداد والتنوُّع ، الى ما يُخْطِئُهُ العَدُّ ، فهى الحادث الاقتصاديُّ الأكبر الذى شَهِدَت بِهِ المدنيَّةُ فى كلِّ مكان وزمان

انبرى جماعةٌ من الفلاسفة وعلماء الأخلاق للتَّنديد بما دعوْهُ بالحاجات الصناعيَّة ، أو الكاذبة ، فأصابوا فى شىء ، وأخطأوا فى أشياء

أصابوا حيث قبّحوا شرهَ النفس ، وتلك الظمْأةَ التي لا ترْوَى في الشهوات ، ولا تكاد تنقضي حتى تجدَّدَ ؛ فتكِدُّ العقلَ ، وتُقلِقُ الذّهن ، ولا تدعُ لصاحبها راحةً أو مسرَّةً غيرَ مشُوبةٍ بالكدر ، على ما يُحيط بهِ من وَفْرِ الجاه وأسبابِ الرّخاء

وأصابوا ، حيث أنكروا تلك الوسائلَ التي يفْزَعُ اليها بعضُ أخسَّاء الطّباع ، ليستفيدوا ضروباً من النِّعَم ، من طُرُق الإِيذاء للنّاس

لكنهم أخطأوا ، حيث حاولوا أن يجعلوا حدًّا للأمانيّ التي يلتمسُ أربابُها تحقيقَها بما أُحِلَّ من الوسائل

سَنَعُودُ في قِسم آخرَ من هذا الكتاب الى البحث في النَّفائس (١) بما يجدُرُ من الإِسهاب

غير اننا نُقرّر من الآن أن تعَدُّدَ الحاجات ليس من آيات الوَهَن أو علامات السّقَم في الفِطرةِ البشريَّة ؛ بل قد يكونُ دليلاً على عظَمتِها وكرَمِها

(١) هي التي عرَّفها بعض كتّابنا بالكماليّات

الطَّبَقةُ السُّفلى من الحيوان أقلّ حاجات من الطَّبقة العُليا ، والهَمَجُ أقلّ حاجات من البَرْبر ، والبَرْبرُ أقلّ حاجات من الأمم المتحضّرة في أثناء المدنيّة

على ان تعدُّدَ الحاجات وانتشارَها ، انما يكون مَأتاهُ فى الغالب من ثلاثة :

التشبُّه أو المحاكاة[1] ، العادة ، الإرث

التشبُّه هو الذى يَدْفع الشعوبَ المنحطَّة ، حين تتَّصل بالشعوب الراقية ، الى أن تستعيرَ من طيّباتِ أحوالها ما تَستصلِحهُ لعيشها

فاذا كان ذلك ، تولَّدَت منهُ العادةُ الذاتيَّة . وهذهِ العادة يُؤَيّدها التَّوارثُ، فتتأصَّلُ فى النفوس تأصُّلاً يُهيّئُ لأصحابها أنهم أصبحوا لا يَستغنون عن أشياءَ قد كانوا فى غِنًى عنها أو غيرَ مكترِثين لها منذ أحقاب خلَت

وحسبنا أمثلةً على تعدُّد الحاجات تدريجاً ما نَستَخدِمهُ

---

(١) التشبُّه أو المحاكاة هنا بمعنى (imitation) أما التقليد فهو بغير هذا المعنى خلافاً لما تفهمهُ العامة

اليومَ من أثاث ورِياش فى البيوت ، ومن سِلَع متنوّعة لِمَلبَسِنا : كالجوارب والأحذِية والمناديل ، ومن الصُّنوف الكثيرة لِتَغْذِيَتِنا ؛ دَعِ الكتبَ والصحفَ وأدواتِ الموسيقى

المصادر الثلاثة للإنتاج

لا يجِدُ الانسان فى الطبيعة وحدَها ما يَكفيهِ بوجهٍ عامّ لقضاء حاجاته وبلوغِ لُباناته ؛ لأن الطبيعةَ انما تَفِى من نفسها بما يَسُدُّ بعض العوَزِ الأوّل : كتَنَسُّمِ الهواء لكل حيّ ، وكتَدْفِئة الأبدان طِوالَ السنة فى أمصار ، وشَطراً منها فى أمصار أُخَرَ

وفيما عدا هذين وما يُشاكلهما ، لا بدّ لها من معاوَنة الإنسان وتدبيرهِ

تجِدُ مِصداقَ هذا القول فى استقصاء أحوال الخَلْق منذ البَدء ؛ فان الأُسَرَ والعشائرَ فى أيام قِلّتها واتّساع المناطق التى كانت حالّةً فيها ، كانت لا تُصيب أقواتَها الاّ بِشِقّ النفس ، واستسهالِ الصِّعاب من قَطف الثمار البريّة

واصطياد الوحوش والسَّمَك ، ورَعْي الإبِل

إذاً فلا يَتسنَّى للمرء أن يَقضيَ حاجاتهِ ما لم يكن مِعواناً للطبيعة ، ولا يتسنّى الإنتاجُ ما لم يَتضافر كلاهما معاً

فإنما الطبيعة هى القوَّة غيرُ العاقلة ، والمادَّةُ العامَّة المتنوّعة التى يَسقيها الانسان بعرَق جَبينه ، ويُدَرّ بها بقوَّة ذكائه ، ويَستغلّها بآلات من اختراع فكره تَبدأ وبها نَقص ، ثم تتكامل بتوالى الأيام على ما تقتضيهِ الخُبرة والرَّويَّة

أما مُعاونة الإنسان للطبيعة فهى على نوعين : أحدُهما عملهُ الوقتيُّ ، وجَهْدُهُ العصبيّ والعضليّ ؛ وان كان لا يُفْضَى معهُ الى بعيدِ الغايات

وثانيهما إحداثُ رأس المال واستخدامهُ ، وبهِ تَكملُ المعاوَنة

وغير خافٍ أن الانسانَ اذا بلغ مَبلغاً من الحضارة ، توافَرت لديهِ وسائلُ العمل بما يُضاعف قُوَى ذراعيهِ ويَفتُقُ الحيلةَ فى ذِهنهِ

ذلك لأنهُ ادَّخر من المُعدَّات ما يُهيّئهُ لأن يقوم قياماً

لا تَعترِضهُ الشواغلُ ، بعمل بعيدِ الأمَدِ لا تُدْرَكُ نتيجتُهُ الاَّ بعد كرّ الأَيام ومرّ الشهور

وأنهُ صنع مصنوعاتٍ ليست بذاتها مما يفى بحاجاته ، ولكنها تُسَهِّل عليهِ اقتناءَ أشياءَ أُخرَ فيها الغَناءُ (١)

تلك المصنوعاتُ هى الأدوات من مثل القوْس ، والسِّهام ، وصُنَّارة الصيد ، والمِعْوَلِ ، والمِحراث ، الى أدقّ الآلات تركيباً وأعجبها نظاماً ؛ وهى التى تُدْعى برأس المال

على أن رأسَ المال قد أوجدهُ النـاسُ منذ وُجِدُوا ؛ فكانت منهُ الحجارةُ التى استخدموها ضروباً فى العصر المعروفِ بالعصر الحَجَرِيّ ؛ كما أن منهُ القاطِرَةَ ، والمِحراثَ البُخارِيَّ ، وأشباهَهما فى هذا العصر

الانسان بِعفوِ طبعهِ كَلِفٌ بصنع الآلات ؛ وعلى قدر نُمُوِّهِ وارتقائهِ تتعدَّدُ الآلات وتتنوَّع وتَغْرُبُ (٢) أجهزَتُها ؛ حتى كان من ذلك فى أيَّامنا أنهُ أَحدث أدواتٍ من مثل جداولِ الحساب يُستعانُ بها على بعض الأعمال الذِّهنيَّة

---

(١) الكفاية (٢) تصير غريبةً

يُستخلص مما تقدَّم أن الإِنتاجَ في مواطن الأَقوام الذين خرجوا من همَجيةِ القرون الأولى ، إنما يَتأتَّى عن ثلاثةِ مصادرَ : الطبيعةِ ، عملِ الانسان ، رأسِ المال

الفصل الثانى

فى بيان ما للطبيعة والقُوى الطبيعيَّة من السّهم فى الإنتاج

تعريف الطبيعة من الجهة الاقتصادية — التفاوت فى الهبات الطبيعية كتفاوت الجواء ورسوم الأرض وظاهر التربة وباطنها — معظم هبات الطبيعة لا يشترك فيها الناس كافة وليست بمجانية

شأنُ الطبيعة فى الإنتاج

الطبيعةُ أوّلُ مَصادِر الإنتاج : ومعنى الطبيعةِ لا يَقتَصِرُ على الأرض والتُّربة ؛ بل يَتناولُ جميعَ ما يُحيطُ بالإنسان ، وما فى ذلك المُحيطِ من القُوَى ؛ على حدّ ما نراهُ من أنَّ الإنسانَ قد أخذَ فى هذا العصر يبحثُ عن تسخيرِ القُوَى التى لا تخرُجُ من نفسِ دُنيانا . فهو قد استخدَمَ نورَ الشمس لتصوير الأشباحِ ، وما زالَ يَعْمَلُ على استخدامِ حرارتِها فى بعض الأُمور الصناعيَّةِ

تَنْقسم الطبيعةُ من حيثُ ارتباطُها بالإنتاجِ الى ثلاثة مَصادرَ فرعيةٍ : (١) الجوّ والرسمِ الجغرافيّ ، (٢) التّكوينِ الأرضيّ (المقصود بهِ ما فوق الأرض وما تحتَ الثَّرَى) ، (٣) قُوَى العواملِ الطبيعيّة المُتنوّعة من مِثل القوّةِ المحرّكةِ فى الرّياح وفى مَجارِى الأَمْواهِ ، والقوّةِ الانتشاريّة فى الغازات ، وضروبِ استخدامِها فى علمِ الطّبيعة والكيمياء

كثيراً ما يقولون إنّ الطّبيعة من جهة الإنتاج ليست الاّ العنْصُرَ المُنْفَعِلَ ، وإن عَمَلَ الانسان إنما هو العنْصُرُ الفاعِلُ

تلك القاعدةُ لا تَنطبقُ على الواقع ؛ اذ لا شيءَ أفعلُ من الطّبيعة ؛ فهى لا تَستقِرُّ ولا تنقطِعُ عن التغيُّر والتّحرُّك والعمل بدليلِ ما تُنْبِتُهُ ، وهو أظهرُ الأَدلّة . وفضلاً عن قُوَّة الإِنبات فان سائرَ ما فيها من قُوَى الرّيح والماء والبُخار لا يَفْتأُ فاعلاً

وربما صَحّت هذه القاعدةُ بعضَ الشىء ؛ وان كانت من الجهة النظريّةِ المَحْضَةِ غيرَ صحيحةٍ . وانما يتأتّى جوازُ

صحتَّها من أن الطَّبيعةَ على استمرار فعلهـا لا تخرُجُ عن نِظـام متُماثلٍ لا يزدادُ بنفسه ولا ينْقُصُ بنفسه ؛ أمَّا الإنسانُ فيستطيعُ بجَهده وحيلته أن يُؤَثّرَ فيهـا تأثيراً يجعلُ محصُولاتِها أوْفرَ كمّاً (١) واكثرَ ملاءَمةً لحاجاته

فهو بحرْثهِ الأَرضَ ، وبذْرِهِ البذارَ ، وتشذيبهِ (٢) الشَّجرَ ، وتشييدهِ الطواحينَ الهوائيَّةَ وإقامتِها على الروابى ، وبتخطيطهِ الترعَ وتحويلهِ مساقطَ الميـاه ، وبتفريقهِ الغازاتِ أو تأليفهِ بينها على قدرٍ معلوم ، يملِكُ الطبيعةَ ويقتادُها بأزمَّةٍ يُصرّفُ بها نشاطَها الى ما لا نِهايةَ لهُ ، نحو الغرَضِ الذى يبتغيه

وبذلك يُوطّدُ أسبابَ الحياةِ ويُوفّرُ محاسنَها

كتبَ بعضُ الاقتصاديّين أنَّ شأنَ الطَّبيعـةِ فى الإنتاج يقِلُّ ويتضاءَل بمقدار ما تزدادُ الحَضارةُ وتنْتشِرُ . وهذا رأيٌ ظاهرٌ خطَلُهُ

المَدنيَّةُ من جهتها الحسّيَّةِ انما هى اختيارُ الأَصلحِ من

---

(١) كمية (٢) التشذيب هو التقليم

كلّ نِظام — والانتفاعُ ما أمكنَ الانتفاعُ — بالقُوَى الطَّبيعيَّةِ، والقصدُ من ذلك أن تجْعَلَ مُعاوَنةُ الانسانِ للطَّبيعة مُعاونةَ أُلفةٍ، وفِطْنةٍ، وتدبُّرٍ

التَّفاوتُ فى هِبات الطبيعة

المَرَافِقُ والقُوَى الطبيعيَّةُ ليست مُوزَّعةً توْزِيعاً متَساوِياً على وجهِ البسيطة

فاذا نظَرْنا من جهة المحصولات الغِذائيَّة وَجَدْنا أن الأَرَضينَ تتَفاوَتُ فى الخِصْب؛ وان رِمَال «بُومِيرَانْيا[١]» مثلاً أقلُّ إنتاجاً من أوْدِيَة نهرِ «اللُّوَارِ[٢]» أو نهرِ «الرُّون[٣]»؛ وأن نُجُودَ[٤] آسيا الوسطى، وان لم تعملْ فيها يدُ الإنسان، أوْفَرُ كَلأً[٥] من المَرَاعى التى هى على

---

(١) Poméranie مقاطعة فى بروسيا (٢) Loire نهرٌ بفرنسا (٣) Rhône نهرٌ بفرنسا (٤) نجود جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض Steeppes (٥) الكلأ كل نبت بين النجم والحشيش؛ والنجم كل نبت لا ساق له

ضِفافِ السِّين ، بل أن جِبال اللُّورِين [١] ، والكَنْتال [٢] ، فى دائرة البلد الواحد، لا تُضارعُ بخيراتها سُهولَ «الفلَنْدِر [٣] » و « اللّيماني » « بأوڤِرْنيا [٤] »

ذلك التفاوتُ لا يَختصُّ بخِصبِ التُّربة ، بل يتناوَلُ أُموراً أُخرَ ليست بأقلَّ شأناً

فقد وقع الإجماعُ فى كلّ زمان على أن تُنْسَبَ المدنيَّةُ وتأثيرُها الى ثلاثٍ : مَظهرِ البلاد ، ونوعِ المحصولات التى تُخرِجها تُرْبتُها ، ورسمِها الجغرافيّ وحالةِ جوّها

أجلْ ، فان لكلّ اقليم صفاتٍ تُهَيّئ فى نفوس أهلهِ ، جماعاتٍ كانوا أو أفراداً ، استعداداً فِطرِيّاً لأُمور خاصّة

من هذا القبيل ، أَن «الفِينيقيّين» و «القرْطَاچنيين» و «اليونان» و «البنَادِقة» و «الهُولَنْدِيّين» و «الانكليز» ، كانوا أقوامَ تِجارةٍ ومِلاَحةٍ بما لم يُبارِهم فيهِ « السّيتيُّون »

---

(١) Lorraine مقاطعة بالمانيا (٢) Cantal مقاطعة بفرنسا (٣) Flandre مقاطعة بفرنسا (٤) Auvergne مقاطعة بفرنسا

ولا « الرُّوسُ » ؛ ممن أقاموا أو يُقيمون فى أمصار حافلةٍ بالسكان ، بَعيدةٍ عن البحـارِ ، عاطلةٍ من الانهر التى يتَّصلُ بعضُها ببعض

بَحثَ الباحثون ، وأطالوا ، فى الجوّ وما ينْتابُ جسمَ الإنسان بسببه. ولا مِراءَ فى أنّ الحرَّ ، اذا اشتدَّ واستمرَّ ، أضعَفَ الجسدَ والعقلَ ؛ كما ان تواليَ النوائب ، أشباهِ الزلازل والأَعاصير فى البُلْدان الاستوائيَّة ، مما يُوهن إرادةَ الرَّجل ، ويَكُفُّ بَصره عما يكون فى غدِهِ ؛ فلقد أثبتَ التاريخُ إثباتاً غيرَ مُنْقَطِع ان وَفْرَةَ المحصولات فى الأَمصار الحارَّة ، مع سُهولة استخراجها من منَابتها وتوَافرِ المطالب المعاشيَّة : من قُوتٍ ومأوى وكِساء يُدْرِكها الانسان بلا عنَاء ، مما يَفُلُّ العزائمَ ويَثلِمُ الفِطنةَ المُختَرِعةَ

لم نَكن لنُعيدَ هذهِ الأُمورَ لو لم يدْعنُا الى ذكرها بعضُ ما لها من النتائج الاقتصاديَّة ذاتِ البـال ، فاننا لا نَقصُرُ ما نستخدمهُ من المحصولات والخصائص الطَّبيعيَّة ، على ما يَفي مبُـاشَرَةً بحاجاتِنا من مِثلِ النَّبات ، وحرارةِ

الشَّمس، ودِفْء الجَوّ؛ بل تتعدَّاهُ الى استخدام الخصائص الطَّبيعيَّة التى تُمكِّننا من تسخير الطبيعة نفسِها لإتمام أعمالِنا

وعلى هذا فاذا كانت وَفْرَةُ المحصولات مع سُهولة استنباتِها تَقْعُدُ بالهمَّة وتُوهِنُ الفِكرَ لِوَفائِها بحاجاتنا من أيْسَرِ السُّبُلِ، كانت على نقيض ما تقدَّم، وَفْرَةُ الخصائص الطبيعيَّة التى لا تَفِى بحاجاتنا الاَّ من أبْعَدِ طريق، أصلحَ ما يُرام لتشديد العزائم وتَبْصير العقول. وأَمثِلةُ تلكَ الخصائِص: مناجِمُ الحديد والفحم وآلاتُها التى نَنْتَفِعُ بها اتِّجاراً وسَقْياً للزَّرْعِ وتحرِيكاً للآلة

لهذا كانت الأرجاء الشماليَّةُ والأنحاء المُعْتَدِلةُ، أقلَّ خِصباً من حيث المُنْتَجات التى تُستخْدَم بذاتها فى قضاء الحاجات؛ ولكنَّها أفْضَلُ من حيث الموادّ أو القُوَى التى تَضِنُّ بها الطبيعةُ على غيرأهل الكَدِّ والنَّشاط. وفى هذا الفرْقِ بين الحالتين سِرُّ النَّجاح التدرِيجيّ الذى بلَغهُ سُكَّانُ الأمصار الشماليَّة أو المُعتَدِلة

توجد إِذاً أقاليمُ لا يُرْجى أن تَصِلَ فيها الحضارةُ الى

غايتها ، ما لم تُجلَبْ اليها من الخارج . لأنّ العقل يتخدَّرُ فيها بفعل الحرارة ويُتْخَمُ بكثرة المحصولات الطبيعيّة فلا يَنْصَرِفُ الى الاختراع ولا الى التبَصُّرِ ولا الى الادِّخار للتقدُّم في سبيل العُمْران . فالاستعمارُ على هذهِ الحال ، سبيلهُ جلْبُ الصنائع ورؤوسِ الأَموال من ديار العزيمة والكدّ ، الى الدّيار التي منَعَ انتشارَ المدنيّة فيها ضَنُّ الطبيعة عليها بما يُلائِم التّقدُّمَ ، تحت مَظَاهر السَّفَه في إعطاء الخيرات

ليست منافعُ الطبيعة مُشْتَرَكةً بين جميع الناس ولا هي بمجّانيّة تُمْنَح بغير ثمن . يقولون مثلاً إنَّ البحارَ والأنهار مُشْتَرَكةٌ بين العالمين قاطبةً . وهذا خطأ ، فانكَ لَتجدُ بُلْدَاناً تمتدّ شواطئُها امتداداً زائداً عن نِسبة مساحتها ، وقلَّما تكون فيها أمكنةٌ بعيدةٌ عن البحر ؛ وتَجدُ بُلداناً أخرى ، بل قارَّاتٍ شاسعةً مُكْتَظَةً بالسُّكان ، نائيةَ الأنحاء عن المُحيطِ ، وما أحدَقَ بهِ الماءُ منها فهو متجمّد لا تجوزُ فيهِ المِلاحةُ ، اللهمَّ الاَّ أياماً معدوداتٍ

فالبُلْدان الأُولى لها الأَفضليّةُ الاقتصاديّة على الثانية ؛

فقد تُسْرِعُ فيها الحضارةُ، وتَنمو صِناعةُ اصطيادِ السَّمَك، وتُفْلِحُ التِّجارةُ، وتَرْخصُ وَسائلُ انتقال الناس والبضائعِ. وهذهِ المنافع تَبْلُغُ أبعدَ غاياتها حيثما يكونُ البلدُ جزيرةً إِهليلَجيةً[1] كَبريطانيا العُظمى و «كوبا» و «جاوَه» «واليَابان» ، فكثيراً ما تحوَّل مزاياها الى نقود يَكسِبها سا كِنوها ؛ ذلك لأن عملَ الرَّجل فى هذهِ الأَمصار أربحُ لهُ من عملٍ مثلهِ فى الأَمصار الأُخرى ؛ وأنَّ النَّفقاتِ العامَّةَ التى يَقْتضيها الإنتاجُ — وأخصُّها نفقاتُ النَّقْل — نَزْرَةٌ يَسيرةٌ ؛ وأن رُؤوسَ الأَموال على المُساواة بين تلك الأَصقاع وغيرِها تكونُ أغزرَ مَوْرِداً . وحَسْبكَ من مَزِيَّة هذهِ البُلْدَان التى آثرتها الطبيعةُ بنِعَمِها ، أَنهُ يُستطاعُ فى مساحة معلومة منها تَوْطينُ ما تَضيقُ عن بعضهِ مساحةٌ تُماثلها فى إقليمٍ آخرَ

(١) الإهليلَجُ كلمة معرَّبةٌ عن الهندِيَّة وهو ضربٌ من الثِّمار ، وربما صيغَ على شكلهِ قِطَعٌ من الذَّهب فيُقالُ للواحدة منها إهليلَجةٌ ، ويُراد به كلُّ شكل مستدير مُتطاوِل

فإذا تعادلَ عددُ السكان بين جهةٍ منها وجهةٍ من سِواها، كانَ مَكْسَبُ سُكانها اكثرَ لارتفاع أَسعارِ الاجورِ وتَوافُرِ الأَرْباحِ

أمَّا إذا لم يكن البلدُ جزيرةً ولا مُجاوراً للمُحيط فانهُ لَيَنْتَفِعُ بما يَشُقُّ أرضَهُ من الأَنهارِ الكثيرة، حيث الطبيعةُ قد أحسنَتْ تَقْسيمَها: فهى مُتَّسعةٌ تَسْبَحُ فيها الجوارى[1] الى الأَرْجاء القريبة من مَصَابِّها؛ وهى مُتقاربةٌ تَتَسنّى المُواصَلةُ بينها بتخطيط التُّرَع

تلكَ حالةٌ تجدُ عليها الصّينَ والولاياتِ المتّحدةَ وفرنسا. ولهذهِ البُلْدَان أفضليةٌ مُحَقَّقَةٌ على القِسم الذى يَعْلُو « الأَمازُون » من أمريكا الجنوبيَّة، وعلى مُعْظَم القارَّةِ الأَفريقيَّة، وعلى مثل اسپانيا وروسيا فى أوربا

المَرَافقُ التى عدَّدْناها تجْعَلُ للبُلدان التى تكونُ فيها قيمةً اقتصاديَّةً شبيهَةً برأس مالٍ قد استَغنى أهلُها عن ادّخارهِ وجمعهِ بأنفسِهم؛ فلولا الأَنهارُ المتقاربةُ فى أَرجائهم

(١) المراكب التى تجرى فى الأنهار

لَاضطرُّوا الى تمهيد الطُّرُق الكثيرة فاستدانوا وأثقلوا كواهِلَهم بالضَّرائب. وفوق ما سَبَقَ من صِفَةِ التُّربة وصِفَةِ الوضع الجغرافيّ فى كلّ إقليم، تَجِدُ للطبيعة شأناً مذكوراً فيما يَنْجُم من بطن الأرض

لا أرى من الصَّواب أن يُرَدَّ عدد السكّان فى بلدٍ مّا الى امتداد مساحتِهِ؛ فإذا قيلَ إنَّ لكل مائتين من أهل بلجيكا كيلومتراً من الأرض ولكلّ مائة وستّةٍ من أهل انجلترا مثلَهُ، ولكلّ أحدٍ وسبعينَ من أهل فرنسا نحوَهُ، ولكلّ أربعةٍ وثلاثينَ من أهل اسپانيا كذاك، كان النَّظَرُ من هذهِ الجهة لا يقِفُ بالناظر على الغَرَضِ؛ لأنَّ الأُممَ لا تنحصِرُ معيشتُها فيما يُنْتِجُهُ ظاهرُ أرضِها؛ بل يمتدّ الى ما يُخرِجُهُ باطِنُها من فحم، وحَجَر، ومعادِنَ، ومَنابع بترول (١)

فبلجيكا بلدانِ فى بلدٍ واحد: ما فوقَ الأرضِ منها وما تحتَ الثَّرَى؛ وكذلك انجلترا

---

(١) هو الزيت المعدنى للإستصباح أى الإضاءة

أمَّا فرنسا واسپانيا فالمناجِمُ فيهما أقلُّ، وللبلدان التى على شاكِلَةِ بلجيكا وانجلترا مزيَّةٌ طبيعيَّةٌ غيرُ مجحودةٍ على باقى البلاد؛ لأنها تفى بحاجات عددٍ من سُكانها لا تَسْمَحُ بهِ مساحتُها، فإذا لم يكن مُعدَّل عددِهم فوقَ الوَسَط؛ كان رِبحهم فوقَ معدَّل ما يربحُهُ أمثالهم

وعلى ذلك فالهِباتُ الطبيعيَّةُ متفاوتة فى كلِّ مَوْضع، وتنوُّعُ المحصولات داعٍ الى المقايضة؛ غير أنَّ تلك المحصولاتِ لا تدلُّ على أن جميعَ البلاد وجميعَ الشُّعوب آخِذةٌ بحظٍّ متعادِلٍ من المزايا

إن المُساواةَ لفكرةٌ هى أقربُ الأشياء الى الأوهام لأنَّ الطبيعةَ لا تُصدِّقها فى محلٍّ واحد من الدُّنيا. ترى أُمماً وبِلاداً قد جادَتْها الطبيعةُ بآلائها، وترَى فى البلد الواحد جماعاتٍ من النَّاس قد أصابوا قِسَماً متباينةً من تلك الآلاء: هذه مقاطعةُ «الجيرُنْد[١]» ومقاطعةُ «السِّين[٢]» الأدنى؛ هما بلا نِزاع أمنحُ سهماً وأكرمُ عنصراً من

(١) Gironde بفرنسا (٢) Seine-Inférieure بفرنسا

« اللوزير[١] » و « الألب[٢] السفلى »

يعرض للسواد الأعظم أن يتوهموا أن الهبات الطبيعية مجانية يظفر بها من يشاء ؛ إن هو الا توهم منقوض من أساسه . انما الهبات الطبيعية المجانية دون سواها ، هى التى يتمتع بها الناس على السواء فى الأقطار الممدنة ؛ وأخصها فى صحة المجانية والمساواة ، هو الهواء الذى يتنسم . أما سائر الهبات الموزعة على سطح المعمور ، فلها قيمة ذاتية بالنسبة الى الشعب الذى ينتفع بها ، ومنها يستدر الفوائد الكبرى ، وعلى يدها يصون ما كان حقيقاً يبذله من الأموال فى إيجاد وسائل النقل ، أو ادخار الميرة[٣] الصناعية . والهبات التى من هذا القبيل هى التى تتفاضل بها الشعوب فى المعاملة والمبادلة .

الأمة التى تملك جميع ما أولتها الطبيعة من الخيرات ، جديرة ، أريحية وعقلا ، بأن تبيح لسائر الامم مشاطرتها

---

(١) Lozère بفرنسا (٢) Basses-Alpes

(٣) المادة المدخرة provisions industrielles

فيها . وقد يَقَعُ ذلك على نوعَين : أحَدُهما يتِمُّ بالمبادلات ؛ وثانيهما بإجازةِ التَّوَطنِ للغريب النَّازحِ الى بلد يَفْضُلُ بَلَدَهُ ويُلائم مِزاجَهُ ، تحت شرائِطَ يَقْتَضيها الأَمْنُ والتجنُّس

بعد هذه النَّظْرَةِ التى ألقيناها على قُدْرة الطبيعةِ فى المعاوَنة على الإنتاج ، وألممنا بتَنَوُّعِ مَرافقِها وتفاوُتِ خيراتها ، وما أوْجَبَهُ ذلك التنوُّعُ والتَّفاوتُ من المُبادَلة بين الأُمم ، ومن ضُرُوبِ الاستعمار ، ومن حُرِّيَّة الحَلِّ والتَّرْحال ، بَقِيَ علينا أن نَنْظُرَ الى الطبيعة من وجه آخر

إذا ذُكِرَت الطبيعةُ فلا ينبغى أن تُقْصَدَ بها المادَّةُ الظاهِرَةُ الجامِدَةُ دون سِواها ؛ بل يَجِبُ أن تَدْخُلَ في معناها طبيعةُ الإنسان . وطبيعةُ الإنسان هذهِ هى غايةٌ فى التَّغيُّر وعدمِ التَّشابُهِ تَبَعاً للمواطنِ والأَجيال والأَفْراد . فإِن الفتى الذى بَلَغَ المُراهقةَ ، هو نتيجةُ فواعِلَ مُتعدِّدةٍ : البيئةِ [١] البدنيَّةِ والإرْثِ ، والتَّرْبِيَة ، وسابِقِ سيرَتهِ وحالةِ إرادَاتهِ

(١) المُضْطَرَبُ الذى يعيش فيه وقد سمَّاه العُرْفُ بالوسَط

خَرَجَ الانسانُ مِنْ يَدِ الطبيعة لالوف خلَتْ من السّنين . وأقامَ جيلاً بعدَ جيل تحتَ المُؤَثِّرات المختلفةِ من حِسّيّة ومعنويّة ، حتى تكوَّنَ على الشّكل الذى انتهى اليهِ ، شَعباً كان أو فرْداً . ثمّ انبرَت الإرادةُ والعزائمُ الذاتيّة لزيادة المُحَصَّلِ الذى اكتسبهُ أو تعديلِه ، أو تنقيحِه . الاّ أنهُ قد يُوجد بين الشُّعُوب ، كما يُوجَدُ بين الأَفراد ، تباينٌ وتفاوتٌ فى القُوَّتين الحِسّيّةِ والمعنويّةِ ، وفى العاداتِ والأَخلاق ، وفى رِقَابَةِ[١] النِّظام ، وفى التّقاليد . فينْتُجُ من ذلك ما يُشبهُ المراتِبَ الطبيعيّةَ فى اختلاف قيمِ النّاس ؛ على أن تلك المراتِبَ ليست نهائيّةً ، وقد يُفْضى الواحِدُ أو الجماعةُ بكَدِّهِ أو بكَدِّهم الى تقريب ما بينهما من الفرقِ جُهْدَ[٢] المستطاع : فهذا الجَهْدُ[٣] ، الذى يأتيهِ الواحدُ أو الجماعة ، إذا طبِّقَ على الإنتاجِ كان اسمهُ العملَ

(١) رقابة النظام أى التزام حدّه discipline

(٢) الجُهْدُ الطَّاقَةُ (٣) الجهْدُ التّعبُ

الفصل الثالث

العمل

تعريف العمل — العمل المنتج وغير المنتج — العمل الحسى والعمل المعنوى — تقسيم الاعمال والصناعات — خصائص الانتاج المختلفة فى صنوف الاعمال — المقارنة والموازنة بين متعدّد الحرف

تعريفُ العمل

العَمَلُ هو العنُصُرُ الثانى فى الإنتاج وهو الفاعل المُدَرِّبُ الذى يَقُودُ الطَّبيعةَ ويَزيدُها خِصباً ، باستقصائهِ سُنَنَها ، وبتحوِيلهِ قُوَى المادَّة المُنْتِجةِ فيها الى مَصْلَحةِ الإنسان

ما العَمَلُ ؟

هو إِحدى الصُّوَر التى تمثَّل بها العزيمةُ البَشريَّة أوَ يَصِحُّ القولُ بأنهُ هو الصُّورةُ الشاملةُ لتلكَ العزيمةِ ؟ لا

رَجُلٌ يأكلُ ، وثانٍ يرْتاضُ ، وثالثٌ يرْقُصُ ، كلٌّ

منهم يأتى جهدًا ، لكنَّ ذلك الجهدَ لا يُسمَّى عملاً

أَكْثَرُ المحقّقين على أن فِكرةَ العمل ، تَستحضِرُ فى الذِهن فِكرةَ الجَهدِ والاستِجْمام (١) ، والتَّعَبِ

نعم إنَّ غيرَ واحدٍ من النَّاس ، أمْثال الحاذقين فى الفنُون ، والمَهرَةِ من الصُنَّاع ، والفلاَّحين الشَّغِفين بمُزْدرَعاتهم ، يلَذُّون العمَلَ

إلاَّ أن فِكرةَ الجَهْد ، وحبْسَ العزيمة على أمرٍ دونَ سواه ، لا تُفارِقُ عند صاحبِها فِكرةَ العمَلِ

ولقد قيلَ وهو الحَقُّ : إنهُ لو لم يكن العملُ شاقاً على النَّفس من بعض وُجوهِهِ ، لكانت الاحوالُ الاقتصاديَّةُ غيرَ ما هى عليهِ الآن . الانسانُ شَحيحٌ بِتَعَبِـهِ ، كلِفٌ بتقليلِ عَمَلِهِ : ومن هنا كان مَنْشَأُ النَّجاح الصّناعيِّ الذى رُكْناه اختراعُ الآلات ، وتحديدُ الصّنَعات (٢) وتقسيمُها فمبدأ تَقليلِ العملِ ، وتقليلِ الجَهْد ، هو المِحْوَرُ الذى

---

(١) استجماع النفس واحتباسها لأمر مَّا

(٢) الصَّنَعات جمع صَنْعَةٍ وهى أجزاء الصِّناعةِ tâche

تدُورُ عليهِ الحياةُ الاقتصاديةُ كلُّها

الحَدَثُ الواحِدُ الذى يُحْدِثُهُ الانسانُ، يكونُ بالتَّبعيةِ للغَرَضِ الذى يُرِيدُه منهُ ، والخُطَّةِ التى يَجرِى عليها فيهِ ، إِمَّا تسليةً وإمَّا عملاً . وهذا هو الفَرْقُ بين مَنْ يَدْعونَهُ (بالمتعشّق[١]) وبين الذى يَدْعونهُ بالصَّانع . من هذا القبيل : الرَّاقِصُ ، ومُعلّم الرَّقص ؛ السائحُ ، والدَّليلُ ؛ المُصوّرُ تَعشُّقاً ، والمُصوّرُ حِرفَةً ؛ طرَّاقُ السُّبُلِ للتروُّح ، وساعى البَرِيد ، الى ما يتجاوزُ الحَصْرَ من الأَمثال

لِمَ يكون الحَدَثُ الواحدُ تسليةً أو عملاً ؟

العَمَلُ بالمعنى الاقتصاديّ ، لا يكون عملاً الاَّ اذا توَافَرَت فيــهِ شرائِطُ : منها أن يكون وسيلةً لا غايةً ؛ ومنها ان لا يكونَ مُنْقَطِعاً ، بل مُتَّصِلاً بِسِلسِلةٍ من أمثالهِ ؛ وان يُثابِرَ عليــهِ صاحبهُ بنِظام وتَدبُّر لِيُدْرِكَ منهُ غَرَضاً معلوماً . فكلُّ مجهودٍ يُبْذَل تِباعاً ، لتحقيق أُمْنِيَّةٍ مُنْتِجةٍ ، أي لقضاء حاجات الانسان ، يكونُ عملاً

(١) المُتَعَشّق (الغاوِى) amateur

والعَمَلُ نوعان : حِسِيٌّ ومعنويٌّ . ويقولون الى الآن عَضَليٌّ ، وعصبيٌّ

أما المعنويُّ أو العقليُّ فَيَنْتَشِرُ بمقدار ما تَنْتَشِرُ الحَضارةُ ، لأَن الغرَضَ الذى يَسعى اليهِ الانسانُ لا ينبغى أن يكون العملَ بذاتهِ ؛ بل نتيجةَ العمل . ولما كانت حاجاتُ المرء مُتعَدِّدةً ومُتَنوِّعةً ، كان المُتَعَيِّنُ عليهِ ، وهو يَصْرِفُ عزيمَتَهُ فى سبيل الحصول على كلِّ واحدةٍ من تلكَ الحاجاتِ ، أن يُبْقِيَ على نفسهِ من النَّصَب[1] النَّاصب ، ليتمكَّنَ من استبقاء وقتهِ وهمَّتهِ لقضاء حاجاتهِ

وإجمالُ المَقال ، أن العملَ باعتبارِ مَنفعتـهِ عِتقٌ ، وباعتبار ذاتهِ رِقٌّ

العملُ المُنتج والعملُ غيرُ المُنتج

ليس كلُّ عمل مُنْتِجاً : مَنْ تَلَهَّى بِهَدْم حائط ليُعيدَ بِناءَه ، أو بإِحراق بيت ليُشَيِّدَه ، أو بِكَسْرِ زُجاجاتٍ أو

---

(١) التعب الشديد

قِصاع ليَسْتَصْنِعَ غيرَها ، كلّ أولئك ضَرْبٌ من الجنون ؛ لأَنهُ بَذْلُ جهْدٍ لا يَزِيدُ شيئاً فى أرْزاق العباد

لكنَّ العملَ يكون مُفيداً حين يُوجَّه الى تَنميَةِ الأَرْزاق الضرورِيَّة ، أو النَّافعةِ للنَّاس

العملُ الحسيُّ والعملُ المعنويُّ

العملُ العقليُّ اذا حَسُنَ تَصْرِيفهُ ، أنتجَ إنتاجَ عملِ الأَيْدِى أي الحِسّى

المُهَنْدِسُ الآليُّ [١] الذى أوْصَلَهُ حِذْقُهُ وتجارِبُهُ الى اختراعِ قاطِرَة ، يكون فى الإِنتاج كالصَّانع الذى يَصْهَرُ [٢] حديدَها أو يُرَكّب أجزاءَها فيُخرِجُها صالحةً للاستخدام ، وكالوقَّاد أو السَّائق الذى يُسيّرُها

المُهندس البنَّاء (المِعْمَارُ) الذى يُقَدّرُ الأَبْعادَ ويُبيّن صنوفَ الأَدوات ومقاديرَها ويَضعُ الرَّسمَ لتشييد بَيْتٍ ، يكونُ مُنْتِجاً كالبنَّاء والمُسَقّفِ [٣]

---

(١) الميكانيكى (٢) يُذيب الحديد (٣) بانى السقف

الوَهينُ (العَريفُ)، الذى يُوَزّعُ الصَّنعاتِ وَيُرْشِدُ الحَيارَى ويُصلِحُ ما يَقَعُ من الخطأ، يُنْتِجُ كالصّانعِ الحاسبِ الذى يَضْبُطُ ما يُدوّنُهُ من الدَّخْلِ ضَبطاً يَتَبَيَّنُ معهُ القَصْدُ من السَّفهِ[1]؛ وكلاهما يُنْتِجُ كأحد العامّةِ من الفَعَلَةِ

هذهِ حقائقُ جليّةٌ، حاوَلَ بعْضُ المُبدِعين الحاضرين أن يُلقوا عليها الحُجُبَ، فانتقصوا العمَلَ العقليَّ وحقَّروه فى أعيُنِ فريقٍ من الناس، كما حقَّرَ أخوه من قبلُ وهو العملُ اليدَويُّ

فلو صحَّ ما يزعُمون لكان صانعُ القِيثارة مُنتجاً دون الموسيقارِ[2] الضارِبِ عليها

ولكان طابعُ الكتاب مُنتجاً دونَ مؤلِّفِهِ

ولكان الصيدليُّ الذى يرُكِّبُ الدواءَ مُنتجاً دونَ الطّبيب

على أنهُ من الثّابت أن الأعمالَ العقليّةَ، قد تكونُ

---

(١) الاسراف (٢) الضارب على الموسيقى

لها نتائجُ أطْوَلُ عُمْراً ، وأوْسَعُ مَدًى من الأَعمال الحِسيَّة

أليس في الحَقّ أنْ دَرْساً يُلقى على تلميذٍ يكون أرْسخَ في ذِهنِه وأفْعَلَ فى مُستقبلِه من فِنجانِ قهْوَة يحْتَسيه[١]

أكْثَرُ أعمال العقل إنتاجاً عملان :

أوَّلهما الاستكشافُ أو الاختراع ؛ وثانيهما التَّدْبيرُ أو الإدارَةُ

العمل الحِسيُّ المَحْضُ تعتورُه نقائِصُ المادَّةِ ، ولا يُستفادُ منهُ سوى تَغْييرِ الأَجزاء التى هى مُكوَّنةٌ منها ؛ ثم إنهُ يَتعَذَّرُ تولِّيهِ فى جهتين معاً ، فهو محدودٌ زماناً ومكاناً

أمَّا عملُ الاستكشاف ، والمُلاءَمةِ[٢] ، فعلى العكس من ذلك ؛ لأَنهُ يَشتركُ فى خصائص العقل ، ويَمتدُّ من فَوْرِهِ الى العالَمِ كلِّهِ ثمَّ يَنْتَشِرُ الى الأَزْمنة الآتية فتَرُدِّدُ صَداه جيلاً بعدَ جيل

---

(١) يشربُهُ (٢) (الملاءمة) وضع كل شئ بجانب ما يوافقهُ combinaison

إذاً ، فالإنتاجُ العقليُّ ذو مقدرةٍ لا تُحصَرُ وبقاءٍ لا يُحَدُّ. هـذا اختراعُ الآلاتِ البُخاريَّةِ والتّلغراف ، والمَناسجِ ، والفولاذِ البِسِمْرِيِّ[1] لم تَكَدْ تمرُّ بهِ سنواتٌ قلائلُ حتى انتشَرَ في أرْجاء المعمور

دَعْ سوى هذهِ المُحْدَثات من المُستكشَفات التى لا تُضارِعُها فى الشُّهْرَة ، وان ضارَعَتْها في الفوائد

لا جرَمَ أَن أعمالَ النَّوابغ من أهل الاستنباط ، كانت لها منزلتُها من النُّفوس . أما المتقدِّمون فكانوا يرْفعونَ المخترِعين الى مَصافِّ الأَبْطال ومَراتبِ التَّأليهِ ، كما فعلُوا بـ « تريبْتُوليم »[2] وأما الاقتصاديُّون الأَحرارُ من أهلِ هذا الزَّمن فإنهم يَجعلون للمخترِعين القِدْحَ المُعلَّى فى تَوْزيعِ الارزاق

(١) نسبة الى مستكشفهِ Bessemer « بسْمر » وهو مهندسٌ انجليزيٌّ وُلدَ فى هَرتفُورْد سنة ١٨١٣ ومات سنـة ١٨٩٨ وهو المستكشِفُ لطريقة تحويل الحديد الى فُولاذ

(٢) Triptolème ملك من ملوك اليونان الأقدمين اخترع المحراثَ وعلَّم شعبهُ فِلاحةَ الأرض

تقسيمُ الأعمال والصّناعات

كَثُرَ الأَخْذُ والرَّدّ في تقسيم الأَعمال البَشَرِيَّةِ ولكنَّ التَّقسيمَ الذي يَحسُنُ السكوتُ عليهِ هو :

١ً — الصّناعات الاستِخْراجيةُّ(١) وهي التي تُسْتَخلَصُ بها من الطَّبيعة جميعُ الأَشياءِ النافعةِ بلا تَعْدِيل جَوْهَرِيٍّ فيها وأمثلتُها : قَطْفُ الثِّمار البرِّيَّة ، صَيْدُ السَّمك ، قَنَصُ الطَّير والوَحْش ، إستغلال الغابات والمناجِمِ والمحاجِرِ

٢ً — الصناعة الزِّراعيةَّ (أى الفلاحةَ) وهى التى تستخلِصُ من الأَرْض جميعَ الأَشياء النَّافعة ؛ ولكن بعد تذليلِ الطبيعةِ بفعل الإِنسان ، ولا يَتَسنَّى لهُ تذليلُها إلاَّ من حيثُ يأخُذُها بِسُنَنِها

٣ً — الصِّناعات التَّحوِيليةُّ(٢) وهى التى تُيَسِّرُ للانسان ، سواءٌ كانَ من طريق الأَعمال اليدَويَّة ، أو من طريقِ استخدام القُوَى الطبيعيَّةِ والكيماويَّةِ ، أن

(١) Industries extractives

(٢) Industries manufacturières

يُحوّلَ الأشياءَ التى دَفَعَتْها اليهِ الصّناعتان الآنِفتانِ — الاستخراجيةُ والزّراعيةُ — ويُشكّلَها . وأمثلةُ ذلك المَناسجُ (١) والمَصاهِرُ (٢) المعدنيةُّ، وسائرُ صنوف المصانع

٤ً — الصِّناعة التِجارِيّة وهى التى تُجْمَعُ بها البضائعُ وتحفَظُ ، وتُوزَّعُ ، وتُباعُ على طلاّبِها

٥ً — الصّناعة النَّقليَّة : وهى التى تُسَهّلُ حَمْلَ النَّاسِ والأَشياء من جِهَةٍ الى جِهَةٍ ؛ وانما كان استقلالُها عن التّجارةِ لِشَدَّةِ ما اتّسعَ من نِطاقها وعَظُمَ من شأنها فى هذهِ الأَيامِ

٦ً — الخِدَمُ المعنويّةُ : وهى التى تَدْخُلُ فيها وظائِفُ الحكومةِ ، والحِرَفُ الحرّةُ ، من مِثلِ الطِّبّ والمُحاماةِ والأَدبِ والإِنشاء والموسيقَى

وقد رأى بَعْضُهم ان يُفْرِدَ قِسماً للاختراع والاستِكشافِ اللذين يُوَفّقُ اليهما العلماءُ أو المُهَنْدِسُون ،

---

(١) المناسج معامل النسج بأنواعه (٢) المصاهر معامل صنع الحديد بأنواعها forges

أو أفرادٌ من العبـاد ؛ غير أَنَّا مع اعترافِنا للمُخترعين والمُستَكشفين بأنهم أعجبُ المُنْتجين وأنفعُ النَّاسِ للناس، لا يَسَعُنا إلَّا إبقاء أعمالهم فى دائرةِ القِسم السَّادس من هذا الترتيب ، وهو الذى تَنْدَمِجُ فيهِ — على اختلافِ النَّوْع والشَّأن — أعمالُ الأُجَرَاء

بهذا التَّقسيم قد قَضى القِياسُ العقليُّ ، وليسَ فيـهِ أرْجَحِيَّةٌ اجتماعيةٌ للدَّاخلين فى قِسمٍ على الدَّاخلين فى آخرَ

أجْمَعَ الاقْوامُ فى عصْرِنا هذا على أنّ الصنائعَ الاستخراجيَّةَ والزِّراعيةَ والآليَّةَ مُنْتِجةٌ بِلاجِدَال. ولكنَّ فريقاً منهم قد اختلفوا فى سِواها ، فقالوا هل النَّقْلُ ، والتِّجارةُ ، والحِرَفُ الحرَّةُ ، ووظائِفُ الحـكومةِ ، من الأَعمـالِ المُنْتَجةِ ، أمْ هى طوائفُ طُفَيْلِيَّةٌ تَعيش من جَنى سواها ؟

خصائص الإنتاج المختلفةُ فى صنوف الأعمالِ

إذا نظرْنا من وجهٍ عامّ ، فالأَعمالُ المُنْتِجةُ لا تَقَعُ تحت الحَصْرِ ؛ غير أنَّ الوظائِفَ والحِرَفَ التى ذكرْناها

آخراً، قد يوجدُ فيها ما لا يوجدُ فى الحقُول والمصانِع من تعَدُّدِ العُمَّال الى ما وراءَ الكفايةِ، ومن النَّقائص الأخرى

نعم ان صناعةَ النَّقْلِ منْتِجةٌ، لأَنَّ اكثرَ الغلالِ والأَشياء لا تكونُ نافعــةً ما لم توسَقْ من بلادِها متى زادت فيها عن العوَز، الى بلاد تحتاجُ اليها ويُرْهِقُها ألاَّ تجِدَها. على أنَّ من المحصولاتِ ما لا يكون الاَّ فى بلادهِ بالحَصْرِ: كالقُطْنِ والبُنِّ والفحم الحجريِّ والحديد والمعادِنِ وخشبِ البناءِ، الى سائرِ ما يَدْخُلُ فى هذا الباب. بل نقولُ إنَّ صناعةَ النَّقْلِ منْتِجةٌ فى الغـاية، لأَنها تُمكِّنُ كلَّ قَوْمٍ من الاسترسال فى خدمةِ ما آتتهم الطبيعةُ من المحصولات، آمنينَ أن يقايِضُوا منها بما يُعوِزُهم من المحصولات الأَجنبيَّةِ

فتلك الصِّناعةُ إذاً قد أضافت قُوَّةً الى قُوَّةِ الانسانيَّة، ومُعْظَمُ الفضلِ فى الحالة التى تحوَّلَ اليها العالَمُ منذ ثلاثة أرباع القرْنِ انما هو عائِدٌ اليها

ثمَّ إنَّ نقلَ المسافرين، كنقلِ الأَشياء على السَّواء:

فالسَّفينةُ التجاريَّة التى تَقِلُّ الى أمريكا أُلفًا من المُهاجرين « الألمان » أو « الإرْلَندِيّين » تَعْمَلُ عملاً مُنتجًا . بمعنى ان أولئك الأَلْفَ كانوا عاطلين فى مَسقَطِ رُؤوسهم ، ولا يَسَعُهم إلاَّ أن يعيشوا فيهِ عيشةَ الشَّظَفِ والخَصاصَةِ[1] فلما صاروا الى الجهات الأَبْكارِ فى ذلك العالَمِ الجديد ، أخرَجوا ما شاءَ اللهُ من خيراتِها . دَعْ هذهِ الفائدةَ الظَّاهرةَ وخُذْ مثَلاً : القِطارَ الذى يَستَقِلُّهُ السُّيَّاحُ من مواطنِهم الى أمصارٍ أُخَر . هو لا شكَّ مُنتجٌ بالمعنى الاقتصاديّ ؛ لأَنهُ يُحدِثُ للانسان تَسليةً تَشرَحُ صدرَهُ وتُرْضى عقلَهُ وتُتِمُّ عليهِ العافيةَ

غير أَن هذهِ الصِّناعةَ على عميم نَفْعِها ، قد تَعتَوِرُها عيوبٌ من المُغالاة ؛ منها ان تُمَدَّ خُطوطٌ حديديَّةٌ لا خيرَ فيها سوى مُزاحمةِ خُطوطٍ أُخَر ؛ ومنها أنْ تُعدَّدَ مَرافئُ بجوارٍ مَرفأً فيَضُرَّ بعضُها ببعض ؛ ومنها ان تُنْفَقَ الأَموالُ الطائلةُ لإحداثِ الطُّرُقِ الحديديَّةِ ، حيث لا عُمرانَ ولا

(١) الفقر الشديد

تجارةَ ؛ وأخصّ ما تكونُ هذه العيوبُ في الأعمال التي تقومُ بها الحكوماتُ وتُنفِقُ عليها من أموال الجبايةِ

كلُّ ما ذكرناه عن النّقل لا يأبى أن ينطبقَ على التِجارة التّجارةُ منتِجةٌ بذاتها ، ولا سيما إذا سيقت في مَساقٍ قويم . والتُجَّار أكفالُ المدِيرين والمُدبِّرين للإنتاج في أرجاء الدنيا ؛ لأنهم يَقْدُرُون كلَّ بلد حقَّ قدْرِه ، في مَصادرِه ومَوارِدِه وحاجاتِه ؛ ويُوزّعون المنتَجاتِ بين الأمْصار توْزيعاً يتوازَنُ معهُ العَرضُ والطّلبُ في كلٍّ منها ، بلا توانٍ ولا إهمالٍ ، فعمَلُهم جليلٌ في ذاتهِ دقيقٌ في صفاتهِ

واذا كان لتُجّار الجُملةِ فضلٌ فيهِ ، فلباعةِ الأشتاتِ[1] سهمٌ[2] من ذلك الفضلِ ؛ فهؤلاء يحفظون البضاعةَ — والحِفظُ ربّما عادَلَ الإنتاجَ — ثمَّ يقتنُونَ منها المقاديرَ التي تلائمُ الحاجةَ ؛ ثمَّ يُهيِّئُون السّلعَ بما يُسهِّلُ اقتناءَها ،

(١) بيع الأشتات وهو ما يسميه العامة بالقطّاعى

(٢) السهم الحِصّةُ

أو يُرغّبُ في شرائها، كما يفعلُ البدَّالُ الذى يُكسّرُ السُّكَّرَ، ويُحَمّصُ البُنَّ؛ والجزَّارُ الذى يبْضَعُ اللّحمَ

وقلّما تجِدُ تجارةَ أشتاتٍ لا تدْخلُ فيها صناعةٌ ماً، أو تيْسيرٌ ماً. فهى بذلك تكفي المُشترِين مؤونةَ الانتقالِ لجلْبِ الأشياءِ التى يبْتغُونها منها، والمتاعبَ التى تُعانَى لإعداد تلك الأشياءِ على وفْقِ مَرامِهم. بل ربما سبقتْ اليهم أمانيُّهم وهم وادِعون[1]

لا مُشاحّةَ بعدَ هذا فى أنّ التجارةَ مُنتِجةٌ. إلاّ أنه يَحْسُن هنا أن نَستدْرِكَ أمراً لا بدَّ منه.

لا يَتسنّى للتّجارة الإنتاجُ دونَ شرائِطَ مُعيّنةٍ تُراقِبُها عيْنٌ من الحيطةِ؛ فانهُ إذا كثُرَ عديدُ التُّجارِ الى ما يُجاوزُ الحدَّ، أضاعوا وقتَهُم وأضاعوا جهْدَهم. ليسَ من اللاّزب أن يكونَ على قيدِ كلّ عشرين متراً خبّازٌ وجزّارٌ وبدّالٌ وسِلَعِيٌّ[2] فى حانوت فسيح حافلٍ بالزّينات، فقد يَحدُثُ أن اشتدادَ المزاحمةِ بين صِغارِ التّجارِ، واستنزافهم

---

(١) مستريحون (٢) بائع السلع

أموالهم فى النفقات العامة مع قلة المشترين ، يدفعهم الى إغلاء الأسعار بدلاً من إرخاصها : وهدا ما يفعله الآن فى باريس باعة الخبز وباعة اللحم ، ناهيك بأن غلو المزاحمة بين صغار التجار وبين الوسطاء ربما أفضى الى غش فى البضاعة

هذا الاستدراك جدير بأن يذكره العاقل حين ينظر فى الخصومات التى يقيمها أصحاب الحوانيت الصغرى على أرباب المتاجر الكبرى ، أو على شركات التعاون ؛ ذلك لأن هذين الفريقين محقان فيما يفعلان ، ولولاهما لأصبحت تجارة المتفرقات واغلة (١) على الأمة

وأما الشعوب الوانية (٢) ، وأظهرها الإسلامية فانها أميل الى تجارة الأشتات : ولو تتبعت باعتهم لوجدتهم فى الغالب ينقلبون الى سرقة

بقي البحث فى ، هل الحرف الحرة ، والوظائف

---

(١) الواغل الداخل على القوم وليس منهم

(٢) الضعيفة البطيئة فى سير الحياة

العامَّةُ، والمِهَنُ الخاصَّةُ بخدمة الأفرادِ، كَمِهَن الأُجَراء، هى من الأَعمال المنتجةِ أم العقيمةِ ؟

لا يَتَرَدَّدُ النَّاظرُ اليها عند الوَهْلَةِ الأُولى فى الحُكمِ عليها أنها مُنتجةٌ، ما دامَ تَعْدَادُ القائمين بها لا يَتَخَطَّى حدودَها لو أُلغيت الشُّحْنَةُ(١) من فرنسا. ورجالُها أرْبعون ألفاً، وأُلغيَ القضاةُ، وهم ستة آلافٍ أو سبعةُ آلافٍ، لاضطرَّ كلُّ فرْدٍ أن يتقلَّد السِّلاحَ لحماية حقْلِهِ، وأن يَتَعَقَّبَ المُفْسِدين حتى يَظْفَرَ بهم ويُعاقِبَهُم؛ أو لاُضطرَّ الأَهلون جميعاً أن يَمشيَ بعضُهم الى بعضٍ فى تأليف نِقاباتٍ تُنَظِّمُ لهم شُحْنَةً خاصَّةً على مثال ما فعل الإسبانيُّون فى القرُونِ الوُسطى حين ألَّفوا منهم (الأَخَوِيَّة الشُّرْطِيَّة) المعروفة بأخويةِ «سَنْت هِرْمَنْدَاد(٢)»؛ ناهيكَ بأنَّ كلَّ فرْدٍ يُصبحُ برُغمهِ قاضياً ومُنفِّذاً للأَحكام: كما يَفعَلُ الى الآن فى الجهات التى لم يتمَّ عُمرانُها من أمريكا الشماليَّة،

(١) الشُّحنة والشُّرطة بمعنى، وهم رجال الضبط

(٢) Sainte-Hermandad

أولئك النزلاء القساة الذين يقضون آناً بعد آنٍ على أُناسٍ من الأهلينَ الأصلاء ، ويُمثّلونَ بهم شرّ تمثيلٍ تطبيقاً لقانون « لِنْش[١] »

فإلغاء الشُّحنة والقُضاةِ يُضيّعُ على الزُّرّاع والتُّجّار ما لا يُقوَّمُ بثمنٍ من أوقاتهم بين تسلّحٍ وتشاوُرٍ ورواحٍ وجيئةٍ ، ثمّ إن مجهوداتِهم تُقاطعها الحوادثُ فتضعُفُ ، فتخيبُ بذلك محصولاتُهم أو تكادُ . والضّرر الذى يلحقُ بالمُنتجين من وراء ذلك يربو كثيراً على ما يُجْرُونهُ على الشُّحنة والقُضاةِ من الوظائف[٢]

يدخل تحتَ هذا الحكم ، المديرونَ ومستخدَمو المصالح ، والأطبّاء ، والمحامون ، والمُدرِّسون ، والموسيقارون ، بل والشُّعراء . فهؤلاء ما لم يتجاوز عديدُهم

---

(١) Lynch قانون قِصاص الأهلين – بهِ استباح الاهلون أن يقتصُّوا لأنفسهم بأنفسهم من غير أن يتخاصموا الى الحكومة

(٢) الوظيفة الجُعل أو المرتَّب . وقد أطلقها العرُف على كل عمل يترتب عليهِ جُعْل . وليس فى هذا الاطلاق ما يُنافي إجازة الفصحاء تسميةَ الكلّ باسم البعض والمُسبَّبِ باسم السبب

دائرةَ الاعتدال ، هم أيضاً مُنتجون . لأَنَّ الغاية التى انتدَبوا لها تفرض عليهم فضَّ الخصومات ، وتمهيدَ ما يرونَ فيهِ مصلحةً عامةً ، وشفاءَ ما يُستوصَفون لهُ من الأمراض ، وتعليمَ الجاهلين وتسليةَ الأَذْهان . ولا شيء أفْضَلُ فى الإنتاج من اتّساق خِلالٍ ثلاثٍ : الوفاقِ ، والصحّةِ ، وانبساطِ النَّفس

ثمَّ إن المدرّسينَ والعلماءَ ، الذين يُلقّنونَ المعارِفَ المذخورةَ ، ويَنشُرُونها ويُمحّصُونها ويُنمّونها ؛ ليعملُونَ عملاً اقتصادِياً لا يقِلُّ احتياجُ الأُمة المتحضّرةِ اليهِ عن احتياجها الى العَمَلةِ اليدويّين

كذلك يقال فى الأُجَراء ؛ فإنهم نافعُونَ بلا مِراء ، ما دامَ عددُهم فى حدِّ الاعتدال . أليست الطَّاهيةُ أو الوصيفةُ التى تحفظُ نفيسَ الوقت على التَّاجر أو الطَّبيبِ أو العالِم ، أوَ ليسَ الأجيرُ الذى يُنظِّفُ البيتَ ويَضَعُ الأَشياءَ فى مواضِعها ، عامِلَيْن مُنتجَيْن كصبيّ البدَّالِ ومُساعدِ النجَّارِ ؟

مَنْ شاءَ مَزِيداً فى هذا الصَّدَدِ فليَرْجِعْ الى الفصل الذى أفرَدْناهُ للنَّفائس ، لِيَقِفَ على التأثيرِ الذى يُؤَثِّرهُ فى اتساع نِطاق الإنتاج الاجتماعيّ ، كَلَفُ الأَغنياء والأَوْساط بالزّينات وسَعَةِ العَيْش

المناسبة والموازَنة بين الحِرَف

إن الذين ذكرنا من تُجّار ونَقَلَةٍ وذوى مناصبَ عامةٍ وخَدَم وأُجَراء ، لا تخلو حالتُهم من استدراك . هم مُنتجُون لأنَّ الشؤُونَ التى يَقوُمُون بها ذاتُ معنى اقتصاديّ قَضَتْ بهِ مصلحةُ الاجتماع ؛ إلاَّ انهُ لا يَحْسُنُ إغفالُ النِّسبة بين عديدهم ، وبين المُهِمّةِ الاجتماعيةِ التى انتدَبوا لها ، وبين مجموع السُّكّان ، وهذا ما يُفرّق بين أصحاب هذهِ الحِرَف ، وبين أصحاب الحِرْفَةِ الزّراعيّةِ

كلُّ عامل جديد ينْضمُّ الى عمّالِ الحُقُول يُنتِجُ منفعةً ما ؛ وكلُّ ضَرْبَةِ معوَلٍ أو جرّةِ محراثٍ أو تنقيةٍ فى غَيْطٍ أو فى كَرْمةٍ ، يَزِيدُ شيئاً — كَثُرَ ذلك الشيء أو

قلّ — فى استنبْاتِ الغلاَل النَّافعةِ للإِنسان . غيرَ أنكَ تجدُ عكس هذه الآيةِ ، حيثما يَحْدُثُ مَنْصِبٌ أو خدمةٌ فى الحكومةِ ، وحيثما يَبْرُزُ محامٍ أو طبيبٌ أو أجيرٌ أو تاجرٌ فينضمُّ الى زملائهِ وقد بَلغَ عديدُهم الكِفايةَ أو أرْبَى عليها

على أَن الفرْقَ بين الزُّرَّاع والصُّنَّاع من وجهٍ ، وبين أُولِى تلكَ الحرَف — رؤساء كانوا أو مرءوسين — من وجهٍ ثانٍ ، هو أَنَّ عملَ الأَوَّلِين غيرُ محدود ؛ لأَنَّ محصولاتِ الغِذاء ، وصُنوف الأَشياء المصنوعةِ لقضاء الحاجات المتنوّعة ، مهما تَزِدْ ، فزِيادتُها خيرٌ. أما الآخَرُون من رِجال الحكومة والتُّجَّارِ وذوى الحرَف الحرَّة ، الذين يُوَزّعونَ المنتَجاتِ أو يُسيطِرونَ عليها ، أو يُدَبّرونَ الإِنتاج أو يُمِدُّونهُ بمعونة منهم ؛ فأعمالهُم محدودةٌ ، وإِذا تَفاقمَ عددُهم عن النِّسبة المرْعيَّةِ فالضررُ فى ذلك التَّفاقمِ

بل يَجب ان يَبقى المديرونَ والرُّقباء والمساعِدونَ من المنتِجين ، على نِسبة مُعْتدِلة بجانب الزُّرَّاع والصُّنَّاع

فى القرن الماضى زعمت فرقة من الاقتصاديين الفرنسيين المعروفين « بالفيزيوقراطيين[١] » ، ان لا عمل ينتج حقيقة اللهم إلا عمل الأرض : فهى التى تهب المادة التى يستخدمها أصحاب الحرف

ذلك رأي مبالغ فيه ولكن تحت إطلاقه شيئاً من الصواب . فليس لنا ان ننسى أن الأعمال التى تعمل فى ظاهر الأرض وباطنها هى طليعة الإنتاج ، وهى التى تخرج المادة الأولى التى عليها مدار باقى الأعمال ، فهى الجديرة إذاً بأن تبسط المدى للتوسع فى الصناعات التالية لها ؛ كما ان أعمال الغزالين فى المنسج هى التى يتعين معها مقدار ما يجب على النساجين والصباغين ان يعملوه

فمن الجائز ، أن التقدم في الصناعات المترتبة على منتجات الأرض يزيد أسباب الرضى والمسرة بين الناس ؛ ولكنه لا يستطيع إحداث تغيير مذكور فى حالة الإنسانية ، إلا حينما تضاعف الزراعة محصولاتها

---

(١) Physiocrates

فَرَأْيُ هذهِ الطائفة مُؤَسَّسٌ على شيءٍ من الصَّواب ، من حيث تقديمهُ الزّراعةَ على ما سواها . وسَتَرَى الامَمُ القديمةُ مِصْدَاقَ هذهِ الحقيقة يوْمَ يَكتَظُّ العالَمُ بآهِليه ، فتأبى الأَمْصارُ الجديدةُ من أُقيانيَّة وأمريكيَّة وأفريقية ، إرسالَ المقادير الطائلةِ التى ألِفَتْ ان تُرْسِلَها اليها ، من الأشياء الغذَائيَّة والموادِّ الأوَّليَّة :

ممَّا أسلفنا تقَعُ للمُطالِع فائدةٌ فِعليَّةٌ

هى أنَّ الشُّعوبَ التى يَسُوء نظامُ التربية والتعليمِ عندها بتفاقُمِ أسبابِ التعليم المجَّانيِّ فيها ، أو بتفاقُمِ المُنَشِّطات الخدَّاعةِ التى تُخرِجُ أبناءَ الزّراعة عن أُفُقِهم وتُلقي بهم متهافتين على الحِرَفِ الحرَّة والتِّجارةِ ووظائف الحكومة ، تُسيءُ الى نفسها وتُضِرُّ بمصلحتها الثابتة ؛ لأَنها تَهْدِمُ التَّوَازنَ الذى عليهِ قِوَامُ الأَعمال البشريَّة فيما بينها

ولأَنها بتَنْمِيَتِها عدَدَ المنتجِينَ غيرِ المُباشِرين[1] على عدد المُنتجِينَ المباشرين تُقَوِّضُ بيدها رُكْنَ بَقائها

---

(١) المباشر الذى يعمَل عملاً ما بيده وملامسته

الفصل الرابع

رأس المال

ماهية رأس المال — الذخائر والادوات — منشأ رأس المال وصفة نموّه — مصدراه : وهما الادّخار والاختراع — الفرق بين الادخار الحديث والادخار القديم — الخصائص العامة فى امة يتكون عندها رأس المال وينمو على الدوام — نوعا رأس المال : رأس المال الثابت ، ورأس المال المتداول — موادّ كل من هذين النوعين

مَاهيَّةُ رأسِ المال

رأسُ المال أحدُ المصادرِ الثلاثة الكبرى للإنتاج . وصِنْواه الطَّبيعةُ والعملُ

لولا رأسُ المال لبَقِيَ النَّاسُ أبداً ولا مُقوِّمَ لأَوَدِهم إلاَّ الصَّيْدُ برًّا وبحراً . والصيْدُ بنوعيْهِ هو العملُ الوَحيدُ الذى يَجنى منهُ الانسانُ محصولاً عاجلاً يُنفقهُ بلا امهال ؛ إلاَّ أنَّ ذلك المحصولَ غيرُ مُحقق ولا مُتعادِل . ولهُ حدٌّ يَنْتهى اليهِ

لما أرادَ الإنسان أن يَستقِلَّ عن الصيد ، وأن يُهيِّئَ لنفسهِ مواردَ من سِواه ، اُضطرَّ الى مُقتنيَاتٍ يَتأثَّلها[١] ، وأدواتٍ يَصطَنِعُها ، فكانت هذهِ الذَّخائرُ وتلك الأدواتُ هي النَّوعان الأَصليَّان لرأس المال

كيفَ تكوَّنَ رأس المال وَبِمَ تكوَّن ؟

بالتَّبصُّرِ[٢] والاختراع ، وبِتطبيقِ العملِ على كلِّ ما هو مُعَدٌّ لِتَسهيل الإنتاج آجلاً ، دونَ ما هو مُعَدٌّ لاستعماله عاجلاً

هنا يَنْساقُ بنا الكلامُ الى الأزْمنةِ المختلفةِ ، التى مرَّت بها الحَضَارَةُ ، وكانت فيها تُعَيَّن بالأدوات التى غَلبَ استعمالُها ؛ مِنْ ذلك قوْلهم :

العصرُ الحَجَرِيُّ ، تَسميةً للحِقْبَةِ التى كانَ الانسانُ فيها همَجياً لا يتَّخِذُ من الآلاتِ إلاَّ ما كانَ حَجراً

---

(١) التأثُّل الادّخار (٢) التَّبَصُّرُ والتَّدَبُّرُ prévoyance هو النظر فى العواقب

ثمَّ العصرُ الحديديُّ ، وهو الذى انتفعَ الانسانُ فيهِ ببأسِ الحديد وليُونتهِ

ثمَّ العَصرُ الآليُّ وهو هذا العصر الذى أُحدِثَتْ فيهِ الآلات ذواتُ الأجْهِزَةِ المرَكَّبةِ : تحرِّكُها يدُ الانسان تارةً وتُديرُها قوَّةُ الحيوان أُخرى ؛ ثمَّ يُستخدَمُ لها بعدَ ذلك الهواءُ أو الماءُ ، إلى ان يُستعاضَ عنها فى آخرِ مرَاقى المدَنيَّة بالبخار والغاز والكهرباء الخ

لم يكن توَلُّدُ تِلكَ الآلاتِ إلاَّ من مزَاوجَةٍ بين الاختراع والتَّبصُّرِ ؛ فلمَّا تضافَرَ العقلُ والإرادةُ معاً نهضَا بالانسان من قُعُودِهِ ، وطمَحَا ببصره الى ما وَراءَ الكفافِ الميسورِ ، وَشغَلاهُ بأمر مُستقبله ، وَحمَلاهُ على بَذلِ مجهوده ؛ لاَ لِقضاء العاجِلِ من حاجاتهِ ، بل لتمهيدِ ما يُهيِّئُ لهُ قضاءَ الآجلِ منها فى حينهِ

منشأ رأس المال

لِننظُرْ بعينِ الفكرِ ، كيفَ نشأَ رأسُ المال فى قبيلةٍ من صادَةِ السَّمك

كانَ فيهم واحدٌ، وكانَ أَيْقظَ من رفاقهِ، فرأى جِذعَ شجرةٍ طافياً على الماء . رآه وقد علاه جسمٌ آخرُ فلم يَغُصْ فى الماء ولم يَغْرق . فامتلَخَ[١] شجرةً وطفِقَ يُشذِّبُها[٢] ويُقَطِّعُها ويُهيِّئُها بحيث يَستطيعُ أن يَقعُدَ فوقها ويُديرَها . واذ كانَ لا بدَّ لهُ من التَّفرُّغ زمناً لهذا العمل، اضطرَّ ان يَدَّخر ما يَقتاتُ بهِ مُدَّة ذلك الفَراغ وأن يُقتِّرَ على نفسهِ بعضَ الشيء فيما ينْفقهُ من ذخيرتهِ، وان يَكبَحَ[٣] من جِماحِ[٤] شهوةِ الطَّعام، مُستعيناً بكل ذلك على ان يَملِكَ الصبرَ الى النّهاية . فلمّا أدرَكَ الغايةَ وأصبحَ صاحبَ زَلّال[٥] ؛ تعيَّنَ عليهِ أن يَدفع بهِ الى البحر، فدفَعَهُ ومَلَكَ بهِ أداةً سهلت عليهِ الصَّيْدَ . تلكَ الأداةُ كانت رأسَ مالٍ، كما أن تلكَ الذَّخيرةَ التى مَلَّكتْهُ وقتَهُ، وأعانتهُ

---

(١) امتلخَ اقتلعَ (٢) يُشذِّبُها يُقلِّمُها (٣) كبحَ جذب أو ردَّ (٤) جمحَ استعصى (٥) الزَّلّال هو الزّورق الصغير، لغة بغداديَّة ذُكِرت فى كتـاب الأغانى فى غير موضع وذُكرت فى غيره من كتب الأدب وان أهملتها المعاجم

على تحقيقِ أُمنيتّهِ ، كانت رأسَ مال أيضاً

بعدَ تملكِ الزّلاّل على حدٍّ ما وصفناه ، باتَ ذلك المموّلُ[١] متصرّفاً فى أداةٍ يَستخدِمُها إمّا ليَسْهُلَ عليهِ الصيدُ ويَخِفَّ عنهُ عناؤُه ، وإمّا ليستكثِرَ ما يُخرِجُهُ من السّمك ، فيأخُذُ منهُ جانباً لقُوتهِ ، ويقايضُ بالجانب الزّائد مَنْ شاءَ مِنْ بنى عشيرتهِ

القُدْوَةُ الصالحةُ تُعْدِى كما تُعْدِى القُدْوَةُ السّيّئةُ ، ومِصداقُهُ أنّ أذكى أولئك الهمَج وأنْشطَهم ، قد احتذى على مِثال البادىء فابتنى الزّوارق . ولا جرَمَ اذا اطّرحَ الكسلَ وادّخر المِيرَةَ[٢] ، ليقفَ وقتَهُ وهمّتَهُ على إنجاز مَطلبه

مرّ على هذا زمانٌ ، طالَ أو قصُرَ ، فإذا القبيلةُ فريقان رِجالٌ فَطِنُون متبصّرُون يَملِكُونَ الزّوارقَ ، لأنّ عزيمتهم صحّتْ على ابتنائها ففعلوا ؛ وآخرون أخطأوا الرّأىَ فلم يَملِكوا الزّوارِقَ ، فكانَ حظُّهم مِن الصيد

---

(١) آثرنا هذه اللفظة لتسمية كل ذى رأس مال

(٢) المِيرة المؤونة والزّاد

أدنى ، وكانوا بذلك أقلَّ وَفراً [١]

لمَّا سهلت الزَّوارقُ للنَّاس صيدَ الأسماك ؛ دعتِ الحالةُ الى ما هو أصْلَحُ ؛ فاختُرِعَت الصُّنَّارة ، ثمَّ السُّكان [٢] ، ثمَّ الشِراع [٣] ، وتَسنَّى لبعض رِجال العشيرة ، أن يَستخدِموا هذهِ الأدواتِ ، ويَجِدُوا من وقتهم مُتَّسعاً للرَّاحة ومن رِزْقِهم فَضْلاً يَبْنُون بهِ أكواخاً تقيهم آفاتِ الجوّ . وعلى هذا المثال وذلك التدريج البطىء ، تَوَصَّلَ حُصَفاءُ [٤] القبيلة وصادِقُو الهمة فيها ، الى التَّفوُّق على عامَّتها وزيادةِ أسباب الفائدة والرَّخاء لأَنفسهم . إذ كلُّ رأس مال جديدٍ لا يكون وَسيلةً مَقْصُورَةً على جَلْبِ النِعَم الشَّاهدة ؛ بلْ يَزِيدُ العملَ إنتاجاً ، وبهِ يتمكَّنُ أُولو الأَلْباب من ادّخار شيء من كَسبهم لإِنشاء رؤوسِ أَموال أُخَر : أي لإِيجاد أدوات جديدةٍ ، وذخائرَ طَرِيفةٍ [٥]

(١) الوَفْرُ المال الكثير ويأتي بمعنى الزيادة فيقال وَفْرُ الجاه
(٢) السُّكَّانُ هو ما يسميه العامة بدفة المركب ويسمى أيضاً بالخيزُرانة (٣) الشِراعُ للسفينة أو القِلْعُ (٤) الحُصفاء العُقَلاء (٥) طريفة أي جديدة

مِثلُ هذا التَّحوُّلِ جازَ حدوثُهُ فى إِحدى القبائل من صادَةِ البرّ : ولعلَّهُ سَنحَ لأَحدها وهو يُطاردُ البَهْمَ (١) كلَّ يوم ويقتُلُها تقتيلاً بلا رحمةٍ طلباً لقوتهِ ، أن يَختصرَ من ذلك العناءِ ، فيأسِرَها ويتوخّى بقاءها ويتولَّى الهيمنةَ عليها ويَستولِدَها ؛ فيَخفُضَ (٢) بذلك عيشُهُ ويلينَ لهُ جانبُ الدَّهر ؛ على انهُ قد اضطُرَّ قبلَ أنْ يَجتمعَ لهُ القطيعُ منها ، أن يَكِدَّ كدّاً (٣) ، وأن يَقتصِرَ من كسبهِ على ما يُمسِكُ بهِ رَمَقَهُ (٤)

أمّا مَولِدُ الزّراعة فكانَ فى عصرٍ بعدَ ذلك العصرِ . والمرءُ يومئذٍ قد خَطا خطوةً الى الترقّى فى التَّخرُّج على التَّجارِب

والزّراعةُ هنا هى استخدامُ العمَلِ المشروع لاستنباتِ الأَرْض نَباتاً نافِعاً للنَّاس . وقد كانَ مَنْشأُ ذلك ، التَّبصُّرَ والادّخارَ والأَدواتِ المصنوعةَ التى بَدأَتْ غيرَ مُتقَنةٍ ثمَّ

(١) البَهْمُ جمع بهيمة (٢) خَفُضَ العيش أى لانَ

(٣) كدَّ كدّاً سعى سعياً وتَعِبَ تعَباً (٤) يحفظ حياتَهُ

تَدَرَّجت الى الإتقان : من المِعْوَلِ والمِحْراثِ ، إلى أعْجَبِ الآلات الحديثةِ

كيفَ يتكوَّنُ رأسُ المال

النَّوْعان الأَصليَّان اللذان يَتكوَّن منهما رأسُ المال . هما الذَّخائرُ ، والادواتُ . ولإحداثهما يتحتَّمُ على الإنسان أن يَخْشَوْشِنَ أى ألاَّ يَخْرُجَ عن القَصْدِ(١) في نفقاتِهِ وأنْ يَكدّ . وكلُّ رأسِ مال إنما هو من نِتاجِ الكَدِّ والادِّخارِ

لمَّا وُجِدَ رأسُ المال اتَّجهَ الفكرُ الى أنَّ رِجالاً من الصَّفْوَةِ(٢) قد آثروا على المرافِقِ(٣) العاجلة ، مَرافقَ آجلةً لا تَتحققُ لحينِها ، ولكنَّها خيرٌ وأبقى ؛ وان ذلك الاستغناءَ عن العاجل بالآجل ، مَبْدَؤُه الاهتمامُ بأمر الغَدِ والرَّغبةُ فى تحسينِ الحظِّ واستدامةِ الرَّغَدِ(٤) وإنْ تحمَّلَ دونها الانسانُ ما يَتحمَّلُهُ من الحِرْمانِ والمَشَقَّةِ فى يومهِ

---

(١) القصد هو الاعتدال (٢) الصفوةُ النُّخبةُ

(٣) المرافق المنافع (٤) الرَّغَدُ الدَّعةُ واللين

التبصُّرُ فضيلةٌ لا تكون بنتَ ساعتِها ، بلْ يتعوّدُها الإنسانُ حتى تصيرَ من طِباعهِ . فمَنْ شرَعَ فى جمْعِ رأس مال وعرَفَ مزاياه ، ألِفَ الجمعَ استمراراً وحبّبَهُ الى بنيـهِ وألّافهِ ؛ فتتعدّدُ رُؤوسُ الأموال : أى الذّخائرُ والأدواتُ ، وتنمو جيلاً بعدَ جيل . وهذا التعدُّدُ وذلك النُّمُوُّ المتوالى فى رؤوسِ الأموال يكونان من مُمَيِّزاتِ الأُمّةِ المُمدّنة

إذا أُريدَ تحليلُ مُشْتبكاتِ الوقائع الاجتماعيّة بعضِها من بعضٍ ، وَضَحَ لكلّ ذى عينين أنهُ لا يُوجدُ بين ظَهْرانينا فى هـذا الزّمان رأسُ مال إلاّ ومَرْجِعُهُ إلى العصرِ الحَجَرِيّ ؛ فإنّ فأسَ الصوّان المنحوتِ نحتاً غليظاً ، وسهمَ أوّلِ رامٍ ، والشّبكةَ والزّوْرقَ اللذين استعملهما الصّيّادُ الأوّلُ ، والمِجرَفةَ والمِعوَلَ ، ومِحْراثَ الخشب الذى استخدمَهُ أوّلُ من زرَعَ الأرْضَ ، الى أمثالها من الأدواتِ هى بعينِها تلكَ التى تحوّلتْ بإتقان تدْريجيّ الى الآلاتِ المركّبة العجيبة التى نراها اليومَ ، ومنها : المِطْرَقَةُ

العالقةُ (١) والقاطِرَةُ ، والسَّفينةُ ذاتُ الرَّفَّاس ، والحَصَّادةُ والدرَّاسةُ (٢) البخاريَّتان

قِيلَ فى أحوالٍ متُعدِّدَة ، إنَّ رأسَ المال ، هو العملُ المُتراكِمُ المجتَمِعُ . وهذا تعريفٌ قريبٌ من الصِّحة ، لكنَّهُ غيرُ تامّ : وصوابه أنْ تُضافَ اليهِ ألفاظٌ أُخَرُ فيُقال : هو العملُ المتراكِمُ على ذِمَّة الإنتاج الآجِلِ

إنتاج رأس المال

أنكرَ بعضُ المتزمِّتين (٣) على رأس المال أنهُ مُنتِجٌ . ولا ريبَ أنهُ إذا أُريدَ انتاجُهُ فهو فى حاجةٍ الى يَدِ الإنسان أى الى العمل . لكن هل يُنكرُ على المِحْراث أنهُ مُنْتِجٌ ، لأَجلِ أن الرَّجُلَ الذى يَستخدمهُ ، يعْمَلُ عشرةَ أضعافِ العمل الذى يَتَسنى لمن لا محراثَ لهُ ؟ ومثل هذا

---

(١) مِطْرَقة ضخْمة للحديد تُحرَّك بالبخار او بالهواء المضغوط او بالماء (٢) الحصَّادة آلة للحصد ؛ والدرَّاسة آلةٌ للدراسة

(٣) المتزمِّتُون المتشدِّدون الذين لا يترخَّصونَ فى شىء

يُقال فى استخدام عَجَلَةِ اليدِ ، والزَّوْرَقِ ، والمِطْرَزَةِ [١] ، وسائرِ الأَدوات

فى الطَّبيعـةِ كثيرٌ من الأشياء لا يُنتجُ بانفراده ، وأوَّلها الحيوانُ من جهةِ المناسَلَة [٢] . كذلك رأسُ المال لا تتولَّدُ فوائدهُ للنَّوْعِ البَشريّ إلاَّ بمزاوجتـهِ للعملِ الوقتيّ ؛ ولكنَّ مِن الغُرورِ القولَ بأنّ العملَ الوقتيَّ يُنتجُ بذاته كلَّ ما يُنْتِجهُ بذخائره وبأدواتهِ ، وإنكارَ ما لرأس المال من الفضلِ العَظيم فى الإنتاجِ على عمومهِ وفى زِيادتهِ المطَّرِدَة

رأسُ المال إنما يُمثّلُ تضامُنَ المـاضى ، والحاضرِ ، والمستقبَلِ : وهو يَمُدُّ بجذورهِ الى أبْعد زمانٍ خَلاَ ويُدْلى [٣] بفروعهِ الى أقصَى غاياتِ الآتى

كيفَ تكوَّن رأس المال فى المُجتَمعات الحاضرة

رأَيْنا كيفَ تَكوَّنتْ رؤوسُ المال فى مُجتَمعاتِ

---

(١) آلة الخياطة (٢) المناسَلَةُ التَّناسُلُ (٣) أدلى بمعنى أرسَلَ

المتقدّمين ؛ على أنّ هذا التكوين لم يتغيّر فى المجتمعات الحضريّة الأخيرة. فإن خفيت معالمهُ لأوّل وهلة فذلك لتكاثر الحوادث وتشابكها ؛ غير ان مجرّد الادّخار الآن أصبح ضرباً من رأس المال بفضل تقسيم الأعمال

الادّخار على نوعين : إمّا الاكتناز، وهو ان يدفن الانسانُ نقوداً — ذهبيّةً كانت أو فضّيّةً — فلا ينتفعُ بها المجتمعُ ؛ وإمّا إحداثُ أدواتٍ للعمل أو إنتاجُ أرزاقٍ ثابتةٍ كالآلات الصّناعيّة أو المبانى الخ ، أو إقراضُ النّقودِ للشّركات أو للحكومة فتستخدمُها فى سبيلِ الإنتاج

فتكوينُ رأس المال فى المجتمعاتِ الحاضرة انما يتمُّ بألاّ يُنفِقَ الانسانُ كلّ دخلِهِ ، وبأن يستخدِمَ ما يُجنِّبُهُ (١) من المال فى أُمور تعُودُ عليهِ بالنّفعِ العميم ، وليسَ هذا بالميسور ، فهو لا بدّ لهُ من نشاطٍ وسَعَةِ إدراك

كلّ مُدّخرٍ وفّرَ عن فِطنةٍ فهو رأسُ مال

مَنْ تتبّعَ الأحوالَ فقابلَ بين سيرِها الآن وما كان

---

(١) التّجنيب إحرازُ الشيء ووَضعهُ فى جانب

يَجِبُ أن يكون عليهِ ذلك السَّيْرُ، وَجدَ أنَّ كلَّ مَن ادَّخرَ، خلَقَ وهو لا يَشْعُرُ، مِيرةً وأدواتٍ للعملِ تأخذ بيدِ الإنسانيَّةِ الى أعلى مَراقيها. ذلك لأنَّ مَنْ استعاضَ التَّجمُّلَ بفاخرِ الثّيابِ واللَّهوَ بباهرِ الزّينات واستِمْراءَ[1] الشَّهيِّ من المآكلِ وجميعَ تلك الأَغراض الزّائلة، باقتناء سَنَدٍ على المَصْرِفِ العقاريِّ أو صكٍّ على الحكومة، فقد مَكَّنَ الشركاتِ أو الحكوماتِ من القِيامِ بأعمالٍ عامَّةٍ: كإقامة المبَاني، وتخطيط التُّرَعِ، ومَدِّ المجارير، وتحسينِ كلِّ ما يُفيدُ تحسينُهُ؛ إلى غير ذلك من الأعمالِ الدّائمةِ النَّفعِ التي هي رؤوسُ أموال

فإذا أخطأَ المُدَّخِرُ الموْضعَ الذي يأمَنُ فيهِ على مالهِ ويَنتفعُ بهِ، فرأسُ ماله ضائعٌ عليهِ وعلى المجتمعِ معاً، ومَذخورُه يكون أشبهَ بالجنينِ وُلِدَ ميْتاً

الوَفْرُ[2] إذا حَسُنَ استخدامه، ووُجِّهَ توْجيهَ نفعٍ وبَصيرةٍ لإعانة العمل الانسانيّ؛ فكلُّ مجتمعٍ كَثُرَ فيهِ الوَفْرُ

---

(١) الاستمراء التلذُّذ (٢) الوفر المال

كَثُرَ فيهِ الإنتاجُ ، وربُما قلَّ صُنعُ المُخرَّم(٢) وازدادَ طبعُ الحديدِ ، واستخراجُ الفحم . فما نَقَصَ ، فَمِنَ النفائِس ، وما زَادَ ، فَمِنَ الآلاتِ المُنْتِجة

ولمَّا كانَ رأسُ المال على توالى الزَّمَن ، قدْ ضاعفَ القُوَى المُنْتِجةَ في الانسانيَّةِ ؛ كانت الأُمَمُ التى تدَّخرُ وتُنْمِى ذَخائرَها أخفَضَ عيْشاً(٣) من الأُمَم التى لا تَنهَجُ ذلك النَّهْجَ

كذلك شأنُ الأَفْراد فى خاصَّةِ معايشهم ، ومثالهُ : رَجُلانِ كلاهما دَخْلُهُ عشرةُ آلاف فرنك يُنْفِقُ أحدُهما جميعَ دَخلِهِ ويدَّخرُ الآخرُ نِصفَهُ فلا يَعيش بِسَعَةٍ كعيش صاحبه ؛ لكنَّكَ إذا نظرْتَ اليهما بعْدَ عشرين عاماً رأيت أن المُدَّخِرَ قد تَضاعفَتْ ثرْوتُهُ كما تضاعفَ دخلُهُ ، وأن صاحبَهُ الذى لم يدَّخِرْ لم يزَل باقياً على حالهِ

(١) المخرَّم دانتلاَّ (٣) اخفضُ عيشاً اى ألْيَنُ عيشاً

الفصل الخامس

نوْعا رأسِ المال

رأس المال الثابت — رأس المال المتداول

رأس المال الثابتُ ورأس المال المتداوَلُ

علِمنْا ان رأسَ المال قد كانَ فى مبْدإِهِ على نوْعين : الذّخائرِ، والأَدواتِ . فلمّا انتَشرَت المدنيّةُ تفرّعَت عن هذين النّوْعين فُرُوعٌ مشَتْ مُدارَجةً(١) مع المدنيَّة . ثمّ استُعِيضَ عن كَلِمَتيْ « ذخائرَ » و « أدواتٍ » بقولهم « رأسُ المال المتداوَلُ ، ورأس المال الثّابتُ »

أمّا رأس المال المتداوَلُ ويُعْرَفُ أيضاً بابن مرّته ، فهو الذى لا يُستخْدَمُ إلاّ مرّةً واحدة فى الإنتاج ؛ ومن هذا القبيلِ الذّخائرُ بأنواعها ، وأخصُّها الموادُّ الأولى ؛ فإنها إذا تحوّلت الى المُنتجِ المطلوب أصبحَتْ هِىَ إِيّاه ولم

---

(١) مُدارَجة أى تدريجاً

يَبْقَ من ذَواتِها شيء : كالصُّوفِ ، والزَّيْت ، والفحم ، الذى يُحرَق لتَحريك آلةٍ : كلُّ هـذهِ الأشياء تحُولُ (١) إلى طاقٍ من الجُوخ هو نتيجةُ استخدامِها

فلابدَّ إذاً لرأس المال المتداوَل مِن أنْ يَعُودَ كلُّهُ ومعهُ ربحٌ ناتجٌ : أى أن ثمنَ الطَّاق من الجوخ يجبُ أن يُعادِلَ ثمنَ الصُّوف والزَّيْت والفحم وسائرِ ما استُعْمِلَ لإنتاجه ، مُضافاً اليهِ أجرُ الصَّانع ورَيْعُ المال وكَسْبُ المُستَحْدِث(٢)

قدْ تَبيَّنَ مماَّ سبق أنَّ رأسَ المال المتداوَلَ تُزاد بهِ الذَّخائرُ ؛ أمَّا رأس المال الثَّابت فتُزادُ بهِ الأَشياء التى لا تَبِيدُ فى كلِّ إنتاج : وتلكَ الأَشياء هى الأَدوات ، وأجْهِزَةُ المصانع والمزارعِ ، والجُنَّةُ (٣) التى تقى الإنسانَ أعْراضَ الجوّ وتُمكّنهُ من العملِ فى كلِّ وقت . وتَدْخُلُ فى هذا الباب التُّرَعُ ، والخطوط الحديديَّةُ ، وضُرُوبُ الإصلاحات والتَّحْسينات الثَّابتةِ

(١) حَالَ بمعنى تحوَّل (٢) صاحب المشرُوع ومُديره — Entrepreneur (٣) كلّ ما يُؤْوَى اليهِ ويُستجنّ بهِ

رأس المال الثّابتُ لا يَتحوّلُ إلى ما يُنْتِجهُ، وانما يُفْرَد له فى كلّ عام مِقْدَارٌ مِن ثمنِ المنتجاتِ يُمكّن مِن حفظهِ واستمرارِ نفعهِ، أو من استبدالهِ حين يُخْشى عليهِ التّلفُ: والقَدْرُ السَّنوىُّ الذى يُسْتَنْزَلُ من أرْباح المنتَجات لهذا الغَرَض — والذى يجب ادخاله فى حسابِ كلّ عمَلٍ جلَيل — يُدْعى الاستهلاكَ.

مَظاهر رأس المال فى المجتَمعاتِ الحاضرة

لمَّا كانتْ ضُرُوبُ التّحْسين والتّكميلِ التى يُدْخلها الانسانُ على الأشياءِ كثيرةَ التنوُّعِ والتَّشتُّتِ، كانت لرأسِ المالِ مظاهرُ بهذا التنوُّعِ والتشتُّتِ عند كلّ أُمَّةٍ راقية. وأهمُّ ما يجْدُر من ذلك بالذّكر هو المظاهر التّالية:

١ً — المحسّنات الثّابتةُ للزّراعة: من مِثلِ التّسْبيخ والتّجفيفِ والرّيّ وغرسِ الأشجار ووضعِ الأسْمدَةِ المتجدِّدة الخ

٢ً — المبَانى بِأنواعها

٣ً — الأَدواتُ والآلاتُ بِصنوفها

٤ً — المواشى

٥ً — الموادُّ الأُولى ممَّا تَستغرِقهُ الصِّناعة كالقُطن والصُّوف والزَّيت والفحم

٦ً — الميرَةُ التى يُعالُ بها الخَدَمةُ المنتِجون إلى أن يَتِمَّ الإِنتاج

٧ً — النُّقودُ

٨ً — بعضُ المزايا ، وبعضُ المرافق المعنويَّةِ

هذا التَّعْدَادُ ليسَ بالجامِع ولا المانِع بل إِنهُ لَيَحتمِلُ المَزِيدَ . وبعض ما ذُكِرَ فى البيانِ الآنف يَستَدْعِى شيئاً من الشَّرْح

يَتساءَلُ بعضُ النَّاس عمَّا إذا كانت النُّقودُ رأسَ مالٍ ؛ ويَقول آخَرُون إنهُ ان كانَ لرأس المال مَعنًى فهى معناهُ . سنعودُ بعدَ قليلٍ إلى مسألةِ النُّقود ومنها سَيَتَبيَّن المطالِعُ أنَّ الذَّهب والفِضَّة هما رِزْقٌ ، ولكنَّهما لم يَكونا كلَّ الرِّزقِ ، ولا صاحبَيْ المَقامِ الاوَّلِ فيـهِ ؛ وليسَ أغنى

الشعوب من أقتنى القناطير المقنطرة من الذهب : هذا الشعب البريطاني نراه أوسع الأمم ثروة على أن ما يملك من ذلك المعدن الكريم، يقل عما تملكه منه سائر الامم المتحضرة الكبيرة

وهذه الولايات المتحدة التي تجيء في منازل اليسار بعد انجلترا، لا تملك من النضار ما يناسب جاهها العريض

فالنقود — ذهباً كانت أو فضة — هي رأس مال لا محالة . إلا انها في حقيقتها لم تكن غير أداة من الأدوات . وهي أيضاً ذريعة للمقايضات ؛ وليست مرغوباً فيها لذاتها بل لكونها وسيلة تملك . وطالما شبهت بالسبل الكبرى أو بطرق النقل : من حيث إنها لم تخلق إلا لتبادل المنتجات . ثم إنها من الأسباب التي تعين على الإنتاج بتسهيلها المقايضات ووقايتها الناس من إضاعة الوقت وإطالة الحساب وضرورة السفر

كل هذه الفوائد تعين لها صفة رأس المال ، وان لم تكن في بلد إلا جزءاً من رأس ماله . وبصفتها هذه

تكونُ أشبهَ برؤوس المال التى تُستخدَمُ فى النَّقلِ أو المبادَلة؛ فلا يجوز الإفراطُ فى اقتنائها بِما يُجاوِزُ الحدَّ الذى تُعَيّنهُ حاجاتُ الإنتاج

يجب على كلِّ شعبٍ ان يحتفِظَ بنقوده على قدَرِ ما يحتفظُ بمقطوراته[1]

رؤوس الأموال المعنويةُ — الحِذقُ والتأدُّبُ

جرَت مُناقشاتٌ مُستفيضةٌ فى هل تُوجدُ رؤوسُ مالٍ معنويةٌ أو لا تُوجدُ

وعندنا أنهُ يتحتَّم القولُ بوجودها. وفى الحقِّ أن يُقالَ إنَّ الحِذقَ فى المرءِ رأسُ مال، لأنَّ بين التأدُّب[2] أو التخرُّجِ[3] وبين رؤوسِ الأموالِ الحِسيةِ مُشاكلةً بيّنةً. ومن وُجوهِ تلكَ المُشاكلةِ:

---

(١) أنظر فيما يلى الفصلَ المعقودَ للنقود — جعلنا لفظة المقطورة اسماً لكلِّ مركبة تجرُّها القاطرة

(٢) طلب العلم والفنِّ المعنويِّ Education

(٣) طلب الصناعة والفنِّ الحسيِّ Apprentissage

١ً — تَشابُهُ السَّبب فيما يَحمِلُ الانسانَ على بذلِ مجهوده بِقَصْدِ غَرَض معلوم لا يَتحقَّقُ الَّا فيما بعدُ

٢ً — الحِرْمان الحاليُّ لأَجل فائدة مُستقبلَةٍ كما يَقَعُ لمن يَفُوتُ كَسباً عاجِلاً على رَجاء كَسب آجلٍ يَفْضُلُهُ

٣ً — ضرورةُ المعيشة مِن مَذْخوراتٍ سابقةٍ مُدَّةَ التَّخرُّج والتأَدُّبِ

٤ً — وَحْدَةُ الغرَضِ من حيث الرَّغبةُ فى تسْهيلِ العمل القابلِ واستثمارِهِ

٥ً — وَحْدَةُ الضَّرُورة ليأمنَ المتأدِّبُ أو المتخرِّجُ ضَياعَ مجهوداتهِ، وليَضْمَنَ بعدَ عَهْدِ دراستهِ الحصولَ على زِيادةٍ من إنتاج عملهِ، تُعَوِّضُ عليهِ ما هو خيرٌ مِن مجهوداتهِ ونفقاتهِ وسائرِ ما قدَّمهُ خِلال تعَلُّمهِ وَتدرُّبهِ

فالمقابلةُ تامَّةٌ بين رأس المال من وجهٍ، وبين التأدُّب والتخرُّج من وجهٍ آخرَ : لائتلاف الأَسبابِ والمقدِّمات والنَّتائج

وَرُبما لاحَ لنا أنَّ النِّزاعَ فى وُجودِ رؤوس أموالٍ

معنويةٍ ، تمادٍ في التَّحيُّز ؛ على أنها حقيقيَّةٌ ، تُوجَدُ في الشُّعوب كوجودها في الأَفراد : لأَنَّ الصِّفاتِ التي تُعْرَفُ بها أمةٌ — تليدةً [1] كانت أو طارِفَةً [2] — تكون لها منافعُ فيما بين الأمم من الصِّلات ، كمنافعها بين الأفراد

أليْسَت شُعُرُ [3] المعاملِ التي اشتهرت بجَودة بضائعها ؛ وكثرةُ العُملاَء الذين استمالتهم إحدى الأُمَمِ الى سِلَعِها ؛ والسُّمعةُ التي اكتسبها قومٌ مِن جهةِ سلامةِ الذَّوق ولُطْفِ الشَّكلِ في مُحدَثاتهم ، أو من جهةِ مهارتهم الصِّناعيةِ واستقامتِهم التِّجاريَّةِ ؟

أليْسَتْ كلّ هذهِ ضُرُوباً مِنْ رأسِ المال ، تُقَوَّمُ بقِيَمٍ في المقايَضات بين ديارٍ وأُخرى ؟

البدائع الفنِّيَّةُ — رُؤوسُ أموال

جرَتْ مباحِثُ في هل الصُّوَرُ اليَدَوِيَّةُ وعامَّةُ البدائع الفنيَّةِ رؤوسُ أموالٍ ؟

---

(١) قديمة (٢) جديدة (٣) جمْعُ شِعارٍ وهو العلامة او الآيَةُ

مِنَ الجهةِ الحِسّيَّةِ المَحْضَةِ يجوزُ التَّنازُعُ فى تعرِيفها بهذه الصِّفة ؛ ولكن مَنْ يتدبَّرُ الامرَ حقَّ تدبُّرِه ، لا يجدُ المنازَعةَ فى ذلك صواباً . فإنَّ تلكَ الرَّوائعَ ، التى دعاها بعضُهم برؤوس الأموال المُمْتِعة ، لَتُعَدُّ من أجَلِّ الارْزاق فى البلدِ الذى تكونُ فيهِ ، سواءٌ لبقائها — مع شيءٍ من العنايةِ بها — أطولَ ما تبقى عامةُ المصنوعاتِ الأُخرِ ، أو لأنها تَسُرُّ النَّاظرينَ ولا يُلْحِقُ بها الاستعمالُ عَطباً ولا تَلفاً

أمَّا الصُّوَرُ والبدائعُ التى يتفوّقُ بها مُجيدُوها فلَهَا — عدا فوائِدِها — مَزِيَّةُ التَّعليم ، وهى مَزِيَّةٌ تلازِمها طِوالَ الأَحقاب ، وبها يَسْلَمُ الذَّوقُ وترْقَى النُّفوسُ ، وعلى أمثلتها تُعْمَلُ أعمالٌ فنّيَّةٌ ، صِناعيةٌ ، يُتَّجَرُ بها ؛ فهى من هذا القبيل تُنْتِجُ ما لا تُنْتِجهُ إلاَّ رؤوسُ الأَموال

خُذِ المتاحِفَ « كاللُّوْفْرِ » وأمثالهِ فى « مَدْرِيد » أو « لُنْدُن » أو « الفاتيكان » الخ . تجدْ أنها مدارسُ عِيانيَّةٌ يُستفادُ منها عِلْمُ الفنون وسرُّ إتقانها ، ويكتسِبُ المتعلّمون

المختلفون اليها، مما توحى اليهم، صفات منتجة لا تستطيع «أمريكا» ولا «أستراليا» — وهما البلدان الحديثان — إكسابها لمن فيهما من أضراب أولئك المتعلمين

ولولا الروائع الفنية المدخرة فى «روما» و«فيورنتا[١]» و «درسد[٢]» و «أمستردام[٣]» و «الهاى[٤]» و «مونيخ[٥]»، لقل عدد زائريها. فلا مشاحة ان تلك التحف هى رأس مال لتلك البلاد يكسبها دخلاً لا يقدر؛ ولا سيما أن ألوفاً من الناس فى «إيطاليا»، ما زالوا يرتزقون من البدائع المخلفة عن «عصر النهضة[٦]» أو عن الأعصر التى تقدمته إما بنقلهم الرسوم أو بتفسيرهم غوامضها

---

(١) Florence بايطاليا (٢) Dresde حاضرة سكس

(٣) Amsterdam حاضرة هولنده (٤) La Haye بهولنده

(٥) Munich بالمانيا (٦) عصر النهضة أو الإحياء هو الزمن الذى بعثت فيه الفنون البديعة بعثة كان مبدؤها فى ايطاليا فى القرن الخامس عشر La Renaissance

ولو قُوبِلَ بين فتىً أمريكيٍّ أو أُستُراليٍّ قد مالَ إلى التَّفنُّن، وبين فتىً إيطالى تفرَّغَ له، لكانَ الفرقُ كبيراً بين حالتَيهما، إذْ أنَّ الأوَّلَ يُكابِدُ مِنْ ضَياعِ الوقتِ وإنفاقِ الغالى والرَّخيص، فى سبيلِ التَّعلُّمِ والتخرُّجِ ما لا يُكابدُ الثَّانى

ولَعَلَّ الطُّرَفَ الفنيَّةَ تبقى أبدَ الدَّهر إحدى مزايا العالَم القديم على العالَم الجديد. فمِنَ العَبَثِ إذاً أن يُجادِلَ مُجادِلٌ فى كونها رأسَ مال من أنفَسِ ما تقتنيهِ الانسانيةُ

على أنَّ اللَّبيبَ الذى يَنظُرُ مِنْ شَرَفٍ (١) ويَتَبيَّنُ المدنيَّةَ كلَّها، يجِدُها حادِثاً عجيباً آيتهُ لا تزولُ ولا تنقَطِعُ فى تكوينِ رؤوسِ الأموالِ، سواءٌ (٢) أكانت حسّيةً أم معنويةً

---

(١) شَرَفٍ أى عالٍ (٢) سواءٌ أكانت — هذا هو الاستعمال الفصيح كما جاء فى الكتاب العزيز وقد جوَّزوا — سواءٌ كانت — وهو قليل

الفصل السادس

الأسباب التى تؤثر فى تكوين رأس المال — الأطوار الثلاثة التى مرّت
بها المجتمعات من جهة وفرة رأس المال وشأنه فيها — الأسباب التى
تنقص معها رؤوس الأموال أو تزيد — تأثير الأمن والتربية
والأسرة والميراث والأعمال الاختصاصية والقوانين
— أيصح تكليف الحكومة أن تقتصد
بدلاً من الأفراد ؟

الوجوهُ الثلاثةُ

التى تقلَّبت عليها المجتَمعاتُ من جهةِ رأسِ المال

إنّ الفواعلَ الثلاثةَ التى يَصدُرُ عنها الإنتاجُ ، وهى الطَّبيعةُ ، والعمَلُ ، ورأسُ المال ، لا يتَّفِقُ أن تُوجَدَ على نِسبةٍ واحدةٍ فى كلِّ مكانٍ وفى كلِّ زمانٍ . وكذلكَ الإنسانيّةُ لم يكن تَقدُّمها ورُقيُّها متَعاصِراً ولا متماثِلاً فى جميع أرْجاء المعْمُور . وقد اختلفت الشُّعوبُ منذ البَدْء اختلافاً بيِّناً فى مقدرتِها على إحداث رأس المال أى الدّخائرِ والأَدواتِ

رأسُ المال بوجه عامّ ، مفقودٌ في الأقطار الأبكار التي لا يُعْوِزُ الطَّبيعةَ فيها إلاَّ يدُ الإنسان لِتُنْتِجَ أرزاقاً . فإذا جاءها رأسُ المال بذخائره وأدواته انتَعَشَتْ وعاشتْ . ولولاهُ لما كانَ حَظُّ المهاجرين الى البُلْدانِ أمثالِ «البلاتا(١)» «وَزِيلَنْدَا(٢)» الجديدة ، ومُستعمرات القارَّة الأُقيانيَّة ، إلاَّ شظَفَ العيش أو الموْتَ جُوعاً . فَشَرْطُ انتفاعهم بأيديهم لتقويم أَوَدِهم أَلاَّ يبلغوا تِلكَ الأَرْجاءِ إلاَّ وقدْ أُعِدَّت لهم مِيرَةٌ ومأوًى وبذارٌ ومحاريثُ ومَواشٍ . فإن لم يُصيبُوا تِلكَ الضَّرُوريَّاتِ ، سواءٌ أكانت ممَّا أَوْجَدَهُ السُّكانُ الأَصليُّون ، أم أرْسَلَهُ مُمَوِّلو العالَم القديم ، لَقُوا العُسْرَ والشَّقاءَ وعادوا إلى الهمَجيةِ الأُولى

ذلك المصيرُ السَّيِّئُ هو الذي يَصيرُ اليهِ أُناسٌ مِن الذينَ حملَهم بعضُ المُتقحِّمين(٣) المُجازِفين إلى الأَرَضين

(١) La Plata بلد فى الجمهوريَّة الفِضيَّة

(٢) La Nouvelle Zélande جزيرتان أقيانيَّتان

(٣) المتقحّم الرامى بنفسه

المَجْهلِ [١] فإن الطَّبيعةَ فيها قد تكون سَمْحَةً ؛ ولكنَّها لا تجُودُ بِهِباتها إلاَّ حيثما يكونُ رأسُ المال معْواناً للنَّاس على بَذلِ مجهوداتهم وعلى انتظارِ نتائجها . وفى المصائبِ الاستعمارِيَّةِ التى حدَثَتْ أخيراً ولا سيما فى « پور برَيتن » بأقيانيا ، مايُؤَيِّدُ هذا الرأيَ

أجلْ فإنهُ لا بُدَّ لصِيانةِ الإنسان مِن النُّزُولِ عن رُتْبةِ المدنيَّةِ فى الأقطار الجديدةِ ، ان يَصْحبهُ اليها رأسُ المال أو يَسْبقَهُ ؛ وإلاَّ اضطرَّ المهاجرون المستَجِدُّون الى المرورِ بالأَطْوارِ التى مرَّتْ بِها المجتمعات الفقيرةُ الهمَجيَّةُ مِنْ قبلُ ، وإلى تحمُّلِ ما تحمَّلتْ مِن المِحَنِ والفاقات . وأقلُّ هذهِ الكوارث ممَّا لا يَستَقِلُّ بِهِ أُناسٌ — مهما رَقَّتْ حالُهم [٢] — من أهلِ هذا العصر وحَضارته

أمَّا إذا نظرنا إلى أُممِ العالَم القديم ، وأخصُّها التى تكوَّنت على مَهَلٍ ، ولم تندفع فى تَقدُّمها كاندفاع المستعْمَرات

(١) المجهل يستوى فيه المفرد والجمع فيقال ارضُ مجهل وأرَضون مجهلٌ وهو الأرضُ غيرُ المأهولةِ (٢) اشتدَّ فقرهم

التى تُواليها أُمَّاتُها [١] فى هذا العهدِ ، فقد مرّتْ بثلاثة أطوارٍ متُباينةٍ

الطَّوْرُ الأوّل : كان مُعْظَمُ التأثيرِ فيهِ للطَّبيعة وكانت هى الفاعِلَ السَّائِدَ فى الإنتـاجِ . أمَّا العملُ فقد وُجِدَ إذ ذاك حتماً ؛ ولكنَّهُ إنما كانَ لهُ شأنُ المساعِدِ ، ولم يكن قد بلغَ يومئذٍ أشُدَّهُ مِنَ القُوَّةِ المنظّمة والقُدْرةِ على التنويع ؛ وأما رأس المال فقد وُجِدَ وكانَ وجودهُ لازِباً ، سوى انهُ كانَ وَليداً لا ينمو إلاَّ بابطاءٍ

ذلك عهد الشُّعوبِ الصيَّادة والشُّعوبِ الرُّعاةِ ، إلى مبادىءِ أيَّام الزِّراعة : ولا سُلطانَ فيهِ لغيرِ الطَّبيعة بل ولا قِيادةَ لسواها . إذْ أنَّ الأقوامَ لم يُلينوها ولم يُذَلّلوها . وقلَّما كانَ فيهم سَبْقُ نظرٍ أو تقديم حذَرٍ ، فلا تَسليفَ [٢] ولا ذخيرةَ يُحتاطُ بها لامرٍ يجيءُ . فهم يَعيشون يوماً بيوم أو عاماً بعام فلا يَحِلُّ الحَصادُ إلاَّ وهم مجهودون . فإذا

---

(١) الأقطار التابعة لها المستعمرات Les Métropoles

(٢) تقديم شىء للاعتياض بهِ أو بأحسن منهُ Avance

نزلت بهم نازلةُ جَفافٍ أو أصابتهم سَنَةٌ [١] ، فَدحَتْ [٢] بلْواهم وطغَتْ شِقوتهم فماتوا أُلوفاً

على أنَّ هذهِ النَّوائِبَ الدَّورِيَّةَ وأخصُّها المَجاعةُ ، ما زالت إلى الآن تنْتابُ « أرمينيا » و « آسيا الصُّغرى » بل « الهندَ » و « أفريقيا » فى بعضِ الآناء ؛ ممَّا يدُلّ على أنَّ الانسانَ لم يَبرحْ فيها تحتَ حكم الطَّبيعةِ إلزاماً

ففى مثل هذا الطوْر لم يكن غيرُ رأس المال ، بذخائره وأدواتهِ التى تُنَظِّم الإنتاجَ وتُقسِّمُ العملَ تقْسيماً صالحاً ، جديراً بتحرير النَّاس من تلك الرِّبقة [٣] وتمليكهم أزِمَّةَ [٤] الطَّبيعة

الطَّوْر الثَّانى : هو الذى توافرَ فيهِ شىءٌ مِن رأسِ المال ، وتحسَّنَ العملُ وتنوَّعَ فأصبحَ وهو الفاعلُ الاوَّلُ فى الإنتاج

ولا شىء يُمثِّلهُ لنا كما تُمثِّلهُ القرُون الوسطى بما كانَ

---

(١) أى جدبٌ (٢) اشتدَّت (٣) الرِّبقَةُ النّيرُ

(٤) أزمّة جمع زمام وهو اللّجام

فيها مِنْ صِناعةٍ صغيرة ، ومُستصنِعينَ صِغار ، وطوائفِ مُحترفين. وأسْواقٍ ثابتة ضيّقةٍ، وأسْواقٍ دوريّةٍ فى القرْيَةِ أو الحاضِرةِ التى ترْتبطُ القرْيةُ بها

ولم تكن التدابيرُ المنتِجةُ الواسعةُ ، ولا المبتكَراتُ الفُجائيّةُ النّافعةُ، ولا التّغيُّراتُ المتواليةُ فى الطّرائقِ المسنونةِ والقواعدِ المتّبعةِ، معروفةً لذلك العهد . إلاّ ان المجتمعَ كانَ مع ذلك يَتحسّنُ وينمو ويرْقى، وان كانَ مَظْهرُه مَظْهرَ الجمود لِبُطْءِ حركتهِ فى تقدّمهِ

الطّوْرُ الثّالثُ : بعدَ هذهِ الحالة أقبلَ الطوْرُ الثّالثُ وفيهِ استفاضَ رأسُ المال، بذخائره المختلفة وأدواتهِ وآلاتهِ المتنوّعةِ ، ثمّ ازدادَ بسرعة عظيمة وتَبايَنتْ أشكاله بِلا حَصْرٍ لتمادى الأُناس المتبصّرِين فى الادّخارِ مِن جهةٍ ، ولتتابُعِ المختَرعات والمستكشَفات من جهةٍ أُخرى . فلمّا بلغَ إلى هذا الحدّ ، تقاصرَ ، فاستَجْمَعَ ، وأخذَ بناصيةِ العملِ ، وتولّى إدارةَ العالَم بأسْرِه

ولقد كانَ ابتداءُ هذا العهد الجديد فى أُوربا مع ابتداء

المِلاَحة الكبرى ، ومع استِنَان السَّفَرِ الى الاقطارِ النَّائيةِ في سبيلِ التّجارَة ، قُبَيْل خِتامِ القرْنِ السَّادسَ عشرَ

إلاَّ انهُ لم يسِرْ سيرَهُ الحثيثَ ولم يُظْهِر جميعَ مزاياهُ إلاَّ منذ أوائلِ القرْنِ الماضى. على أنَّ الصِّناعةَ الصُّغرى، وهى التى يَكونُ الرَّئيسُ فيها عاملاً بيده ، ومُشْرِفاً على الجزْئيَّاتِ التى ينْتِجها، لم يحُقْ بها الزَّوالُ فى ذلك العهْدِ ؛ غير انهـا فقدَتْ كثيراً مِن موَاطِنها وحلَّت الصِّناعةُ الكبرَى محلَّها فيها

هذا الطَّوْرُ هو الذى نحنُ فيهِ الآن

الأسباب التى يَزِيدُ معها جمعُ رأس المال
أو يَنقُصُ

أمَا وقد بَلغَ رأسُ المال من الشَّأنِ أن يُدِيرَ الإنتاجَ فى المجتمعات الشَّاهِدَةِ، وان يزِيدَ فائدةَ العمل، ويُضاعِفَ الأَرْزاقَ ، فإنهُ يَتَعيَّنُ علينا أن نبْحَثَ فى الأَسبابِ التى عليها مدَارُ توَافرِه ، ومنهـا يتأتَّى أنَّ أقواماً يكونونَ

أحرَصَ على جمعهِ من أقوامٍ آخرين

واليكَ القواعِدَ الأَساسيّةَ التي يَصِحُّ الوقوفُ عندها في هذا الصَّدَدِ :

١ً — لمَّا كانَ رأسُ المال آخذاً من عاجلِ الإنتاجِ أو النَّفَقةِ على ذِمَّةِ نفعٍ آجلٍ ، فلا جرَمَ انَّ جمعهُ يَسْهلُ على المتبَصّرين بقَدْرِ ما يَكثُرُ الإنتاجُ ويَزْبو على حاجتِهم الضرُوريَّةِ

الشَّعْبُ المكتفي أو الغنيُّ ، أقْدرُ بالبَداهة على جمعِ المالِ مِن الشَّعْبِ الفقيرِ ، أو غيرِ المكتفي

مِثالُ ذلك فرنسا ، في المقابلةِ بينها وبين إيطاليا ؛ أو الشَّعْبُ الفرنسيُّ خِلاَلَ الشَّطْرِ الثَّاني مِن القَرْنِ التَّاسعَ عشرَ ، في المقابلةِ بين ما أفضَى اليهِ ، وبين ما كانَ عليهِ هو نفسهُ في الشَّطْرِ الأَوَّلِ من ذلك القرْن

فكلَّما ازدادَ رأسُ المال ، ازدادَت وسائلُ مُضاعفتهِ . غير أنهُ قد يَحدُثُ أنَّ السَّعةَ تخدِّرُ العقلَ وتُفضي بالإنسان إلى الحُمقِ والسَّفَه ، فهاهنا يَتعيَّنُ على التَّربيةِ

ومكارمِ الأخلاقِ العامةِ أنْ تتداركَ ذلكَ الفسادَ بالإصلاح

٢ – لمّا كانَ الادّخار بيعَ عاجلٍ بآجلٍ كما قدّمنا ، تحتّمَ أن يكونَ محتمِلُ هذا الحِرمان في يومهِ ، على ثقةٍ من الحصولِ على ريْع مدّخرهِ في غدهِ ، فكلُّ ما يُلقى شبهةً على مستقبلِ المال ، ينزِعُ بالنفس عن الادّخارِ .

فأمّا الثّوْراتُ المباغتة التي لا يطُولُ أمدُها فقلّما يكونُ لها هذا التأثيرُ . وأمّا الفِتنُ التي تمـادى والفوضى التي تستمرُّ ، فهي من العوادِي [١] التي تعْدُو [٢] النّاسَ عن التأثيل [٣]

أُنظر إلى البلادِ الهمجيّة قبلاً ، وإلى الدّيارِ الإسلاميّة بعداً ، تجدْ أنّ الرّجلَ المتبصّرَ إذا جمَعَ ، أعنى إذا دفَنَ نقُوداً أو حُلياً لينتفعَ بها أيّامَ الضيق ، فلا يكون ذلك الجمعُ رأسَ مال ؛ لأنهُ لا يستخدِمُ ما جمَعهُ في تأسيسِ

---

(١) العوادى الطوارئ المانعة (٢) تعدو أى تمنع
(٣) التأثيل الادّخار

مَرافقَ أو مصانعَ جديدةٍ ؛ بل إنهُ ربما خشيَ ان يتظاهرَ بالجاه فتتجهَ اليهِ الأنظارُ ويَسلبَهُ السالبونَ كلَّ ما تَصلُ اليهِ أيديهم إمّا حيلةً وإمّا اغتصاباً

فالادِّخارُ ورأسُ المال إنما يكثُران ما دامت السَّعَةُ ، وما دامَ الأمن وأخصُّهُ ما كانَ على الملكيةِ

٣ً — على قدرِ ما يكون المستقبلُ مرجوّاً خيرُهُ ، يكثرُ الادّخارُ ويَنمو رأس المال . لهذا كانت الرَّوابطُ البيتيَّةُ وحُرْمَةُ الميراثِ من الأحوال الصالحةِ لازدياد رأسِ المال ؛ على أنَّ البيتَ والميراثَ نافعان للامَّةِ كافةً ، ولا يعدُو(١) نَفْعُهما مَنْ لا صلةَ لهُ مِنْ أهلها بذلكَ البيْتِ ولا بذلك الميراثِ . فهُما منتِجان كلَّ الإنتاج : لأنهما ينمّيان في قلبِ الصبيِّ وقلبِ الشيخِ فضيلةَ التَّبصُّر والتَّعفُّف . أمَّا الأعزابُ فهُم بطبعِهم أقلُّ ادِّخاراً من أصحابِ العَيْلَةِ ، لعدم اهتمامهم بما قد يجيء

وعلى ما تقدَّمَ بيانهُ ، يَصحّ اعتدادُ الأُسْرَةِ والإرثِ

---

(١) يعدو يتجاوز

سببين من كبرِ أسبابِ الادّخار : أى النّجاحِ الصّناعيّ في الأُمَمِ

٤ً — توْجيهُ التربيةِ ، إلى التّبصيرِ بالمستقبَلِ ممّا يُرَغّبُ في التأثيلِ واستقامةِ الأَخلاقِ ؛ فإنّ المُدْمِنَ[1] مثلاً ، لا يَقْتَصِدُ ، ولا مجاوَرةَ بين الرَّوِيّةِ ، وجُنونِ الخَمرِ

٥ً — من المؤسَّساتِ لأَغراض خصيصةٍ أو عميمةٍ ، ما يُسَهّلُ التأثيلَ : كصناديق الادّخار ، وصناديقِ البريدِ ، وصناديق المدارسِ ، وصناديقِ القُعُودِ[2] وشركات التّعاوُنِ وفي الجملةِ مُعْظَمُ جمعيّاتِ الادّخار أو الإحسانِ . كذلك ممّا يُرَغّب في التأثيلِ ويُعَدّدُ وسائلَهُ ، الشّركاتُ غيرُ المحدودةِ بأسْهُمِها وصُكوكِها المتنوّعةِ ، ومعاهِدُ استثمارِ المنقولاتِ بصنوفها ، وقِطَعُ الصكوك أمثالُ تِلكَ التى قيمتُها ثلاثةُ فرنكات أو أرْبعةُ فرنكات ، وأسْهُمُ النّصيبِ التى تُصْدِرُها المدُنُ أو بعضُ الشركات الكبرَى ؛ وبوجهٍ

(١) المُواظِبُ على شرب الخمر (٢) القعَدُ والقُعودُ الذين لا ديوان لهم أى لا عمل لهم

شاملٍ ضروبُ السَّفاتج (١) التى منها ما يُرجى معهُ كسب الأرْقام الرَّابحةِ — وهذا ما لا يَتحقَّقُ إلاَّ نادراً — ومنها ما يكون لهُ رَيْعٌ قليلٌ إلاَّ انهُ مضمونٌ

ولقد كانَ العامَّةُ قبلاً لا يَعْرِفُونَ أينَ يَضعُونَ مُدَّخراتِهم ؛ أمَّا الآن فأرْبابُ الأَعمال يَتهافتونَ عليهم ويَستَبِقُونهم . لذلك امتنعت تِلكَ الحَيْرَةُ . ولكن بَقِيَ على ذوى الأَموال حُسْنُ الاختيارِ ، إذ أنَّ من أولئك الذين يَلتمسونَ أموالهم بدعوى استغلالِها ، أُناساً يحتالون لاختلاسِها .

٦ً — قد تحُولُ القوانينُ دونَ الادّخار ، وذلك فى حالتيْن :

أولاَهُمَا حينَ تَفْرِضُ الضرائبَ فوق النِّسبةِ التى تُجيزُها رؤوسُ الأَموال أو المواردُ ؛ وحين تَفْرِضُ الضرائبَ الوقتيَّةَ غيرَ المعينَّةِ أو الضرائبَ التى يُوحيها الحِقدُ والحسدُ وتُسنُّ لإيذاء أهلِ السَّعةِ وأهلِ اليَسارِ . فأمثالُ هذه

(١) جمع سُفْتُجة وهى الورقة المالية

القوانين تثبِّطُ العزمَ دونَ الادخار حالاً أو مستقبلاً ؛ لأنها تُحْدِثُ نقصاً فى رَيْع المال ونقصاً فى الضّمانةِ الواجبةِ له . ومِنْ هذا القبيلِ انَّ الوَزِيعةَ (١) التى تُجْعَلُ على المواريثِ ، إذا بولغَ فى مقدارها فجاوزَ الدَّخلَ السنوىَّ المتأتَّى عن رأسِ المال ، أثَّرت ذلك التأثيرَ السَّيِّئ

أمَّا الحالة الثانيةُ التى تُوهِنُ بها القوانينُ قوَّةَ التأثيل فبيانُها فيما يلى :

لمَّا كانَ الادِّخارُ بيعَ عاجلٍ بآجلٍ كما قدَّمنا . وَجَبَ أن ترْسَخَ فى أذْهانِ الناسِ على اختلافِ طبقاتهم عقيدةُ أنَّ ذلك التَّجنيبَ دونَ سواه هو الذى يجْلِبُ لهم صنوفَ الفوائدِ التى يَستمتِعُونَ بها ، فإذا سُنَّت قوانينُ مِنْ مُقتضاها تكفيلُ الحكومةِ أو بَلديةِ القرْيةِ بجميع سُفهاءِ القُطرِ أو البلدةِ ، قَتَلَتْ عزيمةُ التَّبصرِ عند غيرِ واحدٍ من النَّاسِ . فإذا وُسِّعَ نِطاقُ الإعانةِ العامَّة فكانَ للفقيرِ ، غيرَ مُدافَع ، أن يُصيبَ منها حظّاً يَتَبَلَّغُ (٢) بهِ

---

(١) الوَزِيعة خاصة بالمواريث كالضريبة (٢) يقتات بهِ

أو يجدَ معهُ شيئاً من صلاحِ الحالِ، وإذا تبارى المحسنون في العطاء ولم يتحرَّوْا وضْعَهُ في مواضعهِ، فمفعولُ كلِّ ذلك إضعافُ النَّشاطِ العقليِّ والنزوعُ بالنُّفوسِ عن الادِّخارِ

ومثلُ هـذا المفعولِ واقعٌ لا محالةَ إذا نفَذَ ما هو منْويٌّ مِنَ القوانينِ الغرَّارةِ(١) : مثلِ الذي يُراد سنُّهُ للقعَدَةِ من العمَّال ويُقْصَدُ بهِ ان يُمدَّ العاملُ، مِن غيرِ مُقابلٍ يُقدِّمهُ، إمداداً يقضي معهُ شيخوختَهُ في رخاء وكرامةٍ؛ فلو وعَدْتَ انساناً بأن تُنيلَهُ عفواً ما كان يرجوه من نتيجةِ كدِّه وكدْحهِ، فلَنْ يكِدَّ بعدها ولَنْ يكْدَح

إذاً فسخاءُ الحكومة على غيرِ المستحِقّينَ للإحسان يقتُلُ الادِّخارَ بإزالةِ أهمِّ الأسبابِ الدَّاعيةِ اليهِ، وبالتَّالى يقتُلُ رأسَ المالِ الذى أصبحَ الآن صاحبَ الشأنِ الأكبرِ في الفلاحِ الاجتماعيِّ

نستطرِدُ ممَّا سبق إلى أنْ نتساءَلَ : هلْ تستطيعُ الحكومة أن تقُومَ مقامَ الأفرادِ في الادِّخارِ ؟

(١) الخدَّاعة

قد يتَّفِقُ لبعض الحكومات ان تَدَّخرَ ، غير أنَّ اكثرَهُنَّ — أيَّةً كانت نظاماتُهنَّ — أميَلُ إلى الإنفاقِ جزَافاً منهنَّ إلى الادّخارِ . وإنما الحكومة تدَّخرُ، حيث تَستخدمُ أموالَ الضرائب دونَ سواها مِن اقتراضٍ ونحوه ، في تمهيدِ الطُّرُقِ وتشييدِ المدارس وإقامةِ المرافقِ العامَّةِ ، فإذا أرادت الادّخارَ على هذهِ الصُّورةِ فقد تَعَيَّنَ عليها ألاَّ تقترِضَ كما أشرنا ، وان تكون على بَصيرةٍ ممَّا تُنفِقُ فيهِ الأموالَ

وهذان الشرطان قَلَّما يتوافران في حياةِ الحكوماتِ . على أنَّ لذلك سبباً شاملاً : وهو ان كلَّ حكومة تابعةٌ لِمَنَازع (١) شعبها ؛ والسَّوادُ الأعْظَمُ من كلِّ شعبٍ غيرُ مُوْلَعٍ فِطرةً بالادّخار . أمَّا الذينَ طابَ عنْصُرُهم وكَمَلَ تبصُّرُهم ، فقَمَعوا شهواتِهم ، ورَسَمُوا حدًّا لحاجاتِهم ، فأولئك دونَ غيرِهم ، هم الذينَ يرْغَبُونَ في الادّخارِ ويفْعلونَ بقوَّة إرادتِهم . وليسوا إلاَّ بعضاً من كلٍّ ، في

(١) المنازع الأغراض والميول

السَّوادِ الذى يَضطرُّ أولياءَ الأَمر إلى مجاراتهِ على مُتَقلّبِ أهوائهِ ومتُبايِنِ آرائهِ . دَعْ أنَّ الحكومات عُرْضَةٌ فى كلّ يوم لأُلوفٍ مِن طُلَّابِ الخدمةِ وأرْبابِ الأَمانيِّ الكثيرةِ الكُلْفَةِ الذينَ يَشغَلونها فوْقَ شواغلِهـا . فَمِنَ العَسيرِ عليها أنْ تعزِمَ أو أن تقدِرَ على الادّخارِ من دَخلِها على النِّسبةِ التى يكونُ عليها ادّخارُ المتبصّرين الحُصفاءِ(١) من الأُمة

غايةُ ما تُسألُ عنهُ الحكوماتِ ألاَّ تُسرِفَ : وهذا أيضاً غيرُ ميسورٍ لها ، فلا محلَّ لتكليفها الادّخارَ ومُتابعتهُ برَوِيَّةٍ ؛ فالعُمْدَةُ فى تنميةِ رأسِ المالِ عند كلّ شعْبٍ ، انما هى على أهْلِ النَّشاطِ والتَّبصرِ من أفرادهِ

---

(١) الحصفاء العقلاء

الفصل السابع

فى إدارةِ الإنتاج — وفيما للمستحدِث(١) من الشأنِ

تضافر رأس المال والعمل — المنتج الصغير أو المستقل — الأسباب التى ترجع ادارة المستحدثين الى رأس المال — المطلوب من المستحدثات عقلاً وخلقاً

تضافرُ رأسِ المال والعملِ — المنتجُ الصغيرُ او المستقلُّ

يجبُ على العناصرِ الثلاثةِ التى يصدُرُ عنها الإنتاجُ ، وهى الطَّبيعةُ والعملُ ورأسُ المالِ أن تتناسقَ ، وتتخالَطَ ؛ وتتماشى متُعاونةً

أمَّا الطَّبيعةُ وهى العنْصُرُ الأَوّلُ ، فإنها وهى المنفعِلةُ لم تُخلق إلاَّ للمُطاوَعة . نعم انهـا تثأرُ(٢) لنفسها مِنْ

(١) مبتكر المشروع ومديره معـاً وهو اسم عامّ لمن يعرّفهُ الاقتصاديون فى الفرنسية بلفظة Entrepreneur ويحسن ان يُجعل لهُ من المترادفات العربية لفظتا مُكافِل ومُلتزِم

(٢) تأخذ الثأر

مُذَلِّلِيها ، بما تُؤَثِّرُه تارةً في الإنسانِ مِنَ التأثيرِ الخفيِّ ، وطوراً بما تُهَوِّش[1] بِهِ عملَهُ أو تُقَوِّضُهُ ، من طغيانِ مياهها وتَزَلْزُلِ أركانِها وتَكالُبِ قُواها خالصةً اليهِ مِن قُيودِها . غيرَ أنَّ المدنيَّةَ لا تبرحُ سائدةً عليها مُنْزِلَةً[2] لها على حُكمِها برُغمِ ثوراتِها

ولهذا فالطَّبيعةُ مع أنها العُنْصُرُ الذي لا يَستغنى عنهُ الإنتاجُ ، لا تزال مُطيعةً ، وان تكن طاعتُها لا تَستَتِمّ

بَقِيَ العُنْصران اللذان لا يَنفكّانِ عن التَّناظُرِ وهما : العملُ ورأس المال — كيفَ يُؤَلَّفُ بينهما فيتضافرا — ولأيِّهما تكونُ الوِلايةُ على الآخرِ ؟

قبلَ الرَّدِّ على هذا السُّؤالِ يَجِبُ أن نَستثنيَ مِنْ دائرتهِ واحداً من المُنتجين، وهو المُنتجُ المنفردُ أو المستقلُّ: كالمالك الصغير ، والخيَّاطِ الصغير ، والاسكاف[3] الصغير ، وحمَّالِ الماء ، إلى كلِّ ذي مِهْنةٍ يَنفردُ بها ولا مِعْوانَ لهُ

(١) هوَّش القواعد — خلطها (٢) أنزله على حكمه — أخضعه
(٣) الإسكافُ صانع الأحذية

فيها سوى امرأتهِ أو أطفالهِ . أولئك يكونُ الواحدُ منهم هو المُمَوِّلُ وهو الصانعُ جميعاً . فبين الصِفتين اللّتين تمثّلان بهِ ، ائتلافٌ لا يَشُوبهُ اختلافٌ

قد يرى أُناسٌ أنّ المنتجَ حقّ(١) المنتجِ ، مَنْ توافرت فيهِ هاتانِ الصِفتان . وذلك لأنّ تصوُّرَه على هذا النّحوِ مما يقعُ تحتَ مألوفِ العقل

على أنّ هـذا عينُ الخطأ ، لأنّ المنتجَ المتفرّدَ أو المستقلّ لا يُحتَمَلُ وجودُه بالمعنى الأتمّ . أمّا أوّلاً : فلأنّ أكثرَ الأعمالِ ممّا لا تستقلّ بهِ عزائمُ فردٍ واحدٍ ، أو أُسرةٍ واحدةٍ ، وأمّا ثانياً : فلأنّ معظمَ الأعمالِ يعوزُها رأسُ المال ، ورأسُ المال لا يجمعُهُ الناسُ جمعاً سواءً ، لِما بينهم مِن اختلافِ الاستعدادِ الفِكريّ الذى يدفعُ إلى الادّخار ، والاستعدادِ الجثمانيّ الذى يُمكّنُ منهُ ، ولتفاوتِ درجاتِهم فى ذلك الاستعدادِ

(١) يقال حقّ الشيء اذا كان الشيء على أتمّ مثال في نوعهِ كما يُقال الرّجل حقّ الرّجل أو الفاضل حقّ الفاضل لمن كملت رجولته وكمل فضله

فكثيراً ما يَتَّفِقُ أنَّ أُناساً لم يُنْتِجُوا رأسَ مالٍ أو لم يَحتفِظوا بهِ أو لم يُصيبوا منهُ إلاَّ ما هو دونَ الزَّهيدِ ، وأنَّ آخرين يَملِكون منهُ قليلاً ، وأنَّ فريقاً غيرَهم يَملِكون منهُ مقاديرَ طائلةً ، ويَتَّفِقُ أيضاً أنَّ بعضَ الأعمال تَستلزِمُ نفَقاتٍ جسيمةً ؛ فيتأتَّى من هاتين الحالتين ، أنهُ لا يَتيَسَّرُ ان يكونَ جميعُ العاملين مُنْتِجينَ منفردِين أو مُستقِلّين ، ولا أنْ يكونَ كلٌّ منهم قادراً على مِلْكِ العناصرِ الثلاثةِ التي يَصْدُرُ عنها الإنتاجُ ، والاستيلاء على إدارتها في آنٍ

الأسباب القاضيةُ بولايةِ رأسِ المال
على المستحدثات

لا بُدَّ للتأليف بين العمَلِ ورأس المال في المستَغَلاَّت ، من ترتيبٍ يَتغلَّبُ فيهِ أحدُ هذين العنْصُرين على الآخرِ . وهذهِ الغَلَبَةُ تَتعيَّنُ لرأس المال أو لأَرْبابهِ بأسبابٍ جمَّةٍ

إذا تلاقَى رجالٌ في مَصنعٍ ، كانَ بعضُهم أَوْلَى من بعْضٍ بإدارتهِ ، وذلك لِما لهُ مِن السَّوابقِ ولما بين يَديهِ من المواردِ ولما يَتعرَّضُ لهُ من الأخطارِ

فَمَنْ تَوَلَّى فى النِّظام الاجتماعيِّ رَآسةَ عملٍ صناعيٍّ أو تجاريٍّ أو زراعيٍّ سُمِّيَ مُستَحْدِثًا

فلنَتَبَيَّنْ ما هو المستَحْدِثُ وما الفرقُ بينه وبين الصَّانعِ أو جُمْهُورِ الصُّنَّاع

للمُستحدِث شؤونٌ مُتنوِّعة؛ منها أن يكون مُبْتكِراً يبتكرُ عملاً مُنْتجاً ويُعِدُّ لهُ مُعَدَّاتِهِ بأن يقولَ مثلاً: يجوزُ ان يُحتفَرَ مَنْجَمُ فحمٍ أو يُبْنى مَصْهَرٌ فى جهةِ كذا من قُطْرِ كذا؛ لِما هنالكَ من الأَحوالِ الطَّبيعيةِ والاقتصاديَّةِ التى تُوافِقُ استخراجَ الفحمِ أو الحديدِ رخيصاً متحتِّماً نَفَاقُه[١] فى إِحدى الأَسواق القريبة أو البعيدة؛ ثمَّ بأنْ يُوازِنَ بين نَفَقاتِ البِضاعةِ والأَثمانِ التى تُباعُ بِها؛ ثمَّ بأنْ يُفكِّرَ طويلاً فى تخطيطِ خُطَطِهِ وتحقيقِ صِحَّتها

فإِذا فرَغَ مِن كلِّ ذلك وتحقَّقتْ أُمْنِيَّتُهُ، وَجَبَ عليهِ أنْ يستمِرَّ على تفكيرِهِ وتدْبيرِهِ طِوالَ المدَّةِ التى تَدُورُ فيها تِلكَ الصِّناعةُ

---

(١) النَّفاقُ الرَّواجُ

إذاً فالمستحدِثُ مِن الصُّنَّاع بمنزلةِ الدّماغ مِن سائرِ أعضاء الجسمِ

على أنَّ المستحدِثَ بعدَ أنْ يُنجِزَ وَضعَ الخُطَطِ ، يُضطرُّ إلى إيجادِ العنصُرين الآخرَين المنتجين : وهما العُمَّالُ ورأسُ المال

ومعنى رأسِ المال هنا ، الذّخائرُ والأدواتُ والموادُّ الأوّليّةُ بأنواعها : مِن مثلِ المبانى والآلات والمخترعاتِ وجميعِ ما يَدخُلُ فى صِناعةِ الصِنفِ المنشُودِ (١) ؛ وكذلك النُّقودُ الكافيةُ لِكفالة الإدارة إلى حين يَتسنّى الإنتاجُ أى مُهلَةَ ما تتِمُّ المصنوعاتُ وتُباعُ وتَعودُ أثمانُها

لَيْسَ مِن الضروريّ ان يكون المستَحْدِثُ مُموّلاً . فإن كانَهُ ، كانَ خيراً ، لأَنَّ خبرَتَهُ وحِكمتَهُ فى الإدارةِ تكونان أوْسعَ وأرْبطَ ، فأمّا إذا فاتَهُ التّموُّلُ وتحتّمَ الرُّكونُ اليهِ على ما فى أمرِه من ذلك المغمَزِ ، فحسبهُ أنهُ بلغَ من ثِقةِ المُموّلين بهِ ما دعاهم إلى ائتمانهِ على نُقُودِهم

(١) المنشود المطلوب

بعد ذلك يَنقُصهُ انتقاءُ العُمَّال وهم ضروبٌ : منهم ذوو السَّواعِدِ ومنهم ذوو المعرفةِ بالمِهْنَةِ أو الكفاءةِ لمعرفتها ومنهم العُرَفاءُ أو المقدَّمون ومنهم الرُّقباءُ الأَيْقاظُ النُّزَهاءُ ، وإلى جانب هؤلاء الحَسَبَةُ وسائرُ المستخدَمين الصَّالحين : كلٌّ فيما نُدِبَ له

فإذا تمَّ ذلك التَّدْبيرُ بجملته ، ولم يكن أحَدُ عناصرِه جديراً بموضعه منهُ . فبُنيانُهُ مُتَداعٍ ؛ أمَّا إذا كانَ الابتكارُ قد أُخرِجَ من حيِّزِ التَّصوُّرِ إلى حَيِّزِ التَّجسُّمِ ، فلا بدَّ لتماسُكِهِ وثَباتِهِ واستمرارِهِ مِنْ عِناياتٍ لاحقةٍ لا تَقِلُّ عمَّا وصفناهُ من العناياتِ السابقةِ . إذ يَتعيَّنُ على المستَحْدِثِ أن يحرِصَ جُهْدَه على مجيء النَّتيجةِ فى آخرِ سنتهِ ، وفيها مَزيدٌ للدَّخْلِ على الخَرْجِ ولثمنِ المَبيعِ على ثمنِ التَّكلفَة(١) ، ليستبينَ منها أن عناصرَ الإنتاج قد أُحسِنَ استخدامُها وأنهُ قد تمَّ التَّوفيقُ بين بعضها وبعضٍ ، وأنهُ لم يقعْ سَفَهٌ جالِبٌ للخسارة

---

(١) المشقة ويدخل فى معناها النفقة

فذهنُ المستحدِث أشبهُ شيءٍ بالمرآةِ التى تتنَظَّرُ[١] فيها جميعُ عناصرِ الإنتاجِ وجميعُ نتائجها ؛ وعلى كاهلهِ تبعَةُ كلِّ إفراطٍ أو تفريطٍ ، فإمَّا ان ينتفعَ بالرِّبح وإمَّا ان يتحمَّلَ الخُسْرانَ

منْ هذا التَّفْصيلِ يظْهرُ الفرْقُ بين شأن المستحْدِث فى حقيقتهِ وبين الشَّكلِ الذى يُمَثِّلهُ فيهِ فريقٌ مِنَ الاشتراكيِّين الألمانيِّين ، يزْعُمُون أنهُ رقيبٌ ، أو ناطور[٢] أو مُرْتزقٌ طُفَيْليٌّ

مع أنَّ المستحدِثَ إنما يُقْبلُ على الإنتاج : برأسِ مالهِ أو بما جمَعَتْ تحتَ يدهِ ثقةُ الآخرينَ بهِ مِنْ رؤوسِ أموالهم ، وبابتكار عقلهِ ، وبجِذْقهِ فى الملاءَمةِ والتَّدْبير ، وبكفاءَتهِ التِّجاريةِ من حيث إتقانُ البيع وإتقان الشِّراء ، وبِعُنْصرٍ يَفُوقُ تلك العناصرَ ، وهو سُمْعتُهُ

فإذا أخفقَ الإنتاجُ على يدهِ واختُتِمَ بخسارةٍ ، أعسَرَ بعدَ مَيْسرَة ، وربما كانَ مُعاقِدًا على أُمورٍ لم يَستطع

---

(١) تتنظر أى تتراءى (٢) الناطور والحارس بمعنى

إنفاذَها فيُشْهرُ إفلاسُهُ ، ويُنْكَبُ فى سمعتهِ وهى شرفُهُ

ومن هنا يُرى أنَّ القوانينَ موُقِعَةٌ على المستحدِثِ مِن التَّبَعةِ المعنويةِ ما ترْبُو قوَّتُهُ على مزيةِ الولايةِ التى تُمتِّعهُ بها

كلَّما ازدادت المدنيَّةُ ، اتَّسعت السُّوقُ وتَعدَّدت المستنبَطاتُ ، وتفاقمت المشقَّةُ على المستحْدِث بما لا يُبقى ظِلاًّ للمُشاكَلةِ بين حالتهِ وحالةِ الصَّانع : ذلك لأَن الصّانعَ لا يَعْنيهِ شىءٌ مِن الوِجهةِ التّجاريَّةِ التى لها اكبرُ تأثير فى نتائجِ المستحدَثات ولا يعْنيهِ تسليفُ[1] النَّظر فى الآفاتِ والنَّوائبِ المتتابعةِ التى تعْتورُ الإنتاجَ ولا الاهتمامَ بتبديلِ خُطَّةِ العملِ أو تعديلِها تعديلاً مُناسباً للضروراتِ التى تَطرأُ على التَّواتُرِ

بل وظيفةُ المستحدِث تُوجِبُ عليهِ الاتّصافَ بصفاتٍ هى غيرُ تِلكَ التى تُطلَبُ من الصّانع ؛ فلا بدَّ لهُ من أن يكون نشيطاً كأنشطِ الصُّنّاع ؛ مع خُبْرَةٍ ومعرفةٍ

---

(١) التسليف هنا بمعنى تقديم

يَجْمَعُ اليها مِنْ مزايا العقلِ والخُلُقِ ما يَنْدُرُ وجودُه فى الرّجال؛ ومن صلابةِ الإرادةِ ما يَعْصِمُهُ من الاستسلامِ للأهواء؛ ومن عزيمةِ الرأْيِ ما يُرْشِدُه وشيكاً (١) إلى أقْوَمِ طريقةٍ

ومثْلُ هذا التَّخالُفِ يكون أيضاً بين مُدِيرِ المصنَع، وبين المستَحْدِث: لأَنَّ مديرَ المصنَعِ لا يحتاجُ إلاَّ إلى بعْضِ الخِلاَلِ التى يجبُ أنْ تتوافرَ فى ذلك المبتَكِرِ الذى تَقْضِى عليهِ مُهِمَّتُهُ بأن يَتبيَّنَ حاجاتِ النَّاسِ عند مَظِنَّاتها، ويُتابعَهَا فى تحوُّلاتِها، ويرْقُبَ أسعارَ المنتجاتِ فى حرَكاتِها، ويكتَمِلَ عنده حِذْقُ التَّاجرِ وحِذْقُ المديرِ

الصِّفاتُ التى عدَّدْناها وفصَّلْناها لا مندوحةَ عنها، وان تَفاوتَتْ درجاتُها بتفاوت أقدارِ المستحْدثات، لجميع الذين يُؤَسِّسونَ معاهِدَ صناعيةً أو تِجاريةً أو زِراعيةً.

فإذا سُئلنا هاهنا لماذا تؤولُ إدارةُ الإنتاج إلى المستحْدِثين دونَ الصُّنَّاع، أجبنا: أنَّ إحكامَ الإدارة والتَّدبير

---

(١) وشيكاً سريعاً

لا يُرْتَجَلُ ولا يتجزَّأ ، فإنما هو عقليٌّ ، يتفوَّقُ على الإتقانِ الحِسّيّ ؛ وأن الإنسانَ الذى ابتكر فِكرةَ مَصنعٍ مُنتِجٍ ، وجَمَعَ العناصرَ التى تُكوّنهُ ، وارتهنَ بنجاحِهِ إمّا ثروتَهُ أو سُمْعَتَهُ ، أو كلتيهما معاً ، أجدرُ بداهةً بإدارتِهِ من الذينَ دعاهم ، فأجابوا ، وقسَّمَ بينَهُم أجزاءَ العمل فقامَ كلٌّ منهم بجزء من مجموعِهِ ، ولم يَمنَحُوا المستحدِثَ إلاَّ مَعُونةً بَدَنيَّةً أو معنويَّةً محدودةً

ولا بأسَ مِن القولِ استطراداً أنْ لا مُقارَنةَ ولا مُشابَهةَ بين الصِّناعةِ والتِّجارةِ والزِّراعةِ وهى أعمالُ سِلْمٍ ، وبين الأناظيمِ (١) العسكريَّةِ وهى أعمالُ حربٍ . فإن تلك يُؤْخَذُ رِجالُها اختياراً ، وأمَّا هذهِ فيُؤْخَذُ رجالُها اضطراراً . غير أنَّ للفصيلتين ضرورةً مُشتَرَكةً وهى ان تُعْطَى الولايةُ العُليا فى كلٍّ منهما لِلأخلَقِ بها ، إذ ينبغى للقائدِ الماهرِ

(١) أناظيم وأنظِمةٌ جمع نِظام وقد فات القلمَ أن يجمعَها على هذا الجمعِ فى صفحة (١٠٢) سطر (٢) فجرى فيها على الخطإِ المشهورِ وجمعَها على نِظامات

وللمُستصنِع البارع، أن يَتَّصِفَا بصِفاتٍ راقيةٍ تَنفُسُ[١] عن ان يُشارِكهما فيها إلاَّ النَّادرُ من رجالهما

وعُيونُ تلك الصِفاتِ ثلاثٌ: بَراعةُ الملاءَمةِ وقُوَّةُ الاستِشعارِ[٢] ومَتانةُ الرأي

لو تَسنَّى لأُمَّةٍ ان يُوجدَ فيها اثنا عَشَرَ رَجُلاً مِن المستحدِثينَ المَهَرةِ — لا نَتَطَلَّبُ عشراتٍ ولا مِئينَ — لاستطاعوا، بتحسينهِم طرائِقَ العمل، وبتيقُّظهم المستمرِّ لمنع التَّبديدِ، وبحثِهم عن أصلحِ الأَسواقِ التي يَبتاعُونَ الموادَّ الأَوَّليَّةَ منها، وأصلحِ الأَسواق التي يَبيعونَ بَضائِعَهُم فيها، أنْ يُنمُّوا ثروةَ البلد[٣] الذي يكونونَ فيهِ ومَقدرتَهُ الصِّناعيةَ تَميةً غيرَ محدودةٍ

---

(١) نَفُسَ الشيء نَفاسةً — كان نفيساً وهي بمعنى كَرُمَ

(٢) الاستشعارُ الشُّعورُ بالشيء قبل وقوعهِ

(٣) البلد يأتي بمعنى القطر والأقليم والمملكة

الفصل الثامن

تجزئة العمل

تنظيم العمل — تعاون العمال او العمل المشترك — تجزئة العمل — فوائد هذه التجزئة — تجزؤ العمل تبعا للمواطن — تجزؤه تبعاً للارث — شرائط تجزئة العمل وقول النقاد فيها — مقدمات هذا النظام الصناعى

تجزئة العمل

أمران خاصّان ، من لوازمِ الفُروع المتفرّعة عن نِظام الاستثمارِ، يُؤثّران فى إنتاجِ كلّ صنيع : نَعْنى بهما تجزئةِ العملِ، واستخدامَ الآلاتِ

أثبتَ الاقتصاديُّون أنّ العمَلَ فى المجتمَعاتِ الحاضِرَةِ، أصبحَ مُنظَّماً ، وأنكرَ الاشتراكيُّون عليهم ذلك وقالوا إنهُ فى حاجةٍ إلى الإصلاحِ

الحقيقةُ أنّ العملَ ، فى الأممِ المُتحضّرةِ المخترعةِ،

لا يَستقِرُّ على حالٍ ، فنِظامُهُ أبداً فى تَعْديلٍ وتَبْديلٍ ، بتبعيَّتِهِ للطَّرائقِ المستجِدَّة ، وجمعِهِ بين التركيب فى المجموعِ والبَساطةِ (١) فيما يُخصُّ بهِ كلُّ فَرْدٍ

مَنْ نَظَرَ نَظْرَةَ (٢) إشرافٍ ، إلى هيكلٍ صِناعيٍّ كبيرٍ ، كمَصْهَرِ (الكريزو) ومُلحقاتهِ ، حارَ فِكْرُهُ واختلطَ ذِهْنُهُ ، تِجاهَ ما يراه من تَعَدُّدِ العُمَّالِ وتبايُنِ ما يَفعلُون ، وكادَ يعتَقِدُ أنَّ مَحْفلاً كهذا لا يَخلُو مِنَ الفوْضَى ؛ فإذا رَنَا (٣) مِنْ كَثَبٍ (٤) ، ودَقَّقَ فى التَّفصيلِ بعدَ إجمالِ النَّظَرِ ، راعَهُ ما يَجِدُه مِنْ أنَّ لكلِّ فَرْدٍ هناك صَنْعَةً مَرْسُومةً ، محدودةً ، متُماثلةً . وبهذا الأُسلوب تَنَسَّقَتْ لذلك المستَحْدَثِ الضَّخْمِ مَزِيَّتَا الصِّناعةِ العَصريَّةِ وهما : التركيبُ ، والبَساطةُ ، فكانَ بِهما عَجَباً من العَجَبِ

---

(١) البسيط هنا بمعنى غيرِ المركَّب – اصطلاح مَنطِقيٌّ جرينا عليهِ ؛ كما جرينا على قولهم – طبيعىٌّ – عند النِّسبةِ الى الطَّبيعة تفادياً من اللَّبْسِ وان كان الصَّوابُ طَبَعِيًّا (٢) نِظرة اسم مَرَّةٍ مِن نَظَرَ (٣) أدام النظر (٤) الكَثَبُ القُرْبُ

على أنَّ الإنتاجَ يَنْمُو نمواً غيرَ مُنْحَصِرٍ ، حين يُقَيِّضُ لهُ تعاوُنُ العاملينَ وتجزئةُ الصَّنعاتِ فيما بينهم . وهذان الشَّرْطان يتجاوران لكنَّهما لا يتشابهان

العملُ المشترَكُ

مِنَ الأعمالِ ما لا يُتِمُّهُ الرَّجُلُ الواحدُ في مائةِ يومٍ أو ألفِ يوم ، ويأتي[1] عليهِ العشرةُ أو العشرون من الرِّجال في يوم أو يومين

لو اجتمعَ خمسةُ نفرٍ ، يرفعونَ أثقالاً ، أو يقتلِعُونَ شجَراً ، أو ينشرونَ حطباً أو حِجارةً ، أو يُكدِّسون تِبناً أو قمحاً ، لَفعَلوا مِنْ ذلك متضافرين ، ما لا يفعلهُ أمثالهم متفرِّقين ، في الوقتِ الواحد

ولو انتدبَ رهطٌ مِنَ النَّواتِيِّ[2] — عشرةٌ أو دونَ العشرةِ — أيامَ كانت الصناعةُ أوَّليةً ، والآلات غيرَ مرُكَّبة ، لِوسقِ مركبٍ كبيرٍ مِنْ بضاعةٍ ما ، لشحنوها

---

(١) يأتي عليهِ أي يُنجِزُهُ (٢) جمع نوتيٍّ — الملاَّحون

بأسرعَ مماَّ يَشْحنُها أمثالُهم فى عشرةِ مراكبَ صغيرةٍ

ومن مُرجّحاتِ العملِ المشترك ، إمكانُ استمراره ، لِتعاقُبِ الرّجالِ عليهِ ، بعضُهم يكدُّ وبعضُهم يستريحُ . فإذا سارَ عشرةٌ مِنَ القذّافين بمركبٍ كبيرٍ ، استطاعوا أنْ يُثابرُوا فى كرّتهم (١) عشرَ ساعاتٍ أو عشرينَ ساعةً بفضْلِ تناوُبِ النّواتيّ ، على حينِ أنهم لو تفرّقوا وكانَ كلٌّ منهم يعْمَلُ فى مركبٍ صغيرٍ ، لَتَعذّرت عليهم تِلكَ المُثابرَةُ

فالقوّة التى تجتمعُ من تعاوُنِ خمسةِ رجالٍ ، أو عشرةٍ أو عشرينَ منهم ، تكونُ إذاً ، فى كثيرٍ مِنَ الأَحوال ، فوْق ما تبلغُهُ ، فى نتيجتها ، قُوَى أمثالهم متفرّقين

وهذا سببٌ مِنَ الأَسبابِ التى لأَجلها يُزادُ قدرُ الإنتاجِ فى كلّ بلدٍ ، بقدرِ ما يألفُ أهلُهُ الاشتراكَ ويسكنونَ إلى التّعاوُنِ

---

(١) الكرّةُ الرّجعةُ أوِ المرّةُ

تَجزِئةُ العملِ

تَجزِئةُ العمَلِ ، وبالتَّبَعيَّةِ لها تفرُّقُ الصَّنَعاتِ ؛ إنما هى حالةٌ من غيرِ النوْعِ الذى تَقَدَّمَ ذكرُه ، ولها نتائجُ أشَدُّ فِعلاً

قِوامُ هذهِ التَّجزِئةِ تحليلُ العمَلِ إلى صنَعاتٍ مُتخالفةِ الطَّبائعِ ولكلٍّ منها فعَلَةٌ خِصِّيصون ، كما يكونُ ذلك فى مَصْنعِ السَّاعاتِ مَثلاً : فإنَّ هنالكَ فرْداً يُخرِجُ صوانَ (١) السَّاعةِ ، وثانياً يُخرِجُ ميناها ، وثالثاً يُخرِجُ إبرَها ، ورابعاً يُخرِجُ النَّابِضَ (٢) الأكبرَ فيها ، وخامساً يُخرجُ دواليبَهَا الصَّغيرةَ ، وسادساً يُؤَلِّف بين أجزائها تلك ويتِمُّ تركيبهَا

على أنَّ هـذا التَّمثيلَ الذى مثَّلناهُ غيرُ مُنطبقٍ على الحقيقةِ إلاَّ من بعضِ الوجوه ؛ لأَنَّ العملَ فى المصانعِ الحديثةِ ، مُجزَّأٌ إلى أكثرَ ممَّا وصفناه ؛ حتى انك لتجدُ

---

(١) محلّ صيانتها (٢) الزنبلك أو الدقّاق

فى مَصانع السَّاعاتِ « بلُنْدُن » مائةَ جزْءٍ وجزْئين قد نيطَ كلٌّ منها بفَعَلةٍ خِصِّيصين . ولعلَّ الأَمريكيِّين الذين بَرَّزُوا (١) فى رُخْصِ الساعاتِ ، زادوا على هذا القَدْرِ فى تَعْديدِ الأَجزاء

بهذهِ الوسيلةِ يُرَدُّ أعقَدُ الأَعمال ، كَبِناء قاطرةٍ أو تركيبِ ساعةٍ ، إلى سلاسلَ مِنَ الحركاتِ البسيطةِ المتشابهةِ ، يَقُومُ بها العشرون أو الأَرْبعون أو المائةُ من الخِصِّيصينَ فى مِهْنتِهِم ، بتَرْدِيدِهم لها استمراراً إلى نِهايةِ أمَدِهِم (٢)

ولا يَدُلُّكَ على المنافعِ الجليلةِ التى تَنْجُمُ مِنْ تجزئةِ العملِ مِثْلُ قَوْل (آدم سمِث) إنَّ تِلكَ التَّجزِئةَ تَكاد تكونُ الأَساسَ للاقتصاد بأَسْرِهِ . على أنَّ لها مِنْ جانبٍ آخرَ ، نقائِصَ يُنكرُها العقلُ والاجتماعُ ، ويَجْدُرُ بأهلِ الذِّكرِ ألاَّ يَغُضُّوا النَّظَرَ عنها

(١) بَرَّزَ فى الشىء أى بَرَعَ غيرَهُ فيهِ

(٢) الأمَدُ هنا بمعنى الغايةِ

مزايا تجزئة العملِ

اليكَ بيانَ تلك المزايا :

١ً — أنها تزيدُ فى مَهارةِ الصانعِ ، يدَوياً كانَ عملُهُ أو ذِهنياً ، لأنَّ العصبَ والفِكرَ يَلينانِ ويمرُنانِ مع الرّياضةِ ، ولأنَّ الحركاتِ التى تُعادُ بلا انقطاعٍ ، تُصبحُ آليَّةً بسرعتها ودِقّتها

أُنظر إلى الدّليلِ فى سُهولةِ مشيِهِ ، وإلى الملاّحِ فى بُعْدِ نظَرِه ، وإلى رابطِ الخيوطِ بجانب المِنْوالِ فى تخطُّفِ يدِهِ ، وإلى المحامى فى تدفُّقِ كلامِهِ ، وإلى الحاسِبِ فى سُرعةِ إخراجِ أرقامِهِ ، وإلى الضَّرّابِ فى أفانينِ لمسِهِ لمِضْرَابِهِ(١) ؛ كلٌّ أولئك مِنَ الأمثلةِ التى تدُلُّكَ على ما يَبلُغهُ من المهارة ، كلُّ ذى مِهْنةٍ يُواظِبُ عليها مع استعدادٍ لها فيهِ

---

(١) كانت للعرب آلة وَتَرِيَّةٌ تعرَف بهذا الاسم وقد دَثَرَتْ تلك الآلةُ واستعرنا اسمها للبيانو بمسوّغ انهُ آلةٌ وَتَرِيَّةٌ مثلُها

٢ً – أنها تصونُ الوقتَ من الضَّياع : إذ لا يُكلَّفُ العاملُ تغييرَ مكانه ، ولا تبديلَ أداتِه ، بل العكوفَ على حدَثٍ يُحْدِثُهُ ، واستخدامِ آلةٍ دونَ سواها

٣ً – أنها تختصرُ زمنَ التَّخرُّجِ (١) ، وفى هذا نفعٌ كبيرٌ وضررٌ معاً : كانَ من الضروريّ فى الازمنةِ السالفةِ قضاءُ أربعِ سنينَ أو خمس سنين للخرُوجِ (٢) فى مِهنةٍ : وكانَ فى ذلك ما فيهِ من الكُلفةِ (٣) على الصانعِ وأهلِه

أمَّا الآن فإنَّ الفتى لا يكادُ يقضى بِضْعَةَ أشهرٍ حتى يُصبحَ صالحاً لإتقانِ الجزء الذى يَقعُ اليهِ ، وإصابةِ الأَجْرِ عليهِ . فهو يكسبُ رِزْقَهُ بأسرعَ ممَّا كانَ . والإنتاجُ يَستفيدُ منهُ فى جانب كثرةِ الكميَّةِ ورُخْصِ الثَّمَنِ

إلاَّ أنَّ الفاعِلَ – وهذه حالُهُ – لا يتعلَّمُ مِهنةً برأسِها ، وربَّما ألفيتَهُ (٤) فى مدينةٍ اشتهرت بِصُنعِ

(١) تعلُّم الصناعة Apprentissage (٢) معرفتها والحذق فيها
(٣) الكُلْفَةُ المَشَقَّةُ (٤) وجدتَهُ

الأَقفالِ كمدينة «وُولفِر همَتْون» لا يُحْسِنُ إخراجَ قُفْلٍ تامٍّ بعدَ مُزاولتهِ عشرَ سنين لِجزْءٍ من هذه الصناعةِ فى ذلك المعهدِ

وفى حالته هذه ما أشرنا اليهِ مِنَ الضررِ الذى لا يَقْتَصِرُ على إخمادِ الذّهنِ فى الفاعلِ؛ بلْ يَشُوبُ البضاعةَ نفسَها بنَقْصٍ أو بتَشويهٍ

٤ً — أنها تُجيزُ استبدالَ الآلاتِ بالأَيدى : وهو الأَمرُ العجيبُ الذى يَحْدُثُ منذ عشرين سنةً فى صناعةِ السَّاعات بالولايات المتَّحدة؛ فكانَ من ذلك رُخْصٌ وراءَ المأمولِ يُمكنُ معهُ اقتناءُ المُعَلَّقَةِ (١) بثمانيةِ فرنكات أو عشرةٍ، وساعةِ الجيْبِ، بخمسةِ فرنكات أو ستةٍ

وفى هذا المقامِ يَحْسُنُ التَّنبيهُ على أنهُ إذا كانَ نفعُ التَّجزِئةِ ما قدَّمناه، فليْسَ المرادُ بهِ أَنَّ الصُنَّاعَ الجزئيين، هم الذين يأتون بالمخترَعات الكبرى؛ بَلْ يُوفَّقون فى

---

(١) الساعة التى تُعَلَّق Pendules

الغالب ، إلى اختصاراتٍ فى الصنْعَة ، يُسَمُّونها بخَطَفَاتِ اليَدِ ، ومعناها الحِيَلُ

ولمَّا كانت التَّجْزئةُ طريقةً تحليليَّةً للعمل ، كانتْ بتَسْهيلها وتوْحيدِها كلَّ سِلْسِلَةٍ مِنْ سلاسِلِ الإنتاجِ المرُكَّبِ ، تُسهِّلُ أيضاً إحلالَ الآلات محلَّ الأيدى

واستخدامُ الآلات إنما يكونُ نافِعاً حيث تكونُ الأَجزاء قد تناهت فى البَساطةِ والتَّشابُهِ والقابليَّةِ للإعادة؛ فهى تُساعِدُ على استخدام كلِّ صانعٍ بحسب استعداده ، خصوصاً على الانتفاع بالضُّعَفاء مِنَ الرِّجالِ أو بالنِّساءِ والأَطفالِ . على أنَّ لهؤلاء الضُّعفاء مكانةً جليلةً مِنَ الصناعةِ البيتيَّةِ ولا سيما فى المزارعِ . غيرَ أنَّ الإنتاجَ بقَدْرِ ما تتجزَّأُ فيهِ الأَعمالُ ، تزدادُ حاجتهُ إلى سواعِدِهم

تجزُّؤ العمل تبعاً للمواطنِ

قد يتجزَّأُ العمَلُ تبعاً للمواطِنِ كما يتجزَّأُ تبعاً للأَفْراد ، ويكون إذاً لذلكَ مِنَ العِلَلِ الطَّبيعيَّةِ والتَّاريخيَّةِ ، ما

تَصعُبُ مُعارضتهُ وتَطُولُ . فمن تلك العِلَلِ الطَّبيعيةِ تأثيرُ الجوّ ، ومنها اختلاف التُّرْبَةِ : وحَسْبُكَ من هذين السَّببين أنكَ لا تَجِدُ الحديدَ والفَحْمَ الحجريَّ والقُطْنَ والعِنَبَ والبُنَّ فى كلّ مكانٍ

أمّا التَّقدُّمُ الاجتماعيُّ وسُهولةُ المواصلاتِ ، فلم يكن لهما مِنَ الأثرِ إلاَّ زيادةُ ذلك التَّجزُّؤ . وقد أتى عهدٌ كانت فيهِ — والبَلَدُ واحدٌ — جميعُ المقاطعات الفرنسيةَّ التى هى على البحرِ المتوسّط لا تُنتجُ إلاَّ الخمرَ ، و « نُرْمَنْديا » لا تُعنَى إلاَّ بالقيام على المواشى وإخراجِ الألبانِ ونبيذِ التُّفَّاحِ ، و « البُوس » لا تُصدّرُ إلاَّ القمحَ ولحمَ الضأنِ والدَّجاجِ

بل من جهات « نُرْمَنْديا » ما تمادَى فى الاختصاص كما فعلَ سكَّانُ « الأُوج » ، فقد قَصَرُوا حِرْصَهم على عَلَفِ السَّائمة من غيرِ التفاتٍ إلى استيلادها وتربيةِ صِغارِها ؛ ومن مراكزِ تِلكَ المقاطعةِ ، أمثالِ « الكِنْتانتين » ، و « المايّين » و « اللّيموزين » ما أهملَ العَلَفَ ، واشتغلَ بِتنميةِ الماشيةِ

هذا شأنُ التَّجزُّؤ فى جانبِ الزّراعةِ وتجدُ مثلَه فى جانبِ الصّناعةِ . فإنَّ خمساً أو ستاً مِنَ المقاطعاتِ التى حاضِرتُها « ليون » قد تحرَّرت[١] لنسج الحريرِ ولكنّها أهملت تربيةَ دُودِ القزّ؛ وأنَّ مُقاطعتيْن من « نُرْمَنْدِيا » ومقاطعتين من شمال فرنسا ، وبعضاً من مقاطعات شرقها ، انقطَعَتْ لِنَسْجِ القطن؛ وأنَّ طائفةً أُخرى من مُقاطعات ذلك الشرقِ ومن مُقاطعات « نُرْمَنْدِيا » فَضلاً عن خمسٍ أو ستٍّ من المُدُنِ ، لا عِنايةَ لها إلاَّ بحِياكة الصُّوف؛ بلْ أغْرَبُ مِنْ ذلك أنَّ صِناعةَ الصُّوفِ المشْوطِ ، والمَرِينوس[٢] ، والفانِلاّ[٣] ، قد انحصرتْ فى مدائنِ « فُورْمي » و « كاتُو » و « رِمْس » و « رُوبه » ؛ على حين أنَّ صِناعةَ الصُّوفِ المغسولِ نامية فى مدينتَىْ

---

(١) تجرَّدَت له وانقطعت – قال الله تعالى إنى نَذَرْتُ لكَ ما فى بطنى محرَّراً (٢) نسيج معروف سُمِّيَ باسم الأغنام التى يؤخذ منها (٣) (الفانلاّ) وِزان (باقلاّ) لم نجد بأساً من اثباتها

« البُوف » و « سيدان » وبلادٍ أُخرى

هـذا التَّجزُّؤ فى العملِ يغلِبُ أنْ يبقى ، وقد زالت الأسبابُ التى تأتَّى عنها . على أنَّ فى بقائهِ منافعَ للنَّاس : منها أنَّ المستصنِعينَ والصُّنَّاعَ يزْدادونَ حِذقاً ؛ وأنَّ المغُايَرةَ تَشتَدُّ فتُعجِّلُ الرُّقِيَّ ؛ وأنَّ التُّجارَ تَسْهلَ عليهم مُهِمَّتُهم ، فيستطيعونَ فى يومٍ أو يومين ، أن يتفقَّدُوا معاملَ الصِّنف الواحد فى « روبه » و « البُوف » ، دُونَ أن يجوسوا خِلالَ البلاد المتفرِّقةِ فى أنحاء فرنسا

غيرَ أنَّ للنفع المذكور ما يُقابلُهُ مِنَ الضَّرَر : فإنَّ الأزماتِ التِّجاريَّةَ إذا أصابتْ صِناعةً مُعيَّنةً ، كانتْ كوارثُها أشدَّ وطأةً على الأرجاءِ الخصيصةِ بتلك الصناعة. مثال ذلك ما حلَّ بأنحاء « السِّين الأدْنى » مِنَ الأزْمةِ القُطنيَّة بين سنةِ ١٨٦٠ وسنة ١٨٦٥ ، وما جرى لجنوب فرنسا من آفةِ الكَرْم المعروفةِ (بالفيلوكْسيرا) . ففى هذه البلادِ يتحتَّمُ مزيدُ التبصُّرِ على المستصنِعين والصُّنَّاع

بَقيَ أنهُ بِقدْرِ اتّساعِ الإنتاجِ فى بَلدٍ مَّا ، يَكثُرُ

التَّجزُّؤُ الموْطنيُّ للعمـل ، على حدِّ ما يُشاهدُ فى انجلترا والولايات المتَّحدةِ

تجزُّؤ العمل تبعاً للإرث

يُضاف إلى ما تقدَّمَ نوعٌ ثالثٌ مِنْ تجزُّؤ العملِ ، يُعْرَفُ بالموْرُوثِ ، وهو ما لا تتعذَّرُ إزالتُه ، إلاَّ أنهُ نافعٌ لا يُخلَقُ الانسانُ فى مكانٍ ما ولا فى زمانٍ ما ، مُنْسلِخاً عن الرَّابطةِ التى ترْبطُهُ بسلسلةٍ مِنَ الأَجيالِ السَّابقةِ : بل يرثُ عن آبائهِ خصائِصَ ، وتلك الخصائِصُ تُؤَثِّرُ فيها مُؤَثِّراتٌ شتّى مِنْ تربيةٍ وبيئةٍ . على أنهُ لو صُرِفَ النَّظرُ عن المزيَّةِ الوراثيَّةِ ، لكانَ لزومُ الصنَّاع ولزومُ المستصنِعينَ للحرْفة والمحترَف[١] اللَّذَيْن صارا اليهم عن آبائهم ، أمراً مُفيداً بذاته ؛ فقد يتعسَّرُ ارتجالُ معْهَدٍ جديدٍ ، فى مكانٍ جديدٍ ، بعُمَّالٍ جُدُدٍ ، يقوَى على مُزاحمَةِ أمثاله من المعاهِدِ التى عمِّرَت قُروناً فى مكانها

(١) المكان الذى تباشر فيهِ الحرفة

غيرَ أنَّ مِنْ آفاتِ هذا التَّوارُثِ ، استبدادَ العادةِ بذِهْنِ العاملِ وتَغلُّبَ الخيلاءِ والزَّهْوِ عليهِ

شرائِطُ تجزِئة العملِ — قولُ النَّاقدينَ فيها

لا تنمو تَجزِئةُ العمل إلاَّ على شرائِطَ قدْ يَصعُبُ توافرُها لها في مكانٍ ، وهي :

١ً — كثرةُ الاهلين ؛ وذلك لأَنَّ الديارَ التي يقِلُّ فيها الدَّيَّارُ(١) ، يَعيشُ فيها النَّاسُ مُفترقينَ ، ويُضطرُّ كلٌّ منهم الى مزاولةِ طائفةٍ من الحِرَفِ ، أو من التِّجاراتِ

٢ً — سُهولةُ المواصلات

٣ً — استفاضةُ رؤوسِ الأموالِ

٤ً — شيءٌ من العِرْفانِ مع تَثقيفٍ في الأذهانِ

أمَّا المآخذُ التي يأخُذُها النُّقَّادُ على تجزِئةِ العملِ فهي في ما يلي :

١ً — يزْعُمونَ أنَّ المغالاةَ في التَّخصيصِ مَتْلَفَةٌ

---

(١) الدَّيَّارُ — السَّاكن

للمرء جسماً وعقلاً ، ويقولون إنهُ بها يتحوَّلُ إلى أداةٍ حيَّةٍ ، وإنَّ من أسوإ المصايرِ إفضاءَ الانسان وقد قضى عُمْرَه في مِهنةٍ ، إلى جهلِ تلك المِهنةِ ، اللهمَّ إلاَّ ما يتعلَّقُ منها بجزءٍ من دَبُّوسٍ أضاعَ في صَنعتهِ جميعَ أيَّامهِ

٢ً — يدَّعون أنَّ العاملَ مع ذلك التخصيص، يكون أنزلَ على حُكم(١) الطَّوارئ، بحيث لو حدثت أزْمَةٌ ، أو تغيَّرَ زيٌّ ، أو اخترِعَت آلةٌ ، لانقطعَ رزقهُ . بخلاف النَّسَّاجِ الحرَّاثِ في القِدَم ، فإنهُ كانَ يرْجِعُ الى الحقلِ، ويَستمِدُّ من عملهِ فيهِ وَفاءَ ما لم تفِ بهِ المِهنةُ من حاجاتهِ

٣ً — يتَّفقُ لِتجزئة العمل الصِّناعيِّ أن تُضرَّ بتجزئته الطَّبيعيَّةِ ؛ مثالُ ذلك أن تنصرِفَ المرأةُ عن خدمةِ دارِها وأولادِها إلى خدمةِ المصانع

هذه المآخذُ الثلاثةُ لا تخلو مِنَ الصِّحَّةِ ولكنَّ فيها ما فيها من المبالَغَةِ ، فإنَّ تفريقَ الصنعات لا يُتلِفُ ذِهْنَ العاملِ ولا جِسمَهُ على ما يَصِفُون

---

(١) أخضعَ لسلطانها

ومنَ الصنعاتِ ما كانَ ولا يزالُ عملاً متشابهاً كلاً :
مثالهُ مهنةُ الطاحنِ على الرحى قديماً ، ومهنةُ الحائكِ فى بعضِ البلادِ وأخصُّها الشرقيَّة إلى هذا اليوم . كلاهما يُحْدِثُ حدثاً واحداً بلا انقطاع ، وكلاهما لا يلجأُ إلى المزارعِ حين تخونهُ مهنتهُ

أيَّ تثقيفٍ ناشدتُكَ الله يُثقِّفهُ عقلُ الانسان حين يصنعُ الدبُّوسَ كلَّهُ ، أو الدبُّوسَ والإبرةَ معاً ، بدلاً من أن يصنعَ أدنى جزءٍ من الدبُّوسِ ، وأيَّ نبوغٍ ينبغهُ مَنْ لا يصنعُ الحذاءَ كلَّهُ

فالقولُ بإتلافِ التجزئةِ للطبقة العاملة ، زعمٌ عتيقٌ لم تثبُتْ لهُ دعامةٌ ، وهذا الصانع الآليُّ أو التطبيقيُّ فى المعاملِ الكبرى لا يقلُّ فطنةً عن حدَّادِ الأزمنةِ الخاليةِ ، وإن بلغَ الأوجَ فى التخصيص ؛ بل لعلَّهُ يصحُّ على خلاف ذلك المذهب ، أنَّ تكرارَ الصنعةِ الواحدةِ يُريحُ العقلَ ، ويُعفيهِ من الإجهاد

وفى امتدادِ الأعمارِ على ما أثبتَهُ الاستقصاء ، ما

يَشهَدُ بأنَّ أحوالَ الأبدانِ ليست اليوم شرًّا منها بالأمس

مُقوِّمات تجزئة العمل

تجزِئةُ العمل في حاجةٍ إلى مُقوِّماتٍ تُقوِّمُ عِوَجَها ، وإلى نِظامٍ معنويٍّ عقليٍّ يُخالِفُ النِّظامَ المتَّبَعَ في هذه الأيام جديرٌ بها ، ان تُقصِّرَ يومياتِ الصنّاع ، وتدفعَ السَّأَم عن الذِّهنِ وتَقيَهِ الهُمُودَ . فإذا بَلغَتْ تجزِئةُ العملِ التَّمامَ ، وَجَبَ أن لاتربو اليوميةُ على عشْرِ السّاعاتِ وبِقَدْرِ ما تَسْمَحُ التَّجزِئةُ بتقصيرِ وقتِ العمَلِ مِنْ غيرِ نَقْصٍ فى الانتاجِ ولا خسارةٍ على المجتَمع ، يكونُ الخيرُ

وممَّا تَقتَضيهِ تجزِئةُ العملِ ، حُسْنُ الانتفاع بوقت الفَراغ : فإنَّ الصَّانعَ ، على ما يتلقَّاه فى هذا الزَّمَنِ مِنْ مَبادىء العِلْمِ ويُحيطُ بهِ من مثقّفاتِ الفِكرِ ، خليقٌ بهِ وقد قلَّتْ ساعاتُ خدمتهِ ، أن يُعنَى بتوسيعِ مَدارِكِهِ

فإن لم يَفْعَلْ ، فلا تثريبَ على المدنيَّةِ وقد مهَّدَتْ لهُ سبيلَ القصْدِ . على أنهُ رُبما لم يدْرُج إلى هذه الغايةِ ، إلاَّ

بعدَ تعاقُبِ جيلَين[١] أو ثلاثةٍ ، فيَسْهلُ يومئذٍ عليهِ بالطَّبعِ ما شقَّ عليهِ بالتَّطبُّع

كذلك يُوجِبُ الفراغُ مع إطالةِ مُدَّتهِ اليوميةِ ، والأجرُ مع ازديادهِ ، أن يزْدادَ العاملُ اهتماماً بدارهِ ، وأهلهِ ؛ لا نعْنى بهذا أن تُمنَعَ النّسوةُ والأَطفالُ من امتهانِ مِهْنةٍ فى المصانعِ ، بل ان يُحْظَرَ العمَلُ على الأَطفالِ ولمَّا يَبْلُغوا الثّالثةَ عشرةَ من السّنِّ ، وعلى الوالداتِ الفتيَاتِ بقدرِ الطّاقة؛ فأمَّا الأَبكارُ اللّواتى يعُنَّ على نفقاتِ البيتِ ، أو يجْمعْنَ لأَنفسِهنَّ مهْراً ، والنّسوةُ اللّواتى قد خلاَ[٢] من سِنّهنَّ وقد كبرَ أولادُهُنَّ ، فلَهُنَّ أن يحترِفْنَ ، إنماءً لرِزقِ الأُسْرَةِ ، على أن لا يتأتّى من ذلك مَكرُوه

وإنهُ ليُرْجَى ، مع تقدُّمِ الصّناعة، ان تكثرَ المحرّكاتُ التى تُدارَ بالغازِ ، أو الكهرُباءِ ، أو الهواءِ المضغوطِ ، فترْخُصَ وتُعيدَ للحِرَفِ البيْتيّةِ شيئاً مِنْ قديمِ شأنها

---

(١) الجيل الصنّفُ من الناس قدَّره العُرْفُ بثلاثين عاماً

(٢) خلاَ من سنّهِ أى طعَنَ فى السنِّ

يتوصل معه ، لا إلى إلغاء المعامل ، فإن ملاءمة الصنعات فيها تظل أصلح وأكمل ، بل الى إحداث أحوال متنوعة توافق جميع مراتب الحياة الصناعية ، وتتفق مع الواجبات البيتية

فلنغتنم إذاً جلائل الفوائد التى يقيضها لنا تجزؤ العمل . إن الله سبحانه وتعالى ليبيع على الإنسان خيرات ونعماً بثمن من المعاناة والجلد ؛ أما فوائد النجاح الاقتصادي ، فالإنسان يملك أن يزيل فى كل يوم شيئاً مما يحول دونها من المتاعب

لقد ذكرنا فى مبادىء هذا الفصل حقيقة نعيدها فى ختامه : وهى أن العمل الانساني تحت سيادة الحرية ، مشفوعة بتحقق المسؤولية الذاتية ، يظل فى تحويل وتبديل ما دمنا نرجو أن نصادف فيه من جديد الوسائل ما يفضل قديمها ، لنيل أقصى ما يستفاد من القوى الحادثة التى يملك الانسان تصريفها

الفصل التاسع

الآلات

الأدوات والآلات — مطاعن العامة على الآلات — أمثلة
من تلك المطاعن — مزايا الآلات — شرائط
استخدامها — مآخذ النقاد — ما للآلات
من فضل الحماية

الأدواتُ والآلاتُ

لا يَبلُغُ تجزُّؤ العمل أمدَه إلاَّ فى الصِّناعات التى فيها تُستَخدَمُ الآلاتُ

حاوَلَ الإِنسانُ منذ تمدينهِ أنْ يُنمِّى قُوَّةَ أعضائهِ باستعمال أدواتٍ قد نحا بها النَّحْوَ الذى استطاعهُ ، فأحْدَثَ القوْسَ ، والسَّهمَ ، وشَبَكةَ الصَّيْدِ ، ثمَّ تعَدَّدَتْ هذه الأشياء وتنوَّعت على مرِّ الأَيَّامِ إلى نوعين : أدواتٍ ، وآلاتٍ

الأَدواتُ : هى التى تَتحرَّكُ بقُوَّةِ الإِنسانِ مُباشَرَةً ، فتكونُ مزيداً فى قُوَّتِهِ أو ذَريعةً لمضاعفَةِ تلكَ القُوَّةِ ؛ وقد غالَى أُناسٌ فى تشبيهها

وأقرَبُ ما قيلَ فى ذلك إلى الصَّواب : أن المِطرَقَةَ على مِثالِ اليَدِ المقبوضةِ ، والمِجْرَفَةَ على مِثالِ اليَدِ المبْسُوطة ، والمِلْعَقَه على مِثالِ باطِنِ الكَفِّ ، والمِنْشَارَ على مِثالِ الأسنانِ ، والمِلْزَمَةَ[1] مِنَ الحديدِ على مثالِ الأَصابعِ ، والمِنفَخَ على مثالِ الرِّئتين

الآلات : هى التى لا تَستَمِدُّ القُوَّةَ المُحرِّكةَ لها مِن مُباشَرَةِ الانسانِ ، بل من الطَّبيعةِ وجُنودِها من حيوانٍ ، وماءٍ ، وريحٍ ، وبخارٍ ، وغازٍ ، وكهرباءٍ ، وهَواءٍ مضغوطٍ الخ فهى الوسيلةُ الثَّانيةُ التى توَسَّلَ بها الانسانُ لاستزادةِ قوَّتِهِ ، واتَّخذَها من الطَّبيعةِ الخارجةِ عنهُ

تَدخُلُ البهْمُ فى هـذا التَّعْريفِ ؛ لأنَّ الاقتصادَ يَعدُّها من الآلاتِ

(١) اسم آلة مركبة من قطعتى حديد أو خشب لضغط الأشياء والزامها

مَطاعن العامَّة على الآلاتِ

أفادتِ الآلاتُ الإنتاجَ ، في كلِّ زمنٍ أجلَّ الفوائدِ ، غير أنَّ كلَّ فائدةٍ ظهرَت في حينِها ، قد أخذَتْ بنصيبٍ من كَراهةِ العامَّةِ وطعْنها عليها . ولا شيء أبلغُ في بابِ العِبْرَةِ ممَّا نعاهُ عليها النَّاعونَ ؛ ولو سُمِعَ فيها قولُ الكاشحينَ[١] لَبَقِيَت الانسانيَّةُ خادِرَةً[٢] في وَهْدَتِها ولَحُرِمَتْ أنفسَ مُبْتَكَراتِها

فلْنُراجِعْ بعْضَ ما جرَى مِنَ الوقائعِ والخصوماتِ في صَدَدِها مدَى القُرُونِ الأَرْبعةِ الأَخيرةِ

ذكَرَ بعضُهم أنَّ النسَّاخينَ التمسوا وُقُوعَ أمْرِ التَّحريم على الأَوَّلينَ من أرْبابِ المطابعِ

وفي أَنباءِ القرْنِ السَّادسَ عشرَ ، أنَّ مدينةَ «دَنْزِج»[٣]

---

(١) جمع كاشح وهو الذى يطوى كشحه على العداوة والكشح ما بين الخاصرة الى الضلع الخلف (٢) خادِرَةً مُستَرْخية

(٣) دَنْزِجْ بألمانيا

حظرت استعمال الأنوال التى تخرج الأوشحة(١)، وأن أُناساً من سوقتها قد غرّقوا المخترع لها

وانّ انجلترا و « هولنده » و « الفلمنذر » و«سويسرا» و « المانيا » ، حرّمت أيضاً تلك الصناعة وأمر مجلس الشّيوخ فى « همبرج(٢) » بإحراق مناويلها

وفى سنة ١٥٨٩ عارضت الملكة «إليصابات» فى إقامة محايك للجوارب . أما هنرى الرّابع ملك فرنسا فقد منح مخترعها شيئاً من الرّعاية ، ولكنّه لم يكد ينقضى أجل ذلك الملك حتى اضطهد ذلك المخترع

وفى بلاد « الهرز » بالمانيا اضطرّت الحكومة الى حماية مخترع المنفخ الخشبيّ من صنّاع منافيخ الجلد يوم عزموا على إيذائه

وقد حطّم بعض صادة البحر أوّل مركب سيّره البخار

وأحرق مجلس حكماء « ليون » كرسيّ (جاكار)

---

(١) جمع وشاح وهو لباس للمرأة (٢) بألمانيا

الذى كانَ من أعضائهِ ، لاختراعهِ المِنْوالَ المعروفَ باسمهِ .

وقد همّ السُّوقةُ بقتلهِ مرّاتٍ ثلاثاً

واضطهـدَ الصنّاعُ (هرْجريفِسْ) مخترعَ المِغْزَلِ الآليّ ، وما زالوا بهِ حتى ماتَ صبراً [١] وفقراً

وخرّبت جماعةُ (اللُّورْديثْ) وهم من الصنّاعِ الانكليز، فى سنة ١٨٣٠ ، جميعَ المحاريثِ والأدواتِ الزّراعيةِ التى أُجِدّت [٢] وأُتْقِنَت

تلك طائفةٌ من وقائعَ قد سلَفَتْ

واليكَ طائفةً من أمثالها جرَت فى هذه الأيّام

فإنّ الرّئيسَ (سَنْتا أنّا [٣]) فى المِكسيكِ عارضَ مرّةً فى مدّ خطٍّ حديديّ ، رفقاً منهُ بأصحابِ البغال

وجماعةٌ من عربِ الباديةِ قد ردموا التُّرْعةَ التى توصّلُ الماء إلى بلدةِ « الشّهيدةِ » لينفعوا حمَلةَ الماء

وفريقٌ من الصنّاعِ ، فى بعضِ المرافىء الأُوربيّةِ ،

---

(١) مات صبراً أى مات جوعاً وعزلة (٢) صارت جديدة

(٣) مِكسيكيٌّ وُلد سنة ١٧٩٧ ومات سنة ١٨٧٦

حاولوا بالبأسِ والمناجزَةِ[١] أنْ يمنعوا استخدامَ روافعِ الأثقالِ فى أوّلِ أمرِها

وجمهورٌ من صنّاعِ الزُّجاجِ (البلجيكيين) أغاروا فى آخرِ إضرابٍ لهم، على (الأفرانِ ذواتِ الحيضانِ) فهدموها ولم يَكرِثْهم[٢] أنها تُسهِلُ الأعمالَ وتُقلّلُ النَّفقاتِ

وعلى هذا القياسِ كانت ثوْراتُ الغِضابِ[٣]، يومَ أُخرجت للنّاس الطّباعةُ ، والمنافخُ الخشبيةُّ قبلَ المنافخِ المصبوبةِ من الحديدِ ، ومحايكُ الجواربِ ، ومناسجُ الأوْشحةِ ، والمغازِلُ ، والمناشيرُ الهوائيّةُ قبلَ المناشيرِ البخاريّةِ ، والآلاتُ الزّراعيّةُ ، والمراكبُ البخاريّةُ ؛ بل والقواطِرُ

فأيُّ مصيرٍ كانَ مصيرُنا ، لو لم تُورِثْنا الأجيالُ واحداً بعدَ واحدٍ هذه المخترعاتِ التى لا تُقوَّمُ ؛ لِما أمدّت بهِ الانسانَ من عظيمِ المعُونَةِ واختصَرَت لهُ من مُطوّلاتِ العملِ

(١) المناجزة — المقاتلة (٢) كَرَثَ يَكرِثُ اشتدَّ يشتدُّ
(٣) جمع غضبان

على أنهُ ما زالَ للعصبيَّةِ على الآلاتِ أثرٌ فى بعضِ النُّفوسِ . كما وقع ذلك حديثاً فى أحد التَّحقيقاتِ البرلمانيَّةِ بفرنسا

مزايا الآلات

لِنستَعرِضْ تِلكَ المزايا بإِيجازٍ ثمَّ لِنَنْظُرْ فى المآخذِ التى أخذَها النُّقَّادُ عليها :

١ً — المزيَّةُ الأُولى : هى أنها تُخفِّفُ مِنْ متاعبِ الانسانِ فى غيرِ واحدٍ مِنَ الأَعمالِ المُجْهِدَةِ ، كعملِ الرَّقيقِ أيَّامَ كانَ يُديرُ الرَّحى لِطَحْنِ الحبوبِ ؛ أو عملِ القذَّافينَ الأَتْعاسِ فى الأجرام(١) التى كانوا يُسيِّرُونها ، فهذانِ النَّوعانِ ، قد استُبْدِلَت المِطْحَنَةُ الهوائيَّةُ أو المائيَّةُ أو البخاريَّةُ بأحدهما ، والسُّفُنُ ذواتُ الرفَّاسَاتِ أو ذواتُ الشُّرُعِ بثانيهما

ولقد أراحت المخترعات الحديثة أولئك الحمَّالينَ على

---

(١) جمعُ جُرْمٍ وهو الزَّوْرَقُ بغيرِ شِراعٍ .

الرُّؤوسِ والنِّسْوَةَ اللَّواتى كُنَّ يَجذبْنَ الأَثقالَ مِنْ تِلكَ المشقَّةِ البَهَمية؛ كما أراحت النفَّاخينَ فى صِناعةِ الزُّجاج، من إذابةِ صدُورِهم وتقْريبِ آجالهم

ولو لم يكن للآلاتِ غيرُ هذه المزيَّةِ لكفى بها مَرْضَاةً لأهْلِ الرَّأفةِ والمرُوءةِ، دع أنَّ الآلاتِ — ومن فوائدها ما لَخَّصْناهُ — تَصُونُ كرامةَ الانسانِ وترْفَعهُ من حِطَّتِهِ

٢ — المزيَّةُ الثانيةُ: هى أنَّ الآلاتِ تأتى أعمالاً يَستحيلُ على النَّاسِ، أيّاً كانَ عددُهم، أن يأتوها، تناهَتْ تلك الأَعمالُ فى العِظَمِ أَمْ تناهت فى الدِّقةِ

وحَسبُكَ أدلةً على ذلك، المِطرَقةُ العالقةُ، فى بعضِ المصاهرِ الكُبرَى، وَزِنتُها من ثمانيةِ آلافِ كيلوغرامٍ إلى عشرةِ آلافِ كيلوغرامٍ، فإنها تَطْرُقُ ما يَعْرِض لها مِنْ مائتى مرَّةٍ إلى ثلاثمائةِ مرَّةٍ فى الدَّقيقةِ الواحدة

ثمَّ المراجلُ البخاريةُ، فى بعضِ السُّفُنِ، وقُوَّتها

قُوَّة عشرةِ آلافٍ مِنَ الأَحْصِنـةِ أى قُوَّةُ عشرينَ أو ثلاثينَ ألفَ رجلٍ لا يَستريحون

ثمَّ الآلةُ المجزِّئة المعروفةُ باسم مخترعها (پرُّو [١]) وبها يُقَسَّمُ المليمترُ الواحدُ إلى ثلاثةِ آلافٍ متساويةٍ من الأجزاء

ومِمَّا يَجْدُرُ بالذِّكرِ، آلةٌ عُرِضت فى المعارضِ الأخيرة وآيتُها أنها تنْسِلُ مِنْ لبرةِ القُطْنِ خيطاً يمتدُّ إلى ثلثمائةِ ميل وعشرينَ ميلاً انجليزياً أى خمسمائة وعشرين كيلومتراً

أمَّا من قبيلِ السُّرعةِ؛ ففى المطابعِ التى تَستخدمها دواوينُ السككِ الحديديَّةِ ما يُخرجُ سبعينَ ألف قسيمةٍ [٢] فى اليوم

فلا مُناسبةَ بين الأيدى مهما تكاثرتْ وَرِيضَتْ [٣] وبين الآلاتِ فى جليلِ الصِّناعات ولا فى دقيقها

٣ — المزيَّةُ الثالثةُ : هى أنَّ الآلاتِ فى بعضِ الأعمال، تُغنى بالرَّجلِ الواحدِ من الأوْساطِ فى القوَّةِ،

---

(١) حفَّار فرنسيٌّ وُلد سنة ١٨١٩ ومات ١٨٧٦

(٢) القسيمة التذكرة (٣) ريضت مُرِّنت

أو بالمرأةِ والطّفلِ ، عن عشَراتٍ مِنَ الرّجالِ الأشِدّاء الذين كانوا ينهَكُونَ قُواهم دونها

٤ً — المزيةُ الرّابعـةُ : هى أنّ الآلاتِ تُسرعُ فى إنجازِ الأعمالِ ولا تكِلُّ ولا تتعَبُ . وأظهَرُ ما تكون فائدتُها تلكَ ، حين تدعو الحالُ إلى الانكماش (١) مخافةَ فَوْتِ الفرُصةِ ، أو طروءِ عرَض جوّيّ يضرُّ بالعملِ ، كما يحْدُثُ فى المزارعِ ، التى تُدارُ فيها الحصّاداتُ والمذارَى فيَنْجُو بها القمحُ ، والتّبْنُ من التّلفِ ، أو العطَبِ

٥ً — آخرُ مزايا الآلاتِ وأشدُّها تأثيراً فى النّظامِ الاقتصاديّ : مقدرتُها على إخراجِ ما تُخرجُهُ ، بلا حدّ فى العَدَدِ ، على مِثالٍ واحدٍ . وبهذا تبلُغُ الآلاتُ غايةَ القُوّةِ ؛ فيَصنعُ المِنوالُ المستديرُ الذى تُنْسجُ عليهِ المِفْضَلاتُ (٢) ، أربعمائة وثمانين ألف لُحمةٍ وسَدَى فى الدّقيقةِ الواحدةِ ؛ ويَعْمَلُ عشَرةٌ من الجمّاعين وخمسةٌ مِنَ الطبّاعينَ فى المطابعِ الرّحَويّةِ قَدْرَ ما

---

(١) الانكماش السرعة (٢) الأقمشة البيضاء

كانَ يعملهُ مائتا ألفِ نَسَّاخ أو ثلثمائة ألفٍ منهم قبلَ خمسمائة عامٍ

يتأتّى من هذه المزايا التى لا تُحصى فوائدُها، أنّ المنتجاتِ، فى الصّناعاتِ التى تَستلزمُ استخدامَ عددٍ كبيرٍ من الآلاتِ وتكونُ موادّها الأوّليّةُ بَخْسَةَ القيمةِ؛ يَهبطُ ثمنُها هُبوطاً عظيماً

من ذلك أنّ بعضَ الأشياءِ التى كانت تُعدُّ فى النّفائسِ أصبحت اليومَ وهى من المبتذَلاتِ التى تَتداوَلُها الأَيدى فى جميعِ طبَقاتِ النّاسِ، كما أصبحَ الشّفُّ[1] والكتبُ، والصُّوَرُ الشّمْسيّةُ

قُوِّمَ فى سنةِ ١٤٢٨ ستةَ عشَرَ مجلَّدًا كانت لمحامٍ إيطالىٍّ بما يُعادِلُ ثلاثةَ آلاف وتسعة وسبعين فرنكاً، من نُقُودِ تلك الأَيّام؛ وكانَ ثمنُ التَّوْراةِ المخطوطةِ من أرْبعمائةٍ إلى خمسمائةٍ من (الفيُورِيني) وهو يُعادلُ فى عصرِنا ما يرْبو على ألفٍ من الفرنكات

(١) الشّفُّ la gaze وهو نسيج رقيق جداً

أمَّا الآن فما من كتابٍ شهيرٍ أو نافعٍ إلاَّ وثمنهُ يتراوحُ بينَ الفرنكِ والفرنكينِ والثلاثةِ الفرنكاتِ . وبعضُ نفائسِ الكتُبِ ممَّا طبع برسم العامةِ تُباعُ النُّسخةُ منه بخمسين سنتيماً

بهذه الوَسيلةِ ونَظائرِها غدَتْ سُوقَةُ النَّاسِ تقتني ماشاءَ اللهُ من الأَشياءِ النَّافعةِ ، والمفكّهةِ المرفّهةِ للحياةِ ، ولقد وَجَبَ على الانسانِ أنْ يحْمدَ اللهَ على ما قيَّضهُ لهُ من متْقَنِ الآلاتِ ، كما وَجَبَ عليهِ أن يَشكرَ للمخترعينَ خدمتَهم الجليلةَ للإنسانيَّةِ وان ينوّهَ بشرفهم ويُقيمَ لهم التَّماثيلَ ويَستديمَ لهم طَيّبَ الذّكرِ ونباهةَ القدرِ

شرائطُ استخدامِ الآلاتِ

تتعدَّدُ الآلاتُ كلَّ يومٍ وتتزايدُ ، غيرأنَّ مجالَ عملها لا يزالُ محدوداً بقيُودٍ يَقتضيها استخدامُها ، وهي أشبهُ بشرائطِ تجزئةِ العملِ :

منها أنْ يكونَ رأسُ المالِ واسعاً سَعَةً يَتيَسَّرُ معَها

تَشْيِيدُ المباني ، وتركيبُ الآلاتِ فيها ، وإِعدادُ الأَدوات المُلْحَقةِ بها

ومنها أن يكونَ للصِّنف الذي يُستَصنَعُ بها ، سوقٌ رابحةٌ ، وأنْ تُمهَّدَ اليها الطُّرُق

ومنها أنْ يكونَ الأهلونَ على إِلمامٍ بتلكَ الصِّناعةِ ومهارةٍ فيها ؛ فيُختار منهم رِجالُ إدارتِها ، وعُمَّالُها ، ومُوَظَّفُوها ومُصلِحو ما يَختلُّ من أدواتِها

فالآلاتُ إذاً توافِقُ الأَقطارَ الغنيَّةَ ، الآخذةَ مِنَ الحِضارَةِ بِقسمها ، والتي لا عهْدَ لها بالصِّناعة الكبرَى للآلات — غيرَ الشَّرائطِ العامةِ التي سَرَدْناها — شرائِطُ خاصةٌ يَسْهُلُ معَها إِيجادُها أو يصعُبُ . فلأجل أن يُفيد استخدامُها يجِبُ أنْ يُستَصنَع بها أشياءُ تَنْفَقُ مهما كَثُرَتْ عِدَّتها نفاقاً مُستَمِرّاً ، حتى يكون مُضطرِداً ، وألاَّ تكونَ تلك الأشياءُ تابعةً لزِيٍّ يتغيَّرُ أو حالةٍ تحُولُ ، وألاَّ تكونَ ممَّا يتطلَّب النَّاس فيهِ رَسْماً خصيصاً أو مَزِيَّةً فنِّيَّةً

فالآلاتُ أصلحُ ما تكونُ إذا وُجّهَتْ الى صنعِ الأشياءِ المتداوَلةِ المألوفة؛ ولا شأنَ لها — إلّا ما ندرَ — فى النفائسِ التى تتنوّعُ تبعاً لشهواتِ المتأنّقينَ . فهى لتلك العلّةِ أكثرُ فى صناعةِ القُطْنِ منها فى صناعةِ الخزّ، وفى صناعةِ الحريرِ المزَخرَفِ المُدبَّج، منها فى صناعةِ الحريرِ السَّاذَج، وفى صناعةِ الفلزّات[1] منها فى الصباغة

ومِمَّا يُؤثِّرُ فى استخدامِ الآلاتِ أُجورُ العمّالِ، فحيث زَهدَت الأُجورُ؛ زهدَ النّاس فى طلبِ الآلاتِ الزّراعيةِ . وفى الهندِ ما يؤيّدُ ذلك

وحيث غلَت الأجورُ فلا يُعمَلُ باليدِ إلّا كلُّ ما لا يُستطاعُ استصناعُهُ بآلةٍ، وفى «انجلترا» و«الولاياتِ المتّحدةِ» مِصداقُ ما نقول

ولقد جرَّ تغالي العُمّالِ فى مطالبهم وإضرابُهُم عن العمَلِ إلى اختراعِ آلاتٍ لم تَخْطرها الحاجةُ على البالِ

---

(١) الفلزّات — كلُّ ما ينفيهِ الكِيرُ من خبَثِ الحديد والحجارةِ ومعادنِ الأرضِ اخترناها اسماً للخردوات

مآخذ النُّقَّاد على الآلاتِ

رَأَيْنا ما للآلاتِ من المنافِعِ وقد بَقِيَ علينا أن نَعْرِفَ ما يُؤَاخِذُها عليهِ النُّقَّادُ وما يَعْزُوهُ اليها بعضُ الكتَّابِ من الاثرِ السّيِّىءِ

قالَ منهم أُناسٌ إنَّ اختراعَ الآلةِ ينزِعُ من العاملِ مِلْكيَّةَ عملِهِ بغيرِ عِوَضٍ ، ويُقلّلُ ، إلى أمدٍ محدودٍ أو غيرِ محدودٍ ، عددَ الذينَ يُوظَّفونَ من الصنَّاعِ ؛ فيحملُهم على إضاعةِ وقتٍ طويلٍ فى البَحْثِ عنْ مِهْنَةٍ يرْتزِقُونَ منها ؛ وتزيدُ بذلك تقلُّباتُ الصناعةِ فتُعَرِّضُ حياةَ أُولئك الفَعلَةِ إلى ما لا يُحصى من الأَخطارِ

قد يكون فيما يقولونَ مَلْمَحٌ من الصِّحَّةِ ولكنَّهم شدَّ (١) ما يُبالِغون فيما يزْعُمون

ثَبَتَ بالاختبارِ التَّاريخيِّ أنَّ الآلاتِ لا تُقلّلُ طلبَ الصنَّاعِ إلى أمدٍ مديدٍ . ذلك لأنَّ حاجاتِ المرءِ لا تُحصى

---

(١) أعنى ما أكثرَ ما يبالغون

فإذا سَهُلَ عليه قضاء واحدةٍ منها، التمس قضاء غيرها ممّا كانَ متعذّراً عليه. مثالُ ذلك: إذا هبطَ ثمنُ الجوربَيْنِ من خمسة فرنكاتٍ إلى ثلاثة فرنكاتٍ على يدِ آلةٍ تحيكهما، فمآلُ ذلك: هو أنّ المشتريَ قد توافرَ لديهِ فرنكان، ودَخْلُهُ كما كانَ، فينصرفُ هواهُ: إمّا إلى الإكثارِ من اقتناء الجواربِ، وإمّا إلى ابتياعِ أشياء أُخرَ لم يكُنْ في وسعِهِ الحصولُ عليها

فعلى هذه الصُّورَةِ، يبقى طلَبُ العملِ بعدَ اختراعِ الآلةِ، كما كانَ قبلَهُ، وإنما تختلفُ المقتنياتُ

على أنّ الآلاتِ قد تُحْدِثُ بذاتها طلباتٍ جديدةً للعملِ، فمِنْ ذلك صنْعُها، وتركيبُها، وكِلاءَتُها[1]: ممّا يَدْعو إلى استخدامِ جُمْهُورٍ من مُحترفي الحِدادَةِ

ومن ذلك إيجادُ الفحْمِ لإدارتها: وهو ما يحتاجُ إلى تكاثُرِ عددِ المعدّنين[2]

---

(١) الكِلاءَةُ الحِراسةُ

(٢) المعدّنونَ الذين يعملون في مناجم المعادن

ومن ذلكَ تَشييدُ دارٍ لها : وهو ما يَستدعى توظيفَ البنَّائينَ ، والنَّجَّارينَ ، والمسقِّفينَ الخ

فهذه الأَحوالُ كلُّها تُعَوِّضُ على العملِ من جهةٍ ، ما تُفْقِدُه من الجهةِ الأُخرى

وكم أوْجدَتْ تلكَ الآلاتُ الجديدةُ صِناعاتٍ مِنَ العدَمِ : مِثالُ ذلكَ التَّصويرُ الشَّمْسيُّ بأجهزتهِ ومُعَدَّاتهِ ، فإنَّ عشراتِ الالوفِ من النَّاسِ قد أصبحَتْ تَستَمِدُّ منهُ أرْزاقَها

كانَ فى الأدْيارِ طوائفُ مِنَ النسَّاخينَ ، فبادوا عن بُكْرَةِ أَبيهم وقامَ مقامَهم فى هذا الزَّمَنِ ألفُ ضِعفٍ من الطبَّاعينَ والجمَّاعينَ

يَستخدِمُ الخطُّ الحديديُّ فى فرنسا ثلاثمائةَ ألفِ عاملٍ ومع هذا فلا نزالُ نرَى تَعْدادَ الخيولِ ، والسَّاقةِ ، والرَّاضةِ (١) كما كانَ لخمسينَ سنةً خلَتْ

غير أنهُ قد يَقَعُ من دُخولِ الآلاتِ بغْتةً فى حِرْفةٍ

(١) الرَّاضةُ — الذين يروضونَ الخيل ويَسوسونها

يَدَوِيَّةٍ ، فقرٌ مُوَقَّتٌ واضطرابٌ زائلٌ ، لِطائفةٍ مِنَ المحترفينَ بها ؛ كما شوهِدَ فى الثلُثِ الأوَّلِ من القرْنِ التاسعَ عشر حين أُسِّست المناسجُ الآليَّةُ ، ولكنَّهُ لم يَنْشَبْ(١) أنْ ضَعُفَ فى هذه الأيَّامِ

حماية الآلات للعمال

أصبحت الآلات قِواماً لجميع الصناعاتِ الكبرى ؛ وهى تتدرَّجُ فى الإتقانِ والتَّحْسينِ

فالمستصنِع الذى أنْفقَ ما شاءَ اللهُ على جهازٍ تَقادَمَ عهْدُهُ لا يرْغَبُ عن ذلكَ الجهازِ لمجرَّدِ علمهِ بوُجودِ ما يَفْضُلُهُ ، بل يَشْرَعُ فى استبدالِ غيرِهِ بهِ على التَّدْريجِ ؛ وهـذا التَّدْريجُ هو الذى يَقِى العُمَّالَ آفاتِ التَّغْيُّراتِ الفجائيَّةِ

على أنهُ أصبحَ مِنَ المألوفِ أنَّ كلَّ آلةٍ

---

(١) نَشِبَ يَنْشَبُ — عَلِقَ يَعلَقُ ولبث يلبث — وقد وقعت فى الصفحة الاولى لفظة ينشب بكسر الشين وصوابها بالفتح

تُستحدَثُ لا يعُمُّ استعمالُها في أقلَّ مِن رُبعِ القرنِ :
والشَّواهِدُ على ذلك أنَّ المركَبَ الشّراعيَّ لم تنسَخْهُ الباخرة؛
وأنَّ السَّفينةَ ذاتَ الدُّولابِ لم يَقْوَ على إبْطالِها الرفّاسُ؛
وأنَّ المناسِجَ التي اختُرِعَتْ في رأسِ هذا العصرِ وتُعْرَفُ
بالأنوالِ لا تزال منها بَقِيَّةٌ تَعْمَلُ بجانب المناسِجِ المتْقَنَةِ
التي جاءت بعدَها وتُعْرَفُ بالمتحرّكةِ من نَفْسِها؛ وأنَّ
الغازَ لم تُزِلْهُ الكهرباءُ، والحديدُ لم يُلْغِهِ الفولاذُ، والفولاذُ
العاديُّ لم يَقْرَعْهُ الفولاذُ البِسْمِرِيُّ، والبارودُ لم يُبِدْهُ
النَّسَّافُ

كانت الآلاتُ في مُستهَلِّ هذا العصرِ، إنما تُكافح
الأيدي وهي ضعيفةٌ عُزْلٌ(١) كيدِ المرأةِ الغازلةِ،
والحائكِ في دارِه؛ لذلك تغلَّبَتْ عليها بلا عناء

أمَّا الآن فكلُّ جهازٍ حديثٍ إنما يُكافِحُ آلاتٍ قد
وُجِدَت من قبلِه وقد تكون أقلَّ منهُ إتقاناً؛ إلاَّ
أنَّ مُعظَمَ أربابِها لا يَطيبون نَفْساً عمَّا أنْفَقُوهُ عليها،

(١) عُزْلٌ جمع أعزلَ وهو الخالي من السلاح

ولا يجدُونَ مَصلحةً لهم فى تركها ، أللّهُمَّ إلاَّ تدريجاً

وعلى هذه الصُّورةِ يكون الانتقالُ سَهلاً مَيْسوراً

أمّاَ القولُ بأنَّ الآلاتِ قد زادتْ أحوالَ الصنَّاعِ قَلَقاً وتَعَرُّضاً للغيرِ ، فليسَ فى شىءٍ مِنْ سعَةِ النَّظرِ ؛ فمَنْ تتبَّعَ طوارِىءَ الأزماتِ ، وَجدَ مواقعَها مِنَ المحترفينَ اليَدَويينَ دونَ مَواقِعِها من عُمَّالِ المصانعِ الآليَّةِ

وإليكَ الأمْثالَ : إذا كَسدَتِ التّجارةُ على مُستَصْنِعى الحريرِ فى « ليون » بادرُوا إلى توقيفِ المناويلِ دَفعَةً واحدةً ؛ لأنها يدَويَّةٌ ، وإذا كَسدَتْ على مُستَصْنِعى القُطْنِ فى « ليلْ » و « رُوبيه » و « رُوان » لم يبْطِلوا العملَ تماماً ، مخافةَ أن تَفسُدَ الآلاتُ ، بل يُقلّلونَهُ ويجعلونَ أُسبوعَهُ بعضَ الأُسْبوعِ ، ويوميَّتُهُ بعْضَ اليوميةِ ؛ وإذا بارَتْ سوقُ البُنْيانِ أو سوقُ الأَصنافِ المعروفةِ « بالباريسيَّةِ[١] » ؛ طرَدوا العُمَّالَ جميعاً لأنَّ الصنّاعتَيْنِ

(١) هى ضرُوبٌ من اللُّعَبِ وأشكالٌ من القِطَعِ المُشخّصة التى تُعْرَضُ للزّينة فى البيوت Articles de Paris

يدويتّان في اكثر شأنهما

ولا كذلك إذا بارَت السُّوقُ على أربابِ المصاهرِ والمناجم ، فإنهم يُضطرُّونَ وِقايةً لأجهزتهم ، أن يَستبْقُوا كلَّ العُمَّالِ أو بعضَهم غايةَ ما يُطيقون

فالآلاتُ التي يعزُونَ اليها تعْريضَ الصنَّاعِ للغِيَرِ ، إنما هي التي تَقِيهم بعضَ كوارثِ الفرَاغِ القَهْرِيِّ في الأزماتِ ؛ وذلك لأنَّ أربابَها لا يَستغْنُونَ في سبيلِ حِفْظِها عن استبْقاء سَوادٍ من النَّاسِ لِخِدْمتِها

وفوْقَ هذا ، فإنَّ من الآلاتِ ما يُيَسِّرُ العملَ الدَّائمَ لجماهيرَ مِنَ الصنَّاعِ : كالخطِّ الحديديِّ ، أو كشرِكاتِ المِلاَحةِ الكبرَى

بَقِيَ أنهُ قد يتأتَّى عن الآلاتِ المستجَدَّةِ ، في أحوالٍ مُعيَّنةٍ لا يَطولُ أمَدُها ، حِرْمانُ فريقٍ مِنَ الصنَّاعِ حِرْفَةً ألِفُوها ، فهذا ضَرَرٌ ولكنَّهُ ثمَنٌ من الأثمانِ التي يتقاضَاها النجَاحُ . وعليهِ فلا بُدَّ للانسان مِنْ مَزيدِ التبصُّرِ ، بمعنى أنْ يدَّخِرَ من كَسْبِ أيَّامِ الرَّخاء ذخيرةً

لأَيَّامِ الشَّقَاءِ؛ وأَنْ يَستمِرَّ على يَقْظَةِ الفِكرِ بحيثُ لا يلتَصِقُ بعَمَلٍ معلومٍ كالتصاقِ «الهَلِيم[١]» بصَخْرَتِهِ. فإذا عدِمَ الحيلةَ، فى بعضِ الأَحْيانِ، دونَ الرِّزْقِ، فعلى شَرِكاتِ التَّعَاوُنِ بينَ العُمَّالِ، ومَكاتِبِ التَّخْدِيمِ، ومَعاهِدِ البِرِّ والإِحْسانِ، أن تُقِيلَ عثْرَتَهُ وتُوصِلَهُ إلى ضالَّتِه

وهذا خيرُ ما تُطَبَّقُ فيهِ قواعِدُ المُؤَازَرَةِ والتَّأْمينِ

على أنَّ مِثْلَ هذا الضَّرَرِ الذى يَنْدُرُ وُقوعُهُ بتوالى الزَّمَنِ، لا يُعَدُّ شيئاً فى جانِبِ الفوائدِ الجُلَّى التى استفادَها النَّاسُ ولا سيَّما الصنَّاعُ من استخدامِ الآلاتِ

---

(١) الهَلِيمُ اللاصقُ من كلِّ شىءٍ و «الهلامُ» (طعام من لحم عِجْلٍ بجلدِهِ) وعلى ذلك فقولهم (المواد الهلاميـة) خطأ، صوابه (المواد الهليمية)

الفصل العاشر

الإنتاجُ الكبيرُ والإنتاجُ الصَّغيرُ — الأوْهامُ القائمةُ حوْلَ نموِّ الإنتاجِ

الأحوال الحادثة التى وسعت نطاق الانتاج الكبير — مزايا هذا النوع من الانتاج — آفاته — حدود الانتاج — النجاح الاقتصادى فى حقيقته اقل منه فى ظاهره — أمثلة من الاوهام الدائرة حول تقدم الانتاج — الأحوال الحادثة التى وسعت نطاق الانتاج الكبير

الكفاءةُ المنتِجَةُ فى مجتَمعٍ ما، لا تَقتَصِرُ على ارتباطها بالفواعلِ الثَّلاثةِ التى يَصدُرُ عنها الإنتاجُ، وهى الطَّبيعةُ، ورأسُ المالِ، والعملُ، بل تمتدُّ إلى حالةٍ أُخرى يدْعُونها بالفِطْرةِ الصِّناعيةِ

وأوّلُ مسألةٍ تعترِضُ، سبيلَ تلكَ الفِطْرةِ، مسألةُ البحْثِ فيما للإنتاجِ الكبيرِ وللإنتاجِ الصغيرِ، من الثَّمراتِ والآفاتِ

على أنهُ يتعيّنُ التّمييزُ من هذه الجهةِ ، بين الصّناعةِ التّحويليةِ بذاتِها ، والتّجارةِ ، والزّراعةِ

فأمّا الأُولى فهى التى سنُسهِبُ فيها ، وأمّا الثانيةُ ، فسَنُفرِدُ لها فصلاً فيما يلى

الإنتاجُ المنحصِرُ فى معاملَ كبيرةٍ

قد وُجِدَتْ منهُ أمثالٌ فى كلّ زمانٍ ، إلاّ أنهُ لم ينْتشِرْ فى عصْرٍ انتشارَهُ فى هـذا العصرِ ؛ ولا سيّما النّصفِ الأخيرِ منهُ . ذلك لأنّ وفرَةَ الأموالِ ، وسُهولةَ تأليفِ الشركاتِ المساهِمةِ ، التى يأخُذُ أُلوفٌ مِن النّاسِ حِصصاً صغيرةً فيها ، قد يسّرَتا جمْعَ الموادّ الضروريّةِ لقيامِ المشروعاتِ الكبرَى

ولأنّ تشَعُّبَ طرُقِ المواصلاتِ ، قد فتحَ مغالقَ الأسواقِ فى وجهِ البَضائعِ ، فكانَ من مُسبّباتِ الإنتاجِ الكبيرِ

ولأنّ تحسُّنَ الآلاتِ وانتشارَ المعارفِ قد جعَلاَ ،

لهذا النَّوْعِ مِن الإنتاجِ ، الرُّجحانَ على الإنتاجِ الصَّغيرِ

ذلك الرُّجحانُ لم يكن بالعامّ ، ولكنّه المتغلِّبُ ، وان كانَ لا ينْطَبقُ على الأشياءِ التي تَخرُج بطبيعتِها عن دائرةِ تجزُّؤِ العملِ ، أمثالِ الصُّوَرِ الأنيقةِ ، والنُّقوشِ الفَنّيّةِ ، وغيرِها من النَّفائِسِ ، فإنها لا تُصنعَ إلاّ أفراداً

وعلى ما تَقدَّمَ ، فكلُّ شيءٍ يعزُّ اقتناؤه على العامّةِ ؛ وكلُّ شيءٍ يَستقِلُّ بعمله امرؤٌ أو اثنانِ ؛ وكلُّ شيءٍ يقتضي الإغرابَ والتَّفنُّنَ ، يَبْقى في حيِّزِ الإنتاجِ الصَّغيرِ

أمّا الإنتاجُ الكبيرُ فأَميَلُ إلى استصناعِ المتشاكلاتِ المبتذَلاتِ التي ليْسَ لها كبيرُ شأنٍ ؛ فلا تُعوِزُها سلامةُ الذَّوْقِ ، وبراعةُ الافتنانِ ؛ لذلك لا يَدْخُلُ فيهِ إصلاحُ الأشياءِ ولا حِفظُها ، إذ ليست لهما قاعِدَةٌ مُطَّرِدَةٌ

فالمعامِلُ الضَّخمَةُ تَصنع الأشياءَ ، ولكنّها لا تصلِحُها

مزايا الإنتاج الكبير

نأخذُ بعدَ هذا الاستدراكِ في بَيانِ ما للإنتاجِ الكبيرِ من المزايا

١ً — تقليلُ نفقاتِ الإعدادِ والصيّانةِ ، بمعنى أنّ مَعْمَلاً يُصنع فيهِ خمسونَ ألفاً من الأنْواطِ(١) ، لا يشغلُ من الأرْضِ والبُنيانِ ، عشَرةَ أضْعاف المعْمَلِ الذى يُصنع فيهِ خمسةُ آلافِ نَوْطٍ ؛ وأنّ آلةً بُخاريةً في قُوّةِ مائتى حِصانٍ لا تتطلَّبُ إنفاقَ عشرةِ أضعافِ ما يُنْفَقُ على آلةٍ دونَها فى قوّةِ عشرينَ حِصاناً

دَعْ ، أنّ الأُولى لا تستهلِكُ من الفحمِ عشرةَ أضعافِ الثانيةِ ؛ وأنّ خابيةً(٢) تَسع ثلثمائة هكتولترٍ لا تُوازِى عشرةَ أضعافِ خابيةٍ دُونها لا تَسعُ إلاّ ثلاثينَ منها ، إلى ما لا يُحْصَرُ من هذه الأمثالِ

---

(١) جمع نوط وهو كل ما يُعلق (٢) الخابية هى ما يُشبهُ البرميل او الدّن

٢ — سَعَةُ صدره لاستخدام آلاتٍ لا يَسوغُ استعمالُ مثلِها ، فى الإنتاجِ المتوسّطِ ، لكثرةِ نفقاتِها

ومن أمثلةِ ذلكَ ، الخطُّ الحديديُّ مِنْ نوعِ (الديكوفيل) الذى يُمَدُّ فى الرَّحباتِ وتُحْمَلُ عليهِ الموادُّ الأوَّليَّةُ أو السِّلَعُ المصنوعةُ ، مِنْ موْضعٍ إلى آخرَ فى جوْفِ المعمَلِ ؛ والرَّوافِعُ البخاريةُ لإصْعَادِ البضائعِ والأدواتِ إلى الطَّبقاتِ العاليةِ ، والمِسرَّاتُ(١) للتَّخاطُبِ بين أقسامِ المعْمَلِ من غيرِ انتقالٍ

٣ — وقوفُهُ عند حدٍّ متُقاربٍ فى النَّفقاتِ العُموميَّةِ التى لا تختصُّ بالاُستِصناعِ فى ذاتِهِ : بمعنى أنَّ الوَهينَ الواحدَ لو كانَ على رأسِ ستّينَ عاملاً أو على رأسِ عشرينَ منهم لكفى فى الحالتيْنِ ؛ وأنَّ مُشترَى ألفِ بالةٍ مِنَ الصُّوفِ أو القُطْنِ ، وخمسمائةِ طِنٍّ من الفحمِ الحجريِّ لا يتطلّبُ مِنَ المراسلاتِ ، والأخطارِ ، والمساعِى — التى تخُصُّ كلَّ شيءٍ بعمومهِ — ما يتطلَّبُهُ مُشترَى مائةِ بالةٍ ،

(١) جمعُ مِسرَّةٍ وهى (التليفون)

أو مائةِ طنٍّ . بل الغالبُ أنَّ المشترياتِ تكون أصلحَ ، كلما زادت مقاديرُها ، إذْ أنَّ القادرينَ عليها ينتهزُونَ نُهَزَ الأسعارِ ، ويحصلُونَ مِنَ الباعةِ على مواعيدَ توافِقُهُم ، وتَسُرُّ الباعةَ لتخلُّصِهم جملةً ، من مقاديرَ كبيرةٍ مخزونةٍ في متاجرِهم

وكذلكَ ينتفعُونَ بما تَمْنَحُهُ السككُ الحديديَّةُ أو شركاتُ الملاحةِ ، لأربابِ الأسواقِ الكبيرةِ ، من التخفيضِ النَّاتجِ عن كونِها تنفقُ على القطارِ الملآنِ أو المركَبِ المشحونِ برسْمٍ مُستوفٍ واحدٍ ، أقلَّ مماَّ تُنفِقُهُ على البضائعِ المختلفةِ المرسلةِ إلى عشرينَ أو ثلاثينَ تاجراً أو مُستصنعاً

٤ً — إذا كانَ المنتِجُ الكبيرُ بيتاً تجارياً أو صناعياً ، كانَ أشهرَ بالبداهةِ من البيتِ الوسَطِ أو الصغيرِ ؛ فإذا حسُنَتْ مع هذا سوابقُهُ كانَ أدعى إلى الثِّقةِ والتزَمَهُ عملاؤُهُ ، ورَحُبَتْ في وجهِهِ مذاهبُ الائتمانِ أو النَّسيئةِ

٥ً — هذه المزيَّةُ الأخيرةُ تَرْبُو على سابقاتِها بما

سنفصله : الإنتاج الكبير يمكن من استخدام أناس أوفر كفاءة وأغزر علماً وأحضر ذهناً للاختراع ، من الذين يستخدمهم سواه ، ويمكن أيضاً من تجزئة العمل العقلي إلى الحد الذي لا يستطيعه غيره ؛ ذلك لأن فى وسعه مكافأة موظفيه عن سعة ، فإذا أحسن الاختيار كان له أن ينتقي مديره من أفضل الرجال ،وأن يستخدم مهرة المهندسين بالمسانهة ، وحذاق الكيماويين بحيث يجربون تجاربهم ويصلحون الطرائق

وبمثل هذه الوسائل يكون النظام تاماً وتبقى النفقات قليلة بالنسبة إلى كل الأشياء المصنوعة

تلك فوائد الإنتاج الكبير . ويتلخص منها أن مستغلاً يكون رأسماله ثلاثة ملايين فرنك ، وعماله ألفاً ، لو أحسنت إدارته وقورن بينه وبين عشرة مستغلات ، رأس مال كل منها ثلثمائة ألف فرنك ، وعماله مائة ، لرأيت أنه اكثر منها إنتاجاً ، وأن بضائعه أرخص ثمناً من بضائعها

على أنَّ تجمُّعَ رؤوسِ الأموالِ، والجماهيرِ من العُمَّالِ في المستغلَّاتِ الضخْمةِ، نافعٌ في إنتاجِ الأشياءِ المتداولَةِ نفْعاً يعسُرُ تحديدُه لازديادِه على توالى الأيَّامِ، ولولا ما في الإنتاجِ الكبيرِ من العيوبِ والنقائصِ التى تنْتقِصُ من أطرافِه آناً وتقوِّضُه آونةً، لقضَي من زمنٍ بعيدٍ، على وُسْطَى الصنَّاعةِ وصغْراها

نقائصُ الإنتاجِ الكبيرِ

إذا لم تكن الرَّقابةُ غايةً في الشدَّةِ، أسرعَ التَّلفُ إلى الإنتاجِ الكبيرِ؛ لأنَّ المصانعَ الكبيرةَ معَ ما فيها من السعَةِ والاختلاطِ، إذا ونت فيها السيْطرَةُ، جرَّت إلى زيادةٍ في النَّفقاتِ، وإساءةٍ في الصنْعةِ، وتبْديدٍ في الموادِّ الأوَّليةِ

ولمَّا كانت عينُ المُشرفِ لا تنالُ كلَّ شىء، في كلِّ قسمٍ من أقسامِ تلكَ الأمكنةِ العظيمةِ، أُنزِلَ ضبْطُ الحسابِ وإتقانُ الدَّفاترِ مِنَ الصناعةِ الحديثةِ،

بمنزلةِ الضَّميرِ من الإِنسانِ

غيرَ أنهُ لا بُدَّ مع ذلكَ الضبطِ والإِتقانِ ، من التَّنْبيهِ المستديمِ ، لِتُستَبْقَى بهِ للإِنتاجِ الكبيرِ ، مزيَّةٌ على الإِنتاجِ الوسَطِ

ومن هنا جاءَت حاجةُ المستثمراتِ الكبرى إلى حُسْنِ الإِدارةِ على الأخصِّ ؛ لأنَّ تلكَ المستثمراتِ أشبهُ شيءٍ بالجيْشِ الذى يُناطُ أمرُ تصريفهِ وتدريبهِ برَجُلٍ فذٍّ . والرَّجُلُ الفذُّ إذا تسنَّى وُجودُهُ ، فقد يجعَلُ القرْيَةَ الصَّغيرةَ مدينةً كبيرةً بنشاطهِ وتبصّرهِ كما فعلَ (كرُوبْ)[1] الشَّهيرُ فى مدينةِ « اسِّنْ » البروسيَّةِ ، وفعلَ (شنَيدر)[2] فى مدينةِ « الكريزو » الفرنسيَّةِ

فإذا وُجِدَ النَّجاحُ ، فلا بدَّ لاستدامتهِ مِنْ مثابرةِ

---

(١) ألمانىٌّ وُلد سنة ١٨١٢ ومات سنة ١٨٨٧ وهو صاحب المدافع المصبوبة من الفولاذ المعروفة باسمهِ

(٢) فرنسيٌّ وُلدَ سنة ١٨٠٥ ومات سنة ١٨٧٥ وهو أحد مؤسّسى معمل الكريزو فى فرنسا الذى يعادل معمل كروب فى ألمانيا

المُدير أو مجلسِ الإدارةِ ، على الصَّلابةِ والهِمَّةِ ، ولُطفِ الفِراسةِ التى كانَ عليها المؤسِّسون ؛ وإلاَّ فإنَّ الأغاليطَ التى تقَعُ فى الإنتاجِ الكبيرِ تَنْتَشِرُ ويتردَّدُ صداها بأسرعَ وأوْسعَ ممَّا لو حدَثَت فى الإنتاجِ الوسَطِ

فإذا ساءَت سُمْعَةُ مَعْهَدٍ من معاهدِه العظيمةِ ، بمثلِ هذه العلَّةِ ، عزَّت إقالتُهُ من عثْرَتهِ . ولو شئنا لذكرنا غيرَ واحدٍ من المعاهِدِ التى ماتَ عنها مُؤسِّسوها أو اعتزلوها فلم تمْضِ عليها بعدَهم إلاَّ سنواتٌ معْدُوداتٌ ، حتى بارَت وبادَت

فالشَّأْنُ كلُّ الشَّأْنِ فى الإنتاجِ الكبيرِ ، للصِّنْعاتِ التى يُهيْمِنُ عليها مُشرِفٌ أو مديرٌ

بَقِيَ أنَّ ما يُهدِّدُ الإنتاجَ الكبيرَ مِن التَّلَفِ على الدَّوامِ ، هو من الأسبابِ التى ترَكَت بجانبِهِ مجالاً للإنتاجِ الوسَطِ ، والإنتاجِ الصَّغيرِ . وهذان النَّوْعانِ مهما اعتوَرَهُما [1] من مزاحمةٍ ، فإنهما باقيانِ ، لانفرادِ

---

(١) اعتوَر — تداول

أحدهما بالنفائس الفنية ، وقيام ثانيهما بإصلاح البضائع العادية التي تعطب

وليس هذا القسم من العمل الصناعي بالشيء اليسير ؛ بل نزيد على ما تقدم أن صغار المعامل التي تدار ببراعة ، لا يخشى عليها البوار عند بوار السوق بالمصنوعات العادية التي تخرجها

جميع ما ذكرناه عن الصناعة فيما سبق ، ينطبق على التجارة إلا من بعض الوجوه ، وأخصها أن الرابطة الذاتية بين البائع والمشتري ، قد تحمل المشتري على إيثار سلعة صاحبه ؛ وأن طائفة من العملاء يفضلون ابتياع الأشياء التي تتكرر حاجتهم اليها من أقرب المتاجر اليهم

أما الزراعة فسنرجع إلى مبحثها في فصل آخر من هذا الكتاب ، وسيرى من يطالع ذلك الفصل ، كيف تتبدل مزايا الإنتاج حين تطبق قواعده على الحقول ومستغلاتها

حدود الإنتاج

أمّا وقد تحرّينا، فيما سبق، الأسباب التي يتّسع معها نطاق الإنتاج، فلنبحث في هل لهذا الاتساع من حدودٍ يقف عندها؟

اثنان من مصادر الإنتاج الثلاثة يقبلان النموّ بلا انقطاع: وهما العمل ورأس المال.

العمل ينمو إمّا تبعاً لازدياد السكان، وإمّا لازدياد ما ينتجه الفرد منه؛ وهذا يتأتّى من مهارة الرجل أو سعة معارفه.

رأس المال ينمو بلا تحديد، سواءٌ أفي كميّته أم في صنعته: أمّا في كميّته، فلأنّ الادّخار يتزايد كلّ يوم بين الأمم التي يعمّ فيها التبصّر؛ وأمّا في صنعته، فلأنّ كلّ مستجدّ من المال المدّخر يندمج في آلاتٍ أعظم قوّةً وأحكم تركيباً من الآلات السابقة.

بقي العنصر الثالث، وهو الطبيعة، فهذا باعتباره

مادَّةً وهيُولَى لا يَزيدُ ولا يَنْقُصُ بفِعلِ الانسانِ ، بل تَظلُّ أَبْعادُه أَبعادَه وخصائِصهُ خصائِصَهُ

أمّا إذا نُظِرَ اليهِ من جهةِ المعنَى والنِّسبةِ ، فهو يَقْبلُ المزيدَ ، لأنَّ الإنسانَ كلَّما اتَّسَعَت معرفتُهُ بالطَّبيعةِ ، مَنَحَتْهُ مِنْ خيراتِها ما لَم تكن بالمانحة ، وإليكَ المثلَ :

رُبَّ شيءٍ موجودٍ إلَّا أننا جاهلوهُ ، فكأنهُ لا وُجودَ لهُ فإذا نحنُ عرَفناهُ كانت معرِفتُنا لهُ مبـدأَ وجودِه بالنِّسبةِ إلينا

هذه « أمريكا » كانت قبلَ سنة ١٤٩٢ ، ولا عهْدَ « لأوربا » بها فكأنَّها لم تَـكُنْ

وهذه « أُستراليا » وهذه «الكونغو » كذاك ، فإنَّ أُولاهما قد كُشِفَت سنة ١٧٨٧ ، وثانِيَتهُما بعدها بأربعين سنةً أو نحوها

فالطَّبيعةُ من هذا القبيـلِ قد نمت واتَّسعت فى نَظَرِ العـالَمِ الممدَّنِ ، ولا تَبْرَحُ تنمو وتتَّسعُ على يَدِ المُستكشفَاتِ الجغرافيَّةِ ، دَع المخترَعاتِ التى تُلقِى إلى

الإنسانِ بمقاليدِ قُوَاها . ولقد لبثت هذه القُوى مجهولةً ، حتى جاء (پپين(١)) فكشف سرّ البخارِ ، وجاء (أمپير(٢)) فكشف الكهرباء . وكائنْ مِنْ قُوَّةٍ غيرِ التى عرفناها ، لا تزالُ وسنى فى مكمنها حتى يُوقظها الإنسانُ فتنشط

إذاً ، فجميعُ عناصرِ الإنتاجِ فى الحالةِ الشاهدةِ ، قابلةٌ للنموّ ، إلاّ أنّ هنالك فرقاً أساسياً ، وهو أنّ العنصرينِ الأوّلينِ — العملَ ، ورأسَ المالِ — يتّسعانِ ويتكاثرانِ على الإطلاقِ ، بخلافِ العنصرِ الثالثِ — الطّبيعةِ — فهو إنما يزدادُ ازدياداً نسبياً مُفضياً وإن طالَ أمدُه إلى الوقوفِ عند حدٍّ لا يجوزُهُ

الوصولُ الى هذا الحدّ

هذا هو الخطرُ الذى يُخشى منهُ على النّجاحِ الاقتصاديّ ، إلاّ أنهُ لا يزالُ بعيدَ الأجلِ إلى ما شاء اللهُ

(١) فرنسيٌّ وُلدَ سنة ١٦٤٧ ومات سنة ١٧١٤

(٢) فرنسيٌّ وُلدَ فى ليون سنة ١٧٧٥ ومات سنة ١٨٣٦

من الأَحقابِ، وان كانَ بعضُ المنكرينَ من الانجليزِ أشباهُ «ملتوس[١]» و «ريكَردو[٢]» و «استيورَت ميل[٣]» قد زَعَمُوا أننا أصبحنا على كَثَبٍ منهُ

سنُلقي النَّظَرَ، في فصلٍ تالٍ، على المذهبِ الشَّهيرِ الذى سُمِّيَ بمذهب «الدَّخلِ والأرضِ»، ولْيَكفِنا أن نقولَ الآن، إنَّ في الأرضِ كفايةً للنَّاسِ، مدَى القرنِ القابلِ كلِّهِ؛ بل إنَّ مناجمَ الفحْمِ والمعادِنِ لَنْ تَفْرُغَ إلى عهْدٍ عهيدٍ[٤]؛ وإنَّ للعلمِ الزِّراعيِّ مجالاً شاسعاً للتَّقَدُّمِ ومُضاعفَةِ الأرزاقِ

فخلاصةُ ما تَقَدَّمَ، أنَّ الطَّبيعةَ والعملَ ورأسَ المالِ ستَفِي بحاجاتِ الانسانِ أدهاراً؛ وأنَّ للإنتاجِ مُتَّسَعاً من الزَّمَنِ ينمو فيهِ غايةَ النُّموِّ بفعلِ كلٍّ مِنْ هذه العناصرِ الثلاثةِ

---

(١) انجليزيٌّ وُلدَ سنة ١٧٦٦ ومات سنة ١٨٣٤

(٢) انجليزيٌّ وُلدَ سنة ١٧٧٢ ومات سنة ١٨٢٣

(٣) انجليزيٌّ وُلدَ سنة ١٨٠٦ ومات سنة ١٨٧٣

(٤) عهيد — قديم أو بعيد

فى هذا المقام يَحسُنُ بنا استدراكُ أمرٍ : وهو أنَّ النَّجاحَ الصناعيَّ — عهوداً كانَ أم عقوداً — تَصحبُهُ فى مبَادئهِ أو خواتيمهِ نوائبُ ، ومتَاعِبُ

تلكَ العهودُ أو العقودُ ، منهـا ما يكون عهْدَ نَشاطٍ ومنها ما يكون عهْدَ سُكونٍ ؛ أمَّا العهْدُ الذى نحنُ فيـهِ منذُ نهايةِ القرْنِ المنْصَرِم ، فالنَّشاطُ فيهِ والخِصْبُ فرسَا رِهانٍ . على أنهُ إذا عُدَّ ، بعدَ هذا ، أنَّ الفلاَحَ الانسانيَّ — ومعناهُ الاقتصاديُّ نقْصُ العنـاءِ وازديادُ الرَّغَدِ — قابلٌ لاتساعٍ عظيمٍ ونموٍّ مَديدٍ ، فلَنْ يكونَ اتساعُهُ ولا نموُّهُ على وَتيرةٍ واحدةٍ ولا فى حالةٍ مُطَّرِدَة

النَّجاحُ الانسانيُّ أقلُّ فى حقيقتهِ منهُ فى ظاهرهِ

ممَّا يَحسُنُ هُنا التَّنبيهُ عليهِ واللَّفْتُ [1] اليهِ أنَّ الفلاَحَ الانسانيَّ ، على جلاَلَتهِ ، هو فى حقيقتهِ أقلُّ منـهُ فى ظاهرهِ ، وأنَّ للوَهْم دَخلاً فيهِ ، ومن هذا الوهمِ تتأتَّى

(١) لَفتَ يَلفِتُ لَفتاً ولا يُقال ألفتَ ولا استلفتَ

العثراتُ التى يقعُ فيها جمهورٌ من المفكّرينَ أو النّاقمينَ

أضلّت الآلاتُ ، والمعارضُ ، والسككُ الحديديّةُ ، والمخترعاتُ المتنوّعةُ ، أفكارَ كثيرٍ من العبادِ ، فمثّلت لهم ما أدركناهُ من الفلاحِ تمثيلاً مجسّماً مُكبّراً

هذه إحصاآتُ جماعةٍ من الاقتصاديّينَ بشأنِ الآلاتِ ذكروا فيها طائفةً مِنَ الحقائقِ الرّاسخةِ ، غيرَ أنهم حَشَوْها بالمبالغةِ والتّهْويلِ

مثالٌ مما يتوهّمونَ فى الفلاحِ الاقتصاديّ

إنّا لَمُورِدونَ مثالاً من تلك الأوهامِ التى يَنْجُمُ عنها ما يَنْجُمُ من الضّررِ العظيمِ بالمجتمعِ

حَسِبُوا أنّ جُمْلَةَ الآلاتِ البخاريّةِ التى كانت فى « فرنسا » سنة ١٩٠٣ قد بلغَت قُوّتها تسعةَ ملايين وتسعمائة وثلاثة وخمسين ألفاً وثلثمائة وثمانيةً وستين من الخيلِ البخاريّةِ ، غيرَ داخلةٍ فيها قُوّةُ البحريّةِ العسكريّةِ ، وقالوا إنّ قُوّةَ كلّ حِصانٍ بُخاريّ تُعادِلُ قُوّةَ عشرينَ رجلاً

بالتَّقْريبِ ؛ ثمَّ استخلَصوا أنَّ في فرنسا ، عدا العشرة الملايينِ مِنَ العُمَّالِ الذُّكور — لحماً وعظماً — مائتي مليون عاملٍ — حديداً وفُولاذاً — وقالوا بعدَ ذلك ، إنَّ كلَّ عاملٍ إنْسيٍّ يُسخِّرُ لخدمتهِ وتحتَ هيْمَنتهِ ، عشرينَ رفيقاً معْدنياً ؛ ثمَّ خرَّجوا مِنْ هـذا القوْلِ ، أنهُ كانَ يجبُ ازديادُ السكانِ في فرنسا منذ قرْنٍ خلاَ على نِسبةِ الواحدِ إلى العشرينَ

مزاعمُ خلاَّبةٌ تُولِّد الإعجابَ في نفُوسِ قوْمٍ ، لكنَّها تُثيرُ الحزازاتِ في نفُوسِ آخرينَ

إذْ يتوهمُ أُناسٌ مِنَ الذينَ حسُنَت حالُهم ببطءٍ وتضاؤلٍ أنهم مِنْ منكوبي هذه المدنيةِ ، لظَنِّهِمْ أنَّ النَّجاحَ العامَّ كانَ أسرعَ من نجاحِهم . وممَّا يُحدِّثُونَ بهِ نفوسَهم ، بعدَ ما سمِعُوه عن أعاجيبِ الصنّاعةِ ، قولهمُ إنهُ إذا كانَ في فرنسا تِسعةُ ملايينَ وتسعمائةٍ وثلاثةٌ وخمسونَ ألفاً وثلاثمائةٍ وثمانيةٌ وستونَ من الخيلِ البخاريَّةِ ، قُوَّتها قوَّةُ مائتي مليونٍ من النفوس ، فكلُّ فرنسيٍّ إذاً ،

كانَ جديراً ألاَّ يعمَلَ إلاَّ دونَ ما يعمَلُهُ عشرينَ مرَّةً
وَهمُ أقامتهُ فى تِلكَ النفوسِ مُغالاةُ بعضِ
الاقتصاديّينَ ، فتمكّنَ

على أنَّ أُحدوثةَ تلك الملايينِ من الخيلِ البخاريةِ ،
التى تُعادِلُ قوّتها قوّةَ مائتى مليونٍ من الرّجالِ ، ليست
إلاَّ خِدْعةَ التباسٍ أو أُلعوبةَ خيالٍ

فلنقُل ابتداءً إنَّ ثمانية ملايين من الأحصنةِ البخاريةِ ،
لا يُنتَفَعُ بها إلاَّ للنَّقْل برًّا وبحراً ، أى أنها تحمِلُ النَّاسَ
أو الأوْساقَ مِنْ جهاتٍ إلى جهاتٍ ؛ ولكنَّها لا تُنتِجُ
شيئاً بذاتِها : مِنْ ذلك ستةُ ملايين وثمانمائةٍ وتسعة وثلاثون
ألفاً وسبعةٌ وثلاثونَ حِصاناً لِدفعِ قَواطرِ السكةِ الحديديةِ
والترامِ ، وتسعمائةٍ وثلاثة وتسعون ألفاً وستة وسبعون
حِصاناً لدفعِ السفُنِ الكبرَى والصغْرى

فيُؤخَذُ من هذا أنَّ التّجزُّؤَ الموطنيَّ للعملِ قد ازدادَ
بحيثُ أنَّ جهةَ كذا تقصُرُ إنتاجها على الخمرِ ، وجهةَ
كذا تقصِرُ إنتاجَها على المواشى الخ . ثمَّ تتبادلانِ

فَضْلَ ما تُنْتِجانِ ؛ وأنَّ المُدُنَ الكبرى تمتدُّ وتَتَّسعُ ؛ وأنَّ الأَسفارَ تَسْهلُ وتتكاثرُ ؛ غيرَ أنَّ كلَّ ذلكَ لا يُفيد أن زيادةَ الإنتاجِ تجيءُ على نِسبةِ ازديادِ الانتقالِ برًّا وبَحراً

بَقِيَ لدينا مليونانِ ومائةٌ وواحدٌ وعشرون ألفاً ومائتان وخمسةٌ وخمسون من الخيلِ البخاريَّةِ ، منها مليون وتسعمائة وثمانيةٌ وتسعون ألفاً وأربعةٌ وتسعون حِصاناً مُستَخْدَماً فى الصناعةِ التَّحْويليةِ ، ومنها مائةٌ وثلاثةٌ وأربعون ألفاً ومائةٌ وواحدٌ وستون حِصاناً مُستَخْدَماً فى الصناعةِ الزِّراعيةِ

وفى هذا القَدْرِ دَليلٌ على أنَّ إنتاجَ الأرزاقِ لم يتأثَّر إلى الآنَ إلاَّ قليلاً بِكُثْرِ الآلاتِ

يلى ما استدركناهُ أمرٌ آخَرُ هوَ أَوْلَى بالاستدراكِ : تلك الخيلُ البخاريةُ التى يذكرونها لنا وعِدَّتها تسعةُ ملايين وتسعمائة وثلاثةٌ وخمسون ألفاً وثلثمائة وثمانيةٌ وستون لا يَقِلُّ فيها ما يُستَخْدَمَ لإحداثِ مثلهِ ، بمعنى أنَّ جانباً

مِنْ تلكَ الآلاتِ تُستَصنَعُ بهِ آلاتٌ نظائرُها ، أو أدواتٌ ليست مِمَّا يُستَهلَكُ بذاتهِ .

وعلى هذا النَّحْوِ تجدُ المطارقَ العالقةَ ومَراجلَ المصاهرِ إنما تُستَعْمَلُ لتكوينِ بضعٍ من القواطرِ أو قِطَعٍ من الخطوطِ الحديديَّةِ .

تلكَ الخيولُ البخاريَّةُ ، لا بُدَّ لها من التَّغْذيةِ بالفحم الحجريّ الذي يُخرِجهُ من قيعانهِ مائةٌ وثمانون الفَ عاملٍ وينْقُلُهُ إلى الأمكنةِ الأُخرى مِثلُ هذا العددِ من النَّاسِ .

تلكَ الخيولُ البخاريةُ تبتَغي الإيواءَ في منازلَ ، وهذه المنازلُ يُشيِّدُها جُموعٌ من البنَّائينَ .

تِلكَ الخيولُ البخاريةُ تحتاجُ إلى الحفظِ والترميمِ ، وهذانِ العملانِ لا يتسنَّيانِ إلَّا إذا جُلِبَ لهما من الأجزاءِ ما يقتضيانهِ ، ومن الحديدِ ، والمعادنِ ، والزَّيْتِ ، والشَّحْمِ .

تلكَ الخيلُ البخاريةُ التي تُعادِلُ مائتَي مليونٍ من النُّفوسِ ، إنما هي قُوَّةٌ خامةٌ لا قُوَّةٌ خالصةٌ ؛ فإذا أُريدَ تبيينُ الخالصِ منها ، وَجَبَ طَرحُ ثلاثةِ الأرباعِ أو

أربعةِ الأخماسِ وهو مبلغٌ ما يُستخدَمُ فيها لِصنعِ مثلِه

أَضِفْ إلى ما تقدَّمَ ، أنَّ بأْسَ الحصانِ لا يُعادِلُ قوَّةَ عشرينَ رجلاً كما زعموا عن محضِ المبالغةِ

الخُلاصةُ أنَّ مُعْظَمَ الأقوالِ التي يَتَبجَّحُ بها بعضُ الاقتصاديِّينَ وبعضُ الإحصائيِّينَ في هذا المعنى ، ضُرُوبٌ من المغالاةِ والإغراقِ تفقدُ معها حقيقةُ النَّجاحِ الصناعيِّ مَعالِمَها . لا جرمَ أن نموَّ الإنتاجِ في هذا القرنِ الأخيرِ كانَ عظيماً ، إلاَّ أنَّ الثمارَ النَّافِعةَ التي جُنِيَت منهُ ، ليست في القدْرِ الذي يتوهمهُ النَّظَرُ بغيرِ إمْعانٍ

والحقيقةُ أجْدَرُ بأن تُعلَمَ ، وأن تُقالَ ؛ لأنَّ في معرفتِها وفي ذكرِها نفعاً غيرَ ممنونٍ ؛ ولأنَّ إظهارَها في هذا الزَّمنِ يرُدُّ نفوساً إلى الأناةِ ، ويُسكِّنُ آلاماً ثائرةً ، ويُلطِّفُ أحقاداً متأجِّجةً

فهرست

الموجز
فى علم الاقتصاد

القسم الأول

﴿ انتاج الارزاق ﴾

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

الفصل الثامن

الفصل التاسع

صحيفة

الفصل العاشر

جدول الاصطلاحات

يتَضَمَّنُ هذا الجدولُ بعضَ أسماء من اصطلاحِ غيرِنا أقررناها، وأسماءً من اصطلاحِنا توخَّينا فيها أن تكون ممَّا يرجعُ الى مصادرَ وأفعالٍ ومُشتقَّاتٍ تمشى مع طَبيعةِ اللُّغةِ العربيةِ ولا تأبى مُجاراةَ الأغراضِ الاقتصاديةِ المتفرّعة منها على اختلافِها

الجُنَّة : وهو كل ما يؤوى إليه و يُستجَنُّ بِهِ Abri

المدبّر Administrateur

المتعشّق : Amateur

أو الصابى (الغاوى)، ومصدراهما التعشُّق والصبوة وقد أهملنا الثانية مراعاة للعامة

الاستهلاك : Amortissement

ومعناه هنا تجنيب شيء فى كل سنة من الدَّخل لتجديد ما يتلف من الآلات

التَّخرُّج : أى طلب الصناعة والفن الحسّى Apprentissage

المتقحّم : Aventurier

أى الأفقيّ — نسبةً الى الأفُقِ — وهو الذي لا يبالى أين حلَّ وراء نفعٍ يجذبهُ

الدَّرَّاسة : آلة الدراسة Batteuse

المِفْضَلاتُ : Bonnetrie

جمع مِفضَلَةٍ ومنها الفِضْلَةُ وهى الانسجة البيضاء

صناديق القَعَد والقعود : Caisse de retraites

أى الذين لا عمل لهم

الزَّلَّالُ : Canot

الزورق الصغير الذى لا يسع الا واحداً أو اثنين

المموِّلُ : كل ذى رأس مال Capitaliste

التجنيب ، التموُّل ، التجميع : Capitalisation

أى احراز شئ ووضعه فى جانب ، وهو توسيع نطاق رأس المال باستنباط شيء منه وضمّهِ اليه

ابن مرَّتهِ : Capital fongible

أى الذى يُستَهلكُ فى مرة واحدة

رؤوس الأموال المُمتِعة : Capitaux de jouissance

الطبقات : Les castes

أى الفِرَق المتفاضلة المتفاوتة فى الأقدار تفاوتاً كان لازباً بحكم ذلك الزمان

البدائع الفنّية او الروائع : Chefs-d'œuvre d'art

الفراغ : Chômage

وهو الخلوّ من العمل قهرياً كان أم اختيارياً

الاستجمام : استجماع النفس واحتباسها لأمرٍ ما Contention

العريف : مقدّم العمّال Contre-maître

الملاءمة : وضع الشئ بجانب ما يوافقهُ Combinaison

الكرَّة Course

المخرَّم : دَنتلاً Dentelle

المُدِير Directeur

مباشرةً : Directement

ومنهـا المنتِج المباشِر وهو الذي يعمل عملاً ما بيـدهِ وملامستهِ producteur direct

رَقابة النظام : Discipline

أى خشية مخالفتهِ من قولهم رقَب ربه أى خشيهُ

التأدُّب : أي طلب العلم والفن المعنويّ — Éducation

العنصر الفاعل — Élément actif

العنصر المنفعل — Élément passif

الاستحداث والمكافلة والالتزام والمشروع : Entreprise

المشروع هنا مشتقة من شرَعَ بمعنى وَضعَ وسَنَّ ، ويُلمحُ فيها معنى آخر من قولهم شرَعَ المنزلُ أى صارَ على طريق نافذ . فاذا أريد الأول كان المشروع بمعنى الابتكار واذا أريد الثانى كان بمعنى لفظة établissement أى البناء

المستحدِث : Entrepreneur

مبتكر المشروع ومديره معاً ، ومرادفاه المكافِل والملتزِم

الادّخار والتأثيل — Epargne et économie

الإقساط : روح العدل — Esprit de justice

المناسج : Fabriques de tissu ou ateliers de tissu

جمع منسج بفتح الميم ويقصد بهِ محل النسج ؛ أو مِنسج بكسر الميم ويقصد بهِ آلة النسج

المستصنع — Fabriquant

السوق الدوريّة : Foire

وهى التى تقامُ على مواقيتَ منظمـةٍ ، كالموالدِ عندنا واسواق القُرى

الوظيفة : Fonction

الُجعل والمرتّب – أطلقهـا العرف على كل عمل يترتب عليهِ جُعل ولا ينافى ذلك الفصيح .

ذخيرة الكفالة : Fond des roulement

اى الإنفاق على ادارة العمل

المصب والمصهر : بمعنى، لأن ما يُصهرُ عادة يُصَبُّ Fonderie

المحصَّلُ : Fonds

اى رأس المال المعنوىُّ الناتج من التأدب والاختبارِ

القوَّةُ الانتشاريّةُ Force expansive

المَصاهر : Forges / hauts fourneaux

جمع مَصهر بفتح الميم ومعناهُ كل مكان تذاب فيهِ المعادن بأنواعها وتطبع ، ومعناهُ كذلك الأفران الحارَّة التى تذيب أصلب المعادن

الجُرم : زورق كبير بغير شراع Galère

الشِّفُّ : نسيج رقيق جداً Gaze

الغازاتُ : Gazes

أبقيناها على هذا الجمع السالم لأنَّ ألِفَها ليست عربيَّة فنعلمَ ان كان أصلُها واواً أو ياءً فنحن لا ندرى أنقول أغواز أم أغياز

بغير مباشرة : Indirectement

ومنها المنتجُ غير المباشر producteur indirect

الصناعة الاستخراجية Industrie extractive

الصناعة التحويلية Industrie manufacturière

الفائدة : Intérêt

ولم نقل الرّبا لما سبق الى عقيدة الجمهور من ان المقصود به ما يتجاوز الحد بدليل دخوله فى باب التحريم ؛ ولهذا خصصنا لفظة الربا بكلمة (usure)

التشبُّه : المحاكاة Imitation

المُجازِف Imprévoyant

اليوميَّة : أى يوم العمل Journée de travail

السُّفْتَجَة : Lettre de change

بوجه عام هى الورقة المالية كما ذكرنا فى صُلبِ هذا الجزء ، وبوجه خاص على ما ستراه فى الجزء الثالث ، هى ان

يُعطِى المرء مالاً لآخر ، وللآخر مالٌ فى بلد المعطَى فيوفيَهُ اياه ثمَّ ، فيستفيد أمن الطريق ، وفعله سفتَجَ بالفتح ويدخل فى معانى هذه اللفظة الكتاب الذى يعطيه كل مصرِف لتحويل مسافر ذى وديعة لديه على المصارف فى الامصار الأخرى واسمه بالفرنسية Lettre de Credit

السُّنن : Lois naturelles

جمع سنَّة ، وهى قانون الطبيعة الذى لا يتبدَّل ولا يتحوَّل : قال الله تعالى ولن تجِد لسنَّة الله تبديلاً . جعلناها مكان لفظة النواميس التى شاع استعمالهـا بمعنى القوانين الثابتة وليست من ذلك فى شىء

محايك الجوارب Machines à bas

المِجزَأَة : أو الآلة المجزّئة Machine à diviser

المِطرَزَةُ : اسم آلة للخياطة Machine à coudre

اللُّحمةُ والسَّدَى Maille

السِلعىُّ ، بائع الأشتات : او المتفرّقات Marchand de détail

السوق : ثبتت أم قامت بغير ميقات Marché

المِطرقة العالقة : Marteau pilon

مطرقة ضخمة للحديد تحرَّكُ بالبخار والهواء المضغوط والماء

الأمَّات : Métropoles

الأقطار التى تتبعها المستعمرات ولم نجمعها على أمهات لانها جمع ما لا يَعقِلُ

الحَصَّادة : آلة الحصد Moissonneuse

النفائس : Objets de luxe

أو المرفّهات التى تجىء بعد الحاجة ، ومن مادتها نفُسَ أى صار نفيساً واستنفسَ أى طلب النفيس من كلّ شىء أو اختاره ، فهى بهذا المعنى أجمعُ من الكماليات وأوفى

الاشياء المحوَّلة Objets manufacturés

الاستقصاء : Observation

آثرناها على لفظة المراقبة التى شاع استعمالها ؛ لأن الغرضَ منها هنا النظرُ فى الشىء المتسلسل الى أقصى غايته و بذلك تتمّ فائدة المراقبة

الصانع الآلىّ أو التطبيقيُّ Ouvrier mécanicien

التُّحف والطُّرَف Œuvres d'art

الوهين : هو الذى يُوزّع الصنعات و يراقب العمل Patron

المعلَّقة : أى الساعة التى تُعلَّق — Pendule

المِضراب : — Piano

آلة وترية كانت للعرب ثم دَثَرَت فاستعرنا اسمها للبيانو

القوَّة البدليَّة : — Le pouvoir d'achat

أي قابليَّةُ الشيء للبيع والشراء

الفعليُّ : — Pratique

ولم نقل العمليّ لأن اكثر ما فى هذا الكتاب يدور على لفظة العمل ومشتقاتهِ ، فتفادياً من اللبس عمدنا اليها

التبصُّر : أى تسليف النظر فى العواقب — Prévoyance

المبدأ : — Principe

أقررناها بالمعنى الذى شاع لقيامها بالغرض الجديد منها : وهو أن كل رأى او فكر يسمى بها يكون بمنزلة الأساس من كل رأى او فكر ينطبق عليهِ

ثمن التكلِفة — Prix de revient

أنتج : أى أخرَجَ الشيء كما هو فى نتيجتهِ — Produire

الإنتاج — Production

المنتَج — Produit

القابلية للإنتاج Productivité

المنتِج Producteur

الميرة الصناعية : Provision industrielle

هى ما يعرفونهُ بمعنى المؤونة . والمؤونة فى اللغة الفصحى لا تفيد معنى الذخيرة وانما معناها الكلفة والمشقة

الفلزّات : Quincaillerie

كلُّ ما ينفيهِ الكيرُ من خبَثِ الحديد والحجارة ومعادن الأرض ، سمينا بها الخردوات

الخردِيُّ Quincailler

الرزق : Les richesses

وجمعه الأرزاق ، يراد به كل شيء حسيّ او معنويّ يفى بحاجة من حاجات الانسان وهو أشمل من الاموال والاعيان لأنهُ يتناول من الاغراض الاقتصادية ما لا يتناولان وقد كانت العرب تفهمه هذا الفهم قال المعرّي

هل أنت الاَّ مثلهنَّ وانما   خيرُ الحياة وشرُّها أرزاقُ

وقال آخر

أنا لم أُرزَق مودَّتها   انما للمرء ما رُزِقا

وقال صاحب جوهرة التوحيد

«والرزق عند القوم ما به انتُفع» على انَّ لفظة richesse

وهى للمفرد تجمع بين معنى الرزق ومعنى الثروة ، فحيث كانت الثروة معنىً لها ، سميناها بها

العلوم الخُلقيَّة — Sciences morales

ابن الارض : — Le serf

كانت طبقةٌ من النـاس ، خصوصاً فى القرون الوسطى ، مُسترَقَّةً استرقاقاً خاصًّا بمعنى انها كانت لا تستطيع مفارقة الأرض التى تعمل فيها ، ولم نجد خيراً من هذه اللفظة لوصف تلك الحالة

السلسلة — Série

التحرُّر : — Spécialisation

اى التخصُّص لحرفة أو تجارة أو نحو ذلك

الصَّنَعَات : — Tâches

جمع صنْعَةٍ وهى كل جزءٍ من الصناعةِ يُخصّ بهِ فردٌ ، وكل عملٍ موقوتٍ يُخَصُّ بهِ فردٌ ، وكل عملٍ يُعطَى مقاولة

الحِذْق — Talent

الاكتناه : — Technologie

معرفة الشئ بكنهه أى بصميمه وحقيقته . آثرناها على قولهم علم الخصوصيات أى علم كل شيء بخصوصه ؛ لأنهـا تفى

بالمراد من اللفظة الفرنسية ولها من المشتقات ما يماشيها فى تنوُّع معانيها

المِسَرَّة : التليفون — Téléphone

المِلْزَمة : — Tenaille

آلة مركَّبة من قطعتى حديد أو خشب لضغط الاشياء وإلزامها

خَطَفَاتُ اليَدِ : — Tours de main

ومعناها الحيلة الصناعية للاختصار

المقطورة : أردنا بها كلَّ ما تجرُّهُ القاطرة — Wagon

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب فى مدارسها



تأليف

پول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تعريب

حافظ ابراهيم و خليل مطران

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٣٣١ — ١٩١٣

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

نجيب متري

صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

القسم الثاني

توزيع الارزاق

الفصل الأوّل

الشَّرائط العامَّةُ لتوزيع الأرزاق فى المجتَمعاتِ الحاضرة — الحرّيةُ والمِلكيةُ

الوظائف الاقتصادية المختلفة — خطأ القول بأن توزيع المنتجات تابع اطلاقاً لاستبداد الشارعين — الأساسان القائم عليهما نجاح المجتمعات الحاضرة : الحرية والملكية — الحرية الذاتية في استمرار نموّها — الملكية الذاتية فى تحوّلها وترقيها

الوظائِفُ الاقتصاديَّةُ المختلفةُ

رأَينا أنَّ عَناصِرَ ثلاثةً تتضافَرُ فى سبيلِ الإنتاجِ : وهى الطَّبيعةُ ورأسُ المال والعَمَلُ

فلنتحرَّ الآن القواعدَ الطبيعيةَ التي تُوزِّعُ الأرزاقُ على سننها بين هذه الفواعلِ الثلاثةِ المُمثّلةِ لها

مُمَثّلُ الطبيعةِ هو الذي يحتلُّ قواها أو هو المالِكُ

لا يخرُجُ المُمثّلُ لرأس المال عن أحدِ اثنين : ذلك الذي يُكوّنُه أو يتلقّاهُ عن إرثٍ أو هبةٍ وله التصرُّفُ المُطلقُ فيه ، سواءٌ أتولّى استثمارهُ بذاتهِ ، أم أقرضهُ آخرينَ على شرائطَ يرتضيها الفريقان

وذلك الذي لا يملكهُ وإنّما يقترضهُ ويستثمرهُ

أمّا العملُ فممثّلوه متعدّدون ، متباينون ، وهم أربابُ الأعمال المعنويّةِ ، وأربابُ الأعمال اليدويّةِ من جميع الطّبقاتِ

إذا تقادمَ عهدُ المدنيةِ في قومٍ ، فكثيراً ما تجتمعُ في الرّجُلِ الواحدِ منهم صفاتُ المالكِ والمموّلِ ، والمستحدِثِ والصّانعِ ، والأجيرِ

ومن هذا القبيلِ ثلاثةُ أرباعِ الفرنسيّين ، فإنهم صنّاعٌ مأجورونَ ، وملاّكٌ في آنٍ ومموّلون ، كذلك مُعْظَمُ الفلاّحين فإنهم يخدمونَ سواهم على أجرٍ ، ولكلٍّ

منهم مع ذلك عقارٌ خاصٌّ

وعلى هذا النَّحو، جُمْهُورٌ مِن الصنّاعِ فإنهم يَدَّخِرُونَ نقوداً في صناديقِ الادّخارِ، أو صكوكَ دَخْلٍ، أو أسناداً على الشَّرِكاتِ

وعلى هذا فهُم مُموِّلون

متى اجتَمَعَت في الرَّجُلِ الواحد صِفَتانِ أو ثلاثٌ من هذهِ الصِّفاتِ الأَربعِ: فكانَ مالِكاً ومُموِّلاً أو مُستَحْدِثاً وعامِلاً مأجوراً، فللرَّاجحةِ من تلك الصِّفاتِ حقُّ التَّقدُّمِ على أَخَواتِها، والرَّاجحةُ هنا هي التي تُكسِبُهُ الحِصَّةَ الكبرَى مِنْ دَخْلِهِ، وهي التي تُجلِسهُ في إحدى الطَّبَقاتِ الأَربع المذكورةِ

غيرَ أنهُ يَحسُنُ بنا التَّنْبيهُ من الوجهةِ الاجتماعيَّةِ، على أنَّ السَّوادَ الأَعْظَمَ من أهلِ الحَضارَةِ القديمةِ السَّمْحَةِ (١)

(١) السَّمحة — الملّة التي لا ضيق فيها — Libérale

كانوا يَملِكونَ القليلَ من العقَارِ أو رأسِ المال بجانب ما يكتَسِبونَهُ من عملِهم اليَوْميِّ

توْزيعُ المنتَجات غيرُ تابعٍ لاستبداد الشارعين (١)

ظَنَّ بعضُهم أن لا حُكمَ في توزيعِ المنتجاتِ إلاَّ للأنْظِمَةِ والقوانينِ دونَ سواها

وهذا وَهْمٌ على ما سيتبيَّنُهُ القارئُ مِن خِلاَلِ هذا الكتابِ ، فلقد ثَبَتَ بالاستقراء أنَّ لِتَوْزيعِ المنتَجاتِ قواعدَ طبيعيةً بعيدةً عن سُلطان القوانين ، تُؤَثِّر فيهِ تأثيراً متُمـاثِلاً أيّاً كانَ زمانُهُ أو مكانُهُ وأيةً كانت الأَقاليمُ ، وأشكالُ الحكومات

نعم إنَّ القوانينَ قد تُقاوِمُ التَّيَّارَ الطَّبيعيَّ الذي تَندفع فيهِ أحوالُ ذلك التَّوْزيعِ : إلاَّ أنها لا تَستطيعُ تَوْقيفَها بتاتاً أو تحويلَها ، بدليلِ ما شُوهِدَ من التِواءِ القَصْدِ على

(١) الشارعون هم واضعو الشريعة

المشرّعين كلما حاولوا أن يعيّنوا حدًّا أعلى أو حدًّا أدنى للرّيع أو لفائدة رأس المال أو للإجارات أو للأجور أو لأثمان البضائع

أمورٌ تصدّى لها الشارعون آلاف المرار عن حقٍ أو غطرسةٍ فباؤا معها بصفقات الخاسرين

ذلك لأنّ القوانين المدنيّة أو الجنائيّة إذا خالفت طبيعة الأشياء أو خالفت النتائج التى تنتج من نموّ الصناعة البشريّة بطلاقتها وبداهتها ، من حيث توزيع الأرزاق بين مقتسميها على اختلاف طبقاتهم ، فقدت قوّتها وأضاعت خصيصتها النظاميّة الفعليّة ولم تكن إلّا أدوات تهويشٍ واضطرابٍ

على أنّ خير مقامٍ يذكر فيه القول الجامع الذى ألقى به (منتسكيو) وهو « انّ القوانين ضوابط ضروريّة تتأتّى من طبيعة الاشياء » إنما هو المقام الذى يجرى الكلام فيه على تأثير السلطان العامّ فى توزيع الأرزاق

فَلْنَبْحَثْ من طريقِ الاختبارِ عمّاً وَرَدَ فى تلك الجملةِ من لَفظَتَىْ — طبيعةِ الأَشياء — ولَفظَتَىْ — الضوابِطِ الضَّرُوريةِ —

الشرطان العامّان القائمُ عليهما نجاحُ المجتمعات الحاضرة : الحرّيّةُ والمِلْكيّةُ

مَنْ تدَبّرَ أحوالَ الأُمَمِ الشّاهِدَةِ وَجَدَ المدارَ فى مُعامَلَتِها وتَرَقّيها على أساسيْنِ : الحُرّيّةِ والمِلْكيّةِ

الحرّيّةُ الذّاتيةُ والمِلكيّةُ الذّاتيّةُ قد امتدّتا إلى أقْصَى شأوٍ لَهُما فى هذا الزَّمَنِ وبهما امتازت المجتمعاتُ الشاهدةُ على المجتَمَعاتِ الماضيةِ ، فَمَنْزِلَتُهُما الآن منها مَنزِلةُ الجوِّ والهواءِ الطّلْقِ والبيئةِ المُمَهَّدَةِ التى لا تَقُومُ فيها عقَبَةٌ دونَ الفِعْلِ الذى تَفْعلهُ السُّنَنُ الطّبيعيّةُ فى توزيعِ الأرزاقِ

سارَت الحرّيّةُ والمِلكيّةُ فى التّقدُّمِ سيراً مُتقابلاً فى تاريخِ الإنسانيّةِ ، وتدرّجَ الخَلْقُ بفعلِ عَشَراتِ الأَحقابِ من نِظامِ القهرِ والاسْترْقاقِ إلى نِظامِ الحرّيّةِ الذّاتيّةِ ،

ومن نِظامِ الشيوع (١) الأوّلِ إلى نِظامِ المِلكيَّةِ الذّاتيَّةِ

ذَهبَت المجتمعات مَذاهبَها الشتّى وهى متنائية أقطاراً، متباينةٌ أدياناً، مختلفةٌ لُغاتٍ، متباعِدةٌ عاداتٍ، لِتُفضى إلى هذه الغايةِ؛ ولم تكُنْ هذه الغايةُ مما رَسمَهُ الفلاسفةُ أو اختطَّهُ أهلُ الشّورى، بل كانت نَتيجةَ النّموّ الغريزيّ الذى يَدفعُ كلّ أمّةٍ ذاتِ مدَنيَّةٍ قليلةٍ أو كثيرةٍ نحو الحرّيَّةِ والمِلكيَّةِ الذّاتيَّةِ

مِصداقُ ذلك تجدُهُ اليومَ فى «الصّينِ» و «اليابانِ» و «الهندِ» كما تجِدُهُ فى أوربا الغربيَّةِ أو فى أمريكا

تأتّى عن هذا التّقابُلِ فى تقدُّمِ الحرّيَّةِ الذّاتيَّةِ والمِلكيَّةِ الذّاتيَّةِ، أن ازدادتْ مسؤليَّةُ الإنسان وعَظُمَ انتفاعُهُ بكدِّهِ وحِذقِهِ، واشتدَّت عليهِ عُقبى أغاليطهِ ومعايبِهِ، وأزهرَت المجتمعاتُ وسعِدَت بما نَهضَ من عزائِمِ أفرادها

---

(١) Communauté

استمرارُ نموّ الحرّية الذاتية

ان المخترعاتِ والمستكشفاتِ، وسهولةَ المواصلاتِ، وتقدُّمَ الصناعاتِ، والمعارفَ الآليَّةَ التى فتحت فى وُجوهِ طلّابِ الخدمةِ ما كان موصَداً من الأبواب كل أولئك قد أعانَ على تحريرِ العملِ البشريّ، وإلغاءِ الرقّ بأنواعِه، والسُّخْرَةِ والمُزاملةِ القهريَّةِ، والتخرُّجِ الاضطراريّ والامتحانِ القسريّ دونَ احترافِ الحِرَفِ، وأعانَ أيضاً على تحريرِ البيْتِ ورعايةِ حُرّيتهِ

أضِفْ إلى ذلك ما كانَ من التأثيرِ الذى لا يُجْحَدُ لتفشّي الأفكارِ الخيريَّةِ أو الدينيَّةِ

والحرّيَّةُ المدنيَّةُ أصبحَت اليومَ منتشرةً انتشاراً مُطلقاً فى أوربا الغربيةِ. وكانَ مبدأُ زوالِ الاسترقاقِ من العالَمِ القديمِ على يدِ حادثتيْن: الفتحِ البربريّ والدّينِ النصرانيّ؛ ثمَّ كانَ زوالُهُ من المُستعمراتِ الانكليزيَّةِ سنة ١٨٣٣، ومن المُستعمراتِ الفرنسيَّةِ سنة ١٨٤٨، ومن الولاياتِ

المتحدةِ الأمريكيةِ سنة ١٨٦٥ وعلى التعاقبِ بعدَ ذلك من جزائرِ «الانتيل» الاسبانيةِ ومن «البرازيل»، الا بقية لا يطول أمدها فيها لأن جميع العبيد قد أصبحوا اليوم يولدون أحراراً

غير أن طائفة من الممالك الإسلامية الصغيرة والقبائل الوثنية في وسط أفريقية لبثت دون سواها إلى الآن تجهل الحرية الذاتية والملكية الذاتية

وفي سنة ١٢٥٦ أُلغي الاسترقاق (١) الأرضيُّ من إيطاليا وبولونيا . وفي سنة ١٢٨٩ من فرنسا إلا أثراً لا يربو تعداد نفوسه على بضعة آلاف تخلف فيها إلى القرن السابع عشر فتكفلت بإزالته ثورة سنة ١٧٨٩ وفي إنكلترا تم إبطال ذلك النوع من الرق على عهد

(١) Servage وهو ارتهان الفلاحين بالأرض التي ولدوا عليها لا يبرحونها وقد سبقت لنا الإشارة الى هذا النوع من الاسترقاق حتى فسرنا تسمية كلٍّ من هؤلاء بابن الأرض (راجع الجزء الأول)

الملكة إليصابات فى نهايةِ القرْنِ السادسَ عشرَ

أمّا العوادِى الفرْعيّةُ التى كانت تعْدُو الحرّيةَ البشريّةَ فمرجعُ الفضلِ فى إزالتها من فرنسا إلى وزارةِ (ترْغو) التى ألْغت النّظام القهْريّ الذى كانَ يُعْرفُ بحقّ العرافةِ[1] وكانَ يُثبّطُ الحرّيةَ الصناعيةَ تثْبيطاً عنيفاً. على أنّ ذلك النّظامَ أُعيدَ بعْدَ سقوطِ تلكَ الوزارةِ ؛ لكنّ ثوْرةَ سنة ١٧٨٩ أدْركَتْهُ فاستأصلَت شأفتَهُ

وعلى أثرِ فرنسا تمشّتْ سائرُ الأُمَمِ الغربيّة تدْريجاً خِلالَ أربعينَ سنةً أو خمسين سنةً

وكانت ألمانيا أبْطأهُنّ فى ذلك المسيرِ لأنها لم تُوافِقْ على حُرّيةِ تغْييرِ المُقامِ[2] وحُرّيةِ التزوّج إلاّ فى النّهايةِ

وإنّما كانَ تمامُ الحرّيةِ الذّاتيّةِ على ما أفْضتَ إليهِ اليومَ، عندما أُبيحَ التّعاهد بين الأفراد، وأُبيحَ الاشتراكُ والاجتماعُ، وأُلْغيَ كلُّ ما يلْصقُ الإنسانَ بحالةٍ معيَّنةٍ :

(١) الرياسة الحرفيّة

(٢) Changement de domicile أى تغيير محلّ الإقامة

من مثلِ الشارةِ التى كان يُكلّفُ العاملُ بتقلدِها

تحوُّلُ الملكيَّةِ الفرديَّةِ وترقّيها

كانَ مجرى الملكيَّةِ كمجرى الحريّةِ فى تقدُّمِها

الملكيَّةُ : هى ما للإنسانِ من الحقّ المُطلقِ على ذاتهِ وعلى نتيجةِ جهدِهِ وعلى كلِّ شيءٍ يكون هو أوّلَ مَنْ هيَّأهُ للنفع

وبالنّظرِ إلى ما بينها وبين الحريّةِ مِنْ وثيقِ الارتباطِ كانَ التحوّلُ فى كلتيهما لزاماً . مُنذُ الشيوعِ الأوّلِ الذى كانَ الإنسانُ على عهدِهِ يتناولُ بالصيد البرّيّ والبحريّ أو بالقطف ما تهبُ لهُ الطبيعةُ ، إلى العهدِ الذى حلّت فيهِ المشاركةُ الفئويّةُ أو القرويّةُ محلّ ذلك الشيوعِ العامِّ وذلك عند ما تكاثرَ سكانُ المعمور وبدت للفطنةِ البشريّةِ طلائعُ نجاحٍ ، فأوجدت الفلاحةَ الأولى على علاّتها فى مساحاتٍ شاسعةٍ من الأرضِ مُعشوشبةٍ أو بائرةٍ ؛ — إلى العهدِ الشاهدِ الذى انطلقَ فيهِ العقلُ من

عِقالهِ فأسَّسَ المِلكيَّةَ الذّاتيَّةَ مُتَدرّجاً فيها مع تقدُّمِ الزّراعةِ وتَبايُنِ أنواعِها وتوافُرِ محصولاتها، ومع ازديادِ الحاجةِ إلى رأسِ المالِ ومهارةِ المُستَثْمِرِ وطولِ مُدَّةِ وضعِ اليَدِ؛ — إلى ما يُماثِلُ هذهِ مِنَ الشّرائِطِ اللازِبةِ للحصول على غَلَّةٍ وافيَةٍ

لمَّا حدَثت المِلكيَّةُ الخَصيصيَّةُ لَبِثَت رِدحاً من الدّهرِ وهي تحتَ حقُوق ارتفاقٍ مُشتَرَكةٍ؛ غيرَ أنَّ تلك الحقوقَ تَناقصَت شيئاً فشيئاً وخفَّت وطأتُها كذلك: فأمَّا أمثِلَتُها فالإتاوات[1] الإقطاعيَّةُ والإكراهُ على زِراعةِ ما يَزْرعهُ بعضُ الجيرانِ، وقِطَافِ الكُرُومِ، واستِخدامُ الطّاحُونِ والفُرْنِ الشائعَين، وإرصادُ المحصولاتِ على مُدُنٍ مَعلومةٍ أو أسواقٍ مُعيَّنةٍ تمتارُ منها

وما زالت المِلكيَّةُ تُواصِلُ السّيرَ على مَهَلٍ في طريقٍ

(١) الإتاوات جمع إتاوة وهي الضرائب؛ والإقطاعيَّة هي الخاصَّة بما كان السادة يُقطِعونه أتباعهم من الأرضين في القرون الوسطى Redevances féodales

تحريرها حتى بَلَغت فى هذهِ الأيّامِ أوْجَ كمالها، فأصبح صاحبُ الشيء متصرّفاً فيه كيفَ شاء، ولهُ عدا ذلك حقّ نقْلِ الملكيّةِ وحقُّ الهبةِ وحقُّ التوْريث

لم تقف الملكيّةُ عند هذا الحدّ من الكمالِ والظهور بمميّزاتها بل تفرّعت عن أصلها هذا فروعٌ شتّى: أمثالُها ملكيّةُ أدواتِ العمَلِ والمواشى والميرةِ والبيتِ والسياجِ المحيطِ بهِ والأرضِ المواتِ التى أحياها الإنسانُ واستغلّها

ذلك فيما يختصُّ بالأرضِ وجميعِ الأشياءِ الحسيّة

وهنالكَ حقوقٌ معنويّةٌ تناولتها الملكيّةُ: منها الملكيّةُ الصناعيّةُ والملكيّةُ العلميّةُ والملكيّةُ الفنيّةُ والملكيّةُ الأدبيّةُ؛ — إلى آخرِ ما يُنْتهى إليهِ من التفاريعِ التى تتعدّدُ بتعدّدِ حاجاتِ الإنسانِ وتنحفُ أغراضهِ تبعاً لانتشارِ المدنيّةِ، فيكونُ إذ ذاكَ مالكاً لرأس مالٍ تجاريّ أو لشعارِ معملٍ أو لقطعةِ موسيقى أو لطريقةٍ مبتدعةٍ فى الصناعةِ أو لقصيدةٍ شعريّةٍ أو لنغمةٍ يتنغّمُ بها

وهكذا كلَّما تعدَّدت فُروعُ المِلكيَّةِ قابلها في نظرِ الإنسانِ اتّساعُ المسؤليةِ وتوافُرُ الإنتاج

فالقوْل الفصل : هو أنَّ الإنسانيَّةَ كافَّةً لا تخدمُ ولا يَتمتَّعُ أبناؤها حتى المُعْدِمونَ منهم بأحْسَنَ مِنْ تقريرِ المِلكيَّةِ الذاتيَّةِ . لأنها خيرُ وَسيلةٍ تُستنهَضُ بها هِمَمُ القائمينَ على الزّراعةِ ، والذينَ يدَّخرُونَ فيكوِّنونَ رُؤوس الأَموال ، والتّجارِ والصنّاعِ والمخترعينَ والعُلماء والمتفنّنينَ والمؤلِّفينَ ، وسائرِ مَنْ يُضيفُونَ إلى المرافقِ البشريّةِ العامّةِ إنتاجاً جديداً أو إصلاحاً مفيداً أو فِكْراً سديداً

الفصل الثانى

مَنشأ المِلكيَّةِ وأساسُها — فائدةُ الإرثِ ومشروعيَّتهُ

المذاهب المتباينة فى حق الملكية — منشأ الملكية العقارية وأساسُها — الترتيب التاريخى للاملاك — الحصة الاجتماعية فى كل ملك فردى — المآخذ على الملكية العقارية — الملكية العقارية أساس الكيان القومى — الأسباب الداعيـة الى بقاء الملكية الفردية — الميراث

المذاهبُ المتباينةُ فى حقّ الملكيَّةِ

كَثُرَ التَّحاورُ فى الأُسُسِ القائِم عليها حَقُّ المِلكيَّةِ فتوَلَّدَت منهُ أربعةُ مَذَاهِبَ :

١ً — مَذْهَبُ الاحتلال : ومُوجبُهُ أنَّ الإنسانَ يكون صاحِبَ كلِّ ما يَسبِقُ إلى احتلالهِ قبلَ غيرهِ

٢ً — مَذهَبُ القانون : ومقْتَضاهُ أنَّ المِلكيةَ إقرارٌ رَكينٌ من الشَّارعِ

٣ً — مَذهَبُ العمَلِ والادّخارِ : ومَبْناهُ أنَّ أساسَ

المِلكيَّة جهدُ الذين جهدوا في إحداثِ قيمةٍ لشيءٍ حسّيٍّ أو لاختراعٍ ما

٤ – مذهبُ النفع الاجتماعيّ : وهو شبهُ محصّلٍ للمذاهبِ الآنفة ، غايتهُ أنّ المصلحةَ العامّةَ هي أصلُ المِلكيَّة وبها براءتُها

ويقولُ أصحابُ هذا المذهب أن لا وسيلةَ لإثارةِ عزيمةِ المنتجِ إلاّ أن يؤمَّنَ على مِلْكِهِ الدائمِ لمنتَجاتِهِ .

فإذا طُبِّقَ هذا النظامُ على جميع الناسِ – مع اعتبارِ أنّ المِلكيَّة تُكتسبُ بالنشاطِ وتُفقَدُ بالإهمالِ – توصّلَ المنتِجونَ ، كلٌّ بقدرِ كفاءتهِ إلى الحصول على ثمراتِ أتعابهم

ومن جانبٍ آخرَ توصّلت الإنسانيّةُ بهذهِ الذريعةِ إلى الانتفاع بما يشاءُ اللهُ من المنتجاتِ المتنوّعة ، وهو ما لا يتهيّأُ لها من غيرِ هذا النظام

هذهِ المذاهبُ الاربعةُ يشتمِلُ كلٌّ مِنها على سهمٍ من الحقيقةِ ، ولكنّ كلاًّ منها بانفراده غيرُ تامٍّ ولا تتبيّنُ

معهُ بتمامها تلك المسألةُ الاجتماعيةُ الكبرى التى هى المِلكيّةُ فَلاَ بُدَّ أن يُنظَرَ إلى مِثْلِ هذهِ المسألةِ من صَرحٍ عالٍ

المِلكيّةُ أمرٌ غريزيٌّ يَسبِقُ التفكيرَ كما هو شأنُ كلِّ أمرٍ ضروريٍّ للإنسانِ : مِنْ مِثْلِ التكلُّمِ والمُبادلةِ وتألُّفِ المُجتمَعاتِ وتكوُّنِ البيْتِ والوَطَنِ

هذه الأُمورُ العَظيمةُ لم تتَوَلَّدْ من عقْلٍ محدودٍ أو اتّفاقٍ خاصٍّ . بل هى غريزيّةٌ ، لأنها كانت ضَروريّةً لحياةِ المرءِ وتقدُّمِ الإنسانيّةِ وإنما وُجِدَ تعْريفُها وتأويلُها بعْدَ وُجودِها بذاتها

مَنْشأُ المِلكيّةِ العقاريّةِ وتحوُّلها

وُجِدَتِ المِلكيّةُ من حاجاتِ العمَلِ والادّخارِ ، وفيها من المصلحةِ للشَّرِكةِ الإنسانيةِ مِثْلُ ما فيها من المصلحةِ للفَرْدِ ، وكانَ مَنْشؤُها عدا ذلك من تصوُّرِ الاختصاصِ بالحقِّ

ولا يَسْهلُ الوُقوفُ على تاريخِ المِلكيّةِ وأطْوارِها إلاّ

إذا بُحِثَ فيما وَقَعَ عنــدَ طائفَةٍ مِنَ القبائلِ الأُولى التى بَقِيَت لها إلى اليوم آثارٌ مِنْ مِثْلِ (الميرْ) وهى لفظةٌ رُوسيةٌ يُعْنى بها الشيوعُ القرَوِيُّ المُصْطَلَحُ عليهِ فى بلادِ الرُّوسِ ، أو فى (الدِّسَّا) وهى لفظةٌ بمثلِ هذا المعنى تدُلُّ على الشيوعِ القرَوِيِّ الجارى فى « جاوَهْ »

لم تكن الأرضُ فى زمَنٍ ما مَشاعاً مُطلقاً . بل كانت من أقدَم الحقُبِ مِلْكاً لِقبائلَ أو لِعشائرَ تُقْصى عنها الأجانِبَ

ذلكَ الشيوعُ المِلكيّ بينَ الشعوبِ الصيَّادَةِ والشعوبِ الرّعاةِ لم يُقرَّ الأَمْنَ ولا المساواةَ

فَعَنِ الأَمْنِ : فَلأنهم كانوا فى شِجارٍ دائم دونَ التَّحْديدِ لِتُخُومِ مَصائِدِهم أو طرُقاتِهم ، مماّ تَنْطِقُ بهِ أحاديثُ الغزَواتِ التى غزَاها الشعوبُ الرُّعاةُ فى ديارِ الأُمَمِ المَمدَّنة

وعَنِ المساواةِ : فلأنهُ لا يكون مِنَ الشعوبِ التى تحتَ سلطانِ الجمهورِ[1] إلاّ الشعوبُ المستقِرَّةُ فى مَواطنِها ، العاكِفةُ على زِراعتِها ، المُتَمَشّيـةُ على نِظامِ

(١) دِيمُوقراطيَّة

المِلكيَّة الذَّاتية، بعقيدة أنَّ هذا النِّظام يُمهّدُ للفرد سُبُلَ العَمَلِ ويفتح فى وَجهه مغالقَ الأملِ بما لا يقعُ مِثلهُ حيثُ المِلكيةُ شائعةٌ

وفى الجزائر مِثالٌ بيّنٌ لهذا الطِّباق، فالعربُ الأصليُّونَ كانوا مُلاَّكاً شُيوعاً، وهم تحت سلطان الزعماء[1] فى حين أنَّ عربَ القبائلِ وهُمُ المُلاَّكُ الأفرادُ يعيشُونَ تحت سلطان الجمهور

مَن استقرى بقايا المجتمعاتِ القديمةِ من نحو (الميرْ) الرُّوسىّ و (الدّسّا) الجاوىّ، وَجدَ المِلكيَّة تتولَّدُ شيئاً فشيئاً تَوَلُّدَ النَّتيجةِ الطَّبيعيَّةِ مِنَ الأعمالِ الإنسانيَّةِ المختلفةِ، وتَبيَّنَ ان ما يقرُّونَهُ ابتداءً من فروعها :

١ً — البيْتُ والسّياجُ المحيطُ بهِ : ففيهِ صوانُ العِرض ومنزلُ العَيْلَةِ والأهلِ ممَّا لم يدْخُلْ قط فى الشيوع مُنذ جازَ النَّاسُ العقْدَ الأوَّلَ من عقُودِ المدنيَّةِ

٢ً — المنقولاتُ : وهى أدواتُ العَمَلِ والمِيرَةُ والماشيةُ.

---

(١) أرِستُقْراطيَّة

على أنَّ مَبدأ التَّفَاوُتِ بين الجمع الواحِدِ هو مِلْكُ المنقولات ويليهِ تجزُّؤُ الأَرض الشائعة واستِئثارُ كلِّ فَرْدٍ بما يَصِلُ إلى مِلكهِ من قِطَعِهَا

المُصْطلَحُ عليهِ فى (المِيرْ) الرُّوسىِّ و (الدِّسَّا) الجاوىّ — وسكانُهما يَنْتفِعُونَ بالأَرض شائِعةً بينهم على السوَّاء — أنهم يقُسِّمُونَ بين الأهْلِين آناً بعد آن ما يُحيط بقَرْيَتهم من الحقولِ ، إلاَّ أنَّ لِكلِّ واحدٍ منهم أدواتهِ وميرَتهُ وماشِيَتهُ

بعْضُ هؤلاء متُبصِّرُونَ مُدَّخِرُونَ يُحسِّنونَ خِدمة حِصَّتهم بتَعْميقِ الحرَثِ، ووِقايةِ الزَّرعِ مِنَ الأَعشابِ، وحُسْنِ القِيامِ على السَّأْئِمـةِ ؛ ثمَّ هم لا يَستهلِكونَ جميعَ الغَلَّةِ التى يُصيبُونَها، بل يجنِّبونَ مِنها مقداراً ويُوجِدُونَ بِهِ ذَخيرةً فيُصبِحونَ أغنياء

والآخرونَ أقلُّ منهم نَشاطاً وَتبصُّراً لا يُتْقِنونَ خِدمةَ حِصَّتهم مِنَ التُّرْبةِ ، ولا يحتفظونَ بِذَخيرةٍ ، ولا يُحْسِنون العِنايةَ بِسأئِمتِهِم ولا بأدَواتِهم ، فينتَهِى بهم تقاعُسُهم

إلى أن يُصبِحُوا بِلاَ ماشيةٍ ولا بِذارٍ ولا أدواتٍ صالحةٍ لِعَمَلِهِم

فإذا وَقَعَ إلى هؤلاءِ فى القِسْمَةِ التَّاليةِ سَهْمٌ مِن الأرضِ، لم يَستَطِيعوا الانتفاعَ بهِ، واضطرُّوا أن يُخرِجوا عنهُ لأُولي الهِمَّةِ والتَّدبُّرِ من أبْناء قرْيَتِهِم ويُقيموا فيهِ أُجَرَاء

بل قد يَتَّفِقُ فى بعضِ القُرَى أن يَقْضِيَ العُرْفُ، بِمَنْعِ الذين لم يحتَفِظوا بمواشيهم ولا أدواتِهِم، من المُساهَمَةِ فى الأرضِ المُقَسَّمَةِ

وبِهذا المنع يَنْمُو السَّهْمُ الذى يَرجِعُ إلى ذوى الماشيةِ والذَّخائِرِ على ما تُوجِبُهُ طبيعةُ الحالِ؛ إذ أنَّ الذين عَدِمُوا رأسَ المال أمسَوْا لا يَستطيعونَ الازدِرَاعَ بِنَفَقةٍ من عندِهِم

من الأُمورِ الآنِفةِ يَنْجُمُ فى ذلك الشيوع الأوّل افتراقُ السكانِ إلى طَبَقتَيْنِ: إحداهما ما يَنْعتُونَها فى لُغَةِ الرُّوسِ بالأُسَر القَوِيَّةِ، وثانيتهما ما يَدْعونَها بالضَّعيفة

ويَعْنون بالأُسَرِ القويّة أهلَ الكدّ والفِطنةِ والتّبصُّر ، وبالضّعيفة أهلَ الجمودِ والسرَف

ومآلُ الأرض بحُكم الطّبع ان تخلُصَ من أهل الطّبقةِ الثّانية إلى أهْلِ الطّبقةِ الأولى

وممّا دعا في ذلك الشيوع إلى التّفاوُتِ في مِلْكِ الأرضينَ ، طريقةٌ أُخرَى : هي أنهم يتشاطَرُونَ الأرجاءَ المُجاورَةَ للقَرْيةِ ويَدعُونَ الأرجاءَ النّائيةَ مَوَاتاً تنْبت فيها الحلْفاء ، أو مجازاً لأبناء السّبيلِ ، تجنُّباً مِنهم لِمشقّةِ القِيام عليها

الأُسَرُ القويّةُ السّابقُ ذكرُها أعنى ذاتَ الرّغبةِ في العمَلِ والوسائلِ المُعينةِ عليهِ من رأسِ المال المنقولِ — أدواتٍ كانَ أم ذخائِرَ أم ماشيةً — قد أبعَدَتْ مرْماها وغبرَتْ تَستَحيي المَواتَ من الأرض فخفّفتْها ومدّت الجداولَ وسمّدتها وألقَتْ فيها البذارَ بعد أن أزالت حِجارتها .

أتُراها وقد فعلَت ذلك ألْحقَتْ ضرَراً بأحدٍ ؟ ألّهمّ لا وإنما زادت مقاديرَ الغِلالِ النّافعة وفتحت أبواباً

لِطُلَّابِ العمل فى الفلاحة ، وهيّأت عملاً مأجوراً لغيرِ المتبصّرينَ الذينَ لم يحتفظوا برأسِ المالِ الضروريّ لمزدرعاتهم

فكلُّ بقعةٍ مواتٍ كسبها الكاسبونَ شيئاً فشيئاً من الصحراء أو من الآجامِ وأحيوها ، أصبحت فى ذلك الشيوعِ الأوّل أملاكاً لِمستغلّيها دونَ سواهم

كذلك كانَ حظُّ الجهاتِ المحيطة بالقرية مماً كانَ يُقسَّمُ بين السكانِ فى كلّ سنةٍ أو كلّ سنتين أو كلّ ثلاثِ سنين ، فقد أفضى الأمرُ بأهلها إلى المباعدةِ بين آجال تقسيمها وتخطّى من خمسِ سنين إلى عشرينَ سنةً ؛ ثمّ جاء يومٌ آلت فيه إلى الملكيّةِ الثّابتةِ فى اكثرِ الأقطارِ المتحضّرةِ بفضلِ تحسُّنِ الإنتاجِ وتكاثرِ الأهلينَ

وعلى قدرِ هذا التّحسينِ وذلك التّكاثرِ كانَ يتحتّم أن تُخدمَ الأرضُ خدمةً لا يُؤمَّلُ معها ريعٌ فى قليلِ منَ السّنينِ ؛ لهذا عمدُوا إلى تجفيفِ المغمورِ

وتَخْطيطِ المسَاقى وغَرْسِ الأَشجارِ المثْمِرَةِ وإِقامةِ المبانى

ولو كانَ استِصْلاحُ الأَرضِ على هذه الصُّورَةِ لأَجلٍ مَحدُودٍ أو مُدَّةٍ قصيرَةٍ ، لكانَ من الحُمْقِ أن تُدفَنَ كلُّ تِلكَ النَّفَقاتِ والأَتعابِ فى الثَّرى ، ثمَّ لو أُريدَ الرُّجوعُ إلى تقْسيم المزدرعاتِ على جميعِ السكانِ كسالِفِ عهْدِهِ ، لمَا أغنى ذلك شيئاً

ومن أولئك السكانِ فَريقٌ باتُوا غيرَ أَكْفاءَ لخدمةِ حِصَصِهم بأنْفُسِهم بعد أن تَلفَتْ أدواتهم ومَواشيهم بفَضْلِ إِهمالهم ، وأعْوَزَتهمُ المدَّخَراتُ

هذا مَنْشأُ المِلكيَّةِ العقَاريَّةِ ولا تَزالُ مُميِّزَاتُهُ ظاهرةً إلى اليوم فى المشايع الزِّراعيَّةِ المُتَخلِّفَةِ عن العُهودِ العَهيدةِ فى أرجاءٍ من الشَّرقِ وأوربا وآسيا

إذاً فالمِلكيَّةُ العقَاريةُ وَليدَةُ العمَلِ والذَّخيرةِ

الترتيبُ التَّاريخيُّ للمِلكيَّات

ممَّا تقدَّمَ جاءَ ترتيبُ المِلكيَّاتِ فى التَّحوُّلِ الاجتماعيِّ:

فأماَّ فى البَذء فالمنقولاتُ : وهى النَّتائجُ العاجلةُ مِن العمَلِ كالحيوانِ المقتَنَصِ والسَّمَكِ المَصيدِ والثَّمرِ البرّىّ — وتلك هى الأَمْلاكُ الخاصّةُ — ؛ ثمَّ انضافَ إليها ما صنَعهُ كلٌّ من أدواتِ عمَلِهِ كالنبـلِ أو الصِنّارةِ أو الفأسِ أو المِعْوَلِ ثمَّ تلاهُما جنَبهُ صفْوَةُ القوْمِ من الذَّخائرِ

خطَتِ الملكيَّةُ الذّاتيَّةُ بعد ذلك خطْوَةً إلى الأمام إذ اتَّخذَ الإنسان مأوىً يأوِى اليهِ : كُوخاً أم خيْمةً أم بيتاً من خشَبٍ مُطيَّنٍ (١) . وفى نحوِ هذا الوَقتِ أصبحَ مُعْظَمُ الثّرْوَةِ الفرْديَّةِ من الماشيةِ الذّلولةِ أو المذلَّلةِ تُربَّى وتُستوْلَدُ

فلماَّ كانت الخطْوَةُ الثَّانية من التحوُّلِ الاجتماعيّ ، أقرَّت الأمم المتوَطِنةُ ، ولا سيَّما القرَويُّون منها ، مِلكيَّةَ الفرْد لمنزلهِ ولما يُحيط بالمنزل إلى السُّورِ . وكانَ فى تلك الأنحاءِ المستقرَّبة موْلِدُ الزّراعةِ المتْقَنةِ القويَّةِ التى تَسلَّطَ بها الإنسان على الطَّبيعةِ

أعقَبَ هذا العهْدَ عهْدٌ دخلَتْ فيـهِ البِقاعُ التى

---

(١) مغشًّى بالطين

استصلحها أُناسٌ مِنْ أُولى التَّبَصُّرِ والادّخارِ في دائرةِ الاملاكِ الذّاتيةِ

غيرَ أنَّ المراعىَ استمرَّت شائعةً إلى زمنٍ غيرِ يسيرٍ بعد ذلك ؛ لأَنَّ العملَ البشريَّ فيها لا يكاد يُذْكر. وكذلك الغابُ والمواقعُ الجبليَّة كانت أطْوَل أمداً فى الشُّيوعِ لأَنَّ الإنسان أقلُّ قُدْرةً عليها ؛ ولأَنَّ رأس المال لا يُؤَثّرُ فيها تأثيره فى سواها

وجديرٌ بالذِّكر أنَّ الآجامَ والمنتجعاتِ من النُّجود لا يَزال قليلٌ منها فى فرنسا وكثيرٌ منها فى المانيا وسويسرا ملكاً شائعاً بين أهلِ الدَّسْكرةِ أو القرْيةِ أو الولايةِ. لا بمعنى أنها مُباحةٌ لِمَنْ يشاء، إذ كلُّ قريةٍ وكلُّ جماعةٍ منْتَفِعةٌ بها، تحميها بِنَشاط وتمنعُ الجيرةَ أو الجاليةَ من مُشاركتِها فى خيْراتِها

بل في معنى اختصاصِ القريةِ أو الجماعةِ بها ما يدُلُّ على أنَّ المِلكيَّةَ متمكِّنةٌ مِنْ غرائزِ النَّاس تمكُّناً يحملُهُم على الدِّفاعِ عن مَشاعِ الدَّسْكرةِ أو القريةِ ، أو

الوِلَايةِ ، كما كانوا يُدافِعُونَ عن أملاكهم الذَّاتيَّةِ

على هذا النَّحْوِ كانَ تَحوّلُ المِلكيَّةِ فيما يَختصُّ بالأرض ، أى المَرافِقِ التى يَلُوحُ لأَوَّلِ وَهْلَةٍ أنها خُلِقَتْ مشاعاً للعِبَادِ

وبمثل هذا التَّدرُّجِ والامْتِدادِ ، انتَشَرَت المِلكيَّةُ على ما بَيَّنَّاهُ في الفَصْلِ السَّابِقِ ، واتَّخذَت لها فُرُوعاً فى الصِّناعاتِ ، والعلُومِ ، والآدابِ ، والفنُونِ ، إلى ما ليْسَ لهُ نِهايةٌ من الحقوقِ المُتبايِنةِ المتنوِّعةِ التى أقرَّتها الأُمَمُ شيئاً فشيئاً

حِصَّةُ المُجْتَمَعِ فى كلِّ مِلْكٍ لِفرْدٍ

رأَت الإنسانيَّةُ بوَحْيِ فِطرَتِها ، أنَّ الإكراهَ ليْسَ بالوَسيلةِ المحمودةِ لِحمْلِ العبادِ على بَذْلِ مَجْهوداتهم — حِسيَّةً كانت أم عقْليَّةً — ؛ وأنَّ خيرَ طريقةٍ تَستَنهِضُ بها الهِمَمَ إلى أعلى مَراتبِها ، هى تأمينُ كلِّ فرْدٍ على التَّمتُّعِ ، كما يشاءُ ، بِكلِّ ما يُنْتِجُهُ أو يُحسِنُهُ من الموادِّ

على أنّ فى كلّ مِلْكٍ خاصّ ، حِصّةً للمُجتمَعِ تَزْبُو كثيراً على حِصّةِ صاحبِهِ ، بدَليلِ أنّ مالكَ الأَرضِ فى الأَقطارِ الجيّدةِ الزّراعةِ ، كانجلترا وشمال فرنسا لا يُصيبُ مِنْ رَيْعِها جُمْلةً ، إلاّ الرُّبْعَ أو الخمسَ أو السُّدْسَ ، لذهاب بَقيّةِ الرَّيْع بين النَّفقاتِ والضَّرائِبِ بصُنُوفِها

وأنّ رَبَّ المصنَعَ لا يَرْبَحُ إلاّ فى النّادِرِ ، ما يُنَيِّفُ على العَشْرَةِ أو الخمْسَةَ العشَرَ فى المائةِ ، من ثَمَنِ مَصْنُوعاتِهِ

وهاكَ مَثَلاً مثلاً من أعلى طِرازٍ فى هذا البابِ : مَثَلُ المهَنْدِسِ « بِسْمَر » الذى يُقال انهُ كَسَبَ خمسة وعشرين مليون فرنك ، من الطَّريقةِ التى اخترَعها لِعَمَلِ الفُولاذِ المنْسُوبِ إليهِ ، وسَجَّلَ لِنفْسهِ فيها حقّ الامتياز

فهذا المِقْدارُ ، على جسَامتِهِ ، لا يكونُ شيئاً فى جَنبِ ستّة ملَايين أو سبعة ملايين طَنّ مِنَ الفُولاذِ يُخْرِجُها العالَمُ فى كلّ سنة ، ويختصِرُ من نَفَقاتِها باستِخْدامهِ طريقةَ بِسْمَرْ ، مليونين أو ثلاثةَ ملايين فرنك

كذلكَ يُخيَّلُ إلى النّاسِ أنّ المُصوّرَ أو النّحّاتَ ،

أو الشَّاعِرَ الذى يَكْسِبُ عَشَرَةَ آلافٍ من الفرنكات أو عشرينَ ألفاً ، أو خمسينَ ألفاً ، فى ثَمَنِ رَسْمٍ ، أو تِمْثالٍ ، أو رِوايةٍ تمثيليَّةٍ ، قد أصَابَ من الأَجْرِ ما جاوزَ الحدَّ ، على حينِ أنَّ مِئاتِ أُلوفٍ مِنَ الخَلْقِ ، فى الحالِ والاستقبالِ ، تَستَمْتِعُ بما عمِلَهُ أحدُ هؤلاء ، رُؤْيَةً أو مُطالَعَةً أو سَماعاً

فالمِلْكُ — وهذا شأنُهُ — إنما يُعَدُّ جُزءاً طفيفاً تَمْنَحُهُ الإنسانيَّةُ لصاحبِهِ ، إزاءَ ما هو أجْزَلُ وأثْبَتُ من الفوائدِ التى تَعُودُ منهُ عليها

المآخذُ على المِلكيةِ العقاريَّةِ

يُوَجِّهُونَ إلى المِلكيَّةَ أو إلى بعضِ فُرُوعِها ، مغامِزَ لا يَحْسُنُ غضُّ النَّظَرِ عنها . أخصُّها قَوْلُهُم — بِشهادةِ التَّاريخ — إنَّ الأَرضَ فى مُعْظَمِ الأقطارِ أو فيها كلِّها ، كانت منذ أقدَمِ الحِقَبِ ، علةَ تهجُّمِ الفاتحينَ ، على نحو ماحَدَثَ فى فرنسا بين القرْنِ الرَّابع والقرْنِ الخامس ، إذ

عدَا قوْمُ الفرنج ، على المُلاَّكِ الرُّومانيين فى « غاليـا » فانتزَعوا عقَاراتِهم منهم ، كما انتزعها هؤلاءِ مِنَ الغاليين قبْلاً ؛ وعلى نحوِ ما حدَثَ فى القرنَيْن التَّاسع والعاشر ، إذ سَطَا النُّرْمَنْدِيُّون على الفِرنج فانتزعوا منهم ما كانَ لهم من الأَرضِ فى بعْضِ الولاَيات

أفيَنْتُجُ من هذهِ الحوادِثِ وأضرَابها أنَّ فى الملكيةِ الخاصةَ عِلَةً أصْلِيةً لا تُداوَى ؟ وأن القرَوِيَّ أو الفلاَّحَ الذى لهُ قِطْعَةُ أرضٍ فى فرنسا لا تقُومُ لهُ حُجةٌ بها ؟

وَهمٌ باطِلٌ لا يُؤَيِّدُهُ مؤَيِّدٌ ، لأَنَّ ذلك السَّطْوَ عهيدٌ ، ولأنَّ الأُسَرَ التى توَالتْ على الأرضِ المغْصُوبَةِ قدغَسلَتْ حوْبَةَ ذلكَ الذنب الدَّاثِرِ بخِدْمَتِهـا الشاقةِ للارضِ ، وإحداثِها السيّجانَ [1] ، والأَسْمِدَةَ ، والزَّرعَ ، والأغراسَ والمبانى ، والإصلاَحاتِ المتعدّدَةَ التى غيَّرَت معالِمَهَا عمَّا كانت عليـهِ فى أيَّامِ الغاليّينَ ، أو الفرنج ، أو القُرْصانِ النُّرْمَنْدِيّين ، تغْييراً لا يَستطيعُ معَهُ أذكى المنَقِّبينَ أنْ

(١) سيجان جمع سياج

يَتَبيَّنَ أثَرَ الفتْح ، خِلالَ ثمانينَ جيلاً أو مائةَ جيلٍ من النَّاسِ تعَاقبُوا عليها ، مُنذُ القرنِ الأوَّلِ والرَّابعِ والتَّاسع إلى هذا العهْدِ

بل ذلك البرُهانُ يَلتَوي على مُقدِّمه : إذ لم يَبْقَ ، من ذرَارِيّ الغاليِّين ، أو الفرنجِ ، أو النُّرْمنديينَ ، أُسْرَةٌ واحدةٌ مُحتَفِظَةٌ بأرضٍ لها على كرُورِ تلك الأحقَابِ

ولو تَصدَّى أعلَمُ الباحِثينَ لاستِجلْاء هذا الغامِضِ ، لتعذَّر عليهِ أن يجِدَ بين السَّبعةِ الملايينِ أو الثمانيةِ الملايينِ من الملاَّكِ المقدَّرِ وُجودُهم الآن فى فرنسا ، مائةً أو مائتينِ من تلك الاسرِ . إذاً فجميعُ الملاَّكِ فى فرنسا ، عدا هذا العدَدَ القليلَ الخليقَ بالاطراحِ لِقِلَّتهِ ، لا يَصحُّ اعتِدادُهم أربابَ عقاراتٍ وَضعُوا أيدِيَهم عليها بحالتِها الطَّبيعيَّةِ الأُولى . مع أنهم قد اشترَوْها أو آلت اليهم عن ذوِى قُرباهُم

فلا محَلَّ لِمؤاخذَتِهم على استِئثارِهم ، دونَ سِواهم ، بالأرضِ الطَّبيعيَّةِ ومرَافِقِها ؛ وتلك حُجَجُهم فى أيديهم

ناطِقةٌ بأنهم أدّوا ثمنَ انتِفاعِهِم بها

ناهيكَ بأنَّ ما يَدْفَعُونَهُ من الضَّرائِبِ العقاريَّةِ — ومبْلَغُها من الرِّيْعِ السَّنويِّ، يَترَاوَحُ بين اثنى عشر وخمسة عشر فى المائةِ — وما يَدْفَعُونَهُ من رُسُوم انتِقالِ المِلكيَّةِ. وهذا الانتِقالُ يَحْدُثُ ثَلاثَ مرَّاتٍ أو أربعَ مرَّاتٍ فى مدَى القرْنِ ورُبما ارتفع الى مرَّات ثمان

تلك الأموالُ حينَ أدائِها، تُعِيدُ إلى المجتمعِ قِسْماً مذكوراً مِنْ ثمَنِ الأرضِ، لا يُعادِلُهُ كلُّ ما كانت تُغْطيهِ تِلكَ الأرضُ للمُشايعينَ مِنَ الرِّيْعِ، لَوْلا الهِمَمُ العظيمةُ، والنَّفقاتُ الطَّائلَةُ التى بُذِلَتْ فى خِدْمَتِها خِلالَ تلك الأحْقابِ الطِّوالِ

ثَبَتَ بِما فَصَّلْناهُ، أنَّ السَّوادَ الأعْظمَ مِنْ أربابِ العَقاراتِ الزِّراعيَّةَ فى هذا الزَّمَنِ، إنما هم مُبْتاعُونَ لها بالمالِ، أو نُوَّابٌ عن مُبْتاعيها، فلا يُسألونَ عن عدْوانٍ وقَعَ عليها

وقد بَقِيَ وجهٌ آخر للرَّدِّ على المُحتَجِّينَ بتلك الحُجَّةِ

الوَاهِيَةِ : ذلك ما وَرَدَ فى القَوْلِ المأثُورِ المشهورِ

« التَّقادُمُ شَفِيعُ الرَّحْمَةِ فى النَّوْعِ البَشَرِيّ »

ومعنَى التَّقادُمِ هذا ، هو أنّ المدّةَ الطَّويلةَ بفِعْلِها ، والأَحوالَ المتُعاقِبةَ بتأثيرِها ، تُفْضى إلى إزالةِ النَّقائِصِ الأَصليةَّ فى كلّ شىء ، فَتُرِيحُ النَّاسَ من أتعابٍ لا طائِلَ تحتَها ، وتُنقِذُهم من الفوضَى التى هم صائِرُونَ لامَحَالَةَ إليها ، لولا شفَاعَةُ التقادُمِ

المِلكيَّةُ الذاتيَّةُ أساسُ الكِيانِ القَوميّ

الأُمَمُ كالأفرادِ فى حاجةٍ إلى الاحتِماءِ بالتَّقادُمِ

الحُجَجُ التى يَستَنِدُ اليها كلُّ شَعْبٍ لاستِبْقاءِ مَواطِنِهِ فى حَوْزَتِهِ ، هى نَفسُ الحُجَجِ التى يَستَنِدُ اليها كلُّ فردٍ لاستبْقاءِ حَقْلِهِ فى يدِهِ ؛ لا فارِقَ يَفْرِقُ بينَ المِلْكِ والحرِّيَّةِ ، في الأُمَمِ أو فى المشترَكاتِ ؛ وبين الحرِّيَّةِ الذَّاتيةِ والمِلكيةِ الذاتيةِ

فَمِنْ هُنا يَرِدُ أنّ المِلكيَّةَ والحرّيّةَ هُما أساسُ الحقِّ

العامّ والحقِّ الإنسانيِّ ، كما هُما أساسُ الحقِّ الخاصِّ

الاحتِلالُ أو وضع اليد من زمنٍ مديدٍ ، والعملُ المتتابعُ على تعاقُبِ الأجيالِ ، هما السَّبَبُ الوحيدُ الذى يُجيزُ لأُمَّةٍ حيازَةَ أرضٍ فى ولايتِها

ولو كانَ وضع اليدِ والإرثُ ممَّا لا قيمةَ لهُ ، لمَا استطاعَ واحِدٌ أن يجدَ عند قومٍ حُجَّةً بالأرضين التى يتوطَّنُونَها

خُذِ الشَّعْبَ الفرنسيَّ مَثَلاً : علامَ يحتلُّ أرضهُ التى تَبلُغُ مساحتُها خمسمائة وثمانية وعشرين ألف كيلومترٍ مُربَّعٍ ، وفيها سُهولُ الشَّمالِ الخِصْبَةُ وأوْدِيَةُ «السِّينِ» و «اللُّوارِ» و «الرُّون» و «الجارُون» ، وتلك الأرجاءُ الصالحةُ لزراعةِ الصُّنوفِ المأثُورَةِ ، وتلك الكُرُومُ الشائقةُ التى تُعْصَرُ منها أجوَدُ الخمورِ

وبأيِّ حقٍّ يدَّعى ذلك الشَّعْبُ أنَّ سكانَ البِيدِ الرَّمليَّةِ فى «بومرانيا» و «برُوسيا» لا يَسُوغُ لهم عدلاً أن يَفتتِحُوا موطنَهُ الذى هو أخصَبُ من مواطِنِهم ؟ بل بأيَّةِ حُجَّةٍ يحتجُّ الشَّعْبُ الفرنسيُّ على مثلِ هذا العُدْوانِ ؟

إنما يكونُ مبنى دعْواهُ على الاحتلالِ المُتقادِمِ والتَّسلْسُلِ الإرثيّ . فإذا قيلَ إنّ هذينِ السَّببينِ لا يكفيانِ لصِحةِ المِلْكِ الذّاتى ، كانا إذاً غير كافِيَيْنِ لصحة الملك القوْميّ

— مَنْ نازَعَ رجلاً فيما لهُ مِنْ حقّ استِبقاء كرُومهِ اليانِعةِ بجِهاتِ « شاتُومرْغُو » أو « كاوُفُوجُو » بدعوى أنّ الطَّبيعةَ هُنالك جادت على التُّرْبَةِ بالخِصْبِ — ، أجازَ لِسكانِ « البوردلبز » و « بردفونيا » ، أنْ يدَّعُوا مِلكيَّةَ تلك الأرضِينَ الممتازَةَ وأن يطْرُدُوا منها سكانَ نُجُودِ « الأفيرون » أو نُجودِ « اللُّوزير »

وأجازَ بمثْلِ ذلك للبربرِ ، وتتارِ آسيا الوُسْطَى ، والعربِ الضَّاربينَ فى صحَارَى آسيا الغربيَّةِ ومغاورِ إفريقيةِ ، أن يتقاضوْا حِصَصِهم من تلك الكرُومِ الغضَّةِ ، وتلك المنْتجعَاتِ الرَّاويةِ ، وتلك الحقولِ النَّضِرةِ بوفْرةِ غِلاَلِها

فالحالُ إذاً بين أمْرَيْنِ : إمَّا أن تكونَ كلُّ قِطْعَةٍ

من التُّربةِ لِمَنْ احتلَّها وأقام فيها، وزرعها، وأورثها أهلَه، وإمَّا أن تكونَ لا للقريةِ، ولا للوطنِ، ولكنْ لِكُلِّ العالَم

فلو أَلغيتَ المِلْكَ الفرديَّ، وهو أساسُ المِلْكِ القوميِّ، لما أبقيتَ لأُمَّةٍ حُجَّةً تُجيزُ لها إبقاءَ بلادِها في حوزتِها؛ ولأَعدْتَ الدُّنيا إلى حكم القويِّ على الضَّعيفِ؛ ولأَعطيْتَ الشُّعوبَ الفقيرةَ الهمجيَّةَ، حقَّ الجزيةِ على الشُّعوبِ التي سَبَقَتْها مدنيَّةً وطالتْها جاهاً

الأسبابُ في دوامِ المِلكيَّةِ

من المطاعنِ التي طُعِنَ بها على المِلكيةِ الذَّاتيةِ، أنها دائمةٌ

زَعَمَ أربابُ هذا القولِ أنها كانت أجدرَ بالإفضاء إلى أجلٍ، سواءٌ أكانَ ذلك الأجلُ نهايةَ العُمُرِ، أم مائةً أو مئتينِ من السِّنينَ في الغاية. غيرَ أنَّ الصَّوابَ في غيرِ ما تمنَّوْا: لأنَّ دوامَ المِلكيةِ يَرُدُّ عن الأُممِ الخسائرَ الطَّائلةَ والأزماتِ الشَّديدةَ

والمِلكيَّةُ ما لم تكُن دائمةً دوامَ المحصُولاتِ التى تُنتجها فلَيْسَتْ عند ما يُرْجى منها

مَن ملَكَ أثاثاً ، أو آلةً ، أو بيتاً ، فمِلكُهُ لهذهِ الأشياء باقٍ ما بَقِيَتْ ؛ فإذا توفَّرَ على العِنايةِ بها ، وادَّخرَ ما تقْتَضيهِ صِيَانَتُها ، وأصلحَ ما فسدَ ، وجدَّدَ ما تلِفَ ، فحقُّهُ أن تَستمِرَّ لَهُ إلى أن تفنى ، وقد يكونُ منها ما لا يَفْنى إلاَّ بعدَ أحقابٍ متواليةٍ ، كالبيْتِ

كذلك من المرَافِقِ أشْباهِ الأسوارِ المدُعَّمةِ ، والتُّرَعِ المرُمَّمَةِ ، والمنابطِ[1] المحكَّمةِ ما يَثبُتُ ثَباتَ العقارِ الذى هو عليهِ ، كما دلَّ على ذلك ما وَجدُوهُ حَديثاً فيما بين النَّهْرين من بَقايا المساقى التى خطَّها أهلُ بابلَ ، ومن المبانى ، والمغارِسِ ، ما لا يعفُو إلاَّ أن تمُرَّ بهِ أجيالٌ مُتعاقِبةٌ

فالمِلكيةُ العقاريَّةُ إنما بُنِيَتْ مَشْرُوعِيَّتُها على أنَّ كلَّ تعْديلٍ أُدْخِلَ على التُّرْبةِ ، وأُحْسِنَ القيامُ عليهِ ، استمرَّ زمناً غيرَ محدُودٍ

---

(١) ما يستنبط بهِ الماء

على أنهم لو أبدلوا الملكيَّةَ الموقوتةَ بالملكيَّةِ الثَّابتةِ ، وكان حدُّها العمُرَ ، أو مائةً أو مائتين من السِّنين ، لما جنى النَّاسُ من هذا الإبدالِ سوى النَّكباتِ الرَّائعة والنَّقصِ الفاحشِ فى الإنتاجِ . وماذا همُ فاعِلُونَ قبلَ الأَجلِ الذى يُضْرَبُ للملكيَّةِ الموقوتةِ بخَمْسةِ ستةِ أعوام ؟ يمتنعُونَ لا محَالةَ ، عن كلِّ زِرَاعةٍ لا يُرْجى استغلالُها إلاَّ بعدَ الأجَلِ المضْرُوبِ ، فتبطُلُ مثَلاً زراعةُ الكلإِ الثَّابتِ ، ويبطُلُ تحويلُ منَابتِ الغِلاَلِ إلى مرَاعٍ

بل قبلَ ذلكَ الأَجلِ بخمسةَ عشرَ حوْلاً أو دُونَها يمتنِعُونَ عن غرْسِ الكرْمةِ ؛ بل قبلَ ذلك الأَجلِ بعشرينَ أو ثلاثينَ حوْلاً يكفُّونَ عن غرْسِ الأَشجارِ المثْمِرَةِ ، كالتُّفَّاحِ ، واللَّوْزِ ، والبرْتُقال ، والزَّيْتونِ ، ممَّا لا يُؤْتِى أُكُلَهُ إلاَّ بعد ثمانٍ أو عشرٍ من السَّنواتِ

بل قبلَ ذلك الأَجلِ بأَربعينَ أو ستِّينَ عاماً أو قرْنٍ كاملٍ ، يجتنِبُونَ بَزْرَ بُزُورِ الغاب[1] لأَنَّ فائِدتَها فى

---

(١) الغابات

دَوْحِها ، ودَوْحُها لا يَستكمِلُ عادةً إلاَّ بعد ثلاثةِ أرباعِ القرنِ أو القرنِ كلِّهِ. وهم عدَا أنهم ، قبـل ذلكَ الأَجلِ بثلاثينَ عاماً أو نحوها ، يُمسِكُونَ عن الإنفاقِ الطَّائل فى سبيلِ التَّحْسينِ المستمرّ فلا يُقيمونَ القناطرَ للرِّىّ ، ولا يُجَفِّفونَ المستَنْقَعاتِ ، ولا يُشَيِّدُون المبـانىَ الغاليةَ أمثالَ ذاتِ العُقودِ وأمثالَ القيعانِ (١) فى الأَرجاءِ الكَرْميَّـةِ

ظَهَرَ من هذا التَّفْصيلِ أنَّ المِلكيَّـةَ الموقوتةَ ، وإنْ طالَ أجلُها إلى مائةٍ أو مائتينِ من الأَعوامِ ، لا تُعادِلُ المِلكيَّةَ الدَّائِمةَ ، من حيث استِنْهاضُها العزائمَ للإنتاجِ ؛ وأنها تحمِلُ النَّاسَ ، قبلَ انقضاءِ مُدَّتِها ، بخمسٍ ، أو عشرٍ ، أو عشرينَ ، أو ثلاثينَ ، أو خمسينَ سنـةً ، على تركِ الإصلاحِ والتَّحْسينِ فيها ، وتَقَبْضُ أيْدِيَهُمْ عن الإنفاقِ عليها

قد يُقالُ إنَّ الحـكومةَ تَتَّفِقُ مع أربابِ العقاراتِ على إطالةِ المدَّةِ لهم قبلَ انتهائها بِزَمَنٍ بَعيدٍ

---

(١) جمع قاع وهو ما انخفض من الأرض وسمينا بهِ تلك التى تُتَّخذ للخمور ونحوها

ولكن ما أكثر الصعوبات التي تعترض هذا الاتفاق والفرص التي تسنح في خلاله للريب والرشى ، دع المؤثرات الإدارية ، والآفات التي تصاب بها الحرية الذاتية

أتستطيع حكومة — ورجالها إنما هم موظفون — أن تنزل من ذوي العقارات المنتشرين في شاسع أرجائها منزلة المالك اليوم من المستأجرين ؟

المستأجرون حيثما التفتوا فأمامهم ألف من الملاك يتراضون معهم على حال ، وكل فرد من هؤلاء الملاك إنما همه الانتفاع بأرضه مع الإبقاء عليها

أما الحكومة فلو جعل لها مثل هذا الاحتكار لكان شأنها غير شأن المالك ولتمشت الرشوة في أعمالها ومشى على أثرها الحيف

وحسبك دليلاً على ذلك ، ما يحول من الحوائل دون أدنى تعديل للضرائب : هذه فرنسا ، أريد مسحها أو تجديد فك الزمام فيها منذ عشرين سنة ، فلم يجرأ عليه مخافة المشاكل التي يحدثها

على أنَّ هذهِ المشاكلَ مهْما عظُمتْ لا تكونُ شيئاً في جَنْبِ ما يَجُرُّهُ على السِّياسةِ ، والإدارةِ ، والاجتماعِ ، والإنتاجِ من الازماتِ الفادحةِ ، إقرارُ الملكيَّةِ الموقوتةِ ، ولو استَوْفَى أجلُها عُمُرَ القرْنِ أو القرْنَيْنِ

الملكيَّةُ الدَّائِمةُ تَدفعُ عن الأُمَّةِ أمثالَ هذه الشَّدائِدِ وتُنمي الإنتاجَ ، بمعنى أنها تُنْذِرُ مَنْ يُهمِلُ الخدمةَ ولا يُوالي الإصلاحَ ، بِنَقْصِ محصولاتهِ ، وتدفَعُ إلى الخزينةِ العامةِ في كلِّ عامٍ ما لا يقلُّ عن العشَرةِ في المائةِ من دَخلِها ، كما أنها تَدفَعُ إليها تَكاليفَ انتِقالها بالبيْعِ أو الإرثِ أو الهبَةِ في كلِّ خمسٍ وعشرينَ سنةً مرَّةً

وحاصِلُ هذينِ الموْرِدَينِ يَجْعَلُ حظَّ الخزانة من رَيْعِ العقارِ ومن ثمنهِ حظاً وافراً بل كثيراً ما يكونُ نصيبُ الحكومةِ من الرَّيْعِ ، أكبرَ من النَّصيبِ الذي يَرجِعُ إلى رُؤوسِ الأَموالِ المُنفَقةِ في الإصلاحِ والتَّحسِينِ

فإذا أُريدَ الحصولُ على مُنْتَهى ما يُستفادُ من كلِّ ملكٍ ، وأُريدَ درْءُ الكَوارثِ الدَّوريَّةِ التي لا تُعَدُّ أفدحُ

الأَزمَاتِ التّجاريّةِ الحاضِرةِ شيئاً مذكوراً فى جانبها ، وَجبَ أن تكونَ المِلكيّةُ دائمةً

الميراثُ

من لوَازمِ المِلكيَّةِ الميراثُ أى انتقالُ أموالِ الميْتِ إلى الاقربينَ من ذوى رَحِمهِ أو إلى أُناسٍ يُعَيِّنهُم

ففى الحالة الأولى تُعْرَفُ بالإرثِ الشّرْعيّ ، وفى الثّانيةِ بالإرْثِ المُوصَى بهِ ، وكلتاهما جَديرةٌ بالحُرْمةِ نافعـةٌ للمُجتمَع

المُوَارَثةُ مِنَ الأمورِ الغريزيَّةِ الكبرَى ، كالمُلْكِ والتّمليكِ ، تجَدُها على اختلافٍ فى أشكالها ، بينَ الأُممِ المتباينَةِ تاريخاً وَلِساناً وَنِظاماً ؛ ومنزِلتُها من الذّهنِ ، منزِلةُ المِلكيّةِ ، ومنزِلةُ الأَهليّةِ [١]

أنكرَ بعضُ الباحثينَ ، ما بينَ هذهِ الثّلاثِ من الرّابطةِ ، على أنّ صِلةَ الرَّحِمِ أوثقُ ما تكونُ عروةً ،

(١) Notion de famille

فى البُلدان التى من سننها المِلْكُ الفرديُّ والموارثةُ . فبها كَوِّنَ البيتُ الذى تنفردُ فيه الزَّوجةُ ، وتُضبطُ أحوالهُ الشَّخْصيَّةُ ؛ وبها تكوَّنَ الاسمُ العامُّ الذى يُطلقُ على أهلهِ ويتسلسلُ بين ذراريه ، ممَّا تجدهُ عند الأُمم المتوطِّنةِ التى تُراعى حقَّ المِلكِ الفرديِّ والتَّوارُثِ

أمَّا الأَقوامُ الذينَ تتعدَّدُ الزَّوجاتُ فى كلِّ بيتٍ من بيوتِهم ولا تُعرفُ الأُسْرَةُ فيهم باسمٍ عامٍّ خُصِّصَ بها فَهُم الأُلى تكونُ المِلكيَّةُ عندهم مُشتركةً والمواريثُ غيرَ مُحقَّقةٍ ؛ ومن هؤلاءِ العربُ[١] الآنَ ، وطائفةٌ من الفِرَقِ فى القرونِ الوُسطى . فالمِلكيَّةُ الذاتيَّةُ والإرثُ هما اللَّذان كوَّنا الأُسرةَ المتراحمةَ وأعتقا الفردَ من الرِّقِّ

ولمَّا كانَ الميراثُ عملاً فِطرياً فى النَّاسِ ، نما وتفرَّعَ وتهذَّبَ حتى أفضتْ صيغهُ إلى التَّشابهِ والتَّشاكُلِ فى مُختلفاتِ القوانينِ ، ذلك لأنَّ مبناها ، أنَّ الانسانَ الذى

---

(١) العرب الذين يدينون بالاسلام ويعملون بالشرع فى أى بلاد كانوا ليسوا على ما وصف المؤلف « المعرّبان »

كدَّ ، وأعملَ فِكرَهُ وادَّخرَ ، وأنتجَ ، يحقُّ لهُ أن يمنحَ هذا الرِّزقَ مَنْ يُحِبُّهُ

فحيْثُ لم يوصِ لِمُعيَّنٍ ، فالأقربونَ إليهِ هم الجُدَراءُ بميراثِهِ ، سواءٌ أكانَ من جهةِ الاواصِرِ التي بينهُ وبينهم ، أم من حيثُ أنهم يكونونَ فِيمَنْ أعانُوهُ مُباشرةً أو بغيرِ مُباشرةٍ ، على إيجادِ ثرْوتهِ ، كما تفعلُ عادةً زوجهُ وأبناؤهُ وكما يفعلُ إخوتهُ في بعضِ الأحيانِ ؛ أمْ مِن حيثُ أنَّ المتوفَّى — وذوي قُرباهُ — إنما هم أسباطٌ تفرَّعُوا عن جدٍّ واحدٍ كانَ هو المؤسِّسُ لتلكَ الثروةِ

الغَرَضُ من الإرثِ اقتصادياً ، هو إنماءُ رأسِ المالِ أو حِفظُهُ بما ينفعُ المجتمعَ على قدرِ ما ينفعُ الفردَ ، ومن فوائِدهِ أنَّ الانسانَ يزْدادُ بهِ نَشاطاً ، وأنَّهُ يُواصِلُ بهِ سعْيَ سالفهِ ، وأنَّ مطْمحَ فِكرهِ يمتدُّ إلى ما وراءَ اللَّحدِ ، وأنَّ العملَ المبدوءَ بهِ يرْتبطُ بسلْسلةٍ خالدةٍ

لو لم يكُن الإرثُ ، لقصرَ المرءُ جهْدَهُ وادّخارَهُ على ما يقْضي بهِ لُباناتهِ الذّاتيةَ ، بحيثُ لو بلغَ الأربعينَ أو

الخمسين مِنْ سنِّهِ ، وكانَ قد جمعَ ما يَحتاجُ إليهِ في شيخوختِهِ ، لامتنعَ عن العملِ والتجنيب ، ولتناقصَ الإنتاج تناقصاً بيِّناً ، ولقلَّتْ رُؤوسُ الأموالِ قلةً مذكورة .

وغيرُ خافٍ أنَّ العزبَ (١) إذا بلغَ النصفَ الثانيَ من عُمُرِهِ ، كانَ شأنُهُ فيهِ غيرَ شأنِ المُعيلِ من الجدِّ والادّخار ؛ على أنهُ كثيراً ما يتفقُ لهُ أن يبرَّ بأُناسٍ برّاً يحملُهُ على الاهتمامِ بما يصيرُونَ اليهِ بعد وفاته

قضتِ الفطرةُ بوحيِ بصيرتِها أن يعظُمَ الحبُّ بقدْرِ ما يقلُّ الأحبّاءُ ، ومن ثمَّ استحالَ على الإنسانِ أن يُخلصَ الودادَ ويُثابرَ عليهِ للأربعينَ المليون من مُواطنيهِ إن كانَ فرنسياً ، وللثلاثةِ والتسعين المليون من أهلِ بلادهِ إن كانَ أمريكياً شمالياً ، وللمائةِ والثلاثين المليون من قومهِ إن كانَ رُوسياً ، ولثلاثمائة المليون من أُمتهِ إن كانَ صينياً ، كما يُخلصُ الودادَ ويُثابرُ عليهِ لزوجهِ ، وأولادهِ ، بل وأقربائهِ الأبعدين

---

(١) مَن لا أهل له ولا يقال أعزب

لو أنَّ ثروةَ واحدٍ من النَّاسِ ، لم تبقَ على صُورَتِها الفارقةِ ولم تقعْ إلى رهطٍ تعيَّنَ مآلُها إليهم من قبل ، بل توزَّعت وتناثرَت غُباراً ، وانتهت إلى خزانةِ حكومةٍ من ذوَات الجاهِ الكبيرِ كانتِهاءِ القطْرَةِ إلى البحرِ ، لما اهتمَّ أحدٌ عقِبَ ذلك بعملٍ يُواظِبُ عليهِ ، أو جمعٍ يجْمَعُهُ بلا نِهايةٍ ولا تحديدٍ

قد يَزْعمُ بعضُ الزَّاعمين أنَّ الميراثَ يُوجِدُ الكُسَالى كما يُوجِدُ المُدَّخرينَ

فلا ريبَ أنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ لا يجدُرونَ بالميْسرَةِ التى يُورِثُهم إيَّاها أقرباؤُهم ، بل يبدِّدونَها ، أو يعيشون عيشةَ الفراغِ والبلادةِ ، وفى هذا ما فيهِ من الضَّررِ . إلاَّ أنَّ هذا الضررَ لا ينْبغى تضْخيمُ شأنهِ ؛ لأنَّ السفُهاءَ لا ينشبونَ أن يُصابوا بعقْبى ما سفِهُوا ؛ ولأنَّ البُلداءَ الذين لا يقومون على عقاراتِهم ، ولا يستثمِرون رؤوسَ أموالهم أو يُحسنونَ تدْبيرَها على النَّحوِ النَّافعِ الذى تقتضيهِ مَصلحَةُ الاجتماعِ بجانب مَصلحتِهم الخاصةِ ، ولا يتعلَّمونَ

الأَدَبَ أو العلومَ أو الفنونَ فيَعْملون بها ، أُولئك لَيْسُوا بالسَّوادِ العَظيمِ ولا يَجدُرُونَ بالذّكرِ على ما وهمَ الواهِمُون ويَغلِبُ فى أمرهم أن تَرِقَّ حالُهم ويَلتوى ، عليهم تقاعُدُهم

أمّا من حيثُ الإجمالُ فإنَّ مضاءَ الهِمَّةِ ، والتَّمادِيَ فى الجَمْعِ ، بِقَصْدِ تَوْريثِ الأَقربين رَحِماً أو مَوَدَّةً ، فَعِدَّةُ هؤلاء تربو فى المجتمعِ على عِدَّةِ الكُسالى والسُّفَهاء الذين يُبَدّدون أموالَهُم باطِلاً ويَستهلِكونها مَتاعاً

إذاً فلو أُريدَ أن يَصيرَ إلى الحكومةِ بعضُ المواريث أو كلُّها ، لَقلَّ الإنتاجُ والادّخارُ قِلَّةً ضارَّةً ، ولوَقفَ دولابُ التَّقَدُّمِ الاجتماعيِّ ، ولانحَطَّتْ الأُمَّةُ انحطاطاً : ذلكَ لأنَّ الحكومةَ تَستَهلِكُ فى جُمْلَةِ دخلِها جميعَ المقاديرِ التى لو رَجَعت إلى أفرادٍ لاتَّخذُوا منها رُؤوسَ أموالٍ ؛ ولأَنَّها أيضاً نُهْبَةٌ بين أيدى مُوظَّفيها والنَّاخبين الذين يَردون الميزانيَّةَ مَوارِدَ الظِّماءِ للماء ، فهى لا تَستطيع التَّجنيبَ ، بل هى على العكسِ ، مُنفِقةٌ بلا عدٍّ ومُبَدِّدةٌ لرؤوسِ الأموالِ بلا حدٍّ

مَنْ أمرَ بوراثةِ الحكومةِ للأفرادِ ، ولو لم يَخُصَّها الاَّ بتركاتِ الذين يموتونَ عن غير عقِبٍ وعن غير ذوى رَحِمٍ من الأقربين ، فقد أمرَ بانتِقاصِ رُؤوسِ الأَموالِ القَوْميَّةِ تدريجاً ، أى بانتِقاصِ الميرَةِ الثَّابتةِ التى تُعينُ الأُمَّةَ على عمَلِها وتُمَهِّدُ لها سبُلَ النَّجاحِ ، وتُرَفِّهُ أحوالَها على تعاقُبِ الأَيَّامِ

الفصل الثالث

الإِجارةُ ورَيْعُ الأرض — المِلكيَّةُ الكبرى والمِلكيَّةُ الصُّغرى

بيان فى مذهب ريع الأرض — نقض ودحض النتائج التى استخلصها أهل هذا المذهب — النحل الاشتراكية التى يراد بها ان تسترد الحكومة الأرضين من ملاكها — مزايا الملكية الكبرى ومزايا الملكية الصغرى

بيانٌ فى مذهب رَيع الأرض

جدَّتْ شيعةٌ فى رأسِ هذا القرنِ انتَحلَتْ لِنفسِها اسمَ « رَيع الأرضِ » واتَّخذَ بعضُ الاقتصاديّين وبعضُ الاشتراكيين من مذْهبِها سِلاحاً قاتلُوا بهِ المِلكيَّة ، لا فى مَشْرُوعيتَّها القديمةِ ، بل فى مشروعيتِها الحاليَّةِ

ذلك المذهبُ خرَّجهُ أصحابُهُ من رأيٍ للاقتصاديِّ الانجليزيِّ الشَّهيرِ (ريكردو) ؛ على كوْنِ (ريكردو) نفسهِ لم يقُل بهِ لمنازعة المِلكيَّةِ ، ولكنَّ بعضَ مُريديهِ

وتَلَاميذهِ أبْعَدُوا مَرْمى غَرَضهِ وشقُّوا منهُ فروعاً مُختلفةً

دَعْنا من تَفْصيلِ تلك الفروعِ بما لا يَتحمَّلُهُ مثلُ هذا المُخْتَصَرِ ، وحَسْبُنا تلخيص لُبابِ المذهبِ في كلماتٍ قَلَائِلَ

قالَ ريكَرْدو : متى كانت التُّرْبةُ ، في بَلَدٍ من البُلْدانِ ، غيرَ محتلَّةٍ كلها ، وكانَ جُمْهُورُ السكانِ غيرَ كَثيفٍ ، وجَدَ النَّاسُ على مقْرَبةٍ منهم بِقَاعاً خاليةً جَيِّدَةَ العُنْصُرِ ، فاندَفعَ الزُّرَّاعُ يَستَغِلُّونَها من غير أن يُؤَدُّوا عنها إجارَةً أو رَيْعاً لأنها كانت قِطعةً مُهْمَلَةً في فَسيحٍ مُهْمَلٍ

بعدَ ذلك يَزْدادُ السكانُ وقد مُلِكت جميعُ البقاعِ الجيِّدَةِ وجميعُ الضَّواحي المجاوِرَةِ للسُّوقِ ، فيَجيء زُرَّاعٌ آخرونَ لا يَتهيَّأُ لهم الحصولُ إلاَّ على أرضين رَدِيئَةٍ ذاتِ رَيعٍ أَقلَّ من رَيعِ تلك ، أو على أرضين بعيدةٍ عن السُّوقِ يتطلَّعُ استغلالُها إلى نفقَاتٍ أَوْفَرَ ؛ فهؤلاءِ الفلاَّحون الطَّارئون يُؤْثِرُونَ على استعْمارِ الجهاتِ النَّائيةِ أو المُجْدِبةِ ، أن يُفاتِحوا أصحابَ الجهاتِ الخصيبةِ أو

القريبةِ فى عوَضٍ يُؤَدُّونهُ إليهم إزاءَ تركِهم لهم هذهِ الأَرضينَ ينتفِعُون بها إلى آجالٍ معلومةٍ

هذا العوَضُ رُبَّما عادَلَ الفرْقَ بين غَلَّةِ التُّرْبةِ الصالحةِ، على حالَتِها الطَّبيعيةِ، وبين غَلَّةِ التُّرْبةِ غيرِ الصالحةِ فيكونُ الفرْقُ مثلاً عشَرَةَ هكتولترات حيثُ تكون غلَّةُ الاولى عشرينَ هكتولتراً، ورُبما عادلَ ذلك العوَضُ فرْقَ الأُجورِ بين نَقْلِ المحصولاتِ من الأَنحاءِ المجاورةِ للسُّوق وبين نَقْلِها من الأَنحاءِ النَّائيةِ، فيكونُ الفرقُ مثلاً عشرين فرنكاً فى الهكتارِ إن كانَ هذا القدْرُ هو مبلَغُ الزّيادةِ فى نفقاتِ نقلِ المحصولاتِ من الأمكِنَةِ البَعيدةِ

فهذا العوَضُ الذى يؤَدّيهِ المستأجرُ لمالكِ الأرضِ الصالحةِ أو الدّانيةِ هو الذى يُسَمّى (رَيْعَ الأَرضِ)

أَضِفْ إلى ما تقَدَّمَ أنهُ لماَّ كانَ عددُ السكان يتزايدُ على مرِّ الأَيَّامِ، وكانت الحاجةُ إلى كفَالَتِهم تتزايدُ بنِسْبَةِ عددِهم، قضَتِ الضَّرُورةُ أن يُلْجأَ إلى أرْدإِ البقاع تُرْبةً أو أقْصاها مَوْقِعاً لاستِغلالِها، فتضاعفَتْ بذلك أرْجحيَّةُ

أربابِ الأَرضين الخِصبَةِ، أو القريبةِ وتَضاعفَ دَخْلُهُم بغيرِ حقٍّ

وعلى هذا المِنْوالِ يَستَمِرُّ رَيْعُ المزدرعاتِ في نُمُوِّهِ، في حينِ أنَّ مالِكَها قد يكونُ نائياً عنها، ورُبما طَغَى ذلك الرَّيعُ حتى يَستَغْرِقَ القِسْمَ الأكْبَرَ من الدَّخْلِ القَوْميِّ: ذلك غايةُ ما جاءَ بهِ المذهبُ الذى نحنُ فى صدَدِهِ

دَحضُ النتائج التى استخلصت من بِدْعَةِ رَيْعِ الأرض

لا مُشَاحَةَّ في أنَّ ما لَحَظَهُ (رِيكَرْدو) لا يَخلُو من حقَائِقَ؛ وبَديهيٌّ أنَّ الطَّارِئينَ على بَلْدَةٍ أو بِلادٍ، يُؤَدُّونَ إلى المُحتلِّينَ السَّابقين عِوَضاً عمَّا لِعقاراتِهم من أفْضَلِيَّةِ الجَوْدَةِ أو حُسْنِ المَوْقع؛ إلاَّ أننا إذا وافقنا على هذه المقدِّمةِ التى لا تحتَمِلُ النِّزاعَ، لم يَسعْنا أن نُوافِقَ على النَّتائِجِ الفاسِدَةِ التى يَستَخلِصُها أشياعُ ذلكَ الاقتصاديِّ من تلك المقَدِّمةِ التى دعَوْها بقاعِدَةِ (ريكردو) خُصوصاً فى العَهْدِ الذى نحنُ فيهِ

الاشتراكيون الذين تسلّحوا بهذا المذهب ، لمنافاة المشروعيّة فى الملك الحالي وقالوا بضرورة استيلاء الحكومة على العقارات بعوض تعطيه لأربابها أو بغير عوض إنما نسوا أو تناسوا ثلاثة أمور :

الأوّل : أنّ البسيطة لم تعمر إلى الآن فى كل جهاتها وهذا العمران التام لا يزال تقديراً بعيداً

الثّانى : أنّ طرق المواصلات تتكامل ، والمدنيّة تخفض أجور النّقل خفضاً متداركاً ، وفى هذا ما فيه من تقليل الرّجحان الذى هو للأرض المتقاربة على الأرض المتباعدة

الثّالث : أنّ التقدّم الذى وصل اليه العلم الزّراعى فجعله بوسائل الملاءمة وغيرها يستنبت الموات ويستخرج الخيرات من القحل ، يضعّف فى أحوال جمّة رجحان الرّيع فى بقعة ، على مثله فى بقعة أخرى تكون بطبيعتها أفضل منها

فيستخلص من هذه الأمور الثلاثة ، التى تغنينا

بِبَداهتِهـا عن الإسْهاب ، أنَّ قاعِدَةَ ريكردو المنْصُوصَ فيها : أنَّ رَيْعَ الأرضِينَ التى استُغِلَّتْ قبلَ غيرِها يَتَضاعفُ على تَعاقُبِ الملَوَيْنِ[1] ، لا تَنْطبِقُ على الواقِعِ بَتاتاً فى هذا العَصْرِ ولَنْ تنطبقَ عليهِ إلى أحقابٍ فيما نَظُنُّ

مَنْ أَلْقَى النَّظَرَ على المصوَّرِ الجغرافيِّ العامِّ ، ورأى ما فى مُتَّسَعاتِ أمريكا الشَّماليةِ ، وأمريكا الجنوبيةِ ، وآسيا الوُسْطَى والشَّماليةِ ، وأُسْتُرَاليا ، و « غينيا » الجديدة ، و « صُومَتْرَهْ » و « بُرْنيو » وأفريقية وكل أولئك من المفاوزِ الباقيةِ أبْكاراً حتى يَخطُبَها المخترعون

ثمَّ فَكَّرَ فى كَوْنِ تلك الصَّحَارَى العَذَارَى ستكون إلى مدًى غيرِ قصيرٍ ، أكبرَ إنتاجاً مع وَحْدَةِ النَّفَقةِ ، من بِقاعِ العالَمِ القديم التى تَوَالت عليها الزّراعـةُ مدَى الأَحقابِ الطَّويلةِ ، قالَ فى نفسهِ ، إنَّ قاعدةَ ريكردو فيما يَختصُّ باستِمْرارِ المزيدِ فى رَيعِ الأرضِ ، رُبما وَجدَتْ سَبيلاً إلى التَّطْبيقِ فى القرْنِ الواحِدِ والعشرِينَ أو

(١) الليل والنهار

الخامِسِ والعشرينَ إلاَّ أنها لا علاقةَ لها بحوادثِ هذا العصْرِ ولا العصْرِ الذى بعدَهُ

فإذا تأمَّلَ المتأمِّلُ ، من جانِبٍ آخرَ ، فى أنَّ إحكامَ الآلاتِ ورُقيَّ الملاحةِ وتعدُّدَ المرافئ ، وافتتاحَ البرازخِ ، كلَّ أولئك قد خفضت سعرَ النقْلِ خفضاً أصبحَ معهُ الطَّنُّ أى الثلاثةَ عشرَ هكتولتراً من القمْحِ يُجلَبُ من « نيويُرْك » أو « البلاتا » إلى « الهَفْر » ، بعشرة فرنكات أو خمسةَ عشرَ فرنكاً ؛ وأنَّ مثلهُ يُجلَبُ بعشرينَ أو خمسةٍ وعشرينَ فرنكاً ، من « بمْباىْ » إلى « مرْسيليا » ، تحقَّقَ بما لا رَيْبَ بعدهُ ، فسادَ المذهب الذى يعْزُو إلى رَيعِ الأرضِ ، النُّزُوعَ إلى الازديادِ الدَّائِم

بل ليسَ مماَّ يُجْزَمُ بهِ أنَّ الدُّنيا بأسرها متى أُهِلَتْ واستُغِلَّتْ ، بَقِيَ رَيْعُ الأَرض على اطِّرادِهِ فى الارتفاعِ ، إذ لا ينْبغى أن يُنْسَى أنَّ الاكتِناه الزِّراعيَّ ، سَيَبلُغُ من التقدُّمِ فى تلك العُهودِ العِلْميَّةِ المَحْضَةِ ما لم يبلُغْهُ فى العُهودِ الغابِرَةِ

العلم ورأس المال، يتضافران أبداً، على إزالةِ النَّقائصِ الطَّبيعيَّةِ أو تلْطيفها، ولقد توَصَّلا إلى إيجادِ غاباتٍ غَضَّةٍ فى رمالٍ وعثاء، وكُروم شائقةٍ فى تُربةٍ خفيفةٍ

على أنَّ نعْتَ الأرضين، بالجيِّدةِ، وبالرَّديئةِ، ليس من النُّعوتِ الثَّابتةِ، لكن يدُلُّ على حالةٍ من حالاتِ الاكتِناهِ الزِّراعيِّ؛ فحيثما تكامَلَ ذلك الاكتِناهُ أصبحَت الأرضُ الرَّديئةُ بالأمس، جيِّدةً فى الغدِ

مِنْ نتائجِ بعض التَّحسيناتِ، إذا عُمِّمتْ على السَّواء، فى البلدِ الواحدِ، أن تُفْضِيَ مع الزَّمَنِ إلى خَفْضِ ريع الأرضِ، في جميع أنحاء ذلك البلدِ

يُشيعونَ اليومَ احتمالَ زيادةِ المحصولِ القَمْحيِّ إلى ضِعفَيهِ، أو ثلاثةِ أضعافهِ، بطريقةٍ يُوَفَّقُ فيها بين البذارِ والتربةِ، ويُذيع المكتَنِهُ الزِّراعيُّ الشَّهير (غرندو) أنهُ يجوز جعلُ المحصول الذى تُعْطيهِ الأرضُ الوسَطُ أربعين أو خمسين هكتولتراً مِنَ القمحِ، فإذا ثبتت صِحَّةُ هذا النَّظَرِ، وجاءَ محصولُ القمحِ مُضاعفاً، كانَ ذلك فى

مَصلحةِ المُلاَّكِ الذينَ يبدأُونَ باستعمالِ هـذهِ الطَّريقةِ الجديدةِ ، ثمَّ لم ينْشَبْ أنْ يُصبحَ على تعاقُبِ السِّنينِ ، فى مصلحةِ البلدِ قاطبةً ، لأَنَّ القمحَ المُستَغَلَّ بصيْرُورَتهِ إلى ضِعفَيهِ ، فى أطْرَاف ذلكَ البلدِ ، ينخفضُ سعْرُهُ انخفاضاً يقِلُّ معهُ رَيْعُ الأَرض بدَلاً من أن يزيدَ

لم تَصِل الإنسانيَّـةُ إلى الوقتِ الذى تُعْوِزُها فيـهِ الأقْوَاتُ ، أو تغْلو عليها الحاجات غَلاَءً لا يُطَاق ، بل ما زالَ رَيْعُ الأَرض ، كَثَمَنِ الغِلاَلِ ، يتَرَاوَحُ بين الهبُوطِ والصُّعودِ

مذاهب الاشتراكيين فى استيلاءِ الحكومةِ على الأرضِ

لو تابعَتْ الحكومةُ أشياعَ (ريكردو) فيما استخلصوهُ من قاعدتهِ ، واشترَتِ الأَملاكَ العقاريَّةَ لِتَنْتَفعَ وحْدَها بما زَعَمُوهُ من الزِّيادةِ الطّبيعيةِ التى لا تُفارِقُ رَيْعَ الأَرضين ، فماذا كانَ يحدث إذاً ؟

نَشَرَ (ريكردو) نظَرِيَّتَهُ المعروفةَ فى سنةِ ١٨١٧ ، ورَيعُ الأَرض وقتئذٍ فى عهْدِ صعُودٍ متُوَالٍ عميمٍ ، فإذا قدَّرنا أنَّ الحكومةَ الانجليزيَّةَ اشترَت فى ذلك الحينِ جميعَ الأملاكِ الزّراعيةِ التى فى وطنها — ولم تكن لِتُصيبَها رخيصةً فى العقْدِ الذى مرَّ بين سنة ١٨٢٠ وسنة ١٨٢٥ — كانَ ما يتأتَّى عن فِعلها ، أنها لا تَلبَث إلى سنة ١٨٣٠ ، حتى تُصابَ بالجائِحةِ التى ذَكَرَها الشُّهودُ العدُولُ وبُنِيَ عليها انخفاضُ الرَّيعِ من العشَرَةِ إلى العشرينَ في المائةِ ؛ فتَجِدُ عندئذٍ أنها اتَّجرت اتجاراً مالياً سيِّئاً ورُبما أنِفت منهُ فباعت الأرضين المُلاَّكَ الأفرادَ

ثمَّ إذا قدَّرنا أنها عادَت فيما بين سنتى ١٨٦٠ و ١٨٦٥ واستَرَدَّت الأَرضين ، جاعلةً ثمنها على مُعدَّلِ دَخلِها ، (لا فَرْقَ أيَّامئذٍ بين أن تكون الحكومة هى الانجليزيَّةُ أو هى الفرنسيَّةُ) والرَّيْعُ إذ ذاك فى إبَّانِ ازديادهِ مِنْ نفسهِ العامَ بعدَ العام ، وأوْلياءُ الأَمر يَعتَقِدُونَ أنَّ تلك الحرَكةَ ستَستَمِرُّ ، كانَ ما نجَمَ لتلك الحكومة عن ذلك

العملِ ، أن تُصابَ بالأزْمةِ الزّراعيةِ الشّديدةِ التى بدأت من سنة ١٨٧٧ أو سنةِ ١٨٧٨ ومَشَتْ بلا انقطاعٍ إلى السّاعةِ التى نكتبُ فيها هذه السّطورَ ، فهَبَطَ معها ريعُ الأرض فى العالَمِ القديمِ كافةً إلى عشرينَ أو ثلاثينَ أو أربعينَ فى المائةِ ، وبذلك تقعُ الحكومةُ المذكورةُ فى الإفلاسِ بدَلاً ممّا كانت تُمنّى نفسها بهِ من مَزيدِ الرّيعِ

يُستفادُ من كلّ ما تقدّمَ أنّ دخْلَ الأَرضِ قُلّبٌ بطَبعهِ ، لما يُؤثّرُ فيهِ من المؤثّراتِ المتباينةِ التى يكونُ بعضُها فُجائياً ؛ وأن لا صِحّةَ للقوْل بأنّ ذلك الرّيع يَستغرقُ حِصّةً مُطّردةَ الزّيادةِ مِنْ مَوارِدِ الأُمّةِ ، بِشهادةِ أنّ صافيَ الدّخْلِ الزّراعيّ فى فرنسا لا يَربو على مليارين ونصفِ مليارٍ من الفرنكاتِ ، فى حينِ أنّ دَخْلَ الأُمّةِ بعُمومهِ لا يجوز تقديرُهُ بأقلّ من خمسةٍ وعشرينَ ملياراً ؛ على أنّ هذا أدنى ما بَلَغهُ ضِعفُ الرّيعِ الزّراعيّ ، فى جانبِ ما للأُمّةِ من المواردِ الأُخرِ

أشارَ فريقٌ مِن الاقتصاديّينَ ، وأحدُهم (هنري

جُورْج) الأَمريكى ، بأن تَستَغْنيَ الحكومةُ عن شِراء الأَرَضين وتكتفيَ بزيادةِ الضَّرائبِ عليها إلى الحدِّ الذى تُستَغرَقُ معهُ كلُّ زيادةٍ طبيعيَّةٍ فى الرَّيعِ

وهذه طريقةٌ معروفةٌ مُجرَّبةٌ من قديمٍ، تَجِدُها فى الممالكِ التركيَّةِ وسائرِ الأقطارِ الإسلاميةِ : وقد دلَّتْ على أنَّ الضَّريبةَ العقاريَّة إذا لم تكن ثابتةً ، واستَغرَقتْ ما يَرْبو على نفقاتِ الاستغلالِ ورِبحٍ زَهيدٍ يُترَك للمالك ، نَتجَ عنها التَّهْويشُ فى الإدارةِ ، والارتِشاء ، والاستبدادُ بين مُوظَّفيها ، وتَبالُدُ الفلاَّحين فى أعمالهم وتَقاعُسُهم عن السَّيرِ فى طريقِ الفلاَح

جميعُ تلك الطَّرائقِ الاشتراكيهِ القائمةِ على استِقْراء أنَّ الإنسانَ قد تَسنَحُ لهُ فُرَصٌ طيِّبةٌ أو تُصادفهُ عِنايات إنما يُنْتَهى معَها إلى نهايةٍ غريبةٍ : هى أنهُ يجبُ تجريدُ المرء من فوائدِ كلِّ حَظٍّ يقع اليهِ ، ويَجبُ تركُهُ حين يُصيبهُ التَّعسُ فيُوبقهُ

فلو أنَّ إنساناً قدِّرَ لهُ أن يَشقَى بعِثارِ جدِّهِ وأنْ

يُحْرَمَ ، إذا واتاهُ الجدُّ ، الاستمتاعَ بحظِّهِ لكانَ خليقاً أن ييأسَ ويجمُدَ فلا يسعى إلى ما وراءَ الكفافِ ولا يكترثُ لإنجاحٍ أو إفلاحٍ ؛ ومصيرُ المجتمع بعدَ ذلك إلى البوارِ

مزايا كلٍّ من الملكيةِ الكبرى والملكيةِ الصغرى

بيّنّا أنَّ الملكيَّةَ الذاتيَّةَ الدائمةَ هي النظامُ الوحيدُ الصالحُ للتقدُّمِ العامِّ وللحريَّةِ . وبقيَ أن نُجيبَ مَن يسأل : ما مزايا كلٍّ مِنَ الملكيةِ الكبرى والملكيةِ الصغرى ؟ وأيُّ هذين الفرعَيْنِ أجدرُ بالتفضيلِ ؟

تكلّمْنا بوجهٍ عامٍّ على فوائدِ الإنتاجِ الكبيرِ وقابلْنا بينها وبين فوائدِ الإنتاجِ الصغيرِ (راجع صحيفة ١٦٧) ؛ غيرَ أنَّ تلكَ الملحوظاتِ كانت مماً ينطبقُ بالأخصِّ على الصناعةِ ، فأمّا والمرادُ تطبيقُها على الزراعةِ فلا مناصَ من التعديلِ فيها

يقول أشياعُ الملكيةِ الصغيرةِ والزراعةِ الصغيرةِ إنَّ

المالكَ الصَّغيرَ أخْدَمُ لحقله وأمْهرُ فى استغلاله من المالكِ الكبيرِ؛ ذلك لأنَّ الأرضَ تستهْوِى رَبَّها ، وتجتذِبُ اليها فِكرَهُ وعنايتهُ

فالمالكُ الصَّغيرُ لا يُحدِّدُ ميقاتاً للقيامِ على مُزْدَرَعِهِ؛ بل يَختلِسُ لهُ من فرَاغِهِ ما يشاؤُهُ سُرُورُه بعملِهِ . ولهذا لا يقصُرُ يوْميَّتَهُ على الثَّمانى أو التِّسعِ السَّاعاتِ بل يفْعلُ فِعلَ الأُمِّ التى ترْعى طِفلَها

ومن هُنا كانت مُعْجِزات الزّراعةِ الصَّغيرةِ التى رُبما حوَّلت الصّخُورَ إلى حُقولٍ أو حدائِقَ ، ومن تِلكَ المُعْجِزاتِ نتائجُ الجِدِّ الذى ليسَ لهُ حدٌّ ، والاغتباط الذى يعتَدُّهُ جزاءً له على نشاطِهِ

ثمَّ يقولونَ إنَّ الهيْمنَةَ فى الزّراعةِ الكبيرةِ لا تَتَيَسَّرُ كما تَتَيَسَّرُ فى الصِّناعةِ الصغيرةِ : ذلك لأنَّ العمَلَ اكثرُ تنوُّعاً وألزمُ تبَعيَّةً للتَّغيُّرات الجوِّيَّة الفُجائيَّة ، فلا يَتَسنَّى تسْييرُهُ فى الحقولِ على وَتيرةٍ واحدةٍ مُستمِرَّةٍ كالوتيرةِ التى يَسيرُ عليها فى المعْمَلِ . أضف إلى تلك الصُّعوبةِ أنَّ

الفَعَلَةَ يكونون في جهاتٍ مُتباعدةٍ فَتَعْسُرُ رَقابَتُهم؛ وأنَّ الحِسابَ الزِّراعيَّ لا يمكن ضَبْطُهُ بمثل ما يُضْبَطُ الحِسابُ الصِّناعيُّ

فَيُؤْخذ من هذهِ الأحوالِ كلِّها أنَّ مَزِيَّةَ الإنتاجِ الكبيرِ تَضْعُفُ في المستَغَلاَّتِ الزِّراعيةِ الكبيرةِ، وأنَّ عَمَلَ المالكِ الصَّغيرِ يكونُ أرجَحَ وأنفعَ

ويَزيدونَ على ما تقَدَّمَ أنَّ شأنَ الآلاتِ في الزِّراعةِ أقلُّ منهُ في الصِّناعةِ؛ وأنَّ الاقتصادَ في نفقاتِ استخدامِها لا يَسْهلُ في الأُولى كَسُهولتِهِ في الثَّانيةِ

على أنَّ هذا الاستِدْراكَ ليسَ من الصَّوابِ في مقامِ الاستِدْراكِ الآنِفِ، فقد أثبتَتْ لنا أمريكا، أنَّ للآلاتِ في الإنتاجِ الزِّراعيِّ، مزايا تزدادُ كلَّ يوْمٍ على نِسبةِ التَّقدُّمِ العِلميِّ: وناهيكَ بفوائدِ المحاريثِ والبَوَاذِرِ (١) والحَوَاصِدِ والمَذَارِي والمَكابِسِ الخ. فَضْلاً عما للخطوطِ الحديديَّةِ المتنقِّلةِ، والمِسَرَّاتِ من فوائد

---

(١) آلة إلقاء البذارِ

وثابتٌ أيضاً أنَّ استخدامَ الآلاتِ الكبيرةِ في المزارعِ التي لها شيءٌ من الصّبغةِ الصّناعيةِ، أشباه مغارسِ الكرْمِ ومَنابتِ البنْجرِ ومرَاعي السائمةِ، يُقلّلُ من الحاجةِ إلى رأسِ المالِ وينْقُصُ من النفقاتِ العامَّةِ بما لا يقعُ مثلُه في المزارعِ الصغيرةِ

القاعةُ التي تُجمَعُ فيها البراميلُ الضَّخْمةُ يَسعُ واحدُها من عشرةِ آلافٍ إلى مائتي ألفِ هكتولترٍ من النّبيذِ؛ والملبَنةُ والمجبَنةُ التي تُهيَّأُ فيها آلافُ القناطيرِ من الجبْنِ واللّبنِ؛ والمُستقطَراتُ والأنابيقُ الضخمةُ وطَواحينُ الدّقيقِ البقليّ لا تبلُغُ فيها نفقاتُ الإحلالِ (1)، والحِفظِ، والأيدي العاملةِ، أدنى مبلغِ الأجْهزةِ الصغيرةِ التي لو جُمِعَ إنتاجُها كلُّهُ لما عادلَ إنتاجَ الجهازِ الواحدِ من أولئك

يجوزُ هنا القولُ إنَّ صِغارَ الملاَّكِ وهم كثْرٌ، قد

(1) هذا على التعدية فاذا أريدَ اللزوم استعمل الحلول Installation, établissement فيقال نفقات الحلول والإحلال والإنشاء

يَتَضامُّون ويَتَشاركون فيَتَخذون للوفاء بحاجاتِ مِنْطقتهم معهداً ضخماً سواءٌ أكانَ قاعة أم ملبنة أم مُستقطراً

وبذلك يَستغني كلٌّ منهم عن مَعْهَدِه الجُزْئيّ الكثيرِ النفقة . فلو فعلوا هذا لَكانَ صواباً ، لأنَّ التَّعاوُنَ أصبح من ضَرُوراتِ الزّراعةِ الصغيرةِ بِرغم مشقّته ولا شيء أصلَحُ لِنُمُوّها وأضْمَنُ لِبَقائِها من ذلك التّعاوُنِ

غيرَ أنهُ يَبقى للزّراعةِ الكبيرةِ إذا أُحسِنَتْ إدارتُها مُرجّحٌ على الزراعةِ الصغيرةِ : ذلك المُرجّحُ هو العملُ العقليُّ والعِلميُّ ، مُضافةً اليهِ في الغالبِ قُوّةُ رأس المال

ومِمّا يدُلُّكَ على ضَرُورةِ هذا المُرجّحِ للرّقيّ الزّراعيّ أنَّ كِبارَ المُلّاكِ في جنوبِ فرنسا هم الذينَ داوَوْا بالكبريتِ آفةَ الكَرْمِ المعروفةِ (بالأُويدِيُوم[1]) ؛ وهم الذينَ داوَوْا بعدَ ذلك بمحلول (السلفير دى كربون) آفتها الثانيةَ المعروفةَ (بالفِيلِكْسِيرا[2]) ؛ وهم الذينَ قاتَلُوا

---

(١) Oïdium من أمراض الكرم (٢) Phylloxera
نوع ثاني من أمراض الكرم

جَرَاثيم (الميلدو[1]) ؛ بسلفات النحاس وهم الذين استبدلوا بالأغراس الفرنسية التلفة الأغراس الأمريكية المقاومة ؛ وكذلك أن كبار الملاك في شمال فرنسا وفي وسطها هم الذين عدلوا تقسيم الغيطان ؛ وهم الذين جربوا الأبذرة المختارة التي وصفها (غرندو) وهم الذين أدخلوا إلى بلادهم زراعة البنجر السكري ؛ وهم الذين حسنوا نتاج المواشي

بأمثال هذه الأعمال العقلية الراقية تنفع الملكية الكبيرة الملكية الصغيرة : إذ تهيئ لها الطرائق الحديثة وتريها الأنماط . ولو لم تكن الملكية الكبيرة ، لبقيت الزراعة تحت حكم العرف ، تجود بما يشاء الله من خيراتها وتنفع الناس بالكثير من الأعمال التي تجري فيها ، لكنها لا تستفيد شيئاً مذكوراً من التطبيقات العلمية . وإنما مثل المزدرع الكبير الذي يحكم ربه إدارته في بلد ما مثل المدرسة العامة لأهل ذلك البلد ، إذا عفت

(١) Mildew نوع ثالث من أمراض الكرم

فليست خَسارتها مماً يُستعاضُ

على أنَّ هُناكَ فَرْقاً بين الصِّناعةِ والزراعةِ: وهو أنَّ المَصانعَ الكبرَى تنالُ فى الغالِبِ من المصانعِ الصغرى وتُبيدُها؛ أمَّا الزراعةُ الكبرَى فإنها لتُعايشُ الزّراعةَ الصغرى وكثيراً ما تتعاوَنان

وللزّراعةِ الصغرَى فوائدُ جَمَّةٌ مِنْ مُجاوَرَةِ أختها الكبرَى؛ ذلك بأنَّ أصحابَ الأولى يجدُونَ لهم عَمَلاً رابحاً فى حُقولِ الثَّانيةِ فيَخْدِمونَها على أجْرٍ ثمَّ يَخُصُّونَ حُقولَهم بفَضْلٍ من وَقتِهم، ومهما تجَدْهم من طَيِّباتِها فهو كَسْبٌ مَحْضٌ. ومَن استقصى أمْرَ المُلاَّكَ الصِّغارِ لم يَجدْهم فى مكانٍ أحْسَنَ حالاً منهم بجوارِ مُزْدَرعٍ واسعٍ عَرَفَ أربابُهُ كيفَ يُحسِنُونَ إدارَتَهُ

إذاً فلكلٍّ من المِلكيَّاتِ: الكبرَى والوُسطى والصغرى مزايا تدْعُو إلى بقائها

ولا شيء أنْفعُ، فى ضَواحى المدُنِ وأرباضِ القُرَى، من مُجاوَرَةِ المزارعِ الصغرى. غيرَ أنهُ رُبما اعتوَرَ هذهِ

العَقارات عَيْبٌ من تَشابُكِ أجزائِها وتَداخُلِ بعضها فى بعض.

فالقانون جَديرٌ إذاً بمُداواةِ هذه العِلَلِ ، ومُداواتُهُ لها انما تَقومُ بإعفاءِ أصحابها من أَداء تكاليفِ (رُسوم) المُبادلةِ فيما بينهم ، وذلك خيرٌ من الإكراهِ الذى سَنَّتْهُ المانيا فى بعض أحوالها .

الفصل الرابع

حِصَّةُ رأس المال من التَّوْزيعِ — الفائدةُ

ماهية الاقراض — الفائدة احدى مشتقات رأس المال
بطبيعته — الأحوال التي تؤثر في سعر الفائدة
المنزع العام في المدنية من جهة
سعر الفائدة

ماهية الإقراض

تَبَيَّنَّا في القِسْمِ الأَوَّلِ من هذا الكتابِ ما لرأسِ المالِ من جَليلِ الشأنِ في الإنتاجِ ، وهنا يَحِلُّ القولُ بأنَّ المكافأةَ لهُ واجبةٌ ؛ وتلك المكافأةُ هي التي يدعُونها بالفائدةِ جرَتِ العادةُ أن يكونَ للفائدةِ حَدٌّ من أربعةٍ أو خمسةٍ أو ستَّةٍ في المائةِ تبعاً للمكانِ والزَّمانِ

فالمُقْتَرِضُ لرأسِ المالِ الذي ينْتَفِعُ بهِ مَدَى سنةٍ مَثَلاً ، يَرُدُّهُ إلى مقْرِضهِ ، وقد علَّى على كلِّ مائةِ فرنكٍ منهُ أربعةَ فرنكاتٍ أو خمسةً أو ستَّةً . فالمائةُ الفرنكُ

المُقْتَرَضَةُ التى يَجِبُ إيفاؤُها فى الأَجَلِ المَضْرُوبِ : هى رأس المال ؛ والأربعةُ أو الخمسةُ أو الستةُ الفرنكاتُ التى يَتَعَيَّنُ دَفْعُها علاوَةً عليها ، عن كلِّ عامٍ من أعوامٍ بقائها فى ذِمَّةِ المقْتَرِض : هى الفائدةُ

تَصَدَّى أُناسٌ بعضُهم من الفلاسفةِ ، وبعضُهم من أساتذةِ الأَديانِ ، وبعضُهم من الاشتراكيّين ، لِنَفْيِ مشروعيةِ الفائدةِ : فقالوا بقَوْل الذين تَقَدَّموهم فى هذا المعنى ، وعِلَّةُ ذلك أنهُ تَشابَهَ عليهم رأسُ المال والنَّقْدُ

مع أنَّ النَّقْدَ ليسَ فى حقيقتهِ إلاَّ مُمَثِّلاً لرأس المال ومِعْوَاناً على نَقْلِ التَّصَرُّفِ فيهِ من إنسانٍ إلى آخرَ . فمَا زَعَمُوهُ : هو أنَّ المائةَ الفرنكَ — ذَهباً كانت أم فِضَّةً — تبقَى آخِرَ السنَّةِ كما كانت أوَّلَها لا تَلِدُ ولا تَزِيدُ ، « أمَّا الفائدةُ فنَقدٌ يَلِدُ نَقْداً : وهذا مُخالِفٌ للطَّبيعة »

ذلك زَعْمُهُم وهو خطأٌ بَيِّنٌ تتحتَّمُ إزالتُهُ ، إذ لا ينبغى الخَلْطُ بين رأس المال والنَّقْدِ . نعم إنَّ الرَّجُلِ إذا اقترضَ من آخرَ ألفَ فرنكٍ أو عشرة آلاف فرنك تلقَّاها منهُ

سِكةً أو وَرَقاً أو إحالةً على مَصْرِف

إلاَّ أنَّ هذه ظَوَاهِرُ لا يَصِحُّ الأَخذُ بها : لأنَّ ما تَلَقَّاهُ المقترِضُ هو فى حقيقتِهِ ما يملِكُهُ المقرِضُ على يَدِ ادِّخارِهِ أو سابقِ عملِهِ من القُدْرَةِ على أنْ يتناوَلَ من الموجوداتِ الاجتماعيةِ كِفايتَهُ مِنْ كلِّ شىءٍ إلى قدرٍ معلوم ؛ والمقترِضُ إنما استبْدَلَ بتلك النُّقود ما شاءَهُ من بَيْتٍ ، أو قَمْحٍ ، أو حقلٍ ، أو محاريثَ ، أو مواشٍ ، أو أدواتِ عَمَلٍ

فرأس المالِ ، بأخصِّ معناهُ ليسَ إلاَّ الذَّخائرَ أو أدواتِ العَمَلِ

كانَ أعْلامُ النصرانيَّة قديماً لا يَسكُنونَ إلى المعاملةِ بالفائدةِ لاختلاط رأسِ المال والنقدِ فى أذهانهم

وقد ظَلَّ النَّاسُ على هذا التَّأبِّي إلى أن وُجِدَ فى الفرِقتَيْنِ المكوِّنتَيْنِ للمسيحيَّةِ رأيانِ مُجِيزانِ وتأويلان شرعيَّان بمعنى التَّرخيص : أحدهما (لكَلْوِين) من زُعَماءِ البرُوتستانيَّةِ ، والآخرُ لليسوعيين (الجزْوِيت) ؛ وكلاهما

مُجْمِعٌ على أنَّ المعاملةَ بالفائدة ، حادِثٌ طَبيعيٌّ لا يُنافى العَدْلَ

قالَ كلْوين : إنَّ النُّقودَ لا تَلِدُ نقوداً ، فلا مَحَلَّ للمُنازَعة ؛ فإنما النقودُ وَسيلةٌ يُشْتَرَى بها طَوْراً حَقْلٌ ومنهُ يُستَفادُ رَيْعٌ صافٍ بعد طَرْحِ النفقاتِ ؛ وتارةً بناء ومنهُ تُستَفادُ الإجاراتُ ؛ وآناً بقرةٌ ومن لبَنِها يُستفادُ ما يزيدُ عن عَلَفِها والقيامِ عليها الخ

(فكلوين) قد أبْصَرَ حقيقةَ رأس المالِ الذى يُجلَبُ بالنقود ، وتَبَيَّنَ أنَّ النقودَ عَيْنَها ليست إلاَّ وسيلةً لجلبِهِ

أمَّا اليسوعيُّونَ فذهبوا مَذْهباً أدقَّ فى التَّحليلِ وكانوا على بَيِّنَةٍ أجلَى مِن كُنْهِ رأسِ المالِ وممَّا لهُ من عظيمِ الشأنِ فى الأعمالِ الصِّناعيةِ والتِّجاريَّةِ

الفائدة مُشْتَقَّةٌ بالضرُورة من طبيعةِ رأس المالِ

خاصةُ رأسِ المالِ هى أنْ يَزيدَ فى إنتاجِ الإنسانِ زيادةً تتفاوتُ بين الكثرة والقِلَّة

البندقيةُ يُعارُها همجيٌّ؛ أو المِطْرَزَةُ تُعارُها صانعةٌ؛ أو الكارَّةُ (١) بحصانِها، يُعارُها ردَّامٌ، أو الزَّوْرَقُ يُعارُهُ صيَّادٌ: كلٌّ أولئك يُريكَ أنَّ الهمجيَّ وبندقيَّتَهُ في قبضتِهِ يقتُلُ مِنَ الحيوانِ ما لا يقتلُهُ بمُباشرةِ يديهِ أو بسرعةِ عدْوِهِ؛ وأنَّ الصانعةَ تخيطُ بالمِطْرَزةِ ما لا تخيطُهُ بأناملِها. وأنَّ الرَّدَّامَ ينقلُ مِنَ الأَتْرِبةِ على كارَّتِهِ ما لا ينقلُهُ على ظهرِهِ؛ وأنَّ الصيَّادَ يجْمعُ مِنَ السَّمكِ بزَوْرقِهِ ما لا يجْمعُ وهو بالشَّاطىء؛ إلى آخرِ هذه الأمثالِ وهي جمَّةٌ تدخلُ فيها أدواتُ الزِّراعةِ وآلاتُ الصِّناعةِ وقَواطِرُ الانتقالِ

فإذا كانَ رأس المال يزيدُ القُوَى المنتِجةَ على نحوِ ما بسطناهُ فمِنَ المُتعيِّن بالبداهةِ على المقترض أن يُعْطِيَ المُقرِضَ جزءًا ممَّا حصلَ عليهِ من رابي (٢) الإنتاجِ على أنهُ يَصِحّ أن يُكْرَى رأس المال بدلاً من أن يُقْرَضَ: فمَنْ لم تكن لهُ بُندقيَّةٌ أو مِطْرَزةٌ، أو نقَّالةٌ، أو كارَّةٌ

---

(١) أثبتناها وهي بمعنى الكرّ (٢) زائد

بخيلها ، أو دَرَّاسةٌ ، أو حَصَّادةٌ ، فمَصلَحتُهُ فى اكترائها مُياوَمةً أو مُسابَعةً أو مُشاهَرةً أو مُسانَهةً

وليسَ القرضُ سوى شبيهٍ بالإجارةِ ولهذا يُقالُ أحياناً كِراء رأس المال عِوضاً عن قولهم سعرُ الفائدة

ليسَ لِمُدَّعٍ أنْ يدَّعى أنَّ الرَّجُلَ الذى اقترضَ كارَّةً بحِصانِها ، أو مِطْرَزةً أو درَّاسةً ، يَبْرأُ إلى صاحبها حين يُعيدُ اليهِ بعد شهرٍ ، أو ستةِ أشهرٍ ، أو سنةٍ ، هذه الأدواتِ صالحةً كما كانت ؛ بل لا بُدَّ لهُ أن يُضيفَ اليها شيئاً ممَّا رَبا فى إنتاجهِ على يدِها ، على أنَّ المقرِضَ قد يتحمَّلُ ضرراً بتركِ تلك الأدواتِ لغيرهِ إلى حينٍ ؛ ولرُبما صادفهُ الاحتياجُ اليها ولحقَ بهِ الخسارُ مِنْ عدمِ وُجودها ؛ ورُبما عُطبت أو فُقِدت بلا مردٍّ ، إذا كانَ المقترض غيرَ أمينٍ أو كانَ سيِّئَ التَّصرُّف أو مُعْدِماً

فما مِنْ حرجٍ على المقرِضِ أنْ يعتاضَ بشىء ممَّا يتعرَّضُ لهُ من أمثالِ هذهِ المكارهِ . وهذا العوضُ لا يتسنَّى لهُ مع إعادةِ أشيائهِ اليهِ كَفافاً بعد انقضاء ستةِ أشهرٍ

أو سنةٍ أو عَشْرِ سنِينَ : فانك لو طويتَ كَشْحاً عما تتعرَّضُ له تلك المحذورات نخليق بك ألاَّ تدَى أنَّ المالَ الحاضرَ أقْوَمُ[١] من المالِ المستقبَل

ذلك شأنُ الحيـاة فى قِصَرِ مداها وعدَم استِقرارِها على حالٍ

ومن هنُا يتأتَّى أنَّ مُقايَضةَ العاجل بالآجلِ كَفافاً[٢] قد تجيءُ فى غيرِ مَصلَحةِ صاحِبِ المال العاجِلِ

إذاً ففائدةُ رأس المال مَشْرُوعةٌ : لأَنَّ المقترِضَ إذا كانَ ذكياً ونَشيطاً يَستَفيدُ مماَّ يقترضهُ مَزيداً فى إنتاجِهِ؛ ولأَنَّ المقرِضَ يَحرِمُ نفسهُ التَّمتُّعَ إلى أجَلِ الدَّين بشىءٍ رُبما جدَّت لهُ بهِ منَفْعةٌ خِلاَلَ هذه المدَّةِ، وكذلك يُخاطِرُ بِعطْبِ أدواتهِ وتلَفِها

فَسعِرْ الفائدةِ إنما هو اتِّفاقٌ بين الفريقين على سبيلِ المُخاطَرةِ ، يتَعيَّنُ بهِ مُقدَّماً مِقدارُ الرِّبحُ الذى يَستَحِقُّهُ المقرِض لِلأَسباب التى تقدَّمَ لنا ذِكرُها

---

(١) اكثر قيمة (٢) كفافاً هنا بمعنى لا زيادةَ ولا نُقصان

انتفاعُ المقرِض من رأس المالِ

وجهُ انتفاعُ المُقرِض بفائدة رأس المال : أنهُ لولا تلك الفائدة لما هانَ على أربابِ رأس المالِ أن يُقْرِضُوهُ ، أللهمَّ إلاَّ من باب المرُوءَةِ أو المبرَّةِ أو الصَّدَاقةِ ؛ وكلٌّ هذه أحوالٌ استثنائيةٌ

قد يُعترَض على الإقراض : من أجل المستدينين الذين لا يَستدينون بنيَّةِ أن يقتنوا أدواتٍ للعملِ ويَزيدوا بها إنتاجهم ، بل بنيَّةِ أن يُسْرِفُوا في نفقاتهم ومتاعِهم

فنُجيبُ بأنَّ مِثلَ هذا مماَّ يحدُث ، غيرَ أنَّ المقرِضَ لا يمكنهُ أن يَستبْطِنَ أمرَ المستَدِينِ وليسَ عليهِ إلاَّ أن يظُنَّ أنَّ المستدينَ سيُنْفِقُ ما يأخذُهُ في السبَّيلِ الذي يَسُنُّهُ العقلُ أي أنهُ سيزيدُ بهِ إنتاجهُ

على أنَّ مِنَ الدَّائنينَ طائفةً تدفع غيرَ المتبصِّرينَ من النَّاسِ إلى الإنفاقِ الفاحشِ غيرِ المُنتج لتقرضهم من المالِ ما ترْبُو فائدتهُ على الحدِّ المألوفِ

تلكَ طائفةُ المرُابين

لا يُؤخذُ على الرّبا فى أضعافهِ المُضاعفةِ بقدر ما يُؤخذُ عليهِ في الذّرائعِ التى يتّخذها أربابُهُ لِدفع غير المتبصّرِين على تحمُّلِ قرُوضٍ لا تلبث أن تسُوقهم إلى الدّمارِ

ذرائعُ إن فاتها عقاب القانون فلَنْ يفُوتها التّثريبُ والتأنيبُ إنما الرّبا فى تجاوُز الحدّ هو الفسادُ الذى يُمنَى بهِ نظام الإقراضِ على فائدةٍ . ولقد طالَ ما حظرتهُ الشّرائعُ والقوانين ولعلّ هذا الحظرَ غيرُ سائغٍ إلاّ حيث يَثبتُ استعمالُ ذرائعِ الحِيَلِ والتّغريرِ

على أنّ أدبَ النّفس يقضي قضاءً حقاً على المرُابين : لأنهم يسْعوْنَ إلى استزادةِ فائدةِ أموالهم، من اهتِبالِ (١) الفرُص التى تُقيّضُها لهم شهواتُ أولئك المستضْعفين

الأحوال التى تؤثر فى سعرِ الفائدةِ

سعرُ الفائدةِ يتمشّى تبعاً للزّمانِ والمكانِ على بعضِ

---

(١) اهتبال الفرُص أى انتهازُها

القواعدِ العامَّةِ فهو لا تُعيِّنهُ الأَهواءِ ولكنَّهُ حاصلٌ :

١ً — من وَفرَةِ رُؤوسِ الأَموالِ المُتجمِّعَةِ

٢ً — ممَّا يُؤَمَّلُ أن تُنتجَهُ تلك الأَموالُ مع مُراعاةِ الأَحوالِ الوقتيَّةِ للصِّناعةِ والزِّراعةِ والتِّجارةِ

٣ً — من عددِ المقترضين وإقبالهم وامتناعهم ، وأخصُّهم بالذِّكر ، المنتجُونَ أمثالُ المستَصنعينَ والتِّجارِ والزُّرَّاع

٤ً — ممَّا يُعرِّضُ لهُ بعض رأس المال أو كلُّه من خشيةِ الضَّياعِ بالنَّظرِ إلى الحالةِ العامَّةِ فى البلادِ ، أو إلى الحالةِ الخاصَّةِ التى يكون عليها كلّ مقترض . فَبقدر ما تَزدادُ الخَشْيَةُ يَعلُو سعر الفائدة : مضافاً فيهِ إلى رَيع رأس المالِ شبهُ بَدَلٍ للتأمين من الخطرِ

الشَّائع فى سعرِ الفائدةِ أن يكون فى الأقطارِ الجديدةِ أعلى منهُ فى الأَقطارِ القديمةِ ؛ لأَنَّ الأُولى أخْصَبُ بِطَبيعتها من الثَّانيةِ ولأَنَّ رُؤوسَ الأَموال فى تلك أقلُّ منهـا فى هذهِ ، فباستعمالها لاستغلال الأَرضينَ الأبكار وإيجادِ المستحدَثاتِ الحَضَريَّةِ حيث لم يوجد منها بعدُ إلاَّ اليسيرُ ،

يكون إنتاجها أكبر؛ كما أنّ تعرّضها للآفات والخسائر يكون أشدّ، إذ أنّ المجتمع فى تلك الأقطار النّاشئة لم يطمئنّ على قواعده، والمستحدثين فيها لم يحجموا عن التّطوّح فى المجازفة وهم أقلّ من أمثالهم يسراً ومقدرةً.

كذلك يعلو سعرُ الفائدة، على أثر ما يظهر من المستكشفات الجليلة، التى تعيدُ إلى العالم عهداً من عهود الشّباب، وتتطلّبُ استخدام رؤوس أموالٍ طائلةٍ فى أعمالها الوافرة المنافع كما جرى على أثر استكشاف البخار وظهور تطبيقاته الأولى فى مراكب النقل بين سنتى ١٨٥٠ و ١٨٥٦

فإذا تمّتْ تلك الاعمالُ العظيمةُ ولم يبقَ بعدها سوى المألوف مِنْ حركةِ الإنسانيّةِ — وهذا شأنُ الأقطارِ القديمةِ على الخصوص — هبطَ سعرُ الفائدةِ، كهبوطهِ فى أوربا منذ عام ١٨٧٥

فسعرُ الفائدةِ كثيرُ التقلّبِ كما رأيتَ ولا سيّما فى الأعمال الصّناعيةِ والتّجاريّةِ، التى هى بذاتها اكثرُ الأعمالِ تبدّلاً وأشدّها انفعالاً

المنزع العام فى المدنيّة من جهة سعر الفائدة

إلاّ أنّ هنالك نزعةً تؤثّرُ فى المدنيةِ وتميلُ بسعرِ الفائدةِ — خلالَ التقلّباتِ التى لا تُدفَعُ — إلى الهبوطِ التّدريجيّ

وإليكَ بيانَ العِلَلِ فى ذلك الميْلِ إلى الهبوطِ :

١ً — انتشارُ الثِّقَةِ بفضلِ معُونَةِ التّمْحيصِ والتّعْجيلِ فى الأحكامِ ، وتَعَوُّد التّجارِ ورجالِ الصناعةِ وسائرِ النّاسِ دِقّةَ الموعدِ وصدْقَ العهدِ ، بحيث أنّ مخاوفَ العامّةِ التى كانت تنجُمُ عن اضطرابِ القوانينِ واستبدادِ القضاء وسوءِ التّدبيرِ والتّدبُّر عند الأفرادِ أخذت تتناقصُ، وأنّ الإضافةَ التى كانت تُعلّى على الفائدةِ باعتبارِ أنها مُقدّمُ تأمينٍ من الآفاتِ، تناقصتْ معها فى كثيرٍ من الاحوالِ

٢ً — ازديادُ رُؤوسِ الأموال بازدياد الرّغبةِ فى الادّخارِ، وبتعَدُّد وسائلِ التثمير على يَدِ الشّركاتِ المساهمةِ التى تجمعُ المقاديرَ الصّغيرةَ من الأموال للقيام بمُستحدثاتٍ

ضخمةٍ ، وعلى يدِ المُقَوّماتِ المنقولةِ التى يَعُمُّ تداوُلُها من أسْهُمٍ وأسنادٍ ، وعلى يدِ المصارفِ التى تُؤَسِّسُ لها فُروعاً ، وعلى يدِ صناديقِ الادّخارِ وصناديقِ البَريدِ وصُنوفِ التأمينِ على الحياةِ

فَيَنْتُجُ من ذلك أنَّ المدَّخراتِ التى كانت من قبلُ تبقى زَمناً طويلاً أو قَصيراً مَحبوسةً بغيرِ جَدْوَى ، أصبحت تتَسَرَّبُ فى الحال من شتّى المَسارِبِ إلى سُوق رُؤوسِ الأموالِ ؛ كما أنهُ قد أصبحَ مَيْسُوراً للعُمَّال وقد ارتفعت أُجُورُهم ، أن يجنِّبوا اكثرَ ممَّا كانوا يُجَنِّبونَ . وكما أنَّ التأديبَ والتعليمَ بانتشارهما في طبقاتِ السُّوقةِ قد عوّدَا السوّادَ الأعظمَ التَّبصُّرَ وَبثّاً فيهم رُوحَ الادّخارِ

فجميعُ هذه الأموال المستجدَّةِ التى تتكوّنُ فى كلِّ سنةٍ تُعين مع تمادى الوقت على خَفْضِ سعر الفائدةِ

٣ً — هبوط سعر الفائدة فِعلاً فى الأَزمِنَةِ التى تكونُ فيها المخترَعاتُ والمستكشَفَاتُ صغيرةَ الشأنِ زهيدةَ الجدوَى

إنَّ جميعَ الأطوارِ وجميعَ الآناءِ التى تمرُّ بها الأمَّةُ لا تجيءُ موافقةً، فى رتبةٍ واحدةٍ، لإنتاج رُؤوس الأموال وهاكَ مثلاً : كانَ لرُؤوس الأموال التى استخدِمت بينَ سنتى ١٨٥٠ و ١٨٦٥ فى مدِّ المَسالكِ الحديديَّةِ الكبرَى، وتوزيعِ المياه والغازِ على المدُنِ الضخمةِ، إنتاجٌ كادَ يبلغُ الغايةَ ؛ وعلى عكسِ ذلك كانَ إنتاجُ رُؤوس الأموالِ التى بذلتْ بينَ سنتى ١٨٧٠ و ١٨٩٠ فى مدِّ المسالكِ الحديديَّةِ الصُّغرَى ذاتِ الحركةِ الضَّعيفةِ وفى توزيع الماء والغازِ على المدُنِ الصُّغرَى

فسعر الفائدة، فى البَلَدِ القديم الذى تمَّتْ فيهِ مُحدثاتُ العُمْران أو كادت، يتَّجهُ صبَباً (١)

هذه العِلَلُ الثلاثُ العامَّةُ فى هبُوطِ سعر الفائدةِ، تُقابلها ثلاثُ عِلَلٍ وقتيَّةٌ، تحولُ آناً بعدَ آنٍ دونَ ذلك الهبوط :

١ً — طرُوُّ المستكشَفاتِ والمخترَعاتِ الجديدةِ التى

(١) نزولاً

تَستلزمُ تَطبيقاتٍ فِعليّةً مُتَّسِعةً ؛ فَهِيَ تتطلَّبُ رُؤوس أموالٍ عظيمةٍ وتجزيها جزاءً وَفيراً

٢ — تَرْحيل رُؤوس الأموال إلى الأقطارِ المستَجدَّةِ التى لا تَزالُ فى حاجةٍ إلى مُعْظَمِ المشروعاتِ العُمْرَانيةِ : وهـذا التَّرْحيلُ قد يتمُّ بغيرِ انتقالِ أحدٍ بل بمُجَرَّد الاكتتابِ فى الأَسْهُمِ والأَسْنَادِ التى تُصْدِرها الشَّركاتُ الأَجنبيَّةُ والحكوماتُ الأَجنبيَّةُ . ومن نتائجِ انتقالِ رُؤوسِ الأموالِ إلى تِلكَ الأقطارِ ، أنها تَصُونُ سعرَ الفائدةِ فى البُلْدَانِ القديمةِ من النُّزُولِ إلى ما وَراءَ الحدِّ

٣ — شُبوب الحروب بين الدُّوَل أو سَرَفُ الموسرين فى ضُرُوبِ التَّرَفِ ؛ وكلاهما ضارٌّ لأنهُ يُتلِفُ ما يُتْلفُ من رُؤوسِ الأموالِ بلا عِوَضٍ

يُؤْخذُ من جُملةِ ما فَصَّلناهُ أنَّ ثلاثَ عِلَلٍ عامَّةٍ مُتَّحِدَةِ التأثيرِ على الدَّوَام تُؤَثِّرُ فى سعرِ الفائدةِ هُبوطاً ؛ وأنَّ ثلاثَ عِلَلٍ عارِضةٍ تتخلَّلها فى بعض الأوقاتِ والأحوال فتخفِّفُ ذلك الهبوطَ

غيرَ أنَّ النَّتيجةَ التى تتأتَّى عن جميع تلك الحركاتِ ، هى الاستمرارُ فى اتجاهِ سعرِ الفائدة إلى الانخفاضِ

على أنَّ لهذا الانخفاضِ آفاتٍ كما أنَّ لهُ منافِعَ ؛ وفذلكةُ هذين الحِسابين : أنَّ نهايةَ ما يؤولُ اليهِ سعرُ الفائدةِ من الزَّهادةِ سيُفْضي ولو طالَ المدى إلى يوْمٍ يتَضاءَل فيهِ التَّفاوُتُ بين أحوال النَّاسِ

لهذا يجبُ على الحكومةِ ألاَّ تَضغَطَ بأعمالها أو بقوانينها على سعرِ الفائدة . فلقد خطَرَ لبعض المشرعين أن حَظَرُوا الاقتراضَ بما فوْقَ الخمسةِ أو الستةَّ فى المائة ، فكانَ قانونهم هذا يُخرَق تارَةً فى السرِّ وتارَةً فى الجهرِ : لا تخرقهُ المصارفُ ولا الشركاتُ الكبرَى وحدها ، بل الحكومةُ نفسها فى أيَّامِ النَّكباتِ والأزماتِ ، كما فعلت الدَّوْلةُ الفرنسيَّةُ فى سنة ١٨٧١ وقد استدَانت على ستةٍ فوق المائةِ

للدَّائنِ عذلاً أن يجعلَ سعرَ الفائدة أكثرَ مِنَ الأربعةِ أو الخمسةِ فى المائةِ : وذلك إذا استجَدَّت أعمالٌ

ذاتُ أخطارٍ أو مُحدَثاتُ جَسيمةُ الأرباحِ ؛ لأنهُ من جهةٍ يُعرّضُ أموالَهُ لآفاتٍ شديدةٍ ، ومن جهةٍ أُخرى يرَى أمامهُ وُجوهاً للمكاسِبِ الطّائلةِ

وهذا ما يقعُ عند ما يُقرِضُ المُموّلُ مُختَرِعاً لم يَثبُتْ بَعْدُ أنّ اختراعَهُ صالحٌ للتّطْبيقِ على الأعمالِ

أمَّا الرّبا ذلك الذى يُؤْكلُ فوْقَ النّسبةِ الجائزَةِ ويُحتالُ له بسُفلَى الوَسائلِ لإثارَةِ شَهواتِ الأغرارِ وحملهم على الإنفاقِ فى سبيلها والاقتراضِ لأجلها ، فهذا ما تستطيعُ المحاكِمُ قمْعَهُ إمَّا بإلغائها العَقْدَ على أنَّ أحدَ الفريقينِ وَقَعَ عليهِ تحتَ الضغْطِ والتأثيرِ ، وإمَّا بمُعاقبتها المُرابي على الاحتيالِ

ولا حاجةَ إلى تعيينِ حدٍّ قانونيٍّ أعلى لِسعرِ الفائدة ، فإنَّ هذا التّعيينَ كانَ على الدّوامِ إمَّا ضارّاً وإمَّا غيرَ نافذٍ

الفصل الخامس

فى ربح المستحدث الصناعيّ — فى أسباب هذا الرّبح وعناصره

شأن المستحدث — ماهية الربح وعناصره — العنصر الخاص بالارباح الجسيمة صناعية كانت أم تجارية — الارباح الاستثنائية التى يصيبها بعض المستحدثين انما هى دليل على كسب طائل عاد على المجتمع ونتيجة من ذلك الكسب — مغالطة الاشتراكيين فيما يفسرون به شأن المستحدث — اتجاه الارباح الى الانخفاض

شأن المستحدث

المُهِمَّةُ التى يَنْتَدِب لها المستحدثُ فى الصِناعةِ ، أو التجارةِ ، أو الزّراعةِ ، أرقى مُهمَّات الاقتصادِ الاجتماعيّ ، فهى مِرَنةٌ حُرَّةٌ لا يَحولُ دونها حائلٌ قانونيٌّ ، ولـكلّ أن يَنْتَظِمَ فى سِلكها وأن يجعلَ منزلتَهُ منها حيثُ تُنزِلهُ كَفاءَتُه

المستَحدِثُ رُوحُ الإنتاج : هو المسئُول عنهُ وحامِلُ التَّبعةِ فيهِ ، فإليهِ يَرجعُ صافى ربحِهِ وعليهِ تقعُ الخَسارةُ وسبيلُهُ فيهِ إماَّ الفخارُ ، وإماَّ العارُ

نقولُ العارُ فى هذا الموْضعِ وإيَّاهُ نعني ؛ لأنَّ المستَحْدِثَ الذى لا يستطيعُ إيفاءَ ما عليهِ يندفِعُ إلى الإفلاَسِ ، ومن مصائِبِ الإفلاسِ فوقَ الأذى الذى يلحق بالمال ما يلْحَقُ بالكرامةِ الذَّاتيةِ من الغضاضةِ

لا نسهِبُ هَهُنا فى بيانِ شأنِ المستحْدِثِ بعدَ ما تقدَّمَ لنا تفصيلهُ فى صحيفة ١١٢ من القسمِ الأوَّلِ بل نكتفى فى هذا المقَامِ بالالتفاتِ إلى ماهيَّةِ المكافأةِ التى تقعُ إلى المستحدِثِ ويُسمُّونها فى الاقتصادِ بالرِّبحِ

ماهيَّة الرِّبح وعناصرُهُ

قامَ ، بخُصُوص ماهيةِ الرِّبحِ والعناصرِ التى يتكوَّنُ منها ، مذْهبانِ مُختلِفانِ قاصِرانِ . أحدُهما فى انكلترا والثَّانى فى المانيا : الأوَّلُ يُشبِّهُ بينَ ربحِ المستحدِثِ

وفائدةِ رأس المالِ ؛ والآخرُ يخلطُ بين ربحِ المستحدِثِ ، وأَجرِ العاملِ ، وعلى هذا يدْعون نَصيبَ المستحدِثِ بجُعْلِ الإدارةِ

فأمّاً فائدةُ رأس المالِ فقد رأَينا فى الفصلِ السَّابقِ كُنْهَها إنَّ فائدةَ رأس المال ، وهى الجزءُ الذى يُؤَدّيهِ المدينُ للدَّائنِ عن استخدامهِ نُقودَهُ ، تَكاد تكون مُتَشابِهةً فى البلدِ الواحدِ ، والزَّمَنِ الواحِدِ ، وحيث تكونُ المحذوراتُ واحدةً . فإذا وَقعَ فيها الفرقُ ، كانَ زهيداً لا يتجاوزُ العُشْرَ ، فإنْ تجاوزَهُ فإلى السُّدْسِ فى النَّادرِ ، وإلى الخُمْسِ فى الأنْدرِ ، هذا على تشاكُلِ الحالِ أمناً واضطراباً

ولا كذلك ربحُ المستحدِثِ فإنهُ يتخالفُ فى النِّهايةِ : وقد يُصيب منهُ الواحدُ ضِعفين ، أو ثلاثةً ، أو أربعةً ، أو عِشرينَ ضِعفاً ممَّا يُصيبهُ الآخرُ ؛ وفوق ذلك فإنَّ سَعَةَ الرِّبحِ مَرجِعها فى الأكثرِ إلى ذاتيةِ المستحدِثِ بخلاف الدَّائنِ فليسَ لِذاتيتِهِ تأثيرٌ يُذْكَرُ بل ولا أدنى تأثيرٍ فى سعرِ الفائدةِ

على أنَّهُ بقَدَرِ ما يَظهرُ فى وَقْتٍ معلومٍ وبَلَدٍ معلومٍ، أنَّ الفائدةَ ثابتةٌ أو قليلةُ الحَراكِ، يكونُ ربحُ المستحدِثِ على عكسِ ذلك قلِقاً متغيِّراً مُرتبطاً بمقدرةِ صاحبِهِ

وأمَّا الخلْطُ بين ربحِ المستحدِثِ وأجْرِ العاملِ، على ما بينهما من فرقِ المقدارِ، فليسَ بالخطإِ المحْضِ؛ سوى أنهُ غيرُ تامٍّ

لا جرَمَ أنَّ أوَّلَ العناصرِ التى يتكوَّنُ منها ربحُ المستحدِثِ هو جزاءُ تعبِهِ: ذلك لأَنهُ فى مُعْظَمِ الأحوالِ يكِدُّ كدَّ العاملِ، وإن اختلفَ الشأنانِ، ولأنهُ يُؤَلِّفُ بين مَظِنَّاتِ الإنتاجِ، ثمَّ يبحثُ عن الأَسواقِ التى تروجُ فيها بضاعتهُ، ثمَّ يشترى الموادَّ الأولى، ثمَّ يُراقِبُ الصِّناعةَ، ثمَّ يُصرِّفُ الأَصنافَ إلى حيثُ تنفَقُ

فَجَهْدُهُ البدَنيُّ عظيمٌ؛ وجَهْدُهُ الفِكريُّ لا شكَّ أعظَمُ؛ ومن أتعابِهِ أنهُ يتنقَّلُ على الدَّوامِ ودِماغُهُ مُشتَغِلٌ كلَّ الاشتغالِ بنجاحِ مُستَحدَثِهِ؛ بخلافِ العاملِ، فإنهُ بعدَ انقضاءِ عشْرِ السَّاعاتِ التى يُؤَدِّيها يَوْمياً، يمضى طَليقاً إلى

أهلهِ ويَعكِفُ على ملاهيهِ أو ملاذِّهِ ، وما بهِ شيءٌ مما بالمستحدث من التَّفكيرِ فى عهودهِ والعناية بجيلهِ الصِّناعيَّةِ مما يُؤَرِّقُهُ فى لياليهِ ولا يُفارقُهُ فى أُويقاتِ فراغهِ

مثلُ هذا العمل المنوَّعِ المتطاولِ غيرِ المنقطِعِ يُوجِبُ لصاحبهِ الجزاءَ بلا مُشاحَّة : وذلك الجزاءُ هو الذى دعوْهُ بجُعْلِ الإدارةِ

قد تجد مِنَ المستَصنِعينَ والتجار مَنْ يُعيِّنُ لنفسهِ ستةَ آلافِ فرنكٍ أو ثمانيةَ أو عشرةَ أو اثنى عشرَ ألفَ فرنكٍ تحتَ مُسانهةٍ اسميةٍ

وهذه المبالغُ لو كانت جميعَ ما يَطْمَعُ فيهِ من المكسب، لآثرَ دونَ العناءَ الذى يتحمله والتَّبِعةِ التى يقدِمُ عليها أن ينتظِمَ فى الخدمةِ ، أو يتنصَّبَ على إدارةِ معمَلٍ . غيرَ أنهُ لا ينظرُ إلاَّ إلى الرِّبحِ الحقيقيِّ الذى ينْتُجُ لهُ فى آخرِ عامهِ من صافى المكسَبِ بعدَ استنزال الفائدةِ المعتدِلةِ التى تؤولُ إلى رأس المال

يستدركون أنَّ جُعْلَ الإدارةِ هذا تُؤَثِّرُ فيهِ الأحوالُ

التى تُؤثِّرُ فى أُجورِ العُمَّالِ بوجهٍ عامٍّ : مِثالُ ذلك : أنَّ المُزاحمةَ بين المستحدِثينَ أى أنَّ توافُرَ الأفراد وذوى الأخلاقِ الصَّالحةِ والكفاءةِ الاكتناهيةِ وسائرِ المزايا التى تستدعيها إدارةُ المستحدَثاتِ ، فى البلدِ الذى يكونُ فيهِ العلمُ منتشراً ، تُقلِّلُ من أرباحِ المستحدِثينَ عمَّا هى عليهِ فى البلدِ الذى لا يكونُ للعلمِ انتشارٌ فيهِ ولا يكثُرُ عددُ الذين يتصدَّون من أهلهِ للتِّجارةِ أو الصِّناعةِ

وعلى العكسِ من ذلك تزدادُ أرباحُ المستحدِثينَ بقدرِ الآفاتِ التى يُخْشَى منها على معاهدهم ، كما تزدادُ أُجورُ العُمَّال بقدر ما يُحيطُ بعملهم من المحذوراتِ ، إذ ما من أحدٍ يميلُ إلى كدِّ فكرهِ على الدَّوامِ خشيةَ خطرٍ يتوقَّعهُ لذلك كانت أرباحُ المستحدِثينَ فى المعاهدِ الجديدةِ غيرِ المعروفةِ — إلاَّ قليلاً — أنزعَ إلى الصُّعودِ منها فى المعاهدِ القديمةِ الموطَّدةِ الدَّعائمِ

ومن العِلَلِ التى توجبُ مثلَ هذا الصُّعودِ ما يتضمَّنهُ بعضُ الصِّناعاتِ أو الحِرفِ مِنَ المزعِجاتِ الحِسيَّةِ أو

المعنويّةِ: مثالُ ذلك أعمالُ الكَنْسِ أو كَسْحِ المَراحيضِ فإنّ النّاسَ لا يرتضون بها إلاّ إذا كانت أجورُهم أوفرَ ممّا لو استُخدِموا فى حِرَفٍ أنظفَ وصنعاتٍ أمثلَ

كلُّ هذه الاستدراكاتِ فى محالّها وتنطبقُ على جميعِ المستحدثاتِ ، وأخصُّها التى تكونُ متُفرّعةً عن صناعةٍ واحدةٍ . على أنّ تسميةَ مُكافأةِ المستحدِث بجُعْلِ الإدارةِ لا تنطبقُ على ما يليقُ لتلكَ المكافأةِ؛ إذ الفرقُ الذى بينها وبينَ الجُعْلِ : أنّ الجُعْلَ أجرٌ يُحَدَّدُ لصاحبهِ ويُصبحُ حقّاً لهُ متى أنجزَ عملَهُ ؛ وكذلك الوظيفة (المرتّب)

فكلُّ مياوَمَةٍ أو مُسابَعَةٍ أو مُشاهرَةٍ، تحقُّ لصاحبها، مُستخدَماً كانَ أم عاملاً ، من غيرِ أن يؤثّرَ فيها مؤثّرٌ لاحقٌ بها ، حتى فى حالِ الإفلاسِ ، لأنّ تلك الأُجورَ تؤدّى قبلَ ديون الدّائنينَ

لا كتلكَ المكافأةِ التى يُسمّونَها بجُعْلِ الإدارةِ ؛ فإنّ أداءَها موقوفٌ على انقضاء العام ، ولا تُصبحُ حقّاً نهائياً لربّها إلاّ بعدَ أن يرفعَ حِسابَهُ السّنَويّ ويَثبُتَ من

الجَرْدِ أنَّ الدَّخْلَ أَربى على الخرْج

فإذا تبيَّنَ مِنَ الجَرْدِ السَّنويّ ما يُناقِضُ ذلك فالمستحدْثُ يكون قد أضاعَ تَعَبَهُ فى حوْلِهِ وخرَجَ من حقِّهِ ؛ وفى خِلاَلِ ذلك يكون العمَّال والموظَّفون قد وُفُّوا أُجورَهم . فلا يُقالُ بعدَ هذا الفرق انَّ تَسْمِيَةَ تلك المكافأةِ بجُعْلِ الإدارة مُوافِقةٌ للواقع ؛ وكانَ الأَجْدَرُ بها أن تُدْعى بالعوَض ، وإن كانَ هذا العِوَضُ لا يَصيرُ كَسْباً لصاحبِهِ ، مُستَصنِعاً كانَ أم متَّجراً ، إلاَّ بعدَ أن يَتَبَيَّنَ فى فذْلَكتهِ[١] السَّنويَّةِ أنَّ الدَّخْلَ قد أَنافَ[٢] على الخرْج

فالعُنصرانِ الأَصليَّانِ ، المألوفانِ ، العامَّانِ ، اللَّذانِ يتكوَّنُ منهما ربحُ المستحدِث : هُمَا العِوَض الذى يُعْطاهُ فى مُقابلةِ المحذوراتِ التى يتعرَّضُ لها ، وَعِوَضٌ آخرُ يُعْطاهُ فى مُقابلةِ ما يُعانيهِ من تعَبِ الجِسم ونَصَبِ الفِكرِ

---

(١) تقريره السنوىّ

(٢) زاد

العنصرُ الخاصُّ الذى تنجمُ عنهُ الأرباحُ الكبرى
في الصناعةِ والتجارةِ

قد تنجمُ الأرباحُ الكبرى عن عنصرٍ كثيرِ التبدُّلِ والتغيرِ ، مرْتبطٍ بالنُّبوغِ الاستثنائيّ الذى ينْبغهُ بعضُ المستحدِثينَ

إذا بلغت المعارفُ الكُنْهيَّةُ مبلغاً معلوماً ، وافقَ المجتمعُ على ثمنٍ معيَّنٍ يؤدّيهِ لإحدى الصنّاعات ، إزاءَ ما تقْضي لهُ من الحاجاتِ ؛ وذلك الثَّمنُ يعادِلُ ما يحتّمُ إنفاقهُ على اللَّوازمِ العاديَّةِ للاستصناع : من مثلِ فائدةِ رأس المالِ واستهلاكهِ ، وأُجورِ العمَّالِ ، وجملةِ النَفَقة العامَّةِ ، وقدْرِ العوضِ الذى يرتَّبُ للمُستحدث عمَّا يتَجشَّمهُ من المشقَّةِ ويرْكبهُ من الخطَرِ

غيرَ أنهُ قد يتَّفقُ أن يقومَ بين المستحدِثينَ واحدٌ ، أو غيرُ واحدٍ ، فيتوصلَّ إمَّا بهمتّهِ الماضيةِ وحِذْقهِ المتناهي أو بتَدقيقهِ النَّظرَ وإعمالهِ الفطنةَ ، أو بإيجادهِ طريقةً غيرَ مَسبوقةٍ لمُلاءمة الصَّنعاتِ ، أو باختراعهِ الآلاتِ المستجدَّةَ

أو باهتباله الفرص السانحة ، إلى خفض الثمن الأصلي لمنتجاته عن الثمن الأصلي لأمثالها فى المعاهد الأخر ؛ فينخفض إذاً ثمن البيع وينتفع هو بكل الفرق أو بمعظم الفرق الذى يكون بين سعره وسعر منافسيه

وربما يتأتى الربح العظيم للمستحدث من كونه توصل إلى بيع منتجات أكثر إتقاناً من منتجاتهم مع بقاء السعر واحداً عنده وعند مناظريه، فتروج بضاعته أيما رواج

ذلك هو المنبع الأكبر للأرباح الصناعية : وملاكه تقليل الثمن الأصلي فى معهد إلى ما دون الثمن الأصلي فى نظرائه ؛ أو الحصول على منتجات أجود من منتجات المزاحمين من غير زيادة فى سعر البيع

من هاتين الحالتين ينجم التفاوت العظيم فى أرباح المستحدثين، وبسببها قد تتفاقم تلك الأرباح إلى ما وراء التصور، بحيث أنه لو تسنى لأحدهم أن يعرض قطعة من الكتان ، ويرخصها خمسين سنتيماً عن أشباهها ، أو أن

يستخرجَ طَناً من الحديدِ، ويرُخِّصهُ خمسة فرنكاتٍ عن أمثـالهِ، مع بقاء الصنّفين على الصفّةِ المألوفةِ فيهما، لأصابَ فوزاً من ذلك الفرق الطفيفِ مكاسبَ طائلةً .

الأرباحُ الاستثنائيَّةُ التى يُحرزُها بعضُ المكافلين
دليلٌ على أنَّ المجتمَعَ قد حصَلَ
على نفْعٍ عظيمٍ

الأرباحُ الاستثنائيّةُ لا تدُلُّ على أنَّ المجتمعَ مجنيٌّ عليهِ بهـا، بل تدُلُّ على أنهُ كاسِبٌ؛ والخَسارةُ التى تلحقُ بالملتزم، لا تقتصرُ عليهِ، بل تتناولُ المجتمعَ : بمعنى أنَّ المنتجاتِ التى عرِضَتْ عليـهِ لا تُعادِلُ المجهوداتِ التى بُذِلت فى سبيلِ إيجادها

أمَّا إذا ظفرَ الملتزمُ بغنمٍ طائلٍ،فتأويلُهُ أنَّ المجهوداتِ التى بُذلت فى معهدهِ، أو الطرَّائقَ التى ابتكرها، قد وفَّتْ من مطالبِ المجتمع بما لم توفِّ معاهدُ المناظرين

هذا «بسمَرْ»، أصابَ من طريقتهِ فى الفولاذِ، خمسةً

وعشرينَ أو ثلاثينَ مليون فرنكٍ ، جزاءَ تقليلِهِ نفقاتِ صُنعهِ ، فتلك الثروةُ لم ينتهبها من المجتمعِ انتهاباً ، ولكنّهُ أكسبهُ أضعافَ أضعافِها بمستكشفاتهِ التي أرخصَتْ ذلك المعدِنَ وعمّمَتْ استعمالَهُ

دَعْ هذا الرَّجُلَ على سعَةِ دائرتهِ وامتدادِ شُهرتهِ وخُذْ واحداً من مُستَصنِعي المحيكاتِ أو الفلزّاتِ (الخردوات) فقَدِّرْ أنهُ بقُوّةِ هيمنتهِ ، وبلُطفِ تأليفهِ بين الصِّنَاعاتِ وبحُسن اختيارهِ للمادّةِ الأولى أو باستجادتهِ خدمتَها ، تمكَّنَ من إرخاصِ أثمانِ تلك الأصناف في معملِهِ ، خمسين سنتيماً في المترِ أو الكيلغرام عن أثمانِ أمثالها في المعاملِ الأُخَرِ ؛ فهو إذن يستدرُّ الأرباحَ استدراراً ويُصبحَ من الموسرين

أفيكون بكَسبهِ هـذا جالباً خسارةً على المجتمع ؟ كلاّ . . . ولكنّهُ في الغايةِ يحصلُ على ما بين السِّعرَينِ من الفرق

إنما الغُنْمُ الكبيرُ آيةُ السَّعْيِ إلى النَّجاحِ ، ولهذا تجد

أفاضلَ المكافلين الصِّناعيِّين، على نَشاطٍ مُستمِرٍّ وعلى تَنَبُّهٍ وحذَرٍ: كلٌّ منهم يستنفِد حيلَهُ في التَّغلُّبِ على مُناظريهِ، إمَّا بجعلهِ مُنتَجاتهِ أبدعَ إتقاناً وأدعى إلى القبولِ، أو بخفضهِ أثمانَها الأصليَّةَ عن أثمانِ مُشاكِلاتِها

ولا سبيلَ لهُ إلَّا باستيفاءِ هذينِ الشَّرطينِ أو أحدِهما للحصولِ على ما يَطْمَعُ فيهِ من كبيرِ الفائدةِ

ينقسم حِذْقُ المكافِلِ إلى قِسمَين: الكفاءةُ التِّجاريَّةُ والكفاءةُ الصِّناعيَّةُ

الكفاءةُ التجاريَّةُ تَقُومُ بإحسانِ البيعِ وإحسانِ الشِّراءِ لا بالاقتصارِ على العِنايةِ والمَضاءِ، بل بإضافةِ الكياسةِ والفِطنةِ إليهما

فيَنبغي لهُ أن يَبتاعَ الموادَّ الأولى من حيث تكون أرخصَ وأجوَدَ، وأن يتعرَّفَ ما لم يكن يعرفُهُ من أسواقِها لعلَّ فيها ما هو خيرٌ لهُ وأصلحُ؛ ثمَّ أن يَتحرَّى لِنفاقِ بضاعتهِ أصلحَ الآناءِ وأمنحَ الأمكنةِ، وأن يَستقْصِيَ عمَّا كان يَجهلُهُ من الأسواقِ التي تروجُ فيها

سِلَعهُ ، سواءٌ أ كانت فى البُلدانِ الأَجنبيَّةِ أم بين فِئةٍ جدَّت عندها الحاجةُ إلى بضاعتهِ

أمَّا الكفاءةُ الصناعيَّةُ : فتقوم بأن يَستَشعِرَ الملتزمُ مَطالِبَ المجتمعِ ، ويقدّرَ الثمنَ الذى يرضَى ببَذلِه فى سبيلِ قضائها ؛ ثمَّ بأن يُهيِّئَ معدَّاتهِ لإخراجِ أشياءَ سارَّةٍ للنَّاس أو نافعةٍ لهم ، وأن يُنظِّمَ معاهِدَهُ ، وأجهِزتَهُ ، وعمَّالَهُ ، ويُقسِّمَ الصنَعاتِ عليهم ، ويُديرَ خَرجَهُ العامَّ ، بحيثُ يَصِلُ إلى النَّتيجةِ التى يتوخَّاها ، وقد أنفقَ عليها أدنى ما يُنفِقُ

العبثُ فيما يتقوَّلهُ الاشتراكيُّون
على شأنِ الملتزمِ

وضحَ ما بين شأنِ المكافِلِ على حقيقتهِ التى تقدَّمَ وَصفُها وبين الشأنِ الذى ينسبهُ إليهِ (كرل مركسْ) الاشتراكيُّ الألمانيُّ ، إذ يُشبِّهُهُ بالنَّاطورِ مع أنَّكَ لو جمعْتَ أبرعَ نَواطيرِ العالَمِ وجعَلتَهم على رأسِ أبسطِ الصناعاتِ لأفضَوا بها ، لا محالة ، إلى الإفلاسِ

وَإليكَ زَعماً آخر يزعمهُ بعضُ الاشتراكيّين الآخرين، إذ يقولونَ إنَّ أرباحَ الملتزِمِ تجيء عادةً من استئثارِهِ بمنافعِ المستكشَفاتِ والمختَرَعاتِ العلميةِ ؛ وهذا قولٌ ناهيكَ بهِ من سخافتهِ ، لأنهُ لو صحَّ لكانَ جميعُ الملتزمينَ مُفْلِحين

والوَاقِع أنَّ اثنين منهم أو ثلاثةً في العشْرَةِ ، يُفْلِسُون ؛ وأنَّ خمسةً أو ستةً منهم لا يُدركون إلاَّ ما يَتَبلَّغُون بهِ مع الاحتفاظِ برأس مالهم أو إنافة شيء عليه ؛ وأنَّ واحداً أو اثنين يُوَفَّقان إلى المغنَم الوفيرِ

لقد ذكرنا أنَّ الأرباحَ العظيمةَ تتأتَّى من انخفاضِ الثمنِ الأَصليِّ في مَصنعٍ ، عمَّا هو عليهِ في أمثالهِ من المصانع ؛ ونزيد هنا أنَّ ذلك الفرقَ يكون في الغالِبِ وقتياً مُهَدَّداً بسُرعةِ الزَّوال : لأنَّ المزُاحمين الذين سبَقَهم أحدهم لا يَغفلون عنهُ بل يبحثون عن سبب إفْلاَحهِ حتى يعَرْفوهُ ويَستَخدموهُ . وهكذا يظَلُّ الرِّبحُ خيرَ باعثٍ للنَّشاطِ ومُحرِّكٍ للفِطنةِ

فإذا كانَ الإفلاحُ الصناعيُّ عرضةً للزَّوال كما وصفنا ولا يُستبق إلاَّ بيَقْظَةِ الهمَّةِ ومعونةِ الاختراعِ على الدَّوامِ ، فانخفاضُ أسعارِ المنتجاتِ حيثُ تتَوالى المستكشفاتُ إنما ينجمُ من هذه الحالةِ : بحيثُ لا تلبث أن ترَى الطنَّ من من الفولاذِ قد هبطَ إلى مائةٍ وعشرين فرنكاً والطَّاقَ من المنسوج القطنيّ الرقيقِ إلى العشرِ أو العُشرَينِ من الثمنِ الذى كان عليهِ منذ قرن

أمَّا الملتزمونَ الذين لا يتمكَّنونَ من خَفْضِ الثمنِ الأصليّ أو إيجادِ منتَجاتٍ يَفضُلُ حديثُها قديمَها ، فلا يظفَرون من الرّبحِ إلاَّ بما يوازى عوضَ المحذوراتِ وفائدةَ رأس المالِ ثمَّ يدَع ما يتَيَسَّرُ من المكافأةِ لوليّ الإدارةِ

ومن هذا تتبيَّن السِرّ فى كونِ الصناعاتِ القديمةِ المعروفةِ الموطَّدَةِ ، تُؤْتى من الأرباحِ شيئاً طفيفاً فى جنبِ ما تُؤْتيه منها الصناعاتُ الجديدةُ المجهولةُ

فربحُ الملتزم غيرُ متأتٍ إذن من خسارةٍ تقعُ على العاملِ

أو على الشَّارى بل هو مُرتبطٌ بمهارة صاحبهِ . لهذا كانت مَكاسِبُ الشَّركاتِ المساهمَةِ ، التى يتوزَّعُ فيها اجتهادُ الملتزمِ بين أُلوفٍ من الأفرادِ ، لا تُعادِلُ مَكاسِبَ الملتزَماتِ التى يقتصر إحسان صاحبها على إدارتها

اتجاه أرباح الملتزمين الى التناقصِ

تَنْزِعُ أرباحُ الملتزمين فى الأقطارِ التى تَقَادَمَتْ مدنيتها إلى الانخفاضِ التَّدْريجيّ ؛ كما ينزِعُ اليهِ سعرُ الفائدةِ ، فيَتَناقَصُ بتَناقُصهِ عدَدُ الدَّخليين المتفرِّغين

ولمَّا كانت المدنيَّةُ الآن تُعْلِى من قدرِ المستَصنِعين والمتَّجرين ، فينمو سَوادُهم ويَشتَدُّ تَنافُسُهم ؛ وكانَ انتشارُ العلم يعمِّمُ بين النَّاسِ المعارِفَ العقليَّةَ والشَّرائِطَ الخُلُقيَّةَ المطلوبةَ لإدارةِ المتاجرِ والمصانعِ تناقصت محذوراتُ هذه الأعمالِ بقدر ما أصبحت الأسواقُ كلُّها معروفةً والطرائقُ المستَجدَّةُ كلُّها مألوفةً ؛ وبقدر ما تعَذَّرَ إحداثُ ملتزماتٍ جديدةٍ لإيجادِ أشياءَ غيرِ مسبوقةٍ

فجاء من ذلك أنّ الأرباحَ التى كانت فى الأزمنـةِ السَّالفةِ لا تقعُ فى الصناعاتِ الشَّائعةِ دون عشرة أو خمسة عشر أو عشرينَ فى المائةِ ، هبطت إلى ستةٍ أو ثمانيةٍ أو تسعةٍ فى المائةِ

الفصل السادس

حِصةُ العاملِ فى التَّوْزيعِ — الأجرُ — أنواعُهُ — مُشاطَرَةُ الأرباحِ

ماهية الأجر وشيوعه — تولده من طبيعة الاشياء — منافع المعاقدة على الأجر لكلّ من العامل والملتزم — تعدّد أنواع هذه المعاقدة — الأجر المتزايد — أمثلة من الأجور الراقية — الأسباب التى يبنى عليها مقدار الربح — مناسبة الأجر لانتاج عمل العامل — تأثير عدد السكان فى سعر الأجور — اعتراض الاشتراكيين على هذا النوع من المعاقدة — نظام مشاطرة الارباح — العلل المانعة من تعميم هذا النظام بواعث اختلاف الأجور تبعاً للحرف

ماهيَّةُ الأجرِ وشيوعهُ

لكلِّ عاملٍ حِصةٌ يؤدّيها فى الإنتاجِ تلك الحصةُ تُمثّلها فى العادةِ مكافأةٌ يُتفقُ عليها مُقدّماً ، وتكون نِسبيةً إمّا إلى عددِ السّاعاتِ والأيّامِ التى يُنجزُ فيها العملُ ، أو المقاديرِ التى يَسعهُ صنعُها فيها :

سواءٌ أكانت تلك المقاديرِ عَدَداً معلوماً من أمتارِ الخيطِ المغزولِ أو القُطْنِ المنْسُوجِ أم مِقداراً مُعَيَّناً من أطنانِ الفحمِ الحجريِّ المستخرَجِ فى زمَنٍ محدودٍ

تلك المكافأةُ بما ذكرناهُ لها من المستلزماتِ تُدْعى الأجرَ

هذا الضربُ من الجزاءِ لا ينطبقُ على العملِ اليدويِّ دونَ سواهُ ، بل يَشْمَلُ مُعْظَمَ الحِرَفِ الإنسانيَّةِ ولا نستثنى الحِرَفَ الحُرَّةَ

المستخدَمُ يَجرى عليهِ رِزقُهُ مُسابَعَةً ، أو مُشاهرةً أو مُسانهةً ، أو على أى ترتيبٍ سبق التَّراضى بهِ ؛ والطَّبيبُ يُقْدَرُ لهُ حقُّهُ بعَدَدِ عِياداتهِ ؛ والكاتِبُ يُعطَى قيمةَ سَطرٍ سَطرٍ ممَّا يُحرِّرُهُ ؛ والمدرِّسُ يُعيَّنَ لهُ فى الغالِبِ بدلٌ على كلِّ جَلسةٍ يَجلِسُها إلى تلميذهِ أو ساعةٍ يتفرَّغُ لهُ فيها

ليسَ فى مُعاقداتِ النَّاسِ ما هو أعمُّ شُيوعاً وأكثرُ فُرُوعاً من الأجرِ أى الجزاءِ المتَّفَقِ عليهِ من قبلُ ، إمَّا فى مُقابلةِ ما يُقْضَى من الوقتِ فى العملِ ، أو فى مقابلةِ

القَدَرَ الذى يُنجزُ مِن العملِ ويُدفَعُ إلى طالبـهِ ؛ فهو لا يخلو منهُ نوعٌ من الحِرَفِ ولا مصرٌ من الأَمصارِ كما لم يَخلُ منهُ دهرٌ من الأدهارِ ؛ ولهذا لا يُشبَّه بهِ غيرُهُ من ضروبِ المعاقدَاتِ من جهةِ الانتشارِ والتَّداوُلِ

على أنَّ الأَجرَ هو الحظّ الذى قُسِمَ للسَّواد الأعظم من النَّاسِ ؛ ولعلَّ مَنْ يُنعِمُ النَّظَرَ ، يجدُ أنَّ ثلاثةَ أرباع الأهلين فى فرنسا أو أربعةَ أخماسهم ممَّنْ يُؤْجَرُون

تولُّدُ الأجر من طبيعةِ الأشياء

لِنبحثْ فى مُكوِّناتِ الأجرِ ونتطلَّعْ إلى مَنشئهِ وماهيَّتهِ

الأجرُ، ومثلُهُ فائدةُ رأس المال ، عبارةٌ عن عُنصرَين فى شركةٍ مُضاربةٍ

يهمُّ مكافلٌ بتشييدِ مَنْسَجٍ أو بإدارتهِ فيَبْحَثُ عن بنَّائين أو عن نسَّاجين ، ويعتقدُ مُموِّلٌ أنهُ عثَرَ على منجمٍ للفحمِ الحجريِّ ، فيبحثُ عن فحَّامينَ لاستخراجهِ ؛

ويظُنُّ أحدُ المالكينَ أنَّ حقلَهُ في جهةٍ كذا يصلحُ ان يكون كَرْماً ، فيبحثُ عن كرَّامين لِغَرْسِهِ ، غيرَ خاشٍ بأسَ آفاتِ الكروم لِثِقَتِه بما أعدَّهُ من الأدويةِ لِمُقاتلتها

فأيُّ جزاءٍ يعرِضهُ كلٌّ من أولئك الثلاثةِ على العُمَّالِ الذين يتطلَّبهم لشأنهِ ؟

هنا يَتَبيَّن أنَّ الأجرَ يتَعيَّنُ بطبيعةِ الأشياء . فلا يُقال إذن إنَّ تعاوُنَ المستحدِث والعُمَّالِ في إحدى الحالاتِ التي عدَّدناها إنما هو شركةٌ بَسيطةٌ : إذ الشركةُ البَسيطةُ بين هذين الفريقين تَستَحيلُ في اكثرِ الأمرِ ، ولا سيَّما تلك الحالاتُ التي اجتزأْنا بذكرها عن ذكرِ ما لا يكادُ يُحصَى مِنْ نظائرها في المشروعاتِ المتجدِّدةِ كلَّ يومٍ

أمَّا العِلل التي تمنَعُ من تحقُّقِ تلك الشركةِ البسيطةِ فثلاثٌ :

١ً — أنَّ العاملَ ، في الغالبِ ، لا ذخيرةَ له فلا

يستطيع مُصابرةَ (١) النَّتيجة التى تقع اليهِ ، إذ قد تنقضى شُهورٌ طِوالٌ قبلَ أن يتِمَّ تشييدُ المعمل، ثمَّ سَنَوَاتٌ طِوَالٌ قبلَ أن يَكْمُلَ استعدادُهُ وتتوافرَ لديهِ أرباحُ المنجم

لا يَخرُج الفحمُ إلاَّ بعد الشُّرُوع فى التَّنقيبِ بأربعةِ أعوام؛ والكَرْمةُ لا تُعطى أُكُلَها إلاَّ فى مِثْلِ هذا الأَجَلِ؛ وخِلاَلَ ذلك تُنْفَقُ النفقاتُ ولا تَرِد المواردُ

فالعامل ، ولهُ من الحاجاتِ المعجَّلةِ ما لا يَصبر عنهُ ، لا يُطيق الانتظارَ زمناً مديداً . ولو قدَّرنا أنَّ المعملَ مُدَارٌ ، وأنَّ الكرمةَ مُثْمِرَةٌ ، لَوَجَبَ التَّرَيُّثُ شهراً حتى تفى المنتجاتُ بما سَلَفَ من الخرْجِ ؛ ولا يَسَعُ العاملَ الإمهالُ فى جزائهِ إلى هذا الحدِّ

ذلكَ أوَّل حائلٍ ذى بالٍ يَحول دون الشركة البسيطة بينهُ وبين الملتزم

٢ً — الحائل الثانى دُونَها : ما قد يُصيبُ المشروعَ من الخَسَارَة

---

(١) صابَرَهُ أى غالبهُ فى الصبرِ

ذلك المشروع لم يبتكرهُ العاملُ ، ويندُرُ كلَّ النّدُورِ أن يكون كُفُوءًا لابتكارهِ أو مُراقبتهِ . فإذا كانَ المشروعَ منسجَ قطنٍ ، لم يعرف العاملُ أذلك المنسج فى موضعٍ صالحٍ ليمتارَ لهُ منهُ ، أم صالحٍ لِتَنْفَقَ منتجاتهُ فيهِ

وإذا كانَ مَنْجَماً لم يعرف أَفيهِ فحمٌ سَهلُ الاستخراج مَيْسُورُ الوسقِ ؛ وإذا كان كَرْماً ، لم يعرف أتُرجى وِقايتهُ من الآفاتِ أم يُرجى أن يكون للخمرِ ثمنٌ فيهِ وَفاء

كلُّ هذه الأَشياء يَجهَلُها العامل وليسَ من شأنهِ أن يعلَمَها ؛ فلهذا يحقُّ لهُ أن يَخْشى عواقب المشروع كما يَحقُّ لهُ ألاَّ يَستَنيمَ إلى الآمالِ فيهِ وينُوطَ جزاءَ تعبهِ بنَتيجةٍ مَشكوكٍ فيها بعيدةِ الأَجَلِ

٣ — الحائل الثالث : أَنَّ خِدمةَ العامل فى المشروعِ ، خِدمةٌ مُعينةٌ مُتماثلةٌ ، سَهلةُ المعايرَةِ والتَّقديرِ ، لا تخرُجُ عن كونها إماَّ مَفْعُولاً معلوماً من مَفاعيلِ القُدرةِ العَمَليَّةِ ؛ أو نتيجةً معلومةً من نتائجِ تلك القُدرةِ : كَجَرْفِ عِشرين متراً من الأَرضِ في اليومِ ، أو نقْلِ ثلاثةِ أمتارٍ من الأَتربةِ ،

أو إنجازِ مترين من النَّسيجِ أو إخراجِ طنَّين من الفحم

فللعاملِ فى مقُابلةِ هذه المعـاونةِ المحدودةِ المعيَّنةِ ، حقٌّ الحصولِ على مكافأةٍ ثابتةٍ ، متَّفقٍ عليها من قبلُ ، لا ينازَع فيها أيًّا كانَ مَصيرُ المشروع ممَّا لا علمَ لهُ بهِ

إن كانَ المكافِلُ قد هيَّأ مشروعَهُ الصناعيَّ أو الزّراعيَّ على أنفعِ مثالٍ ، فلنفسهِ ، وإن كانَ قد أخطأَ الرَّأيَ أو الحِسابَ فعليْها : لا يتحمَّلُ العاملُ شيئًا من سوءِ العقْبى ، وأجرهُ مُؤدًّى فى كلِّ حالٍ

كذلك إذا أفلَسَ الملتزِم : فإنَّ شُركاءَهُ يَفقِدُونَ حِصَصَهم من رأسِ المالِ ودائنيهِ يخسَرُون بعضَ أموالهم؛ سوى العاملِ فإنهُ ممتازٌ يتناولُ أجرهُ قبلَ الآخرين

وهذا إنصافٌ لا إحسانٌ : لأنَّ طبيعةَ الخدمةِ المحدودةِ المعينَّةِ التى أدَّاها ، تقتضى إيفاءَهُ قدرَها أوّلاً ؛ ولأنهُ لم يُستَشَرْ فى المشروعِ ولم يُبْدِ فيهِ حُكمًا ، فما عليهِ أن يأخُذَ بنصيبٍ من تبِعاتهِ

مزايا المعاقدة على الأجرِ، لكلٍّ من
العاملِ والملتزمِ

للعاملِ مزيتّانِ من الأجرِ : اجتنابُهُ ما يجهلهُ من مَغَبَّةِ الإنتاجِ ، وتمكنهُ من قضاء حاجاتهِ لِوقتِها من غيرِ نَظِرةٍ(١) إلى الأجلِ الذى تُعلَم فيهِ العُقْبى

الأصل فى الأجرِ أن يُؤَدَّى يَوْماً بيوم ؛ وإلاَّ فأُسبوعاً بأُسبوعٍ ؛ وإلاَّ ففى كلِّ أُسبوعين أبْعَدُ ما يُؤَجَّلُ : فإنْ جُعِلَ مُشاهرةً ، ولم يَتَسلَّف العاملُ منهُ شيئاً فقد أفْسدَ موْضُوعَهُ

أمَّا المستَحدِثُ فأكبرُ مزيَّةٍ لِلأجرِ بالنِّسبةِ اليهِ أن يكون طَليقَ اليدَينِ فى إدارتهِ ، إذ ليسَ لأَحدٍ من مَرْؤُوسيهِ أن يُناقِشَهُ فى الضَّارِّ والنَّافعِ من شأنهِ ، بل هو يفعل ما تُوحيهِ اليهِ معارفُهُ ومهارتُهُ ؛ وإذا أمرَهم أمراً أمْضَوْهُ ، وإن لم يتصوَّبُوهُ ، فيتَّسِقُ لهُ بذلك تقدُّمٌ

---

(١) النظرة — الإمهال

مشروعهِ ، بلا عائقٍ يَعُوقُهُ ، من سَبْقِ الأَوهامِ وتَشَبُّثِ العَوامّ

يَتَّفقُ للعمَّال أحياناً أن يَوَدُّوا لو كانت بينهم وبينَ أرباب المشروع مُشارَكةٌ بسيطةٌ ؛ على أنَّ هذه المشاركةَ مُستَحيلةٌ لِمَا بيَّنَّاهُ من الأَسبابِ . دَعْ أنَّ العَدْلَ يقضى بأنَّ نتائجَ المشروع ، مكسباً كانت أم خَسارةً ، ترجعُ بعدَ اطِّراحِ النفقاتِ العاديَّةِ منها ، إلى الملتزِمِ أو عليهِ دون سواهُ : لأَنَّ العُمَّالَ لم تكن لهم يَدٌ فى ابتكارهِ ؛ ولأَنَّ النَّتائجَ — حَسُنَتْ أم ساءَت — إنما جاءَت من تَدْبيرهِ وتَدْريبهِ لا منهم ؛ فهى إمَّا مكافأةُ حِذْقهِ وهِمَّتهِ ، وإمَّا عُقوبةُ خَطَلِهُ وتقاعُسهِ

غيرَ أنهُ إذا اتَّفقَ للعُمَّال مِثْلُ هذا التَّمنّى فى بعضِ الآناء ، فَهُم ولا شكَّ فى اكثرِها جُدَراءُ بأنْ يُهنِّئوا أنفُسهم ، لأَنهم مأجُورون ولَيْسُوا بشُرَكاء : فلقد بُنِىَ ، بين سنتى ١٨٧٩ و ١٨٨٥ نحو عشرة آلافِ بَيْتٍ فى باريس ؛ وكانَ كِراءُ البنَّاء ، أو النَّجَّارِ ، أو المسقِّفِ ، من سبعةِ

فرنكاتٍ إلى تسعةٍ فى اليومِ ، ورُبما بلَغَ إلى أربعةَ عَشَرَ فرنكاً

أمَّا ملتزِموها فكانوا عشرةً : أفلسَ منهم تسعةٌ أو انتهَوْا إلى التَّصفيةِ ؛ وخسِرت المصارِفُ نِصفَ ما أقرضتهم من أموالها ؛ إلاَّ العمالَ فكانوا رابحين

ولو شِئْنا لَعَدَّدْنا الأَمثالَ لكن حَسبُنا منها ما جرى لأوَّل مَن استَصنعُوا الرِّيَاشَ النَّفيسَ فى باريس ، فإنهم اضطُرُّوا من سنةِ ١٨٨٠ إلى سنةِ ١٨٨٧ إلى تَصفيةِ تجارتهم خاسرينَ ، على حينِ أنَّ صُنَّاعهم كانوا يُنقَدُونَ أُجُورَهم على الوَلاَء ، ومبلغها من سبعةِ فرنكاتٍ إلى عشرةِ فرنكاتٍ لكلٍّ منهم

فالأجرُ عَقْدٌ مبناهُ حُرِّيَّةُ المتعاقدينَ ، وهو بذلك ينطبق على طبيعةِ الأشياء :

الرَّجُلُ الذي يبتكرُ أمراً مُرتَهناً بِصُرُوفِ الدَّهرِ ، تُرتَهَنُ مكافأتهُ بالتَّصاريف ، ولا تَتحقَّقُ إلاَّ بعدَ سُفُورِ النَّتيجـةِ مِنْ غَياهِبِ الغيبِ والرَّيْبِ

أمَّا الرَّجل الذى يُعاوِنُ مُعاوَنةً مقـدورةً محدودةً طَوْعيَّةً قابلةً للمُعايرةِ والقياسِ — سواءٌ بعَدَدِ ساعاتها أم بعدَدِ القِطَعِ المصنوعةِ — فهذا يتناوَلُ جَزاءَهُ عاجِلاً بِلا مُشَاحةً ولا نَظِرةٍ إلى العُقْبى

مرونة عقد الأجر ، و بعض أنواعه

فى الأجرِ ، وهو أقْرَبُ العُقودِ إلى الطَّبيعةِ واكثرُها شيوعاً فى المعاملةِ ، مُرُونةٌ تصلحهُ لما شاءَ الله من الضُّرُوبِ

أوَّلُ هذه الضُّرُوبِ وأَبْسَلُها [١] هو الأَجر على اليوم أو على السَّاعة : ومن لَوَازمهِ إمَّا طَهارةُ الذِّمَّةِ من قبَلِ الخادم ، وإمَّا الهيمنةُ اليَقِظَةُ من قِبَلِ المخدوم

على أنَّ الأكثرينَ فى هذا العصرِ يَميلون إلى استبدال غَيرِه بِهِ مِمَّا يُستطاعُ معهُ تقويمُ عزيمة العامل بقيمتها الحقَّةِ؛ ومهما يكن من هذا المَيْلِ فإنَّ الأَجرَ على اليومِ أو على السَّاعةِ ممَّا لا يُستغنَى عنهُ فى بعضِ الحِرَفِ : من مثلِ التى

---

(١) أبسلها — أى أبسطها

لا يَسْهُلُ فيها تقويمُ العمل ؛ أو التى تكثرُ فيها الصُّعوباتُ والطَّوارئُ ؛ أو التى يُنظر فيها إلى الكَيْفيَّةِ لا إلى الكميَّةِ

ثمَّ جاءَ ترتيبُ الأجر على المِقدارِ الذى يُعْمَلُ ، فكانَ الضَّرْبُ الثانى وفيهِ رُقيٌّ عن الأوَّلِ . يُعْطَى الرَّجلُ فيه جُعْلَهُ عن كذا من الخيطِ يغزِلهُ ، أو كذا من الجوخ ينسجُهُ ، أو كذا من الحديدِ أو الفحمِ يُخرِجهُ ، أو كذا من الأرضِ يَنقبُهُ ، أو كذا من الحقلِ يَحصُدُهُ أو يجمعُ غلَّتَهُ

طريقةٌ فيها من العدلِ ما ليسَ فى غيرِها حيثُ يُمكن السَّيرُ عليها ؛ لأَنها تُقِرُّ لكلِّ ذى تعَبٍ نِصابَهُ وتُقيِّضُ للوَهين[١] أن يتوفَّرَ على غيرِ السَّيْطرَةِ ؛ إلَّا أنها تستدعى أموراً لا يتمُّ الإنصافُ إلَّا بها : كأَنْ تكونَ صُعوبةُ العمل واحدةً ، وأَلَّا يَختلِفَ المجهودُ الذى يقتضيهِ إنجازُ كلِّ قِطعةٍ من قِطَعهِ ؛ وأن تكون الأَشياءُ المطلوبةُ مُتَشاكِلةً أو طَفيفةَ الفروق . لهذا كان الأَجرُ على القدرِ ، أَفضَلَ

(١) الوهين والوَليّ للمدير أيًّا كان العمل الذى يرأسهُ وتقابلهما بالفرنسية لفظة Patron

طريقةٍ تُتَّبَعُ فى الصِّناعةِ التَّحويليَّةِ

على أنَّ أُناساً من أهلِ الصناعةِ الصُّغرَى يجْرُونَ عليها ورُبما بدَا لها أثرٌ فى أُولَياتِ الزّراعةِ الكبرى

الأجرُ النَّامي

بعدَ الضَّربَينِ اللَّذيْنِ أجمَلْنا الكلامَ عليهما جدَّ تحسينٌ فى الأَجرِ : بأن عُيِّنَتْ جائزةٌ لكلِّ مَنْ صنعَ مَزيداً عن القدرِ المطلوبِ منهُ فى وقتٍ معلوم. مِثالُهُ أنَّ العاملةَ الماهرةَ فى منْسجٍ تُنجزُ ثمانيةَ طاقاتٍ فى كلِّ أُسبوعينِ ، أَجرُ كلِّ طاقٍ منها خمسة فرنكاتٍ ، فَبمُقْتَضى هذا التَّحْسينِ إذا جاءَت العاملةُ المذكورة، آخرَ أُسبوعيْها بتسعةِ طاقاتٍ ، جُعِلَ لها ثلاثةُ فرنكاتٍ علاوةً على الطَّاقِ العاشرِ

هذه الطَّريقة ممَّا يجوز استخدامُها فى المصاهرِ وسائرِ المصانعِ وليْستْ خصيصةً بالمناسج ، والأَجر المبنيُّ عليها هو الذى سمّيْتهُ بالأجر النَّامي : وعلّةُ وُجوده أنّهُ بقدرِ ما

يزداد الإنتاج فى زمنٍ محدودٍ تتناقصُ النفقاتُ العامةُ من إجارةٍ ورقابةٍ وفائدةٍ لرأس المالِ على تناسبٍ مع كلِّ قطعةٍ منتجةٍ ؛ فيسوغُ للعامل إذاً أن يأخذ بحظٍّ من الفرقِ المكسوبِ من نقصانِ النفقاتِ العامةِ

أمثلةٌ أخرُ من الأجورِ النامية

يجازُ العاملُ فى أحوالٍ جمةٍ على حرصه من السَّرفِ فى المادةِ الأولى وتقليلهِ من فضولها . فالوقّادُ أو السوّاقُ الذى تُطلبُ منه قوةٌ معلومةٌ ويعطيها مع الإبقاء على شىءٍ من الفحمِ المقدورِ لتلك القوةِ ، يُمنحُ جائزةً نسبيةً إلى ما أبقى عليه

يجوز أيضاً فى هذا الضربِ من الأجرِ أن يُدرَّجَ الجزاءُ على نسبةِ ثمنِ المبيعاتِ : بحيثُ إذا كانَ ثمنُ الشىءِ فرنكاً مثلاً جُعِل للعامل خمسة فى المائةِ من كلِّ علاوةٍ على هذا الثمنِ

وبهذهِ الوسيلةِ يُحملُ الصانعُ على الإتقانِ مع

الإكثار، ويُحْدَى على الاهتمام بِنَجاحِ صناعته

كما أنهُ يجوزُ في هذا الضربِ من الأجرِ ترتيبهُ، بوجهٍ حسابيٍّ عامٍّ، على ثمنِ المنتجـاتِ: وهذا ما يُسمُّونهُ بالسُّلَّم المتحرِّكة: لا يَعنونَ بهِ جائزةً تُمنَح على ثمنِ الشيء وقد بِيعَ بما وَراءَ حدِّهِ؛ بل يَعنونَ بهِ الارتباطَ الوَثيقَ المطْلَقَ من كلِّ قيْدٍ بين الأجرِ وبين السعرِ أيًّا كان

مثالُهُ ما هو جارٍ في المصاهرِ الحديديَّةِ والمناجمِ الفحميَّةِ بشمال إنجلترا، حيث يتَّفقُ المستصنعون والصنَّاعُ على شرائطَ مُقتضاها أنهُ إذا بيعَ طَنٌّ الفحم بستةِ فرنكاتٍ كانَ نَصيبُ العامل الذي استخرَجهُ ثلاثةَ فرنكاتٍ من الثمنِ، وإذا بيعَ بسبعةِ فرنكاتٍ كانَ نصيبُ العامل ثلاثةَ فرنكاتٍ وستين سنتيماً، وإذا بيعَ بثمانيةِ فرنكاتٍ كانَ نَصيبُ العامل أربعةَ فرنكاتٍ وخمسة وعشرين سنتيماً الخ

على أنَّ لهذهِ الطَّريقةِ مزيَّةً: وهي أن تُمنعَ المنازعاتُ المتكرِّرةُ بين الرُّؤساء ومرؤوسيهم

كذلك يَقبلُ عقدُ الأجر أن يُكيَّفَ كيفيَّاتٍ أخرى

لا يُدرِكها الحصرُ لمرونته ولكونه العقدَ الأساسيَّ النَّمَطيَّ (١)، الذى يدُور على محْورِهِ عالَمُ العملِ ، والذى لولاهُ لاستحالَ وُجودُ المنتَجاتِ التى تتطلَّبُ جُموعاً غفيرةً من الأعوانِ ، لجَهلِ كلٍّ منهم على أيِّ شيءٍ يعتَمِدُ فى رزقهِ ، وكيفَ يقضي حاجاتهِ اليوميَّةَ ، ريثَما يتبيَّنُ الرِّبحُ من الخسارَةِ فى مآلِ المكافلةِ التى يَخدِمونَها

الأسباب التى يُبنى عليها سعر الأجر

ما الذى يُعيِّنُ سعرَ الأجر ؟ ما الأحوالُ التى تُعدِّلهُ تبعاً للمكان والزَّمَان والحِرْفة ؟

تفرَّعت من هذه القاعِدَةِ مذاهِبُ شتّى

أمَّا القاعدةُ العامَّة فهيَ أنَّ الأَجرَ كسائرِ الأثمانِ ، تُعيِّنهُ السُّنَّةُ الكبرَى : سُنَّةُ العرْضِ والطَّلبِ . بمعنى أنهُ حَيْثُما تكثُرُ رُؤوسُ الأموال وتَقلُّ العمَّالُ ، ترتفعُ الأُجورُ ؛

---

(١) نسبة الى نمط وهو المثال أو النموذج

وحيثما تقلُّ رؤوسُ الأموالِ وتكثرُ العمال، تنخفضُ الأجورُ

من هنا يُستخلصُ أنَّ وفرةَ رؤوس الأموالِ في مصلحةِ العمالِ، وأنَّ وفرةَ السكان في غيرِ مصلحتهم

حقيقةٌ شاملةٌ لا تحتملُ المشاحَّةَ، إلاَّ أنَّ بجانبها محلاًّ للتعمُّقِ في تحرّي الأسبابِ التي تنفعلُ بها الأجورُ

زعمَ بعضهم أنَّ ما يعوزُ العاملَ لتقويم أَوَدِهِ وكفالةِ أهلِه، هو الحكمُ الذي ينزلُ عليهِ الأجرُ ويُعرفُ عندئذٍ بالأجرِ الطبيعيّ

على أنَّ هذا إنما هو الحدُّ الأدنى الذي لا ينحطُّ عنهُ الأجرُ إلاَّ في آونةٍ قصيرةٍ. ثمَّ زعموا أنهُ لا ينبغي للأجرِ أنْ يرتفعَ ارتفاعاً ثابتاً عمَّا سمَّوْهُ بالنفقةِ الحافظةِ للعاملِ وأُسرتهِ: مخافةَ أن يندفعَ مع الرَّخاء إلى التزوُّج قبل الأوانِ، فيكثرَ نسلهُ، وينمو بذلك عددُ السكان فيفضي إلى خفضِ الأجورِ، ويرجعها إلى القدرِ الذي تقضى بهِ مُسكةُ الرَّمقِ دونَ ما يتعدَّاها

ولقد بالَغَ الاشتراكيُّونَ فى الأخذِ بهذا الرَّأْي واستخلصُوا منهُ أنَّ العاملَ إذن مَقضيٌّ عليهِ — أيًّا كانَ مبلغُ المدنيَّة من التَّقدُّمِ — بأن يعيشَ أبداً إمَّا فى شقاءٍ وإمَّا فى ضَنكٍ

لقد ساءَ ما توَهَّمُوا : لِمَا هو ثابتٌ باستِقراءِ التَّاريخِ ومُراجعَةِ الفكرِ من أنَّ حالةَ العمالِ قد مشَتْ فى التَّحسُّنِ منذُ القِدَمِ ثمَّ ازدادَ تحسُّنها على الخصوصِ من رأسِ هذا القرْن ؛ وأنَّ ما تستهلكهُ بيُوتهم من الأرزاقِ قد كَثُرَ وتنوَّعَ ، ولا يزالُ يمتدُّ شيئاً فشيئاً ، إلى ما وراءَ الضَّرُوريَّاتِ لِسدِّ الخلَّة (١)

فهُم الآن يأكلونَ الخبزَ الأبيضَ واللَّحْمَ والحلواءَ ، ويَشربونَ النَّبيذَ ، والجعَةَ ، والقهْوَةَ ، ويلبَسونَ ملابِسَ حسَنَةَ السَّمْتِ والهندام ويتَّخذِون أثاثاً وثيراً ؛ وبهذا يتضاءَلُ ما نُسِبَ اليهم من الشَّظَفِ والتَّعبِ ؛ ومنهُ يُستدَلُّ على أنَّ النَّجاحَ السَّابقَ منوطٌ بنجاحٍ لاحقٍ يُرجى تحققُهُ

(١) الفقر

وتَوافُرهُ لهم بقدر ما تَنْتَشِر الحِضَارة وتَرْقى، خلافاً لما ادَّعاهُ أصحابُ ذلك المذهبِ

أشدُّ العللِ تأثيراً فى الأجرِ مقدار إنتاج العمل

الوَاقِع هوَ أنَّ الأجرَ، فى جميعِ الأقطارِ التى لا تَقْييدَ فيها للمُعَامَلاَتِ ولا تفَاوُتَ بين أهلها تجاهَ القانون، ينْزِعُ إلى الصُّعودِ، على نِسبةِ الازديادِ فى إِنتاجِ العملِ؛ فبقدر ما يُهيّئُ العملُ فى وقتٍ معلوم من الأشيـاء التى تنفعُ النَّاسَ أو تُرْضيهم، ينْفَسِح مدَى الأملِ فى وجهِ الآخَرِ

لهذا كانَ التَّدبُّرُ فى تجزئةِ العملِ، والتَّقدُّمُ العِلميُّ فى الصِّناعةِ والزِّراعةِ، والتَّنَافُسُ فى استخدامِ الآلاتِ فَضلاً عن إتقانهـا مماَّ يُفْضي جميعُهُ على مَهَلٍ إلى تَعليةِ الأُجورِ، وتَوْسيع نِطَاقِ الإِنتاج بما يُوَسِّعُ نطاقَ الأَرباح ويُرَغِّبُ المستحدِثين بل والجمهورَ عامَّةً فى مكافأةِ العاملِ على قَدَرِ

على أنَّ حِصَّةَ العاملِ من المغنمِ النَّاجمِ عن تَكاثُرِ

الإنتاج تنزعُ إلى العلوّ بحكم التقدم العمراني كما تنزع حصة رأس المال من ذلك المغنم إلى النزول، على حدّ ما طالعناه فى الكلام على سعر الفائدة وأرباح الملتزم

وكلُّ حيلة يأتى بها العمالُ أو يتذرّعُ بها بعضُ الجماعات لتقليل إنتاج العمل فى اليوم أو فى الساعة، تصيرُ مع التمادى إلى الإضرار بالعمال كافّةً، إذ تنقصُ بها مقاديرُ المنتجات ويغيضُ موردُ الكسب العامّ

المذهبُ الصادقُ الوحيدُ هو أنّ الأجرَ ينشطُ لمدارجة الإنتاج؛ ومن هنا تتبيّنُ طوالعُ التحسين لأحوال العمال

بقيَ أن نفرّقَ بين الأجر الاسميّ ويراد به النقديّ، وبين الأجر الحقيقيّ وهو عبارة عن مقدار الأشياء التى يتسنّى للعامل اقتناؤها بما يجرى عليه من المكافأة. والثانى هو الذى يهمُّ العاملَ دون الأوّل لأنّ قيمة النقد عنده إنما هى قيمةُ البضاعة التى يستطيع شراءها به

على أنّ الأجورَ بنوعيها المذكورين قد ارتفعت فى

هذا العصرِ، وإنما كانَ رُقيُّ الاسميَّةِ منها أكثرَ من رُقيِّ الحقيقيَّةِ

تأثير عدد السكان فى الأجورِ

تأثير عدد السكانِ فى الأجورِ يَظْهرُ جليّاً فى ثلاثِ أحوالٍ : منها أن يرْجحَ نُمُوُّ الأهلين على نموّ رُؤوسِ الأموالِ، ويَسبقَ انتشارَ العلومِ الصناعيةِ والزّراعيَّةِ — وهو مالم يَحْدُثْ فى هذا القرنِ — فتنخفضَ الأجورُ؛ ومنها أن يتعادلَ نموُّ الأهلينَ ونموُّ رُؤوس الأموال وانتشارُ المعارفِ فتَستقرَّ الأجورُ؛ ومنها — وهو الأمرُ الشاملُ منذُ أوّلِ التّاريخ إلى الآن — أن يكون تكاثرُ الأهلينَ أَبطأَ من انبثاثِ العلومِ الصناعيةِ والزراعيةِ ومن تفاقُمِ رُؤوسِ الأموالِ فلا بُدَّ إذاً من ارتفاعِ الأجورِ

اعتراضات الاشتراكيين على عقدِ الأجرِ

مماَّ اعترَضَ بهِ الاشتراكيُّون غيرمرَّةٍ على الأجر

أنهُ لا يُقيِّضُ للعامل أن يَقْتَنيَ بهِ كلَّ مُنْتَجهِ ؛ وبعبارةٍ أُخرى أنَّ العاملَ لا يستطيع بأجرهِ شراءَ الشيء الذى هو صانعهُ

قولٌ غرّارُ الظاهر لكنهُ بمعزلٍ عن الصوابِ : لأنَّ صانعَ الحِذاءَين ، مثلاً ، إذا لم يتمكّن من شرائهما بالخمسةِ الفرنكاتِ التى جُعلَتْ لهُ أجراً عليهما ، فعلّتهُ أنَّ هذا الصِّنفَ تَدْخُلُ فيهِ أشياء غيرُ الصنعة ، وتلك الأشياء هى المادّةُ الأولى من جلدٍ وخيْطٍ ومطّاطٍ الخ ، وهى أيضاً استهلاكُ الأدواتِ أو كِراؤُها ، وإجارةُ المحلّ ، والنّارُ ، والنّورُ ، إلى سائرِ النفقاتِ العامّةِ : من نحوِ المساعى التى يَسعَاها المستحدِثُ لإيجادِ المصنعِ وتنظيمهِ وجلْبِ الطّلباتِ اليهِ وتَقاضي الأثمانِ من عُملائهِ

أمّا الأدلةُ على أنَّ الأجرَ يعادِلُ كلَّ الناتجِ الحقيقيِّ من عملِ العاملِ فأمورٌ ثلاثةٌ :

لو استطاعَ كلُّ مُستحْدِثٍ أن يتولّى قِسماً من عملِ العاملِ لَكانَ المستحدِثونَ — إلاَّ البُلداءَ أو السُّفَهاءَ

منهم – يكسبون ما شاء الله ؛ لكنَّ الواقعَ أن كثيراً من زُعماء الصناعاتِ الكبرى والصُّغرى ، حتى الجادّين المقتصِدينَ الأذكياء ، يَصيرونَ إلى الإفلاسِ أو الدّمارِ ومَن احتفظَ برأس مالهِ منهم فقليلٌ ؛ ومن أثْرى ، لم يكن إلاَّ واحداً من ثمانيةٍ أو عشرةٍ

٢ً – لو كانَ أجرُ العامل غيرَ وفاقٍ لعملهِ لتَحَتَّمَ إفلاحُ جميعِ شركاتِ التّعاوُنِ الإنتاجيةِ أى شركاتِ الصنّاعِ التى ليسَ لها مكافِلٌ أو مُتَمَلِّكٌ يتولّى إدارتها ؛ مع أنهُ قد ثبَتَ أنَّ أعسَرَ شىء هو استِنجاعُ تلك المعاوَنات الإنتاجيةِ ، لا نستثنى من ذلك ، الشركاتِ التى تُمدّها الحكومةُ كما جرَى فى فرنسا سنة ١٨٤٨ ، أو التى تمدّها الحواضِرُ على نحوِ ما حدَثَ فى باريس عَمَلاً بوَصيةٍ أوصى بها خيِّرٌ يُدْعَى « رمبال » ، أو التى يمدّها أفرادٌ أبرارٌ برؤوسِ أموالٍ : منها ما هو محضُ هِبَةٍ ومنها ما هو إقراضٌ على فائدةٍ زَهيدةٍ

٣ً – تثبت مُطابَقةُ الأجر على ما يُنْتِجهُ العامل من

كَوْنِ صِغَارِ المستحدِثين الأفراد: أمثالِ صِغَارِ الإسكافين وصِغَارِ المزَوليّينَ (١)، وصغارِ أصحابِ العجلاتِ، وصغارِ الملاَّكِ، وصُنَّاعِ القِطَعِ المتَّفَقِ عليها، لا يكتسبون — فيما عدَا فائدةَ رأس المال — أكثرَ مماً يكتسبهُ الأجراء

نظام المشاطرة للأرباح

اختطَّ جماعةٌ من المستَصنعِينَ خُطَّةً جديدةً منذُ خمسين سنةً، وهى أن يُضيفوا إلى أجرِ العاملِ حِصَّةً تقع اليهِ من أرباحِهم، فإذا انقضى العامُ، وأُخرِجت فذلَكةُ الدَّخْلِ والخرْج، وزَّعُوا، لا على جميعِ المستخدَمين، بل على ثُلثِهم أو نِصفهم أو خُمْسهم، أى على المتقدّمين منهم مَهارَةً أو عهداً، إماً خمسةً وإماً عشرةً فى المائةِ ورُبَّما مَنَحُوهم عِشرين فى المائةِ من صافى الأَرباحِ

تِلكَ طريقةٌ يَستَحِثُّونَ بِهـا العاملَ على إعطائهم منتجاتٍ أوفرَ مِقداراً وأتقَنَ صنعاً؛ ويغْرُونَهُ بالحرص على

(١) صُنَّاعُ الساعات

المادَّةِ الأولى من أنْ يكثُرَ سقَطُها (١) ؛ وأظْهَرُ مِثالٍ لها مِثالُ مَتْجَرٍ معروفٍ باسم «لُكلير» فى پاريس تُصنَعُ فيهِ ضُرُوبُ الزُّجاجِ ومُصوَّراتُهُ

أمَّا أخصُّ ، ما فى الطَّريقةِ الآنفِ ذِكرُها من المزايا، ففى الصناعاتِ التى لا تتيسَّرُ فيها السَّيْطرةُ والرَّقابةُ ، أو التى يَعْمل فيها الصنَّاعُ مُنفَرِدينَ ، أو التى ليسَ للوَليِّ فيها شأنٌ ثانويٌّ يُتَطلَّبُ منهُ كبيرُ فِطنةٍ ، أو التى مُعْظَمُ أرباحِها من قِلَّةِ السَّقَطِ فى مَوادِّها الأولى

على أنَّ هذه الطريقةَ وما يُشاكِلها جديرةٌ بألاَّ تُتَّبَعَ إلاَّ فى المصانعِ الشَّبيهةِ بالعَشيريَّةِ (٢) : لأنها فيما عدا الصناعةَ الصُّغرى لا تجيز للعاملِ التَّداخُلَ فى ضَبْطِ الدَّفاترِ أو إدارَةِ المعهدِ مخافةَ أن يُفضِيَ الأمرُ إلى الاضطرابِ والفَوضى

---

(١) ردىءُ المتاع (٢) التى يكون أهلها على نظام العشائر الأولى

العللُ المانعة من تعميمِ المشاطرةِ فى الأرباحِ

المشاطرةُ فى الأرباحِ ممكنةٌ فى أحوالٍ، ومُستَحسَنةٌ فى أحوالٍ، غيرَ أنهُ لا يتيسَّرُ تعميمُها لأسبابٍ : منها أنَّ كثيراً من البيوتِ التجاريَّةِ لا تحصل على أرباحٍ . فقد أفلسَ بين سنتى ١٨٨٠ و ١٨٨٥ ، ثلاثة أرباع المُقاوِلين الذين شادُوا الأَبنيةَ فى باريس ، ولو كان عُمَّالهم شُركاءهم فى الكسبِ ، لما جنَوْا غيرَ خيبة الأمل فى تلك المدَّةِ ؛ ومنها أنهُ إذا عُمِّمَ نظامُ المشاطرةِ ، أصبحَ انتفاعُ العمال لا على قدرِ حذقهم وكفاءتهم بل على قدرِ مهارةِ الوليّ ومَقْدرتهِ ؛ ومنها أنهُ حيثما تعْتَلُّ النيَّةُ ، تقومُ المشكلاتُ دون تعيين الحِصَصِ فى الأرباحِ ، ودون إقرارِ ما ينبغى تجنيبهُ لاستهلاكِ أثمانِ الآلاتِ وللحيطةِ من الطوَّارىء

ثمَّ إنَّ تلكَ المشاطرةَ لا تزيد الأجرَ شيئاً إلاَّ فى ثلاثٍ أو أربع من الأحوالِ الاستثنائيةِ، ويغلبُ ألاَّ تكون الزّيادةُ فى هذه الأحوالِ شيئاً مذكوراً . ففى بعض المتاجرِ

يُصيب العاملُ خمسةَ عشرَ أو عِشرين فرنكاً آخرَ السَّنة ، وفي بيوتٍ أُخرَ يعلو نَصيبهُ إلى ثلاثين أو أربعين ، وفي معَاهِدَ سِوَاها ، يرتقي سَهمه إلى ستين أو سبعين أو رُبما بلغَ إلى المائةِ وهو نادِرٌ ؛ دع أنَّ الذين يُمنَحُونَ هذهِ المشاطرةَ لا يربونَ على الثلُثِ أو على النِّصفِ من عددِ العمالِ

فالمشاطرةُ على ما ترَى بعيدةٌ عن إبطالِ الأجرِ ، وغاية ما تُضيفهُ اليهِ مَددٌ يَسيرٌ ؛ فهي منهُ بمثابةِ الأَفاويه(١) والتَّوَابلِ من الطَّعام قد تقوِّي الشَّهوةَ ولكنها لا تقوم مقام الغذَاء الحقيقيِّ المفيدِ

يلُخَّصُ من هذا أنَّ نِظامَ المشاطرةِ ممَّا يحسُنُ الأخذُ بهِ ، إلاَّ أنهُ ليسَ مما يجدُرُ بالقانون أو الإدارة إيجابهُ ، ولا إدخالهُ في جرائدِ(٢) توْريدات الحكومة أو شرائطِ مُناقصاتِها ، بل حقُّهُ أن يُتركَ رهْنَ الاتفاق بين الفريقين لأنَّ تطبيقهُ إنما تحسنُ عوائدُهُ بمراعاةِ الأحوال الخاصةِ

---

(١) الأفاويه ما يُطيَّب بهِ الطعام (٢) قوائم وكشوف

التى تجيزه في كلِّ صناعةٍ أو في كلِّ معهدٍ من معاهدِها

أسباب الفروق بين الأجور في الحرفِ المختلفةِ

تتَبايَن الأجورُ بتبايُنِ الحرَف : فمِنْ فرنكين أو ثلاثةِ فرنكاتٍ مياوَمةً للعامل في الأرضِ، إلى عشرةٍ أو اثنَىْ عَشرَ فرنكاً مياوَمةً للنقَّاشِ المتقِنِ أو الصائغِ البارع

أمَّا الأسبابُ المترتِّبةُ عليها الفروقُ فترُدُّ إلى العللِ الآتى تَفصيلُها :

١ً — مُدَّة التخرُّج في المِهْنَةِ مع ما يلزمها من النفقاتِ وهذه قد تكون لا شيء في أدنى خدمةِ الأرضِ، لكنَّها تطُول وتكثُر كلفتها على المتخرِّج في النَّقْشِ أو التِّجارةِ الدَّقيقةِ أو الصِّياغةِ النَّفيسةِ

٢ً — المهارة الفِطريَّة والحِذْقُ النَّادرُ اللَّذان تقتضيهما بعضُ الحرَف الرَّاقيَةِ خِلافاً لسواها ممَّا يكفيهِ الاستعدادُ الشَّائعُ ؛ ولهذا كان كلُّ صحيحِ الجسم وكلُّ ذى قوَّةٍ بدَنيهٍ عاديَّةٍ، صالحاً للعملِ اليدويِّ إلَّا ما كانَ صناعةً فنِّيَّةً

٣ — محذوراتُ الحِرْفة ، سواء — أكانت إصاباتٍ عاطبةً ، أم أُموراً ضارَّةً بالصّحةِ — ممّا لأجله يُؤجَرُ عمّالُ الزُّجاج عن سعةٍ ؛ لأنهم إذا طالت مُدَّتُهم في هذه المِهنةِ لم يكد أحدُهم ينجو من علّةِ الصّدْرِ

٤ — مَسرَّةُ العملِ أو مَساءتُهُ . فأمّا مسرّته فداعيةٌ إلى نزولِ الأجرِ ؛ لهذا أُخِذَت مُشاهرَاتُ مُستخدَمي المكاتبِ — وَهُم جماهيرُ تكوّنت منذُ انتشَرَ العِلمُ وأصبحَ أُلوفٌ من الشُّبّانِ قادرينَ على هذا العملِ — تنخفضُ تدريجاً لأنّ مِهنَتَهم سَهلةٌ لا تَشُقُّ عليهم ولا تُعرِّضهم لِلأوْضار ولا تحرمُهم الظهورَ بمظاهرِ الكرامةِ

ومن هنا سيَتأتّى أيضاً أنّ مُستخدَمي المكاتب لخلوّهم من الكفاءاتِ العقليةِ والمعارفِ الكُنْهيّةِ مقبلونَ على زمنٍ تُصبحُ فيهِ أُجورُهم أزهدَ ما كانت

ذلك عدْلٌ ، ولعلّهُ سيُعيد إلى أعمالِ الحقولِ جُموعاً من الفِتيانِ غصّتْ بهم دَواوين الحكوماتِ أو ضاقت بهم مكاتبُ الأَفراد في هذه الأيّامِ

الفصل السابع

شركات العمال — النقابات — الإضراب بأنواعه — المتعاونات(١)

ماهية المشاركة والنظامان الشاملان اللذان ترد اليهما — خطر المشاركة : الاستئثار(٢) ، طوائف الطريقة القديمة — نقائص الجمعيات المغلقة — شركات العمال الانجليز — الاضرابات — النقابات — جمعيات التعاون — تذييل للطبعة الثالثة عشرة : تقدم النقابات الحرفية — ما يضر وما ينفع من أعمال تلك النقابات — المعاقدات الألبية(٣) على العمل

ماهيّة المشاركة والنظامان الشاملان اللذان تُردُّ اليهما

المشارَكةُ إحدى الوَسَائلِ التى يَتَوَسَّلُ بِهـا النَّاس لِتَحسين حالهم ، بِها يَتْقِنونَ توزيعَ مجهوداتهم ؛ وبِها

---

(١) أى جمعيات التعاون سميناها بها للاختصار (٢) أى منع الآخرين من الدخول فى الحرفة Exclusivisme

(٣) من قول العرب تألبوا ألباً واحداً أى اجتمعوا وفرنسيتها Collectif

يتَنَاصرون على حِمَايَةِ حُقُوقهم أو على تقاضيها فى أزمات الحياةِ ؛ وبها يَتَوَصَّلونَ من طريقِ تآزُرِهم إلى نتائجَ لا يَسَعُهم إدراكُها متفرّقين

تَوَهَّمَ بعضُهم أنَّ المشاركةَ من الأمورِ الحديثةِ التى اختُصَّ بها عصرُنا أو اختُصَّتْ بها المدنيَّةُ الغربيَّةُ، وليست بحديثةٍ بل هى تُطاوِلُ الزَّمانَ قِدَماً . غيرَ أنها ظهرَت للعالمين بمَظْهَرَيْنِ مُختلفَيْنِ : أحدهما مُطَّرِدٌ قَهْريٌّ جامعٌ فى حلقاتٍ غيرِ مُنفكَّةٍ، كلَّ الذين تَشَاكَلت مِهنتُهم؛ والآخرُ طَليقٌ مُفتَّحُ الأبوابِ يدخل فيهِ مَنْ يَشاء باختيارِهِ ، ويَخرُجُ منهُ مَنْ يَشاء بلا استئذان

الأوّل منهما هو الذى كانَ شائعاً فى الأزمنةِ السالِفةِ إلى نِهايةِ القرونِ المتوسِّطةِ ؛ والثَّانى هو الشَّائعِ الآن بين مُعْظَمِ الأُممِ المُعاصِرةِ

خطرُ المشاركة : الاستئثارُ ، جمعيات النظام القديم

الخطرُ الكَمين فى المشارَكاتِ هو أنها بتَقويتها الآصِرَة

الأَلبيَّة (١) على تمادى الأيَّام ، تنزعُ بأصحابها إلى الاستئثار والجَوْر

ذلك ما شُوهِدَ فى طوائف النِّظام القديم ، فإنها بعدَ أن كُوِّنت للوِقَايةِ والنَّفعِ ، تحوَّلتْ إلى المُشاكسة والاعتِساف

من تلك الطَّوائف ، ما تألَّفَ فى فرنسا على أثر سُقوطِ الامبراطوريَّةِ الرُّومانيَّة ، بقَصْدِ المُناصَرةِ والمُدافعةِ ؛ وكان هذا التألُّبُ فى تلك الأيَّام ، واقياً للمُمْتَهنين (٢) من مَظالِم الأقوياء ، حيثُ لا يرُدُّها عنهم جبنُ الحكومة ولا تلكُّؤُ القضاء . فكانَ أهل كلِّ حرفةٍ فى البَلْدَةِ الواحدةِ يجتمعونَ عصبةً ، ويُقيمونَ عليهم زعيماً منهم ، يُسَمُّونهُ (ملِكاً) ويسنُّونَ لأنفسهم قوانينهم

ثمَّ خامرَ رُوحُ الاستئثار تلك الطَّوائفَ فأفسدَ عليها نشأتَها الحُرَّةَ بما أرادهُ رِجالُها من صدِّ الآخرينَ عن

---

(١) ما يسمونهُ الروح الحزبي Esprit de corps

(٢) أصحاب المِهَن

احتراف حِرَفهم؛ وكانت كلُّ طائفةٍ منهم تنقسم إلى ثلاثِ فِئاتٍ:

١ً — الأساتذةُ أو المُعلّمون وَهُم أرباب المصانع فى ذلك الوقتِ: وكانوا يَعْملون بأيْديهم

٢ً — الرُّفقاء: وَهُم العمال

٣ً — التَّلاَميذ: وَهُم المتخرّجون

فما زالَ العَصَبيُّونَ المتشدّدونَ يَسْعَوْنَ إلى تقليل عدد المعلّمين، حتى أدركوا وَطَرَهم باشتراطهم على كلّ مَنْ تَرَشَّحَ للرّياسةِ: أن يتأهَّلَ لها زمناً طويلاً؛ وأن يأتيَ فى مهنتهِ شيئاً غيرَ مَسبوقٍ من الإبداعِ وغيرَ يَسيرِ الكلفةِ؛ ثمَّ أَفضَوْا إلى اختِصاصِ ابناء الأَساتذة بمزايا تُرجّحُهم لذلك المنصب على سواهم، وجعَلُوا للرُّفقاء عن ذلك عِوَضاً بأن تَغالَوْا فى صدِّ التلاميـذِ لِيدفَعُوا عنهم مكروهاتِ المُزاحمَةِ

ولم يَسلَم الصَّنيعُ مِنْ رَقابةِ أولئك المتشدّدينَ؛ فقد كانوا يَحرِصونَ فيهِ كلَّ الحرص على الطَّرائقِ القديمةِ؛

ولا يرضَوْنَ منها بجديد إلاَّ بعد أن يتجشَّمَ صاحبهُ عرَق القِربةِ ، فحَالوا بذلك دونَ الإصلاح أمَداً بعيداً

ومن النَّكَبَاتِ التى أنزلوها بتلك الحِرَفِ :

أنَّ كلَّ طائفة أُلزِمتْ إخراجَ ما يُجانس أشياءَها ، بحيثُ أنَّ الخبَّازين كانوا فى عِراكٍ مُستمرٍّ مع مُصْلِحى المعجونات الحلويَّةِ ، وكذاك إسكافو الأحذيةِ مع إسكافى النِّعَالِ ، والمُدَوِيُّون [1] مع السلاحيِّين [2]

نقائص الجمعيات المُغلقةِ [3]

حاولَ الملوكُ مِراراً أن يَسنُّوا قواعِدَ لهذه الطَّوائف تَضع حدَّا لِما استأثرَت بهِ من المزايا الضارَّةِ بالجمهورِ ؛ غيرَ أنهم لم يُفلِحُوا فى كَشفِ مَظالمها : لأنَّ البَواعِثَ التى

---

(١) المُدَوِيون باعة المُدَى أى السكاكين ونحوها Couteliers

(٢) باعة الأسلحة Armuriers (٣) أى المستأثر بها ولا يسمح للآخرين بدخولها Coopérations fermées

كانت تحدو حكوماتِهم على وَضعِ تلك القوانينِ، لم تخلُ من الأَغراضِ

على أنَّ تلك الطَّوائفَ بحجبِها الطَّلبةَ ذوى النَّشاط والاستعداد عن التخرُّجِ على الحِرَفِ التى يُؤْثِرونها، وعن الانتظامِ فى سلكِ الرُّفقاء بعدَ التَّلْمذةِ، وعن بلوغِ الجُدَراء منهم، إلى مَناصِبِ الزَّعامةِ بعد المُرافقةِ، كانت تَحول دون الحريَّةِ الذَّاتيَّةِ وتُثبِّطُ النَّجاحَ الصناعيَّ؛ إذ لم يكن ذلك النَّجاح مَيْسُوراً إلاَّ بأن يَتَّفق عليـه مُعْظَمُ الأساتذة، أو بأن يَتَسرَّبَ من خِلالِ الشَّبَكةِ الفارقةِ بين كلِّ طائفةٍ وأُخرى

ظلَّتْ تلك العصائبُ أشبهَ بحكوماتِ عرفٍ واستئثارٍ حتى أَمرَ بها الوزيرُ الشَّهير «تُرْغو» سنة ١٧٧٦ فأُلْغيت

غيرَ أنها بُعِثَت بعد نزولهِ عن وزَارتهِ، وقد أصلحَ من شأنها ما أصلح، ثمَّ كانَ القضاءُ النِّهائيُّ عليها بقانونٍ نُشِرَ بين ٢ مارس و ١١ منهُ سنة ١٧٨٩

الغلوّ التفريديّ (١) الذى أوجدهُ انقلاب سنة ١٧٨٩

خَشِيَ الذينَ أحدثوا ذلك الانقلابَ أنْ يرجعَ المتمهنون خِفيةً وتدريجاً إلى طوائفهم، فأوقعُوا العقُوباتِ الزّاجرةَ على الزُّملاءِ (٢) الذينَ يتفاوضونَ فيما بينهم أو يأتمرون؛ وخُصوصاً الذين يتّفقون على حمايةِ «صوالحهم المزعومةِ»؛ ثمّ جازوا حدّهم إلى الحجرِ على الحرّيّةِ البَشريّةِ — التى تخوّل كلاً حقّ المفاوضةِ والمشاركةِ، إلاّ أن يضرّ بالنّظامِ العامّ — وكانَ فى جُملةِ ما حظَرُوهُ عليهم، تحتَ القِصاصِ، أن يقعَ التّحالفُ بينهم على توقيفِ العملِ للتّطرُّقِ من ذلك إلى زيادةِ الأجورِ، أو تقليلِ ساعاتِ اليوميّةِ، أو تعديلِ ما يُستنكرُ من ترتيبِ السّيرِ الدّاخليّ؛ كما أنهم حظَرُوا على الزّعماءِ أن يتّفقُوا على ما

---

(١) التفريد، التفريق الى فردٍ فردٍ لا يباح لأحدهما مخالفة الآخر ولا استصراخه لشؤون مهنته Individualisme

(٢) ابناء الحرفة الواحدة

يُوجب خَفْضَ الأجورِ ، أو زيادةَ ساعاتِ اليوميَّةِ أو تعديلَ ترتيبِ السَّيْرِ الدَّاخليّ

فَهُم بهذا التَّغالى فى دَرْءِ ما خافوهُ من تجدُّدِ الطَّوائف ومَظالمها ، ذهبوا بالإنسان إلى الغايةِ فى العُزْلةِ والانفرادِ

بيد أنَّ التيَّارَ الطَّبيعيَّ ما لَبثَ أن صدَعَ تلك القيودَ برَغم قسْوَةِ المحاكم ، وحَمْلِ المشرّعين على إرخاء ما شدُّوهُ ظلماً من تلك الأسبابِ الثَّقيلةِ

شركات العمال الانجليز

أوَّل ما تألَّفتْ شركاتُ العمَّال — ولم تُبالِ التَّحريمَ القضائيَّ — ففى أكثر الأقطارِ صناعةً : أمثالِ بريطانيا العُظْمَى ؛ وأشهرُ تلك الشركاتِ فى هذا البلدِ هى التى عُرفت بالمتَّحدات (١) المِهنيَّة (٢)

هذه المتَّحدات حُرِّمَتْ ، رِدحاً من الدَّهرِ ، تحريماً

(١) اسمها الانكليزي Trade unions (٢) نسبة الى المِهَنِ جمع مهنة ، والجمع هنا للاشعار بالتعدد والتنوُّع

عنيفاً ، ثمَّ اعتُرِفَ بها وأصبحت اليوم لا تكليفَ عليها سوى تَسْجيل قوانينها

كَثُرَ في شأنها القيلُ والقالُ . إذ رأى قَوْمٌ أنها نافعةٌ ورَأَى سواهم أنها ضارَّةٌ ؛ فأمَّا أوَّلاً فلاَ جرمَ أنَّ للعمال الذين بينهم مزَامَلَةٌ في المِهنةِ ومُشاكلةٌ في المصلحةِ حَقّاً مَشروعاً في التَّفاوُضِ والتَّعاهُدِ لا يجوز حَظْرُهُ عليهم ؛ كما أنَّ لهم حقاً غيرَ مَمنونٍ في المعقولِ من مَطالبهم على أوليائهم ليُجابوا إليها ؛ وفي تأليفِ نَقاباتٍ منهم للاستهلاكِ ، أو الإقراضِ أو الإنتاجِ على ما سنَرَى تفصيلَهُ بعد ، وجمعيَّاتٍ للتَّعاوُنِ على الضَّيمِ وأُخرى للمُناصرَةِ أيَّامَ القعودِ (١) وأنديةٍ للتَّلاَقي ، ومدارسَ للاحترَافِ ، وفي التَّذاكرِ والتألُّبِ (٢) وجمعِ رُؤوسِ الأَموال فيما بينهم ؛ إلى سائرِ الأَعمالِ والأَحوالِ التي يتكوَّن معهـا الشَّخْصُ المعنويُّ الممَثِّلُ لكلِّ شركةٍ صحيحة

إلاَّ أنَّ في أمرِ تلك الجمعيَّاتِ ما يدعو إلى الأَسفِ :

---

(١) المعاش (٢) الاجتماع

وهو أنها ما فتئت فعلاً كتائبَ (١) منازعةٍ لا عصائبَ موادعةٍ (٢)

هذه المتحدات الانجليزية — وقادتها بوجهٍ عامٍ من الرجال الأذكياء — ما برحت تناصبُ أربابَ الصناعةِ مناصباتٍ ضارةً بها وبهم فضلاً عن الصناعةِ الأهليةِ نفسِها : ذلك أنها طالبت غيرَ مرةٍ بإبطال العمل إلتزاماً (٣) مع ما فيهِ من الاستنهاض للهمةِ ، والعدلِ فى المكافأةِ ؛ وأنها حاولت غيرَ مرةٍ أن تُقلّل عددَ المتخرجين فى الغايةِ وأن تنتبذَ الذين يفدُون من مركزٍ إلى مركزٍ فى جوارهِ ؛ وأن تعززَ الحواجزَ القائمةَ بين كلّ حرفةٍ وأُخرى : كأن تُحرّمَ على النجارِ ، وهو فى بيتٍ يُبْتَنى ، أن يُحرّكَ بعضَ الحجارةِ بزعمِ أنّ ذلك من شأنِ البنّاء دونَهُ . بل أنّ من تلك المتحداتِ ما تمادى إلى تعيين حدٍّ أعلى للعمل فى الساعةِ أو للعمل بإحدى الآلاتِ ، فمَنعَ مثلاً ، أن

(١) جيوش (٢) مُسالمة

(٣) أى مقاولةً A la tâche

يُوضَعَ فى كارَّةٍ من الطُّوبِ ما يربو على عددٍ معلوم

كلُّ تلك التَّضْييقَاتِ ممَّا يُنافي المدنيَّة أو يُنافي ما للرَّجُلِ النَّشيطِ الشَّهْمِ (١) من حقِّ مُضَاعَفَةِ جهْدِهِ لاستزادَةِ رِزقِهِ، ويُنافي ما لأَهْلِ مركزٍ أو حِرْفةٍ من حقِّ الانتقالِ إلى مركزٍ آخرَ أو حرفةٍ أُخرى لِوِجْدانِهم أنَّ لهم فيها ربحاً أوفرَ

يُلْمَحُ ممَّا تَقَدَّمَ أنَّ لِبَعضِ تلك المتَّحِداتِ نزعةً ترجعُ بها إلى ما كانت عليهِ الطَّوائِفُ القديمةُ من شِدَّةِ الاستئثارِ وصَرامةِ الانحيازِ وسوءِ الاصطلاحِ؛ فلو أطاعت تلك النزعةَ، لكانَ أثرُها كأثرِ تلك فى الإيذاء بالحرِّيَّةِ والعَوْقِ عن النَّجاحِ

خُصوصاً ما يريدونهُ من تقليلِ عددِ المتخرِّجينَ وإقْصاءِ العمالِ الأجانبِ عن الشَّرِكةِ: فهَذان أمران لا يَتمشَّيان مع مبدإِ المُساواةِ ولئن سيرَ فى طريقهما، فالمآلُ أن تتكوَّنَ طبقةٌ مُتَفوِّقةٌ من العمالِ تحتكرُ شرائفَ

(١) الذكيّ الفؤاد لا العزيز النفس كما تفهم العامة

الحِرَفِ وتَدعُ سَوافِلَها وعَواقِرَها لِسائِرِ النّاسِ

قالَ بعضُهم إنَّ العمالَ بِفعلِهم هذا يُوجدُون فى الأُمَّةِ دَولةً رابعةً تِجاهَ دَولةِ المموِّلين . نعم لكنَّهم قد فاتَهم أنَّ طُرَداءَ تلكَ الطَّبَقةِ المستأثِرةِ من العمَّالِ يكونونَ أيضاً حِذاءَهم وحِذاءَ غيرِهم دَولةً خامسةً : قِوامُها ذلكَ السَّوادُ العظيم الذى تُركت لهُ رَذائلُ المِهَنِ وخسائسُها

على أنهُ لو تحقَّقَ أملُ الزُّعماء الذّاهبين هذا المذهبَ لعَادوا بأوربا إلى نِظامِ الطَّبقَاتِ المتفاضِلَةِ على حدٍّ ما وُجدَت قديماً فى الهندِ وفى مِصر

بيد أنَّ المتَّحداتِ الانجليزيَّةَ الكبرى تتظاهَرُ بغير هذا الرَّأْي وإن كانت في الواقعِ لا تُخالِفُهُ إلاَّ قليلاً

الإضراب

قَصرَت المتَّحداتُ المهيْمِنَةُ هِمتَّها فى الثُّلثين الأوَّلين من عهدِها على تأييدِ الإضرابِ

الإضراب ، على كوْنهِ قد بَقِي محظوراً إلى وقتٍ

قريبٍ ، لم يخلُ منهُ زمنٌ سابقٌ

وإن هو إلاّ إجماعٌ من العمّالِ المنتمينَ إلى معهدٍ واحدٍ أو إلى حرفةٍ واحدةٍ فى بلْدَةٍ بخُصوصها أو بلدٍ بعُمومهِ ، على الامتناعِ من أداءِ ما هُم موَظَّفون عليهِ : يرمونَ بتوقُّفِهم هذا إمّا إلى استزادةِ أُجورِهم ، وإما إلى تقليلِ ساعاتِ يوْميتَّهم ، أو إلى إدخالِ تعديلٍ على معهدِهم ، أو إلى تغييرِ وليّهم أو بعض عرُفائِهم

أَقرَّت معُظَمُ الحكوماتِ للعمالِ حقَّ الإضراب : باعتبار أنهُ من لوَازِمِ الحريَّةِ الفرديةِ ؛ وأنهُ إذا كانَ لا جُناحَ على الواحدِ منهم أن يَقْعُدَ عن رِزقهِ غيرَ مبالٍ ما يُصيبهُ من العُسْرِ فلا جُناحَ على العشرةِ أو المائةِ أو الألفِ منهم ، أن يفعلوا فِعلَهُ

أمّا التَّحريمُ فلم يكن فى عصرٍ من العصورِ مانعاً من تحزُّبِ الأحزابِ : ففى فرنسا من سنةِ ١٨٥٣ إلى سنةِ ١٨٦٢ ، حُوكِمَ أربعة آلاف وخمسمائة واثنان وعشرون عاملاً من أجلِ سبعمائة وتسعٍ وأربعين مؤامرَةً خالفوا

بعقدها القانون ، ولم يُبرَّأ منهم إلاَّ ستمائة وثلاثة عشر وفى تلك المدَّةِ عينها حوكم ستمائة وتسعة وعشرون وهيناً من أجلِ تسعٍ وثمانين مؤامرةً عقدُوها فيما بينهم ولم يُبرَّأ منهم إلاَّ مائتان وسبعةٌ وثلاثون

ولَمَّا كانت مؤامراتُ المديرين تجرى عادةً فى الخفاء ولا يُسمَعُ لها دويٌّ ، كانَ العمَّالُ يتخيَّلون أنَّ تحريمَ الأحزابِ ، إنما تَسُنُّهُ الحكوماتُ فى مصلحةِ أولئك الرُّؤساء دون مرؤوسيهم

على أنَّ الإضرابَ الذى يحدُثُ بلا صخَبٍ ولا عُنفٍ لا يُوجبُ دَيْنُونَةً على القائمين بهِ ، غيرَ أنَّ عواقبَهُ الاقتصاديَّةَ تجىءُ وخيمةً فى أكثرِ الأمرِ

فإذا توالى الإضرابُ ، صَحِبتْهُ الشِّدَّةُ والاضطرابُ ، بعذرِ أن المشرعين قد أجمعوا على إباحتهِ

فأمَّا المشرّعون فإنما يُبيحونَهُ تنزُّهاً عن الغرضِ ، وإن كانَ فيهِ القضاءُ على الصناعةِ ، أو القضاءُ على البلدِ

آفاتُ الإِضراب

قد يكونُ حقُّ الإِضرابِ نافعاً، إذا أُريدت بهِ صيانةُ العاملِ من احتيالِ المستحدِثِ أو تغريرِهِ بهِ، غيرَ أنهُ لا ينبغي الالتجاء إليهِ، إلاَّ حيث لا تبقى مَندوحةٌ عنهُ بسواهُ. ذلك لأنهُ يَقذِفُ بأموالٍ طائلةٍ في مَهواةِ الهَلَكَةِ؛ ولأنهُ يَصعُبُ على العمالِ أن يَستَعيضوا من نتيجتهِ، إن حسُنَتْ، ما خَسِرُوهُ في خِلالهِ

فلو قدَّرنا أنَّ إضراباً استمرَّ شهراً، وأضاعَ العاملُ فيهِ ثمانيـة في المائةِ من أجرِ سنَتهِ؛ وقدَّرْنا أنَّ خاتمةَ الإِضراب أكْسبَتِ العاملَ خمسة في المائةِ علاوةً على جُمْلهِ، فلَنْ يَستَرِدَّ ما فقَدَهُ من الفَرْقِ إلاَّ بعدَ تسعةَ عَشَرَ شهراً

ثمَّ إنَّ الإِضرابَ يَقعُدُ بالمستصنِعينَ عن الوفاء بتعهُّداتهِم، أو يمنعُهم من قبولِ الطَّلباتِ المستجدَّةِ، فينْفَعُ بذلك مُناظريهم من أبناء جِلْدَتِهم أو ينفعُ الأجانبَ

وقد نتجَ منهُ أحياناً : أنَّ بعضَ الصناعاتِ انتقلَتْ إلى بلادِ الهجْرَةِ ، كما انتقلَ تركيبُ السُّفُنِ من (لُنْدُن) بهذه العِلَّةِ ؛ أو أنَّ بعض الصناعات ضَعُفَتْ فى مَوْطنِها وقَوِيَتْ فى الخارجِ ، كما وَهَنَتْ التّجارةُ فى فرنسا واعتَزَّتْ فى المانيا والنمْسا

ومن آفاتِ الإضرابِ أنهُ حدَا المستصنعين فى شىء من الآونةِ على استخدامِ الآلاتِ لمُعاقبةِ العَمَلَةِ الممتنعين فاتَّخذوا المِغْزَلَ المسمَّى (برَجُل الحديد) وهو أداةٌ يُحرِّكُها صانعٌ واحدٌ فتديرُ ألفاً وخمسمائة نَفْشَةٍ [١] أو ألفي نَفْشَةٍ ؛ واتَّخذوا بعضَ العِدَدِ المُتقَنَةِ لِتَلْوينِ الأنْسِجَةِ الرَّقيقةِ المعروفةِ بالهندِيَّةِ [٢] وأصلحُوا الأجهزةَ البخاريَّةَ بأنواعِها

كذلك نَتَجَ من الإضرابِ تبديلٌ فى بعضِ الموادِّ الأولى : فجُعِلَ الهيْكَلُ الحديدىُّ فى العِمارَةِ مكانَ الهيكلِ الخشَبيِّ

---

(١) النفشة من الصوف أو من القطن

(٢) Indienne

الخُلاَصةُ أنَّ الإضرابَ من حقِّ العـاملِ لكنَّهُ لا يَجمُلُ بهِ أن يلجأَ اليـهِ مكرَّراً . وكائنٌ من الحقوقِ، يُؤْثِرُ الحـكيمُ إغفاله على التَّشَبُّثِ بهِ ترجيحاً لمَصلحتهِ

ما يجبُ على الحكومةِ اثناءَ الإضرابِ

يَتَعيَّنُ على أُولي الحلِّ وَالعقْدِ، حين يَحدُثُ الإضرابُ أن يتيقَّظوا لتأييدِ الأمْنِ، ويكلأوا المِلكيَّةَ ويَرْعَوْا حُرِّيَّةَ الأفرادِ؛ كما يتعيَّنُ عليهم بوجهٍ خاصٍّ أن يَحْمُوا العمَّالَ، غيرَ الكافِّين، من اعتداءِ رُفقائهم عليهم حِمَايةً لا تُعَدُّ تداخلاً منهم فى شأنِهم بلا مُسَوِّغٍ؛ بل إنَّما يكون التَّداخُلُ غيرُ المشروع وغيرُ المَحْمُود، حيثُ تأذَنَ المجالِسُ البلَديَّةُ أو المجالِسُ العامَّةُ بتوزيعِ الإعاناتِ على المُضْربين وأهليهم؛ وهو الأمرُ الذى يَجبُ أن تجتنِبهُ الحـكومةُ تَفادياً من تَسريبِ أموالِ الضَّرائبِ فى غيرِ مَسَاربِها الطَّبيعيَّةِ

أَلِفَ النَّاسُ فى بعضِ الأقطارِ أن يدفعوا الإضرابَ

بالتَّحكيمِ : ذلك رأيٌ صائِبٌ حيثُ يُوافِقُ عليهِ الفريقان المتنازعَان . أمَّا اذا حتِّمَ على العمالِ أو على الأولياءِ أن يرجِعُوا إلى التحكيمِ ، فخروجٌ من الحكَّام عن الحدِّ القاضى عليهم بلُزُومِ النَّزَاهةِ المطْلَقةِ

نقابات العُمَّال

بعدَ أن أقَرَّت الحكومةُ الانجليزيَّةُ مُتَّحدات العمالِ فى بلادِها ، تابعَتْها الحكومةُ الفرنسيةُ سنة ١٨٨٤ فأقرَّت نقاباتِ الحِرَفِ — من الرُّؤساء كانت أم من المرؤوسين — على قاعدةِ أن يَدخُلَ فيها مَنْ يشاء ويَخرُجَ منها مَنْ يشاء ؛ وبذلك أصبحت مشروعةً ، بعد أن لَبِثتْ عشرين عاماً وهى مُباحةٌ تسامُحاً

تِلكَ النقَاباتُ جديرةٌ بالاستحسان ، ومنها طائفةٌ صالحةٌ بلا رَيبٍ . تكوَّنت على أن يَتعارَفَ الأفرادُ الذين يَمتهنونَ مِهنةً واحدةً ، ويَتَباحثُوا فى المشترَك بينهم من شؤُون حِرفتِهم ويَجمعوا أموالاً لتأسيسِ معاهدَ عِلميةٍ

أو مشروعاتٍ خيريَّةٍ أو مُروِّجاتٍ صناعيةٍ

غيرَ أنَّ من النِّقاباتِ ما يَحيدُ عن الصراطِ الذى استنَّهُ وأقرَّهُ الشَّارعُ فتُحدِقُ بهِ المحذوراتُ. خُذِ الفرقَ النقابيَّةَ ، مثلاً خاصاً ، تجدْ أنَّ مُعْظَمَ العَمَلَةِ الكدَّاحين يَتَغَيَّبون عنها فتصبحَ بتَغَيُّبهم عُرْضةً لبعض المضطر بينَ القلقِين الذين يَتَصَدَّوْنَ لقيادَةِ الآخرين بقَصْدِ تَسخيرهم لمَصلحتِهم الذَّاتيَّةِ ؛ فهم يَنْتَحِلون لأَنفسِهم حقَّ التَّكلُّمِ عن تلك الجماهيرِ الغَفيرَةِ مع أنهم لَيْسوا إلاَّ نَفَراً منهم

فإذا اتَّفَقَ وُجودُ نقاباتٍ يَحْضُرُها أكثرُ أعضائها مُواظبينَ عليها ، فقد تندفعُ حتى ترتَطِمَ بخطرٍ آخرَ : وهو أن تَمْنَعَ غيرَ المنْتَظِمينَ فى سِلكِها من احتراف حِرَفِها فَتُناقِضَ بذلك الحرِّيَّةَ الفرديَّةَ وتَعثُرَ حيث عَثَّرَت الطَّوائِفُ القديمةُ وبعضُ المتَّحداتِ الانكليزيَّةِ

لهذا يَجِبُ على الشَّارعِ أن يَتَنَبَّهَ ، وأن يحرِصَ على شأنٍ رَسميٍّ أو شَبيهٍ بالرَّسميِّ لإِحدى تلك النقاباتِ ؛ إذ قُصارَى أمرِهِ أنْ يدَعَها حُرَّةً ولا شيءَ عليهِ فوقَ هذا

من نحو الإفاضة عليها بالنعم والإحسان اليها بالمميزات (١)

ومما يجب أيضاً أن لا تمشى قوانين الغرف النقابية قسراً على أهل الحرفة الواحدة حتى ولا على أعضائها — عمالاً كانوا أم وهناء — بل يتحتم أن تكون سلطة الغرفة على رجالها معنوية محضة ؛ لهم أن يلقوها عن عواتقهم حين لا يسكنون إليها

على أن هذه الجمعيات بجملتها أشبه شيء بالرهبنات (٢) بمعنى أن الحكومة لا تصادرها ولا تؤازرها ، وإلا خيف أن تنقلب الغرف النقابية إلى معتصبات جائرة

المتعاونات (٣)

تتصف جمعيات العمال فى بعض أحوالها بصفة اقتصادية بينة ، فتدعى حينئذ بشركات التعاون أو المتعاونات

---

(١) Concessions (٢) Veux monastiques

(٣) شركات التعاون

بعضُ هذهِ الجمعياَّتِ تجعلُ غرَضَها جمْعَ رُؤُوسِ الأموالِ وإقراضِها لأعضائِها على ضمَانٍ معلوم : فتَعْرَفُ بالمتعاوناتِ الماليَّةِ ؛ وبعضُها تشتري البضاعةَ جُملةً ثمَّ تبيعُها من أعضائِها أشتاتاً، فتُعْرَفُ بالمتعاوناتِ الاستهلاكيَّةِ؛ وبعضُها تُؤَلِّفُ بينَ جُمْهورٍ من أهلِ الحرفةِ الواحدةِ يَعْمَلُونَ بلاَ وهينٍ ثمَّ يبيعونَ مصنوعاتِهم ، فتُعرَفُ بالمتعاوناتِ الإنتاجيةَّ.

أماَّ الفئتَانِ الأُولَيَانِ فسَيَرِدُ الكلامُ عليهما خِلاَلَ البحثِ فى النَّسيئةِ والاستنفادِ[1] (أُنظر هذَينِ العنوانين فى القسمِ الثالثِ من هذا الكتابِ)

وأمَّا الثالثةُ، وهى المتعاوناتُ الإنتاجيَّةُ، فزَهيدٌ ما يُقال فيها : وإن هى إلاَّ ضَرْبٌ من التَّناصُرِ ، جرِّبَ أقلَّ ممَّا جرِّبَ صِنْوَاهُ الآخرانِ، يجتمعُ لهُ عُمَّالٌ أذكياءُ متُبَصِّرُونَ كادُّونَ ، فيَتَفاهمُونَ غرَضَهم ويجلِبونَ شيئاً من أموالِهم المدَّخرَةِ فيُؤَسِّسُونَ بيْتَ صِناعةٍ، أو بيْتَ تجارةٍ

(١) الاستهلاك ، سيرد تفسير هذه اللفظة فى القسم الثالث

فإذا أحكَمُوا آراءَهم ورَعَوْا نِظامَهم، وأحسنوا اختيارَ وَليِّهم ومُكافأتَهُ واتِّباعَهُ؛ وإذا اكتفَوا عقِبَ ذلكَ بالمَيْسُورِ من الأَجرِ، وأَضَافُوا ما يربو من كَسْبِهِم إلى رأسِ مالهم، تَسنَّى لهم النَّجاحُ بعدَ زمَنٍ طويلٍ ولا سيَّما في الصِّناعةِ الصُّغرى

على أنهُ قلَّما يَتَيَسَّرُ لتلك الجمعيَّاتِ أن تُفْلِحَ إفلاحاً ثابتاً: لِمَا يَقَعُ بين رِجالِها عادةً من التَّدابُرِ، ولِما يَشُذُّ بِهِ سَوادُهم عن النِّظامِ، ولما يَتَعذَّرُ عليهم من الظَّفرِ بِوَليٍّ كُفُوءٍ؛ كلُّ ذلك فضلاً عن عِزَّةِ رأسِ المالِ

فأمَّا التي أَفْلَحَتْ منها، فهي التي حصَرَت سُلطانَها حَصراً في يَدِ مُدَبِّرِها، وقلَّلَتْ تدريجاً عَدَدَ أعضائِها العاملينَ، واتَّخذت صنَّاعاً مأجورينَ لَيْسوا منها؛ ثمَّ لم يزل أكثرُها يترقَّى حتى تحولَ — على نحوِ ما جرى لِنُسَّاجِ القُطْنِ في انجلترا — إلى شركاتٍ مُساهِمةٍ بسيطةٍ، قِوامُها رُؤوسُ الأَموالِ وعُمَّالُها أُجَراءُ لا شُرَكاءُ

ومَنْ عرَفَ شأنَ المستحدِثِ بحقيقتهِ كما شرحناهُ في

فَصلٍ سابقٍ لم يَعْجَبْ من قِلَّةِ المتعاوناتِ الإنتاجيةِ (أنظر فى القسم التالى الإحصاءَ الخاصَّ بأنواعِ التَّعاوُنِ فى فرنسا وفى البُلدانِ الأخرى)

الجملةُ التى يُنتَهَى إليها من ذلك التفصيلِ : هى أنَّ المُعْضِلَ القائِمَ فى وجهِ شركاتِ العُمَّالِ ، إنَّما حَلُّهُ فى التَّوْفيقِ بينها وبين الحرّيةِ الذّاتيةِ؛ وأنَّ كلَّ جمعيةٍ ذات شأنٍ رسميّ كما كانت الطّوائفُ القديمةُ، يجبُ إلغاؤُها ، وإبدالُها بجمعيَّةٍ حُرَّةٍ لا سُلطانَ لها إلاّ على أبنائِها، لا يَعُوقُ أحداً من أعضائها عائقٌ عن الخروجِ منها حين يَشاءُ

تذييل

للطبعة الثالثة عشرة

تقدم نقابات العمال — ونقابات الوهناء – والنقابات المختلطة —
مصفق العمل[١] — المتضافر العام للعمال —
النافع والضارّ من النقابات

كانَ من تأثيرِ القانونِ الذى سُنَّ لِنقَاباتِ الحِرَفِ ومرَّ ذكرهُ أنْ توَلَّدَت النقاباتُ وتكاثرَت عاماً بعدَ عامٍ ، حتى إذا أُحْصِيَتْ فى فرنسا بعدَ انتشارِ ذلك القانونِ بثمانى سنين ، بَلَغَتْ ثلاثة آلاف وثمانمائة وإحدى عشْرَةَ فى أوَّل يناير سنة ١٨٩٢ ، واثنتى عشرةَ ألفاً وتسعمائة وإِحدى وسبعين فى أوَّل يناير سنة ١٩٠٧ : من هذا الرَّقم ، ثلاثة آلاف وستمائة واثنتا عشرة نقابةً صِناعيةً وتجاريَّةً للوُهنَاء ، وخمسة آلاف واثنتان وعشرون نقابةً للعمالِ

(١) المصفق هو المكان الذى تُباع فيهِ الاشياء صفقةً واحدة أو تُصفَقُ فيهِ الأيدى عند وجوب البيع وسيأتى تفسيرها تفسيراً وافياً فى الجزء الثالث

ومائة وأربع وخمسون نقابةً مُختلطةً وثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانى وثمانون نقابةً زراعيَّةً

ثمَّ امتدَّت هذهِ النَّزْعةُ إلى أن جاءت سنة ١٩٠٦ ، فتكوَّن فيها وَحْدَها من نقاباتِ الأولياء ، ثلاثمائة وإحدى وعشرون ، ومن نقاباتِ العُمَّالِ ، أربعمائة وخمس وستون ومن النقاباتِ الزِّراعيَّة ، ثلثمائة وثلاثونَ ، ومن النقاباتِ المختلطةِ ، أربعَ عشْرةَ نِقابةً

وقد جاءَ فى الإحصاء الرَّسميّ أنهُ منذُ إنفاذِ القانونِ الصَّادر فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٤ ، لم يَستَجدَّ فى مَدَى عامٍ قَدْر مثلُ هذا العددِ من الجمعيَّاتِ المذكورةِ .

على أنَّ قِلَّةَ النِّقاباتِ المختلطةِ ممَّا يدعو إلى الأسفِ

ويُؤْخذُ من الإحصاء المنشورِ فى أوَّل يوليه سنة ١٩٠٧ أنَّ النِّقابيِّينَ بلغوا مليونًا وتسعمائة وثمانيـة وخمسين ألفًا منهم ثمانمائة وخمسون ألفًا زُرَّاعًا وثمانمائة وأربعون ألفًا عُمَّالاً ، ومائتان وستون ألفًا أولياءَ ، أمَّا تَعْدَاد الصنَّاع فقد قُدِّر بنحو ستة ملايين ، وأمَّا تعدادُ الزُّرَّاع من فَعَلَةٍ

ومُلاّكٍ فبمثلهِ ، وأمّا تعدادُ الوُهناء من تجارٍ ومُستصنِعين فبمليون وخمسمائة ألف

كانَ مِنْ موُلّدَاتِ الحركةِ النقابيّةِ ، تأسيسُ مَصافقِ العملِ

شُرِعَ في تأسيسِها منذُ عام ١٨٨٧ ، وتعدّدت فقامَ منها في كلّ حاضرةٍ معهدٌ ؛ هذهِ المَصافقُ إذا أُحسِنَتْ إدارتها وتجرّدَ فيها القصدُ للخيْرِ والمعْرُوفِ ، أفادَت فوائدَ جليّةً أخصُّها توزيعُ العمّالِ على البلادِ تبعاً لِحاجتِها وحاجةِ الصِّناعةِ فيها ؛ ومن منافعِها الكبرى أنها تنفسحُ لاجتماعِ النقاباتِ والمتعاوناتِ ؛ وأنها تحصُرُ في حيِّزِها معاهدَ الاستِعلامِ والتخديمِ ، وحلقاتِ التخريجِ الصناعيِّ بآلاتها ومحاشدِ الكُتُبِ والدّفاترِ

أُحصِيَت تلك المصافقُ إلى أوّل ينـاير سنة ١٩٠٧ ، فكانت مائةً وإحدى وثلاثين داراً ينْتمي إليها ألفان وخمسمائة وستّ وثمانون نقابةً ، وأربعمائة وخمسة وخمسون ألفاً وسبعمائة وتسعون نِقابياً . واكثرُها يُمدُّها المجالِسُ

البَلَدِيَّةُ بالإعاناتِ ولا سيَّما دارُ العملِ الشهيرةُ فى باريس

غيرَ أنَّ هذه الدَّارَ وطائفةً من نَظائِرِها قد نَسِيَت لسُوءِ الحَظِّ مَقْصِدَ القانونِ من التَّرخيصِ بوُجودِها ، كما نَسِيَت الغايةَ الاقتصاديَّةَ التى تُعَيِّنُها لها طبيعةُ الأشياء ، فتَحوَّلت إلى مباعِثَ لِلفِتَنِ والثَّوْرَاتِ واشتَغَلَتْ عمَّا وُضِعَت لهُ بالدَّعْوَةِ المستَمِرَّةِ إلى الإضرابِ : والإضراب فى عُرْفِها إنما هو « حَرْبُ التَّفاضُلِ بين الطَّبقاتِ »

المَصافِقُ التى شَذَّتْ هذا الشُّذُوذَ — وفي طَليعتها مَصْفَق باريس — لم تَلبَثْ أن دَخلت فى تَبَعيَّةِ عِصابةٍ ضَخْمَةٍ ، تكوَّنت سنة ١٨٩٥ ، باسم التَّضافُر[١] العامّ بين العمالِ ، على يَدِ فريقٍ من الصنَّاعِ الاشتراكيّين ، جعَلُوها

---

(١) اصطلحنا على هذا المصدر ومشتقاته لتسمية الاتحاد الذى يعقد بين شركات وشركات ؛ لأن فى التضافر بجانب معنى التناصر والتعاضد معنى ائتلاف الجمع بالجمع كما تأتلف الخُصلة بالخُصلة فى الضفيرةِ فكلّ ما يسمونهُ Uuion او اتحاداً كان تضافراً وكلّ شركة عامة تنضم اليها شركات فهى مُتضافرة

أَقْوَى ذَرِيعة لِمُكافَحةِ التَّفاوُتِ فى الطَّبقاتِ ، ولِتَهيئةِ الانقلاب الاجتماعيِّ العظيم ؛ فنَجَمَ مِنها تعاقُبُ الفِتَنِ وتَوَالي الإضرابِ لغيرِ ما سَبَبٍ مشْرُوعٍ

إلاَّ أنَّ هذه النَّقائِصَ تَستدعي القضاءَ على النِّقاباتِ ، ولا سيَّما النقاباتُ المختلِطةُ التى تتمنّى تَعَدُّدَها بلاَ حصْرٍ ، ولا تمنعنا من رَجاءِ الخَيْرِ على يَدِها ، فيما إذا أَحكمَتْ سَيْرَها ولَزِمت المُسالَمَةَ

إنَّ قانون ٢١ مارس سنة ١٨٨٥ قد مَهَّدَ للنِّقاباتِ الحِرْفيَّةِ مذاهِبَ شتَّى تتمشّى عليها فى أعمالِها : مِن ذلك أنَّهُ أَباحَ لها إيجادَ صناديقَ للمُبارَّة[١] ، وصناديقَ لِلْقُعُودِ وحُجَراً للاستِعْلامات الخ ؛ وأنهُ أَجازَ لهم تكوينَ متُعاوناتٍ للإِنتاجِ أو لِلاستهلاكِ ، وشَركاتٍ للتأمين مِنَ الإصاباتِ البَدَنيَّةِ اثناء العملِ ، ومِنَ الحريقِ ومن سائرِ المحذوراتِ ، وشركاتٍ مُدَاينةٍ[٢] ، وشركاتٍ مُساعَدةٍ فى أيَّام الفَراغِ

---

(١) المبارَّة أى برّ كل واحد الآخر Secours mutuels

(٢) اقراض واقتراض

إلى آخرِ ما يدخلُ فى هذا البابِ مما لم يُشترَطْ فيهِ سوى مُراعاةِ النُّصُوصِ القانونيَّةِ الخاصَّةِ بكلٍّ من هذه الأنواع

اجتنَبت طائفةٌ من النقاباتِ أن تتخذ فروعاً للأغراض التى سرَدناها آنفاً ؛ واتَّخذت طائفةٌ أُخرى من الفُروعِ لتلك الأَغراضِ ما شاءت : فكان إلى أوّل يناير من عام ١٩٠٥ أنّ ألفاً وستمائة وستاً وتسعين نقابة منها ، أسَّست دُورَ مُطالَعَةٍ ؛ وخمسمائةً وثمانين منها ، مدارسَ حِرْفيَّةً أو حلقاتِ تخريجٍ ؛ واثنتين وثلاثين منها ، مُبارياتٍ[1] صناعيَّةً ومعارِضَ ؛ وألفاً ومائة وسبعاً وتسعينَ منها ، صناديقَ للمبارَّة أو للادّخار ؛ وألفاً وخمساً منها ، صناديقَ لإمْدَادِ المسافرين ؛ وسبعمائة واثنتين وستين منها ، صناديقَ لِمُساعدَةِ المتفرّغين ؛ ومائة وخمساً منها ، صناديقَ للقعود ؛ وثمانية وثلاثين منها ، شرِكاتٍ للتأمين مِنَ الإصاباتِ البدنيَّةِ ؛ ومائةً وثلاثَ عشْرةَ منها ، شركاتٍ للمُداينة ؛ وثلاثاً وعشرينَ منها ، حقُولاً اختياريَّةً ؛ واثنتين وثمانينَ منها ،

---

(١) السبق بين المتنافسين Concours

مَعاهِدَ للتَّحليل والتَّجريب ؛ ومائةً وسبعاً وخمسين منها ، متعاونات ٍ استهلاكيَّةً تَوَلَّدَت منها خمسَ عشرةَ مُتعاونةً انتاجيَّةً فى سنة ١٨٩١، وعشرون فى سنة ١٨٩٩ وسبعون فى سنة ١٩٠٥

دَعْ مَكاتِبَ التخديم التى فتحتها ألف وسبعمائة وعشرون نِقابة إلى دخول سنة ١٩٠٥ ؛ وَدَع النَّشَرَاتِ والصُّحُفَ والمَجَلاَّتِ التى أصدرتها ستمائة وخمس وعشرون نقابةً

طَفِقَتْ تلك المحدثاتُ تنمو عاماً بعد عام، وستَلِدُ الحركةُ النقابيَّةُ ما شاءَ اللهُ مِنْ أمثالها

أمَّا المجموع الذى انتهت اليـهِ فى السَّنةِ المذكورةِ ، فقد بلغت عِدَّتُهُ ثمانية آلاف وخمسين معهداً : منها ستة آلاف وأربعة وثلاثون بين مكاتب تخديم ، ودُور مُطالعة، وصناديق إمداد للمُسافرين، وصناديق مُناصَرَة ، وصناديق إعانة على الفرَاغ ِ، أسَّسَتْها نِقاباتُ العمَّالِ ؛ ومنها ألف وأربعمائة وأربعة وعشرون معهداً أسَّسَتْها نقابات الأولياء

ومنها مائتان وثلاثة عشر أوْجدَتها النقابات المختلطة ؛ وخمسمائة واثنان وثمانون أوجدتها النقابات المتضافرة

يُستَخلَص مِنَ الإحصاء المارّ أنّ مجالَ النَّجاحَ يَنفَسِح فى وجهِ نقابات العمال إنْ ثابَتْ إلى رشدِها وتابَتْ عن الفتَنِ والنّزَعات الثَّوْريَّةِ

ولعلّ خيْرَ وَسيلة ترجعُ بتلك النقاباتِ إلى الحِكْمَةِ والمُوادَعةِ على ما يَصِفهُ بعضُهم ، أنْ يُوسّعَ لها القانونُ ما ضَيَّقَهُ عليها من إجازةِ التَّملُّكِ

العقد الألبى

شَرَعَ النَّاسُ مُنذُ ابتداء القرْن العِشرين يتَباحَثُونَ فى نوْع جديدٍ مِنَ المُعاقدَةِ بين الوُهناء والعُمَّالِ سَمَّوْهُ بالعَقْدِ الأَلْبي

ذلك أنْ يتّفِقَ الوَليُّ أو جمْعٌ من الأوْلياء ، مع جمْعٍ من العمَّالِ أو بعضِ نِقاباتِهم ، على شرائطِ الخدمةِ ، وسعرِ الأجرِ ، وساعاتِ اليَوْميةِ ، وسائرِ قواعِدِ السيْرِ

إلى نهايةِ هذه المعاقدةِ، ومُدَّتها فيما يُقال سنتان أو ثلاثٌ أو أربعٌ؛ وفى ظنِّهم أنهم باستبدالهم هذا العقدَ المفصَّلَ المدقَّقَ فيهِ بالعقد الفرديّ، يستأصِلونَ أسبابَ الخِلافَ بين الرُّؤساءِ والمرؤوسين ويتَّقُونَ الإضراب، ويُهيِّئُون خيرَ ما يُهيَّأُ لجرْيِ الصناعة فى مجرى آمنٍ مُطَّردٍ

نحنُ نكتبُ هذهِ السُّطُورَ (١٠ يوليه سنة ١٩١٠) ومسيو ڤيڤيانى (١) وزيرُ العمل، قد عرَضَ على مجلسِ النُّوَّابِ اقتراحاً من هذا الضَّرْبِ وإليك خلاصتَهُ:

البَنْدُ الأوَّلُ — يجوزُ لِمنْدُوبى إحدَى النقاباتِ الحِرفيَّةِ أو لِمَندوبى أىّ جُمْهورٍ كانَ من طالِبى الخدمةِ، أنْ يُعاقِدُوا أحدَ المستَخدِمينَ (٢) أو مندوبى إحدى النقابات الحرفيَّة، أو نُوَّابَ أىّ جمهورٍ كانَ من المستخدِمين، عقداً ألبيّاً، تعيَّنُ فيهِ بعضُ الشَّرائطِ التى يجبُ أن تستوفيها الاتِّفاقاتُ الفرْديَّةُ المرتبطِ بِها أحدُ الدَّاخلينَ فى العقدِ

(١) Viviani وزير فرنسى (٢) المستخدِم هو من يخدِّم والمستخدَم هو الذى يُخدَّم

الألبي . فالذين يُعَدُّون داخلين في العقدِ الألبي هم :

١ً – المستخدِمونَ أو المستخدَمونَ الذين فوَّضُوا مندوبيهم تفويضاً كتابياً خاصاً أن يشارِطوا باسمهم

٢ً – الذين يكونون حينَ التَّوْقيع على العقدِ أعضاءً في نقابةٍ حرفيَّةٍ أو جماعةٍ أُخرى مرتبطةٍ بهذا العقدِ ولا يَنفَصِلونَ عنهـا قبلَ انقضاء ثلاثةِ أيَّامٍ تامَّةٍ مِنْ تاريخِ الإيداعِ [1]

٣ً – الذين يَدْخُلونَ ، قبل إيداعِ العقدِ الألبي ، في نقاباتٍ حِرْفيةٍ مُشتركةٍ فيهِ أو مُنْضَمَّةٍ اليهِ

٤ً – يجوزُ التَّعاقُدُ الألبيُّ إلى أجلٍ غيرِ مُسمًّى ؛ وفي هذهِ الحـالةِ ، يَسُوغُ إلغاؤُهُ حينما تريدُ إحدى النّقاباتِ الدّاخِلَةِ فيهِ أن تخرُجَ منهُ ؛ سوى أنَّ مَندوبيها مُكلَّفونَ بإبلاغِ الفريقِ الآخر عزْمَهم على الانْفِصالِ قبلَ الانْفِصالِ بِشَهْرٍ . وكلُّ اتفاقٍ على تَقْصيرِ هذهِ المدّةِ يكونُ باطِلاً

---

(١) ايداع العقد للتسجيل

فإذا كانَ الاتّفاقُ الألبيُّ لأجلٍ مُسمًّى فغيرُ جائزٍ أن يمتدَّ إلى أبعدَ مِنْ خمْسِ سنِينَ . وإذا كانَ ذا مُدَّةٍ معيَّنةٍ وانتهتْ ، تمشّتْ عليهِ أحكامُ العقدِ الذى لا مُدَّةَ لهُ

٥ً — لِكُلِّ داخلٍ فى عقدٍ ألبيٍّ ذى أجلٍ معلوم أن يَخرجَ منهُ حيثُ شاء على أنْ يُبلِّغَ ذلك الى المَسَرَّةِ[١] أو إلى قلمِ كُتَّابِ المحكمَةِ ، وعلى أنْ ينفَصِلُ مِن كلِّ نقابةٍ حِرْفيةٍ مرْتبطةٍ بذلك العقدِ

٦ً — نِقاباتُ المستخدِمينَ أو المستخدَمينَ التى تُعاقِدُ ألبياً، مكلَّفةٌ بأن لا تأتِيَ أمراً مِمّا يحولُ دونَ إنفاذِهِ بالصِّدق ، ولا يكونون مسئولين عن ذلك الإنفاذِ إلّا فى الحدِّ الذى عيَّنَهُ العقدُ

٧ً — نِقاباتُ الحِرَفِ أو الأفرادِ المرْتبِطين بالعقدِ الألبي، يغرَمون العِوَضَ فيما إذا أخلُّوا بشرائطِهِ ؛ وذلك العِوَضُ إنما يُطالَبُ بهِ أحدُ فريقَيْنِ :

إمَّا نقاباتُ الحِرَفِ أو الأفرادُ، الدَّاخلُ كِلاهُما فى

---

(١) المَسَرَّة ما يسمونهُ بالسكرتارية أى محلّ حفظ الأسرار

الألبِ الذى جرَتِ المُعاقَدَةُ بينهُ وبينَ المُخلّين؛ وإمّاً نقاباتُ الحرَفِ أو الأفرادُ، الدّاخلُ كِلاهما فى الألبِ الذى كانَ أصحابُهُ همُ المخلّين اه . . .

فَظَاهِرٌ من هذه النُّصُوصِ أنّ العقُودَ الألبيَّةَ ينبغى أو يتَحَتّمُ أن تتِمَّ بين نقاباتِ عُمّالٍ وأوْلياءِ أفرادٍ، أو بينها وبين نقاباتِ أوْلياءَ

غيرَ أنهُ لا يَحْسُنُ بنا نسْيانُ أنّ كثيراً مِنَ العمّالِ وكثيراً مِنَ الأَوْلياءِ غيرُ مُنْتَمينَ إلى نقاباتٍ؛ وأنّ فى إكراههم على الانتماء اليها أذًى فادِحاً وخطَراً جسَاماً

قد تكون هذه المعاقداتُ الألبيَّةُ نافعةً .

حيثُ يثبُتُ يقيناً أنّ الفريقين يرْعيانها، وحيثُ تُجعَلُ العقوباتُ القانونيَّةُ ضامِنةً لإنفاذِها ورَقابتِها، مانِعةً من مُخالَفتِها

إلاّ أنّ هذه العقُوباتِ، وإنْ هى إلاّ تعوِيضاتٌ، يَسْهُلُ اشتِرَاطُها ويَسْهُلُ تَقاضِيها مِنَ الأوْلياء؛ لكنهُ يَصعُبُ جِدًّا أنْ تُستَوفَى من العمّالِ أو نِقاباتِهم : لأنّ

مُعْظَمَهُم لا يَملِكون ما يَفِى بها ؛ وعلى هذا فتِلك العُقودُ ملْزِمةٌ فى الواقع لِلأَوْلياء وغيرُ ملْزِمةٍ للعمال

على أننا نخشى نظَراً إلى ما نحنُ فيهِ من الوقتِ أن تكون العقودُ الأَلبيَّةُ أقربَ إلى الوَهْم

لكن لو قدَّرنا زوالَ الحوائِل التى تحولُ دُونها : كأنْ تَتَحقَّقَ مسؤُوليَّةُ نقاباتِ العمالِ وأشْباهِها فيما لو أخلَّ زُعماؤُها أو المنتَمُونَ إليها بعُهودهم ، لكانت العقودُ الأَلْبيَّةُ تفِيد فى أحوالٍ جمَّةٍ ؛ ولكنَّها لَنْ تُصبحَ شامِلةً عَمِيمةً كتخيُّلِ بعضِ المتخيِّلين

بل الظَّاهِرُ أنَّ العقدَ الفرديَّ هو المتَعيِّن للبقاء والشُّيوع ، مِنْ حيثُ أنه أشدُّ مُوافقةً لِحُرّيَّةِ الفريقَيْنِ وأكثرُ انطِباقاً على ما لا يكادُ يُحْصَرُ مِنْ تنوُّعِ الأعمالِ وتَقلُّبِ الأَحوالِ

فهرست

الموجز في علم الاقتصاد

محفوظ

الجزء الثاني

القسم الثاني

﴿ توزيع الأرزاق ﴾

الفصل الأول

الفصل الثاني

صحيفة

صحيفة

الفصلُ السادسُ

صحيفة

الفصْلُ السَّابعُ

نرجو المطالع ان يُصَحّحَ هذه الحركاتِ فى صحائِفها

صحيفة	سطر	صواب
٦	١٠	يُطْلِقهُ
١٥	١٣	قواعِدَ
١٧	٦	الثامنَ عشرَ
٦٩	١٠	المَنسَج
٨٣	٢	أدوات
٩٣	١٠	فوائدَها
١٥٦	١٣	مُطَّرِداً
١٦٠	١٠	بَكْرَةِ أبيهم

وفى صحيفة ٥٨ بالسطر الثامن كلمة « الصَّنائع » وصوابها « الصِّناعات »

جدول الإصطلاحات

التزاماً : A la tâche
A la façon

أى أن يلتزم الصانع عملَ شئ بأجر معلوم فى زمن متفق عليهِ

السلاَحيّ : تاجر السلاح — Armurier

مَصفَق العمل : — Bourse de travail

أنظر فى جدول الجزء الثالث بيان هذه التسمية

الكارَّة : من معنى الكرّ — Charrette

القاع وجمعها قيعان — Cave — magasin souterrain

العقد الألبيّ — Collectif (contrat)

اى الذى يعقده جمع مع جمع او جمع مع فرد او فرد مع جمع

المباراة : — Concours

وهى التسابق امتحاناً او منافسة فى كلّ فنٍّ أو علمٍ

الاستنفاد : — Consommation

ومرادفها الاستهلاك — تستعمل الأولى حيث يُكرَهُ
استعمالُ الثانية لما فيها من معنى الهلكة

التعاوُن : — Coopération

وكلُّ شركة من شركاتهِ سميناها بالمتعاونة

المُدَويّ : تاجر المُدَى أي السكاكين	Coutelier
الآصرة الأَلْبيَّة : الرُّوح الحزبيّ	Esprit de corps
الحلول والإحلال والإنشاء :	Etablissement
هذا عدا ما فى هذه اللفظة من معنى البِناء والمكان	
الجمعيات المغلقة :	Fermées (Corporations)
أي المانعة لغير أهل الحرفة من احترافها	
المِزْوَليّ : أى تاجر الساعات وصانعها	Horloger
الحلول والإحلال والإنشاء	Installation
هذا عدا ما فى هذه اللفظة من معنى التوطن	
الوهين — الوَليّ :	Patron
أى الذى يتولى رآسة عمل أو ادارته	
الإتاوة الإقطاعية	Redevance férdale
أَلْمَسَرَّة	Secrétariat
الباذرة	Semeuse
المبارَّة	Secoure mutuel
الرّق والاسترقاق الأرضيّ	Servage
التضافر :	Union

وقد سبق تفسيره فى تعريب لفظة Fédération بهذا الجدول

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب فى مدارسها

الموجز فى علم الاقتصاد

محفوظ

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تعريب

حافظ ابراهيم و خليل مطران

الجزء الثالث

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٣٣١ - ١٩١٣

يطلب من ملتزم طبعه ونشره

نجيب متري

صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

القسم الثالث

تداول الارزاق

الفصل الأول

المقايضة — القيمة — الثمن

المقايضة فعل غريزى فى الانسان — الأصلان اللذان ترجع اليهما — تحول المقايضة على التدريج — صنوف المبادلة — ماهية القيمة — مراتب القيم — بواعث تضرّب القيم — المزاحمة — ما يستثنى منها : ضروب الاحتكار — مفاعيل المزاحمة — الثمن

المُقايَضة فِعلٌ غريزيٌّ فى الإنسانِ

خَصيصةُ الإنتاجِ فى المجتمَعاتِ المُمدَّنة أنَّ اكثرَ النَّاسِ فى تِلكَ المجتمعاتِ، يُنْتِجونَ ما لا يَستهلِكونهُ بأنفُسهم أوْ ما لا يَستهلِكونَ منهُ إلاَّ جانِباً على قدرِ

حاجاتِهم الذّاتيّةِ ، وحاجاتِ بيوتِهم ؛ وأنهم يجلبُونَ جميعَ الأشياء التي تعْوزُهم ، من طريقِ المبُادلةِ أو البيعِ والشِّراء : فيَصنعُ الإسكافُ مائتين أو ثلاثمائة زوْجٍ مِنَ النعال مَدَى سنةٍ ، على حينِ أنهُ لا يَتطلّبُ منها لنفسهِ ولأهلهِ سوى اثنيْ عشَرَ زوْجاً

والمالكُ الصّغيرُ يعْصِرُ مِنْ كَرْمتِهِ — ومساحتُها هكتارٌ واحد — خمسينَ هكتولتراً من الخمْرِ، على حينِ أنّ ما يَشربهُ مِنهـا هو وأولادُهُ ، لا يزيد عن سبعةِ هكتولتراتٍ

والمِنظاريُّ يَقضِى حياتَهُ فى صُنْعِ المناظير[١] ، ورُبما لا يحتاجُ إلى واحد منها

فالإنتاجُ على ذِمّةِ المقايَضةِ ، قد حلّ فى مُجتمعاتِنـا الشّاهِدَةِ ، محلّ الإنتاجِ المقصورِ على إحداثِ الأشياء التى يَستهلكها المنْتِجُ فى حاجاتِهِ الذّاتيّةِ

وقد رأينا فى القِسمِ الأوّلِ مِنْ هذا الكتابِ كيفَ

---

(١) جمع مِنظار وهو أداة النظر

تُفْضى تجزِئةُ العمل تدريجاً إلى إزَالةِ الإنتـاجِ القديمِ الذى كانت الأُسَرُ والعَشائِرُ على عهدِهِ تَستهلِكُ جميعَ ما تنتِجُهُ ، ولا تُنتج فَوْقَ ما تستنفدهُ إلاَّ ما نَدَرَ

وُجِدَت المقايَضةُ منذُ وُجِدَ الإنسانُ ، ثمَّ اتَّسَعَ نِطاقُها باتِّساعِ نِطاقِ العُمْرانِ ؛ فهى فِعلٌ غريزيٌّ لم يكُنْ من إبداعِ أحَدٍ ؛ وحُكْمُها حُكْمُ اللُّغةِ ، والمشاركَةِ ، والتَّكوُّنِ — شعُوباً وقبائِلَ —

فلَيْسَ لِمُدَّعٍ أنْ يدَّعِيَ اختراعَ المبادَلة ، ولا اللُّغة ، ولا المشارَكةِ

وإنما خُلِقَ الإنسانُ مُقايِضاً كما خُلِقَ مَدنياً بِطَبْعِه

الأصلان اللذان ترجع اليهما المقايضة

لِلمُقايَضة أصْلاَن : تَفاوُتُ المَقدِرَةِ المُنْتِجةِ فى الأَرضِينَ ، وتَفاوُتُ المقدرةِ المنتجةِ فى الأَناسِيِّ[1] : الأَوَّلُ منهما مُطْلَقٌ والثَّانى نِسْبِيٌّ

(١) الأناسيّ جمع إنسان

مِنَ الحاجاتِ التى لا غِناءَ عنها للانسان ، المِلْحُ ؛ إلاّ أنّ من الأقطارِ ما لا مِلْحَ فيهِ كالسُّودان وكبعضِ أرجاءِ الهندِ . فلمّا علِمَ أهلُ هذهِ البلادِ بوجودهِ فى بلادٍ أُخَر عَرَضُوا فُضُولَ أرزاقِهِم مِنْ ماشيةٍ أو سِواها لِلحصُول عليهِ . وهذا مَثَلٌ من ألفِ مَثَل يدخل فى بابهِ

أمّا التَّفاوُتُ فى مَقْدِرَةِ الأناسيِّ على الإنتاجِ ، فقد وُجِدَ عند أقدَمِ القَبائِلِ وعنهُ نَجَمَ التَّبادُلُ تدريجاً . مِثالهُ : رَجلٌ فى طائفةٍ من صادَةِ البرِّ أو صادةِ البحرِ ، وُلِدَ أضْعَفَ مِنْ لِدَاتهِ[1] ، أو أصابهُ صَدْعٌ عزَّ جَبْرُهُ ، أو نزلَتْ بِهِ عاهةٌ أَشفَى[2] منها ، فهو لا يَستطيع الصَّيْدَ ؛ ولكنَّهُ يستطيعُ صُنْعَ السِّهام أو الصَّنانير لصيد الحيتان ، أو تَرْميمَ الأكواخِ أو صُنعَ الأكْسِيَةِ من جِلدِ الوَحْشِ

على هذا النَّحوِ كانت أوائِلُ المبادلة ثمَّ تَرَقَّتْ بِفِعلِ الغريزَةِ الخاصَّةِ التى تَفْرِقُ الإنسانَ من الحيوانِ ، حتى أَفْضَتْ إلى تَعدُّدِ الحِرَفِ ، وتجزُّؤِ العملِ في الحدِّ الذى

---

(١) بمعنى أترابهِ أى الذين من سنّهِ (٢) امتنع شفاؤه

وَصلَتْ معهُ المقدرةُ البَشَريَّةُ المنتِجةُ إلى مائةِ ضِعْفٍ لها لا مُقايَضةَ فيما بين الحيوانِ ؛ أمَّا الإنسانُ فقد قايَضَ ، ثمَّ تمادى فى المقايَضةِ ، تَبَعاً لغَرِيزتهِ التى كانت فى البدءِ عَمْياءَ ثمَّ أصبحت مُبْصِرةً

تحوُّل المقايضة على التدرُّج

كانَ النَّاسُ فى أوَّلِ أمرِهم يُبادِلون فُضُولَهم بما هُم اليهِ أَحوَجُ ، بمعنى أنهم كانوا يُعْطُونَ جُزْءاً يَسيراً من مُنتَجاتِهم للحُصول على بعضِ الأَشياءِ التى لا يَستَغْنُونَ عنها : كأَنْ يَخرُجوا عن عُشْرِ كَسْبِهم أو خُمْسِ كَسْبِهم مِنَ الصَّيْدِ لِيأخُذوا بهِ سِهاماً أو جُلوداً مُهيَّأةً للكِساءِ ، أو لِيُصلِحَ لهم ما اختلَّ من مَساكِنِهم

ثمَّ اتَّسعَ نِطاقُ الإنتاجِ فى سبيل المقايضةِ حتى أصبحَ النَّاسُ فى هذا الزَّمَنِ يُبادِلونَ تِسعةَ أعشارِ مُنتَجاتِهم أو كلَّ مُنتَجاتِهم بأشياءَ يُنْتِجُها غيرُهم من الخَلْقِ؛ وبعضُ هؤلاء قد يَكونونَ مِنْ سكانِ أَقصى المعمورِ

على أنَّ من أمثلةِ التَّداوُلِ والتَّضامُنِ اللَّذَيْن تُوجِدُهما المقايضةُ بينَ العِبادِ : ظِهارَةَ [١] الصَّانع بقُطنها المجلوبِ مِنْ أمريكا وَصِبْغَتَها المجلوبةِ مِن الهندِ ، وَسَراوِيلاتِهِ المنسوجةَ من صُوفِ البِلاَتا أو الرَّأْس [٢] وقَهْوَتَهُ المحمولةَ من البرازيل ، وسُكَّرَهُ المستَقْدَمَ من جاوَه ، وتَبْغَهُ الوافِدَ من « زِيلَنْدَه » و « ڤِرْجِينيا [٣] »

ثمَّ إنَّ المقايضةَ تُنَمِّي المقايضة : إذ لا تكادُ حرفةٌ جديدةٌ تُخلَقُ حتى يَنْضَافَ إلى الكفاءاتِ الطَّبيعيَّةِ الموجودةِ فى فِطْرَةِ الذينَ يَتَوَلَّوْنها ، ما شاءَ اللهُ من تأثيرِ البيئةِ والتربيةِ والإرثِ ممَّا تَتِمُّ بِهِ نواقِصُ تلك الكفاءاتِ وتَزدادُ قُوَّتُها

صنوف المبادلة

طَرائِقُ المُبادَلةِ مُختلفةٌ جَمَّةٌ . مِنْ أمْثِلَتِها مُقايَضةُ

---

(١) الظِّهارة فى الأصل اللغوى نقيض البِطَانَةِ من الثوب : وقد استعرناها لتسمية «سترة» العامل (Blouse) (٢) رأس الرجاء الصالح (٣) ڤرجينيا ولاية بأمريكا الشمالية Virginie

لِبْرَةٍ مِنْ مِلْحٍ أو سُكَّرٍ بِلِبْرَتَيْنِ أو أربعِ لِبْرَاتٍ مِنَ القَمْحِ أو الشَّعيرِ ؛ ومقايضةُ طائفةٍ من الحيوانِ الطَّائرِ أو الدابِّ أو القائمِ ، بِعَمَلٍ يعملُ : كإصلاحِ السِّهامِ لِصيَّادِ البَرِّ ، أو الشَّبكةِ ، أو الزَّوْرَقِ لِصيَّادِ البحرِ ؛ ومقايضةُ منتَجٍ بخدمةٍ ذاتيَّةٍ : كأنْ يَضْمَنَ رئيسُ القبيلةِ أو أحَدُ سَرَاتِها قدراً من الطَّعامِ أو الكِساءِ لِرَجُلٍ آخرَ ، على أنْ يقومَ ذلك الرَّجُلُ بخدمتهِ

ثمَّ تَعَدَّدَتْ أنواعُ المُبادلةِ تَبَعاً لِنُمُوِّ الحَضَارَةِ وتَشَعَّبَتْ كثيراً

شَرْطُ المقايضةِ التَّملُّكُ ، وقِوَامُها المُعادَلةُ : فَحَيْثُما كانت المقايضةُ مشروعةً خاليةً مِنَ الغشِّ أو الإكْرَاهِ أو النَّزَقِ والحُمْقِ ، عمَّ رِبحُها الفريقَيْنِ المتعامِلَيْنِ وحَصَلَا منها على رَفَاهةٍ

فأمَّا أحَدُهما وهو الذى قايَضَ قَمْحاً بِسُكَّرٍ أو بِمِلْحٍ ، فَتَجيءُ رَفاهَتُهُ من أنهُ كان يُحرِزُ قمحاً فَوْقَ حاجتهِ ، وكان لا يَمْلِكُ ما يَسُدُّ بهِ عَوَزَهُ من المِلْحِ أو السُّكَّرِ ؛ وأمَّا الثَّانى

فتجيءُ رَفاهتُهُ من أنهُ كان أحْوجَ إلى القمحِ منهُ إلى السُّكَّرِ أو الملحِ

فإذا طبَّقْنا هذهِ القاعِدَةَ على المثَلينِ الآنفينِ نجمَ منها : أنَّ الذى استبْدَلَ رؤوسَ الحيوانِ بإصلاحِ أدواتِ الصَّيْدِ غانمٌ ؛ لأنهُ أبْرعُ فى إصلاحِ تلك الأدواتِ منهُ فى قنصِ الحيوانِ ؛ كما أنَّ المقايضَ الثَّاني غانمٌ ؛ لأنَّ اصْطيادَ الحيوانِ أسْهلُ عليهِ من تعهُّدِ سلاحهِ بالإصلاحِ الذى لا غنًى لهُ عنهُ

فالإنسانُ يزيدُ صنُوفَ مُستهلَكاتهِ ويزيدُ مقدرتهُ على استهلاكِها بانصرافهِ إلى إنتاجِ الأشياءِ التى تُهيِّئهُ لها كَفاءَتهُ الطَّبيعيَّة ، وباكتسابهِ من طريقِ المبادلةِ جميعَ ما يحتاجُ اليهِ من الأشياءِ

ما القيمةُ ؟

إذا ثبتَتْ مشروعيَّةُ المبادلةِ وثبتَتْ فائدَتُها فما عسَى أن تكونَ أصلحُ القواعدِ التى يُسارُ عليها فى المقايَضاتِ ؟

أصلحُ تِلكَ القواعدِ هى أن تُعْرَفَ ماهيَّةَ القيمةِ ، وهذهِ المعرفَةُ موْجودَةٌ فى ذِهْنِ الإنسانِ يُخالِطُها شىءٌ مِنَ الالتِباسِ فى البدْءِ ثمَّ تنْجَلِي وتتَّضِحُ وتَقْوَى

القيمةُ هى قابليَّةُ الشَّيْءِ لأنْ يُستَبْدَلَ بهِ شىءٌ أو أشياءُ أُخرُ : مِثالُها أنَّ هكتولترَ قمح يعْدِلُ خروفاً مُتوسِّطَ الحَجْمِ ، أو عشرةَ كيلوغراماتٍ مِنَ الصُّوفِ ، أو عِشرين كيلوغراماً من السكَّرِ . وتلك القيمة لا تكون ثابتَةً ولا واحِدةً ؛ بل تَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ الأَحوالِ الخارجيَّةِ وبالتَّبَعيَّةِ لِتأثُّراتِ العقْلِ

فرُبما كانَ الهكتولترُ من القمحِ فى زمانٍ ومكانٍ معلومَيْنِ لا يُعادِلُ إلاَّ نِصفَ خروفٍ سمينٍ ، أو خمسةَ كيلوغراماتٍ صُوفاً ، أو اثنَىْ عشر كيلوغراماً سكَّراً ، على حينَ أنهُ يُعادِلُ فى زمانٍ ومكانٍ آخرَيْنِ ، ثلاثةَ أضعافِ الأَبْدالِ التى عدَّدناها أو أربعةَ أضعافِها . وعليهِ فالقيمةُ إنما هى المقْدِرَةُ البدَليَّةُ

ما الاسباب التى تُعيّنُ القيمةَ — وهى تلك الحالةُ

المُتحوّلةُ التى لها أكبرُ منزلةٍ فى معاملاتِ العبادِ ؟

لا بُدَّ من اجتماع خِلالٍ ثلاثٍ فى الشىء ، لتكون له قيمةٌ :

الأولى أن يكونَ الشىء مُوافِقاً لِرَغيبةٍ من رَغائب الإنسانِ ، والثّانيةُ أن يكون دون اقتنائه عناء ، والثّالثةُ أن يَتَيسّرَ نَقلُ الاستِمْتاع بهِ من واحدٍ إلى آخرَ

على أنهُ ليسَ من الضَّرُوريّ لِصيْرُورَةِ الشىء ذا قيمةٍ أن يَرغَبَ فيهِ العالَمُون أجْمَعُون ، بل يكفى أن يرغَبَ فيهِ فريقٌ منهم . وإنما الرَّغبةُ فى السِّلَع تَحدُث تارةً من كَوْنِها نافعةً ، وهو شأنُ الخبزِ واللحمِ والكِساء ؛ وطَوْراً من كَوْنِها سارّةً مُرضِيَةً لِنَزعةٍ فى النَّفْسِ أو زَهْوٍ بها ، وهو شأنُ الماس والمخرَّم ، والرَّسم ، وكلّ مُقْتنَى نادرٍ ؛ وآناً من كَوْنِها ترتبطُ بِشعُورٍ خاصٍّ ، وهو شأنُ الهدِيَّةِ التى تُعرف بالتَّذْكارِ

فالأَساسُ الأوّلُ للقيمةِ ، هو إذن ، مُوافقةُ الشىء لأَرَب عند الإنسان ؛ والأَساسُ الثّانى ، هو إمكانُ نقلِ

الشىء المرغوب فيهِ من واحدٍ لآخرَ : خُذ الصِّحَّةَ مثلاً ، وهى أكبرُ النِّعَمِ بل أُولى النِّعَمِ ، بل مَصْدَرُ المنافعِ واللذائذِ، فإنها لمَّا كانت لا تنقلُ من مُمتَّع بها إلى غيرِ مُمَتَّع بها ، فهى خارجةٌ عن المقايضةِ ؛ ولهذا لا تُعَدُّ لها قيمةٌ بالمعنى الاقتصاديّ الألْزَم

أمَّا الأَسَاسُ الثَّالثُ للقيمةِ فهو تَصَعُّبِ الحصولِ على المطلوبِ : وبيَانُهُ أنَّ كلَّ شيء تُوجِدُهُ الطَّبيعة بكَثْرة وتجعلهُ مَنالَ اليَدِ من كلِّ مُريدٍ ، فلا قيمةَ لهُ مَهْما كان شَهياً : ومثالُهُ الهواءُ أو الشَّمْسُ

جَعَلَ فريقٌ من الكُتَّاب مَدار القيمةِ على المنفعةِ — بعد أن تَوَسَّعُوا كلَّ التَّوسُّعِ فى معنى هذه اللفظةِ الأَخيرةِ — وعلى نُدُورةِ المطلوبِ ، وعلى العملِ المُجَسَّمِ فى الشيءِ؛ فكانَ فيما ذكروهُ بعضُ الصَّوابِ ، ولكنَّهم لم يُوَفُّوا التَّعْريفَ حقَّهُ

وحَقّ التَّعريف هو أنَّ القيمةَ مَزيجٌ من قُوَّةِ الرَّغبةِ فى الأشياء وصُعُوبةِ الحصول عليها ومشقَّةِ إنتاجها

مراتبُ القيَم فى الإنسانية

تتفاوتُ القِيَمُ فى مَراتبها تبَعاً لِمَنازلها من الإيثَار[١] فى ذِهنِ الإنسانِ . ولهذا ترَى الرَّجُلَ المثْرِي إثراءً كبيراً يُفَضِّلُ اقتناءَ صُورَةٍ من صنْعِ رُوبنس[٢] على مائةِ ألفِ فرنكٍ أو على جميعِ الأَشياء المتنوِّعةِ التى يتسنّى لهُ اقتناؤُها بذلك القدرِ من المالِ؛ فلو أنَّ هذا المتَعَشِّقَ وَجدَ مُناظِراً لا يَقِلُّ عنهُ ثروةً يُنافِسهُ في شِراء تلك الصُّورةِ، لقَبِلَ أن يَبْتاعَها بالمئة ألف الفرنك

من هنُا يتبيَّن أنَّ ترتيبَ القِيَمِ فى المجتمعِ المُمدَّنِ لا يُوافقُ البتَّة ترتيبَ المنافعِ فى مَعناها المألوف، كما يَدُلُّ على ذلك كَوْنُ الماسِ أو المخرَّمِ — وإن همَا إلاَّ زينة المرأةِ — يَسْوَيَانِ ما لا يَسْوَاهُ إحرامٌ مُدَفِّيءٌ من البرْدِ؛ وكَوْنَ الكَمأَةِ[٣] التى لا تُغَذّى ويكثر استعمالها على ما بها من

---

(١) الايثار التفضيل (٢) اسم رَسَّام فَلَمنكى شهير Rubens (٣) نبات مستدير يخرج من نفسهِ كالقلقاس

الإضرارِ بالصحّةِ ، أغلى من البطاطا على ما بها من الغذاء المفيدِ . وربما صحّ القولُ أنّ مراتبَ القيم تكون فى الغالب على العكسِ من مراتبِ المرافقِ العاديّةِ

رأى بعض الكتّاب أنّ فى هذه المخالفةِ جنوناً أو إفحاشاً عائباً ؛ وأنهم لمخطئون : إذ أنّ ما يخالونه (١) تهويشاً ليسَ إلاّ نظاماً. ولو كانت اكثرُ الأشياء ضرورةً لحفظِ الحياة هى أغلى الأشياء ، لما استطاعَ النّاس أن يعيشوا ولكانوا فى بؤسٍ شديدٍ . أمّا وقد أُغليتْ أثمانُ النّفائسِ التى لا ضرورة لها من الجهةِ الحيويّةِ ، فالسّواد الأعظم من العالمين لا يكترث لها ولا يَعنيهِ أمرُها

المرأةُ العاميّةُ التى لها كِساءٌ متينٌ من الصّوفِ ، ليست ، من حيث الكِساء ، فى حالةٍ طبيعيّةٍ أحطّ من حالةِ المرأةِ الغنيّةِ التى ترتدى المخرّم المصنوعَ فى ألَنْسُون (٢) — وثمن المتر منهُ ألف فرنك — كذلك المأجورُ الذى

---

(١) يخالونهُ يظنونهُ (٢) اسم بلدة بفرنسا يُتقن أهلها صنعَ المخرّم Alençon

يشرب نَبيذاً عادياً لا يزيد ثمنُ اللتر منهُ عن ثلاثين سنتيماً أو أربعين سنتيماً ، ليس من حيث الفائدةُ الصِّحيَّةُ ، أَسوأَ حظاً من الرَّجُلِ المُوسِرِ الذى يشرب النَّبيذ المنسوبَ إلى قَصر لافيت(١) وثمن الزُّجاجة منهُ خمسة عشر فرنكاً .

ومن هذا القبيل الفلاَّح الذى يقطُنُ كُوخاً نظيفاً دافِئاً فإِنهُ — باعتبار الرَّاحة الجِسْمِيَّةِ — ليس أدنى نصيباً من ربّ الملايين الذى يسكنُ قصراً باذِخاً حافِلاً بالرّياش الفاخر

وفى الواقع ، ماذا يعنى الانسانَ الذى ابتاع بفرنك أو فرنكين نسخةً من كتابٍ شهيرٍ ، من أمرِ إنسانٍ آخرَ يُطالع مُحتوى ذلك الكتاب نفسهِ في نسخةٍ مُتقنةِ التَّجليد ، يربو ثمنها مئة ضِعفٍ على ثمنِ الأولى

بل انَّ انحصارَ الغلاَءِ فى أثمانِ الأشياء التى تُعَدُّ نفيسةً لَدَليلٌ على تقدُّم المدنيَّةِ : بمعنى أنَّ مُعْظَمَ حاجاتِ الإِنسان ولاسيَّما الضروريَّة منها ، يتسنَّى لهُ قضاؤُها بأدنى النفقات ؛ وأنَّ الفرقَ بين أحوال الخَلْق فى المجتمعِ الواحد يكون

(١) اسم مكان بفرنسا

أقلَّ انفراجاً فى كُنْهِهِ منـهُ فى ظاهرِهِ ؛ وأقربَ غوراً ، بالنِّسبة إلى القِيَمِ التى يَستمتِعون بها

على أنَّ ما هو مشهودٌ فى هذهِ الآيةِ كان لا بُدَّ من وُجودهِ ؛ إذ لولا توافرُ الأَشياءِ الضروريَّةِ لحياة الإنسان وانتشارُها فى العالَم ، بعضها مجَّانيٌّ مَوْهوبٌ ، كالهواء والماء وبعضها سهلُ الاكتساب ، كالخبز والكِساء ، لمَا استطاعَ الجنس البَشَرِيّ أن ينموَ هذا النُّمُوّ

بَواعِثُ تَضرُّبِ القيَمِ

إنَّ القيمةَ ، وهى ذلك الشيء المتبدِّلُ المتحوِّلُ ، مع كَوْنِها مُرتبطةً — على ما رأيتَ — بالحكم الذى يَحكمهُ عقل كلِّ فردٍ فى الحدِّ الذى ينتهى اليهِ المَيْلُ إلى الشيء المطلوبِ ، لَتَنْزِعُ — فيما يتعلَّقُ بأكثر الأَشياءِ النَّافعةِ للإنسان — إلى الانحصارِ فى دائرةٍ ضيِّقةٍ تبعاً للمكان والزَّمان

الحصولُ على القيمةِ الحقيقيَّةِ لا يَتِمُّ إلاَّ بتعاوُن

إرادَتين : إرادة الذى يملك شيئاً ويَطيب [١] عنهُ نفساً ، وإرادة الذى لا يملك ذلك الشىء ويَوَدُّ لو فازَ بهِ . فيَصحّ مع التَوَسُّع فى هذا المعنى ، أن يُقالَ قَوْلاً فصلاً ، أنَّ العَرْضَ والطَّلَبَ هما اللذان يُعيِّنان القيمة . العَرْضُ بتمثيلهِ أولئك الذين يملِكونَ الشىء ويرغبونَ فى الخروجِ عنهُ ببَديلٍ منهُ ؛ والطَّلَبُ بتمثيلهِ أولئك الذين لا يَحتاجون إلى الشىء ويتمنَّوْن اقتناءَهُ

فحيثما أنافَ [٢] العرْضُ على الطلبِ — على حدِّ ما هو مُشاهَدٌ من أنَّ الذين يُريدون بيعَ قمحِهم أكثر من الذين يَتوَخَّوْنَ شراءَهُ — كان الشىءُ ، وهو القمح فى هذا المثَلِ ، نازعاً بثَمَنِهِ إلى الانخفاضِ . فإذا كان الطلبُ مُنيفاً على العرضِ ، نَزَعَ الشىءُ بثمنهِ إلى الارتفاع . وهذا التَّضَرُّبُ — صُعوداً وهُبوطاً — يستَمِرُّ إلى أن تُدْرِكَ الدَّرَجةُ التى تَتوازَنُ معَها القيمة بين العَرْضِ والطلبِ

---

(١) يطيب عنهُ نفساً يرغب فى الخروج عنهُ

(٢) أناف زاد

إلاّ أنّ هذا التّضرّبَ يقِلُّ فى جانبِ البضائعِ الغزيرةِ التى يسهلُ إنتاجُها فى وقتٍ غيرِ متمادٍ، كما هو شأنُ أكثرِ الصنوفِ الشائعةِ أخصّها الأشياءُ المحوّلةُ (١)، وتليها المحصولاتُ الزّراعيّةُ . والسّببُ فى ذلك هو أنّ القيمةَ، كما ذكرنا، يحدّدها التّوافُقُ بين قوّةِ الالتماسِ لها وصعوبةِ الظّفرِ بها؛ وصعوبةُ الظّفرِ بالأشياءِ ترتبطُ جملةً، بنفقاتِ الإنتاجِ وبما يُبذَلُ من المجهودِ ويُعانى من التّعبِ ويُضاعُ من المالِ والوقتِ دون إيجادِها، ودون حملِها الى السّوقِ أو الى دارِ طالبِها

فكلُّ مُنْتِجٍ قمحاً، أو أكسيةً، أو أدواتٍ بيتيّةً يكون بطبعهِ مستعِدًّا للخروجِ عمّا يَفيضُ عن حاجتهِ من تلك الأشياءِ، فيما اذا استرْجعَ — بمقابلةِ ما أعطى — الأموالَ التى أنفقَها لإنتاجِ تلك الأشياءِ، وفيما إذا أصابَ ربحاً، ولو طفيفاً، يَستعيضُ بهِ عمّا أصابهُ من المحذوراتِ

---

(٣) المحوّلة المصنوعة فى شكل غير شكلها الأصليّ :
Manufacturé

فَصُعوبةُ الحصولِ على البضائعِ الشائعةِ ، التي تحتملُ التَّعَدُّدَ بلا نهايةٍ وتقبلُ الازديادَ المطَّرِدَ ، أصبحت تقفُ عند حدِّ النفقاتِ التي تُنْفَقُ لإيجادِها ، وهو ما يُسَمُّونَهُ بالثمنِ الغُرْميّ (١)

هذا الثمنُ الغرْميُّ لا يكون البتَّة في حدٍّ واحدٍ عند كلّ المُنْتجين ؛ لأَنَّ منهم مَنْ هو أَمْهَرُ ومنهم مَنْ هو أكثرُ توْفيقاً بسبب ما يُحيطُ بهِ من الأَحوالِ الطَّبيعيَّةِ الصَّالحةِ ؛ غيرَ أنَّ ما تتعيَّنُ بهِ القيمةُ في الغالبِ هو الثمنُ الغرْميُّ العاديُّ الذى يُنْفَقُ على إنتاجِ جميعِ الكميَّةِ التي يقتضيها الطلبُ أو تستدعيها حاجاتُ السُّوقِ

وكما أنَّ صعوبةَ الحصولِ على الأَشياءِ — وهى أحد رُكنَي القيمة — تتحدَّدُ بنِسبةِ الثمنِ الغُرميّ فيما يتعلَّقُ بالمنتجاتِ القابلةِ للزّيادةِ المطَّردةِ، كذلك قُوَّةُ الرَّغبةِ في

---

(١) الغرميُّ Prix de revient هو القدر الذى يُنفقُ من المال على المنتَج حتى يصلح للبيع ، و بعبارة أوضح هو الثمن الأصلى؛ فاذا بيع بربح ، فهو الثمن الغنميّ

اقتناءِ هذه الأشياء تحدَّدُ بنِسبْتهِ : إذ ما مِن أحدٍ — إلاَّ في الأحوالِ التي تُلِحُّ فيها الحاجاتُ العاجِلَةُ — يَرْضى بشِراءِ شيءٍ مِنَ الأشياءِ الميسورِ إنتاجُها بضِعْفَيْ ثمنِها ؛ بل يُؤْثِرُ الطَّالِبُ أن ينْتَظِرَ حيناً حتى يُعْرَضَ عليهِ الشيءُ الذي يرغَبُ فيهِ

وعلى هذا ينْتهي تضَرُّبُ الأَسعارِ ، في مجموعِ السِّلَعِ الشَّائعَةِ ، إلى الانحصارِ ، مع تمادِي الزَّمَنِ ، في دائرةٍ مِنْ نفقاتِ الإنتاجِ لا يَتَباعَدُ عن محْورِها إلاَّ قليلاً

أمَّا الانفِراجُ الواسِعُ الثَّابتُ بينَ الثمنِ الغُرْميِّ ، والقيمةِ ، فلا يكون إلاَّ في الصُّنوفِ الصَّعْبَةِ الإنتاجِ ، والتي لا يتيسَّرُ تعدُّدُها كالبدائعِ الفنيَّةِ مِنَ الطِّرازِ الأوَّلِ ، وسائرِ البضائعِ التي لا يُستَطاعُ الاستكثارُ منها في وقتٍ قصيرٍ دون زيادةٍ في الإنفاقِ عليها

المُزاحمَة

المُزاحمَةُ هي القوَّةُ الكبرى والمُنظِّمَةُ العُلْيا لأعمالِ

العالَم الاقتصاديّ ؛ وهى التى ترجعُ بقيمةِ البضائع — إلاَّ ما هو مُستثنَى منها ممَّا أسلفْنا ذِكرَهُ — إلى مقدارِ ما أُنفقَ على إنتاجها أو استِصناعِها ، ممَّا يدخل فيه ثمنُ المادَّةِ الأُولى وأجرُ اليدِ العاملةِ وفائدةُ رأس المالِ واستهلاكُهُ وربحُ المُكافلِ أو المُستحدِثِ كما وصفْنا هذا الرِّبح فى حينهِ

المُزاحمةُ ، واسمها دليلٌ عليها ، هى النِّزاع القائم بين المنتجِينَ فى سبيلِ بيْعِ منتجاتِهم بما يعُود عليهم بالرِّبح . فكلٌّ منهم يُعنَى بنفاقِ سِلَعِه حتى إذا خشِيَ من استبقائِها فى مخازنهِ خوْفَ التَّلَفِ أو خسارةِ الوقتِ والفائدةِ ، أرخصَ ثمنَها إلى الحدِّ الذى يُعادِلُ ما أنفقَهُ على إنتاجِها أو استصناعِها

ورُبما كان ما أحدثَه منها فوْقَ قدرِ المطلوبِ ، فنزلت القيمةُ إلى ما دونَ الثمنِ الغُرْميّ ؛ إلاَّ أنَّ هذهِ الحالةَ لا تدومُ ولا ينبغى دوامُها لأنها تُضعِفُ عزائمَ المنتجِينَ ، أو بعضِهم ، فيَقِلُّ العرْضُ ؛ وإذا قلَّ العرضُ وبقِيَ الطَّلَبُ كما كان ، ارتفعت القيمةُ . كما أنهُ إذا تماسكَ الثمنُ حيناً

طويلاً ، فَوْقَ نفقاتِ الإنتاجِ ، خيفَ مِنْ تمَادى المنتجينَ ، بِسبَبِ الرّبحِ الاستثنائيّ ، فى الاستكثارِ مِنَ الصّنْفِ ، أو من طُرُوءِ مُنْتجين آخرين ينبَرون لِمُنافستهم فيهِ ، فَيَهْبِطُ بذلك السّعْرُ

ما يستثنى من المزاحمة — الاحتكارات

تلك مَنافِعُ المزاحمةِ وَحَسْبُكَ منها أنها ، بما تُحدِثُه من التّضرُّبِ ، تجعلُ تناسُباً بين المكافأةِ على المنتَجاتِ وبين المَجْهُوداتِ التى بُذِلَتْ دون إيجادِها

على أنَّ هناك أشياءَ لايدَ فيها للمزاحمة ، تلك الأشياءُ هى التى جعلَتْها الطَّبيعةُ احتِكاراً ، أو أدخلَها القانونُ فى الاحتِكارِ : ومعنى الاحتِكارَ هَهُنا أنَّ البائعَ يكون واحداً فأمَّا احتكارُ القوانين فَمِثالُهُ في فرنسا التّبْغُ والثِّقابُ [١] ؛ وأمَّا احتكارُ الطَّبيعةِ ، فَمِثالُهُ اختصاصُ بعضِ الجهاتِ

---

(١) أعواد الكبريت

بإخراجِ الأنبذةِ الجيّدةِ كأنبذةِ قصر (لافيت) وقصر (إيكم) الخ

ثمَّ إنَّ الاحتكارَ يكون تارةً ثابتاً كما هو في المثالِ الذى ذكرناهُ أخيراً؛ وطوراً يكون عارضاً أى تابعاً لحالةٍ ما، كما لو أقبلَ جمهورٌ غفيرٌ منَ السُّيَّاحِ على قريةٍ ليسَ فيها إلاَّ عجلةٌ[١] واحدة أو سفينة واحدة

المُحتكرُ سيّدُ السُّوق ولهُ أن يُعلِي ثمنَ الشىء إلى آخرِ حدٍّ تبلغهُ رغبةُ الآخرين فيهِ مع صرفِ النَّظرِ عن نفقاتِ الإنتاجِ أو الاستصناعِ

غيرَ أنَّ أمثالَ هذا الاحتكار تندُرُ فيما عدا الأحوالَ التى يَخلُقُ فيها القانون احتكاراً عن خطإٍ: فيَمنعُ بهِ المزاحمةَ أو يَضعُ لها حدّاً

على أنَّ المُشرّعينَ قد ألِفُوا أن يجعلوا للاحتكار تعريفةً ينتهى إليها سُلطانُ المُحتكرِ

---

(١) العجلة هى اللفظة التى اصطلحنا عليها لتسمية المركبة أو العربة وتعريفها عند العرب: آلة تجرّها الدابة محمولة عليها الأثقال

المزاحمة ، باعتبارِ ما تقدَّمَ ، تكون إذن السُّنَّةَ الكبرى الفاعِلَةَ فى جميعِ القِيَمِ . وهى التى تعمَلُ تدريجاً على خفْضِ الأسعارِ فى الأشياءِ التى تُؤَثِّرُ فى إنتاجِها الاستكشافاتُ العِلْميَّةُ والنَّجاحُ الاكتناهيُّ ، على حَدِّ ما جرى للملابسِ ومُعْظَمِ الأدواتِ البيْتيَّةِ ، وبوجهٍ عامٍّ للمَصنوعاتِ المُحَوَّلةِ مِنْ غيرِ استثناءٍ ، أللَّهُمَّ إلاَّ لِلأصنافِ التى يَغْلب فيها الطَّلَبُ على العَرْضِ بِسَبَبِ نُمُوِّ السكانِ أو ازديادِ الرَّفاهيةِ

ولقد كانت هذه حالَ المحصولات الزِّراعيَّةِ قَبْلَ أن تَدْهَمَها مُزاحمةُ البُلدانِ الجديدةِ ، بما أَخَذَت تُرْسِلُهُ إلى أسواقِ العالَمِ القديمِ من ميرَةِ القمحِ واللَّحْمِ والزُّبْدِ

على أنَّ هُبوطَ الأسعارِ ، إذا كان ناجماً من النُّقْصانِ فى نفقاتِ الإنتاجِ ، لا مِنْ كَسادِ السُّوقِ ولا من القِلَّةِ الاضطراريَّةِ فى الطَّلَبِ ، فلا يُعَدُّ من النُّحُوسِ بل يُعَدُّ

مِن السُّعُودِ ؛ لأَنهُ بقدر ما يَسْهُلُ على النَّاسِ اقتناءِ ما يَرْغبون فيه، تكثُرُ لدَيْهم ذرائعُ التَّمتُّع

غيرَ أنَّ هُبوطَ القِيَمِ لا يكون سَعْداً إلاَّ إذا جاء من تَناقُصِ نفقاتِ الإنتاجِ كما أسلفْنا، لا مِنْ أزْمةٍ تحولُ بين المستهلكين وبين الرَّغبة فى الأَشياءِ أو بينهم وبين الوسائلِ التى تُمكّنهم من الحصولِ عليها، فتُثبّطُ عزائمَ المنتجين تثبيطاً يَحملُهم على التَّخلُّصِ من بِضاعتِهم بصفْقةِ المغبونين

الثمن

تَكلَّمْنا على القيمةِ وعلى المبادَلةِ ولم نذكر الثمنَ : ذلك لأنَّ بحْثَنا فى المبادلة إنما حصَرناهُ فى الطَّريقةِ السَّليقيَّةِ(١) الأُولى من طرائقِها، ونَعني بها تلك التى يُعْطَى الرَّجُلُ بمُقتضاها شيئاً يزيدُ عن حاجتِه فى مُقابلةِ شىءٍ هو اليهِ فى حاجةٍ، كما لو قايَضَ قمحاً بملحٍ أو سكّرٍ أو نَعلَيْنِ أو كِساءٍ، وهى الحالة التى كانت عليها مُجتمعاتُ الأَقْدمين

(١) نسبة الى السليقة وهى الفطرة

ولم يَبْقَ منها إلاَّ أثَرٌ استثنائيٌّ فى الأُمَمِ المُمدَّنة

أمَّا الطريقةُ التى ارتقت اليها تلك المقايضةُ فى تعَامُلِ الحضَرِيِّين، فهى دُخولُ النَّقْدِ وَسيطاً بين المقايضاتِ.

وكلُّ قيمةٍ قُدِّرَت بالنّقد فهى التى تُسَمَّى حينئذٍ بالثمنِ

الفصل الثانى

النَّقْد

نقائص المقايضة السلعية — النقد ، ووظيفتاه الرئيستان — الشرائط الأساسية لسلامة النقد — فى أن كل معدن مسكوك تابع لحالة خاصة من حالات المدنيـة — الأمثلة المختلفة من النقود — الخالص ، المزيج ، الستوق — نظام وحدة النقد ونظام النقدين — اختلاف القيمة فى المعادن الثمينة والنقود

نقائص المقايضةِ السّلعيّةِ (١)

المقايضةُ السِّلعيَّةُ أو مُقايَضةُ الإنسان بِضاعةً زائِدَةً عن حاجتهِ ببِضاعةٍ هو فى حاجةٍ اليهـا ، يَعتَورها من المصَاعِبِ الفِعليَّةِ الكثيرةِ ما يُضَيّقُ نِطاقَها تَضْييقاً : إذ ينبغى البحثُ عن مَظِنَّةِ البضاعةِ المطلوبةِ عند رَجُلٍ راغِبٍ

(١) السلعية نسبة الى السلعة أى البضاعة والمراد بها هنا المقايضة التى لا تدخل فيها النقود

فى الخروجِ عنها وراغبٍ فى قبولِ ما يُعْرَضُ عليهِ بَدلاً منهـا ، ثمَّ ينبغى أن تتوافرَ من البضاعتَيْنِ المقاديرُ التى تتعادلُ قيمتُها . وكلُّ هذا فى الغالبِ لا يَتَسنَّى

مِثالُ ذلك رَجلٌ يُعْوِزُهُ المِلْحُ ولكنَّهُ لا يَملكُ من العوضِ إلاَّ حُمْلاناً أو أَبْقاراً ؛ فإذا اتَّفقَ له أن يجدَ مَنْ عِنْدَهُ المِلْحُ ، فرُبمـا لم يجِدْهُ فى حاجةٍ إلى الحُمْلانِ ولا إلى الأبقارِ . ورُبما عرَضَ لهُ أن يجدَ رَجلاً يرضى أن يُقايِضَ المِلْحَ باللَّحْم ؛ سوى أنَّ ما لَدَيهِ من المِلْحِ لا يُعادِلُ خروفاً كاملاً ؛ وربما حدَثَ أنَّ المبادِلَ إذا أُعطي رُبعاً من الخروفِ — فى مثلِ ما كان عليهِ المجتمعُ الأوَّلُ أيَّامَ كانت المبادلاتُ نادرةً — لم يجد نفاقاً للثلاثةِ الأرباعِ الباقية فى مقابلةِ أشياءَ هو محتاجٌ اليها

ومن آفاتِ المبادلةِ السِّلعيَّةِ أنهُ يتعذَّرُ تحقيقُ قيمة كل شيءٍ من الأشياءِ المقايَضِ بهـا ؛ وعلى هذا تكونُ السِّلعُ من مِلحٍ وقمحٍ ونسيجٍ وجلودٍ وملابسَ وخرفانٍ وخدمٍ ذاتيَّةٍ الخ ، مماَّ يُعْطَى بعضُهُ ببعضٍ من غيرِ رجوعٍ

إلى مرجعٍ مُعَيَّنٍ ثابتٍ ، تتوافر معهُ وسائلُ تحقيق القيمةِ التى تليق لكلِّ شيءٍ من تلك الأَشياء ، وَذرائعُ إثباتها فى الذّهنِ ، بحيث لا يَختبِلُ العقلُ بين تلك الصّلاَتِ المُتَشعّبَةِ التى لا ترتبطُ بمركزٍ معلومٍ للمقابلةِ والمشابهةِ

النَّقدُ — وظيفتاهُ الرئيستان

تلك النقائصُ هى التى ساقتَ الانسانَ بمَعُونَةِ غريزتهِ إلى استعاضةِ المقايضةِ السلعيَّةِ بعملٍ آخر كثيرِ الاشتباكِ فى ظاهرهِ ولكنهُ مُسَهِّلٌ للمعاملاتِ ومُهَيِّئٌ لها أَساساً عقلياً متيناً

من هنا جاء انقِسامُ المقايضةِ السّلْعيَّةِ إلى عنصُرَينِ: البيعِ والشراء ، وذلك بفضل بضاعةٍ وَسيطةٍ جعَلَها توافُقُ النَّاسِ عليها وسيلةً للمقارنةِ بين القِيَمِ وذريعةً للمكافأةِ[1]

تلك البضاعةُ هى ما يدعونهُ بالنَّقْدِ ، والنقدُ هذا ذُو خُلَّتينِ نافِعَتَيْنِ للناس ، مُساعِدَتين على تأمينِ المقايضةِ

---

(١) المكافأة مقابلة الشيء بمثله ومعادلتهُ بهِ

وتوسيع نِطاقِها : الأولى هى أنّ النقدَ أداةُ مُقارَنةٍ وتمْكينٍ وإِحصاءٍ ، فَيَصِحُّ أنْ يُوصفَ بالعدَّادِ العامّ ، وقد سمَّاهُ بعضُهم بمِقْياس القيمةِ

فبعدَ أَن كان يُقالُ : الخروفُ يُعادل مئة كيلوغرامٍ من المِلْحِ أو عِشرين كيلوغراماً من السكّرِ أو مِتْرَيْنِ من النَّسيجِ أو عُشْرَ ثَوْرٍ أو ثُمْنَ بَقَرةٍ أو ثمانين كيلوغراماً من الحديدِ أو خمسةَ أيَّامٍ ونِصفَ يومٍ من الخدمةِ الخ — وهو الأمرُ الذى كان يُوجِبُ معرفةَ قيمةِ كلٍّ من تلك البضائعِ ، ولا يَترُكُ فى الذّهْنِ إلاَّ صُوراً مُختلِطةً — أصبحَ يُقالُ : الخروفُ يُعادل كذا من النقدِ ؛ فإذا جرى الكلامُ على الحديدِ قيلَ إنَّ مئة كيلوغرامٍ منهُ تُعادلُ كذا من النقدِ ؛ بحيث أنَّ فائدةَ النقدِ من جهةِ جَلاءِ التَّصوُّرِ ، لا تُعادِلها فائدةٌ ، إذ بها تُمَاثَلُ البضائع بِواحدةٍ منها ، عِوَضاً عن أن تُمَاثَلَ بكلٍّ البضائعِ فيكون ذلك من التَّعْقيدِ الذى لا يُحَلُّ

كان من أَظهرِ آياتِ النَّجاحِ العقليّ ، استعمالُ النقودِ

باديَ بَدْءٍ فى زِنَةِ[1] القِيَم ، كما استُعْمِلَ المترُ فى قِيَاسِ الطُّول ، والكيلوغرامُ فى مُعَايَرَةِ الأَثقال

ولولا المترُ والكيلوغرام لما كانت المقابلةُ بين الأشياء إلاَّ مقابلةً نائيةً عن الصَّوابِ ، لِعَدَمِ وُجودِ الميزان والمِقياس العامَّيْن اللَّذَين تُعلَمُ بهما أثقالُ الأجسامِ وأَبعادُها ، ولكان الناسُ فى مثلِ التَّهْويشِ والاضطرابِ اللذين كانوا فيهما أيَّامَ لم تُخلَق النُّقودُ ، ونَعني بها أَدَاةَ المُقارَنةِ بين القِيَم

تلك أُولى مَنافعِ النقدِ ، ومِنَ الباحِثين مَنْ استَدَلَّ على أنَّ بعضَ القبائِلِ المتقدّمةِ تعامَلَتْ بهِ ، على أنَّ مَسكوكاتِهم لم تكن إلاَّ أَدواتٍ تَعدادِيَّةً على نحوِ ما تجرى عليهِ طَوائِفُ من سكان أَوْساطِ أفريقية ، فقد أخبرَ بعضُ السُّيَّاح أنَّ أولئك الأَقوامَ مُتَّخِذُون من الصَّدَفِ نقوداً ؛ وَبَديهيٌّ أنَّ أمثالَ هذه النقود ليسَ لها دَخْلٌ حقيقيٌّ فى المعاملةِ ، وإن هى إلاَّ وَسائِلُ تَعدادٍ وقياسٍ للقيمةِ

(١) زِنة ، مصدر وَزَنَ ، كَعِدَة مصدر وَعَدَ

ومن هذا القبيلِ أيضاً، أنَّ بَنْكَ هَمْبُرْج [١] أحدثَ منذ بضْعةِ قرون نقداً تَعداديًّا باسم مرْك بَنْكو [٢] شاعَ تَدَاوُلهُ فى شمالى أُوربا ، ولم يكن من المسكوكاتِ المضروبةِ حقيقةً ، بل كان وَزناً تقديرياً من الفِضَّةِ الخالِصةِ

وَمهما يكن من الأمرِ فإِنَّ النقدَ التعداديَّ نقدٌ غيرُ تامّ . أمَّا النقد الصَّحيحُ وَالتَّامُّ فلا يُستغْنَى فيهِ عن عُنْصُرٍ آخَرَ : ذَلك العنصر هو أن تكون للمسكوكاتِ — التى هى وَسائِطُ المبادلةِ — قيمةٌ بذَاتها تعَادل البضاعةَ التى تقايض مُعادَلةً حقيقيَّة ، وَلهذا صدَقَ مَنْ قالَ : إِنَّ النقد مِعْيارٌ وَبدلٌ فى آن

لا جرَمَ أنَّ أصلح النقـدِ ما توافرت فيهِ القيمةُ الذاتيَّةُ — بمعنى أن يكون شيئاً وَافياً بحاجةٍ من حاجات الإنسانِ — وأن يكون سهلَ المتناوَل صعبَ الإيجاد

ومن هنا جاءت تسميتهم النقدَ بالبضاعة ، إِذ لو لم يكن لهُ قيمة ذَاتيَّةٌ ، ولو لم يكن صعبَ الإنتاجِ غاليَ النفقةِ

---

(١) Hambourg (٢) Mark banco

فى الاستخراجِ لكان فى مقدرةِ أُولى السلطانِ أن يستكثروا من مقاديرهِ ما شاءوا ، ولأَصبحت المعاملات بذلك قائمةً على أساسٍ غير متينٍ

الشرائطُ الأَساسيةَّ لجُودَةِ النقدِ

كان النقدُ ، فى المدنيَّاتِ الأُولى ، شيئاً نافعاً عميمَ التداوُل : وكانَ عبارةً عن أبقارٍ وأغنامٍ سُمِّيَتْ فى اللاتينيَّةِ باسم (پيكونيا)[1] وهو اسمٌ فى تلك اللغةِ مُشترَكٌ للماشية والنقد

قال بعض الشارحين إِنهُ إِذا كان الأَقوامُ فى أوائلِ أيامِ إِغريقيا وروما قد استعملوا الأبقارَ والأَغنامَ استعمالَ النقدِ ، فذلك لأَنَّ المَراعيَ الشائعةَ كانت كثيرةً فى تلك الأَزمنةِ : على مثالِ المراعى الشائعةِ التى توجَدُ إِلى اليومِ فى بعضِ البلدانِ ولا سيَّما فى جهاتِ جبالِ الأَلبِ السوِيسريَّةِ ؛ وكان كلُّ رجُلٍ يُقايِضُ بإِحدى السلَعِ من خروفٍ أَو

---

(١) Pecunia

بقرةٍ ، يُرْسِلُ ذلك الخروف أو تلك البقرة إلى المرعى الشّائع تحت سيْطرة الرّاعي العامّ

فَلَئن صحّ هذا التأويلُ ، فلقد كان ذلك النقد خِلْواً من إحدى الصفاتِ الأساسيةِ لصحتِه : وهى قابليّتُه للتّقْسيم . على أنّ من الجالياتِ الأولى التى استوْطنت أوربا الحديثة، مَن استعْمَلَ التّبغ نقداً ، لِما كان للتبغ عندهم من غالي القيمةِ ولِسُهولةِ تقسيمهِ وحفظهِ ؛ ومن الشعوبِ الاخرِ، فى أفريقية ، مَن اتّخذَ قِطَعاً متماثِلةَ الحجمِ والرّسمِ من الكتّانِ [1] الملوّن عُرفت باسم الجنيهاتِ

ثمّ تكفّلَ الاختبارُ ، بمُعاونة الغريزة والرّويّة الصحيحة، باستمالةِ الأممِ التى نمَتْ بينها المقايضاتُ وتعدّدت ، إلى استخدامِ المعادنِ نقوداً ؛ فسكّوا الحديدَ ، ثمّ النّحاسَ ، ثمّ الفضة ، ثمّ الذهب

أمّا الشرائطُ التى تجعلُ المعادنَ خيرَ ما يُستَخْدَمُ للسكّةِ فهى التالية :

---

(١) Toile

١ً — أَنَّ المعادنَ ذاتُ فائدةٍ بذاتها ؛ لأنَّ منها ما يفى بحاجاتِ الانسانِ ، كالحديد والنُّحاس ، وهما يُستَخدَمانِ فى الصناعةِ على صُوَرٍ لا تُحصى ؛ ومنها ما يُلائِم ذَوْقَ الإنسانِ ، كالذهب والفضة ، وهما — عدا انتفاع الصناعةِ بهما — يُوافِقَانِ مَيْلاً من أشَدِّ الميُولِ وأَعَمِّها فى النَّوْعِ البشريِّ : هو الكَلَفُ بالزِّينةِ والتَّحليةِ.

٢ً — التَّشابُهُ والتَّجانُسُ بين القِطَعِ المسكوكةِ من معدنٍ واحدٍ ؛ إذ يَغْلِبُ أن يختَلِفَ كلُّ رأْسٍ من الضأْنِ عن غيرِهِ ، وكلُّ قِطعةٍ من الكتَّانِ عن أُختِها ، لكنَّ الفرقَ لا يكادُ يذكرُ بين قَضيبَينِ من الحديدِ خارجينِ من مَنْجَمَين مُختَلِفَين ؛ ويَقِلُّ ذلك الفرقُ بين القضيبين من النُّحاسِ ؛ ويمَّحى بين السَّبيكتَينِ من الفضةِ.

أمَّا الذهبُ فعلى كَوْن بعضِهِ أحمرَ اللونِ ، وبعضِهِ أصفرَ اللونِ ، لا تفتأُ قيمتُهُ واحدة ؛ والمشابهةُ والمجانَسَةُ بين جميع القِطعِ المسكوكةِ لا بُدَّ منهما ، لِتَدُورَ المعاملاتُ فى كلِّ مكانٍ على مِحْوَرِ الأَمنِ وتَتَّسِقَ اتِّساقاً مُتماثِلاً

٣ً – سلامةُ المعادنِ – ولا سيَّما المعادنُ الكريمةُ كالذهبِ والفضة – من الأعراضِ المتلفةِ : بحيثُ لا يُصيبُها ما كان يُصيبُ الحديدَ من الصدإِ أيَّامَ كان الحديدُ السكَّةَ المتداولةَ فى المدنيَّاتِ الأُولى. ومما يُكترَثُ لهُ أن يكونَ النقدُ مما لا تُضِرُّ بهِ الآفاتُ فيتسنَّى للنَّاس حِفْظُهُ من غيرِ خشيةٍ عليهِ أن ينقُصَ أو يتلَفَ فيخسروا شيئًا بإبقائهِ لديهم

٤ً – غلاءُ قيمتها مع قلَّةِ زنتِها وسُهولةِ حملِها. هذه المزايا غيرُ متوافرةٍ فى الحديدِ ولا فى النُّحاسِ، لهذا أُهملا أو رُدَّ استعمالُهما فى المسكوكاتِ إلى أدنى الشأنِ فى المجتمعات الموسِرَةِ . أمَّا الفضةُ، وعلى الخصوصِ الذهبُ، فتلك المزايا مُحقَّقةٌ فيهما لجمعهما بين كِبرِ القيمةِ وصغرِ الحجمِ وقلَّةِ الثِّقلِ؛ وبعبارةٍ أوضح، لأنَّ إنتاجهما يتطلَّبُ نفقاتٍ طائلةً تجعلُ لكلِّ جرامٍ من الفضةِ ولكلِّ جرامٍ من الذهبِ، من مقدارِ العملِ، ما يربو كثيرًا على ما تقتضيهِ منهُ البضائعُ المشاكِلةُ لهما بالوزنِ. وجديرٌ

بالذكرِ أنَّ مماَّ يُتَمِّمُ فائدةَ النقودِ ، سُهولةَ نقلِ المقادير الغزيرةِ منها بلا كبيرِ عناءٍ

٥ً — التَّساوى النِّسْبيُّ فى القيمةِ أى فى نفقاتِ الإنتاجِ . الفضةُ والذهبُ يُستَخرَجانِ من مَناجِمَ بعضها يَحتوى على الكثيرِ من مادَّتِهما ، وبعضُها يحتوى على القليلِ منها : وربما اتَّفَقَ ان كُشِفَت مناجمُ لهذَين المعدِنين فيها ثراءٌ طائل : كما حدث فى (المكسيك) أو فى (البيرو) عندما دخلها الاسبانيول فى القرنِ السَّادسَ عشرَ فوَجَدوا فيها من الفضةِ ما وَجدوا ؛ وكما حدث فى هذا الزَّمَن ، نحو سنة ١٨٥١ ، إذ وُفِّقَ الباحثون إلى أمكنةٍ غاصَّةٍ بالتِّبْرِ فى (كليفرنيا)[١] (وأُستراليا)

فَنَجَمَ من هذا أنَّ قيمة الفضة والذهب لا تكون على الدَّوَامِ واحدةً ؛ إلاَّ أنها على كلِّ حالٍ ، أقلُّ تغيُّراً من قيمةِ أكثرِ السِّلع : فهى ليست عُرضةً للتقلُّبات الفُجائيَّة السريعة التى تَطرأُ فى بِضعةِ أَسابيعَ أو بِضعةِ أَشهرٍ ، كما

(١) بامريكا الشمالية

يُصيبُ ذلك الغِلالَ التى تُخزَنُ وتُستهلَكُ سنةً بعد سنة فَيُؤَثِّرُ فيها المحصولُ الأَخير تأثيراً شديداً ، على حدِّ ما يُشاهَدُ فى أثمانِ القمحِ والصُّوفِ والنَّبيذ والقطنِ والبُنّ

ولمَّا كان ما يُستَخرَج من الذهبِ والفضةِ فى كلِّ حَوْلٍ شيئاً يسيراً في مقابلةِ المقاديرِ الجسيمةِ المدَّخرةِ منهما والتى لا يلحقُ بها من خسارةِ الحتِّ[1] ونحوهِ إلاَّ ما هو دون الطَّفيف ، نشأ عن ذلك أنَّ الإنتاجَ السَّنويَّ يفعل فى قيمةِ الذهبِ والفضةِ أقلَّ من فعلهِ فى سائرِ البضائعِ بأنواعِها[2]

---

(١) الحتّ هو الحكّ بآلة أو غيرها

(٢) منذ كُشِفت أمريكا (١٤٩٢) الى نهاية سنة ١٩٠٨ ، بلغ المستخرَجُ من الذهبِ نحواً من سبعةٍ وستين مليارَ فرنكٍ ، والمستخرَجُ من الفضةِ نحو سبعينَ ملياراً بحسب تعريفة الاتحاد اللاتينيّ ، فكانت الجملةُ مائة وسبعة وثلاثين ملياراً . بعضُ هذه الأموال استخدِمَ فى الصناعاتِ ، وبعضُها الآخرُ فُقِدَ ، بحيث أن ما يُقدَّرُ وجودُهُ الآن من الذهب – سبائكَ أو مسكوكاتٍ – لا يُنيفُ على ثلاثةٍ وأربعين أو أربعةٍ وأربعين ملياراً ، ومن

فالمعادنُ الكريمةُ ثابتةُ القيمة ثباتاً نِسبياً لا مُطلقاً : لكنَّ قيمتهـا لا تتغيَّرُ إلاَّ تغيُّراً بَطيئاً تابعاً للتَّضرُّب الضَّعيف الذي يَحدُثُ فيها بين عَقدٍ وعَقدٍ من السِّنين ؛ وهذهِ مزَيَّة جديدة للبضاعة التي خُلقت لتكونَ مِقياساً لقيمة سائرِ البضائع ، وأساساً في العُقودِ التي لا يُخشى من استمرارِ تأثيرها عشَرَاتٍ من الأَعوامِ

٦ — للمعادنِ الكريمةِ ميزَةٌ أُخرى ، وهي قابليَّتها

الفضةِ المضروبةِ نقداً ، ما يُنيفُ على عشرين مليارا . وقد ازداد إنتاجُ المناجم ازدياداً عظيماً منذ سنة ١٨٩٠ ولا سيَّما من مناجمِ التبر في الترنسفال ؛ فَقُدِّرَ المستخرَجُ من الذهب في سنة ١٩٠٧ بنحو ألفين وثمانيةٍ وتسعين مليون فرنك ، وفي سنة ١٩٠٨ بنحو ألفين ومائتي مليون ؛ وقُدِّرَ المستخرَجُ من الفضةِ ، في سنة ١٩٠٨ ، بألفٍ ومئتي مليون — بحسب التعريفة القديمة للاتحاد اللاتينيّ — الاَّ أن قيمتها الحالية لا تربو على خمسمائة وخمسين مليوناً . ولا يزالُ إنتاجُ الذهب في نموٍّ ، غيرَ أنَّ المقادير التي تستخرَجُ منهُ كلَّ عامٍ لا تزالُ أيضاً — بالنسبـة الى سائرِ البضائع — أدنى حصةٍ تنضافُ الى المدَّخر المخزونِ منهُ

للتقسيم بحيثُ لا ينقصُ ثمنُ المجموعِ من أجزائها — وهي مُنفصلة — عن ثمنهِ — وهي مُتَّصلة — فلو قَسَّمْتَ كيلوغراماً من الذهبِ أو من الفضةِ إلى ما شئْتَ من القِطَعِ المتعـادِلةِ وَزْناً، ثمَّ جَمَعْتَ كلَّ تلك القِطَعِ، لكان لها من القيمةِ ما يُعادلُ قيمتها وهي جُرمٌ واحدٌ. بخلاف كثير من الأشياءِ الأُخرِ التي تنقصُ قيمة الجُرمِ منها — مُتَجزِّئاً — عن قيمتهِ — مُتَماسِكاً —

مثال ذلك، قطعة من الماسِ زِنَتُها عشرة سنتغرامات، فهي تَسْوَى من الثمنِ ما لا تَسْوَاهُ عشرةُ أجزاءٍ منها، كلُّ جُزءٍ زِنَتُهُ سنتغرام؛ وهذا الحكم يتمشَّى على سائرِ الحجارةِ الكريمةِ، وعلى البلَّوْرِ الصَّفَوِيِّ (١)، ونحوه

٧ — صُعوبةُ التَّزْييف . وفي هذا البابِ يَسْهُلُ على الإِنسانِ أن يَتَّقِيَ غِشَّ المعادنِ الكريمةِ بالنَّظَرِ، والسَّمْعِ، واللَّمْسِ؛ ويعرفَ حقيقتها من اللونِ، والرَّنَّةِ، والصَّلابَةِ،

---

(١) الصفويّ أي الصخريّ، نسبة الى الصَّفاةِ وهي الصخرة Cristal de roche

والثّقَلِ ؛ ولا يَسْهُلُ عليهِ ذلك لاتّقَاء غِشِّ الماسِ واللآلئ

فى أنَّ كلَّ معدنٍ ، خصيصٌ بحالةٍ من حالاتِ المدنيَّـةِ

تلك هى الأسبابُ التى دعت الشعوبَ على اختلافِ مَناشئهم إلى الاصطلاحِ على سَكِّ المعادنِ الكريمةِ . على أنَّ كلاًّ من تلك المعادن مُختَصٌّ بإحدى حالات المدنيَّةِ . أمَّا الشعوبُ غيرُ المتحَضِّرة وغيرُ الموسرة فقد قصَرُوا السكّةَ المتداوَلة بينهم على الحديدِ والنُّحاس . وأمَّا الشعوبُ الذين أَثْرَوْا ، فقد آثَروا الفضةَ ؛ لأنَّ القيمة التى وجدُوها فى الحديدِ والنُّحاسِ بذاتهما كانت دون الكفاية . وأمَّا الشعوبُ الذين أَخذوا من بَسْطَةِ العَيْشِ وسعَةِ الجاهِ بأوفر حَظٍّ كالانكليز ، والأمريكيين الشماليّين ، والفرنسيين ، فقد فضَّلوا الذهب على سواهُ ؛ لأنهُ نادرٌ غالى القيمة ، مع قِلَّةِ وَزْنِهِ ، بسبب ما يَحولُ دون الحصول عليهِ من المصاعِبِ

النقدُ المضروبُ

كانت المعادنُ الكريمة في مبادىء تداوُلها تُستعمَلُ أحياناً في المقايَضاتِ بشكلِ سبائِكَ؛ وكان الناسُ في كلِّ مقايضةٍ يزِنون السَّبيكةَ ويَختبرُونها، فيتحمَّلون كُلفَةً ويضطرُّون لاقتناء موازينَ ومَحَكَّاتٍ على نحوِ ما هو مُشاهَدٌ في الصِّينِ إلى الآن. فكانت هذهِ الطَّريقةُ بما فيها من البُطْء حائلةً دون إتمام كثيرٍ من المعاملاتِ: إذ لو استمرَّ الأخذُ والعطاءُ بالسَّبائك لما تسنَّى، على أبوابِ الملاَعِبِ التمثيليَّةِ، ولا عند نوافذِ المحطَّاتِ، أن تُباعَ المئاتُ بل الأُلوفُ من الإجازاتِ[1]، لِطلاَّب الدخول أو السَّفَرِ، في دقائقَ معدوداتٍ. ولهذا استُعيضَ في مناجمِ «كليفُرنيا» و «أُستراليا» بالتِّبرِ[2] عن السَّبائِكِ في التداوُلِ والمعاملةِ.

فلمَّا ضُرِبت السكَّةُ تمَّتْ آيةُ النُّجح؛ إذ أصبح وَزْنُ

---

(١) الاجازات التذاكر (٢) تراب الذهب

النقدِ وطبيعتهُ — أى مُحتواهُ من المعدنِ الخالِصِ — مُعيَّنينِ تعييناً سابقاً ، ومَوْسُومين بِسِمةِ الحكومة . عندئذٍ كملت السكَّة حِساً ومعنًى : بأن ضُرِبت منها ، على أمثلةٍ مختلفةٍ ، قِطَعٌ متَشابهةٌ شكلاً متعادلةٌ وَزْناً ؛ على وَجْهِها ، وعلى قفَاها ، وعلى مدَارِها علائِمُ خاصةٌ ؛ ولها اسمٌ يعرفها بهِ الجمهورُ وتعرفها بهِ الحكومة . وقد جُعِلت السكَّةُ فى كلِّ بلدٍ على أمثلةٍ متَعَدِّدةٍ ، أربعةٍ أو خمسةٍ أو ثمانيةٍ ، وفى المُعْظَمِ عشرةٍ ؛ وجُعِلَ لكلِّ مثالٍ رسمٌ يُوافق حاجاتِ المبادلاتِ فى المعاملاتِ الكبرَى والوُسطى والصُغرى

على هـذا الترتيب حدثت النقودُ التى تُسمَّى تَبَعاً لِمَواطنها بالجنيهِ الاسترلينيِّ (١) ، والفيورينيِّ (٢) ، والتَّاج (٣) والجنيه التُّوريِّ (٤) ، والبَستول (٥) ، والرِّيال ، والفرنك ، إلى كثيرٍ ، غيرِ هذه ، من القِطَعِ التى فوقها أو دونها

(١) الانكليزى (٢ و ٣) قطعتان من الذهب والفضة متداولتان فى عدة بلدان أوربية (٤) نسبة الى مدينة (تُور) بفرنسا (٥) دينار فرنسى قديم

نَجَمَتْ من استصناع هذهِ القطعِ المشروعة — المختلفةِ الأمثلةِ المُثبَتِ وَزنُها ومُحتواها بِسِمَةٍ من الحكومةِ — سُرعةٌ في المعاملاتِ ومَتانةٌ في المِحْوَرِ الذي تدورُ عليهِ

أيّةً كانت الأسماء التي أَطلقها الجمهورُ أو أَوْلياءُ الحكمِ على هذه القطعِ النَّقْديَّةِ ، فإنَّ قيمتها الحقيقيَّة لا تخرُجُ عمَّا تتضمَّنُهُ تلك القطعُ من المعدنِ

حاولَ بعض الملوكِ الجهلَةِ أو المُتجاهلين، في القرونِ الوسطى، أن يَنتقِصوا وَزْنَ الذهب أو الفضة من القطعِ المضروبةِ مع إبقاء أسمائها كما كانت ، فَسَكُّوا قِطَعاً جديدةً باسم الليرةِ أو الرِّيَالِ ، لم يكن فيها إلاَّ النِّصفُ أو ثلاثةُ الأرباعِ من المِقدارِ الأصليّ فضةً أو ذهباً — وهذهِ طريقةٌ غيرُ مشروعةٍ تُدعى بالتزييف — غيرَ أنَّ الجمهورَ لمَّا شعَرَ بما قلَّ من محتوى تلك القطع ، أسقطَ قيمتها ، بِرُغمِ المَراسيم (١) والأوامرِ الملكيَّةِ ، إلى ما يُعادلُ مِقدار ما فيها من الذهبِ والفضةِ

---

(١) المراسيم أي الدكريتات

ثمَّ أثبتَ الاختبارُ المتتابعُ جيلاً بعد جيل ، كما أثبتَ العقلُ والرَّوِيَّةُ ، أنَّ النقدَ بضاعةٌ لا تَقُوَمُ إلاَّ بقيمة ما تحتويهِ من المعدنِ الكريم ، وأنَّ السِمَةَ التى عليهِ ليست إلاَّ شهادةً بالقدر الذى تَشتَمِل عليهِ من ذلك المعدنِ ، وأنَّ تلك الشّهادة إذا زُوِّرَت ، ضَعُفَتْ ثِقَةُ الشعبِ بالنقدِ أو زالت

على أنَّ الحكومات قد اختُصَّتْ بحقِّ ضَرب النقود فى أماكِنَ تُدْعى بِدُور السكةِ ، تَستَغِلُّها تلك الحكومات مباشرةً ، أو تَعْهَدُ بادارتها الى الملتزمين على شرائطَ معلومةٍ

الخالصُ ، المزيجُ ، السَّتُّوق (١)

رأى أهلُ الذكر لِصيانة الذهب والفضة من التَّحاتِّ (٢) بالملامسةِ والمداوَلةِ ، أن يُدْخِلُوا عليهما شيئاً من معدنٍ آخر ، هو فى العادةِ النُّحاسُ ؛ فكان القدر الذى خَلَطُوهُ

(١) هى النقود التى ليست من فضة ولا ذهب
(٢) التناقص بالاحتكاك

بهما من هذا المعدنِ الدنيء هو ما سُمِّيَ بالمزيج ؛ وكان القدرُ المستعمَلُ من الذهبِ والفضةِ فى النقودِ هو ما سُمِّيَ بالخالص ؛ أمّا السُّتُوق فسنبحث فيهِ عمّا قليل

إذا قصرنا الكلام على السكَّةِ فى فرنسا فالقدرُ الذى تتركَّبُ منهُ — ذهباً وفضةً — هو تِسعمائة جزُءٍ من ألفٍ : أى أنَّ فى كلِّ قطعةٍ من الفضةِ والذهب تِسعمائة جزُءٍ من الألفِ بالنِّسبةِ إلى وَزْنِها ، أو تسعةَ أعشارِ ذلك الوزنِ معدناً خالصاً ، ومئةَ جزءٍ من ألفٍ فقط أو عُشْراً من الألفِ ، معدناً مزيجاً

على أنَّ هذه المقاديرَ لا يُستطاعُ ضبطها بالدِّقَّةِ فى الجموع الكثيرةِ من النقودِ ، فربما حدث انحرافٌ فى النِّسبةِ يعرِّفونهُ بالانحراف المتسامَح فيهِ ، ولا يكون البتَّة إلاَّ شيئاً دون الزَّهيد يزول تدريجاً مع تقدُّمِ الصناعةِ

ذلك النُّقصان فى القدْرِ لا يُجاوز الجزُءَين من الألف فى فرنسا : بمعنى أنَّ القطعة الذهبيَّة الجديدة قد تحتوى على ثمانمائة وثمانيـة وتسعين جزُءًا من ألفٍ من ثقلِها ، معدناً

خالصاً ، بدلاً من تسعمائة جزء من ألفٍ ؛ فإذا نقص خالصُها إلى ما دون هذين الجزءين لم يجُزْ إخراجُها للتداول وتحتَّم صبُّها ثانيةً

يُدعى الرّبحُ الذى يؤول إلى الحكومةِ من ضربِ النقودِ ، بالحقّ السّياديّ : أى حقّ السيّد؛ ولا ينبغى أن يكون هذا الرّبحُ إلاَّ يسيراً غيرَ متجاوزٍ فائدةَ رأس المالِ المُستَخدَمِ فى دُورِ الضربِ ثمناً للآلاتِ وتوابعِها ، ومالاً مُرصَداً . فإذا تخطّى الرّبحُ هذا الحدّ سُمّيَ بتحريف النقود

من المسكوكاتِ قِطَعٌ تُستَخدَمُ بطبيعتها للمعاونةِ على الأداء ، ولا تكون لها بذاتها قُوَّةٌ وَفَائيَّةٌ إلاَّ فى المقاديرِ الصغيرةِ : بمعني أنَّ الدَّائِنَ غيرُ مكلَّفٍ قبولها من مَدينهِ إلاَّ بمنزلةِ الكُسورِ : تلك هى النقودُ النُّحاسيَّة والقطعُ الجزئيَّة من الفضةِ مماَّ قيمتهُ عشرون سنتيماً أو خمسون سنتيماً أو فرنكٌ أو فرنكان

وجميع هذه القطع فى فرنسا لا تشتملُ من المعدنِ

الذي تتركّبُ منهُ ، على جميعِ القدرِ الذي يعادلُ تَسمِيَتها القانونيَّة : بل إنَّ القطعَ الفضّية من ذواتِ العشرين سنتيماً والخمسين سنتيماً والفرنك والفرنكين ، لا تحتوى إلاّ على ثمانمائة وخمسة وثلاثين جزءاً من الألفِ من الفضةِ ؛ على حينِ أنها لو جُعِلَت نقوداً بحسب قواعدِ السكة التامّة ، لَوَجَبَ أن تُضَمَّنَ تسعمائة جزء من الألفِ

فنى تلك القطع إذاً ما هو دونَ القيمة التى تنسبها اليها القوانين . ومثلُ هذا أو أكثرُ منهُ يقال عن النقود النُّحاسية التى لا تسوَى أكثرَ من ثلث قيمتها الاسميّةِ أو القانونيّةِ

فكلُّ هذهِ القطع النَّواقصِ على اختلافِها هى التى سُمِّيت بالسُّتُوق لاقتصار فائدتِها على المساعدةِ فى الصَّرفِ ؛ وهى ليست بالنقود الحقيقيّةِ التامّة ، لأنها لا تحتوى من المعدنِ على القدرِ المعادل لأسمائِها . لهذا لا يُكرَهُ أحدٌ على قبولِ أكثرَ من خمسةِ فرنكاتٍ سكّةً نُحاسيّةً ، وخمسين فرنكاً قِطَعاً فضيّةً ، من ذواتِ العشرين سنتيماً

إلى ذواتِ الفرنكَيْنِ ، مما يدعونهُ بالنقود المُجزَّأة

فإذا ثبتَ أنَّ تلك القطعَ ليست بالسكَّة الصَّحيحة فإنْ هي إلاَّ نوعٌ من النقدِ الائتمانيّ (١) وغيرُ جائزٍ للحكومات أن تضرب منها إلاَّ أعداداً محدودةً

النظامُ النقديُّ

نظام وَحْدَةِ النقود . ونظام النقدين

اضطرَّت أكثرُ الحكومات ، بسبب ما تتطلَّبهُ المعاملاتُ من كبيرةٍ وصغيرةٍ ، أن تلجأَ إلى ضربِ النقود من معادنَ مختلفةٍ : كالذهب والفضة والنُّحاس والنيكل ؛ لأنَّ الذهبَ وحدَهُ غيرُ صالحٍ للمعاملات الطفيفةِ ، والفضةَ غيرُ صالحة للمعاملاتِ الجسيمة ؛ فكان ، من ثمَّتَ ، حقّاً على الشعوب المُمدَّنةِ أن تتداولَ مسكوكاتٍ من معادنَ ثلاثةٍ

هَهُنا تَعرِضُ مسألة دقيقةٌ طالما اشتدَّ الجدالُ فيها :

---

(١) الائتمانيّ أى القائم على الثقة Fiduciaire

هل ينبغي للحكومة – والمعادنُ الثلاثةُ داخلةٌ في نِظامِها النقديّ – أن تُؤْثِرَ واحداً منها فتجعلَهُ المِحْوَرَ الوحيدَ الذي يدورُ عليهِ ذلك النظامُ، بحيث تكونُ لذلك المعدن دون سواهُ قُوَّةُ الوفاءِ في كلِّ مَرتبةٍ من مَراتبِ الأَداءِ، وبحيث لا يكونُ المعدنان الآخران سوى نقودٍ خِيارِيَّةٍ يقبلها مَنْ يشاءُ مُتسامحاً، غيرَ مضطرٍّ إلى قبولِها فيما يُجاوز حدّاً معلوماً؟

يُعرَفُ هذا النظامُ بِنظام وَحْدَة النقد؛ فإذا كان النقدُ المأثورُ هو الذهب، كما في انكلترا، أو الفضة، كما في الهند الانكليزيَّة؛ كان المدينُ بأربعة آلاف جنيه في انكلترا غيرَ وافٍ بدَينهِ وَفاءً صحيحاً ما لم يُؤدِّهِ ذهباً، وليس لهُ أن يُكرِهَ دائنَهُ على قبولِ الفضةِ منهُ إلاَّ بِقدْرٍ زهيدٍ؛ وكان المدين بأربعة آلافِ جنيه، في الهند، لا يُؤدّيها لِدائنهِ أداءً صحيحاً ما لم تكن فضةً؛ فلا المُقرِضُ مُحِقٌّ في تقاضيها منهُ ذهباً، ولا المقترِضُ مكلَّفٌ دَفعَها اليهِ ذهباً

ولقد سمّى بعضُ المعاصرين هذا النظامَ بنظام وحدة المعدّلِ : وهى تسمية خارجةٌ عن حيّزِ الصّواب فلننظر الآن فى نظام النقدين

أجمعت الحكوماتُ الشاهدة على اعتبار النُّحاسِ معوانًا نافعاً فى بعض الأحوالِ: ولهذا لم توظّفهُ على ماوظّفَ عليهِ الذّهبُ والفضّةُ ولم تمنحهُ سلطانَ النقدِ بتمامهِ . غير أنّ فريقاً من تلك الحكوماتِ أبى إلاَّ أنْ يجعلَ للذّهبِ والفضّةِ حظّاً متبادلاً من القوّةِ الوفائيّةِ في كل ضُرُوب الأداءِ ؛ فنجم من ذلك فى بُلْدانِ هذهِ الحكومات أنّ المدينَ فى حِلٍّ من دَينهِ ، سواءٌ أكان دَينُهُ مئةَ ألفِ فرنكٍ أم مليونَ فرنكٍ ، إذا هوأدّاهُ مسكوكات فضّيّةً أو مسكوكاتٍ ذهبيّةً على ما يبدُو لهُ . ففى هذا النّظام الذي دُعِيَ بنظام النقدَين ، يستوى ما للفضّةِ وما للذّهبِ من حقّ التّداوُلِ ، وليس للدائنِ أن يعلمَ قبلاً من أيّ النقدَين سيُرَدُّ عليهِ مالهُ ولا أن يتطلّب فى الوفاء أحدَهما دون الآخرِ

ولمّا كانت لهذين المعدنين قوّةٌ وفائيّةٌ واحدة بمقتضى هذا النظام ، وجبَ جعلُ نسبةٍ ثابتةٍ غيرِ متحوّلةٍ بين قيمتهما ؛ فأُقرّت هذه النسبةُ فى فرنسا بموجب القانونِ المسنونِ سنة إحدى عشْرَة للثّوْرةِ الكبرى ، أى أوائل هذا القرْن ، على أساسٍ : إلى ١٥٫٥ أى بمعنى أنّ قيمةَ الجرام الواحد من الذهبِ عُدّت معادِلةً قيمةَ خمسةَ عشرَ جراماً ونصفَ جرامٍ من الفضةِ

أمّا وقد تبيّنّا هذينِ النظامَيْنِ المتناظرَيْنِ — وحْدةَ النقد ، والنقدَين — فَلْنَبحثْ فى أيّهما أقربُ إلى الحقيقةِ علمياً وأصلحُ للمعاملةِ فعلياً

يعتوِر نظامَ النقدين مغمزٌ أساسيٌّ موجبٌ للعدول عنهُ : ذلك أنهُ مخالفٌ لطبيعةِ الأشياءِ ؛ ومخالفتُهُ لها ناشئةٌ من كونهِ إنما قامَ على تقديرِ أنّ النسبةَ بين قيمتَى المعدنين تظلُّ أبداً واحدةً. على أنهُ لو قُرّرَ أنّ جرامَ الذهب يلبثُ الدهرَ معادِلاً خمسةَ عشر جراماً ونصفَ جرامٍ من الفضةِ بلا زيادةٍ ولا نقصانٍ، لكان ذلك أشبهَ فى الخطَلِ بتقريرِ

أنَّ الهكتولترَ من القمحِ يلبثُ الدهرَ معُادِلاً هكتولترَيْنِ من الدُّخْنِ (١) وأنَّ لبرةً من الصُّوفِ تَستَمِرُّ على الدوام مُعادِلةً لبرتَيْنِ من القطنِ

ومَنْ تدبَّرَ الأمرَ لم يرْتَبْ فى أنَّ إنتاجَ الذهبِ وإنتاجَ الفضةِ، تحت تأثيرِ أحوالٍ مختلفةٍ، من مثلِ كثرةِ المناجمِ، وازديادِ المهارةِ فى الاستخراجِ، ووَفرةِ الطلبِ لهذَين المعدنين، سواءٌ لاستخدامِهما فى الصناعةِ أم فى ضربِ النقودِ؛ وأنَّ تأثيرَ هذه الأحوالِ لا يجيءُ البتةَ فى مَساقٍ واحدٍ، ولا يقعُ بقُوَّةٍ واحدةٍ ولا فى وقتٍ واحدٍ على كلٍّ من هذين المعدنين؛ فلا مندوحةَ إذاً من أن تكونَ النسبةُ بين قيمتَيْهما قابلةً للتغيُّر

يحدُثُ فى البلدِ المشروعِ فيهِ نظامُ النقدين أنَّ نسبةَ القيمةِ بين المعدنين — وهما سبائكُ — إذا انخفضت عنها حينما يُحوَّلان إلى نقودٍ، فالمعدنُ الذى تكون قيمتُهُ

(١) الدُّخن أو الجُلبان أو القُرطُمان حبٌّ صغير أملس تعلف بهِ الخيل Avoine

الحقيقيّةُ قد ارتفعت يَنْزِعُ إلى الهجْرةِ من البلدِ لأنَّ النّاسَ يُخرِجونهُ منها : مِثالُ ذلك أنهُ إذا وقعَ من الأُمورِ ما جعَلَ الجرامَ من الذهبِ يُعادلُ عشرين جراماً من الفضةِ بدلاً من الخمسةَ عشرَ الجرام ونصفِ الجرام التى أقرَّها القانون ، أقْبَلَ القوْمُ على دارِ الضربِ بما شاءَالله من سبائِكِ الفضّةِ لِتحويلِها إلى قِطَعٍ من ذواتِ الخمسةِ الفرنكاتِ ؛ ثمَّ استبدَلوا بتلك القِطَعِ ، جُهْدَهم ، دنانيرَ ذهبيةً يُحوّلونها إلى سبائِكَ أو يَبْعثون بها إلى الخارجِ ؛ لأنهـا فى كلتا الحالتيْنِ قابلةٌ لأَن يُستبدَلَ بها مِقدارٌ من الفضةِ يربو على مِقدارِهـا ، فيما لو بَقِيَتْ تحت شكل المسكوكاتِ

فالحكومةُ التى نظامُها النقدانِ مُهَدَّدةٌ أبداً بفقدِ مسكوكاتِها التى تكون قيمتُها مُرتفِعةً فى سُوقِ السَّبائكِ ؛ ولا تستطيعُ أن تتفادى من هذه الخَسارةِ إلاَّ بأن تُقْفِلَ دُورَ الضربِ ، وتأبى على المصارفِ أن تُسلِّمَ المسكوكاتِ التى غلَتْ قيمتُها . لهذه الاسبابِ كان نظامُ

النقدين مُخالفاً لِطَبيعةِ الأَشياء وللمَنفعةِ الفِعليَّـةِ ؛ وحَسبُك منهُ أنَّ رجلاً يُعاقِدُ إلى أجَلٍ — قريبٍ أو بعيدٍ — لا يَعلم بأيِّ النقدين يُعاد اليهِ حَقُّهُ ؛ فإذا كان فى فرنسا ، مثلاً ، لم يكن على ثِقةٍ — ما لم يَغْرَمْ جُعْلاً معلوماً — من الحصول على مائةِ ألفِ فرنكٍ أو مِليون فرنكٍ ذهباً ؛ ذلك لأَنَّ فرنسا من البُلدانِ التى أقرَّت نظامَ النقدين ؛

أمَّا إذا كان ذلك المُعاقِدُ فى إنكلترا فهو على ثِقةٍ من الاستيفاء بالذهب ؛ لأَنَّ نظامَ حكومتهِ نظامٌ قاضٍ بوَحدةِ النقدِ ؛ ولأَنَّ الذهبَ بين قومهِ هو المسكوكُ الوحيدُ الذى تُرَدُّ بهِ الحقوقُ إلى أَربابِها ؛ وفى هذا من المزيَّةِ للتِّجارةِ الانجليزيَّةِ على غيرِها ما ليسَ باليسيرِ

التحوُّل فى نسبةِ القيمة بين الذهب والفضة

النسبةُ التى بين قيمةِ الذهبِ وبين قيمةِ الفضةِ قد تحوَّلت ، على توالى الأَحقابِ ، وكان في تحوُّلِها رُجحانٌ للأُولى على الثانيةِ

كان فى القِدَم مِثْقَالُ الذهبِ يُكافِئُ — بصرف النظر عن كثرة التَّقلُّباتِ وتَوالِيها — ثمانيةَ أضعافِ المِثْقالِ من الفضةِ أو عشرةَ أضعافِهِ؛ فكانت النسبةُ إذاً من واحدٍ إلى ثمانيةٍ أو عشرةٍ، واستمرَّت كذلك أكبرَ بُرْهةٍ (١) من القرونِ الوُسطى

فلمَّا كُشِفَتْ مناجمُ أمريكا فى القرنِ السادسَ عشرَ، وأكثرُها مناجمُ فضةٍ، علَتْ نسبةُ القيمةِ من واحدٍ إلى خمسةَ عشرَ، بمعنى أنَّ مِثقالَ الذهبِ أصبحَ يُبْدَلُ بِهِ خمسةَ عشرَ ضِعفاً لهُ من الفضةِ

ثمَّ أَخذت تَتَرَجَّحُ (٢)، منذُ القرنِ السادسَ عشرَ، ما بين الواحدِ إلى الأربعةَ عشرَ، والواحدِ إلى الخمسةَ عشرَ والنِّصْفِ؛ حتى إذا جاءَت سنة ١٨٧٣ ارتفعت تدريجاً إلى أن بلغت فى سنةِ ١٩٠٦ ما بين الواحدِ إلى الثلاثين: فأَضحى الجرامُ من الذهبِ الخام يُعادل ثلاثين جراماً من الفضةِ؛ وهو ما يُخالِفُ حكمة قوانين السكَّةِ عندنا

---

(١) البرهة ما امتدَّ من الزمن (٢) أى يتقلب متردِّداً

على أنَّ أسبابَ هذه التَّحوُّلاتِ شتَّى، أهمُّها اثنان : ما طرَأَ من التَّغيُّرِ على إنتاجِ المعدنين حيثُ ازدادَ مِقدارُ الفضةِ المُستَخرَجةِ ازدياداً عظيماً فى حينِ أنَّ المستخرَجَ من الذهبِ نَقَصَ فى وقتٍ ما[١] ؛ ثمَّ — وهذا هو السببُ

(١) لم تكن حِصَّة الفضة فى القدرِ المستخرج جملةً من المعدنين الاَّ اثنين وعشرين ٪ من سنة ١٨٥١ الى سنة ١٨٥٥ ؛ ثمَّ رقيت الى ٣٤ ٪ من سنة ١٨٧١ الى سنة ١٨٨٠ والى ٥١ ٪ من سنة ١٨٨١ الى سنة ١٨٨٥ . أما المستخرج من الذهب فقد صعد ، ولا سيَّما بعد استكشاف مناجم الترنسفال ، الى سبعمائة أو ثمانمائة مليون ، ثم الى ألف ومئتي مليون فى سنة ١٨٩٧ ، ثمَّ الى ألف وخمسمائة مليون في سنة ١٨٩٨، ثمَّ الى ألف وستمائة مليون فى سنة ١٨٩٩ ؛ حتى اذا نشبت حرب الترنسفال انحط ذلك القدر الى ألف وثلاثمائة وعشرين مليوناً فى سنة ١٩٠٠ ، وبعد ذلك عاد فارتفع الى ألف وستمائة وسبعة وثمانين مليوناً فى سنة ١٩٠٣ والى ألف وثمانمائة وثلاثة عشر مليوناً فى سنة ١٩٠٤ ، والى ألفين وثلاثة وسبعين مليوناً فى سنة ١٩٠٦، والى ألفين وثمانية وتسعين مليوناً فى سنة ١٩٠٧ ، والى ألفين ومائتي مليون فى سنة ١٩٠٨ ، يقابل ذلك مستخرج من الفضة سنة ١٩٠٨ قيمته النقدية الرسمية فى فرنسا ألف ومائتا مليون وقيمته الحقيقية لا تربو على خمسمائة وخمسين مليوناً

الأكبرُ — كَوْنُ الذهبِ أصبحَ ذريعةً أكملَ فى المقايضةِ من الفضةِ : لأنهُ بتوافرِ اليسَارِ فى المجتمعاتِ ، صارَ ما يُؤَدَّى من المرُتَّباتِ والأجورِ والأَرباحِ أكثرَ ممَّا كان يُؤَدَّى من أمثالها بما يأبى المشاكلة

قد يكون فى البلد مقدارٌ من النقودِ وراءَ حاجتهِ

إذا ثبت أنَّ المعدنَ الكريمَ بضاعةٌ لها قيمةٌ بذاتِها ، وأنها أحَدُ العناصرِ التى تتكوَّنُ منها ثروةُ الأمَّةِ ، فليسَ من الصَّوابِ ، تَصوُّرُ أنها هى جِمَاع تلك الثروةِ أو أنها القِسمُ الأكبرُ منها بل هى بعيدةٌ عن ذلك بمَراحِلَ ؛ لأَنَّ أعظمَ رُكنٍ من أركانِ اليَسَارِ فى بلدٍ ، إنما هو الأَرَضون الخِصبةُ ، والبيوتُ ، والمعاملُ ، والمواشى النَّافِعةُ ، والآلاتُ على اختلافِها ، والمَخزوناتُ من بضاعةٍ وميرةٍ وكلِّ نوعٍ آخرَ ، وفى الجُملةِ كلُّ رُؤوسِ الأَموالِ التى تُستَخدَمُ للإنتاجِ ، وكلُّ الأشياءِ التى يستهلكُها الناسُ مباشرةً

السكَّةُ بضاعةٌ مفيدةٌ ، لكنَّ إفادتَها خاصةٌ ؛ فهى

لا تنفعُ مباشرةً ، إذ أنها لا تُستَهلَكُ ولا تَصلُحُ لأَدنى خدمةٍ ذاتيَّةٍ ممَّا يحتاجُ اليهِ الإنسانُ، سوى كونِها تُستَبدَلُ بها سلَعٌ أُخَرُ ؛ بل منفعتُها تحصلُ بغيرِ مباشرةٍ ، وليست إلاَّ منفعةَ وَساطةٍ في المقايضاتِ . نعم يَحسُنُ أن تتوافرَ النقودُ بينَ أيدى الأُمَّةِ لئلاَّ يتعذَّرَ عليها ، مثلاً ، أن تُؤَدِّيَ ما هى مَدينةٌ بهِ لِسِواها ؛ غيرَ أن من الفُضُولِ التى يُساءُ استعمالُها، استكثارَ الأمَّةِ من النقودِ إلى ما وراءَ حاجتِها

ليسَ أَغنى الشعوبِ أولئك الذين يملكون أوفرَ قسمٍ من الثروةِ المعدنيَّةِ : إنَّ في انجلترا ثلاثةَ ملياراتٍ وأربعمائةِ مليون من المعادنِ المضروبةِ نقداً ، منها مِلياران وثمانمائةِ مليونٍ ذهباً ، وستمائة مليونٍ فضةً ؛ وفى الولاياتِ المتَّحدةَ — على يَسارِها العظيمِ وبُلوغِ تَعدادِ سكانِها إلى ثلاثةٍ وتسعين مليوناً فى سنة ١٩١٠ — أحدَ عشرَ ملياراً وستمائة مليون قطعةٍ مسكوكةٍ من الذهبِ والفضةِ : منها ما يُنيف على ثمانيةِ ملياراتٍ ذهباً ، ومنها ثلاثةُ ملياراتٍ وستمائة مليون فضةً

أمَّا فرنسا فعلى كونها أقلَّ سكانًا وثروةً من الولاياتِ المتَّحدةِ ومن إنجلترا، تملكُ من النقودِ نحوَ ثمانيةِ ملياراتٍ: منها خمسةُ ملياراتٍ ونصفٌ ذهبًا، ومنها ملياران ونصفٌ فضةً، فهي تَفُوقهما بكثرةِ النقدِ

وكثرةُ النقد هذه إنما هي غنًى يُساءُ استعمالُهُ: وكان خيرًا لفرنسا ألَّا يكون فيها إلَّا خمسةٌ أو ستةُ ملياراتٍ من الذهبِ والفضةِ، على أن يكون فيها بمبلغ المليارَينِ أو الثلاثةِ الأُخر معاملُ، وآلاتٌ، وأدواتُ عملٍ. إذًا لازدادَ دَخلُها، لأنَّ السكَّةَ لا تُعْطِى رِبحًا لبلدٍ، في حينِ أنَّ المعاملَ والآلاتِ، وأدواتِ العملِ بأنواعِها تُعطِى رِبحًا.

وانَّ مَثَلَ الشعْبِ الذى يَكنِزُ مسكوكاتٍ تربو على حاجتهِ، مَثَلُ الفرد الذى يَكنِزُ جانبًا من ثروتهِ في خبَايا، فهو بفعلهِ هذا يحرِمُ نفسهُ غلَّةَ ما جنَّبهُ من ذلك المال

وما أَجدَرَ الشعْبَ أن يتخلَّقَ بخُلُقِ الاتِّجارِ فَيَستَعفِيَ من إحرازِ المسكوكاتِ بلا طائلٍ؛ وسنرى في الفصلِ التَّالى كيف يكون ذلك الخلُق، وأيةُ الوسائلِ يَصِحُّ

التَّوَسُّلُ بها لتقليلِ شأنِ ما يُضْرَبُ من الذهبِ والفضةِ في المقايضاتِ ، حيث لا يُستطاعُ الاستِغناءُ عن تلك المسكوكاتِ

في التغييرات التي تطرأ على قيمة المعادن الكريمة

هنالك وهْمٌ آخرُ تتوهَّمُهُ العامَّةُ في شأنِ النقودِ : فلقد ذكرنا أنَّ السكَّةَ ضَرْبٌ من المِقياسِ للقيمةِ ؛ وهذا صحيحٌ نِسبياً ، إلاَّ أنهُ لا يَصحُّ إطلاقاً ، لأنَّ السكَّةَ ليست بمقياسٍ غيرِ قابلٍ للتَّغييرِ ، كالمتر والكيلوغرام :

المترُ من حيثُ هو أساسٌ ، والكيلوغرامُ من حيثُ هو أساسٌ ، لا يَعتَوِرُهما تعديلٌ ولا تبديلٌ ، فإذا نالهما شيءٌ من ذلك ، بسببِ الأعراضِ الجوِّيَةِ أو غيرِها ، كان زهيداً إلى حدِّ أنهُ لا يَجوزُ الاعتِدادُ بهِ فِعلاً

لا كذلك الفضةُ والذهبُ ، من حيث هُما مقياسٌ للقِيَمِ ، فإنهما تحت مؤَثِّراتٍ قد تُغيِّرُ قيمتهما الذَّاتيَّةَ تغييراتٍ جسيمةً ، إذ يكفي أن يَزدادَ ما يُستخرَجُ منهما

ازدياداً مذكوراً، أو أن ينقصَ نقصاناً مذكوراً، حتى تتأثَّرَ قيمتُها الذاتيةُ تأثُّراً ينتقِصُ من قُوَّتِها البدليَّةِ أو يزيدُ فيها

لهذه العلَّةِ انخفضت قيمةُ الفضةِ ، أى قوَّةُ الابتياع بها ، حينما كُشِفَتْ مناجمُ (البيرو) و (المكسيك) فى القرنِ السادسَ عشرَ ؛ ولهذه العِلَّةِ أيضاً انخفضت قيمةُ الذهب — وإن كان انخفاضُها لم يبلُغْ مبلغاً ذا بالٍ — حينما كُشِفَتْ مناجمُ أُستراليا وكَليفرْنيا . أضف إلى هاتَيْنِ السابقتَيْنِ أنَّ كَشْفَ المناجمِ الوَفيرةِ الفضةُ منذ سنة ١٨٧١ قد أرْخَصَ الفضةَ ، بعضَ الشيء ، فوقَ ما رَخُصَتْ

على أنَّ هذه التقلُّباتِ فى القيمةِ تكون أندرَ وأضيقَ مدًى ، فى جانبِ المعادنِ الكريمةِ ، وأخصُّها الذهبُ ، منها فى جانبِ سائرِ السلَعِ : لأنَّ حدُوثَها لا يتمُّ إلاَّ فى زمنٍ أطولَ ولا يقع فجْاءةً ؛ دع أنَّ الذهبَ والفضةَ المستخرجَيْنِ لا يُستهلكان مباشرةً ولا يَبيدان ، بل بانضمام ما يَستَجِدُّ ، سنةً بعد سنةٍ ، على المقاديرِ الكبيرةِ الموجودةِ منهما منذُ أحقابٍ خلَتْ ، أصبحت الكمّيّةُ الوفيرةُ منهما تربو

خمسةٍ وعشرين ضِعفاً ، أو ثلاثين ضِعفاً على أكبرِ مقدارٍ يُستخرج فى كلّ عامٍ

وفى هذا ما يكفى لِجَعْل قيمةِ هذَين المعدنين — ولا سيَّما الذهبُ منهما لِعزّته[1] فى الطبيعةِ — أثبتَ نِسْبِياً من قيمةِ سائرِ البضائع

لهذا كانت النقودُ المضروبةُ من المعدنَينْ الكريمَينْ ، خُصوصاً من الذهبِ — وإن لم يَجُزْ اعتدادُها مقياساً للقيم مُطلَقَ الثَّبات والتَّشابُه — خيرَ المقاييسِ التى وُجدَت إلى الآنَ لِضَبْطِ قيمةِ الأَشياء ، بل يصحُّ القولُ ، فيما يتعلَّق بالمعاملاتِ التّجاريَّةِ التى لا يَطُول أَمَدُها ، أو بالمعاملاتِ التّجاريَّةِ التى تمتدُّ آجالُها إلى العشرِ أو الخمس عَشْرَةَ أو العشرين من السنينِ — كما تكون فى مُعْظَمِ المعاقداتِ المدنيَّةِ — إنَّ الذهبَ مقياسٌ فيهِ من الدِّقَّةِ والصَّلابةِ ما يُؤْمَنُ معهُ تأثيرُ الزِّيادةِ الخفيفةِ أو النُّقصانِ الخفيفِ اللَّذَين يَنْتابانِ استخراجَهُ ، فى قُوَّتهِ البدليَّةِ

---

(١) لعزّته أى ندورته

هاتان الحالتان اللّتان تطرآن على قيمةِ الذهبِ تكونان من الضَّعفِ والتَّدرُّج فى كلِّ خمسةَ عشرَ أو عشرين عاماً، بحيثُ لم يستطعْ أخبرُ كُتَّاب هذه المادَّةِ، ولا أعلمهم ولا أطهرُهم ذِمَّةً، أن يتَّفِقُوا على ما إذا كان الذهبُ فى خِلاَلِ هذه المدَّة قد غلاَ أو رَخُصَ، وفى أيِّ حدٍّ كان غلاؤه أو رُخصُهُ

أمَّا وهذا شأنُ الفضة وشأنُ الذهب على الخصوصِ، فهذان المعدنان، وإن لم يَبلُغَا الكمالَ المطلقَ قد كانا فى الماضى — ولن يبرحا فى المستقبلِ — أصلحَ الأشياء بما فيهما من الخصائِصِ الطَّبيعيَّةِ، لِيكُونا نقداً ومقياساً للقيمة فى المقايضاتِ (١)

(١) الحالة النقدية فى أقطارِ أوربا الغربيَّة هى اليوم مضطربة وغير مستقرَّةٍ. فى سنة ١٨٦٥ عقدت فرنسا وايطاليا و بلجيكا وسويسرا اتّفاقاً سُمّيَ بالاتّحاد اللاتينيّ: مقتضاهُ أن يكون ضرب النقود فى هذه البُلدان الأربعة على أمثلةٍ واحدةٍ وأن يُباح تداولها فيما بينها، ومبناهُ على نظام النقدين بنسبة واحد الى خمسة عشر ونصف بين قيمة الفضة وقيمة الذهب. ثمَّ انضمَّت إغريقيا الى

هذا الاتحاد . وقد حدث منذ سنة ١٨٧١ أن هبط سعر الفضة الخام هبوطاً عظيماً فطفق الصيارفة يحملون منها المقادير الطائلة الى دور الضرب فى البُلدان الأربعة فيستصنعون قطعاً بخمسة فرنكات ثمّ يُقايضون منها بالدنانير فيصهرونها أو يصدرونها الى الخارج بحيث أصبحت دوَل الاتحاد اللاتينيّ مُهدَّدةً بفقدان كلّ ما لديها من الذهب ؛ فعَقدت — لِتَدارُك ذلك — عِدَّة مؤتمرات نقدية ؛ وفى سنة ١٨٧٤ جعلت حدًّا للكمية التى يجوز لكلٍّ منها أن تسكها من الفضةِ ؛ وفى سنة ١٨٧٥ أيَّدت هـذا الرأى ؛ وفى سنة ١٨٧٦ حظَرت بتاتاً ضرب الفضة فى البُلدان الأربعةِ ، فكان فعلها هذا عبارةً عن اجتنابٍ لنظام النقدين من غيرِ إقرارٍ لنظام الوَحدة فى النقد . والآن يُخشَى على ذلك الاتحاد اللاتينيّ من الانحلال ، لأن دولتين من دوَلِهِ ، وهما سويسرا و بلچيكا ، تنزعان الى إقرارِ نظام النقد الواحد من الذهب : وهو الأمرُ الذى ، لو اتفقت عليهِ جميعها ، لكان خيرَ ما تُحَلُّ بهِ هذه المُشكِلة . وفى سنة ١٨٩٤ تعاقدت فرنسا وايطاليا على أن تُعيد الأولى الى الثانية ما لديها من القِطعِ الفضية الجزئية أى قطع الفرنكين والفرنك ونصف الفرنك والعشرين سنتيماً ، فامتنع تداول هذه القِطع الايطالية فى فرنسا منذ شهر يوليه سنة ١٨٩٤ . وفى السنوات الست الأخيرة أجمعت البلدان الممدنة ، ومنها اليابان ، على إقرار نظام الوحدة ذهباً وتَرْك نظام النقدين إمَّا تشريعاً وإمَّا فعلاً . وممَّا يَجدر بالذكر هنا أن المكسيك — وهى القطر الذى يُستخرج منهُ اكبر كمية من الفضة فى العالم كلهِ — قد أقرَّت نظام الوحدة ذهباً بقانون سنتهُ فى شهر ديسمبر سنة ١٩٠٤

الفصل الثالث

النَّسيئةُ أو الائتمانُ (١) — ماهيَّة النَّسيئة

ماهية النسيئة — الائتمان الذاتيّ والائتمان العينيّ (٢) — النسيئة لا تولد رؤوس أموال — ثلاث فوائد النسيئة — النسيئة الاستهلاكية — الائتمان ينمى الادخار

ماهيَّة النسيئة

النَّسيئةُ هى الإجازة لِطَالبٍ أن يَستَغمِلَ أصلَ مالٍ يَملِكهُ غيرهُ ، على أن يتعهَّدَ بردّهِ ذاتاً أو بردِّ ما يُعادلهُ إمَّا فى أجلٍ مُسَمًّى وإمَّا حين يَستعيدهُ صاحبهُ

ولَمَّا كان الائتمانُ عملاً اقتصادياً — لا مَبَرَّةً ولا إحساناً — وكانت رؤوسُ الأموالِ على ما سلَفَ بيانهُ

---

(١) النسيئة أو الائتمان ما سمَّتهُ العامة بالاعتماد وسمَّاه الخاصة حديثاً بالثقة . غير أننا آثرنا اللفظتين الأوليين على أختيهما لأن «الاعتماد» لا تنطبق على هذا المعنى فى اللغة الفصحى ولأن «الثقة» أشد اطلاقاً مما يُراد فى هذا المقام وتعدَّى بحرف الجرّ فلا يسهل استعمالها

(٢) العَينيُّ نسبة الى العين وهى العقار (Crédit réel)

مثْمرةً بين أيدى الذين يُحسِنون تصريفها ، وجب على المقترض ، وهو الذى يؤْتمن ، أن يَرُدَّ أصلَ المال[١] ، فى الأحوالِ العاديَّةِ مُضافةً اليه فائدةٌ مُتَّفقٌ عليها من قبلُ : تلك الفائدة تقابل ، من جهةٍ ، الرِّبْعَ الذى ينْتِجهُ الأصلُ المُقْرَضُ ، ومن جهةٍ آخرى ، عِوَضَ المحذوراتِ التى يتعرَّضُ لها الدائنُ : من مثلِ ضياعِ أصلِ مالهِ عليهِ ، أو عدمِ رُجوعهِ اليهِ فى الموْعدِ الموْقوتِ : وذلك فيما إذا كان المستدينُ لم يُحسِنْ تدبيرَ عملهِ ، أو طرأَ عليهِ عُسْرٌ ، أو خربت ذِمتُهُ

فالنسيئةُ إنما هى الثِّقةُ من واحدٍ بآخرَ ، كما يَدُلُّ عليهِ اسم الأئتمان : وهو فى الفرنسية كريديت[٢] من فِعلٍ لاتينيٍّ (كريديرى[٣]) بمعنى «ائتمنَ» ، على أنَّ هذه الثِّقة من واحدٍ بآخرَ ، يجب أن تَصدُرَ عن رَوِيَّةٍ وأن تُشْمَلَ بالحِيطةِ وتُؤَيَّدَ بالضَّمان حذراً من الغِشِّ والخديعةِ

(١) أصلُ المال أى رأس المال وقد استعمله فصحاء العرب

(٢) Crédit (٣) Credere

الأئتمان الذاتيّ والأئتمان العينيّ

الأئتمانُ يكون إمّاً للمقترِض بذاتِهِ، وإمّاً لشيءٍ يُرْهَنُ بتَراضٍ بين المتعاملين لِيُضْمَنَ بهِ رَدُّ الحقّ: النوعُ الأوّلُ يُعرف بالأئتمان الذاتيّ؛ والنوعُ الثاني يعرف بالأئتمان العينيّ

يُرْجَعُ في الأئتمانِ الذاتيّ إلى أخلاقِ المقترض وصفاتِهِ من نحوِ الكفاءةِ والمهارةِ في تدبيرِ الأعمال، والاستقامة؛ ويُرجَعُ أيضاً بجانب ذلك إلى أُمورٍ أُخرى: من مثلِ الثروةِ التي اكتسَبَها، والبضاعةِ الموجودةِ في مخزَنِهِ، والأَصنافِ التي يَستَصنِعها، والموضوع الذي ابتكرَهُ واستَحْدَثَهُ الخ؛ من غيرِ تَضْمينٍ يُعَيَّنُ على تلك الثروةِ ولا على تلك البضاعةِ، ولا على تلك الأصنافِ المستَصنَعةِ، ولا على ذلك الموضوعِ المشروعِ فيهِ

غيرَ أنهُ لا يُجْحَدُ أنَّ الدائِنَ يلتفت إلى تلك المقتنَياتِ فتكون من الأَسبابِ التي تحملهُ على الإقراضِ

أمّاً الأئتمانُ الذاتيُّ المحض: أي الذي يُنْظَرُ فيهِ إلى

مزايا الرَّجُلِ من غيرِ التفاتٍ إلى سابقِ كَسْبِهِ ، فهو أندرُ أنواعِ الائتمان وأشدُّها خطراً ؛ وأمّا الائتمانُ الذاتيُّ الأشيعُ فى المعاملاتِ : فهو الذى يَتَسامحُ فيهِ الباعةُ مع عُملائِهم بأنْ لا يتقاضَوْهم أَداءَ الثمنِ فوْراً بل إلى أجلٍ

لا كذلك الائتمانُ العينيُّ . إذ المرجعُ فيـهِ ، دون الرَّجُلِ ومزاياهُ ، وما يُحيطُ بهِ من جاهٍ كَسَبَهُ ومُقتَنياتٍ أَحْرَزَها ، إلى شيءٍ معلومٍ : وهذا الشيءُ هو الذى اليهِ تَتَّجهُ الثِّقةُ وعليهِ يُبني الإقراضُ . وإنما يكون الباعثَ الأكبرَ على الإقراضِ : أن يُعتَقدَ فى ذلك الشيءِ طولُ البقاءِ ، واستمرارُ القيمةِ ، وسُهولةُ تحويلهِ إلى نقدٍ عندَ مَسيسِ الحاجةِ

فإذا أقرضَ مَصْرِفٌ عقَاريٌّ أو واحدٌ من الصيَّارفةِ مالاً على رَهْنٍ ، أى إذا اتَّخذَ العقَارَ المبنيَّ أو المزروعَ ضماناً لاستردادِ ذلك المالِ ، فإنما هو ينْظرُ ، لا إلى المستدينِ بذاتهِ ، بل إلى البيْتِ أو الغيْطِ

ومن هذا القبيلِ ، الإقراضُ على بضاعةٍ مودعةٍ فى

مخزنٍ عامٍّ : هذه البضاعةُ المودعةُ تجعلُ لها قسائمُ تُعرف بالقسائم الضَّامنةِ[١] ؛ فإذا استرَهنَ الدائنُ تلك البضاعةَ بمقتضى قسيمةٍ فى يدهِ ، لم يُبحْ إخراجُ البضاعةِ من المخزنِ قبْلَ وَفاءِ ما عليها

ويدخل فى هذا الباب أيضاً ، ما هو مُصْطَلَحٌ عليهِ فى بعضِ البُلدانِ من الإقراضِ الزّراعيّ ، سواءٌ أكانَ على المحصولاتِ المحصودةِ أم التى لم تُحصَدْ بعدُ ، فإنَّ المَدينَ يكونُ مُكلَّفاً ألاَّ يُسلِّمَ محصُولاتهِ لأحد ، قبلَ وفاء ما عليها

وهذا الحكمُ يتمشَّى على ما يُودَعَ من المقوَّماتِ[٢] المنقولةِ ، والدُّخولِ[٣] ، والسّهامِ ، والأسنادِ ، وسائرِ

---

(١) القسائم الضامنة هى التى يعطيها مدير المخزن العام للدائن فتجعل لهُ حقّ رهن على البضاعةِ المودعة واسمها بالانكليزية والفرنسية Warrants (٢) المقوَّمات كل شيء قُدّرت لهُ قيمة وقد خصصنا هذا اللفظ بالأوراق لأنها لا تسوى من الثمن الاَّ القدر الذى تعطاه تقويماً Valeurs (٣) الدخول جمع دخل آثرناهُ لتسمية السّهام التى تصدرها الحكومة على دخلها أو على دَخل تُعيّنهُ لصاحبها قبل تسمية الأثر باسم العين . وعلى هذا جرى اصطلاح الإفرنج فدعوا تلك الأسهم بلفظة Rentes

المنقولاتِ ، جميعُ أولئك مماً ذكرناهُ وممَّا لم يتَّسع المقامُ لذكرهِ ، ضُروبٌ من الائتمانِ العينيِّ وهو الذى يُنْظَرُ فيهِ إلى الشيء لا إلى الإنسانِ ويُعْطَى بموجبهِ للدائن حقٌّ خاصٌّ على المُرْتَهَنِ

الائتمانُ لا يُولّدُ رؤوس أموال

من المَسائلِ التى كَثُرَ الأَخذُ والرَّدُّ فيها ونَجَمَتْ عنها أوْهامٌ مختلفةٌ ، مسألةُ . هل فى وُسْعِ الائتمانِ أنْ يُوَلِّدَ رؤوسَ أموالٍ ؟ أَلا إنهُ لو كان ذلك فى وُسْعِهِ لاستطاعَ الناسُ ، بحيلةٍ من الفِطنةِ ، وبلا مُعاناةِ عملٍ من الأَعمالِ ، أنْ يُوجِدُوا ما شاءَ اللهُ من الأدواتِ والذَّخائرِ لخدمةِ الإنسانيَّةِ

وَهِمَتِ العامَّةُ أنَّ للائتمانِ مَقْدِرةً على خَلْقِ رؤوس الأموال ، ومِنْ وَهَمِها هذا خَرَجت تَجارِبُ خياليَّةٌ أَفضت إلى إفلاساتٍ رائعةٍ كَتجرْبة (لو[1]) ، وتجربة

(١) Law صيرَفيٌّ وُلد فى ادمبرج واشتهر بتأسيسهِ شركة الهند وبإنشائهِ مصرِفاً ضُرِبت بإفلاسه الأمثال (١٦٧١ - ١٧٢٩)

شركةِ الميسيسبي فى القرنِ الثامنَ عشرَ ، وتجربةِ الأسنادِ الاضطراريَّةِ(١) على الحكومةِ فى عهدِ الثورةِ الكبرى على أنَّ الاختبارَ قد أثبتَ ، كما أثبتَ التَّعقُّلُ ، فسادَ ذلك الرأى : لأنهُ لمَّا كان الائتمانُ إجازةً لرجلٍ أن يَستعملَ رأسَ مالٍ لغيرهِ ، على عِدَةٍ(٢) منهُ أن يُعيدَهُ اليهِ ، كان ما يُستفادُ من ذلك : أنَّ الائتمانَ ينقُلُ رأسَ المالِ من يدٍ إلى يدٍ ، وأحياناً من مكانٍ إلى مكانٍ ، لكنهُ لا يَخلُقُ رأسَ مالٍ جديداً

أَقرَضْتُ « بُطرُسَ » مائةَ ألفِ فرنكٍ ، فازداد بقَدَرِها ما عندهُ ؛ ونَقَصَ بقَدَرِها ما عندى ؛ سوى أنهُ بقِيَ لى حقٌّ استيفائها فى الأجَلِ المضروب. فإذا استعدتُها حينئذٍ ، خلَتْ من يدِ بُطرسَ ؛ ويكونُ مَثَلُنا بهذه المعاملة كمَثَلِنا فيما لو أقرَضْتُ بُطرسَ جواداً : فأصبح الجوادُ

---

(١) هى الأوراق التى تعامل الناس بها قسراً فى ذلك الوقت بأمر الحكومة واسمها بالفرنسية Assignats

(٢) عدة أى وعد

في إصطبلهِ وفرَغَ منهُ إصطبلي

ومِمَّا يُذكَرُ هنا أنهُ لا يُقرَضُ غيرُ الشيء الموجود ؛ فإذا أقرضتُ ألفَ فرنكٍ فلأنها في حيازتي، أو لأنها حقي عند مَدينٍ أستطيعُ حمْلَهُ إكراهاً على ردّها إليَّ لأُقرِضَها آخرَ . غيرَ أنني لو لم أكُنْ مُستحوِذاً على تلك الألفِ الفرنكِ ، أو لم تكن لي دَيناً في ذِمَّةِ مُستدينٍ مُوسِرٍ أستطيعُ استيفاءَها منهُ ، لتعذَّرَ عليَّ أن أُقرِضَها

إلاَّ أنَّ بعضَ الأحوالِ أضلَّتْ عقلَ العامَّةِ — وآفتُها الفَظاظةُ وعدَمُ الرَّوِيَّةِ — بل طاشت بأحلام أُناس من أُولي الذكاء والفِطنةِ ، فقالوا : إذا كان « بُولُس » قد أقرضَ « بُطرسَ » مائةَ ألفِ فرنكٍ ، فالمائةُ ألفِ الفرنكِ أصبحت في حَوْزِ بطرسَ ، وبقِيَ بولس مُستحوِذاً على خطٍّ يُمكِّنُهُ — ما دام مَدينُهُ مأمونَ الجانب — من الحصولِ على مائةِ ألفِ فرنكٍ أُخرى حين تعرِضُ لهُ حاجةٌ إليها ؛ وعليهِ فكلاهما متَصرِّفٌ في رأسِ المالِ المقرضِ

قولٌ شبيهٌ بالمعقول ، لكنهُ بعيدٌ عن الصَّوابِ

نعم إنَّ بولسَ الذى أقرضَ مائةَ ألفِ فرنكٍ، يستطيعُ استدانةَ مثلِها بتحويلِه الخطَّ الذى عليهِ توقيعُ بطرسَ — وشرطُهُ أن يكونَ بطرسُ ممَّنْ يؤتَمَنُ — غيرَ أنَّ بولسَ قد صفرَت يدُهُ من ذلك المالِ وصارَ لا يتسنَّى لهُ الحصولُ عليهِ إلَّا بأن يتخلَّى لهُ عنهُ ثالثٌ: فغيرُ صحيحٍ إذاً زعمُ مَنْ يزعُمُ أنَّ رأسَ المالِ الواحدَ يخدُمُ الاثنينِ فى آنٍ، إذ الواقعُ أنَّ أحدَهما مستحوِذٌ على رأسِ المالِ بذاتِه، والآخرَ لا يملكُ الَّا حقَّ استيفائِهِ واستيفاءِ فوائدِهِ

فالائتمانُ ينقلُ رؤوسَ المالِ من يدٍ إلى يدٍ، لكنَّهُ لا يخلُقُ رأسَ مالٍ ولا بعضاً منهُ

ثلاث مزايا النسيئة

إذا كانت النَّسيئةُ لا تخلُقُ رؤوسَ أموالٍ فما فوائدها؟

نقول ابتداءً، إنَّها تنفعُ فى أحوالٍ وتضُرُّ فى أحوالٍ؛ فإذا فسدَت فقد توقعُ الأمَّةَ أو المجتمعَ أو الفردَ من الأفرادِ فى الانحطاطِ والإفلاسِ؛ وإذا صلحَتْ، فقد تجلبُ

لأولئك النُّجحَ واليسارَ

على أنَّ أكبرَ مزاياها ثلاثٌ وهاكَ تفصيلَها :

١ً – أنَّ الائتمانَ بنقلهِ رأسَ المال إلى يَدِ المقترِضِ ، ينقلهُ ، فى أكثرِ الأمرِ ، إلى يدِ مَنْ هو أمْهَرُ فى استخدامهِ من المقرِضِ ؛ وهذه أُولى مزايا النَّسيئةِ

٢ً – أنَّ الائتمانَ بنقلهِ رؤوسَ الأموالِ إلى أُناسٍ هم أقدَرُ على استثمارِهـا من الذين أوْجَدُوها بادّخارِهم ، وبِتَسْهيلهِ الوسائلَ لانتفاع المجتمَعِ منها بأكثرِ ما يُرجى الانتفاعُ ، يُرجِّحُ العائدةَ النّاتجةَ من إيجادِ رأسِ المالِ على العائدةِ التى تُؤَمَّلُ من استغلالهِ بذاتهِ ؛ وبقدر ما يزدادُ الرّبحُ المُحَصَّلُ من استثمارِ رؤوسِ المالِ على هذا الوجهِ تزدادُ رَغبةُ الناس فى الادّخارِ ، وعِنايَتُهم بالاستكثار منها على تمادى الأيّام

٣ً – أنَّ النسيئةَ بإدخالها فى الوفاءِ طرائقَ أسْهلَ أداءً وأسرعَ نقلاً لرأسِ المال وأقلَّ كُلْفةً ونفقةً من دفعِ النقودِ ، تُفسِحُ مجالاً للتوسُّعِ فى الأعمالِ إلى ما شاءَ اللهُ

مع استخدامِ أدنى ما يكون من عددِ النقودِ

ولمَّا كانت النقود بضاعةً غاليةَ الإنتاجِ، كان التَّقليلُ من استعمالِها مما يُسهّلُ على الأُمَّةِ اقتناءَ رؤوسِ أموالٍ أُخَرَ فوقَ القدْرِ الذى تقتنيهِ منها : ذلك لأنها إذا استطاعت أن تَستَخدِمَ ثلاثةَ مليارات من النقودِ فى قضاءِ أعمالٍ كانت تَقْضيها قبلَ ذلك بستةِ مليارات، تَسنَّى لها أن تَستَبْدِلَ بالثلاثةِ المليارات النقديَّةِ التى أصبحت فوقَ حاجتِها، ثلاثةَ مليارات مسالكَ حديديَّةً، أو آلاتٍ من كلِّ نوعٍ، أو ضُروباً غيرَ هذهِ من الأَموالِ والذَّخائرِ

فلنبحثْ بحثاً مُوجزاً فى كلٍّ من هذه المزايا الثلاث :

المزيَّة الأُولى ترتبط بصِفاتِ الدَّائن وصفاتِ المَدين

لا يُفيدُ الائتمانُ ما لم يكن المقترِضُ أنْشطَ وأكيَسَ من المُقرِضِ، أو يكن فى حِرفةٍ أو صِناعةٍ صادفهما من الأحوالِ الموافِقةِ ما جعل رأسَ المال أربحَ فيهما منهُ فى حِرفةِ المقرِضِ أو صِناعتِهِ

الدَّيْنُ، فى دائرةِ النَّسيئةِ، لا يُجْعَلُ إمداداً من

الأغنياء للفقراء ، فإذا أُقرِضَ مالٌ لمثل هذا القصد كان أعلَقَ بالمبَرَّةِ والإحسانِ

قد يكون المُستدينُ نشيطاً جادًّا إلاَّ أنهُ خِلْوٌ من رأسِ المال ؛ فإذا اُؤتُمِنَ — وهذه حالهُ — فهو الائتمانُ الذاتيُّ الذى بيَّنَّاهُ ، وإنهُ لَنادِرٌ ومَحفوفٌ بالأخطارِ

أمَّا السَّوادُ الأعظمُ مِمَّنْ يَستدينون عادةً فأُناسٌ عندهم رؤوس أَموالٍ لكنَّهم يَستطيعون أن يَستثمِروا أكثرَ منها على أنهُ يَغلِبُ أن يكونَ المستدينون أغنى من الدَّائنين ، فإنَّ كبارَ المُكافلين ، وكِبارَ الصَّيارفةِ ، وأربابَ الشَّركاتِ الضَّخْمَهِ ، مِمَّنْ يُستَوْدَعون الأماناتِ أو يَبيعون الأسنادَ ، يَقترِضونَ تحت هذه الصُّوَرِ ، من أُناسٍ هم أقلُّ منهم جاهاً بما لا يُحَدُّ

إذا نظرنا الى النسيئةِ من جانبٍ آخرَ ، فَمِنَ الوهمِ (١) اعتقادُ أنَّ الإقراضَ يكون أبداً من الرَّجل الوانى للرَّجل النَّشيطِ أو المُحتَرِفِ ؛ بل ربما كان الدَّائنُ وانياً فى الظَّاهرِ

(١) هو الخطأ

وعندهُ من الهمَّةِ فى بعضِ الشؤُونِ ما عندهُ ، وربما كان مَوْقوراً بالأعمالِ والشوَاغلِ ، فكانت صوالِحهُ نفسُها هى التى تحولُ دون استغلالهِ مُباشرةً لرأسِ مالهِ : مِثالهُ الصانعُ اليَدويُّ الذى يضع ما أدَّخرَهُ مِنْ جنـاهُ فى صندوقِ التأثيلِ ، أو يشترى سنداً على المسَالكِ الحديديَّـةِ ، والمحامى والطَّبيبُ أو المُوظَّفُ ، الذين يُجَنِّبون نقوداً ، فهُم لَيْسُوا بأهلِ فَراغٍ ، لكنَّ أعمالَهم لا تُمكِّنهم من استثمارِ رؤوس مالهم مباشرةً

على أنَّ المقترِضَ ، من جانبٍ آخرَ ، لا يكون على الدوام رَجُلاً نشيطاً بل ربما كان باهِلاً(١) ، وأكثرُما يُؤتمن أمثالهُ ، فعند الذين يبيعون عليهِ السلعَ التى يستهلكها ، كما يحدُث بين أصحابِ الحوانيتِ وبِيَعائِهم(٢)

---

(١) بلا عمل

(٢) جمع بيِّع وهو الذى يبيع ويشترى ويُساوِم والعامة تسمّيهِ « الزبون » واسمه فى الفرنسية Client

النسيئةُ الاستهلاكيَّةُ

ينبغي التَّفريقُ بين النسيئةِ الإنتاجيَّةِ ، والنسيئةِ الاستهلاكيَّةِ . الأُولى منهما تكون عادةً مُعَمِّرَةً ، والثانيةُ تكون عادةً مُدَمِّرَةً ؛ تلك تدعو إلى الانتفاعِ برؤوسِ الأَموالِ كأحسنِ ما يُنتَفَعُ بها ، وهذه تدعو إلى تلفِها وفنائِها من حيث تُقلِّلُ رؤوسَ الأَموالِ التي يتداولُها التُّجارُ والعُمَّالُ المُنْتِجونَ ، وتُفاقِمُ المحذوراتِ على التِّجارةِ وتُغلي أثمانَ الأشياءِ

وعليهِ لا تتمُّ فائدةُ الائتمانِ إلاَّ بقدرِ ما يكونُ المقترِضُ أمهرَ من المقرِضِ في استدرارِ الرِّبحِ من المالِ الذي جُعِلَ في ذِمَّتِهِ

الائتمان يبعث على الادّخار

رأينا كيف تحقَّقُ المزيَّةُ الثانيةُ للنسيئةِ من جهةِ كونِها أحدَ البَواعِثِ على الادّخارِ

مِن الناس غيرُ واحد يتعذَّرُ عليهم أن يستثمِروا

مُدَّخَراتهم بأنفسهم ، سواءٌ أكان ذلك التَّعذُّرُ ناتجًا من طبيعةِ أعمالِهم أَم كان ناتجًا من جهَلِهم ؛ كما هو شأنُ الفعلةِ السُّذَّج ، والمدرِّسين ، والمستخدَمين على اختلافِ طبقاتهم والأطبَّاء الخ . فلو لم تُقيِّضْ لهم النسيئةُ ، تحت صوَرٍ شتَّى ، وسيلةَ الانتفاعِ برؤوس مالِهم حيثُ يُقْرِضُونَها ، لكانت نهايةُ جُهْدِهم أن يجمعوا مُدَّخَراتٍ لغيرِ طائلٍ . أمَّا وقد أَفسحَ لهم الائتمانُ المجَالَ لاستثمارِ رؤوس مالِهم بذرائعَ متُباينَةٍ ، ففى ذلك بالبداهة ما يحُضُّهم على التَّمادى فى التَّجنيبِ والتأثيل

بقيَ علينا النَّظَرُ فى المزيَّةِ النَّاشئةِ من التَّقليلِ فى استعمالِ النقودِ . هذه المزيَّةُ نشأت من اختراعِ وَرَقِ المصارِفِ ، والتَّحاويل ، والتَّرحيلات ، والوفاء بالمعاوضةِ إلى ما سوَى هذه من الطَّرائقِ التى تتعلَّقُ بصناعةِ الصيرفة التى سيَجيءُ الكلامُ عليها فى الفصلِ التَّالى

الفصل الرابع

المصارف أو المناسئ

منشأ المصارف ، ضروب أعمالها – القطع التجاري ، الصك والسفتجة [١] — فى أن قطع الأوراق التجارية أساس أعمال المصارف — التحاويل ، الترحيلات [٢] ، المعاوضات [٣] ، بيت المعاوضات [٤] — الورق النقدى أو المصرفى — فوائد الورق النقدى — محذورات الاكثار من هذا الورق ، قوانين المصارف المباح لها اصدار الورق — الفرق بين الورق النقدى والنقد — بنك فرنسا — أعمال المصارف بأنواعها — شركات النسيئة العقارية — النسيئة الزراعية والنسيئة على المنقولات — الأوهام الدائرة حول الائتمان — الائتمان العامي

مُلحق بالطبعة الثالثة عشرة : المام بحالة التعاون الائتماني فى هذه الأيام وبسائر حالات التعاون الائتماني على اختلاف أنواعها فى المانيا وانكلترا وفرنسا

---

(١) السُّفْتَجةُ : سبق تفسيرها Lettre de change وهى نوع من الوفاء لا يكون الاّ بالمراسلة بين بلد و بلد

(٢) الترحيلات Virements أى نقل الحساب من عام لعام أو من فصل لفصل في الميزانيَّة (٣) المعاوضات Compensations : منافاة حساب بحساب ترى تفسيره فى متن هذا الفصل (٤) بيت المعاوضات خُصَّ في الفرنسية والإنكليزية باسم Clearing house

منشأ المصارف – ضروبُ أعمالها

مِن طبيعةِ المدنيَّةِ أنَّ كلَّ عملٍ تَظهرُ فائدتُهُ ويكبُرُ شأنهُ فى المجتمعِ ، يولّدُ على التمادى حِرْفَةً خاصةً

هكذا تكوّنت المصارِفُ جاعلةً مدارَها الأصليَّ على توزيع الائتمانِ ؛ ومن هُنا جاءَ أنَّ الصيارفةَ ليسوا إلَّا باعةَ نسيئةٍ ؛ بأنهم يتلقّوْنَ أموالَ الذينَ لم يعرِفوا كيفَ يستخدِمونها ، ويُقرضون تلك الأموالَ إلى الذين لا يملكونَ منها شيئاً ، أو لا يملكون منها الكفايةَ ، لكنَّهم يُحسنونَ استثمارَها

على أنَّ المصارفَ لم تبلُغْ هذه الغايةَ ، الَّا على توالى الأَحقابِ . فقد كانت فى الازمنةِ المتقدِّمةِ ، وفى القرون الوسطى لا شأنَ لها سوى صرفِ النقودِ — والنقودُ فى تلك العهودِ متباينةٌ كلَّ التباين تبعاً لاختلافِ البُلدانِ — ؛ وسوى تَلَقِّي الأماناتِ من مستودِعيها تحتَفِظُ بها ولا تخرجُها : فكان الصيارفةُ فى تلك الأَوقاتِ صيارفةً بالمعنى

الأصليّ لهذه اللفظةِ أى مُبدّلى نقودٍ ، ورقباءَ ودائعَ ، وضبّاطَ حسابٍ ولم يكونوا مُقرِضين الاّ قليلاً

لتجارة الصيرفةِ ثلاثةُ فروعٍ من الأعمال :

١ً — إقراضُ رؤوس أموالٍ لأُناس محتاجين إليها يُقدّمون ما يضمَنُ وفاءها ، وهذه هى النسيئةُ بحقيقةِ معناها

٢ً — نقلُ رؤوس الأموال من بلدٍ الى بلدٍ : كنقلها من باريس الى ليون فى فرنسا ، أو من فرنسا الى إنكلترا أو أمريكا

٣ً — تلقّى ودائعِ العملاء ، والأداءُ عنهم ، والمعاوضةُ بين حساب كلّ عميلٍ وآخرَ من عملاء المصرف الواحد . على أن الفرعَ الأولَ من هذه الفروع الثلاثةِ — وهو أهمّها بلا مُشابهةٍ — لم يكن الاّ آخرَها فى النموّ والانتشارِ

كانت المصارفُ الأُولى لا تُقرِض الأفرادَ ؛ بل تكتفى بتقبُّل الأماناتِ وبحفظِها وبعدِّها وضبطِ حسابها . ثمّ تبيّن قُوّامُها شيئاً بعد شيءٍ ، أنّ تلك الأماناتِ تمكث فى

المصارفِ مُكثاً طويلاً ، ولا تُستعاد جميعُها دفعةً واحدةً فيجوزُ إذاً استخدامُها فى الإقراضِ؛ فجعلوا لمودعيها فائدةً فى مقابلةِ موافقتهم على إقراضها ورضاهم بألاَّ يستردُّوها مُفاجأةً . عندئذٍ أصبحت المصارفُ بيوتَ أماناتٍ ومناسىءَ معاً — أى بيوتَ إقراضٍ — وكان أخصُّ ما اصطلحت عليهِ فى معاملتها نوعاً من الإقراضِ يُعرفَ بالقَطْعِ (١)

القطع التجارىّ

القطْعُ هو الإقراضُ التجارىُّ بأصدق معَانيـهِ ، جُعلت لهُ صِيَغٌ معلومةٌ ، وسُنَّت عقوباتٌ خاصَّةٌ ، لمن لا يفى بما عليهِ فى الموعد

يشترى خيَّاطٌ جوخاً ، بخمسةِ آلاف فرنكٍ من بائعِ جملةٍ ؛ أفيؤدِّيها من فورهِ ؟ العادةُ الجارية ألاَّ يفعلَ ، لئلاَّ

(١) القطع هو الذى سمتهُ العامة بالخصم ويعرف فى الفرنسية بلفظة Escompte ومعناهُ اقتراض التاجر من مصرف مالاً على صكٍّ يضعه فيه ضماناً للوفاء

تَصفرَ يدُهُ من أجعال[1] عمّالهِ، وكِراء بيتهِ؛ وسائرِ نفقاتهِ العامةِ؛ غيرَ أنهُ يُخمّن تخميناً أنَّ الملابسَ التى سيَصنَعُها مِن الجوخِ الذى اشتراهُ، ستُباعُ ويُردُّ اليهِ ثمنُها خلالَ شهرَين أو ثلاثةِ أشهرٍ؛ فهوإذاً يوفى حقَّ بائع الجملة لا بالنَّقدِ بل بالوعدِ، أى بخطٍّ تجاريٍّ. هذا الخطُّ يكون أحدَ نموذجَيْن؛ الصَّكِّ، أو السُّفْتَجةِ

السُّفْتَجَةُ عِدَةٌ بالوفاءِ فى أجلٍ مُعيَّنٍ، هذا مألوفُ نَصّها: فى أوَّل مايو سنة ١٨٧٧ أدفعُ الى الخواجا بطرسَ أو تبعاً لأمرهِ خمسةَ آلافِ فرنكٍ تسويةً لجريدةِ[2] مطلوباتهِ المؤرّخَة بهذا اليوم. التوقيع « بولس »

فإذا رضيَ بطرسُ بهذا النوعِ من الوفاءِ تمّتْ صفقةُ البيعِ والشراء: وتولّدَ فى مكانها حقٌّ خاصٌّ، جديدٌ، من صِنفٍ آخرَ. فيكونُ بولسُ قد استحوذَ على البضاعةِ

---

(١) أجعال جمع جُعْل وهو الأجر (٢) الجريدة هى البيان والتفصيل وبإضافة المطلوبات اليها تؤدّى معنى كلمة فاتورة: Facture

واستبقى مالَهُ لكفالة عمله؛ سوى أنهُ يتعيَّنُ عليهِ التأهُّبُ للوفاء بالصكّ في الميعادِ

تخلَّى بطرسُ — وهو بائع الجملة — عن بضاعتهِ، ولم يَستَوْلِ من ثمنها إلاَّ على عِدةٍ، فيحتملُ إذاً أن تقومَ في وجههِ صعوبةٌ، ماليَّةٌ دون تجديدِ ما نقصَ من بضاعتهِ التي باعها؛ لكنّهُ إذا عرضت لهُ هذهِ الصعوبةُ يستطيعُ أن يَخرُجَ منها: بأن يشتريَ من مُستَصنع الجوخِ بضاعةً بخمسة آلافِ فرنكٍ؛ وأن يدفعَ إليهِ، بدلاً من النقود، صكَّ بولس ويُظَهِّرَهُ[1] محوّلاً إلى المستصنِع، أي يضمن وفاءهُ لهُ ويُضامِنَ بولسَ على تعهُّدِهِ فيهِ. بعد هذا يجوزُ لمستصنع الجوخ ان يفيَ بذلك الصكِّ عينِهِ، على أنْ يُظَهِّرَهُ أيضاً، ما يكون عليهِ من حقٍّ لبائع الصوف أو بائع الصِّبغِ. وهكذا دوالَيْكَ إلى ما شاءَ اللهُ، من الصفَقاتِ المتواليةِ التي تُعقَدُ بيعاً وشراءً، ويكون مبْناها على ذلك الصكِّ وتظهيراتهِ. أما خاتمةُ هذا التداوُلِ كلِّهِ فتمٌّ بأمر

(١) يُظَهِّرهُ أي يحوّله بكتابة على ظهرهِ

واحدٍ، وهو أن يقومَ بولسُ الخيّاطُ بأداء ما عليه من حقِّ ذلك الصكِّ في الأجلِ المضروبِ

لقد وَضح بالمثل الذى ضربناهُ شيءٌ من منافعِ هذا النوع من أوراقِ النّسيئةِ ، وهو الإعفاء من استعمالِ النقدِ إلاَّ فيما قلَّ : ذلك لأنَّ عشرةً ، أو خمسةَ عشَر ، أو عشرين من الأعمالِ خُتمَتْ جميعاً بدفعةٍ واحدةٍ دُفِعَتْ فى ميقاتها

إذا كان الصكُّ عِدَةً من مَدينٍ لِدائنه بالوفاء كما قدَّمنا فالسُفتَجة أمرٌ يُوقِعهُ دائنٌ إلى مدينه بالأداء . مثالُها : أنَّ بطرسَ — أحدَ المستصنعين فى باريس — مَدينٌ بألف فرنكٍ ، ثمنِ موادَّ أوّليَّةٍ لبولُسَ — وهو وسيطٌ مقيمٌ فى « الهڤر » — لهُ حقٌّ مِقدارهُ ألفُ فرنكٍ فى ذِمَّةِ بائعِ أشتاتٍ مقيمٍ فى « الهڤر » أيضاً يُدعى « چاك » ، وذلك الحقُّ ثمنُ بضاعةٍ بعَثَ بها اليه ؛ ففى هذه الحالة يُرسِلُ بطرسُ إلى بولسَ سُفْتَجَةً على چاك ، هذا نصُّها :

« عند العرض (أو بعدَ انقضاءِ ثلاثةِ أشهرٍ) إدفعْ لمسيو بولُسَ ، التاَّجرِ فى الهڤرِ ، أو تبعاً لأمرِهِ ، ألفَ

فرنكٍ ، قيمةَ بضاعةٍ لهُ فى ذِمَّتى »

فَيَسُدُّ بطرسُ بهذهِ السُّفْتَجَةِ ثُلْمَةَ الدَّينِ الذى عليهِ لبولُسَ ، فيما إذا رَضِيَ بولُسُ بهذهِ السُّفْتَجـةِ ، ويلبَثُ عندئذٍ بطرسُ ضامِناً لجاك فى وفاءِ القدرِ المحال بهِ عليهِ

فالسُّفْتَجةُ شبيهةٌ بالصَّكِّ ؛ إلاَّ أنَّ لها عليهِ مزيَّةً وهى أنها تُرسَلُ فى العادةِ من بلدٍ إلى بلدٍ آخرَ وبذلك تُعفى من نقلِ النقودِ ومِمَّا يستتبعهُ من النفقاتِ والمحذوراتِ

أمَّا سائرُ المفاعيلِ الاقتصاديَّةِ التى تنشأُ من الصَّكِّ والسُّفْتَجةِ فَمُتَشابهةٌ وتَنْحَصِرُ فى كونها : تأذن باستمرارِ الإنتاج ، على تقديرِ ما سَيَجِدُّ من حاجاتِ المستهلكين ، بغيرِ انتظارِ أن يشترىَ المشترى سِلْعتهُ تلك التى مرَّت فى الأدوارِ الآنِفِ تعدادُها ، وأن يُؤَدِّيَ ثمنها نقداً

ولقد رُئِيَ — دفعاً للمحذوراتِ المحتَمَلِ وقوعها بسبب تلك الديون المعقودةِ إلى أجَلٍ وذلك الائتمان الذى يتعاملُ بهِ التُّجارُ فيما بينهم رَيْثما يَنفُقُ الصِّنفُ ويُؤَدِّى مُشتريهِ ثمنهُ — أن تُسَنَّ قوانينُ استثنائيَّةٌ دقيقةُ النُّصوصِ ، تجعلُ

(١٢)

الذين يُوَقّعُونَ على الصُّكوكِ والسَّفَاتِج والذين يُظَهِّرونها عُرضةً للمُقاضاةِ الشديدة السُّرعةِ الصّارمة النتّائج . وعندئذٍ فكلٌّ الذين انتقلت اليهم بالتَّظهيرِ مِلكيّةُ السَّنَد — صكاً كان أم سُفتَجةً — يُصبِحون متَضامِنين فى الوفاء يَضْمَنُ كلٌّ منهم مَنْ تقَدَّمهُ من المُظَهِّرين ؛ ويكون مبدأُ تلك المقاضاةِ بعملٍ خطيرٍ يُعْمَلُ حين لا يتمُّ الوفاءُ فى الميعادِ يُسَمَّى بالاحتِجاج (بروتستو) : ذلك الاحتِجاجُ عبارةٌ عن إشهادٍ رَسْمِيٍّ عاجلٍ على عدمِ الأَداء ، بهِ تُفْتَتَحُ الخُصُومةُ ضِدّ المُظهِّرين المتابعين ، ومنها يُفْضَى إلى الإفلاسِ أى إلى تجريدِ المُقَصِّرِ من أملاكهِ وأموالهِ ، وإلى إهانةِ سُمْعَتِه بسبب أنهُ لم يَقُمْ بِعَهْدِهِ . وكلُّ صكٍّ لم يُوفَ حَقُّهُ يُدعى فى فرنسا بالسَّنَدِ المُحتَجّ عليهِ ، وفى إنجلترا بالسَّنَدِ المُذَال[1]

على هذا فالديون التى تُعْقَدُ بمقتضى صكٍّ أو سُفتَجةٍ ولا تُؤَدَّى فى حينِها تكون نتائجُها أشدَّ خطراً وأعْجَلَ

(١) المذال : المهان والمحقَّر

عقوبةً من نتائج الديونِ الأُخرى على اختلافِها . وذلك عدلٌ : لأنَّ النسيئةَ وسيلةٌ لا يُعادلُ نفعُها للمُجتمعِ إلاَّ رقتُها ؛ فمهما تتشدَّد القوانينُ على الذين يثلمونها من غيرِ المتبصِّرين وغيرِ المستقيمين ، لا تفعلْ إلاَّ الخيرَ إذ لو كثُرَ أولئك المُسيئون لقتلَ الائتمان

لمَّا شاعَ استعمالُ الصُّكوكِ والسَّفاتجِ ورُتِّبَ على كاتبيها وقابليها ومُظهِّريها ، ما رُتِّبَ من النتائجِ القانونيَّةِ السَّريعةِ الشديدةِ ، وَجدَ الصيَّارفةُ للأَماناتِ التى بين أيديهم تصريفاً نافعاً سهلاً : فأَوجدُوا القطعَ ، ومعناهُ أداءُ قيمةِ الخطِّ التِّجاريِّ من سندٍ ونحوهِ قبلَ أجلهِ ، وإليك المِثالَ : احتاجَ بولسُ إلى مالٍ ، ولدَيْهِ صكٌّ على بطرسَ لِثلاثةِ أشهرٍ ، فذهبَ إلى مُموِّلٍ أو إلى صيْرَفيٍّ يَستقطعُ ذلك الصكَّ ؛ فدعاهُ الصيْرَفيُّ إلى تظهيرِ تلك الورقةِ بعد أن بحثَ فيما لبولسَ وبطرسَ من كرامةِ التَّوقيعِ ، وعرفَ كلَّ ما يحسُنُ بهِ أن يعرفهُ من سوابقِ الرَّجُلينِ ، ورُتبةِ يسارِهما ، وسيْرِ أعمالِهما ، وما لكلٍّ منهما من القيمةِ

التّجاريَّةِ أو من المقدرَةِ على الوفاء ، حتى إذا وَجدَ فى كلّ ذلك ما يُؤَمّنُهُ جانبهُما استَقْطَعَ الصكّ ، أى دفع إلى بولسَ المِقدارَ المذكورَ فى الوَرَقةِ مُستَبقِياً منـهُ ما يُعادلُ فائدةَ المدَّةِ التى بين يومِ الاستقطاعِ ويومِ الميعادِ ويَسدُّ مَسَدَّ المحذورِ الذى يتعرَّضُ لهُ الصَّيْرَفيُّ

فَقَطعُ الوَرقةِ التّجاريةِ ليسَ إذاً مُجرَّدَ عملٍ من أعمالِ الائتمانِ الذاتيّ ، بل تحتَهُ ضَمانُ المداولةِ التّجاريَّةِ التى أَفضت إلى كتابةِ الصكّ أو السُّفتَجةِ ، على عقيدةِ أنَّ تلك المعاطاةَ التّجاريَّةَ كانت جدّيَّةً وأنّ المُوقّعين على الصكّ أو السُّفتَجةِ قد أنتجوا بالفعلِ سلَعاً وباعوها ولَبثُوا يتوقَّعُونَ استيفاءَ ثمنِها بأملِ أنْ يُؤَدّيَهُ المشترى النهائيُّ لدى حلولِ الأَجلِ المعيَّنِ فى الخطّ

قد يتَّفِقُ أن تُكتَبَ صكوكٌ أو سفاتجُ غيرُ مبنيَّةٍ على عملٍ تجاريّ صحيحٍ ، فتلك ما يدعونهُ بأوراقِ المُجاملَةِ ؛ ولا يَلجأُ إلى أمثالِها إلاَّ السُّفهاءُ أو الذين ضاقت بهم المذاهبُ من أربابِ الأَعمالِ دون الحصولِ على ما يُعْوِزُهم من

المالِ ، فَيُوهِمُونَ أنَّ هنالكَ أخذاً وعطاءً على حين أن لا وُجودَ لَهُما ، ويَخْدَعُونَ الصيَّارفةَ أو الجمهورَ خديعةً تُدْعَى بالغشِّ الائتمانيّ ؛ فعلى التُّجارِ والصيَّارفةِ أنْ يَحْذَروا ذلك الغشَّ لأنهُ مَفْسَدَةٌ للنَّسيئةِ التّجاريَّةِ

في أنَّ الخطوطَ التجاريةَ أساسٌ لأعمالِ المصارفِ

خيرُ ما تُستعْمَلُ فيهِ وَدائعُ المصارفِ هو استقطاعُ الورقِ التّجاريّ ، على شريطةِ أن يكونَ الصيَّارفة مُتَنَبّهين كلَّ التَّنَبُّهِ حذرينَ في الغايةِ ، وأن يُحسِنُوا تبيُّنَ المقدرةِ الحقيقيَّةِ عند المُوقّعين على الصكِّ أو السُّفتجةِ

فالقَطْعُ ، على هذه الصُّورةِ ، تجتمعُ فيهِ مزايا : منها أنهُ يكونُ إقراضاً قصيرَ المدَّةِ ، لا يمتدُّ أجلُهُ في العادةِ إلى أَبعدَ من ثلاثةِ أشهرٍ ؛ ومنها أنَّ العملَ التجاريَّ الحقيقيَّ الذي بُنِيَتْ عليهِ كتابةُ أحدِ هذَينِ الصَّكَّيْنِ ضامنٌ للوفاءِ ؛ ومنها أنَّ المقاضاةَ المُقْتَضَبَةَ المُصْعَبَةَ الخاصَّةَ بهذا النوعِ من الورقِ لا تُفْسِحُ للمَدينِ في مُدَّةِ الأداءِ . ومنها أنَّ

الصيّرفيّ المُستقْطع لديه إذا مسّتْهُ الحاجةُ إلى المال ، قبلَ حلولِ الأَجلِ ، وكان الورقُ الذى قطَعَهُ صالحاً أى مماَّ أَمْضاهُ [1] تجارٌ موسِرون أَوْفياء ، استطاعَ أن يَستقطِعهُ بتَظهيرهِ إيَّاهُ ومُضامَنَتِهِ للمُوَقّعينَ السّابقينَ عليهِ لدى صيْرَفيّ آخرَ ثم يتَسلَّفَ منهُ قيمتَهُ قبلَ الميعادِ

مماَّ تقدَّمَ يُرَى أنَّ القطْعَ أساسُ أعمالِ المُناسىء ، وأنّ المصارفَ تَخدُمُ بهِ التجارةَ خِدَماً جليلةً ، إذ تجعلهُ مُعتَدلَ السّعْرِ أى عبارةً عن اثنينِ ونصفٍ ، أو ثلاثةٍ ، أو ثلاثة ونصفٍ ، وفى النّادرِ أربعةٍ ، وخمسةَ أخماسٍ

على أنّ هذا السّعرَ قد يتغيَّرُ تبعاً لأحوالٍ شتَّى ، أهمُّها وَفرةُ رؤوسِ الأموالِ المُجمَّدةِ أو المتداولةِ فى البلدِ

التحاويلُ ، الترحيلات ، المعاوَضاتُ ، بيوتُ المعاوَضةِ

ليسَ الصَّكُّ ولا السُّفتَجةُ بالأداتَيْنِ الوحيدتَيْنِ للنَّسيئةِ بل هُنالك أدواتٌ أُخرى ، طالما زَعَمَ الزّاعمُونَ

(١) أمضاهُ بمعنى وقَّع عليهِ فجعله يمضى فى السوق

أنَّ التَّحويلَ منها ، فهل هو كما زعَمُوا ؟

التَّحويلُ أمرٌ بالأداءِ يُوقِعهُ[1] العميلُ إلى صيرَفيٍّ هو مُودِعٌ عندهُ مالا ، وهذا المالُ لا ينبغى أن يَقِلَّ عن القَدْرِ الواردِ فى التحويلِ ، فلا يجوزُ أن يُعْطَى تحويلٌ على صيرَفيٍّ ما لم تكن لِمُعْطيهِ وديعةٌ كافيةٌ . ومن ثَمَّ لا يكونُ التحويلُ أَداةَ نسيئةٍ بالمعنى الصَّحيح ، أى أَداةَ اقتراضٍ ، لأنَّ صاحبَهُ مُستَوْدِعٌ فى المصرفِ ما يُعادلُ قيمتَهُ ؛ إلاَّ أنَّ التحويلَ خيرُ أَداةٍ لِلأداء ، فهو يُعْفِى الأفرادَ من استبقاء المقاديرِ الكبيرةِ من النقودِ بين أيديهم ، وهو يَحفَظُ من جهةٍ أُخرى أثراً لِلأداءِ بِحِفظهِ التَوْقيعَ الذي على التَّحويلِ ، ويُغْنى بِدِقَّةِ حِسابِ المصرِفِ عمَّا قد يَعتَوِرُ حِسابَ الفردِ من الخَلْطِ . فاستعمالُ التحاويلِ بَدَلاً من النقودِ ، مِمَّا يُستَحْسَنُ ويُوصَى بهِ

ما ذكرناهُ عن التحويلِ يَنْطبِقُ على ما يدعُونهُ بالمعاوضةِ أو الأَداءِ بالمقابَلةِ

---

(١) أوقع الأمر : أصدرهُ

إذا كان لِمَصْرِفٍ عَميلٌ ، وكان ذلك العميلُ مَديناً لآخَرَ ، صحَّ وفاءُ الدَّينِ بمُجَرَّدِ إضافةِ قيمةِ الدَّينِ إلى حِسابِ الثَّانى واطِّرَاحِهِ من حسابِ الأوَّلِ : هذهِ هى المُعاوَضةُ وهى أكْمَلُ وسائلِ الأَداءِ لأنها لا تتطلَّبُ دَفْعَ نقودٍ ولا كِتابةَ صكٍّ .

غيرَ أنَّ المعاوَضةَ لا تتسنَّى إلاَّ أن يكونَ للمدينِ ، فى مَنْسإٍ ، مِقدارٌ من المالِ يُعادلُ على الأَقلِّ مِقدارَ ما عليهِ .

المعاوَضةُ تَقَعُ إمَّا بين عُملاَءِ المَصْرِفِ الواحدِ ، أو فى معهدٍ خاصٍّ بها يُدْعى بمَصْرِفِ المعاوَضةِ أو بَيْتِ[1] المعاوَضةِ : وشأنُ هذا البَيْتِ أن يُخرِجَ حِسابَ التَّعهُّدَاتِ التى على كلٍّ من عُمَلاَءِ المصرِفِ ، وأن يُنافِيَ بعضَهـا ببعضٍ جُهْدَ الطَّاقةِ بحيثُ لا يكونُ للنقودِ دخلٌ فى الأَداءِ إلاَّ لتكميلِ الرَّصيـدِ الذى لم تُستطَعْ مُعادَلتُهُ .

(١) بيت المعاوضة أو غرفتها أو مصرفها تقابل بالفرنسية لفظة Banque de Compensation وبالفرنسية والانكليزية : Clearig house

وبهذه الوسيلةِ يتوسَّلُ الصيَّارفة وَوكلاءُ الصيْرَفةِ إلى تسويةِ حُسباناتٍ بينهم رُبما بلغت إلى مئاتِ الملايينِ من الفرنكاتِ بل إلى المليارات منها ، ولم يَزِد الفرقُ المتمِّمُ للمعاوَضةِ عن بِضعةِ آلافِ فرنكٍ

كلُّ هذهِ الذرائعِ أوْجدتْها الفِطنةُ للتَّقليلِ من استعمالِ النقودِ ، وسهَّلتْ بها على الشُّعوبِ التي تُتْقِنُ الاتّجارَ : كالشَّعبَيْن الأمريكيِّ والإنجليزيِّ ، أنْ تَقومَ بأَجْسَمِ الأَعمالِ ولا تَستخدِمَ لها إلاَّ قليلاً من المسكوكاتِ

الورقُ النقديُّ

أحسنُ ما يُتَّقى بهِ تَداوُلُ المسكوكاتِ فى المعاملاتِ التجاريَّةِ الورقُ النقديُّ أو الورقُ المصرفيُّ

هذا الورقُ عبارةٌ عن عِدَةٍ يَعِدُها مَنشأُها بدفعِ مقدارٍ معلوم من المالِ إلى حاملهِ حينَ الاطِّلاع . على أنهُ قد يَظْهَرُ لأوَّلِ وَهْلةٍ أنَّ فى هـذا النَّوْعِ من التَّعهُّدِ غرابةً : إذ لا يَلبَثُ حاملُ الورقةِ على أثَرِ إصدارِها أن يُعيدَها إلى

المصرِفِ فيأخذَ قيمتَها نقوداً، ويَخسَرَ المصرِفُ نفقاتِ صُنْعِها. وقد يُخالُ أيضاً أنَّ إصدارَ مثلِ هذا الورقِ حقٌّ طبيعيٌّ للنَّاسِ: إذ يسوغُ لِمَنْ يشاء، وقد حَسُنَ قصدُهُ، أن يُوَزِّعَ على الجمهورِ ما يَطيبُ لهُ مِنَ العِدَاتِ التي يَقبَلُونها بلا إكراهٍ.

الورقُ المصرفيُّ يمتازُ عمَّا سواهُ بالخصائصِ التَّاليةِ:

أنهُ ينتقلُ إلى حاملهِ، بلا صيغةٍ معلومةٍ ولا تَظهيرٍ، ولا كتابةٍ ما، ولا تَبِعةٍ على مُتَداوِليهِ السَّابقين؛ ولو لم يكن هذا شأنَهُ لتَرَدَّدَ النَّاسُ في قَبولهِ؛ وأنهُ في كلِّ حالٍ يُستَبْدَلُ بهِ النقدُ، على حينِ أنَّ الخُطوطَ التجاريَّةَ من مثلِ السُّفْتَجةِ والصكِّ، إنما تُؤَدَّى قيمتُها في الأَجلِ؛ وأنهُ يُستَنْجَزُ (١) في كلِّ زمانٍ، حتى بعد انقضاء العَشْرِ، أو العِشرين، أو الثلاثين من السِّنينِ، فلا يَسقُطُ حقُّهُ بالتَّقَادُمِ (٢) كما يَسقُطُ بهِ حقُّ الصكِّ والسُّفْتَجةِ؛ وأنهُ

---

(١) استنجز الوعد أو الحقَّ تقاضاهُ وطلب إيفاءَهُ

(٢) التقادم مضي المدة القانونية Prescription

لا يَستلزِمُ الفائدةَ ، وهذا أصليٌّ فيهِ ، فلو حُمِّلَ أدنى شيءٍ منها — كأن يُجعَلَ على الفرنكِ سنتيمٌ أو نصفُ سنتيمٍ ، كما يُشيرُ بذلك فريقٌ من النّاسِ — لَتنكَّرَتْ طبيعتهُ : إذ يتعيَّنُ عندئذٍ على متُداوِليهِ أنْ يُضيعُوا وقتاً فى الحُسْبَاناتِ ، وهذه الحُسْبَاناتُ لو لم تَستغرِقْ إلاَّ بِضْعَ ثوَانٍ من الوقتِ ، لكفى بها مانعاً للورقِ المصرفيّ من الحلولِ محلَّ النقدِ ، ولا يكون حلولُهُ محلَّهُ تاماً ، إلاَّ بأن يُستبدَلَ بهِ ويُقبلَ فى اللَّحظَةِ الواحدةِ من غيرأن يُستعانَ على ذلك بقلمٍ ، ولا أن تُضاعَ فيهِ دقيقةُ تفكيرٍ

ولهذا السببِ عينهِ تحتَّمَ أن تكونَ قيمةُ كلِّ ورقةٍ مَصرفيَّةٍ رَقماً صحيحاً لا كسْرَ فيهِ ، كأن تكونَ خمسين فرنكاً أو خمسمائةِ فرنكٍ أو ألفَ فرنكٍ ، على حين أنَّ الخطوطَ التجاريَّةَ لاضابطَ لمقاديرِها وكثيراً ما تَصحَبُها الكُسُورُ

ثمَّ يتعيَّنُ صدُورُ الورقِ النقديّ عن منَشأٍ معروفٍ غيرِ مشكوكٍ فى مقدرتهِ ؛ لئلاَّ يعزَّ تَسلُّمهُ ، أو يُهرَعَ

مَنْ تَسَلَّمَهُ إلى المصرفِ ليستبدلَ بهِ نقوداً؛ ويتعيَّن أيضاً أن تُدْفَعَ قيمتُهُ إلى حاملهِ بلا مُحاوَلةٍ أى أن يَفتَتِحَ المصرفُ، فى أكثرِ ساعاتِ النهارِ، عَدَداً كافياً من الكُوَى (١) لتسهيلِ استِنْجازِهِ

فإذا لم يكن الأمرُ كذلك فى بلدٍ، شَقَّ على العامَّةِ تداوُلُ ذلك الورقِ على نحوِ ما هو جارٍ فى إسپانيا

على أنَّ الناسَ قلَّما يألَفُونَ الورقَ المصرفيَّ إلاَّ بعدَ تمادى الزَّمَنِ، وقد تعاقبت أجيالٌ فى فرنسا قبلَ أن يعتادَ القومُ تداوُلَهُ كما يتداولونَ النقدَ ولا سيَّما القرويُّونَ وسكانُ الأطرافِ من الأريافِ

إنما الورقُ المصرفيُّ قرضٌ خفيٌّ، يقترضهُ المصرفُ من الجمهورِ: بدليلِ أنَّ الجمهورَ يرضى بهِ بدلاً من النقدِ مع أنهُ ليسَ إلاَّ وَعداً، بدفعِ النقدِ اليهِ حينما يتطلَّبُهُ

---

(١) الكوى جمع كوَّةٍ وهى النافذة وعندنا يجدر أن يسمى بها كلّ مُطَلٍّ يفتح فى الادارات العامة للجمهور Puichets

مزايا الورقِ المصرفيّ

لهذا الورقِ مزايا بعضُها يعودُ نَفْعُهُ على الجمهورِ، وبعضُها يعودُ نَفْعُهُ على المَنْشإِ الذى يُصْدِرُهُ، وهذا بيانُها:

١ً — سُهولةُ تداوُلِهِ؛ فهو خفيفُ الحَمْلِ، مَيْسُورُ الإرسالِ طيَّ الكُتُبِ، هَيِّنُ الأخذِ والعطاءِ مهما يَكْثُرْ عَدَدُهُ وتَكْبُرْ مقاديرُ قيمتِهِ، مِمَّا لو كان نقداً لَثَقُلَ وَزْنُهُ وضاعَ الوقتُ الطَّويلُ فى تَعدادِهِ

٢ً — كَوْنُ الجمهورِ — متى كانَ المصرفُ مكيناً ومَوْثوقاً بهِ — لا يَتَوافَدُونَ إلاَّ نادراً لاستبدالِ الورقِ بالنقودِ — كما دلَّ على ذلك الاختبارُ — فيبقى إذاً بين أيدى الناسِ شيءٌ كثيرٌ من ذلك الورقِ المُتَراضَى بهِ، ولا يُضْطَرُّ المصرِفُ للاحتفاظِ إلاَّ بأدنى مِقدارٍ من النقودِ فى مقابلتِهِ

ولقد كان الناسُ يَظُنُّونَ قبلاً أنهُ لا ينبغى للمَنْشإِ أن يستبقيَ لديهِ من ذلك المالِ الاحتياطيِّ إلاَّ نحوَ الثُّلثِ من

قيمةِ الورقِ؛ غيرَ أنهُ جرى اصطلاحُ المصارفِ الكبرى لهذا العهدِ، على جعْلِ المالِ الاحتياطيِّ مُعادلاً النّصْفَ أو مُجاوِزَهُ

فالنّاتجُ من هذا الفرقِ بين النقدِ الاحتياطيِّ وبينَ الورقِ، أنّ البُلدانَ التي أَلِفَتْ تداوُلَ ذلك الورقِ تستغني عن جانبٍ غيرِ قليلٍ من السكّةِ المعدنيّةِ. وفي هذا الاستغناء من الفوائدِ الجُلّى ما تقدّم لنا وَصْفُهُ

٣ً — إنتفاعُ المصرفِ الحاصلِ على هذه الثّقةِ من الجمهورِ بمقاديرَ من المالِ لا يَحسِبُ لأَربابِها فائدةً، ولا يُنْفقُ في سبيلِها إلاّ الشيءَ اليسيرَ الذي يقتضيهِ اُستصناعُ الورقِ؛ فهو لا يستطيعُ بهذه الوسيلةِ التّساهُلَ في إقراضِ الصُّنّاعِ والتُّجارِ، وجَعْلَ السّعرِ الذي تُستَقْطَعُ بهِ الخطوطُ التجاريّةُ، أدنى ممّاً لو كانت جميعُ المعاملةِ بالمعادنِ المسكوكةِ دون سِواها

المحذورات التى تنجمُ عن استكثارِ ما يُصنع من الورق المصرفيّ – القوانينُ المسنونة للمناسئِ المأذونة بإِصدار الورق

تلك مزايا الورقِ المصرفيّ ، أمّا محذوراتُهُ فبعضُها يجئُ من كَوْنِ مُصْدِرِهِ ، إذا دَهِمتهُ أزْمةٌ أو فاجأتهُ فزْعةٌ عامّةٌ ، لا يستطيعُ أَداءَ ما تعهَّدَ بهِ حينَ الطلبِ فيَعثُرُ ويأخذُ الجمهورُ بعثرتهِ ؛ وبعضُها يتأتّى من تمادى كثيرٍ من المصارفِ فى إصدارِ الورقِ إلى حدٍّ من التّراكم فى السُّوق ، يَقِفُ معهُ الجمهورُ الذى يجهل حقيقةَ تلك المعاهِدِ موْقِفَ الحيْرَةِ بين الصالحِ منها وغيرِ الصالحِ ، إلى أن يَصحَّ عزمُهُ فى النِّهايةِ على رفضِ تلك الأوراقِ جميعاً فتُحرَمَ البلادُ أداةً للوفاء من أنفع أدواتهِ

بدَت هذه المحذوراتُ بجلائِها للحكوماتِ فى أَرجاء المعمورِ ، فلم تدعْ واحدةٌ منها للمموّلين ولا للصيارفةِ حُرّيةَ إصدارِ ذلك الورقِ ، وتَشدَّدتْ فيما سنّتْهُ من القوانينِ

لضبطِ حرفةِ الصيْرفةِ بأكثرَ مماً تشدَّدت فيما سنّتْهُ منها لحرفتَي الأطبّاء ومُحرّري العقود

فأماً المعاهدُ التى أُذِنت بإخراج ذلك الورق فسُمّيت بمَصارفِ الإصدار، وتختلف أنظِمَتُها باختلاف الأقطار: ففى الولاياتِ المتّحدةِ، مثلاً، يُباح تعَدُّدُها تحت شرائطَ تقييديَّةٍ شديدةٍ؛ وفى بريطانيا العُظمى يُباحُ أيضاً تعدُّدُها: لكنَّ الحكومةَ تُؤْثِرُ مَصْرِفاً كبنك[1] إنجلترا على ما سِواهُ من تلك المَناسِئ، وتُعطيهِ من الأمتيازِ ما لا يُعطاهُ غيرُه؛ وفى فرنسا — وما يجرى مَجراها من البُلدانِ — جُعِلَ إصدارُ الورقِ النقديّ احتكاراً مُطلقاً خُصَّ بهِ مَصرفٌ وطنيٌّ هو بنك فرنسا

يطولُ بنا الشَّرحُ لو أرَدنا تَعدادَ الأسبابِ التى بُنِيَ عليها النظامُ القاضى بأن يكونَ مَصرِفُ الإصدارِ واحداً أو الأسبابِ التى بُنِيَ عليها النظامُ المُجيزُ تعَدُّدَ هذا

(١) أبقينا هذا الاسم حيثما كان مضافاً الى ما يُعيّنهُ باعتبار أنهُ عَلَم لا يجوز التصرُّف فيهِ

النوعِ من المَناسئ . أمّاَ نحنُ فيَلوحُ لنا مبدئياً ، أنّ النسيئةَ تكون أملى حياةً وأكثرَ انتشاراً فى القُرى وفى أطرافِ البَلَدِ ، وأقلَّ انحصاراً وغلاءً فى الأقطارِ التى يُباحُ فيها تعَدُّدُ مَصارفِ الإصدارِ

على أنهُ — مهما يكنْ من أمرِ الإباحةِ أو التقييدِ — لا بُدَّ من الالتفاتِ فى كلِّ صقْعٍ إلى السَّوابقِ ؛ والمكانةِ المُكتَسبَةِ ، والأوهامِ المتُأصِّلَةِ فى نفوسِ القومِ

لهذا كان توحيدُ الإصدارِ فى فرنسا أفضَلَ من سواهُ والمصرفُ الذى خُصَّ فيها دون غيرهِ بإصدارِ تلكَ الأوراقِ التى تُؤدِّى قيمَها لحامِلِها حين العرْضِ ، إنما هو بنك فرنسا

الفرق بين الورق المصرفىّ و بين النقد

الورقُ المصرفيُّ ليسَ فى حقيقتهِ بالنقدِ ، إلاّ أنهُ يحُلُّ محَلّهُ بمُوافقةِ الذين يتداولونهُ مُختارين : فيُصبحُ عندئذٍ نقداً ائتمانياً ؛ خلاَ أنهُ تنقُصهُ مزيّةٌ من أهمِّ مزايا السكّةِ

المعدنيَّةِ : وهي القيمةُ الذاتيَّة ، وعن هذه القيمةِ ينجمُ أكبرُ فرقٍ بينهُ وبين السكَّةِ . يُضافُ إلى هذا الفرقِ أنَّ الورقَ ليس بإكراهيٍّ ، فمَنْ شاء رَضيَ بهِ وفاءً لحقّهِ ومَنْ لم يشأْ تقاضى السكَّةَ دونهُ ؛ إلاَّ حيثُ تُوجبهُ ضروراتٌ استثنائيَّةٌ سيجيءُ الكلامُ عنها يَنْعَتُون تداولَهُ فيها « بالتداوُلِ القسْريِّ »

أمَّا في الأَحوالِ المألوفةِ فقد جرت عادةُ الأُناسِ الحازمين ، أَلاَّ يتردَّدُوا في قبولِهِ متى عَلِمُوا أنهُ صادرٌ عن مصرِفٍ مكينٍ ، لِتيقُّنِهم من أنهم يستبدلونَ بهِ المسكوكاتِ حينَ يُريدون

بنك فرنسا

كانَ المؤسِّسَ للشركةِ الشهيرةِ التي دُعيَتْ ببنك فرنسا القنْصُلُ الأوَّلُ[1] ؛ وكان ابتداءُ أعمالها يوم عشرين فبراير سنة ١٨٠٠

(١) يُراد بهِ بونابرت

لَقِيَتْ تلك الشركةُ فى طفُولتِها من المتاعبِ ما كان شديداً ؛ ورأسُ مالِها حينئذٍ لا يُنيفُ على ثلاثين مليونَ فرنكٍ جُمِعَتْ بِشِقِّ الأنْفُسِ

أَمَّا التَّرْخيصُ لها دونَ سواها فى إصدارِ الأوراقِ النقديَّةِ فلم يُتَحْ (١) إلاَّ فى سنة ١٨٠٣ بِقَيْدِ أَلاَّ يَخْرُجَ تداوُلُها عن حَيِّزِ باريس

ثمَّ قامت فى المُقاطَعاتِ مَنابِىءُ أُخَرُ أيَّامَ عَوْدَةِ الحكومةِ المُلكيَّةِ (٢) أَباحت لها الحكومةُ إصدارَ مثلِ تلك الأوراق ، كلٌّ فى دائرةِ مُقاطَعتِهِ ؛ فتأسَّست ، واحداً بعد واحدٍ ، فى مُدُنِ « رُوان » و « نَنْتْ » و « بُرْدو » و « ليون » و « مَرْسيليا » و « لِيل » و « الهقر » و « طولوز (٣) »

حتى إذا جاءت سنة ١٨٤٨ ، الْتقَمَ بنكُ فرنسا جميعَ تلك المصارفِ المُقاطَعِيَّةِ التى كانت مُستَقِلَّةً ونامية ، واختصَّ وحدَهُ بامتيازِ الإصدارِ فى أَرجاءِ فرنسا ؛ فكان لهُ من ذلك

---

(١) لم يتح أى لم يتيسر حصوله (٢) سنة ١٨١٤

(٣) مدن بفرنسا سبق لنا نشر أسمائها بلغتها

أُحتكارٌ مُطلَقٌ مَنَحتهُ إيّاهُ الحكومةُ لِمُدَدٍ تعاقَبَتْ، كلُّ مُدَّةٍ منها ثلاثون أو أربعون سنةً؛ وكان تجديدُ المدّةِ الأخيرةِ منها في سنةِ ١٨٩٧ على أنْ ينْقَضِيَ أجَلُها في سنة ١٩٢٠

يبلغُ الآن رأسُ مالِ بنكِ فرنسا مائةً واثنين وثمانين مليوناً وخمسمائةِ ألفِ فرنكٍ، مُقَسَّمَةً إلى مائةٍ واثنين وثمانين ألفاً وخمسمائةِ سهمٍ، قيمةُ كلٍّ منها ألفُ فرنك؛ وللبنك المذكور عدا ذلك أموالٌ احتياطيَّةٌ مختلفةٌ، جُملتُها ثلاثةٌ وأربعون مليوناً

أمّا أعمالُهُ: فمنها قَطعُ الصُّكوكِ التجاريَّةِ التى عليها ثلاثةُ تَوْقيعاتٍ، بمعنى أنَّ ما يُقَدَّمُ لهُ من صكٍّ أو سُفْتَجةٍ، يَجتمِعُ فيهِ بجانب إمضاء الدائنِ وإمضاء المَدينِ، إمضاءُ ثالثٍ — يكون فى العادةِ أحَدَ الصَّيارفةِ الأَفرادِ — لِضمانِ وَفاءِ الآخَرين؛ وهذا التَّوقيعُ الثالثُ أو التَّعهُّدُ الثالثُ إنما يُرادُ بهِ المَزيدُ من الاستيثاقِ. ومنها أنهُ يُقرِضُ على

دُخول(١) الحكومةِ الفرنسيةِ ، وعلى الأَسهُمِ والأَسنادِ الخاصةِ بمسالك الحديدِ الفرنسيةِ الضَّامنةِ لها الحكومةُ ، وعلى صنُوفٍ من الأَوراقِ الأُخَرِ ، وعلى السَّبائكِ والمسكوكاتِ ؛ فضلاً عن أنهُ يقومُ بسائرِ الأعمالِ الصَّيْرَفيَّةِ الجاريةِ . فهو بمنزلةِ أمينِ الصُّندوقِ المركزيِّ من التجارةِ العليا والماليَّةِ العُليا فى فرنسا ؛ ومُعْظَمُ رأسِ مالهِ مُقرَضٌ على ورقٍ من أوراقِ دَخْلِ الحكومةِ ؛ ومن ذلك المالِ مَقاديرُ يَدينُ بها الحكومةَ بلا فائدةٍ فى مُقابَلَةِ الامتيازِ الذى منحتهُ إيَّاهُ

فى ١٦ يونيـه سنة ١٩١٠ ، اشتَمَلَ قِمَطْرُ(٢) ذلك البنكِ — أى مجموعُ الخطوطِ التجاريَّةِ المستقطَعةِ لديهِ — على ما قيمتهُ ثمانمائةٍ وأحدَ عشرَ مليوناً : منها ثلاثُمائةِ مليونٍ

---

(١) الدخول جمع دَخل وقد سبق تفسيرهُ

(٢) القِمطرُ الدفتَّان تجمع فيهما أوراق السجلّ ونحوهُ استعرناها ههنا لِما يجمع فيهِ كلُّ مصرفٍ الخطوط التجارية المستقطعة لديهِ وفرنسيته Portefeuille

ومليونانِ في إدارتهِ الأصليَّةِ (باريس) ، وخمسمائةٍ وتسعةُ ملايين في شُعَبهِ ؛ وانتهى ما أقرضهُ على الأسنادِ والمقوّماتِ المنقولةِ الى خمسمائةٍ واثنين وأربعين مليوناً : منها مائةٌ وخمسةٌ وخمسونَ مليوناً في باريس ، وثلاثمائةٍ وسبعةٌ وثمانون مليوناً في المقاطعاتِ ، ورقيَ ما هو مخزونٌ في قيعانهِ من المسكوكاتِ الى أربعةِ ملياراتٍ ومائتين وأربعةٍ وثمانين مليوناً وهو أضخمُ مقدارٍ مكدَّسٍ من المعادن الكريمةِ في أوروبا : منهُ ثلاثةُ آلافٍ وثلثمائةٍ وتسعةَ وتسعون مليوناً من الذهبِ — أي من أشرفِ النقد وأعمّهِ تداولاً في هذا الزَّمنِ — وثمانمائةٍ وخمسةٌ وثمانون مليوناً من الفضَّةِ

يُقابلُ ذلك أنَّ ما كان بين الأيدي من أوراقِ بنكِ فرنسا في تلك السنةِ ، خمسةُ ملياراتٍ وخمسةٌ وستون مليوناً بعلاوةِ سبعمائةٍ وواحدٍ وثمانين مليوناً على ما في مخازنهِ من المقدارِ المعدَنيّ ؛ فكانت نِسبةُ المخزونِ — ذهباً وفضةً — الى الأوراقِ المتداوَلةِ ، نسبةَ أربعةٍ وثمانين ونصفٍ الى

المائة، ونسبةُ المخزونِ من الذهبِ وحدهُ إلى تلك الأوراقِ نسبةَ سبعة وستين إلى مائةٍ

وكان سعرُ القطْعِ إذْ ذاكَ ثلاثةً وخمسةَ أخماس سنوياً . على أنهُ سعرٌ قلّما يَحيدُ عنْهُ ذلك البنكُ : وتأويلهُ أنَّ البنك يتعوَّضُ عن عِنايتهِ وفائدتهِ والمحذوراتِ التي يتعرَّضُ لها، قَدْراً محسوباً على نسبةِ ثلاثةٍ في المائةِ سنوياً من قيمةِ الخطوطِ التجاريَّةِ

ومماً جرت عليهِ عادةُ البنك ألاَّ يَقبَلَ خطوطاً إلى أجلٍ أبعدَ من تسعين يوماً ؛ فالثلاثةُ التي يَستبقيها من المائةِ استقطاعاً لا تُجاوزُ إذاً خمسةً وسبعينَ سنتيماً عن كلِّ مائةِ فرنكٍ من أيِّ صكٍّ مُستَقْطَعٍ ينتهي ميعادُهُ في تسعين يوماً

وفي سنة ١٩٠٦ سُنَّ قانونٌ رَفَعَ مقدارَ الأوراقِ النَّقديَّةِ المتداوَلةِ من خمسةِ مليارات، إلى خمسةِ مليارات وثمانمائةِ مليون

نعم إنَّ لبنك فرنسا، في هذا العهدِ، فَرعاً أو فُروعاً في

كلَّ مقاطعةٍ[1] ؛ وأنَّ هذا البنكَ قد خدمَ الحكومة في حربِ ١٨٧٠ — ١٨٧١ خدمةً جليلةً بإقراضهِ إيَّاها ملياراً وخمسمائةِ مليون فرنكٍ ممَّا استدرَّهُ من ثقةِ الجمهورِ بأوراقهِ ؛ إلاَّ أنَّ هنالك أمراً يُؤْسَفُ لهُ ، وهو أنَّ انقلابَ سنةِ ١٨٤٨، قد ألغى مَصارفَ الإصدارِ من روان، ونَنت، وبردو ، وليون ، ومرسيليا ، وليل ، والهڤر ، وطولوز ، مع أنها كانت مَصادِرَ حياةٍ للصناعةِ والتجارةِ المَحليَّةِ لا يقومُ مقامَها نظامٌ مركزيٌّ مهما تكثُرْ فُروعُهُ

---

(١) يؤخذ من البيان الذى قدَّمتهُ إدارة بنك فرنسا لجمعية المساهمين فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ ، عما يتعلَّقُ بسنة ١٩٠٩ ، أنهُ كان لذلك البنك يومئذٍ ثمانيةٌ وعشرون فرعاً ، وتسعةٌ وستون مكتباً مُساعداً ، عدا توابعَ لهُ فى ثلاثمئةٍ وخمسِ مُدنٍ مختلفةٍ ، أى أنهُ يباشر أعمالهُ فى ثلاثمائةٍ وخمسةِ أمكنةٍ منها مركزهُ الأصلى فى باريس . فهذا العددُ من الفروع والمكاتب المساعدة والتوابع الأخر قد أصبح ضعفَى ما كان ، منذ جُدِّد الامتيازُ لذلك البنك فى سنة ١٨٩٧ ، وتجاوز بأكثرَ من خمسين وخمسةِ أخماسِ الرَّقمَ الذى قدَّرهُ القانون الآذِن بالتجديد فى تلك السنة عينها

ويُوجَدُ بجانب بنك فرنسا كثيرٌ من المصارفِ للشركاتِ وللأفرادِ تَعْمَلُ كلُّها أعمالَهُ سوى أنها لا تستطيعُ إصدارَ الأوراقِ التى تُدْفَعُ قيمتُها الى حاملِها عند الاطّلاعِ

صُنوفُ أعمالِ المصارفِ

تنقسِمُ أعمالُ المصارفِ إلى قِسْمَيْنِ أصليَّيْنِ : أحدهما خصيصٌ بالنسيئةِ والائتمانِ أى بضُروبِ الإقراضِ ؛ والآخَرُ خصيصٌ ببعض الأُمورِ التجاريَّةِ من مثلِ تسهيلِ الاستيفاء والوفاء ، والمعاوَضةِ بين الديون ، وتسليمِ النقودِ أو نَقْلِها من مكانٍ الى آخرَ

يجبُ على الصيرَفيّ أنْ يَنْهَجَ فى أعمالهِ غيرَ مَنْهَجِ المُمَوِّلِ الفردِ : لأنَّ هذا المُموِّلَ يتصرَّفُ فى حُرّ مالهِ ولهُ أن يَفعَلَ بهِ ما يؤْثِرُ ، لا كالصيرفيّ الذى يتصرَّفُ فى مالهِ وفى الودائع التى ائْتمنَهُ عليها الآخرون ؛ فإنهُ مكلَّفٌ بالتَّنبُّهِ والحَيطةِ فى الغايةِ ، وما عليهِ أن يَستَثْمِرَ [1] تلك

(١) نكرّر الإشارة هنا الى أن « استثمر » تعنى وَضعَ أموالهُ فى مواضعَ يأمنُ استرجاعها منها ومعها ربحٌ ، وأنها تقابلُ بالفرنسية Faire valoir, placer, fructifier

الأموالَ فى المعاملاتِ الطويلةِ الآجالِ وإن كانت أسلمَ عاقبةً ، بل فى المعاملاتِ القصيرةِ الآجالِ التى يَسْهُلُ عليهِ معها الاستيفاءُ بحيثُ يستطيعُ ، فى كلِّ آنٍ ، أن يُلَبِّيَ دعوةَ مُقْرِضيهِ النقودَ إلى أداءِ ما عليهِ لهم

فالصيرفيُّ إذاً مُقَيَّدٌ لا يتسنَّى لهُ أن يَفْعَلَ كلَّ ما يَطيبُ للمموِّلِ الذَّكيِّ فِعلُهُ ، وطالما جَهِلَ بعضُ المصارفِ هذا الفَرْقَ فوَقعَ فى الإفلاسِ

على أنَّ الأعمالَ المصرفيَّةَ لامصلحةَ فيها للمموِّلِ الذى يَستَخْدِمُ أموالَهُ دونَ سِواها ؛ كما أنَّ استثمارَ النقودِ بالطريقةِ الجامدةِ التى تكونُ أنفعَ للمموِّلَ ، لا مصلحةَ فيها للصيرفيِّ

المُموِّلُ جديرٌ بإيثارِ المشروعاتِ البعيدةِ الآمادِ ، والمُساهَماتِ الصناعيَّةِ ، والديونِ الرَّهْنيَّةِ ، والمُحاصَّاتِ ذاتِ المُدَدِ المُمتدَّةِ فى المؤسَّساتِ التجاريَّةِ أو التحويليَّةِ ، وإجمالاً ، فى ضروبِ الأعمالِ التى تتوطَّنُ فيها رؤوسُ الأموالِ غيرَ مُتَقَلْقِلَةٍ جُهْدَ الطَّاقةِ

لكنَّ الصيرفيَّ لا تُفيدُهُ هذه الأنواعُ من الأعمالِ بل قد تكونُ ذاتَ خطرٍ عليهِ، لبُطْءِ الاستيفاءِ فيها بما لا يُمَكِّنُهُ من القيامِ بعهودهِ إذا طُولبَ مُفاجأةً بأداءِ ما لَديهِ من الودائعِ لِمُستردِّيها

فَيُلَخَّصُ ممَّا فصَّلناهُ أنَّ الاستثمارَ البعيدَ الآجالِ أصلحُ للمموِّلين، وأنَّ الاستثمارَ القريبَ الآجالِ أصلحُ للصيَّارفةِ

شركاتُ النسيئةِ العقاريةِ

من الشركاتِ الكبيرةِ طائفةٌ يَخلطُ الجمهورُ بينها وبين المناسئِ: تلك شركاتُ النسيئةِ العقاريَّةِ أو الائتمانِ العقاريِّ

الغرضُ الأصليُّ من تلك الشركاتِ الإقراضُ على رَهْنٍ عقاريٍّ لآمادٍ تمتدُّ فى الغالبِ الى خمسين أو ستّينَ سنةً. هذا الارتهانُ، أى الإقراضُ المضمونُ بنوعٍ خاصٍّ من التَّسْجيلِ على عقارٍ معيَّنٍ، هو خيرُ ضروبِ الاستثمارِ: إذ تكونُ العَيْنُ ضامنةً للدَّينِ؛ فإذا لم يُؤَدِّ المَدينُ فى المواقيتِ فوائدَ ما عليهِ، أو لم يرُدَّ رأسَ المال فى

أجَلهِ ، فَلِلمُرتَهِنَ أن يَحجزَ على تلك العينِ ، ويكونَ حقُّهُ فيها ممتازاً عماَّ سِواهُ ، الى أن يَستَوْفيَهُ بتمامهِ

هذا الامتيازُ يترتَّبُ للرُّهونِ المتعدّدةِ على العينِ الواحدةِ تبعاً لِتَقَدُّمِ كلٍّ منها فى التَّسجيلِ ؛ ولماَّ كانت قيمةُ العَقاراتِ — إلاَّ فى الأَزمَاتِ الشديدةِ وهى فى الأكثرِ عارضةٌ — لا تَنْخَفِضُ انخفاضاً كبيراً ، لم يكن معها خطرٌ جِدّيٌّ على حَقِّ المرتَهِنِ (١) فيما لو احتاطَ ولم يُقرِضْ إلاَّ ما يُعادلُ خمسين أو ستين فى المائةِ ، مثلاً ، من قيمةِ العقارِ

على أنَّ لهذا النوعِ من الإقراضِ نَقيصةً : وهى أنهُ إذا طرأَ على المُرتهِنِ ما أَحوجَهُ الى المالِ ، لم يَسْهُلْ عليهِ استرجاعُ دَينهِ قبلَ الأجلِ المضروبِ لهُ ، وهذا الأجَلُ رُبما أَفضى الى خَمْسٍ ، أو عَشْرٍ ، أو خمسةَ عَشْرةَ من السنينِ بسببِ ما يَستَلزِمُهُ الرَّهْنُ من النفقاتِ ؛ وربما

---

(١) المرتهن : هو الدائن على رهن ، والرَّاهن : هو المدين على رهن

شَقَّ عليهِ أن يُقاضيَ مَدينَهُ وقد تأخَّرَ فى الوفاءِ ، فتأتّى لهُ من ذلكَ شُغلٌ وعَناءٌ

غيرَ أنَّ هذا العيْبَ يزولُ حيثُ تتألَّفُ شرِكاتُ النسيئةِ العقاريَّةِ ، لأنَّ هذهِ الشركاتِ تمُدُّ فى آجالِ قُروضِها ، وتستوْفي أموالَها أقساطاً حوْليَّةً يَغْلِبُ أنْ يَشتَمِلَ كلُّ قِسْطٍ منها على الفائدةِ وعلى جُزءٍ من الأَصْلِ يُستَهلَكانِ معاً

أمثالُ هذهِ القُروضِ تُعقَدُ على عقاراتٍ يرْهَنُها المقترِضونَ، وتُرَتَّبُ عليها فى العادةِ أقساطٌ لا يزيدُ الواحدُ منها عن خمسةٍ وخمسةِ أخماسٍ من مقدارِ الدَّينِ ؛ فكلُّ مُستَدينٍ يُؤَدّى هذا القِسْطَ اُطِّراداً فى الخمسين أو الستينَ السَّنَةَ التى جُعِلَتْ أجلاً لِقَرْضهِ ، يتَحرَّرُ منهُ فى نهايتِها ؛ وذلك بأنهُ يكونُ حين أدائهِ الخمسةَ فى المائةِ من كلِّ قِسطٍ قد دفَعَ أربعةَ فرنكاتٍ وخمسةً وعشرين سنتيماً فى المائةِ: فائدةً لرأسِ المالِ، وخمسةً وعشرين سنتيماً: نفقاتٍ لإدارةِ الشركةِ ، وخمسين سنتيماً : استهلاكاً

فهذا النوعُ من الإقراضِ مُفيدٌ للمُستدين لأنهُ يُمكِّنهُ، بنفقةٍ سنويَّةٍ زهيدةٍ، من أداءِ الفائدةِ في كلِّ عامٍ وجزءٍ يسيرٍ من رأسِ المالِ، علاوةً عليها

الأَموالُ التي تُقرَضُ على رُهونٍ عقاريَّةٍ، لا تجلبُها شركاتُ النسيئةِ العقاريَّةِ من إصدارِ أوراقٍ مصرفيَّةٍ ولا من وَدائعَ تُودَعُ لَديها، بل ممَّا يدفعهُ الجمهورُ إليها ثمَنًا لأَسنادٍ طويلةِ الآجالِ تجرَى عليها فائدةٌ معلومةٌ وتُستهلك بالقُرْعةِ الدَّوْريَّةِ. وإنما تكونُ تلك الأَسنادُ بعيدةَ الآمادِ لتُعادلَ آمادَ القروضِ التي تؤخَذُ أموالُها منها

فَمَنْ رَغِبَ في الإقراضِ على رَهْنٍ عقاريٍّ، لم يكنْ عليهِ إلاَّ أن يشتريَ من تلك الأَسنادِ فيستثمرَ بها مالَهُ استثماراً أميناً وتتَّسقَ لهُ فوائدُ أُخَرُ: منها أنهُ لا يُضطرُّ إلى الاتِّصالِ مباشرةً بالمدينِ ولا إلى تذكيرهِ المواعيدَ ولا إلى تهديدهِ بالحجزِ؛ ومنها أنهُ إذا جدَّت بهِ حاجةٌ إلى مالٍ، باعَ أسنادَهُ تلك بلا إبطاءٍ ولا عناءٍ في الأَسواقِ

المعروفةِ بالمصافِقِ[1] (أنظر ما يلى من هذا الجزء)

فشركاتُ النسيئةِ العقـاريَّةِ تُحسِنُ بِعَمَلَيْها هذَين ، إحساناً مُتعادلاً الى الرَّاهنين والمرتهنين ؛ سوى أنهُ يتعيَّنُ عليهـا أَلاَّ تخرُجَ عن الحيِّزِ المُختَطِّ لها ، فلا تَندفِعَ فى المُضَارَبةِ التجاريَّةِ ، والصناعيَّةِ ، أو الماليَّةِ ؛ كما أنهُ يَجملُ بها أن تُدَقِّقَ تدقيقاً فى تَقْويم[2] العقاراتِ التى تُقرِضُ عليها

ولقد جرت فرنسا فيما يتعلَّقُ بالمعهد الأكبر المعروفِ ببنك فرنسا العقاريّ ، على نَقيضِ ما جرت عليهِ الولاياتُ المتحدةُ الأمريكيَّةُ وإِنجلترا ، وذلك لِرَغْبَتِها فى الاستكثارِ من الأُمتيازاتِ والاحتكاراتِ ، فلم تَمنحَ البنكَ المشارَ

---

(١) جمع مصفق وهو المكان الذى تعقد فيهِ الصفقات بيعاً وشراء (Bourse) ومن غير حضور البضاعة بقبول وإجابة لا فاصل بينهما من الزمن . ولقد جاء في أكثر كتب اللغة تفسيراً للصفقة قولُ الثقات : إنهُ لا يجوز تفريقُ الصفقة أى العقد الواحد قبل التمام . ومن هذه اللفظة التى اصطلحنا عليها يصح استعمال فعل صافقَ بمعنى عاقدَ واحدٌ آخر عقداً (بورصياً) ولفظة المُصافق بمعنى (البورصجيّ)

(٢) التقويم هو التثمين

اليهِ الاختصاصَ بعقدِ الرُّهونِ العقاريَّةِ التى تُستوفى على أقساطٍ ، بل خوَّلتهُ مزايا استثنائيَّةً من جهةِ إيجابِ الدَّينِ الرَّهنيّ والحجزِ على أعيانِ المستدينين المَغاليقِ (١) ؛ بحيثُ أنَّ الإجراءاتِ التى يُتابعُها البنكُ ، فى مثلِ هذه الحالةِ ، أَشدُّ اختصاراً وأقلُّ نفقةً من تلك التى يُتابعُها غيرُهُ من المرتهنين فى الحالةِ عَينِها

النسيئةُ الزّراعيةُ والنسيئةُ على المنقولاتِ

لا ينبغى أن تختلطَ على الذهنِ النسيئةُ العقاريَّةُ والنسيئةُ الزّراعيةُ : الأُولى إقراضٌ على رهنٍ من المِلْكِ ؛ والثانيةُ إقراضٌ على رهنٍ من المحصولاتِ حُصِدَت أَم لم تُحصَدْ ، أو مِن المواشى ، أو من أدواتِ الفلاحةِ

ولهذا النوعِ الثانى من النسيئةِ شأنٌ عظيمٌ عند الزُّرّاع لأَنهُ يُقيّضُ لهم ذخيرةَ الكفالةِ ، أو يُنقذُهم من مخالبِ الرّبا ؛ غيرَ أنهُ ، ويا للأَسف ، لم يُنظَّمْ فى فرنسا الى الآن

---

(١) المغاليق جمع مِغلاق أى المعسرين المتعذر عليهم افتكاكُ رهنهم

فسبقها إليه غيرُ واحدٍ من الأقطارِ الأجنبيَّةِ، حتى، ومن المستعمراتِ الفرنسيةِ كجزائرِ الأنتيل(١) والرّيونيون(٢)

أمّا النسيئةُ على المنقولاتِ فقد شُيِّدَت لها معالِمُ فى فرنسا منذُ زمنٍ مديدٍ: فتولّتْ مصارفُ جمَّةٌ، ومنها بنك فرنسا، الإقراضَ على رهنٍ من دُخولِ الحكوماتِ، ومن أسنادِ المدُنِ، ومن سِهامِ الشركاتِ الكبيرةِ وأسنادِها

ومن ضروبِ النسيئةِ الإقراضُ على رهائنَ من المنقولاتِ؛ على أنَّ فى هذا النوعِ من الغلاءِ القاضيةِ بهِ طبيعتُهُ ما ليسَ فى غيرِهِ، لأنَّ الأشياءَ المنقولةَ مُصْطَفِقةُ(٣) القيمِ مُتَضَرِّبَةُ الأسعارِ، ولأنَّ تثمينَ كلٍّ منها والمقاضاةَ والنفقاتِ التى يُوجِبُها حَمْلُ المستدينِ على افتكاكِ الرَّهنِ تكونُ فى العادةِ كثيرةً

كذلك الإقراضُ على بضائعَ، وأخَصُّها ما كان من

---

(١) الانتيل جزائر فى المحيط الهادئ Pacifique

(٢) الرّيونيون جزيرة شرقيَّ أفريقية

(٣) مصطفقة أى متغيرة وغير مستقرّة

الموادّ الأوَّليَّةِ كالقطنِ والصوفِ والبُنّ الخ ، يُعَدُّ ضرباً جَمَّ الفوائدِ من ضروبِ النسيئةِ التجاريَّةِ : ولقد ذكرنا أنَّ الإقراضَ على هذه الصورةِ يتمُّ في معاهدَ تُدْعى بالمخازن العامَّةِ ، وأنَّ لوثيقتهِ اسماً خاصاً هو القسيمةُ الضَّامِنةُ(١) ؛ بمعنى أنَّ تلك السِّلَعَ تكون مُودَعةً في الأمكنةِ الآنفِ ذِكرُها ، مُرتَهَنةً بما أُخِذَ من المالِ عليها ، ولا يتسنَّى إخراجُها منها قبل افتكاكِها

الأوهام الدائرة حول النسيئة

دارَ من الأوهامِ حولَ النسيئةِ وأعمالِها المتنوّعةِ النافعةِ ، ما كادَ بعضُهُ يبلغُ التَّهوُّسَ : وأشيَعُ تلك الأوهامِ زَعْمُ الزَّاعمين أنهُ لو ضُوعِفَ الى ما شاءَ اللهُ عددُ الأوراقِ المصرفيَّةِ لكَفى بها مُضاعفةً غيرَ محدودةٍ لرؤوس الأموالِ الموجودةِ ؛ وما زال جُمهورٌ من الناسِ ، بِرُغم ما أصابَ طريقةَ (لُو) في أوائلِ القرنِ الثامنَ عشرَ من الإفلاسِ

(٢) القسيمة الضامنة Warrant وقد سبق تفسيرها

تِلْوَ الإفلاس ، وبرُغم ما وَلَّدَتْهُ الأسنادُ الاضطراريَّةُ [١]
من المصائبِ أيَّام الثَّوْرةِ الفرنسيَّةِ الكبرى ، وبرُغم
الكَوارثِ المتعدّدةِ التى وَقَعَتْ على الأقطارِ الأجنبيَّةِ من
هذا القبيل ، يعتقدونَ أنهُ يُستطاعُ تفريجُ الأَزَماتِ
وتعزيزُ الهِمَّةِ الوطنيَّةِ بإقراضِ الصنَّاعِ والتُّجارِ والزُّرَّاع
أوراقاً مصرفيَّةً أو أسناداً على الحكومةِ ببضعةِ ملياراتٍ
من الفرنكاتِ .

فتأتَّى من هذا الظَّنّ أنَّ واحداً من النُّوَّابِ اقترحَ ،
منذُ عشرينَ سنةً خلَتْ ، لإنعاشِ الفَلاَّحين من عثرتِهم ،
أن يُؤْذَنَ المُلاَّكُ منهم بإصدارِ ورقٍ نقديٍّ تحت ضَمان
الحكومةِ يُعادلُ مِقدارُهُ رُبعَ قيمةِ مزدرعاتِهم ؛ وقد
تَوَهَّمَ ذلك المُقترِحُ ، الذى اكترثَ لهُ مجلسُ النُّوَّاب إمَّا
نزَقاً منهُ أو مُجامَلةً ، أنهُ يُيَسِّرُ للفِلاحة بهذه الوسيلة خمسةً
وعشرينَ مليارَ فرنكٍ لا تكلِفةَ فيها ولا مؤُونةَ على أحدٍ

(١) الأسناد الاضطرارية Assignats هى الأوراق التى تعامل بها الناس قسراً فى ذلك الوقت بأمر الحكومة

على أنَّ هذا الأُقتراحَ كان عَبَثاً وغيرَ معقولٍ ، إذ لو أُريدَ إنفاذُهُ لَنجمتْ عنهُ أُمورٌ غريبةٌ : أوَّلُها كونُ هذا العملِ مبنياً على الكَذِبِ، ومُخالِفاً لطبيعةِ النسيئةِ، من حيثُ أنَّ الحكومةَ التى تدفعُ تلك الأوراقَ بتلك المليارات الى الزُرَّاعِ أو تَضْمَنُها، لاتملكُها، وإذاً لا تستطيعُ التَّصرُّفَ فيها ولا الترخُّصَ فى هذا التَّصرُّفِ لآخرين

فلو قُدِّرَ أنَّ الجمهورَ تَوسَّعَ فى ائتمانِ الحكومةِ وفى الأُستنامةِ لِتَوْقيعِها مُؤيِّداً بتَوْقيعِ المُلاَّكِ الرَّاهنين ، لكان الغرضُ من ذلك القرْضِ أن يُؤْذَنَ أولئك المُلاَّكُ بأخذِ خمسة وعشرين ملياراً من أموال المجتمعِ ، إمَّا بضاعةً من أيِّ نوعٍ كانت ، أو ماشيةً ، أو أدواتِ احترافٍ ، أو أسْمِدَةً ، أو صناعةً يَدَوِيَّةً ، أو عملاً من الأعمالِ ؛ غيرَ أنها لمَّا كانت البضائعُ، فى كلِّ بلدٍ ، محدودةَ الكمِّيَّاتِ على نسبةِ ما لَدَى البلد من وسائلِ الإنتاجِ، أو ما لِقَاطِنيهِ من الحاجاتِ المظنونةِ ، سواءٌ أَفى الحالِ أَمْ فى مُستقبلٍ قريبٍ؛ وكانت أَثمانُ البضائع إنما تقرَّرُ تبعاً لنسبةِ كميَّاتِها

إلى مقدارِ النقودِ المتداولةِ ، وَضح بداهةً أنَّ ذلك الاقتراحَ الفُجائيَّ المُحْدِثَ لخمسةٍ وعشرين ملياراً من البضاعةِ فوقَ الطَّلبِ المألوفِ القانونيِّ ، المُلقى على عاتقِ السُّوقِ خمسةً وعشرين ملياراً من النقدِ المستَجدِّ الوَهْميِّ ، كان باعثاً على ارتفاعِ الأسعارِ بغتةً الى ما وراءَ الحدودِ ، بحيث تُباعُ الأشياءُ بثلاثةِ أضعافِ ثمنِها ، أو بخمسةِ أضعافِهِ ، إن لم تَقُلْ بعشرةِ الأضعافِ ، وبحيث لا يحصُلُ المُلاكُ ولا المُزارِعون إلاَّ على معونةٍ خياليَّةٍ مأفوكةٍ (١) ، وبحيث أنَّ السُّوقَ الأهليَّةَ كلَّما يقعُ فيها التَّخبُّطُ والاختلاطُ وتنزِلُ بها نازِلةٌ لا تَقِلُّ خطراً عن كارثةِ بنك (لُو) في أوائلِ القرنِ الثامنَ عشرَ ، أو كارثةِ الأسنادِ الاضطراريَّةِ في أيَّامِ الثَّوْرةِ

فيتحصَّلُ مماَّ أَبنَّاهُ أنَّ جميعَ المقاصدِ التي يُرادُ بها الاصلاحُ الاجتماعيُّ أو إنماءُ الثروةِ العامَّةِ ويُجعلُ مَبناها على إصدارِ أسنادٍ حكوميَّةٍ أو أوراقٍ مصرفيَّةٍ مماَّ لا تُدْفَعُ

---

(١) مأفوكة أي مكذوبة

قيمتهُ إلى حامله نقداً حين الطلب ، لا ينبغى اعتدادُها سوى أوهام محفوفةٍ بالأخطار

النسيئةُ العامّيةُ

ليسَ بالميسور عادةً لعاملٍ ولا لتاجرٍ صغيرٍ أن يُعامِلَ مَصرِفاً : إذ ليسَ لهذا ولا ذاك من رأسِ المالِ أو من السُّمْعةِ ما يدعو ولِيَّ مَنْسإٍ الى ائتمانِهما ؛ فلهذا خطَرَ لبعضِهم أنْ يَجمعوا العُمَّالَ الصالحينَ ، من أبناء الحِرْفةِ الواحدةِ ، والمكانِ الواحدِ ، ويُؤَلِّفُوا منهم شركاتِ النسيئةِ العامّيّةِ

أكثرُ ما تعدَّدت هذه الشركاتُ ، فى المانيا — بدافعٍ من الأُقتصاديّ المعروف شُاز دَلِتش — وفى إيطاليا ؛ وممَّا زادها أهميَّةً وشأناً فى ذَيْنك البَلَدَيْنِ أنها تكافلت بعضُها ببعض

أمّا قوانينُها ، ولا سيَّما قوانينُ الشركاتِ الألمانيةِ منها ، فقد تَشَدَّدَ فيها وُلاةُ الأحكامِ حقَّ التَّشَدُّدِ : بحيثُ أنَّ

كلَّ مُنْضَمٍّ إلى شركةٍ لا يَحصُلُ على إقراضٍ إلَّا بعدَ الاكتتابِ فيها وأداءِ حِصَّتِه، وبعد أن يَضْمَنَهُ ضامِنٌ كُفْءٌ من سائرِ الأعضاءِ، ليُستَوْثَقَ فِعلاً من رَدِّ القَرْضِ.

وتُوجِبُ الشركاتُ الألمانيةُ، عدا ما سبَق، تَضامُنَ الأعضاءِ جميعاً بكلِّ ما يملكونهُ، فى تبِعَةِ الخَسارةِ التى قد تُصيبُ الشركةَ؛ فهى بترتيبها هذا تخدُمُ العمَّالَ الصالحينَ وخصوصاً أصحابَ المِهَنِ وصِغارَ التُّجارِ، لتسهيلِها عليهم مشترى الموادِّ الأُولى واستبقاءِ ذخيرةٍ بين أيديهم لِكَفالةِ مخازنِهم

غيرَ أنَّ هذه النسيئةَ العاميَّةَ لا تُفيدُ السُّفَهاءَ ولا الكُسالَى ولا المُتَغَابينَ عن الحقائقِ والمتطلِّعين الى الأوْهام

لا ينبغى صرفُ الذّهنِ عن كوْنِ النسيئةِ لا تخلُقُ أصلَ مالٍ(١) أيَّاً كان؛ بل أنَّ مَبناها على تقديرِ رؤوسِ

---

(١) أصل المال و رأس المال بمعنى واحد وقد استعمله فصحاء العرب

أموالٍ موجودةٍ ، جمَعَها الادّخارُ بين أيدى أُناسٍ عازمين على إقراضِها حيثُ يأمَنُونَ عليها

فالادّخارُ إذاً هو أساسُ النسيئةِ ، وليسَ للنسيئةِ أن تمتدَّ إلاَّ على قدَرٍ . ولمَّا كانت النسيئةُ مُهدَّدةً أبداً بما يُحْذَرُ من فُقدانِ أصلِ المالِ المُقرَضِ كان من المتعيِّن على أوْليائِها ألاَّ يمنحوها إلاَّ أربابَ الأعمالِ المنتجةِ وذوى الكفاءةِ والنشاطِ

ملحق

بالفصل الرابع

تذييل للطبعة الثالثة عشرة

إتماماً للملحوظاتِ الواردِ بعضُها في هذا الفصلِ وبعضُها فى الفصلِ السابعِ من القسمِ الثانى ، نَسْرُدُ هنا الإحصاءاتِ المتعلّقةَ بالرّاهن من أمرِ التعاون الائتمانيّ وسائرِ أنواعِ التعاونِ فى أَلمانيا ، وإنجلترا ، وفرنسا

شركات التعاون الألمانية وهى شركات النسيئة العامية قبلاً

تبيّنَ مماَّ نُشِرَ فى يونيه سنة ١٩٠٨ ، حينَ الاحتفال بالتّذكارِ المئويّ لمولدِ العالِمِ شُلْز دَلِتْش ، أنَّ عددَ ما كان فى أَلمانيـا من شركاتِ التعاونِ الى أوّلِ ينايرَ من السنةِ الآنفِ ذكرُها ، بلغ ستةً وعشرين ألفاً وثمانمائةٍ وإحدى وخمسين شركةً ، جملةُ أعضائها أربعة ملايينَ ومائةُ وخمسة آلافٍ وخمسمائة وأربعة وتسعون عضواً

وقد جاء في حَوْليّة [1] « الاتحاد » حُسبانات أربعةٍ وعشرين ألفاً ومائتين وثلاثةٍ وثلاثين مُتعاونةً ، ظَهَرَ منها أنّ ثلاثةَ عشرَ ألفاً وأربعمائة وسبعين مُتعاونة ائتمانيَّةً أقْرَضَتْ ألفَين ومائةً وخمسةَ عشرَ مليونَ مَرْكٍ (المركُ = فرنكٌ وخمسةٌ وعشرون سنتيماً) وقَلَّبَتْ من الأموالِ ما بلغ بجملتهِ أربعةَ آلافٍ ومائةً وسبعةً وثلاثين مليونَ مَرْك ؛ وظهرَ : أنَّ ألفاً ومائةً وتسعاً وثمانين مُتعاونةً استهلاكيَّةً باعت من البضائع ما قيمتُهُ ملياران وواحدٌ وسبعون مليوناً وستةُ أعشارِ المليونِ ؛ وظهرَ : أنَّ ثمانيةَ آلاف وتسعمائة وخمسَ عشرَةَ مُتعاونةً زراعيَّةً (وهي شركاتُ ألبانٍ وكروم الخ) باعت من سِلَعِها ما قيمتُهُ مائتان وثلاثةٌ وثلاثون مليوناً وثلاثةُ أعشارِ المليونِ

وإليك جدولاً بما أُسِّسَ أو انحَلَّ أو استمرَّ عاملاً من المتعاونات الألمانيَّةِ منذ سنة ١٨٦٠

---

(١) النشرة السنوية Annuaire

السنة	المتعاونات المستجدة	المتعاونات المنحلة	المتعاونات المستمرة
١٨٦٠ — ١٨٧٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠	١٨٦٩
١٨٧١ — ١٨٨٠	١٧٣٣	٣٤٢	٣٢٥٠
١٨٨١ — ١٨٩٠	٥٧٠٠	١٣٤٢	٧٦٠٨
١٨٩١ - ١٨٩٥	٧٠٠٢	١٦٠٥	١٢٠٠٥
١٨٩٦ — ١٩٠٠	٨٢٢٠	١٦٦٨	١٩٥٥٧
١٩٠١ - ١٩٠٦	٨١٤٨	١٩٩١	٢٥٧١٤

يُلْحَظُ أنَّ الناسَ فى سنةِ ١٨٩٥ أُندفعُوا فى تأليفِ الشركاتِ لِمَا بدا لهم من تَنْشيطِ الحكومةِ لها وإقبالِها عليها بالإمداد الذى أَوْشَكَ أن يبلُغَ — مع أصْلِ المالِ المشترَكِ الموجود فى صُنْدُوقِ التعاونِ المركزيِّ البروسيِّ مُضافاً اليهِ — سبعينَ مليونَ مَرْكٍ

ومن ثمَّ وجَبَ التفريقُ بين المتعـاونات الائتمانيَّةِ التى لا تعتَمِدُ إلاَّ على نفسِها ، تبعاً للمبادئِ الحاسِمَة التى وَضعَها شُاز دَلتش ، وبين التى مبدؤُها استعمالُ التعاونِ الذاتيِّ بإمدادٍ من الحكومةِ

فى سنة ١٨٩٥ أُسِّسَ الصُّندوقُ المركزيُّ الحكوميُّ البروسيُّ ورأسُ مالهِ خمسةُ ملايينَ مَرْكٍ ، فلم يَنْشِبْ أن

رُفعَ رأسُ مالهِ إلى عشرين مليوناً بمقتضى قانونٍ سُنَّ لهُ في سنة ١٨٩٦ ، ثمَّ إلى خمسين مليوناً بمقتضى قانونٍ سُنَّ لهُ في سنة ١٨٩٨

أمَّا الأعمالُ التي اُختُصَّ بها هذا الصُّندوقُ فهي : أنهُ يُقرِضُ الأموالَ — لا للمتُعاوناتِ فُرادى ، بل للمتُضافِراتِ (١) من هذه الشركاتِ — ويَقطَعُ الورقَ التِّجاريَّ ، ويتلقَّى الودائعَ تحت الحساب الجاري ؛ كما أنهُ يقومُ بالمعُاوَضةِ التي يقتضيها توزيعُ رأسِ المالِ بين المتعاونات المختلفةِ ؛ فهو إنما يُعامِلُ تلك المتعاونات المتضافرةَ المختلفةَ باعتبار أنها صناديقُ اتّحاديَّةٌ ، مُتَشكِّلةٌ تارةً بشكل شركاتٍ سَهْميَّةٍ ، وتارةً بشكل شركاتٍ تعاونيَّةٍ

وكان رأيُ الحكومةِ حينَ تأسَّسَ ذلك الصُّندوقُ المركزيُّ أنَّ الحاجةَ اليهِ ماسَّةٌ ، ليَجتَمِعَ فيهِ مُستَقرٌّ (٢)

---

(١) أي الداخلة في التضافر وهو اتحاد الشركات كما سبق بيانه Associations fédérales (٢) المستقرُّ : هو المال الذي يكون تحت تصريف صاحبه حالاً واسمه في الفرنسية Disponible

النقودِ ، من جهةٍ ، وليُقرِضَ تلك النقودَ بسعرٍ معتدلٍ ، من الجهةِ الأُخرى

نعم إنهُ يُؤْسَفُ لخُروج طائفةٍ من المتعاونات الألمانيةِ عمَّا وضعهُ لها شلز دلتش من مبادئ التَّعويلِ على النَّفْسِ والاستقلالِ ؛ غيرَ أنَّ السَّوادَ الأعظمَ من تلك الشركاتِ بَقِيَ حريصاً على تلك المبادئ

أَخَصُّ ما يُقالُ فى التعاونِ الألمانيّ أنَّ الشأنَ الأكبرَ فيهِ للنسيئةِ ، وأنَّ الشأنَ الأَصغرَ فيهِ للتعاونِ الاستهلاكيّ والتعاونِ الإنتاجيّ ، ولاسيَّما ما تعلَّقَ منهُ بالفروعِ المتفرّعةِ عن الفِلاحةِ

ولقد وَرَدَ فى التقويم (الفرنسيّ) المُحْصاةِ فيه أعمالُ التعاون لسنة ١٩٠٩، أن المتعاوِناتِ الاستهلاكيَّةَ فى ألمانيا بلغت مائتين وستاً ، وأنَّ أعضاءَها بلَغُوا مليوناً وسبعةَ وثلاثين ألفاً ، وأنَّ ما باعتهُ الشركاتُ — التى لم تكتُمْ أخبارَها عن المُستَقْصِين — بلغ ثلاثمائة وثمانين مليونَ فرنكٍ ، وهو قدرٌ أكبرُ من الذى ذكِرَ آنفاً بحساب المرك

التعاون فى إنجلترا

يَختلِفُ التعاونُ فى إِنجلترا، عنهُ فى أَلمانيـا، بأنهُ استهلاكيٌّ فى الأكثرِ؛ وإِليكَ الإِحصاءَ الذى وَرَدَ فى التقويمِ (الفرنسيّ) المُبيَّنةِ فيهِ أعمالُ التعاون سنةَ ١٩٠٩ عمّا يتعلّقُ منها ببريطانيا العُظمى وإِرلندا:

عددُ شركات الاستهلاك	١،٤٤٣
عدد المشتركين	٢،٣٢٣،٠٠٠
مبلغ المبيعات بالفرنك	١،٧١٨،٠٠٠،٠٠٠
« الأرباح «	٢٧٥،٠٠٠،٠٠٠

لا يدخلُ فى هذه الأرقامِ حسابُ المخزَنَيْنِ المخصوصَيْنِ ببيع الجملة، مخافةَ تدوينِها مرّتَين، فَلْنَذكُرْهما على حِدَةٍ

مخزن الجملة فى انجلترا:

عدد المتضافرات	١،١٣٩
مبلغ المبيعات بالفرنك	٦٢٥،٠٠٠،٠٠٠
الأرباح بالفرنك	١٤،٠٠٠،٠٠٠

مخزن الجملة فى اسكتلندا :

عددُ المتضافرات	٢٧٨
مبلغ المبيعات بالفرنك	١٩١,٠٠٠,٠٠٠
الأرباح بالفرنك	٧,٧٠٠,٠٠٠

يُحصَّلُ مما تقدَّمَ أنَّ التعاونَ الاستهلاكيّ في إنجلترا قد تمادى حتى بلغ أربعةً وخمسةَ أخماسٍ فى المائة أو خمسةً وخمسةَ أخماسٍ فى المائةِ من مجموعِ مُستهلَكاتِ البلادِ، وأنَّ التعاونَ الإنتاجيَّ قليلُ الانتشارِ فيها، على نقيضِ صِنْوِهِ[1]، بحيثُ أنَّ مُعظَمَ الشركاتِ التى تَنتَسِبُ بأسمائِها إلى الإنتاجِ، وهى نادرةٌ، لم تُجعَلْ لها حقوقٌ وليست إلَّا شركاتٍ مُشبَّهةً[2]

أمَّا التعاونُ الائتمانيُّ فيكادُ يكون عَدَماً فى إنجلترا

(١) صنوُ الشىء مُماثلهُ (٢) مشبَّهة : أى على مِثال الشركاتِ التعاونيةِ، استعرنا لها هذا التعبير من تسمية العرب للصفات الشبيهة باسم الفاعل بالصفات المشبَّهة . وفرنسيتها :

Pseudo - coopératives

لفرنسا إِحدى المراتب الأُوليات بين الأقطار الممدَّنة، من جهةِ التعاونِ الاستنفاديّ؛ وفيها من شركاتِ الإِنتاجِ الصِّناعيّ ما هو كثيرٌ بالنسبةِ اليها، قليلٌ إِذا لم تُراعَ هذه النسبةُ؛ وقد أخذ التعاونُ الزّراعيُّ، منذ مبدإِ القرنِ العشرينَ، ينْمُو فيها نُمُوًّا عظيماً، سواءٌ أَفى جانبِ الإِنتاجِ والتجارةِ، أَم فى جانب النسيئةِ؛ والتعاونُ الذى مبناهُ النسيئةُ قائمٌ في الأَخصّ على إِمدادِ الحكومةِ

أُحْصِيَتْ شركاتُ التعاونِ الاستهلاكيّ فى فرنسا، على ما جاءَ فى تقويمِ التعاونِ لسنة ١٩٠٩، فكانت ألفين وثلاثمائة؛ وكان مُشترِكوها سبعَمائة وخمسة آلاف؛ وكانت مُعاملاتُها مائتين وسبعة عشرَ مليونَ فرنكٍ؛ فهى بذلك لا تبلغُ مبلغَ بريطانيا العُظمى، لكنَّها بالنسبة الى تعدادِ السكان، تكادُ تبلغُ مبلغَ ألمانيا

أمَّا شركاتُ العمَّال فى الإِنتاجِ الصناعيّ (ولا تدخلُ

فيها الشركاتُ المختصّةُ بالشؤونِ الزّراعيّةِ : من مثلِ شركاتِ الألبانِ والزُّبدِ والجُبْنِ والتّقطيرِ والسكّرِ والمحصولاتِ الكَرْميّةِ) فيُؤْخذُ من التِّبْيانِ الرّسميّ أنها في أوّلِ ينايرَ سنة ١٩٠٨ ، كانت أربعمائة وأربعَ عشْرَةَ شركةً : منها ثلاثمائةٍ وتسعٌ وتسعونَ أَخْبرَت بعددِ أعضائِها فكان : سبعةَ عشر ألفاً وثلاثمائةٍ وعشرين ، وهذا العددُ زهيدٌ جدًّا بالنّظرِ إلى عددِ العمّالِ في فرنسا وهو يُنيِّفُ على ستةِ ملايين

وقد بلغت قيمةُ الأعمالِ التي قامت بها ثلاثمائة وخمْسٌ وستون من هذهِ الشركاتِ — وهي أهمُّها بلا شكٍّ — اثنين وخمسين مليوناً وثمانمائةٍ وخمسةً وثمانين ألفَ فرنكٍ

على أنَّ هذا التعاون الإنتاجيّ الصِّناعيّ إنما ينْمو نموًّا بطيئاً جدًّا لما يُشبّهُ للناسِ من دقّتِهِ وصعُوبتِهِ ، حتى إنّ ما تجدّدَ من شركاتهِ في سنةِ ١٩٠٧ ، كان خمسينَ شركةً ، وما انحلّ منها إحدى وثلاثين ، فكانت الزّيادةُ تِسعَ عشْرةَ لا غيرُ

وأمَّا شركات التعاون الإنتاجيِّ الزِّراعيِّ فقد تكاثرت وانتشرت فى أرجاء فرنسا ، ولا تزال تنمو يوماً بعد يوم ، مُندفعةً بعاملَيْنِ ، أحدهما الإغراء ، وثانيهما إمدادُ الحكومةِ

وهذا الشأنُ هو أيضاً شأنُ شركاتِ النسيئةِ الزِّراعيَّة أو المصارفِ الفلاحيَّةِ ، لِتَشابُهِ الأَحوالِ بين الفريقَيْن

بعد انتشارِ القانون الذى سُنَّ فى سنة ١٨٨٤ لإجازةِ تأليفِ النّقاباتِ والشركاتِ فيما بين الأفرادِ الذين يمتهنون مِهنةً واحدةً ، اندفع الزُّرَّاعُ اندفاعاً اختيارياً فألَّفُوا عدداً كبيراً من النّقاباتِ الفلاحيَّةِ التى أُحصيَتْ فى أوَّل يناير سنة ١٩٠٧ فكانت ثلاثةَ آلاف وثمانمائةٍ وثمانين ؛ وقد جُعِلَ مَدارُ تلك النقاباتِ على التّجارةِ ، فطَفِقَتْ تَشْرِى الموادَّ الأَوَّليَّةَ والأَدواتِ للفلاَّحين ، وتُؤَسِّسُ المُختَبَراتِ للتَّجارِبِ الكيميَّة ، وفى بعضِ الأَحوالِ تَبيعُ الغِلاَلَ والمواشىَ وسائرَ مُنتَجاتِ المشتركين ؛ فكوَّنت بذلك شكلاً من أَحْدَثِ أشكالِ التعاونِ وتميَّزَت بهِ عن الصُّوَرِ الأَصليةِ

التى كانت لِشَرِكات التعاونِ

بقيَ أنَّ شركاتِ النسيئةِ الزّراعيّةِ، والمصارفَ الفِلاحيّةَ التى هى أحدثُ منها فى فرنسا — إذ لم تأخذْ بالانتشارِ إلاَّ فى أواخرِ القرنِ التاسعَ عشرَ، وخصوصاً فى أوائلِ القرنِ العشرينَ — قد طُبِعت على طِرازِ أَقْدَم مِثالٍ لِشَرِكات التعاون، وهو المِثالُ المعروفُ الذى وَضَعَهُ شلز دَلتش والمِثالُ الذى وَضَعَهُ رَيفيزِن؛ سوى أنَّ الفرقَ الذى يَنْتَقِصُ قيمةَ المصارفِ الفِلاحيّةِ عن قيمةِ الأَصلِ الذى تشكَّلت بِشَكلهِ، هو أنَّ أكبرَ باعثٍ على تأسيسِها جاءَ من إمدادِ أولياءِ الأُمور

الحكومةُ فى فرنسا تُقرِضُ شركاتِ النسيئةِ التعاونيّةِ أو المصارفَ الفِلاحيّةَ، آناً بلا إزاءٍ[١]، وآناً بفائدةٍ سِعرُها اثنانِ فى المائةِ؛ وهذه الشركاتُ أو المصارفُ تُقرِضُ أعضاءَها بفائدةٍ يتراوحُ سعرُها بين ثلاثةٍ وأربعةٍ فى المائة، وقد يكون أقلَّ فى بعضِ الأحيانِ

---

(١) الإزاء أى النظير أو المعادل

تلك الأَموالُ تَتَسلَّمُها الحكومةُ من بنكِ فرنسا :
وبنكُ فرنسا هذا قد تعهَّدَ لها ، حينَ تجديدِ امتيازهِ سنة ١٨٩٧ : أوَّلاً بأن يجعلَ تحت تصرُّفِها أربعين مليوناً من الفرنكاتِ بلا فائدةٍ فى مقابلةِ ذلك التَّجديدِ (الذى يحلُّ أَجَلُهُ سنة ١٩٢٠) ؛ وثانياً بأن يدفعَ إليها فى كلّ عامٍ ، لذلك السببِ عينهِ ، عائدَةً (١) مُرَتَّبَةً على مُتوسِّطِ سعرِ القَطْعِ فى السَّنةِ وعلى زيادةِ كميَّةِ الأَوراقِ المصرفيَّةِ المتداوَلةِ عمّاً وُضعَ وثيقةً لها من النقدِ المخزون ، وهى عائدةٌ مُصْطَفِقةٌ (٢) ، غيرَ أنَّ ما يجتمِعُ منها سنوياً لا يقِلُّ عن مليونَيْ فرنكٍ

فالحكومةُ تستخدِمُ المقدارَ الثَّابتَ وهو الأربعون المليون ؛ كما تستخدمُ العوائِدَ الحَوْليَّةَ التى يدفعُها إليها البنكُ — وهى تترَاكمُ لديها منذُ سنة ١٨٩٧ — فى إقراضِ

---

(١) عائدة : اسم لنوع من الضرائب اصطلحت عليهِ مصر أخذاً عما فى أصله اللغوىّ من معنى المنفعة ومعنى العَود وهو مقبول

(٢) مصطفقة : متقلبة

شركاتِ النسيئةِ الزّراعيَّةِ ، وبالتّبَعيَّةِ لها، سائرِ شركات التعاون الفِلاحيَّةِ

ولقد أُحصيت جملةُ العوائدِ الحَوْليَّةِ التى تَسَلَّمَتْها الحكومةُ من البنكِ فأَنافت على ثمانيةٍ وخمسين مليونا إلى نهايةِ سنة ١٩٠٨ ؛ فإذا أُضيفت إلى هذا القدْرِ الملايينُ الأربعونَ ، وهى القرْضُ الثابتُ ، كان مجموعُ ما جُعِلَ تحتَ تَصرُّفِ الخزانةِ منذُ سنة ١٨٩٧ إلى نهايةِ السَّنةِ الآنفِ ذِكرُها : ثمانيةً وتسعين مليونَ فرنكٍ

غيرَ أنَّ الخزانةَ لم تكن ، إلى ختامِ النّصفِ الأوّلِ من سنة ١٩٠٩ ، قد أقرَضت من ذلك المجموعِ سوى ثلاثةٍ وأربعينَ مليونًا ونصفِ مليون؛ وفى غايةِ الثلاثةِ الأشهُرِ الأُولى من عام ١٩٠٩، كان عددُ المصارفِ الزّراعيةِ الرَّجَويَّةِ[1] التى اقترضتِ الأَموالَ من الحكومةِ، خمسةً وتسعين ؛ والصَّناديقِ المَحليَّةِ المُنْتَميةِ إلى تلك المصارفِ

(١) الرّجوية نسبةٌ الى رجاً وجمعهُ أرجاء : اصطلاحٌ آثرناهُ لما يقابل القطعةَ من البلد كأن تكون ولايةً أو مديريةً

ألفين وثمانمائةٍ وواحداً وستّين ؛ وعددُ الأعضاءِ المنتفِعين مائةً وسبعةً وعشرين ألفاً ومائةً وأربعين ؛ ومبلغُ الأموالِ التى أقرَضَتْها هذه الشركاتُ للمُنْضَمّينَ إليها ، من سنة ١٩٠٥ إلى نهاية مارس سنة ١٩٠٩ ، أربَعُمائةٍ وخمسةَ عشرَ مليونَ فرنك [١]

مِنَ الشركاتِ التى تَنْتَفِعُ بقُروضِ الحكومةِ الفرنسيةِ — عدا الشركاتِ الرَّجَوِيَّةِ والكُورِيَّةِ [٢] — متعاوناتٌ زراعيَّةٌ للإنتاجِ لها مصانعُ ألبانٍ ، وتقطيرٍ ، وطَحْنٍ ، وتجفيفِ بُقولٍ ، وحَلاوِيَّ ، واستثمارِ كرومٍ ، وحِفظِ بُقولٍ الخ ؛ (وقد سُنَّ فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٦ قانونٌ

---

(١) نفى بعضهم صحةَ هذا الرَّقم (الأربعمائة والخمسة عشر المليون) بدعوى أنهُ يشتملُ على مقاديرَ مُرَحَّلةٍ من سنةٍ الى سنةٍ ؛ وأكَّدُوا أن القروض الى ذلك التاريخ لم تتجاوز فى الواقع مائتين وثمانية وثمانين مليوناً

(٢) نسبة الى الكُورَة : وهى البقعة يجتمع فيها قُرى ومحالٌّ . وقد آثرناها لتعريب لفظة Commune لتطابق المعنى

أَذِنَ بإقراضِ المالِ إلى آجالٍ بعيدةٍ لمتعاوناتِ الإنتاج، والاستهلاكِ، وتحويلِ الغلالِ الزراعيَّةِ وبيْعِها)

على أنَّ تقدُّمَ التعاون إلى أبعدَ من الحدِّ الذى وَصلَ اليهِ لا يتعلَّقُ بما يُصيبهُ من إمدادِ الحكومة — لأنَّ ذلك الإمدادَ دَيْنٌ لا بُدَّ من إيفائهِ — بل يتعلَّقُ فى الأكثرِ بكَوْنِ المستدينين من أعضاء وعُملاءَ يُوفُونَ ما عليهم فى مَواعيدهِ بالدِّقَّةِ

ولْنَذْكُرْ، إتماماً للفائدةِ، أنَّ الحكومةَ فى فرنسا تُساعِدُ، إمَّا بالمالِ وإمَّا بالجاهِ، شركاتِ التأمين الزراعيِّ الاقتساميِّ (١) للتعويضِ عمَّا ينفُقُ من المواشى ويَحدُثُ من مُتْلَفاتِ الحرَقِ والبردِ وسائرِ الآفاتِ العامَّةِ أو الخاصَّةِ التى تَنْتابُ الفِلاحةَ : ولقد كان، فى أوَّل يونيه سنة ١٩٠٨

(١) التأمين الاقتساميّ : هو الذى تشمَلُ شركتهُ كلَّ مؤمِّنٍ فيها وتجعلُ لهُ فى آخرِ السنة حظًّا من غُنم الشركة أو غُرمها : Assurance mutuelle . وسترى تفصيل ذلك فى الفصل المعقودِ للتأمين وأنواعه

عددُ تلك المتعاونات الزّراعيّة، ثمانية آلافٍ وسبعمائةٍ وثمانين: منها سبعةُ آلافٍ ومائتان وإحدى وأربعون للتأمين من هلاكِ المواشى، وثلاثٌ وخمسون لتجديد ذلك التأمين

وكانت الحكومةُ الفرنسيةُ من سنة ١٨٩٨ إلى ختام سنة ١٩٠٧، قد نفحتْ تلك الشركاتِ بأموالٍ بلغتْ جملتُها خمسةَ ملايين وتسعمائة وثلاثة وسبعين ألفَ فرنكٍ: منها المِنَحُ التى تتعلّقُ بنفقاتِ التأسيسِ: وهى خمسمائةِ فرنكٍ لكلّ شركةٍ، ومنها المِنَحُ التى أُمِدَّت بها الشركاتُ العاملةُ فى سبيلِ تجديدِ ما يُفْقَدُ من مالِها الاحتياطيّ

فيُلخّصُ ممّا رأيناهُ أنّ التعاونَ الزّراعيّ، إقراضياً كان أم إنتاجياً، أم تأمينياً، قد أخذ ينتشرُ انتشاراً عظيماً بمُساعَدَاتِ الحكومةِ لهُ منذُ بَدْءِ القرن العشرين

وعندنا أنهُ كان خيراً للتعاونِ اعتمادُهُ على نفسهِ وعلى مَوارده دونَ مَواردِ الحكومةِ؛ غيرَ أنهُ إذا استمرَّ على وفاءِ ديونهِ للخِزانةِ فى مَواقيتِها، واستمرَّت مُوالاةُ

الحكومةِ لهُ بغيرِ مُغالاةٍ ولا تجاوُزٍ لحدّ الضرورةِ ، لم تخلُ هذه البِدْعةُ من النَّفعِ

وأشَدُّ خطرٍ يُخْشَى على التعاونِ من هذه المساعدةِ التى تجودُ بها الحكومةُ عليهِ ، إنما يتأتَّى من بعضِ الأَحوالِ السِّياسيَّةِ والانتخابيَّةِ التى قد تقضى عليهِ قضاءً مُبْرَماً

لا يتَّسِعُ هذا المقَامُ لتفصيلِ شؤُونِ التعاونِ فى غيرِ الأَقاليمِ التى ذكرناها ، غيرَ أننا سنكتَفِى بإيرادِ بعضِ المأْمُوحاتِ الموجَزةِ الجديرةِ بالذكْرِ الخاصّ : فنقول إنَّ التعاونَ الزّراعيَّ — وأكثرُهُ إنْ لم نَقُلْ كلُّهُ مُعتَمِدٌ على نفسهِ — أَفلحَ إفلاحاً عظيماً فى البُلدانِ السَّكَندِيناويَّةِ ولا سيَّما فى الدانمرك حيثُ تُوَجَّهُ الهِمَّةُ وِجْهَةَ تحسينِ الإنتاجِ واستكشافِ أَفضلِ الأَسواقِ لهُ فى الخارجِ

ومن الأَقطارِ التى نمَا فيها التعاونُ — إقراضياً كانَ أَم زراعياً — إيطاليا ، فهو بما لهُ من الشأنِ فيها يُنافِسُ شأنَ أمثالهِ فى الأَقطارِ الأُخرى

أمَّا الولاياتُ المتَّحدةُ فعلى كَوْنِها بلادَ المُواثِقاتِ[١] الكبرى أو الشركاتِ الإنتاجيَّةِ التي تجاوَزَت حدودَ السعَةِ من الجهةِ الماليَّةِ، لم تمنَحْ شيئاً من الرِّعايةِ للمعاونةِ فيما بينَ المُنتِجينَ الأَوْساطِ والصِّغارِ وبينَ المُحترِفينَ والصنَّاعِ.

التعاون والاشتراكية

حاوَلَ أُناسٌ أن يجعلوا صِلَةً بين المعاوَنةِ والاشتراكيَّةِ وأن يتَّخِذُوا من الأُولى نَصيرةً للثانيةِ.

إنَّ ظَنَّهم هذا لَخَطأٌ: لأنَّ المعاوَنةَ الاختياريَّةَ المتولِّدَةَ من الحرِّيَّةِ الذاتيَّةِ، ومن الحرِّيَّةِ الحِزْميَّةِ[٢]، مختلفةٌ بطبيعتِها عن الاشتراكيَّةِ ومُنافيةٌ لها في المبدإِ حدثَ في بعضِ الأَقطارِ — وأَخَصُّها البلجيك — أنَّ

---

(١) المواثقة هي الشركة التي تضم اليها سائر الشركات التي من نوعها أو معظمها لاحتكار بياعة أو صناعة أو بضاعة معلومة: Trust

(٢) الحزمية نسبة الى حزم وهو الجَمْعُ المتفقِ على رأي: Collective

طائفةً من الشركاتِ التعاونيَّةِ جُعِلَ لها شِعارٌ معلومٌ وَوُجِّهَتْ إلى وُجْهةٍ حِزْبيَّةٍ : فكانت منها متعاوناتٌ اشتراكيَّةٌ ومتعاوناتٌ كاثوليكيَّةٌ ، وكانت كلٌّ واحدةٍ من تلك الشركاتِ عاملةً على نَشْرِ مَذْهَبِها وآرائِها ، مُستخدِمةً جانباً من أرباحِها فى خدمةِ الحِزْبِ الذى تُصارحُ بالانتماءِ اليهِ

وقد جرى فى فرنسا منذُ مُفْتَتَحِ القرنِ العشرين شيءٌ من هذا القبيلِ ، وإن قلَّ ، غيرَ أنَّ هذه النَّزْعة تدعو إلى الأَسفِ لأنها تُضْعِفُ التعاونَ وتَحرِفُهُ عن غرضهِ

دارَت فى المؤْتمرِ الوطنيِّ الذى عَقَدَهُ الحِزْبُ الاشتراكيُّ فى شهر يوليه سنة ١٩١٠ ، مُناقشةٌ طويلةٌ بخُصوصِ إتْباعِ الشركاتِ التعاونيَّةِ هذا الحِزْبَ ، فلماَّ اقتُرِعَ على هذا الرأْيِ ، أَقرَّ المؤتمرُ بِغالبيَّةِ مئتىْ صَوْتٍ وصَوْتَين ، على مائةٍ واثنين وأربعين صَوْتاً ، إبقاءَ تلك الشركات على استقلالِها

الفصل الخامس

النسيئةُ العامّةُ

قروض الحكومات بأنواعها . الاستهلاك — تحويل الديون العامة — التداول الاكراهيّ للأوراق المصرفية وللأوراق الحكومية — فى أى الأحوال تكون قروض الحكومات نافعةً . الديون العامة — مصارف المقوّمات

قروض الحكومات بأنواعها . الاستهلاك

لا تختلفُ النسيئةُ العامّةُ ، وهى التى يتكرّرُ استعمالُها ويكثرُ الإفراطُ فيها ، اختلافاً أصلياً عن النسيئةِ الخاصّةِ إذا اقترضَتْ حكومةٌ : فهى تلتمِسُ التّصرُّفَ فى رأسِ مالٍ لغيْرِها وتحصلُ عليهِ إن كانت ثِقةً ؛ واقتراضُها يكونُ إمّاً من شعْبِها ، لا يُفرَقُ فيهِ بين أدنى عاملٍ مُدّخرٍ وأكبرِ صيرَفيٍّ ، وإمّاً من مُموّلين أجانبَ

على أنّ الحكوماتِ قد انتهت إلى طريقةٍ أصلحَ من الطّرائقِ السابقةِ للنسيئةِ : فإنّ بعضَها ، كالولاياتِ

المتَّحدةِ قبلاً وإِنجلترا بَعداً ، تَفْعَلُ فِعْلَ الأفرادِ حينَ تَقترِضُ : وذلك بأن تُصْدِرَ صُكوكاً أو وَثائقَ مُعيَّنةَ الآجالِ تُؤَدَّى قيمتُها إِمّا دفعةً واحدةً وإِمّا نُجُوماً (١) ، بعضُها حَوْليٌّ وبعضُها نِصفُ حَوْليٍّ ، تخرُجُ بالقُرعةِ

على أنَّ هذه هى الطريقةُ المُثْلَى فى النسيئةِ العامَّةِ : لأنها أقربُ إِلى طريقةِ المعاملةِ بينَ الأفرادِ فى النسيئةِ الخاصَّةِ ؛ ولأنَّ الحكوماتِ التى يَرْتُبُ عليها الوفاءُ فى المواقيتِ ، لا تنسى ما يَتَوَجَّبُ عليها من تقليلِ دَيْنِها ، أى استهلاكِهِ

الاستهلاكُ إِنما هو ، بوجهٍ عامٍّ ، أداءُ جُزءٍ سَنويٍّ من أصلِ الدَّيْنِ ؛ والأسنادُ التى تُستهلَكُ بالقُرعةِ الدَّوْريَّةِ إِنما هيَ أسهلُ الوسائلِ لذلك الاستهلاكِ

تقولُ الحكومةُ ، حين تطلُبُ قرضاً ، إِنها تَستهلكُهُ فى أربعينَ ، أو خمسينَ ، أو خمسٍ وسبعينَ ، أو تسعٍ وتسعينَ سنة ؛ ثمَّ تَحسِبُ حسابَ القَدْرِ الذى يجبُ عليها

(١) نجوم : أى أقساط

إعدادُهُ فى كلِّ عامٍ لأداءِ فائدةِ القرضِ : فلو قُدِّرَ أنَّ تلك الفائدةَ تستغرقُ مليونَ فرنكٍ وجبَ على الحكومةِ أنْ تُضيفَ إلى هذا القدرِ ، بحسب الأجلِ المضروبِ لاستهلاكِ القرضِ والسعرِ الذى بُنِيَ عليهِ ، قدْراً آخرَ أقلَّ من مبلغِ الفائدةِ بكثيرٍ : كأن يكونَ مائةَ ألفِ فرنكٍ ، مثلاً ، أو مائتَيْ ألفٍ ؛ فهذا المقدارُ الثانى هو الذى يُستهلَكُ بهِ جزءٌ من الدَّيْنِ

وعليهِ يُصبحُ القسْطُ السَّنويُّ المترتِّبُ على الحكومةِ مليوناً ومائةَ ألفِ فرنكٍ أو مليوناً ومائتَيْ ألفٍ

أمَّا الجزءُ المخصوصُ بالاستهلاكِ فينمو فى كلِّ عامٍ ، من غيرِ أنْ يختلفَ القسطُ ، بقَدْرِ ما دُفِعَ من فوائدِ الأسنادِ التى استُهلِكَتْ فى السنةِ السالفةِ ، وهى الفوائدُ التى تُصبحُ خالصةً بوفاءِ مبلغِ تلك الأسنادِ

فالحكومةُ ، وهى تنْحو هذا النَّحوَ ، من جهةِ تخلِّيها فى كلِّ سنةٍ عن جانبٍ يسيرٍ من دخْلِها ، ومن جهةٍ مُثابرَتِها ، لا تَصِلُ إلى الأجَلِ المضروبِ — سواءٌ أكانت مُدَّتهُ

أربعين سنةً أم تِسعاً وتسعين — إلاّ وقد تحرّرت تماماً من ذلك الدَّيْن

هذا النِّظامُ التَّقْسيطيُّ، المُشتَمِلُ على الفائدةِ والاستهلاكِ، هو المِحْوَرُ الذى تدورُ عليهِ فى فرنسا أسنادُ الشركاتِ الكبرى للمسالكِ الحديديَّةِ، وأسنادُ البنكِ العَقاريّ ومُعْظَمِ الشركاتِ ذاتِ المكانة

غيرَ أنهُ إذا أُريدَ الاستهلاكُ على نَمَطٍ حقيقيٍّ أى على النَّمَطِ الذى يُفْضى تدريجاً إلى وفاءِ الحكومةِ بعُهودِها، تَعيَّنَ على الحكومةِ أن تؤدّيَ فى كلّ سنةٍ قيمةَ الأَسنادِ التى عليهـا من دَخْلِ مِيزانيتّها العاديَّةِ : ونَعنى بهِ دَخلَ ضَرائبِها وأملاكِها ؛ فإن لم تفعل ذلك ولَجأَت الى الاقتراضِ للاستهلاكِ، لم تكن إلاّ مُبْدِلةً دَيناً بدَينٍ لغيرِ ما طائلٍ ؛ وكأنها تَخْدَعُ نفسَها وتَخدعُ الجمهورَ

للحكوماتِ أن تَقترضَ على طريقةٍ غيرِ طريقةِ الأسنادِ الفَوْريَّةِ، والأَسنادِ الاستهلاكيَّةِ : ذلك بأن يُصدِرنَ أوراقاً تُعرَفُ بالدُّخولِ المستديمةِ : ومعظم الدَّينِ الفرنسيِّ من

هذه الدُّخول . أمّا كَيفيّةُ الاقتراضِ على هذه الصُّورةِ، فأن تستدينَ الحكومةُ بلا تعهُّدٍ من قِبلِها للدّائنِ بإعادةِ رأسِ مالهِ اليهِ في أجلٍ مُسمّى، مُكتفيةً بأن تعِدَ الدائنَ بدَخلٍ مُستديمٍ تدفعُهُ اليهِ: ويكون في العادةِ إمّا ثلاثةً أو أربعةً أو خمسةً من الفرنكاتِ

على أنَّ لهذا النظامِ آفةً ، وآفتُهُ أنَّ الحكومةَ لا يكرثُها استهلاكُ دَينِها فتتراكَمُ عليها وُعودُها بالدُّخول المستديمةِ جيلاً بعد جيلٍ حتى يُصبِحْنَ عليها وَقْراً باهِظاً

تحويلُ الديونِ العامّة

بَيْدَ أنهُ قد يَعرِضُ من الأحوالِ، آناً بعدَ آنٍ، ما يُعينُ الحكومةَ على تحويلِها ديونَها

فقد رأَينا فيما سَلَفَ (صحيفة ٨٢ ج ٢) أنَّ سعرَ الفائدةِ ينزعُ إلى الانخفاضِ في الأَمصارِ العامِرةِ . ولمّا كانت الأُممُ لا تقترضُ إلّا في الأَزماتِ، إذ يكونُ سعرُ الفائدةِ مرتفعاً، كما يحدثُ أثناءَ الحروب الكبيرةِ أو على أثرِها،

وكما حدثَ لفرنسا، مثلاً، عقِبَ سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢، لم تَعْدَم الوسيلةَ لِتَخفيفِ ثِقَلِ الفائدةِ عنها: كأن تفعلَ كما فعلت فرنسا لذلك الحينِ: فإنها أصدرت دُخولاً بِرَيعِ خمسةٍ فى المائةِ على كَوْنِ المائةِ لم يُدْفَعْ اليها منها إلاّ واحدٌ وثمانونَ أو اثنان وثمانونَ أصلاً، فكأنها أوْجَبَتْ على نفسِها لِدائنيها فائدةً تَقرُبُ حقيقتها من ستةٍ فى المائةِ على ما نُقدِّمُهُ

ولمّا انقضت سنواتٌ، وعادَ الرّخاءُ، وتجدّدَت الثّقةُ بِسعَةِ مَوارِدِ الخزانةِ أصبحَ فى وُسْعِ الحكومةِ أنْ تقترض بسعر أربعةٍ ونصفٍ أو أربعةٍ فى المائةِ؛ فانتهزت هذه الفرصةَ والتفتتْ إلى دائنيها فخيّرَتهُم أمرَيْن: أن تَرُدَّ اليهم قيمةَ سنَدِ الدّخلِ بمائةِ فرنكٍ ثمناً، أو أن تخفِضَ فائدةَ السّنَدِ إلى أربعةٍ ونصفٍ أو أربعةٍ فى المائةِ

فالتّحويلُ، وهذا مِثالهُ، عملٌ مشروعٌ لِما فيهِ من تخييرِ الدائنِ بين استيفاءِ دَينهِ أو تخفيضِ فائدتهِ؛ وشكل الحكوماتِ فيهِ شكل الفرد: يقترضُ فى شِدَّتهِ ألفَ

فرنكٍ بسعرِ خمسةٍ أو ستةٍ فى المائةِ ، فإذا عاودَتهُ السعةُ عرَضَ على مُقرِضهِ استرجاعَ الألف الفرَنكِ ، أو تخفيضَ الفائدة إلى أربعةٍ أو أربعةٍ ونصفٍ في المائةِ

ثمَّ إنَّ حقَّ التحويلِ هذا ، مبنيٌّ فى فرنسا على نصٍّ قانونيٍّ يُؤْخَذُ منهُ : أنَّ كلَّ دخلٍ مستديمٍ يَصِحُّ اُفتِكاكُهُ (١) بدَفْعِ مبلَغهِ السَّنويِّ عِشرينَ ضِعفاً ، ما لم يَتَّفِقِ المتعاقِدَان على منْعِ الاُفتِكاكِ

فكلُّ الدخولِ المستديمةِ الفرنسيَّةِ ، سواءٌ أكانت من ذواتِ الخمسةِ أو الأَربعةِ والنصفِ أو الثلاثةِ والنصف أَو الثلاثةِ فى المائةِ ، قد أُبيحَ للحكومةِ افتكاكُها حينَ تشاء ؛ ولهذا بدأَت بتحويلِ الدخولِ التى فائدتها خمسةٌ فى المائةِ ، ثمَّ أَتْبعَتْهُ بتحويلِ ما كانت فائدتهُ منها أربعةً ونصفاً أوأربعةً فى المائةِ ؛ وفى سنة ١٩٠٢ ردَّتِ الدَّينَ الذى فائدتهُ ثلاثةٌ ونصفٌ فى المائةِ — وكان مُتَجَمِّعاً

---

(١) الافتكاك دفع أصل الدين وتحرير صاحبه من عهدتهِ : Rachat

من تحويلِ الأموالِ التى اقترِضت على أثرِ حرب ١٨٧٠ — ١٨٧١ بفائدةٍ خمسةٍ فى المائةِ — الى ثلاثةٍ فى المائة حسبُ[١] ، ولكن على تعهُّدٍ من الحكومةِ بأن لا تُحوَّلَ هذا الدَّينَ مرَّةً أُخرى قبلَ انقضاء سنة ١٩١١

فالحكوماتُ جديرةٌ — مُراعاةً لمصلحةِ المُكلَّفين[٢] — أن تلجأَ إلى التَّحويلِ كلَّما بلغتِ الثِّقةُ بها مبلغاً يُمكِّنُها من هذا العملِ ؛ على حدِّ ما فعلت الولاياتُ المتحدةُ فقد تدرَّجت فى تحويلِ الديونِ التى عقدَتْها فى حرب الانفصالِ (١٨٦٠ — ١٨٦٥) حتى نزَلت بفوائدِها من ستةٍ إلى ثلاثةٍ فى المائةِ

---

(١) حسبُ : آثرناها على لفظة فقط المصطلح عليها من التجار

(٢) المكلفين هم دافعو الضرائب وإتاوات الحكومة بأنواعها وقد اصطلح على هذه اللفظة لتسميتهم فى بلاد الدولة العثمانية فجاءت صواباً ووافقت تسمية العرب لتلك الضرائب بالتكليفات : Contribuables

التداولُ الاضطراريُّ للاوراقِ المصرفيةِ أو للأوراقِ الحكومية

إذا فَدحَتِ الخطوبُ وألَحَّتِ الكروبُ كما يحدث فى أوْقاتِ الحروب ، فزِعَتِ الحكوماتُ إلى الاقتراضِ على شكلٍ غيرِ الأَشكالِ الآنِفِ ذكرُها : فإِمَّا أن تُصْدِرَ وَرقاً نقدياً يُكْرَهُ الأَفرادُ على قَبولِهِ فى المعاملاتِ ، وإِمَّا أنْ تستدينَ من المناسئِ الوطنيَّةِ مقاديرَ كبيرةً من الورقِ المصرفيِّ وتُعْفيَها من أَداءِ قيمتِها سكَّةً لحامليها عند العرضِ

وهذه ذَريعةٌ قد ينفعُ التَّذرُّعُ بها فيما شذَّ من الأَحوالِ إلَّا أنها غايةٌ فى الخَطَرِ ، ويدعونها بالتداولِ الاضطراريِّ . فيكون إِذاً الفرقُ بينهُ وبين التداولِ القانونيِّ الخياريِّ : أنَّ الحكومةَ تتسلَّمُ الورقَ النقديَّ وفاءً لِضرائبِها ؛ أمَّا الأَفرادُ فَلَهُم أنْ لا يَتسلَّموهُ ، فإِذا فعلوا ، حَمَلوهُ إِلى المصرِفِ ، وكانَ المصرِفُ مُكلَّفاً تكليفاً بأنْ يُبْدِلَهُ لهُم بالمسكوكاتِ

أمَّا إذا جُعِلَ التداولُ قَهْرِيّاً فليسَ لأحدٍ أنْ يأبى تَسلُّمَ ذلك الورقِ كأنهُ نقدٌ صحيحٌ وما على مَصرِفٍ أنْ يُبدِلَ لأحدٍ بهِ نقداً

ولمَّا كانَ هـذا التداولُ الاضطراريُّ يُبْطِلُ بالفعلِ المسكوكاتِ المعدنيَّةَ ، كانت الحالةُ التي تنجمُ عنهُ حالةً مكذوبةً ليسَ معها للبضائعِ مِقياسٌ رابطٌ ولا مِعيارٌ ثابتٌ ضابطٌ ؛ وأصبحت الحكوماتُ بهذا السببِ مُضطرَّةً إلى إصدارِ ما يَشاءُ اللهُ من تلك الأوراقِ التي لا تُبْدَلَ بمسكوكاتٍ والتي تُفْضِي بها زيادتُها عن القَدْرِ الجائزِ ، وقلَّةُ ثِقةِ العامَّةِ بها ، إلى نُقصانِ قيمتِها ؛ وقلَّما نَجَتْ من النُّقصانِ ، مَهْما زهِدَ ، في قيمتِها الاسميَّةِ عن قيمةِ ما تُعادلُهُ من الذهبِ

فالذي يقعُ ، في مثلِ هذه الحالةِ : أنَّ الذهبَ يغلو بقدرِ الفرقِ ، وهذا الغَلاءُ الذي يُسمُّونهُ بالاصطراف [١]

---

(١) الاصطراف لغةً واقتصاداً : هو اكتساب الفرق الذي ترتفع بهِ قيمة النقد الاسمية عن قيمتـهِ الحقيقية وقد عربنا بهذا الاصطلاح لفظة آجيو Agio

يكون تارةً اثنين أو ثلاثةً في المائةِ، وتارةً يصعد إلى عشرةٍ أو خمسةَ عشرَ أو عشرين بل إلى خمسين أو ثمانين أو خمسة وتسعين فى المائةِ على نحوِ ما أصابَ الأَسنادَ القهْرِيَّةَ أيَّامَ الثَّوْرةِ الكبرى فى فرنسا : إذ انحطَّتْ تلك الأَسنادُ منها إلى حدٍّ أنَّ الرَّجُلَ كان يُعطِي أوراقاً بآلافِ الفرنكاتِ ليشتريَ نَعلَيْنِ؛ على أنَّ بعضَ الحكوماتِ قد عبَرَتْ هذا المَضيقَ وخرجت منهُ سالمةً؛ كما عبرتهُ فرنسا منذ سنة ١٨٧٠ — ١٨٧١ وخرجت منهُ فى سنة ١٨٧٥، وكما نجَتْ منهُ أيضاً الولاياتُ المتحدةُ الأَمريكيَّةُ وروسيا

غيرَ أنَّ طائفةً من الدُّوَلِ الأُخرياتِ لم يَبْرَحْنَ متَخَبِّطاتٍ فيهِ، كما تتخبَّطُ إيطاليا وإسبانيا، وذلك لِما يتعذَّرُ عليها وِجدانُهُ من المسكوكاتِ المعدنيَّةِ لافتكاكِ أوراقِها النقديَّةِ؛ فهُنَّ يألَمْنَ هذا الحِرْمانَ فى حياتِهِنَّ الصناعيَّةِ الداخليَّةِ، وخُصوصاً فى الصِلاتِ التى بينهنَّ وبين الخارجِ، لعدم وُجودِ المِعيارِ الثابتِ الذى تعيَّرُ بهِ القيمةُ عندهنَّ

الشرائط التى يتوافر معها النفع فى قروض الحكومات

الديون العامة

إنَّ استدانةَ الحكوماتِ لأشبهُ شيءٍ باستدانةِ الأفرادِ: من حيثُ أنها تكونُ صالحةً أو غيرَ صالحةٍ تبعاً للوجوهِ التى تُصْرَفُ فيها رؤوسُ الأموالِ المقترَضةُ

فإذا استخدمت تلك النقودَ التى جمعَها الأفرادُ وأقرضوها إيَّاها عن تراضٍ، فى أعمالٍ غيرِ منتِجةٍ، كانَ اقتراضُ الحكومةِ إذاً عبارةً عن تبديدٍ للثروةِ العامَّةِ وخسارةٍ تحملُها الأمَّةُ؛ أمَّا إذا استُخْدِمت تلك الأموالُ فى مُستحدَثاتٍ منتِجةٍ، لم يكن اقتراضُها شرًّا بل كان خيراً

على أنهُ يندرُ جدًّا وقوعُ الأمرِ الثانى دونَ الأوَّلِ: لأنَّ معظمَ القروضِ العامَّةِ تهدِمُ من رؤوسِ الأموالِ ما لا يُقاسُ اليهِ القليلُ الذى يُصرَّفُ منها تصريفاً نافعاً

مثالُ القرضِ السيِّءِ مثالُ بلدٍ فيهِ كفايتُهُ من المسالكِ الحديديَّةِ ومن التُّرَعِ، وتقترضُ حكومتُهُ لتمدَّ مسالكَ حديديَّةً أُخرى، وتخطِطَ تُرَعاً أُخرى ممَّا لا يستقِلُّهُ السُّفَّارُ

ولا تُوسَقُ فيهِ الأَوْساقُ، فهذا تبديدٌ للثروةِ العامَّةِ، وفيهِ خَسارةٌ على الأُمَّةِ

أمّا الحكوماتُ التي يُحكَمُ تدبيرُها فلا ينبغي لها الاقتراضُ إلاّ أندرَ ما يكونُ

إنما الدَّينُ العامُّ عِبءٌ على الأمَّةِ . فإنْ قيلَ إنَّ وَثيقةَ [١] الدَّخلِ فيها غِنًى للفرد الذي يَختارُها؛ قُلْنا نعم، ولكنَّها من جهةٍ أُخرى تنتقِصُ الدَّخْلَ العامَّ بمقدارِها . وكلَّما ثَقُلَت الديونُ القَوْميَّةُ أَثْقلَت كَواهِلَ الأمَّةِ بالتكليفات التي تَغُلُّ التجارةَ وتُقيِّدُ الصناعةَ؛ وجعلت الحكومةَ أَشدَّ تعرُّضاً للكَوارثِ التي قد تَطرأُ : لأَنَّ الحكومةَ التي تكون رازِحةً تحت أعبائِها في أيَّام السِّلْم لا يتسنَّى لها الاقتراضُ في أيَّام الشِّدَّةِ

لهذا كان من الواجب القَوْميِّ الاهتمامُ بمنع الاستزادةِ من الاقتراضِ، فضلاً عن الاهتمامِ باستهلاكِ ما هو مُقترَضٌ

(١) الوثيقة هي الورقة التي تعطى لاثبات حق أو ايجاده وقد اصطلحنا عليها لتقابل لفظة Titre بكل معانيها

فإنّ الأُمَمَ التى ديونُها العامَّةُ قليلةٌ ، كالولاياتِ المتحدةِ وألمانيا ، لأصلحُ عتاداً فى الحالِ والاستقبالِ ، من الأُمَمِ التى ديونُها كثيرةٌ : كفرنسا ، وَدَيْنُها نحوٌ من واحدٍ وثلاثينَ ملياراً عدا ثلاثةِ ملياراتٍ هى مبلغُ ما عليها من الدَّينِ العُمْرِيّ (١) لأُناسٍ يتقاضَوْنَهُ إلى حلولِ آجالِهم ، فتكون جملةُ ما عليها من الدَّينِ أربعةً وثلاثين ملياراً (٢)

---

(١) الدَّين العمرىّ أو العُمْرَى أو الإعمار كما فى معاجم اللغة : هو نوعٌ من الدَّين تتعهد بهِ الحكومة لأناس مدى أعمارهم واسمه الفرنسي Dette viagère (٢) كان الدَّين التضافرىّ أى المشترك بين ولايات الحكومة المتحدة فى سنة ١٩٠٩ نحواً من أربعة عشر مليار فرنكٍ : فاذا أضيفت اليهِ ديون كل ولايةٍ من تلك الولايات بخصوصها بلغت الى ضِعفيْ ذلك القدر على أنها تبقى فى كلتا حالتيها أقلّ من الدَّين الفرنسيّ ، وان كان سكان الولايات المتحدة زهاء ثلاثة وتسعين مليوناً بمقتضى إحصاء سنة ١٩١٠ ، وسكان فرنسا لم يُجاوزوا التسعة والثلاثين مليوناً . أمّا دين الامبراطورية الألمانية فى سنة ١٩١٠ فقد أناف شيئاً على ستةِ ملياراتِ فرنك ، وأمّا ديون الممالك الألمانية : بروسيا ، وباڤاريا ،

مَصافق المُقوَّمات (١)

تجرى المُساوَمةُ فى وثائقِ الديونِ العامَّةِ ، وديونِ الولاياتِ والأَمصارِ (٢)، وأثمانِ سهامِ الشركاتِ المختلفةِ

وورتمبرج ، وغرندوقية بادن ، فقد بلغت ثمانية عشر مليار فرنكٍ فى تلك السنة مما تجىء جملتهُ أربعة وعشرين ملياراً ، وهو أقلُّ قليلاً من أربعة أخماس الدَّين الفرنسى ؛ على أنَّ لمجموع الديون الجرمانية ما يقابلها من المورد المنتج وهو كون حكومات ألمانيا تملك من المسالك الحديدية فى بلادها ما يُكسبها رَيعاً يكاد يعادل فوائد الديون التى على تلك الحكومات . وأما الدَّين العام فى إنجلترا فى سنة ١٩١٠ ، فمع وصولهِ الى تسعة عشر ملياراً ، لم يزل أقلّ من ثلثي الدَّين الفرنسىّ . وأمَّا الدين الرُّوسى الذى كانت من أسباب ازدياده حرب الشرق الأقصى (سنة ١٩٠٤ — ١٩٠٥) فلم يتعدَّ الأربعة والعشرين مليار فرنك عام ١٩١٠ . فترى مما تقدم أنَّ ثقل الدَّين العام فى فرنسا جاعل إيَّاها فى انحطاط نسبىّ عن أكثر الدول الكبيرة الأخرى

(١) المصافق جمع مَصفق وهى البورصة كما قدمنا — والمقوَّمات هى الأوراق ذات القيمة وقد سبق شرحها

(٢) الأمصار جمع مصر وهو المدينة

وأَسنادِها ، فى أسواق تُعرَفُ بالمصافقِ ؛ وتَتمُّ فيها كلَّ يوم مُقايَضاتُ تلك الأَوراقِ بأثمانٍ تتبايَنُ تبعاً لِمَا يطرأُ من الانفعالِ على المموّلين ، وتبعاً لِمَا ينتابُ تلك الوثائقَ من أَعراضِ الثقةِ بها أو الحذَرِ منها

ومن مزايا تلك المصافقِ ، إعانتُها على تنْميةِ الإنتاجِ : بتسهيلِها على الأَفرادِ المؤثِّلين أن يجِدُوا فى كلّ حينٍ وثائقَ يشترونها لِتثميرِ مُدَّخراتهم ، وبِتيْسيرِها بَيْعَ تلك الوثائقِ وتناوُلَ أثمانِها على المموّلين أو الدَّخْلِيّين (١) الذين تعِنُّ لهم حاجةٌ إلى النقودِ . فهى بهاتيْنِ الخلّتَيْن ، تُحضِّضُ على الادّخارِ وتُغري بالاستثمارِ ، وتُقلّلُ الاكتنازَ الذى لا يُستفادُ منهُ سوى دفْنِ الأموال المُجنّبة ، بدلاً من بَذْلِها فى سبيلِ الإنتاجِ . وهى تُمهِّدُ الطُّرُقَ وتُعدّدُ الوسائلَ لتأسيسِ المستحدَثاتِ الكبيرة وتنظيمها : بفتْحِها أبوابَ الرَّواج فى وَجهِ وثائقِها

غيرَ أنَّ لها ، تِجاهَ كلّ تلك المزايا ، عيباً يعتوِرها ،

---

(١) الدخليين الذين يعيشون من دخلهم Rentiers

وعَيْبُها أنها تُفْسِحُ للمُجازَفةِ غيرِ المشروعةِ مجالاً يَعثرُ فيهِ المتمادون جزاءً وِفاقاً لِما طَمِعُوا فى تحقيقهِ من الأَوْهامِ فما على الجمهورِ إلاَّ أن يحْذَرَ ويتَّقِيَ الوُقوعَ فى أشراكِ تلك المجازفةِ السيِّئةِ . ومن البديهيّ أنَّ كلَّ سوقٍ مشهودةٍ جلاَّبةٌ لِلُّصُوص ، فإن كان ثمَّتَ ذَنْبٌ فهو للمُستغفلين ، أو للحُرَّاس غيرِ الساَّهرين ، وليسَ للسُّوق

الفصل السادس

التجارتانِ الداخليَّةُ والخارجيَّةُ — الأزَمات التجاريَّة

الحرف التجارية . المزاحمة — ما يستثنى من المزاحمة — مذهب التجارة قديماً ومذهبها حديثاً — التجارة السلعية (١) الكبيرة ، والتجارة السلعية الصغيرة — تعرّض الحكومة للتجارة الداخلية — الأسباب التى تولدت منها التجارة الأممية(٢) — الصادرات والواردات — السفتجة(٣) وتنوعاتها — ارتفاع سعر السفتجة لعدم موافقة القطع — الصلة بين الصادرات والواردات — مذهب المعادلة التجارية — خطأ هذا المذهب — العناصر المتباينة التى يجب الاعتداد بها فى الروابط الاقتصادية بين شعب والشعوب الأخرى — التشريع الخاص بالتجارة الخارجية . اباحة المبادلة ونظام الحماية — الاطلاق فى اباحة التوريد . الحظر وأشكاله . العوائد المعتدلة والمعاهدات التجارية — اجازة الايداع البيوع العامة — الأزمات التجارية — منشؤها وعللها — وسيلة تخفيفها — فيما زعموه من انافة الانتاج على الحاجة — بعض النتائج النافعة التى تجيء من الأزمات التجارية

---

(١) هى تجارة الأشتات أو المتفرّقات Commerce de détail (٢) الأمميـة نسبة الى لفظة أمم بالجمع وقد أقرّ اللغويون هذه النسبة حيث يكون المقصود بها أظهر ، ومرادنا منها هنا شيوعها بين الأمم تعريباً للفظة Internationale

(٣) السفتجة بفتح السين مصدر فِعل سَفْتَجَ بمعنى كتب كتاباً الى عميلٍ لهُ فى بلدٍ آخر يكلفهُ فيهِ دفع مقدار من المال

الحِرَفُ التجاريةُ . المزاحمة

لمّاً تعدّدت المقايضاتُ بين الناسِ ، تولّدت عنها فئةٌ من الأعمالِ ، هي الحِرَفُ التجاريَّةُ

يرى أُناسٌ أنْ يتَّجِرُوا فيَرُوضُونَ لذلك قابليّاتِهم ، ويُوَجّهُونَ اليهِ مجهوداتِهم ، لايعملون مباشرةً على إنتاجِ الأشياءِ التي تنفعُ الناسَ أو تُرْضيهم ، بل يُحاولونَ أن يَستَشعِرُوا ما يُعجبهم منها أو يُفيدُهم ، ويبحثون عن البضائعِ التي يَخالونها مُوافِقةً لمآربهم ، ويجمعونها ويَحتفظون بها في مخازنهم ، رَهْنَ إشارةِ الرّاغبين فيها ؛ فما يُعتِّمُونَ أن يُصبحوا عارفينَ الأمكنةَ التي يَجلُبون منها السِّلَعَ الرّائجةَ وأن يَقْصُروا عناءَ الباحثين عنها

تبيَّنّاَ فيما سلفَ (صحيفة ٦١ ج ١) كيفَ أنَّ التجارةَ مُنتِجةٌ أي صالحةٌ لتسهيلِ الحصولِ على ما يبتغيهِ الخَلْقُ

الى حامل الكتاب ، وقد اصطلحنا عليها للتعبير عن لفظة Change أما السُّفتجة فهي الكتاب الذي يُرسل بمعنى ما تقدَّم وفرنسيتها كما أسلفنا الشرح Lettre de change

مما يقضون بهِ حاجاتِهم أو لُباناتِهم (١) وننظر الآن في أنواعِها فنقول :

إنَّ التجارةَ ضروبٌ كثيرةٌ : منها تجارةُ الجُملةِ ، ومنها تجارةُ نِصفِ الجملةِ ، ومنها تجارةُ الأشتاتِ ، ومنها الوَساطاتُ على اختلافِها

أمَّا المزاحمةُ فمنزلتُها من التجارةِ بأنواعها منزلةُ الرُّوحِ من الجسم ؛ وما المزاحمةُ إلَّا تلك القوَّةُ التي تدفعُ المتجرين إلى التَّفوُّقِ على سائرِ أبناءِ حِرفتِهم ، واستمالةِ السَّوادِ الأعظمِ من المشترينَ إلى التماس مطلوباتِهم من عندهم دون مُناظريهم

ولا يتسنَّى لأحدٍ إدراكُ هذا الشأوِ الذي يتبارى اليهِ التُّجارُ الأذكياءُ بهمَّةٍ وثباتٍ ، إلَّا لأحدِ أمرَيْن : إمَّا أن تكونَ البضائعُ أجودَ صِنفاً عندهُ منها عندَ الآخرين ، أو أن تكونَ سِلعُهُ كغيرها من السِّلعِ سوى أنهُ يتساهلُ في شرائطِ بَيْعِها أو يُرْخِصُ أثمانَها ، وهو السببُ الأدعى

(١) اللبانات هي المآرب المعنوية .

إلى الرَّوَاجِ . فتزَاحُمُ التُّجارِ نافعٌ إذاً للمستنفِدِينَ من حيثُ أنهُ يَخفِضُ الأسعارَ ، لكنَّهُ قد ينقطعُ فى حالةٍ استثنائيَّةٍ سنذكرها

ما يستثنى من المزاحمةِ

ليست المزاحمةُ فى جميعِ أشكالِها وأطوارِها موافقةً للجمهورِ : فقد يتَّفِقُ أنْ يكونَ عددُ المنتجِينَ قليلاً فى فرْعٍ من فُروعِ الصناعةِ ، وعندئذٍ يسهُلُ عليهم أن يجمعوا كلِمتَهم ويتحالفوا فيُسمَّى تعاهُدُهم هذا (بتحالُف البائِعين) كما يفعلُ أربابُ المسالكِ الحديديَّةِ الممتدَّةِ فى اتّجاهٍ واحدٍ وأربابُ الفنادقِ المشيَّدةِ فى محَلَّةٍ لا يكثُرُ طارقوها ، وأصحابُ المصاهرِ فى أحدِ الأرجاءِ ، ومُسيِّرُو السفينِ الى مرْفإٍ معلوم ؛ بل كما فعلت ، منذُ سنتين ، شركاتُ الملاحةِ الانجليزيَّةِ لتجارةِ الصّينِ ، إذ اتَّفَقَتْ على إبقاءِ أسعارِها فى حدٍّ رابحٍ لا تنزلُ بها عنهُ

تلك المحالَفاتُ التى يَعقِدُها البائِعون فيما بينهم ، وهم

من أهلِ تجارةٍ واحدةٍ في محلّةٍ واحدةٍ أو رجاً (١) واحدٍ تُعطّلُ المزاحمةَ حيناً، إلاَّ أنها لا تتماسكُ زمناً طويلاً : إذ لا يلبثُ أحدُ المتحالفين أن يحنثَ (٢)، أو لا يُعتِّمُ طارئٌ جديدٌ أن يطرأَ عليهم ليُناظرَهم، وقد أغْراهُ غلاءُ الأثمانِ وغزارةُ الأرباحِ، فيتأتّى من ذلك الرُّخْصُ

وقد لُمِحَ أنَّ الاتّفاقَ في مثلِ هذه الحالةِ لم يتسنَّ لأجلٍ بعيدٍ، حتى لِشَرِكاتِ الأسلاكِ البرْقيّةِ البحريّةِ الممتدّةِ بين أوربا وأمريكا، مع كوْنِ هذه الصناعةِ أسهلَ الصناعاتِ احتكاراً : لأنهنَّ كُنَّ إذا رفَعْنَ الأسعارَ إلى زمنٍ فاجأتهنَّ شركةٌ جديدةٌ تَمُدُّ سِلْكاً جديداً

مذهبُ التجارةِ قديماً ومذهبها حديثاً

على أنَّ الأفكارَ التجاريّةَ قد تنوّعت، منذُ قرنٍ، تنوُّعاً جاءَ في مصلحةِ المستنفدين؛ فأصبحَ للتجارةِ مذهبان قديمٌ وحديثٌ : أمّا القديمُ فكان مدارُهُ على استدرارِ

---

(١) رجاً : قسم من البلد (٢) يحنث أي يخالف يمينه

أكثرِ الرِّبحِ من أَقلِّ العملِ ، وكان تجارُهُ يُؤْثِرون أن يربحوا فرنكاً واحداً من صفقةٍ واحدةٍ على ربحِ عشرةِ سنتيماتٍ ، في كلِّ صفقةٍ ، من خمسَ عشْرةَ أو عشرين صفقةً يعقدُونها ، مع أنَّ ربحَهم من هذا المجموع يربو على ربحِهم من العملِ الفذِّ[1] . ولا شيء أحسنُ تمثيلاً لذلك المذهبِ القديمِ من مثَلِ الهولنديِّين ، في القرنِ السابعَ عشَرَ إذ كانوا في جزائرِ أُقيانيا ، ومُولوك ، وأمبوان[2] الخ يُضيِّقُون نطاقَ ما يزرَعونهُ من القرَنْفُلِ والأنْبتةِ العِطريَّةِ ليتمكَّنوا بهذهِ الوسيلةِ المُنْحَرِفةِ من بَيْعِ محصولاتِهِم غاليةً كلَّ الغلاء

أمَّا المذهبُ الجديدُ فعلى العكسِ من ذاك ، وقِوامُهُ تقليلُ الرِّبحِ في الغايةِ من كل شيء بقَصْدِ أنْ يُباعَ من الأَشياء أكثرُ ما يتيسَّرُ . وفي إنجلترا مثَلٌ جارٍ على الألْسنةِ يُلَخِّصُ كُنْهَ هذا المذهبِ ونَصُّهُ : « خيرٌ لك أن تعملَ للمليونِ (من الناس) من أن تعملَ لأَربابِ الملايين » ؛

---

(١) الفذ : الفرد (٢) جزائر في المحيط الهادئ

وفى فرنسا كلمةٌ أخرى معروفةٌ شديدةُ الدِّلالةِ على المقصودِ نَصُّها « رِبحُ الطَّفيفِ »

على أنهُ قد ثبَتَ بالاختبارِ ثُبوتاً حاسِماً أنَّ المذهبَ التِّجاريَّ الحديثَ أفضلُ من القديمِ لأَنهُ أرجَحُ لمصلحةِ المستنفِدين

التجارةُ السِّلْعية الكبيرة ، والتجارة السِّلْعية الصغيرة

لم يَقُمْ فى مَعاهِدِ الأَخْذِ والعَطاء ما جاءَ أشدَّ انطباقاً على مُقتَضيَاتِ هذا المذهبِ الجديدِ، من المخازنِ الواسعةِ التى تُعرَفُ بمخازنِ المستجِدّات⁽١⁾، ومن أَخَواتِها التى تُعرَفُ بمخازن الرِّياشِ

هذه المخازنُ الكبرى فيها منافعُ جليلةٌ للناسِ، وإن كان صِغارُ التُّجارِ وأَوْساطُهم يكْثِرون من الطعنِ عليها : ذلك لأنها بحَشْدِها البضائعَ من كلِّ صِنفٍ تحت سقفٍ واحدٍ، تُبقي على وقتِ المشترى من الضَّياعِ ؛ ولأَنَها بوَضْعِها

(١) الازياء المستجدة ونحوها Nouveautés

على كلّ صنفٍ علامةَ المصنع الذى ينتسبُ اليهِ ، تعصِمُ المشترىَ من الخلْطِ بين سلعةٍ جيّدةٍ من عملِ بيتٍ يحرِصُ على سُمْعَتِهِ ، وسلْعةٍ رديئةٍ تُشبهُها فى الظاهرِ ، فهى بذلك تُزيلُ أسبابَ الغشِّ الذى لا يتبيّنُهُ المشترى بوقتهِ ؛ ولأنها بخفضِها صافىَ الرّبحِ من كلِّ شىءٍ إلى اثنين أو ثلاثةٍ فى المائةِ ، وفى المُعظَمِ إلى أربعةٍ أو خمسةٍ فى المائةِ ، وبإنزالها القدرَ النّسْبيَّ من النفقاتِ العامّةِ عن كلِّ شىءٍ ، تُقرّبُ ما اتسعَ من مسافةِ الفرقِ بين أثمانِ البضاعةِ وهى تُباعُ أشتاتاً وبين أثمانِها وهى فى مصنعِها ؛ ولأنها — وهذه خيرُ مزاياها — تُقْلِعُ بالجمهورِ عن العادةِ السيّئةِ التى ألفُوها : عادةُ الشّراءِ بالنسيئةِ

فأمّا وهذهِ آياتُ الفلاحِ التى جاءت بها « المخازنُ الكبرى » فمِنَ العبثِ العُدُولُ عنها

غيرَ أنَّ هنالك مُعْضِلَةً فعليّةً تحتّمُ تسويتَها : وهى كَوْنُ التُّجارِ الأوْساطِ والصّغارِ يلزمُهُم من التكاليفِ ما لا يلزَمُ مُناظريهم من الكبارِ ، فإذا أُريدَ الحلُّ لهذهِ

المُعضِلة فإنما يُطلَبُ من مَظِنَّةِ العدلِ المُطلَقِ لا من جهةِ الانحيازِ الذى يُرادُ به افتئاتاً ، ترجيحُ مصلحةِ التجارةِ السِّلْعيَّةِ الصغيرةِ على التجارةِ السِّلْعيَّةِ الكبيرة

لقد رأينا قبلاً (صحيفة ٦٢ ج ١) أنَّ التجارةَ إذا كانت بذاتها مُنتجةً مبدئياً فربما أربى عددُ مُحترِفيها على ما يتطلَّبُهُ إحكامُ نِظامِها ، فيَدِبُّ إليها شىءٌ من الفسادِ. وهذه نزعةٌ تبدو بين الشعوبِ التى عمَّ فيها العِلمُ والرَّخاء

فإذا كثُرَ عددُ باعةِ الأشتاتِ إلى مُجاوزةِ الحدِّ ، اضطرَّ كلُّ واحدٍ من هؤلاءِ الوُسطاءِ المتعدِّدينَ الصِّغارِ ، إلى إغلاءِ الأسعارِ لِسَدِّ ثَلْمةِ نفقاتهِ ولكفالةِ أُسْرَتهِ

وأظهرُ ما يُشاهَدُ من هذه الحالةِ ، فى تجارتَي الجزارين والخبَّازين بفرنسا ، فإن خبَّازى باريس كانوا ستمائةٍ وواحداً فى سنة ١٨٥٤ ، فأصبحوا ألفاً وخمسمائةٍ وستةً وثمانين فى سنة ١٨٨٠ ، وأضحى مُعدَّلُ المَخابزِ واحداً لكلِّ ألف وثلاثمائة وعشرين ساكناً فى سنة ١٨٨٠ ، بدلاً من واحدٍ لكلِّ ألف وثمانمائة ساكنٍ فى سنة ١٨٥٤

وفى خِلالِ هذهِ المدَّةِ ، اتَّسعَ الفرقُ بين ثمنِ الدَّقيقِ وثمنِ الخبْزِ اتِساعاً كبيراً ، كانَ من أكبرِ مُسبِّباتهِ هذا التَّناهى فى تعدُّدِ الخبَّازين ، وما يَجدونهُ من الصُّعوبةِ دونَ الحُصولِ على رِزقِهم

كذلكَ كان شأنُ الجزَّارين ، وفيهِ أيضاً مِصداقٌ لِكَوْنِ الزِّيادةِ الفَاحِشةِ فى عددِ التجارِ السَّلعيِّينَ جاليةً فى آن ، لِغلاءِ الأَسعارِ وغِشِّ البضائع

وممَّا يَجدُرُ بالذِّكرِ هُنا أنَّ المزاحمةَ تُرْخِصُ بلا رَيْبٍ أثمانَ الأشياءِ ، لكنها فى الغالبِ لا تُحقِّقُ جوْدَتها

أمَّا كَثرةُ تجارِ الأَشتاتِ إلى ما وراءَ الضَّرورةِ ، فطالما أَغْلت الأَثمانَ ، وأَدخلت الغِشَّ فى الأصنافِ

تلك طائفةٌ من آفاتِ المزاحمةِ ؛ غيرَ أنَّ الناسَ فى المجتمعاتِ ذَواتِ النَّشاطِ والتدبُّرِ ، لا يلبثونَ أن يضعوا لها حدًّا ، وَيقُوا المستهلِكين سوءَ نتائجها

تعرُّضُ الحكومةِ للتجارةِ الداخليةِ

لا ينبغي أن يُستَخلَصَ مما ذكرناهُ سابقاً وُجوبُ تعرُّضِ الحكومةِ لِتحديدِ عددِ الذين يبيعونَ الأشتاتَ، في أيِّ نوعٍ كانَ من أنواعِ التجارةِ حتى أكثرِها صلةً بالجمهورِ: لأنَّ مثلَ هذا التعرُّضِ من الحكومةِ لا يكونُ إلَّا استبداديّاً، ومعهُ قِصَرُ نظرٍ، وسوءُ تدبيرٍ؛ ولأنَّ فرضَ العوائدِ الرَّسميَّةِ أو الشبيهةِ بالرَّسميَّةِ على أثمانِ السِّلعِ، وأخصُّها الخبزُ واللحمُ، لا يُوصِلُ إلى الضالَّةِ المنشودةِ إلَّا من أبعدِ شُقَّةٍ، وأشدِّها مشقَّةً

إنما العلاجُ الشافي من هذا الإجحافِ في تجارةِ الجملةِ أو تجارةِ المتفرِّقاتِ، في يدِ المجتمعِ، على أن يتولَّاهُ المجتمعُ بحُرِّيَّتِهِ وطلاقتِهِ ولا يُقيَّدُ فيهِ، ولهذا كانَ تشييدُ المخازنِ الكبرى — وقد عدَّدنا مزاياها في (صحيفة ١٧١ ج ٣) — إحدى الوسائلِ الفعَّالةِ لِمَنعِ الانفراجِ البعيدِ بينَ ثمنِ البضاعةِ وثمنِ مَبيعِها، فضلاً عن الوِقايةِ من غِشِّها

وحبَّذا لو قامت فى تجارةِ الغِذاءِ مخازنُ كبيرةٌ جدّيةٌ ثابتةٌ : كالمخازنِ التى قامت منذُ نصف قرنٍ فى تجارتَيْ الكِساءِ والأَثاثِ

ومن المعاهدِ التى يَحسُنُ أن تُشْرَعَ ، مَا خلا المخازنَ الكبرى ، مَبايعُ للسِّلَعِ الرَّائجةِ تُؤَسِّسُها شركاتُ التعاونِ الاستنفاديّ : ومعنى هذه اللفظة أنَّ جماعاتٍ من المستهلكين يُكوّنونَ من حِصَصٍ صغيرةٍ يكتتبونَ بها — رأسَ مالٍ كَثُرَ أو قلَّ — يفتتحونَ بهِ حوانيتَ ، تُباعُ فيها بالنقدِ ، السِّلَعُ غيرُ المغشوشةِ إمّا بثمنها الأَصليّ ، أو بشيءٍ من الرّبح يُضافُ إلى ذلك الثمنِ

ولقد سبق لنا البحثُ فى هذهِ الشركاتِ فَليتَها تتكاثرُ ، وليتَ هذا النوعَ من التجارةِ لا يُقْصَرُ على الميرةِ الغِذائيَّةِ ، بل تنبرى لهُ نقاباتٌ ، يكون من أعمالِها شِراءُ الأَصنافِ النافعةِ على اختلافِها ، كالسماد للزّراعةِ ، والموادِ الأُولى لِلْمِهَنِ

لا جرَمَ أنَّ تلك المخازنَ الكبرى وهذهِ المتعاوناتِ

تَجنى على فريقٍ من صِغارِ التجارِ فتُزيلُهم ؛ غيرَ أنَّ هذا الظُّلمَ لا مَحالةَ واقعٌ ولا تنبغى الشكوى منهُ ، لأنَّ عددَ الوُسطاءِ متى تجاوزَ حدَّ الضرورةِ انعكست آيتُهُ عليهم وأصبحوا غيرَ مُنتِجين

فإذا أُزيلوا من حيثُ كانوا وِقْراً [١] على السُّوقِ واختلالاً فى نظامِ التجارةِ ، رُدُّوا إلى الحِرَفِ الزّراعيَّةِ والصناعيَّةِ التى لا تكثُرُ فيها أيدى العاملين مَهْما تكثُرْ ، أى إلى عملِ المنتِجين الأوَّلين

على أنَّ فى كلِّ مُجتمعٍ ، بفَضْلِ التعاونِ ، ما يُحتاجُ اليهِ من الوَسائلِ والأَنْظِمَةِ المُحكَمَةِ للتَّفادى من غلاءِ المنتَجاتِ ومن غِشِّها

فأمَّا مسألةُ الغِشِّ هذه ، فللقانونِ شرعاً أن ينظُرَ فيها

نعم إنهُ لا يسوغُ للحكومةِ أن تحظُرَ بيْعَ اللبنِ المخلوطِ بماءٍ ، أو النَّبيذِ الممزوجِ ، أو الخمرةِ المستخرجةِ من الزّبيبِ أو الشَّحمِ المُشبَّهِ بالزُّبدِ ، ويُعرفُ (بالمَرْجَرين) ؛ إلاَّ أنَّ

---

(١) الوقر هو الحمل الثقيل

من حقِّها ومن الواجبِ عليها إكراهَ البائعِ على المُعالَنَةِ بحقيقةِ بضاعتهِ، وعلى تَسْمِيَتِها باسمها الصحيح، مَنْعاً للخديعةِ: كأن تُحرِّمَ بَيْعَ (المرْجرين) باسْمِ السَّمْنِ، والنَّبيذِ الممزوجِ أو المستخرَجِ من الزَّبيبِ باسْمِ النَّبيذِ الطبيعيّ الخ، ولها أن تَقْضِيَ بالعُقُوباتِ على الذين يَغُشُّونَ الناسَ بظَواهِرِ سِلَعِهِم

غيرَ أنهُ لا يَجمُلُ بها أنْ تتشدَّدَ في وَضْعِ القوانينِ الحاظِرَةِ، مَخافةَ أن يتعذَّرَ عليها إنفاذُها، إلاَّ حيثُ تكونُ البضاعةُ ضارَّةً بالعبادِ ضرراً بيّناً: كبعضِ أصنافِ الكُحول، فهذهِ يُمنَعُ بَيْعُها حين تُحدِثُ اضطراباتٍ اجتماعيَّةً واضحةً

ومع كلِّ ما تقدَّمَ، فلا بُدَّ للحكومةِ من اجتنابِ الإفراطِ في هذا التَّشْريعِ، لئلاَّ تَغُلَّ حُرِّيَّةَ البريء بِذَنْبِ المُسيءِ، أو يكونَ تقييدُها لتلك الحُرِّيَّةِ عِقاباً، لا نِسبةَ بينهُ وبين الجَريمةِ التي يَقتَصِرُ أَذاها على فردٍ من الأفرادِ ولا يتخطَّاهُ إلى المجتمعِ

التجارةُ الداخليَّةُ مُمتَّعةٌ في كلّ بلدٍ بحرّيَّةٍ تكادُ تكون مُطْلقةً : وقد أُلغيَت المُكوسُ التي كانت تُؤدَّى قديماً عن كلّ بضاعةٍ تُنْقَل من مُقاطعةٍ إلى أُخرى : كأنْ تُنْقَلَ مثلاً من « اللَّنجدُك » أو من « بُروفَنْسا » إلى « الليونه » أو « إيل دى فرنس [١] » . أَلْغَتْها الثَّوْرةُ الكبرى ، غيرَ مأسوفٍ عليها ولا مَوْدُودٍ عَوْدُها

ومن ثَمَّ فمَدارُ السُّوقِ الوطنيَّةِ على مِحْوَرَيْنِ : الحرّية والتَّضامُن

مُوجِباتُ التجارةِ الأمَميَّةِ

ليسَ شأنُ التجارةِ الداخليةِ كشأنِ التجارةِ الخارجيةِ ؛ وما مِن بلدٍ ، أيًّا كانَ امتدادُهُ ويَسارُهُ ، يكتفي كلَّ الاكتفاء بما فيهِ ولا يُؤْذَى بحِرْمانٍ

تبيَّنَّا قبلاً أنَّ تجزُّؤَ العملِ تبعاً للمَواطنِ قد قضَتْ بهِ الطبيعةُ والسَّوابقُ التاريخيَّةُ والاقتصاديَّةُ (أُنظر صحيفة

---

(١) أسماء أمكنة بفرنسا

١٣٤ ج ١) ونَزيدُ الآن أنَّ لبعضِ البُلدانِ مَصلَحةً فى استهلاكِ طائفةٍ من الأَصنافِ، ولكنْ يتعذَّرُ عليهِ إنتاجُها بذاتهِ : مِثالُ ذلك أَنَّ إِنجلترا تستنفدُ النَّبيذَ والشايَ والبُنَّ والقُطنَ ولا تُنتِجهُ ؛ وأَنَّ فرنسا تستهلكُ الثلاثةَ الأَخيرةَ من هذه الأَصنافِ ولا تُنتِجُها ؛ وأَنَّ هذَيْنِ البَلَدَيْنِ لو عالَجَا إنتاجَها لاستحالَ عليهما ، ولكان ما يُعالِجانهِ ضرْباً من الجُنونِ

غيرَ أنَّ من الأَشياءِ الأُخَرِ ما لا يستحيلُ إيجادُهُ فى ذَينك البَلَدَينِ بل يَصعُبُ أو يَعِزُّ : فإنَّ إِنجلترا تستهلكُ من اللحمِ والقمحِ والسَّمْنِ والصُّوفِ أكثرَ مماَّ عندها منهُ ، وإِن كانَ بذاتهِ كثيراً فيها ؛ وإِنَّ فرنسا شَحيحةُ الأَرضِ بالقصديرِ والرَّصاصِ والنُّحاسِ والصَّفيحِ ، قليلةُ السَّماحِ بالحديدِ والفحمِ ، على كَوْنِها لو بذلت دونَ الحُصولِ على هذه المعادنِ مجهوداتٍ عظيمةً لأَصابت حاجتَها منها ، أو بعضَ حاجتِها ، ولكن بنفقاتٍ طائلةٍ

فقد تكونُ المصلحةُ إذاً للبلدِ الذى تنقُصُهُ بعضُ

البضائعِ أنْ يَجلُبَها مِن الخارجِ وينصرِفَ إلى إنتاجِ الأصنافِ التي يَتفوَّقُ بها على سِواهُ ويستطيعُ أن يبيعَها البُلدانَ الأخرى التي تَرغَبُ فيها بأثمانٍ معتدلةٍ . ورُبما أَوْجدت العاداتُ الوراثيَّةُ أو التَّقليديَّةُ اضطراراً إلى المقايَضاتِ بين الأُمَمِ كالاضطرارِ الذي أَوْجَدَهُ اختلافُ طبائعِ الأَرَضين

عن هذا السببِ وأمثالهِ تأتَّى أنَّ الفرنسيِّين يُتْقِنُونَ صِناعةَ الحريرِ وصناعةَ الأَشياءِ المعروفةِ بالأَصنافِ الباريسيةِ، ولا يُجيدُونَ صِناعةَ القُطنِ ، وأنَّ الإنجليزَ ، على نقيضِ ذلك ، يُنتجونَ كلَّ مغزولٍ ومنسوجٍ من القطنِ بنفقاتٍ معتدلةٍ ولا يبْرَعون في تحويلِ الحريرِ

فيكونُ من ذلك أنَّ مَصلَحةَ الفرنسيِّينَ في تَنْمِيَةِ صِناعةِ الحريرِ والأَصنافِ الباريسيَّةِ عندهم ، وفي شِراءِ المصنوعاتِ القطنيَّةِ من الإنجليزِ ، يُقايضُونهم بها من حريرِهم وأصنافِهم الباريسيَّةِ ، فيَتَسَّقُ لِكلٍّ من الشَّعبَيْنِ ما يرضاهُ، من غيرِ أن يتحمَّلَ أحَدُهما من المجهوداتِ أو النفقاتِ

ما كان يتحمّلهُ لو ضيّقَ دائرةَ الإنتاجِ الذى يُتْقِنهُ وتكلّفَ إنتاجَ ما يُخالِفُ غريزتهُ أو مألوفاتِهِ

ثمَّ إنَّ للتجارةِ الخارجيّةِ نفعاً جديراً بالذكرِ فى حالةٍ أُخرى : وهى حالةُ ما إذا حدثَتْ أعراضٌ أو آفاتٌ فاجتاحَتْ (١) بغتةً من البلدِ أحدَ الأصنافِ الميسورِ إنتاجُها فيهِ ، كما لو أصابت قوْماً سنةٌ فى قمْحِهم ، وهو فى العادةِ ميرتُهم ، فغَلَتْ أسعارُ القمحِ غلاءً فاحِشاً ، وانتابَ العامَّةَ والفُقراءَ من الآلامِ ما لا يُطاقُ ، أو حدثت مجاعةٌ مُرْهِقةٌ يموتُ الناس بها أفواجاً ؛ ففى مثلِ هذهِ الضائقةِ تجىءُ التجارةُ الخارجيّةُ بما يُخفِّفُ الآلامَ أو يدفع الرّزايا

ذلك لأنَّ النازلةَ الطبيعيّةَ لا تنزلُ فى جميعِ الأقاليمِ دَفعةً واحدةً ، فما نجا منها بعثَ من محصولاتهِ بما فاضَ عن حاجتهِ إلى المواقعِ المنكوبةِ . فعملُ التجارةِ الخارجيّةِ فى حالةٍ كهذه أشبهُ بتأمينٍ من المجاعاتِ ، وليسَ التأمينُ من تلك البلايا الجائحةِ ، بالخدمةِ اليسيرةِ للشعوبِ المتمدّنةِ

(١) اجتاحت أى أهلكت كل شىء

الصادرات والواردات

تنقسِمُ التجارةُ الخارجيَّةُ إلى سلسلتَيْنِ من الاعمالِ : المبيعاتِ والمشترياتِ؛ فأمَّا المبيعاتُ فقد سُمِّيَتْ بالصادرات وأمَّا المشترَياتُ فقد سُمِّيَتْ بالوارداتِ بمعنى أَنَّ البضائعَ التى يشتريها بلدٌ من الخارجِ : يَستَوْرِدها أى يَستَقدِمُها اليهِ، وأَنَّ البضائعَ التى يبيعها فى الخارجِ : يُصدِرُها أى يُخرِجُها منهُ إليهِ

تَستَوْرِدُ فرنسا من الولاياتِ المتحدةِ القطنَ، والبترولَ وفى بعضِ الأَحيانِ، القمحَ والمُقَدَّداتِ [1] ؛ وتُصدِرُ إليها صُنوفَ الحريرِ، والطُّرَفَ الفنِّيَّةَ، والمصنوعاتِ الباريسيةَ الخ

على أنَّ الصادراتِ والوارداتِ مترابطةٌ بعضُها ببعضٍ : بمعنى أنهُ كان يتعذَّرُ علينا أن نشتريَ أشياءَ من الولاياتِ المتحدةِ، لو لم تكن عندنا أشياءُ نبيعُها منها بالمقابلةِ، أو لو لم يكنْ فى وُسعِنا أن نُسفتِجَها [2] بِدَينٍ

---

(١) المقددَّات : كل مجفَّف من لحم ومأكولٍ غيرهِ

(٢) نسفتجها أى نُحيلها

على بلدٍ مَدينٍ لنا

نعم إنهُ كانَ لا يتعذَّرُ على الفرنسيّينَ أَداءُ أثمانِ مُشترَياتهم نقداً ، أو سبائكَ من ذهبٍ وفضةٍ ؛ غيرَ أنهُ كان يستحيلُ عليهم الاستمرارُ فى هذهِ الخُطةِ ؛ لأنَّ النقدَ الكافىَ لذلك لا يتيسَّرُ لهم إلى النّهايةِ

السَّفتَجة (١) وأنواعها

لهذا كان النقدُ من ذهبٍ وفضةٍ لا يُحمَلُ من بلدٍ إلى آخرَ إلاَّ بمقاديرَ قليلةٍ : لأنَّ المنتجاتِ التى تُستَوْرَدُ إنما يُؤَدَّى ثمنُها ، في الأَحوالِ العاديَّةِ ؛ بالمنتَجاتِ التى تُصْدَرُ ؛ فَصحَّ بِذلكَ ما قالوهُ ، إنَّ المنتَجاتِ تُقايَضُ بالمنتَجاتِ

أمَّا النظامُ الدَّقيقُ الذى وُضعَ لتسهيلِ أَداءِ ما على كلِّ أُمَّةٍ لِلأُخرى ، من غيرِ أن تبعثَ إِليها إِلاَّ بما قَلَّ

---

(١) السَّفتجة : نكرّر هنا أن السفتجة تقابل بالفرنسية لفظة Change والسُّفتجة تقابل لفظتي Lettre de change

من النقودِ أو المعادنِ الكريمةِ ، فقد سُمّيَ بالسَّفتجةِ

مِثالُ ذلكَ : أنَّ فرنسا تَستَورِدُ من إنجلترا خُيوطاً ومنسوجاتٍ قطنيَّةً أو صُوفيَّةً، أو كَتّانيَّةً، أو تجلُبُ منها فحماً حَجَرِياً ، أو آلاتٍ الخ ؛ وأنها تُصْدِرُ إليها نبيذاً ، ومصنوعاتٍ خزّيَّةً (١) ، وأصنافاً باريسيَّةً، وسَمْناً، وبَيْضاً وسِلعاً أُخرَ ، فكيف يتوافى البلَدانِ ؟

يجب ، لإدراكِ ذلك ، الرُّجوعُ إلى صحيفة ٨٥ من هذا الجزء وما يليها مما شَرَحْنا فيهِ ماهيَّةَ السَّفاتجِ . هناكَ يَتبيَّنُ المُطالعُ أنَّ السفاتجَ ، هي التي تدورُ عليها التجارةُ الخارجيَّةُ

فالتُّجارُ الإنجليزُ الذين باعوا الخيوطَ والمنسوجاتِ القطنية والفحمَ الحجريَّ ، والآلاتِ ، يُسفتِجونَ على عُملائِهم الفرنسيّينَ ، إلى أجَلٍ ، لشهرٍ ، أو لشهرَيْنِ ، أو لثلاثةِ أشهرٍ ، بمبلغ أثمانِ مبيعاتِهم ؛ وكذلكَ التجارُ الفرنسيُّونَ الذين باعوا الأنبذةَ، والحريرَ والأصنافَ الباريسيةَ، والسَّمْنَ

---

(١) خزّية : حريرية

والبَيْضَ ، يُسفتِجُونَ على عُملائِهِم من الإنجليزِ بمبلغِ أثمانِ مَبيعاتِهم

فتجتمعُ على هذه الصورةِ سفاتجُ بمئاتِ الملايينِ من الفرنكاتِ لفرنسا على إنجلترا ، وتجتمعُ أمثالُها بمئاتِ الملايين من الفرنكاتِ لإنجلترا على فرنسا ، فهل يتعيَّنُ إذاً أنْ تُحمَلَ تلك المئاتُ من الملايينِ ذهباً من فرنسا إلى إنجلترا لِتُوَفَّى بها ديونُ التُّجارِ الفرنسيِّينَ الذين اشتروا المنسوجاتِ القطنيَّةَ أو الصُّوفيَّةَ أو الكَتَّانيَّةَ ، والفحمَ الحجريَّ ، والآلاتِ ، ثمَّ تُستَرجعَ من إنجلترا مِئاتُ الملايينِ ذهباً إلى فرنسا لِتُؤَدَّى بها حقوقُ الفرنسيِّينَ على التجارِ الإنجليزِ الذين استورَدوا منهم ، الأَنبذةَ ، والحريرَ ، والاصنافَ الباريسيةَ ، والسَّمْنَ ، والبَيْضَ ؟

لو اتُّبعَتْ هذهِ الطريقةُ لكانت سَهْلةً في الظاهرِ ؛ غيرَ أنها في الحقيقةِ جَمَّةُ النفقاتِ محفوفةٌ بالمحذوراتِ

الذهبُ والفضةُ من البضائعِ التي يَخِفُّ حَمْلُها ولكن تَثْقُلُ تكاليفُ نَقْلِها : إذ تجب كَلاءَتُها بعنايةٍ

لِصَوْنِها من اللُّصوصِ والخَلاَّسين ؛ كما يجب الحِرْصُ عليها من الغرقِ أو من خطإٍ تَوْجيهِها فى البحرِ . وأشدُّ من كلِّ ذلك عُقْبَى : أنَّ الذهبَ والفضةَ فى خِلاَلِ تَنَقُّلِهما بين فرنسا وإنجلترا — دَعِ البُلدانَ المترامية — رُبما عزَّ وُجودُهما فعَسُرَ وفاءُ الحقوقِ بالنقدِ

لهذا قضت مصلحةُ التجارةِ بالتَّجاوُز ، جُهْدَ الطاقةِ ، عن استعمالِ هذَيْنِ المعدنين فى التَّعامُلِ بين أُمَّةٍ وأُخرى

وإليكَ الطريقةَ المتبعةَ فى هذا الصَّدَدِ : اشترى تُجارٌ إنجليز من فرنسا ، حريراً ونبيذاً وأصنافاً باريسيَّةً بمئاتِ الملايينِ من الفرنكاتِ ، واشترى تُجارٌ فرنسيُّونَ من إنجلترا منسوجاتٍ وفحماً وآلاتٍ بمئاتِ الملايينِ من الفرنكاتِ ؛ فهُنالك مُعاوضةٌ ، إلاَّ بقدرِ الفرقِ

والمعاوضةُ تقعُ : بأنَّ التجارَ الانجليزَ الذينَ اشتَرَوْا سِلعاً من فرنسا وعليهم دَفعُ أثمانِها إليها ، يشترونَ من زُملائِهم الإنجليزِ الذين باعوا سِلعاً على فرنسا بأثمانٍ لم يَنقدُوها ، سَفاتِجَ بما لهؤلاء من الدَّينِ على التجارِ الفرنسيِّينَ

ويُؤَدُّونَ إلى باعَتِهم من الفرنسيِّين تلك السَّفاتجَ التى بين أيديهم على تجارٍ فرنسيِّين آخرينَ ؛ وبأنَّ التجارَ الفرنسيين الذينَ لهم دَيْنٌ على إنجلترا ثمنُ بضائعَ ، يشترونَ ، من جهةٍ أُخرى ، سفاتجَ على إنجلترا يحملها تُجارٌ فرنسيُّونَ آخرونَ باعوا بقدرها سلعاً على عُملائِهم من الإنجليزِ ، ويَدْفعون إلى دائنيهم من الإنجليزِ تلك السَّفاتجَ المُمْضاةَ بِتَوْقيعاتِ تُجارٍ إنجليزٍ آخرين عليهم حُقوقٌ للفرنسيين

بعبارةٍ أَوْضحَ : التاجرُ الفرنسيُّ الذى يبيعُ نبيذاً أو حريراً أو أصنافاً باريسيَّةً ، ولهُ دَيْنٌ على الإنجليزِ ، يتلقَّى إزاءَ حقِّهِ سُفْتَجةً على تاجرٍ فرنسيٍّ آخرَ مَدينٍ الإنجليزِ بثَمَنِ فحمٍ أو آلاتٍ أو منسوجاتٍ

وَقُبَالةَ ذلك : التاجرُ الإنجليزيُّ الذى لهُ دَيْنٌ على الفرنسيين ثمنُ منسوجاتٍ قطنيَّةٍ أو آلاتٍ أو فحمٍ ، يتلقَّى إزاءَ حقِّهِ سُفْتَجةً على ذلك التاجرِ الإنجليزيِّ الآخرِ المدينِ للفرنسيين ، بأثمانِ أنبذةٍ ، أو أصنافٍ باريسيةٍ ، أو مصنوعاتٍ حريريَّةٍ

فما دامَ كلُّ مَدينٍ لا يُقَصِّرُ فى وفاءِ ما عليهِ من قيمةِ السُّفتجةِ ؛ وما دامت الحقوقُ التى على كلٍّ من البَلَدَيْنِ للآخرِ مُتعادلةً ، تتوافى فرنسا وإِنجلترا ديونَهُما من غيرِ تحريكِ قِطعةٍ واحدةٍ من النقدِ أو سبيكةٍ واحدةٍ من المعدنِ الكريمِ ذَهاباً أو إِياباً بين القُطرَيْنِ ؛ وبهذهِ الوسيلةِ تُتَّقَى آفاتُ تسفيرِ المسكوكاتِ

غيرَ أنهُ قد يطْرَأُ أن لا يتعادلَ الدَّيْنانِ : كأَنْ يكونَ على فرنسا لإِنجلترا أكثرُ مماَّ على هذهِ لتلكَ ؛ فعندئذٍ لا تتمُّ المعاوضةُ بالسَّفاتجِ ، وتُصبِحُ فِئةٌ من التجارِ الفرنسيينَ غيرَ قادرةٍ على وَفاءِ دَيْنِها لإِنجلترا ، بطريقِ التحويلِ على تُجارٍ إِنجليز مَدينينَ لفرنسا ؛ وعليهِ يتعيَّنُ على تلك الفِئةِ أنْ تبعَثَ بالقِطَعِ المسكوكةِ إِلى إِنجلترا لأَداء ما عليها

فَهُنا تعرِضُ حالةٌ جديرةٌ بالبيان : وهى أنَّ إِرسالَ النقدِ وتأمينَهُ من مَحْذُوراتِ السَّرِقةِ والفَقْدِ ، يُوجبان نفقةً قلَّما تَعْدُو نصفاً فى المائةِ من قيمةِ المسكوكاتِ المحمولةِ

وعِلاوةً على هذا ، فإنَّ الجنيهَ الأسترلينيَّ فى إِنجلترا هو النقدُ المشروعُ ، ويحتوى على مقدارٍ من الذهب يَسْوَى خمسةً وعشرينَ فرنكاً وواحداً وعشرينَ سنتيماً ؛ فَمَن اشترى فى فرنسا سُفتجةً بالجنيهاتِ الأسترلينيَّةِ على إِنجلترا وجُعِلَ لهُ ثمنُ الجنيه منها خمسةً وعشرينَ فرنكاً وواحداً وعشرين سنتيماً ، قيلَ بلُغةِ التجارةِ ، إِنَّ الجنيهَ الأسترلينيَّ مُتكافئٌ [١] أى أنَّ ذلك المشتريَ إِنما اشترى وعداً بأن يتسلَّمَ الجنيهَ الأسترلينيَّ فى إِنجلترا وقيمتهُ ذهباً مُماثِلةٌ تماماً للمقدارِ الذى يَحْويهِ الجنيهُ المعدنيُّ من الذهب

أمَّا الثمنُ الذى تُشترَى بهِ فى مكانٍ تجاريٍّ معلوم ، كميَّةٌ مُعيَّنةٌ من النقدِ المعدنيِّ أو الاسميِّ على أن تُسلَّمَ فى مكانٍ آخرَ ، فَيُعرَفُ بالقَيْضِ [٢]

مِثالهُ : أنهُ إِذا اشترى مُشترٍ فى فرنسا أوراقاً مصرفيةً

---

(١) متكافئ أى أن قيمتهُ المُحالَ بهـا تعادل محتواهُ من الذهب Au pair (٢) القيض ثمن المال المحالِ بالسفتجة آثرناهُ لما فيهِ من معنى التسهيل ومعنى البدل Taux du change

إنجليزيّةً أو سفاتجَ على إنجلترا باعتبارِ ثمن الجنيه خمسةً وعشرين فرنكاً وواحداً وعشرين سنتيماً، قيلَ إنّ القيْضَ مُتكافئٌ؛ وهذا التكافؤُ فى قيمةِ الجنيه الأسترلينيّ بفرنسا يَبقى ما دامت ديونُ فرنسا على إنجلترا، وديونُ إنجلترا على فرنسا مُتَساويةً

أمّا فى الحالةِ التى قدّرناها، وهى كَوْنُ الدّينِ الذى لإنجلترا على فرنسا، أكثرَ من الدّينِ الذى لفرنسا على إنجلترا، فالتجارُ الفرنسيُّونَ يرْضَوْنَ، لاجتناب النفقاتِ واتّقاءِ ما يُحذَرُ مِن نَقْلِ المسكوكاتِ، أنْ يُؤَدُّوا ثمنَ السُّفتجةِ على إنجلترا فَوْقَ التكافؤِ بقليلٍ: بمعنى أنهُ إذا كانت نفقاتُ إرسال المسكوكاتِ وتأمينِها تبلغُ نصفاً فى المائةِ، أى حَوالَي اثنيْ عشر سنتيماً وستة أجزاءٍ من السنتيم عن كلّ جنيهٍ إسترلينيّ، فالأربحُ للتجارِ الفرنسيينَ أنْ يشتروا سفاتجَ على إنجلترا باعتبارِ ثمن الجنيه خمسةً وعشرينَ فرنكاً وخمسة وعشرين سنتيماً أو خمسة وعشرين فرنكاً وثلاثين سنتيماً، أو خمسةً وعشرين فرنكاً واثنين

وثلاثين سنتيماً . فإذا علا السعرُ إلى خمسةٍ وعشرينَ فرنكاً وأربعةٍ وثلاثين سنتيماً ، بَطَلَ الرّبحُ : لأنَّ نفقاتِ النقْلِ والتأمينِ تبلغُ النصفَ فى المائةِ كما قدّمنا ؛ ولأنَّ التكافؤَ فى الجنيهِ الإسترلينيّ إنما هو بقيمة خمسة وعشرين فرنكاً وواحدٍ وعشرين سنتيماً

وعلى هذا النحوِ كلَّما بِيعَتْ فى فرنسا ، الصُّكوكُ أو السفاتجُ على إنجلترا فوقَ التكافؤِ ، قيلَ إنَّ القيْضَ الانجليزيَّ مُرْتَفِعٌ ، أو إنَّ القيْضَ مُوافِقٌ لإنجلترا ، وفيهِ دليلٌ على أنَّ المطلوبَ من فرنسا لإنجلترا فوْق المطلوبِ من الثانيةِ لِلأولى ، وبعبارةٍ مُوجَزَةٍ ، أنَّ فرنسا مدينةٌ لإنجلترا

تلك حالةٌ قَدَرناها وقد يَحْدُث نقيضُها : إذ يكون على إنجلترا من الدّينِ لفرنسا أكثرُ مما على هذهِ لتلك؛ فعندئذٍ تتراكمُ الصكوكُ والسفاتجُ التى على إنجلترا وتجاوزُ المقاديرَ المدينةَ بها فرنسا لها ، فيَقِلُّ طلبُ تلك الأوراقِ فى فرنسا ويصعُبُ تداوُلُها ؛ وينزِلُ ثمنُها عن التكافؤِ — أى عن

خمسةٍ وعشرينَ فرنكاً وأحد وعشرينَ سنتيماً في الجنيهِ الإسترلينيّ — إلى خمسةٍ وعشرين فرنكاً وثمانيةَ عشرَ سنتيماً ، أو خمسةٍ وعشرين فرنكاً وخمسة عشر سنتيماً ، أو خمسةٍ وعشرينَ فرنكاً وعشرةِ سنتيماتٍ . وإذْ ذاك يُقالُ : إنَّ القَيْضَ الإنجليزيَّ هابطٌ ، أو إنَّ القَيْضَ غيرُ مُوافِقٍ لإنجلترا

فالقَيْضُ إذاً يدلُّ حين يتكافأُ على أنَّ ديونَ البلدينِ مُتعادلةٌ ويَيسرُ تَعاوُضُها بلا نقلِ مسكوكاتٍ ؛ فإذا جاءَ القَيْضُ مُوافِقاً لأحدِ البلدينِ ، أي فوقَ التكافؤِ ، رمزَ إلى أنَّ هذا البلدَ يَدينُ الآخرَ ، فيما لو صُفِّيَ الحسابُ بينهما؛ وإذا جاءَ القَيْضُ غيرَ مُوافِقٍ لبلدٍ ، أي تحتَ التكافؤ ، أثْبتَ أنَّ هذا البلدَ مَدينٌ للآخرِ

لقد قَصَرْنا الكلامَ على إنجلترا وفرنسا دونَ سواهما ، ولكنَّ الأُمورَ التجاريَّةَ في الواقعِ أكثرُ اشتباكاً وأوسعُ مجالاً : إذ أنَّ لكلِّ أُمَّةٍ من المعاملاتِ ما لا ينحصِرُ في

أُمَّةٍ واحدةٍ دونَ سواها بل يَشْمَلُ أَكثرَ الأُممِ المنبثَّةِ في المعمورِ

ومن ثَمَّ قد يتَّفِقُ، مثلاً، أن تكون فرنسا في تجارتِها مَدينةً لإنجلترا ودائِنةً في آنٍ لهولندا، وهولندا هذهِ، دائِنةٌ لإنجلترا؛ فحينئذٍ تستطيعُ فرنسا أن تُوَفِّيَ كلَّ دَينِها لإنجلترا، أو جانباً منـهُ، بأنْ تُحوِّلَ إليها ما لَديْها مِن الصكوكِ على هولندا، ولا سيَّما حيثُ تكونُ هذهِ الصكوكُ مُتوافِرةً في فرنسا، ومطلوبةً في إنجلترا

إنَّ سعرَ القيضِ لأداةٌ حسَّاسةٌ في الغايةِ؛ وإنهُ لكثيرُ التَّقلُّب، لكنَّ فُروقَهُ تَظَلُّ في العادةِ طفيفةً؛ وإنهُ لَنَذِيرٌ يُنَبِّهُ الصَّيارفةَ والتجارَ في كلِّ حينٍ، إلى ما لِبَلَدِهم، من الحُقوقِ على سائرِ البُلدانِ، وما عليهِ لها من الديونِ

غلاء سعر القطع لعدم موافقة القيض

متى غلا سعرُ القَطْعِ في البُلدانِ الأَجنبيَّةِ فجاوزَ الحدَّ، أيْ أصبح غيرَ موافق بالمرَّةِ، قد يتأتَّى منهُ خُروجُ

كميّاتٍ كبيرةٍ من الذهبِ : لعدم تمكُّنِ التجار في ذلك البلدِ من أداءِ ما عليهم لِتُجارِ البلدانِ الأُخرى بالسفاتجِ؛ ففي هذه الحالةِ ترفعُ المصارفُ الكبرى سعرَ القطع على الأوراقِ التِّجاريَّةِ التي تُفاوَضُ في شأنِها، أيْ أنها لا تكتفي باستنزالِ الفرقِ المعلومِ من قيمةِ الصَّكِّ بحسب التَّعريفةِ العاديَّةِ ، وهي: ثلاثةٌ في المائةِ، أو ثلاثةٌ ونصفٌ سنوياً؛ بل تجعلُ ما تستنزلهُ بِمُعَدَّلِ أربعةٍ أو خمسةٍ أو ستةٍ أو سبعةٍ في المائةِ سنوياً

وقد اتَّفقَ في أزْمةِ سنة ١٨٦٦ أنَّ بنكَ فرنسا وبنكَ إنجلترا رفعَا سعرَ القطعِ إلى تسعةٍ وعشرةٍ في المائةِ . أمَّا الآنَ وقد زيدَ النظامُ الماليُّ مُرونةً وإحكاماً عمَّا كان عليهِ قبلاً ، فلم يَبْقَ من حاجةٍ لإغلاءِ القطعِ إلى هذهِ الدَّرجةِ الفاحِشةِ

على أنَّ لِعُلوِّ القطْعِ من الأَغراضِ والنتائجِ ما يلي :

أوَّلاً — حَمْلُ التجارِ على تقليلِ عُهودِهم وعلى التَّنبُّهِ والمُحاذَرَةِ

ثانياً — حَمْلُهم على اختيارِ وسيلةٍ غيرِ تصديرِ المعادنِ الكريمةِ لِوَفاءِ ما عليهم للبلد الدائن: كأَنْ يبيعوا ممَّا لَدَيهم من المُقوِّماتِ الأُمَمِيَّةِ، أمثالِ الوثائقِ الأَمريكيَّةِ، والإيطاليَّةِ، والإسپانيَّةِ، والمصريَّةِ، التى لها أَسعارٌ مُقرَّرةٌ فى أكبرِ مَعاهدِ العالَم الماليَّةِ

ثالثاً — جَلْبُ رؤوسِ الأَموالِ من الخارجِ، ولا سيَّما النقودُ، لانَّ النقودَ تُكْسِبُ حائزِيها فى البُلدانِ المرتَفِعِ فيها سعرُ القطْعِ، فرقَ واحدٍ واثنين وثلاثةٍ فى المائةِ سنوياً عمَّا عليهِ ذلك السعرُ فى البُلدانِ الأُخرِ، ولهذا كانت للصيارفةِ مصلحةٌ فى جَلْبِ المسكوكاتِ من الجهاتِ التى تقِلُّ فيها فائدتُها، إلى الجهاتِ التى تكثرُ فيها الفائدةُ

فارتفاعُ سعرِ القطْعِ، تبعاً لارتفاع سعر القَبْضِ على الخارجِ، خيرُ وسيلةٍ لإعادةِ المُوازَنةِ بين ما على بلدٍ من الديونِ لِجُمَّاعِ البُلدانِ الأُخرِ وبين ما لهُ عليها

فيما بين الصادرات والواردات من الصلة
مذهبُ الموازنةِ التجاريةِ

توَسَّلْنا بالشَّرْحِ السابقِ إلى تبيينِ الطرائقِ المتَّبعةِ بين الأُمَمِ في تسويةِ حُسْباناتِها؛ وبقيَ علينا أن ننظرَ إلى مسألةٍ أخطرَ شأناً وأعلقَ بمجموعِ النظامِ الأَهليّ، فنقولُ: إنهُ إذا كان ما يبيعهُ شعبٌ على الخارجِ من بضاعتهِ الوطنيَّةِ يُدْعى بالصَّادرات، وما يشتريهِ من السِّلَعِ الأَجنبيَّةِ يُدْعى بالواردات، فما النسبةُ التي يَحسُنُ وُجودُها بين تلك وهذه؟

كان الرأيُ الغالبُ قديماً — وما زالت عليهِ العامَّةُ اليومَ — أنَّ الصادراتِ يجبُ أنْ ترْجحَ على الوارداتِ، وكانوا يعتقدونَ أنهُ خيرٌ للبلدِ أن يبقى دائناً للخارج، في نهايةِ المقايضاتِ، وأن يتقاضى دَيْنَهُ سِكَّةً معدنيَّةً، لتزدادَ بهِ في كلِّ عامٍ مُحرزاتُهُ من تلك السِكَّةِ؛ ثمَّ كانوا يقولونَ إنَّ الدِّيارَ التي يطولُ عليها الزَّمنُ، ووارداتُها رابيةٌ على صادراتِها، تُفْضي إلى الخرابِ، لِظَنِّهم أنها مُضطرَّةٌ بسبب هذا الفرقِ، إلى إخراجِ شيءٍ فشيءٍ من نُقودِها

إلى أن تصفرَ من السكّةِ التى كان بها غناها . وقد سُمّيَ هذا الرأيُ بمذهبِ الموازنةِ التجاريّةِ ، وكانَ يُظنُّ أنَّ تلك الموازنةَ « موافقةٌ » : حيثُ تنيفُ الصادراتُ على الوارداتِ أو أنها غيرُ « موافقةٍ » : حينَ تربو الوارداتُ على الصادراتِ

مذهبٌ عليهِ ملامحُ الصّوابِ لكنّهُ مبنيٌّ على خطلٍ من حيثُ إنهُ لم تُستقصَ فيهِ الوقائعُ استقصاءً تاماً . على أنَّ التّجربةَ قد كذّبتْهُ تكذيباً مدى القرنِ التاسعَ عشرَ بطُولهِ : دونكَ إنجلترا ، وهى أغنى إقليمٍ فى العالَم ، تجدْ فيها منذُ نصفِ قرنٍ على الأقلِّ ، زيادةً فاحشةً ، مُطّردةً ، فى الوارداتِ على الصادراتِ

مِن ذلك أنَّ وارداتِها فى سنة ١٩٠٧ علت إلى ستةَ عشرَ ملياراً ومائةٍ وخمسةٍ وأربعين مليون فرنكٍ ، على حينِ أنَّ صادراتِها لم تكن إلاَّ اثنَيْ عشرَ ملياراً أو تسعمائة وخمسين مليوناً ، فكان مبلغُ الزّيادةِ ، وناهيكَ بها من زيادةٍ جسيمةٍ ، ثلاثةَ ملياراتٍ ومائةً وخمسةً وتسعينَ مليوناً ؛ وفى سنةِ

١٩٠٨ ، رَقِيَتْ تلكَ الزّيادةُ إلى ثلاثةِ ملياراتٍ وثمانمائةٍ وخمسةٍ وسبعينَ مليونًا ؛ بحيثُ لو صَحَّ مذهبُ الموازَنةِ التجاريَّةِ لكانت خَسارةُ إنجلترا ، فى هذهِ السنواتِ الثلاثِ دونَ سواها ، نحواً من عشرةِ ملياراتٍ ونصفِ مليارٍ فى تجارتها الخارجيَّةِ ؛ بل لكان ذلك الخطبُ أَفْدَحَ إذا نُظِرَ إلى أنَّ زيادةَ الوارداتِ على الصادراتِ مُطَّرِدةٌ فى إنجلترا منذُ ستين عاماً أو تزيدُ ، فتكون إذاً جملةُ ما خَسِرَتهُ تلك الأُمَّةُ منذ منتصف القرنِ الماضى مائةَ مليارُ فرنكٍ أو فَوْقَها ، ومن العَجَبِ بعدها أن بَقِيَتْ فيها الى الآن قطعةٌ واحدةٌ من الذهبِ

إلَّا أنهُ قد ثَبَتَ بالاختبارِ، أنَّ إنجلترا ما زالت على نقيضِ ما تَوَهَّمُوا فى نُمُوٍّ وتقدُّمٍ. أمَّا فرنسا فقد جرت فيها زيادةُ الوارداتِ على الصادراتِ هذا المجرى وإن قلَّتْ مَقاديرُها : ففى سنة ١٩٠٧ استَوْرَدت بضائعَ بستَّةِ ملياراتٍ واثنين وعشرين مليونَ فرنكٍ ، وأَصدرت بضائعَ بخمسةِ ملياراتٍ وخمسمائةٍ وستةٍ وتسعين مليونًا ، فكانت

زيادةُ الواردات ستمائةٍ وستةً وعشرينَ مليوناً ؛

وفى سنة ١٩٠٨ بلغت وارداتُها خمسةَ مليارات وستمائةٍ وأربعين مليوناً ، وصادراتُها خمسةَ مليارات وخمسين مليوناً ، فكانت زيادةُ الواردات خمسمائةٍ وتسعينَ مليوناً ؛ وفى سنة ١٩٠٩ بلغت وارداتُها خمسةَ مليارات وتسعمائة واثنين وسبعين مليوناً ، وصادراتُها خمسةَ مليارات وخمسمائة وأحد عَشَرَ مليوناً ، فكانت الزيادةُ أربعمائة وواحداً وستين مليوناً

فلو صحَّ مذهبُ الموازنةِ التجاريَّةِ لكانت فرنسا قد خسرت فى مدى تلك الأعوام الثلاثةِ ملياراً ، وستمائةٍ وسبعةً وسبعينَ مليوناً فى مُقايضاتِها الدّيارَ الأجنبيَّةَ ؛ ولتحتَّمَ نُقصانُ ما بين يديها من المعادنِ الكريمةِ بهذا القدر؛ مع أنها لا تضارِعُها أُمَّةٌ — خلا الولاياتِ المتحدةَ — بوفرة ما تقتنيهِ من الذهب والفضةِ

ولقد بلغت جملةُ الوارداتِ الى فرنسا فى العشرِ السنينَ الممتدَّةِ بين عام ١٩٠٠ و ١٩٠٩ نحوَ واحدٍ وخمسينَ ملياراً وستَّةِ ملايينَ فرنكٍ ، وبلغت جملةُ الصادراتِ سبعة

وأربعينَ ملياراً وثلاثمائةٍ وتسعةً وستينَ مليوناً ، فكانت الزّيادةُ فى الوارداتِ ثلاثةَ ملياراتٍ وستمائة وسبعةً وثلاثين مليوناً ولم يَلْحَقْ من ذلك أدنى أَذًى بالبلاد

فساد مذهب الموازنة التجارية . العناصر التى يجب الالتفات اليها فى العلاقات الاقتصادية بين شعب والشعوب الأخرى

ممَّا يدُلُّ على فسادِ مذهب الموازَنةِ التجاريَّةِ ، أنهُ يَصْرِفُ النظرَ عن بعضِ الأَحوالِ ذاتِ البَالِ : من تلك الاحوالِ ، أنَّ الصادراتِ تُمَثِّلُ قيمةَ البضائع بثمن المصنع فى الوقتِ الذى تخرُجُ فيهِ من البلادِ ؛ فَيَجبُ أن يُضافَ إليها أَجرُ النقل فى المركبِ الوطنيِّ — حين يكون النقلُ فى مَركبٍ فرنسيٍّ — وأجرُ التأمين، وأَرباحُ الوُسطاء من سَمَاسِرَةٍ وتُجارٍ ؛ أمَّا الوارداتُ فَيُحْسَبُ ثمنُها واصلةً الى المرافئ ، بعدأن أُدّيَتْ نفقاتُ نَقلِها وتأمينها ، ويُضَمَّنُ ثمنها فوق ذلك جزْءًا يربحهُ صاحبُ السَّفينةِ الوطنيَّةِ ، وآخرَ

يربحهُ المؤَمِّنُ الوطنيُّ ، وَرُبما دخل فيه جزءٌ ثالثٌ يربحهُ التاجرُ الوطنيُّ : كلُّ أولئك حين تكون البضاعةُ الأَجنبيةُ قد حُمِلَتْ على سفينةٍ فرنسيَّةٍ ، وأُمِّنَتْ فى فرنسا ، لحساب وَسيطٍ فرنسيٍّ

فيتأَتَّى من هذهِ الأَحوالِ كلِّها ، أنَّ الفرقَ بين الوارداتِ والصادراتِ يَصغُرُ جدًّا فى حقيقتهِ عمَّا هو فى ظاهرهِ

ثمَّ إنَّ هُنالكَ أحوالاً أُخرَ يُعتَدُّ بها : إذ تُوجَدُ ، بجانب الوارداتِ والصادراتِ الرَّسميةِ ، وارداتٌ وصادراتٌ غيرُ مضبوطةٍ . والمألوفُ فى البُلدانِ العريقةِ فى المدنيَّةِ ، المُحرِزةِ فى الخافقَين سُمْعةً طَنَّانةً بما تُتقِنُهُ من صناعةِ النَّفائِسِ ، أنَّ الصادراتِ غيرَ المضبوطةِ ، من بَضائِعِها ، تربو كثيراً على غيرِ المضبوطِ من وارداتِها ؛ على نحوِ ما تراهُ فى فرنسا ، إذ يَفِدُ عليها فى كلِّ عامٍ عشراتُ الآلافِ من الأجانبِ الأَغنياءِ فَيَحمِلُ السوادُ الأَعظمُ من أولئك الأَجانب فى حقائبهم — حين يعودونَ الى مَواطِنِهم — مَصُوغَاتٍ وطُرَفاً فَنِّيَّةً وتُحَفاً مماَّ جَدَّ زِيُّهُ ، ولا يُؤَدُّونَ

عن شيءٍ منها مَكْساً ، لأنها مما يستخدمونه لأنفسهم ولا يَتَّجِرونَ بهِ

لا جَرَمَ أنَّ أمثالَ هذهِ الصادراتِ في فرنسا تُذَيِّفُ على مئاتِ الملايينِ من الفرنكاتِ في كلِّ عام

ومما يَجْدُرُ بالذِكرِ في هذا البابِ أنَّ العلائقَ بين الأُمم ، ولا سيَّما منذُ نصفِ قرنٍ ، لم تلبَثْ تجاريَّةً محضةً كما كانت ، بل أصبحت ماليَّةً من بعضِ وُجوهها : فإنَّ الأُممَ ذواتِ الجاهِ العظيمِ كالولاياتِ المتحدةِ ، وفرنسا ، وهولندا ، تُنْتِجُ رؤوسَ أموالٍ طائلةً بالادّخارِ ؛ فإذا لم تجِدْ عندها ما تستثمِرُها بهِ استثماراً وافياً ، طَفِقَتْ تُقرِضُها البُلدانَ المستجِدَّةَ ، أو المُعْسِرَةَ

هذا الإقراضُ يتِمُّ : إمّا بالاكتتابِ فيما تُصدِرُهُ الحكوماتُ الأَجنبيَّةُ ، أو الشركاتُ الأَجنبيَّةُ ، من وثائقِ الاستدانةِ ، أو بشراءِ طائفةٍ من تلك الوثائقِ ، أو بانبراءِ جماعةٍ من المموِّلين لِتأسيسِ المُكافَلاتِ والمستحدَثاتِ في تلك الديارِ المستجِدَّةِ أو المُعسِرَةِ

وعليهِ تجدُ أنَّ إِنجلترا ، وفرنسا ، وهولندا ، قد أَقْرَضْنَ ما لا يُحصَى من الأَموالِ للولاياتِ المتحدةِ فى أمريكا الشماليَّةِ وأمريكا الجنوبيَّةِ ، وللمُستعمراتِ الأُوربيَّةِ المختلفةِ فى آسيا ، وللقُطرِ المصريِّ ، حتى روسيا ، والنمسا ، وتركيا ، وإِيطاليا ، وإِسپانيا ، والبُرْتُغال ، فى نفس أوربا

ومَهْما يكُنْ من أمرِ تلك القُروضِ التى بعضُها جيدٌ وبعضُها وَسَطٌ وبعضُها رديءٌ ، فمُحَقَّقٌ أنَّ الأُممَ القديمةَ الغَنيَّةَ التى سمحت بهذهِ الأَموالِ ، إِنما هى دائنةٌ لسائرِ شُعوب الدُّنيا تتقاضاها فوائدَها فى كلّ عام

ولقد أَحْصَوْا أنَّ بريطانيا العُظمى تَستَدِرُّ رَيعاً حَوْلياً بين المليارَينِ والثلاثةِ من رؤوسِ أموالِها المُستَغَلَّةِ فى الخارجِ وفى المستعمراتِ ، ومِقدارُها ستونَ مِلياراً ؛ وأَحْصَوْا أنَّ فرنسا تَستَدِرُّ فى أدنى تقديرٍ ملياراً وخمسمائة مليونٍ من الحقوقِ التى لها على الديارِ الأَجنبيَّةِ ومن مُستَحْدَثاتِها فيها : ممَّا يكفى فى تفصيلهِ أنَّ رَيْعَها السنويَّ من تُرْعةِ السويس وحْدَها سبعون مليوناً ، ومن وثائقِ

ديون الحكومات والشركات فى روسيا ، والنمسا ، وإيطاليا وإسبانيا ، والبرتغال ، وتركيا ، ومصر ، وأمريكا الجنوبية الخ بقيّة المليار ونصف المليار. فلا غرو أن يُسدّ بهذا الدخل جانب كبير من الثلمة التى بين الواردات والصادرات

ونقول اختتاماً لهذه الأدلّة ، إنّ بلداً قديماً تمّت مدنيّتهُ ورقّت أخلاقهُ ، وطابت طبيعتهُ ، ليجتذبُ اليه السائحين والمفترجين والمستوطنين من سائر أرجاء العالم

فإذا اتّخذنا فرنسا مثلاً ففيها الحاضرة الجميلة باريس ، وفيها المشاتى على شواطئ البحر المتوسط ، وفيها الحمّامات القائمة على المحيط الأتلنتيكى وعلى المنش ، وكلّها أمكنة شائقة يقصدها الأجانب الموسرون وينفقون فيها دخولهم

على أنّ هذه الدخول يؤتى بها من الخارج وتُترك فى فرنسا ، فتكون أشبه بالجزية الخياريّة التى تجىء متممة للموارد الداخليّة ، وتسدُّ بعض الفرق بين الصادرات والواردات من البضائع

فلا محلّ إذاً للتخوّف على بلد قديم غنيّ دائن

بمُستَثْمَراتِهِ العالَمَ كلّه من تَفَوُّقِ وارداتِهِ على صادراتِهِ : لأنَّ ذلك أمرٌ طبيعيٌّ لا يَختلفُ إلاَّ فى البُلدانِ المستجدَّةِ أو المُعسِرةِ التى لا تكونُ دائنةً ، بل مَدينةً

خُذِ الهندَ الإنجليزيَّةَ وهي التى تُؤَدِّى فى كلِّ سنةٍ أموالاً طائلةً لإنجلترا فوائدَ لرؤوس أموالِها الموضوعةِ فى المسالكِ الحديديَّةِ والمصانعِ وأرباحاً لِتُجارِها ، فإنَّ صادراتِها تربو على وارداتِها

أمَّا صادراتُها فى سنة ١٩٠٧ فقد علَتْ إلى مليارَينِ وتسعمائةٍ وعشرةِ ملايينِ فرنكٍ ، ففاقت الوارداتِ — ومبلغُها عامئذٍ ملياران وستمائةٍ وسبعونَ مليوناً — بمئتينِ وأربعينَ مليوناً ؛ وفى سنة ١٩٠٨ أفضَتِ الوارداتُ فيها إلى ثلاثةِ ملياراتٍ وستةَ عشرَ مليوناً ، فأنافَتِ الصادراتُ عليها بستةٍ وستينَ مليوناً ؛ وما زالت الهندُ معدودةً من الاقطارِ الفقيرةِ ، على كَوْنِ صادراتِها فى اُزديادٍ مُستَمِرٍّ على وارداتِها منذُ نصفِ قرنٍ : ذلك لأَنها تأخذُ أقَلَّ مما تُعطي ؛ ولأنَّ قسماً من صادراتِها تُوَفَّى بهِ حُقوقُ الدائنينَ

الإنجليزِ ولا يُستعاضُ منهُ بشيءٍ يُقابلهُ

إذاً فمذهبُ الموازنةِ التجاريَّةِ فاسدٌ . وليست أرقامُ الصادرِ والواردِ من البضاعةِ هى التى يُنْظَرُ إليها دُونَ سواها لمعرفةِ ما إذا كانَ البلدُ دائناً الخارج أو مديناً ، بل يُنْظَرُ أوَّلاً إلى سعرِ القَيْضِ ومنهُ تُعلَمُ الحقيقةُ الدقيقةُ لوقتِها فى هذا الشأنِ

قوانينُ التجارة مع الأجانب . حرّيةُ المقايضةِ
ونظام الحماية

كيفَ ينبغى للبلدِ أنْ يُقنّنَ المقايضاتِ بينهُ وبينَ الخارجِ ؟ أَيحسُنُ بهِ أن يُطلِقَ للأجانبِ الحرّيَّةَ أم خيرٌ لهُ أن يَضعَ حدًّا للوارداتِ وأن يُوسّعَ نطاقَ الصادراتِ؟

هُنا مذهبانِ قائمانِ : مذهبُ « حرّيَّةِ المقايضةِ » أو « الحرّيَّةِ التجاريَّةِ » ومذهبُ « الحمايةِ »

أمَّا الأوَّلُ فشفيعهُ الأسبابُ التاليةُ : لا يجدُرُ ببلدٍ أنْ يُقاوِمَ الطبيعةَ فيما منحَتْهُ الأقطارَ الأُخر مِن

خصائِصِ الإنتاجِ ؛ فَرُبَّ واحدٍ منها تكثُرُ فيهِ مناجمُ الفحمِ والحديدِ، وفى أهلهِ استعدادٌ للتَّفَوُّقِ على غيرِهِم فى صناعةِ الصَّبِّ والصَّهْرِ وفى استخراجِ ما تُبْطِنُهُ الأرضُ، فلو حاولت أقاليمُ غيرُهُ لم تتوافرْ فيها هذهِ الشرائطُ، أنْ تفعلَ فِعلَهُ، لَخَابت دُونَ إدراكِ هذهِ الغايةِ ؛ ولكان أَصلحَ لها أنْ تُوَجِّهَ قُوَاها ورؤوسَ أموالها إلى إنتاجِ أصنافٍ أُخرَ مِمَّا هَيَّأَتْها لهُ مزاياها الطبيعيَّةُ، أو كَفاءَتُها الجنسيَّةُ، أو عاداتُها وتقاليدُها

فلَها، مثلاً، أن تقومَ على كُرومِها وتُدَقِّقَ فى صِناعاتِها بحيثُ تستخرجُ منها النفائسَ والتُّحَفَ الفَنِّيَّةَ ؛ فإذا فعلت حصلت من المجهودِ الواحدِ على نتائجَ أَوْفرَ، وتوصَّلت بطريقِ المقايضةِ إلى جلبِ ما يُعْوِزُها من مُنتَجاتِ غيرِها بأَرخصَ مِمَّا تُصيبُها لو حاولت استحداثَها عندها وتفرَّغت لها عن الأَعمالِ التى هى فيها أَمْهَرُ وعليها أَقْدَرُ

السببُ الثانى : هو قَوْلهم إنَّ المزاحمةَ بين الأُمَمِ ضروريَّةٌ لِتَنْشيطِ المستصنِعينَ والصنَّاعِ، وإلَّا جَمَدُوا على

ما أَلِفُوهُ ؛ وإِنَّ الأَسواقَ الوطنيَّةَ تَضيقُ عن أنْ تَسعَ استبدادَ أربابِ المعاهدِ الكبرى فى كلِّ فرعٍ من فروعِ الصناعةِ، فيما إِذا وَقاهُم القانونُ آفاتِ المزاحمةِ الأَجنبيَّةِ. فالحِمايةُ — أيْ منَعُ دُخولِ البضائعِ الخارجيَّةِ أو ضَربِ المُكوسِ العاليةِ — عليها كانت ولا تزالُ مُخدِّرةً للصناعاتِ التى سُمِّيَتْ بها

أمَّا السببُ الثالثُ ، فَقَولُهم : إِنَّ كلَّ مكسٍ يُجعَلُ على بضاعةٍ أجنبيَّةٍ كأَنَّما جُعِلَ على بعضِ الصناعاتِ الوطنيَّةِ التى لا غِنى لها عن تلك البضاعةِ لِيَستَتِمَّ بها إِنتاجُها ؛ بمعنى أنَّ كلَّ عائدةٍ تُرَتَّبُ على خُيوطِ القُطنِ الأَجنبيِّ ، مثلاً ، تُنافى مصلحةَ أربابِ المناسجِ الذين يحتاجونَ الى أصنافٍ معلومةٍ من الخيوطِ الأَجنبيَّةِ المُتْقنةِ الغزْلِ الرَّخيصةِ الأَثمانِ ؛ وأنَّ كلَّ عائدةٍ تُرَتَّبُ على الحديدِ الخارجيِّ تُغلى سعرَ الحديدِ فى البلدِ بوجهٍ عامٍّ وتُنافى مصلحةَ صنَّاعِ الآلاتِ ومصلحةَ الزُّرَّاعِ الخ

إِذاً فالحِمايةُ ، وإِن كانت تَنجو ببعضِ الصناعاتِ من

آفاتِ المزاحمةِ الأجنبيَّةِ ، إنما تُفضى إلى إيذاء البعضِ الآخرِ من الصناعاتِ الأهليَّةِ التى لا تَستقِلُّ عن منتجاتِ الديارِ الأجنبيةِ أو تتعرَّضُ لاستعمالِ منتَجاتٍ غيرِ مُنطبِقةٍ تماماً على مطلوبها أو باهظةِ النفقةِ والتكلفةِ

براهينُ كلُّها ثابتٌ دامغٌ : إذ لا ريبَ فى كونِ الحرّيَّةِ التجاريَّةِ خيرَ نظامٍ يُطابقُ الحقيقةَ نظراً ، ويَستَحِثُّ هِمَمَ الأقوامِ فعلاً

لكن يقولُ أشياعُ الحمايةِ : إنهُ لا ينبغى لِشعبٍ أن يكونَ تابعاً للأجانب فيما يتعلّقُ بصناعاتهِ الكبرى وَبميرَتهِ . فإن كانت لاعتراضِهم هذا قُوَّةٌ ، فَمِنَ الجهةِ العسكريَّةِ دونَ سواها: بالنظرِ إلى ما عليهِ العلائقُ بينَ الشعوبِ الأُوربيَّةِ اليوم فيما يَختصُّ بمصانعِ المَدافعِ والبَنادقِ والسفائنِ الحربيَّةِ ؛ أمَّا التَّوَسُّعُ فيهِ إلى أبعدَ من هذا الحدِّ فغيرُ جائزٍ

ويَزعُمُونَ أيضاً أنَّ الحِمَايةَ ضَرْبٌ من التأديبِ للشعبِ ، وأنها بِوَضْعِها العوائِدَ على البضائعِ الأجنبيَّةِ ،

سنينَ معدوداتٍ ، تُنمى الصناعةَ الوطنيَّةَ وتُبلِغُها إِلى المنزِلةِ التى تستطيعُ معها مُقاوَمةَ المزاحمين الأجانب

على أنهُ زَعْمٌ يُرادُ بهِ التَّمْويهُ : بدليل إِشارتهم فيهِ إِلى أنَّ نظامَ الحِمَايةِ لا ينبغى أن يُعْمَلَ بهِ إِلَّا حيناً من الدهرِ وأنهُ يصيرُ بعد عشرٍ، أو خمس عَشْرةَ ، أو عشرينَ سنةً ، إِلى العفَاء[1]

فلو قدَّرْنا أنَّ ذلك هو المقصودُ منهُ فى الحقيقةِ لمَا خلَا أيضاً من الخطإِ : لأنهُ لا يَجْمُلُ بشعبٍ ولا يُوافِقُ مصلحتَهُ أنْ يُنمِّيَ فى آنٍ جميعَ منتَجاتهِ ، ويُهْمِلَ بهذهِ العِلَّةِ ، ما كانَ أَجْدَرَ بالتَّفرُّغِ لهُ والتَّوفُّرِ عليهِ مِن الصناعاتِ

إِذا ثبَتَ أنَّ الحرّيَّةَ التجاريَّةَ هى النظامُ المنطبقُ على الطبيعةِ والعِلمِ ، لم يَسُغْ أن يُستخلصَ من ذلك وُجوبُ إِلغاءِ المُكوسِ من الفورِ ، بل يتحتَّمُ الإِرْعاءُ[2] على المعاهدِ

(١) العفاء أى الزوال (٢) الإِرعاء على الشىء أى الاحتفاظُ بهِ والابقاء عليهِ

الصناعيَّةِ القائمةِ بإطالةِ مُدَّةِ الحِمايةِ رَيْثما تجوزُ تلك المعاهدُ دوْرَ الانتقالِ ويتمُّ تحوُّلُها

إعفاءُ الوارداتِ . الحمايةُ . المكوسُ المعتدلةُ والمعاهداتُ التجاريةُ

لِلمَكْس أَنظِمةٌ ثلاثةٌ ، يجرى كلُّ بلدٍ على واحدٍ منها : أوَّلُها إعفاءُ الوارداتِ ، وعليهِ الإنجليزُ منذُ خمسٍ وثلاثين سنة ؛ لا يجعلونَ على شيءٍ مَكساً بدعوى حِمايةِ الصناعةِ الوطنيَّةِ ؛ ولا يُرتِّبونَ عائدةً على مادَّةٍ أوَّليَّةٍ أو على صنيعٍ مجلوبٍ من الخارجِ سوى المحصولاتِ الشائعِ استهلاكُها مما لا مَثيلَ لأكثرِهِ فى محصولاتِهم ، كالشاى ، والبُنّ ، والتَّبْغ ، والنَّبيذِ ، والكُحولِ

وهذه الأصنافُ إنما فُرِضَ المكس عليها لزيادةِ دَخْلِ الحكومةِ لا لإنقاذِ بعضِ المنتِجين الأهليّين من خَطْبِ المزاحمةِ الأجنبيَّةِ . فيصحُّ — وهذا هو القصدُ منها — أن يُدْعى مَكْسُها بالمكْسِ الجِبائيِّ ، أي الذى تُجْبَى منهُ

أموالٌ للحكومةِ من أصنافٍ شائعةِ الاستنفادِ لا مُمَاثِلَ لها فى الإقليم ؛ بِضِدّ ما عليهِ المكس الحِمَائيّ (١)

النظامُ الثانى : هو الحمائيُّ الآنف ذِكره ، أى المانعُ للبضاعةِ الأَجنبيَّةِ ، وهو نوْعان : كليٌّ أو بعضيٌّ ؛ أمّا البعضيُّ فمأخوذٌ بهِ ؛ وأمّا الكليُّ أى المانعُ لكلِّ سلعةٍ خارجيَّةٍ بلا استثناء ، فَمُستحيلٌ ؛ لأَنهُ لو أُنفِذَ لكانَ مُلْغياً للتجارةِ الأجنبيَّةِ ، مُقْصِياً عن القوْمِ ضروباً من البضائعِ التى لا مندوحةَ لهم عنها : كما لو مُنِعَ عن أوربا الغربيَّةِ ما تحتاجُ اليهِ من القطنِ ، والبترولِ ، والبُنِّ ، والكيناء

ولا نعرف بلداً رَكِبَ أَوْلياؤهُ رؤوسهم وجنُّوا هذا الجنونَ التامَّ ؛ غيرَ أنَّ طائفةً من البُلدانِ آثرَتِ الحمايةَ البعضيَّةَ أي المانعةَ من دخولِ السّلَعِ الخارجيَّةِ التى تَضُرُّ بالصناعات الأهليَّةِ الكبرى

على هذا النَّحْوِ كانَ نِظامُ المكسِ فى فرنسا قبلَ

---

(١) الحِمائيُّ : نسبةٌ الى الحمايةِ

الإصلاح الذى ذاعت أنباؤُهُ وتمَّ فى سنة ١٨٦٠

بقيَ النظامُ الثالثُ ، وهو الآخذُ بشيءٍ من الحرّيَّةِ التجاريةِ مع شيءٍ من الحمايةِ — بمعنى أنهُ مُعْفٍ للموادِّ الأوّليـةِ كُلِّها ، وجاعِلٌ مَكْساً مُعتَدِلاً على الأشيـاءِ المصنوعةِ — فهذا يُضْعِفُ تأثيرَ المزاحمةِ الأجنبيَّـةِ ، لكنهُ لا يُزيلُها ؛ وقد جرت العادةُ على تأييدِ هذا النظامِ المُزدَوج بالمعاهدات التجاريَّـةِ

وما أدراكَ ما المعاهداتُ التجاريَّـةُ ؟

هى اصطلاحٌ فيهِ منافعُ للناس ، لكنهُ قد جُهِلَ فى هذه الأيَّامِ : ومن منافعـهِ الكثيرةِ أنَّ الأُمَّتَيْنِ اللّتَيْنِ تَعْقُدَانِ فيما بينهما هذا العقْدَ ، تَضَعانِ على كلِّ ضربٍ من البضاعةِ مَكْساً مَوْقُوتاً لِعشرٍ أو اثنتَيْ عشْرَةَ سنةً ذلك المكسُ لا تُقْصَدُ بهِ الحمايةُ . فيتسنَّى لِتُجارِ كلٍّ من البلدَيْنِ المتعاقِدَيْنِ أنْ يجلُبوا ما طابَ لهم من سلَعِ البلدِ الآخرِ ، ولا يَفُلُّ ذلك من غِرار المزاحمةِ المفيدةِ التى تَجيئُهم من الخارج ، ولا يَستَنِيمُ التجارُ الأهليُّونَ إلى ما

توطّنوا عليه من العادات ؛ ويعلمُ المستصنعون الوطنيّون الذين يحتاجون إلى طائفةٍ من منتجاتِ الأجانبِ — كاحتياج النسّاجين فى «ليون» إلى أنواعٍ من الخيوطِ لا يجدونها عند قومهم — أنهم قادرون على جلبها من الأقطارِ الأخرى لأمدٍ بعيدٍ بشرائطَ معلومةٍ

وخاتمةُ تلك المزايا : أنّ المستصنعين الأهليّين الذين يُنتجون للتصدير يتّقون، على يدِ المعاهداتِ التجاريّةِ ، طرُوءَ التغيُّرِ الفجائيّ فى مكوسِ الأقاليم المعقودةِ معها تلك المعاهداتُ . وهل فى الوسائلِ أفضلُ من هذهِ الوسيلةِ وأكبرُ نفعاً لتأمينِ بلدٍ مُدّةَ عشرٍ أو اثنتيْ عشْرةَ سنةً على حالةٍ تجاريّةٍ فى الصادرِ والواردِ معلومةٍ من قبلُ وثابتةِ الدعائم ؟

على أنّ من أهمّ الشرائطِ لاستثمارِ الصناعةِ وخصوصاً لإنمائها ، استمرارَ النفاقِ لبضاعتها فى أسواقٍ لا تحوّلُ عنها . ولقد كانت المعاهداتُ التجاريّةُ التى عُقدت فى سنة ١٨٦٠ خيرَ الأمثلةِ لهذا النوْعُ من المعاهداتِ : بما

بُنِيَتْ عليهِ من سعةِ الفكرِ وسَمَاحةِ الرأي ؛ غيرَ أنَّ الأُمَمَ لم تَنْشَبْ أن حادت عن مِنْهاجِها منذ عشرِينَ عاماً وفى ذلك ما يدعو إِلى الأَسفِ

إجازةُ الإِيداعِ . المبايعُ العامةُ

تقتضى المُكوسُ بعضَ المُرَفِّهاتِ لِتَخفيفِ ما قد يتأتَّى عنها من الضَّرَرِ . ورأسُ تلك المُرَفِّهاتِ الإِيداعُ . والذى يَعْنُونهُ بالإِيداعِ فى هذا المَقام : التَّرخيصُ لِكُلِّ مُستَوْرِدٍ بِوَضْعِ البضاعةِ الأَجنبيَّةِ فى مَخازنَ خصيصةٍ بها لا يُؤَدَّى مَكْسُها إِلاَّ حين تخرجُ من تلك المستوْدَعاتِ لِتُدْفَعَ إِلى ما يُسَمُّونهُ بالاستهلاكِ العامِّ أيْ إِلى أيدى تجارِ الجملةِ ، ونصف الجملة ، والأشتاتِ

أمَّا إِذا أُخْرِجَتْ البضاعةُ لِتُعَادَ إِلى الديارِ الأجنبيَّةِ فَتُعْفَى ، ومن ثَمَّ تتأتَّى فائدتانِ للتجارةِ : إِحداهُمَا التَّرَيُّثُ فى أَداءِ المكسِ إِلى أنْ تُباعَ البضاعةُ المستوْرَدَةُ على الاستهلاكِ الداخليِّ ؛ وثانيتُهما التمكينُ من إِعادةِ التصديرِ

بغيرِ عائدةٍ تؤدَّى . ولولا هذانِ التَّسْهيلانِ لامتنعَ التجارُ عن جلبِ كثيرٍ من البضائعِ لِجهلِهم ما إذا كانت تربو على الحاجاتِ الموضعيةِ، أوْ لا تربو عليها

أمَّا الإيداعُ فنوْعان : أحدُهما يُقال له «حقيقيٌّ» وهو الذى تُوضع معهُ البضاعةُ فى مكانٍ مُعيَّنٍ من الحكومةِ ؛ والثانى يُقالُ لهُ «صُورِيٌّ» وهو الذى يُباحُ معهُ للمستوْرِدِ المتوافرةِ فيهِ شرائطُ معلومةٌ، أنْ يجعلَ البضاعةَ فى مخازنِه تحت مُراقبةِ الجُباةِ ، ولا يُؤَدِّى مكسَها إلى أن تخرُجَ من تلك المخازنِ ، وتُباعَ على تُجارِ الجملةِ ، ونصفِ الجملةِ ، والأشتاتِ ، فإذا أُعيدَ تصديرُها أُعفِيَتْ من المكسِ

ولقد اتَّفقَتِ الدُّوَلُ فى هذه الأيّامِ على إلغاءِ ما كانوا يدعونهُ بِحقِّ المُرورِ(١) ، وهو الذى كان كلٌّ بلدٍ يتقاضاهُ على البضاعةِ الأجنبيَّةِ التى تمرُّ فيهِ ؛ كما لوكان إرسالُها من إنجلترا ، وبلجيكا ، إلى سويسرا ، أو إلى إيطاليا ، عن طريقِ فرنسا . وما كان ذلك الإلغاءُ إلَّا لاعتدادِ الدُّوَلِ

(١) حق المرور Droit de Transit

أنَّ مُرورَ البضاعةِ الأجنبيَّةِ فى ديارِها ، يُحرِّكُ المرافئَ من الجُمُودِ ، وينفعُ المسالكَ الحديديَّةَ ، ويُكْسِبُ الصنَّاعَ والتجارَ ومُستَحدَثاتِ النقلِ بَرّاً وبحراً

أمَّا المَبايعُ العامَّةُ فهى التى تُقامُ آناً بعدَ آنٍ فى الأقطارِ ذاتِ المستَوْدَعاتِ المكسيَّةِ ، لِنفَاقِ بعضِ السلعِ التى يَعُمُّ استنفادُها ، كالأصوافِ وأصنافِ البُنِّ ؛ وأَشهرُ تلكَ المَبايعِ مَعاهِدُها فى لندن ، وأنفرس ، وأَمْسْتِرْدام ؛ ويَغلِبُ أن تكونَ هذه الطريقةُ جلاَّبَةَ المشترين ، حتى من الأمكنةِ البعيدةِ ، وأنْ تُفيدَ فى إِقرارِ الأثمانِ على قواعِدَ معروفةٍ

الخُلاَصةُ : أنَّ الدولَ الحديثةَ ، الرَّاغبةَ فى الفَلاَحِ جديرةٌ بِتَوْجيهِ سياستِها الاقتصاديَّةِ شَطْرَ الحرِّيَّةِ التجاريَّةِ ، بدليلِ أنَّ مَنْ قضت عليهِ الأحوالُ ، أو سوابقُ الأوْهامِ منها بالحَيْدِ عن تلكَ الوِجهةِ ، لم يَجرأْ على صَرْفِ النَّظَرِ عنها بالمرَّةِ

——

الفصل السابع

الأَزماتُ التجاريَّةُ

ماهيات الأزمات التجارية — علل الأزمات العامة من تجارية وزراعية — الأدوية الموصوفة للأزمات الاقتصادية — النتائج النافعة التى تتأتى أحياناً من تلك الأزمات

ماهيات الأزمات التجارية

تَطرأُ فى بعضِ الآونةِ على الزّراعةِ والتجارة والصناعةِ طوارئُ، يضطربُ لها الإنتاجُ ويقفُ بعضَ الوقوف: فَيَشكو الفلاَّحونَ من كَسادِ محصولاتِهم، أو التجارُ والصنَّاعُ من ازدحام مخازنهم بما فيها من البضائعِ، وتَعذُّرِ نَفاقها حتى بالبَخْسِ؛ ويقلُّ عندئذٍ العملُ فى المصانعِ وقد يُقْفَلُ بعضُها، فمن أَيْنَ مَبْعَثُ تلك الحوادثِ الأَليمةِ التى تُنيخُ بِكَلاَ كلها على صُدُورِ الناسِ ؟

الأَزماتُ، تجاريّةً كانت أَم صناعيَّةً أَم زراعيَّةً، قد تكون جُزْئيَّةً أو عارضةً، وقد تكون عامَّةً، وأحياناً

مَسكونيَّةً . فإذا كانت بعضيَّةً، فعِلَّتُها — وقلَّما يُصادفُها الشذوذُ — سهلةُ الكشفِ

لمَّا نَشِبَتْ حربُ الفصال بين جنوب الولاياتِ المتحدةِ وشمالِها ، من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٦٥ ، حاقَتْ بمعاهدِ العملِ القطنيّ في إنجلترا، وفي سائرِ القارَّةِ الأوربيَّةِ، ضائقةٌ حالكةٌ : لأنَّ أوربا كانت تمتارُ قطنَها كلَّهُ من الولاياتِ المتحدةِ . فما شبَّتْ الحربُ وحُصِرَت الشواطئُ الأمريكيةُ وتَمَشَّتْ الجائحةُ في المزارعِ وامتُنِعَ التصديرُ، حتى اضطُرَّ أربابُ معاملِ القطنِ في فرنسا وإنجلترا وألمانيا إلى تقليلِ ما يستصنِعونهُ منهُ بل اضطُرَّ أُناسٌ منهم إلى إقفالِ معاهدِهم وتسريحِ فَعَلَتِهم . أمَّا مصانعُ الصوفِ والكَتَّانِ فنَشِطَتْ ونَمَا إنتاجُها

ثمَّ لو شِئْنا لعَدَّدنا حوادثَ جمَّةً وقعت فيها الأزماتُ التجاريَّةُ أو الزراعيَّةُ ولم تُجاوِزْ مواقِعَها ؛ غيرَ أننا نكتفي بذكرِ واحدةٍ منها ؛ هي الكارثةُ التي أصابت جنوبَ فرنسا وتُعرَفُ بكارثةِ « الفِيلُكْسِرا » : هذه الآفةُ سطت منذُ

سنة ١٨٦٧ على الكروم الفرنسيَّةِ ، ثمَّ اشتدَّت من عام ١٨٧٢ إلى عام ١٨٧٣ ، اُشتداداً فادِحاً دمَّرَ تلك الكرومَ بِسُرْعةٍ رائعةٍ ؛ وكانَ ذلك التَّخريبُ مِن عمَلِ حشَرةٍ مجهولةٍ إلى ذلك الوقتِ ، منشؤُها من أمريكا ، والاسمُ الذى عُرِفت بِهِ هو « الفِيلْكسرا »

فلما حلَّ ذلك الخطْبُ بالمقاطعاتِ الكرْميَّةِ ، وتُربتُها بَعليَّةٌ(١) جافَّةٌ لا تُستَنْبَتُ أصلاحَ ولا أربحَ من الأعنابِ ، أعسَرَ الأهلونَ جِدَّ الإعسارِ ، بعد أن كانوا فى رخاءٍ ويسارٍ وهبطت قيمةُ الأرضِ إلى نِصفِها أو إلى ثلاثةِ أرباعِها أو إلى ما دونَ ذلك ، ونزلت الأجورُ إلى الثُّلثَيْنِ أو إلى النِّصفِ ، واضطرَّ سوادٌ من الكرَّامين إلى الهجْرةِ ، فبعضُهم رحَلَ إلى المقاطعاتِ المجاورَةِ ، وبعضُهم نزَحَ إلى الجزائرِ

هذه الأزماتُ البعضيَّةُ أو المَحليَّةُ ضروب من الرزايا الطبيعيةِ التى لا يتسنَّى اتِّقاؤُها ؛ وممَّا يزيدُها خطراً تجزُّؤُ العملِ تبعاً للمواطنِ (أُنظر صحيفة ١٣٣ ج ١) وغُلُوُّ ذلك

---

(١) البَعْلُ من الأرض . ما سقتهُ السماء

التّجزُّؤِ فى المجتمعاتِ الشاهدةِ : على أنها جزئيةٌ تُؤَدَّى فى مقابلةِ الخيْراتِ التى تُستَدَرُّ من تجزُّؤِ العملِ

ليست تلك الأزماتُ الجُزْئيَّةُ أو الموْضعيَّةُ بكُلِّ الأزماتِ، بل قد تحدثُ كوارثُ صناعيةٌ أو تجاريةٌ تُحيطُ، فى آنٍ، بجميع الصناعاتِ فى العالَمِ كافَّةً ؛ ومن هذهِ الكوارثِ ما وقع بين سنتَيْ ١٨٨٢ و ١٨٨٦ ثمَّ بين سنتَيْ ١٨٨٩ و ١٨٩١، فكانَ أطولَ محِنْةٍ أُصيبت بها الدّيارُ الممدَّنةُ ؛ ونزَلت بعد ذلك من سنة ١٩٠٧ إلى سنة ١٩٠٩ نازلةٌ كانت أخفَّ وطأةً من تلك

عللُ الأزمات التجارية من زراعيةٍ وصناعيةٍ

يَعْزُو الجمهورُ الأزماتِ إلى الإفراطِ فى الإنتاجِ من كلِّ شىءٍ : من القمح، واللحمِ، والحديدِ، والملْبَسِ، والنِّعَالِ، والمبانى الخ

زعمٌ مغلوط وإن بَدَا عليهِ مَلْمَحٌ للصواب

لم تَبلُغ الإنسانيَّةُ مبلغاً من الثراء يزيدُ معهُ إنتاجُها

على حاجاتِها التى لا تزالُ مُتعدِّدةً ؛ فإذا شكت كثرةَ القمح ، واللحم ، والملابس ، والنِّعال ، والبيوت ، فخطأٌ لأنَّ السوادَ العظيمَ من أبنائِها فى أرجاءِ المعمورِ ، — دع الأقاليمَ ذات السَّعةِ — لم يحصلوا حتى الساعةِ على الخبزِ الأبيضِ ، ولا على اللحمِ ، ومنهم الحُفاة ، ومنهم الذين لا جُنَّةَ لهم أو يسكنونَ أردأَ المساكنِ

كلاَّ لم تَصِلِ الإنسانيَّةُ ، وكأنِّى بها لَنْ تَصِلَ ، إلى الرتبةِ التى تتفاقَمُ عليها المنتجاتُ المُزْجاةُ بين يديها ؛ فلا معنى للقوْلِ بالإفراطِ العامِّ فى الإنتاجِ

غيرَ أنَّ هذا لا يُنافى تجاوُزَ الحدِّ فى إيجادِ بعضِ الأصنافِ الخاصَّةِ ، ولا سيَّما حيث لا تُراعى النِّسبةُ بين المقاديرِ المعروضةِ من البضاعةِ ، والعاداتِ التى عليها الأهلونَ ؛ كما أنهُ لا يُنافى أيضاً أنَّ بعضَ الأشياءِ التى تُزْجى للجُمهورِ ويرغبُ فيها قد يمنعهُ من شِرائِها غلاءُ أثمانِها على الطبقاتِ غيرِ الموسرةِ من المستهلكين

أمَّا الاصنافُ التى تربو على الحاجاتِ مهْما نَزُرَ إنتاجُها

فَقَلائلُ : منها ما يكون استنفادُهُ خاصاً بأفرادٍ وغيرَ قابلٍ للامتدادِ كالنُّعوشِ والمُهودِ مثلاً ؛ فإنهُ يُولَدُ مِنَ الناس فى فرنسا ويموتُ مِنَ الناس مَنْ تتراوحُ عِدَّتُهم بين السبعمائة والخمسين وبين الثمانمائة من الآلافِ فى كلِّ عامٍ ، فلو صُنِعَ فى كلِّ حَوْلٍ مليونا مَهْدٍ ومليونا نَعْشٍ ولم يتسنَّ تصديرُها لنيفَّتْ على دواعى الحاجةِ ولَمَا وُجِدَ مُقْتَنٍ يقتنى فُضولَها بأيِّ ثمنٍ كان

وقد يقعُ الإفراطُ أيضاً فى إنتاجِ بعضِ الأدواتِ والآلاتِ التى لا يَسَعُ الأقوامَ استعمالُ ما لا يُحصى منها : كالإبَرِ ، والدبابيسِ ، والمعَاوِلِ ، والمجَارِفِ ، والكارَّات ومقطورات المسالك الحديديَّةِ أو قَواطِرِها

غيرَ أنهُ لم يُعرَفْ إلى الآن حدٌّ لما لم يستهلك من الأشياء المذكورةِ آخِراً كما عُرِفَ حدٌّ للأشياء التى ذكرناها قَبْلَها بَيْدَ أنهُ لا يَحدثُ إفراطٌ — أو يَحدثُ فلا يكون عاماً ولا دائماً — فى إنتاجِ البضائعِ التى تتعدَّدُ وجوهُ استخدامِها كالأنسجة التى تُتَّخَذُ منها الأكسيَةُ ، والنَّمارِقُ ، والأستارُ ،

وأغطيةُ الجُدْرانِ ؛ وكالحديدِ الذى يُطبَعُ على ألفِ شكلٍ للخدَمِ المتنوّعةِ ؛ وكالقمح واللحم اللذَينِ ما زالَ الأكثرون لا يُصيبونَ منهما ؛ وكالدُورِ التى حُرِمها جماهيرُ من الخَلْقِ يَقْطُنون متُكدّسين فى قراراتٍ وَبالةٍ (١)

إذا كانت الحالةُ هذهِ، فإنما يحدُث عدمُ تناسُبٍ بين الثمنِ المتكلَّف على الشىء، الذى لم يَحصلْ عليهِ السوادُ الأعظمُ، وبين ما قُيِّضَ لجُمهورٍ آخرينَ من وَسائلِ اقتنائه

على أنهُ قد يطرأُ على فِئةٍ من الأَنامِ أن تتعوَّدَ مُتدرّجةً اختيارَ ما هو أجمَلُ وأصلَحُ لها من الكِساءِ والفُرُش والمسكنِ ؛ فإذا أُفْرِطَ فى الصُنْعِ من هذهِ الأَشياء فهو غُلُوٌّ فى الظاهرِ أكثرُ مما هو فى الحقيقةِ ، وأثرُهُ زائلٌ

أمّا العِلّتان اللّتان تجلبان الأزماتِ التجاريّةَ العامّةَ فهُما : من جهةٍ ، التّمادى فى المُصافقةِ (٢) ، والإفراطُ فى الإنساء (٣) ؛ ومن جهةٍ أُخرى ، طُروءُ الآياتِ الجديدةِ

---

(١) وَبَلَ المرعى وَبالةً وَخَمَ (٢) المصافقة : المضاربة
(٣) الإنساء الائتمان

بغتةً فى الصناعةِ ، أو في تسهيلِ ذرائعِ النقلِ

السببُ الأوّلُ يحدثُ فى العهودِ الطيّبةِ ، عهودِ رواجِ الأسواقِ وموافقةِ الأعمالِ : إذ تعظمُ أرباحُ المستصنعين وتهيّأُ النفوسُ للأوهامِ — كما هى شيمةُ الأكثرين — فيهبُّ الطامعونَ من كلِّ جانبٍ ، مقبلينَ برؤوس أموالهم لتثميرها فى مشروعاتٍ من كلِّ ضربٍ يشيّدونها ، أو طارقينَ أبوابَ المناسئ للاقتراضِ ، وما من عُدّةٍ يعتدّونها للوفاء سوى الأرباح التى يتخيّلونها

إذ ذاك يتّسعُ نطاقُ الائتمان إلى غاياتهِ ؛ فيدينُ مَنْ يدينُ بلا تدبُّرٍ ، ويستدينُ مَنْ يستدينُ بلا تبصُّرٍ ؛ حتى إذا وقعت واقعةٌ غيرُ موافقةٍ ، مهما صغُرَ خطبُها ، مرّت بتلك المشروعاتِ المتقلقلةِ فهدمتْها هدمَ النّسيمةِ صروحَ الأوراقِ

أمّا السببُ الثانى ؛ وهو الأجلُّ ، فطروءُ الآياتِ الفُجائيّةِ التى يجىءُ بها التقدّمُ ، فتغيّرُ أصولَ الصناعاتِ وتتناولُ فروعَها : هذهِ ، وما يدخلُ في بابِها من تحسّنِ

ذرائعِ النقلِ ، تُهَيِّئُ ميادينَ جديدةً للمزاحمةِ فى الصنفِ وفى الثمنِ، وتقعُ مَوْقعَ الدَّهْشةِ والذُّهولِ من نُفوسِ أكثرِ المنتجينَ ؛ فَتُفْسِدُ عليهم أصحَّ حُسْباناتِهم ، وتُبْطِلُ أحكمَ تقديراتِهم بما تُرسِلهُ إلى السُّوقِ ، من حيث لم يسبقْ بهِ شُعورٌ ، من المستحدثاتِ الغزيرةِ المقاديرِ، الزَّهيدةِ الأثمانِ مماَّ يتأتَّى عنهُ اضطرابٌ وقتيٌّ قد يطولُ أمَدُهُ إلى سنين

عندئذٍ يتعيَّنُ على أولئكِ المنتجينَ، أن يُعتِدُوا إعتاداً جديداً ويَخلُقوا أساليبَ غيرَ مألوفةٍ للنجاةِ من هذه الطارئةِ ولا يتمُّ لهم ذلك بلا عناءٍ ولا ألمٍ

مَثَلُ الأزماتِ التجاريَّةِ وما ينالُ المجتمعَ منها فى حالةٍ كالتى وصفناها ، مَثَلُ الأعراضِ تَنْتابُ اليافِعينَ إبَّانَ البُلوغِ ، أو الأَمراضِ تُصيبُ الأَطفالَ فى أسنانِهم : فيها ما فيها من الأَوْجاعِ ، ولكنَّها تكادُ تكون ضروريَّةً ، وربما كانت الجِزْيةُ هى التى يستأديها النجاحُ الفُجائيّ العظيم

لَمَحَ بعضُ المُستَقْرين للأزماتِ الناجمةِ عن الإفراطِ فى النسيئةِ أو المجازفةِ فى المصافقةِ — والمصافقةُ ليست

بذاتها شرًّا، بل هي قوّةٌ نافعةٌ مُعرَّضةٌ لآفاتِ الاندفاع — أنّ تلك الأزماتِ ذاتُ مَعَادٍ دَوْريٍّ، يكاد يكون موقوتًا بكلّ عشرِ سنين أو اثنتي عشْرَةَ سنةً: فتأويلُ هذا المَعَادِ أنّ العِبَرَ التي تَحُلُّ بالآباء قلّما تنفعُ الأبناءَ، وأنّ عهْدَ اليسارِ يُنْسي عِظاتِ الماضي ويبعثُ على الغُرورِ

على أنّ الأزماتِ التي يجيء بها الإبداعُ[1] الصناعيُّ بغتةً، ليست أَوَّابةً[2] في دَورٍ بعدَ دورٍ على اطّرادٍ؛ بل بين مَراجعِها مسافاتٌ أوسعُ من تلك. وإنما هي أوّابةٌ: لأنّ النجاحَ الزّراعيَّ والتحويليَّ لا يتمشّى على وتيرةٍ واحدةٍ ولا يستمر بلا انقطاع، فربما صادفَتْهُ أزْمِنَةٌ أغربَ فيها وأَذْهَبَ[3] فهزّ العالمَ بأسرِهِ هِزّةَ الحُمّى وحرّكَ سواكِنَهُ؛ وربما صادفتهُ أَزمِنةٌ أُخرى كان فيها هادئًا مُستكينًا. أمّا تلك الأيّامُ الاولى، فتكونُ مُحَجَّلَةً بالمَجْدِ؛ وأمّا هذه الأيّامُ الثانيةُ فَلعلّها تكون أَحْفَلَ بالسَّعْدِ

---

(١) الإبداع التحسين والإتقان (٢) أوّابة: عوّادة

(٣) أغرب وأذهب: أتى بالعَجَبَ

أدوية الأزماتِ الاقتصادية

ليسَ فى الأَدويةِ ما تستأصلُ بهِ شأفةُ الأَزماتِ الاقتصاديَّةِ . ومن الغُرورِ الظنُّ بأنها تُتَّقى . إذ لو أُريد تدارُكُها لوَجبَ أن يُزالَ الوهمُ من نفوسِ الأَجيالِ الجديدةِ إزالةً تعصِمها من الاندفاعِ فى المجازَفاتِ والإِمخاشِ فى الاقتراضِ ؛ ولوَجبَ كذلك أن يُساقَ التقدُّمُ البشريُّ فى مَساوِقَ أشبهَ بالتُّرعِ ، يجرى فيها جرْياً بطيئاً مُتماثلاً ، بدلاً من تركهِ يثورُ فى بعضِ الأَحايينِ ثَوَرانَ جبالِ النارِ ، ثمَّ يستقرُّ فيهدأُ ، وتَعقُبُهُ أوقاتُ سكونٍ واسترخاء

تلك أُمنيَّةٌ ليسَ تحقيقُها فى طَوْقِ الإِنسانِ ، ولا فى وُسعِ المجتمع

عندما تحدثُ الأزمةُ الاقتصاديَّةُ المحليَّةُ ، كأَزمةِ القطنِ ، من سنة ١٨٦٠ إلى سنة ١٨٦٥ ، أو كأَزمةِ «الفيلكسرا» فى جنوبِ فرنسا ؛ يُحتَملُ تلافى بعضِ آفاتِها : بمِثلِ الشُّروعِ — عن تدبُّرٍ ورَويَّةٍ — فى إقامةِ طائفةٍ

من الأَعمالِ العامَّةِ في الأَرجاءِ المُصابَةِ، وبمثلِ تمهيدِ السُّبُلِ للمُهاجرةِ في الحدِّ الذي تُجيزُهُ الحكمةُ: بمعنى أن لا يُصْرفَ النظرُ عن الضررِ الجسيمِ الذي يلْحَقُ بالبلادِ من التَّوسُّعِ في ذلك التَّرْحيلِ حينَ يعودُ الرَّخاءُ وتُعوزُ الأَيدي العاملةُ

ومن أَفْضلِ الذَّرائعِ لتخفيفِ وَيلاتِ هذه الأَزماتِ أن لاَ يألوَ الأَفرادُ في أيَّامِ الخَفْضِ عن التبصُّرِ والادِّخارِ بحيثُ يكونانِ لهم خيرَ معْوانٍ على أيَّامِ البأساءِ

لا كذلك الأزماتُ التجاريَّةُ العامَّةُ التي تُصيبُ بلداً أو تَشمَلُ الصناعاتِ بأسرِها، فإنَّ المروِّحاتِ لها قلَّما تتيسَّرُ، ولا حيلةَ معَها للحكومةِ سوى أن تَلزمَ الحَذَرَ، وتُنْفِقَ عن قَصْدٍ، لِتَستعيدَ الثِّقةَ وتُؤَمِّنَ الخائفين

فإذا افْتَتَحَتْ مَعاملَ وطنيَّةً، كما يُشيرُ بذلك فريقٌ من الناسِ، فإنما تَزيدُ الكارثةَ، خُطورةً وتُطيلُ أيَّامَها على نقيضِ ما يتوهَّمُونَ: لأَنَّها بِفعلِها ذلكَ تُمِدُّ الأَوْهامَ وتُفسحُ المجالَ للمَطامعِ التي تولَّدَت منها الكارثةُ

وَلَدَى هذه المناسبَةِ يَصحُّ استدراكُ أنَّ الحكومةَ،

فى كثيرٍ من الأَمرِ، تُؤَثِّرُ تأثيراً سيئاً فى الصناعةِ: بِمدّها — فى عهْدِ الإقبالِ — مسالكَ حديديَّةً وراءَ الحاجةِ، واستحداثِها أعمالاً عامَّةً لا تقفُ معها عند حدٍّ، فتُفْسدُ الأَحوالَ الطبيعيةَ على الصناعاتِ، وتُغيِّرُ الرَّوابطَ القانونيَّةَ بين الأَرباحِ والأُجورِ؛ ثمَّ تجارى ثَورانَ المطامعِ، فتَخْلُقُ مَعاهِدَ لاتدعو إليها الضروراتُ، وتُغْلى مُكافآتِ الأَيدى العاملةِ إغلاءً فاحِشاً أو سابقاً لأوانه

على أنهُ أَجْدَرُ بالحكومةِ، إذا أرادت التداخُلَ فى شأنِ الصناعةِ، كأَنْ تُجيزَها (١) أو تدفعَها إلى الأمامِ، أو تُعينَها بما تُوصيها بهِ من مَطالبِها، أن تلْزَمَ جانبَ الحِكمةِ والحَيْطةِ

التنائج النافعة التى قد تتأتى من الأزمات الاقتصادية

للأزماتِ الاقتصاديَّةِ، برغم ماتجرُّهُ من ضُروبِ الأذى، نتيجةٌ نافعةٌ: وهى أنَّ المنتجينَ، بعدَ مُرورِ

(١) تجيزها: تعطيها الجوائز

النازلةِ يستجمُّونَ [1] ويُراجعُونَ ضمائرَهم مِنَ الجهةِ الاقتصاديَّةِ ، فينظرونَ فى تقويمِ ما اعوجَّ من نظامِهم ويسدُّون مسارِبَ الأرباحِ من ثلماتهِ ، ويتخيَّرونَ طرائقَ أصلحَ من الطرائقِ الأُولى للعمل ، حتى يُفْضُوا إلى جعلِ أثمانِ التكلفةِ أقلَّ مماَّ كانت قبلاً

حينئذٍ ترجعُ الأُجورُ والمكاسِبُ إلى حدٍّ معقول ، وتجدَّدُ فى النفوسِ عاداتُ الجدِّ المطَّرِد ؛ وتتشدَّدُ النسيئةُ فتعودُ إلى التبصُّرِ والتدبُّر ؛ ويَنتُجُ من كلِّ هذه ، بعد انصرافِ الجائحةِ ، أن تروجَ البضائعُ ، وتجدَّ طبقاتٌ من المستنفدين ، ويتوطَّدَ التحسينُ الذى تمَّ وكان يُظَنُّ مبعثَ الاضطرابِ وتَنهَضَ الإنسانيَّةُ ، بعد مُعاناةِما تُعانيهِ من ذلك الضيِّم — طالَ أَم قصُرَ — واجدةً بينَ يَدَيْها فَوْقَ ماكانت تجِدُهُ ، مِن وَسائلِ الوفاءِ بحاجاتِها وقضاءِ مآربِها

(١) أى يجمعون أنفسهم للتفكير

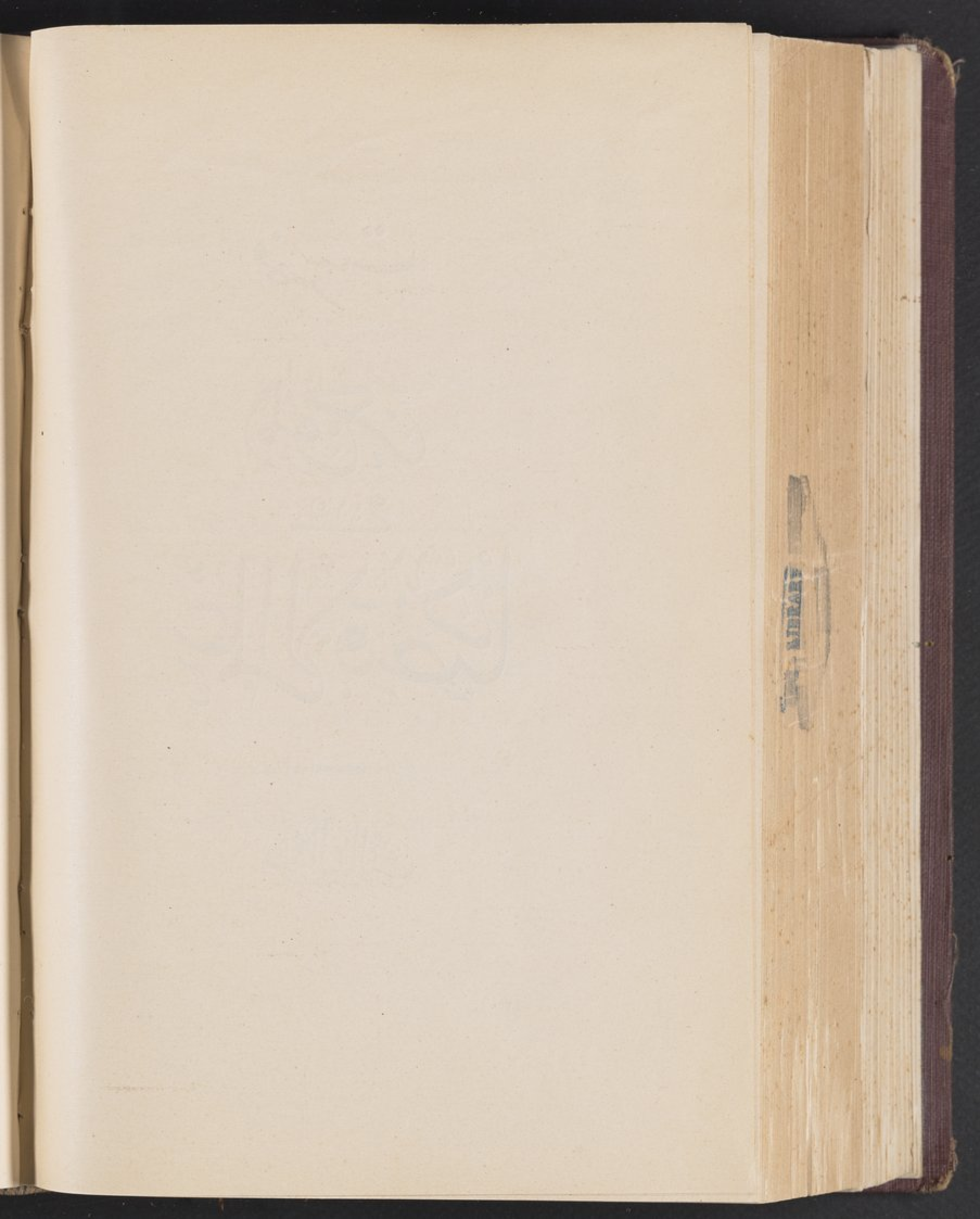
فهرست

الموجز في علم الاقتصاد

محفوظ






LIBRARY

القسم الثالث

﴿ تداول الأرزاق ﴾

الفصل الأول

الفصل الثانى

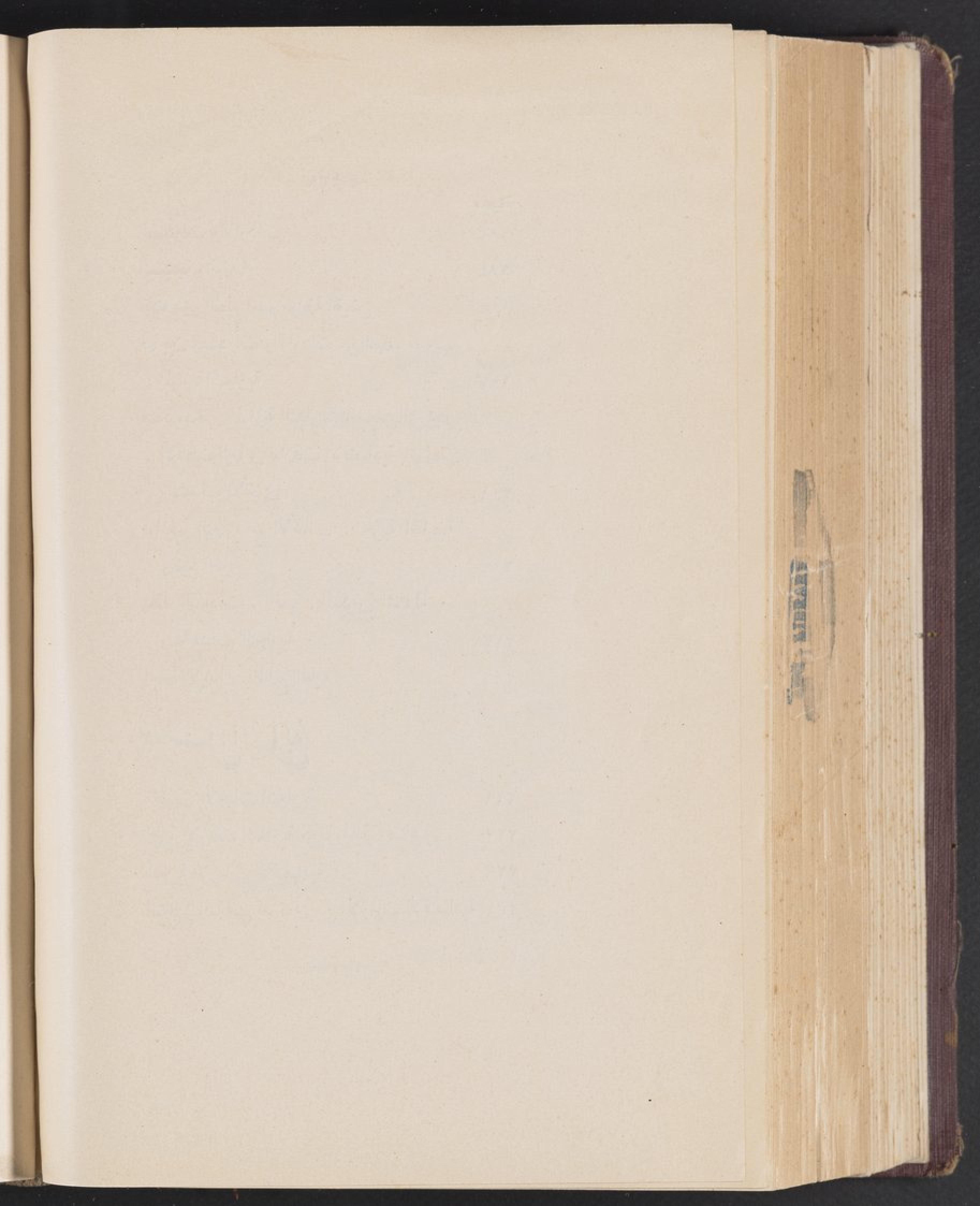
الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع


LIBRARY

جدول الاصطلاحات

الحَوْليَّةُ : النَّشرةُ السنويةُ Annuaire

الاصطرافُ : Agio

لغةً واقتصاداً : اكتسابُ الفرق في قيمةِ النقدِ الاسمية عن قيمتهِ الحقيقية

النُّجوم : الأقساط Annuités

التأمينُ الاقتساميُّ : Assurance mutuelle

المُتكافئُ : أو المتعادل Au pair

الدُّخْن : حبٌّ صغيرٌ أملس تُعلَفُ بهِ الخيل Avoine

السُّتُّوق : النقود ليست من فضةٍ ولا ذهب Billon

الظِهارة : سترة العامل Blouse

المَصفْقُ : Bourse

هو المكان الذى تُعقَدُ فيهِ الصفقاتُ بيعاً وشراءً

أصلُ المال : أو رأس المال Capital

السَّفْتَجةُ : — Change

مصدرُ فعل سَفتَجَ بمعنى كتب كتاباً الى عميلٍ لهُ فى بلدٍ آخر يكلّفهُ فيهِ دفع مقدارٍ من المال الى حامل الكتاب

بَيْتُ المُعاوَضة — Clearing house

الحِزْميُّ : — Collectif

كالأُلبيُّ . نسبة الى حِزم وهو الجمع المتفق على رأيٍ

الكورة : البقعة يجتمع فيها قُرًى ومَحالُّ — Commune

المُعاوَضةُ : — Compensation

مُنافاةُ حسابٍ بحسابٍ أحدهما لدائن والآخر لمدين

المُكلفونَ : — Contribuables

هم دافعو الضرائب . وأعْرَبُ من هذه لفظةُ الغُرَماء

النَّسيئةُ أو الائتمانُ — Crédit

الائتمانُ العَينيُّ — Crédit réel

البِلَّوْرُ الصَّفَويُّ — Cristal de roche

المَراسيم : الدكريتات — Decrets

Dette viagère الدَّيْنُ العُمْرِيُّ أو العُمْرَى أو الإعمار :

كما فى معاجم اللغة : هو نوعٌ من الدين يتعهَّد بهِ الدائن لمدينهِ مدى العمر

Disponible المُستَقِرُّ :

هو المال الذى يكون تحت تصريف صاحبهِ حالاً

Endosser ظَهَّرَ الصَّكَّ : أى أحالهُ بكتابةٍ على ظهره

Escompte القَطْعُ (الخَصْم) :

اقتراضُ التاجرِ من مصرفٍ مالاً على صكٍّ يضعهُ فيهِ ضماناً للوفاء

Facture جريدةُ المطلوبات

Faire valoir استَثْمَرَ :

أى وضع أموالهُ فى مواضع يأملُ استرجاعها منها ومعها ربحٌ

Fluctuation الاصطفاقُ : التضرُّبُ

Fructifier استثمرَ

Guichets الكُوَى :

جمع كُوَّةٍ وهى النافذة : كلُّ مُطَلٍّ يُفتَحُ فى الإداراتِ العامةِ للجمهور

Insolvable	المِغْلاقُ :
	المُعسِرُ المتعذّر عليهِ وفاء دَينهِ أو افتكاكُ رهنه
International	الأُمَمِيّ : نسبة الى لفظة أمم بالجمع
Lettre de change	السُّفْتَجةُ : رسالة الإحالة بِدَين بين بلدين
Papiers de commerce	الخطوطُ التجاريّةُ
Placer	استثمرَ
Portefeuille	قِمطَرُ المصرِف : محفظة الخطوط التجارية فيهِ
Prescription	التقادُمُ : مُضيُّ المدَّة
Prix de revient	الثمنُ الغُرْميُّ :
	ما يُنفق على المنتَج حتي يصلُحَ للبيع
Provincial (Departemental)	الرَّجَوِيُّ :
	نسبة الى رجاً : وهو القطعة من البلد كأن تكون وِلايةً أو مُديريةً
Pseudo	المُشبَّهُ
Rachat	الافتكاكُ :
	وفاء الدين وتحرُّر صاحبهِ من عهدتهِ

الدُّخول : Rentes

جمع دَخلٍ : هى السهام التى تُصدرها الحكومةُ على دخلها أو على دَخلٍ تُعيّنهُ لصاحبها

المُقَدَّداتُ : Salaisons

كلُّ مُجَفَّفٍ من لحمٍ ومأكولٍ وغيرهِ

القَبْضُ : ثمن المال المُحال بالسُّفْتجة Taux de change

العائدةُ : Taxe

اسمٌ لنوع من الضرائب اصطلحت عليهِ مصر أخذاً عما فى أصلهِ اللغويّ من معنى المنفعة ومعنى العَوْد

الإجازات : تذاكر السفر والدخول Tickets

الوَثيقةُ : Titre

الورقة التى تُعطَى لإثبات حقٍّ أو إيجاده

المُقايَضةُ السِّلعيَّةُ : Troc

هى التى لا تدخل فيها النقود

المُواثَقةُ : Trust

هى الشركة تضمُّ اليها سائرَ الشركاتِ التى من نوعها أو مُعظَمها لاحتكار بياعةٍ أو صناعةٍ أو بضاعةٍ معلومةٍ

المُقوَّماتُ : Valeurs

كل شيء قُدِّرت لهُ قيمةٌ : خصصنا بها الأوراق لأنها لا تسوى من الثمن الاَّ ما يُقَدَّرُ لها

التَّرْحيلات : Virements

نقل الحساب من فصلٍ لفصلٍ

العَجَلَه : المركبة (العربة) Voiture

القسائمُ الضامنةُ : Warrants

هى التى يعطيها مُدير المخزن العام للدَّائن فتجعل لهُ حقَّ رهنٍ على البضاعة المُودعة لديهِ

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب فى مدارسها

الموجز
فى
علم الاقتصاد

تأليف

پول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تعريب

حافظ ابراهيم و خليل مطران

الجزء الرابع

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٣٣١ = ١٩١٣

يطلب من ملتزم طبعه ونشره
نجيب متري
صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

القسم الرابع

استنفاد(١) الارزاق

الفصل الأوّل

الادّخارُ أو التأثيلُ

الوجوه الأربعة التي يستطيع الانسان تصريف ما يزداد من قوّته الانتاجية فيها — توسيع أوقات الفراغ وتوسيع الانتاج — شأن الادخار — مطاعن العامة على الادخار : السفيه والمقتصد — الخطأ فيما يظن من أن اتلاف الأشياء النافعة قد يفيد التجارة — قوّة التأثيل فى فرنسا ونسبته الى الدخل القوميّ — بواعث هذا التمادى فى التأثيل — صناديق الادخار — كيفية استخدام أموالها — التأمين وضروبه — شركات المبارّة (٢)— شركات التعاون على الادخار — تأثير سوق المقومات المنقولة فى تكوين الادخار وسرعة تثميره

---

(١) الاستنفاد والاستهلاك بمعنى : غير أننا آثرنا الأولى تفادياً مما فى الثانية من الإشارة الى الهلكة وتوخياً لما فى ذلك من سهولة التصريف والاشتقاق على ما سترى (٢) المبارَّة : المشاركة فى البرّ وهى خير اصطلاح عربى يؤدى بِهِ المراد فى الفرنسية من لفظتى Secours mutuels

الوجوهُ الأربعةُ التى يستطيعُ الإنسانُ تصريفَ ما يزدادُ من قوّتهِ الإنتاجيةِ فيها

رأينا أنَّ القُوَّةَ المنتِجةَ فى الإنسانِ ، بل فى المجتمع قاطبةً ، تَنْمو نُموًّا مُستَمِرًّا : ناجِماً بعضُهُ عن التَّكاثُرِ المُطَّرِدِ فى الأدواتِ المستجَدَّةِ للعملِ ؛ وبعضُهُ عن المستكشفات والمخترعاتِ العِلْميَّةِ والصناعيَّةِ

فإذا تَهَيَّأت[1] هذهِ القوَّةُ المنتِجةُ لِرجلٍ ، فإليكَ الوُجوهَ الأَربعةَ التى يستطيعُ تَصريفَها فيها :

١ً — توْسيعُ أوقاتِ فَراغهِ

٢ً — زيادةُ مُستَنفَدَاتهِ ، أى ما يُصيبُهُ من المتاعِ العاجلِ

٣ً — تكثيرُ أدواتِ العملِ بين يَدَيهِ ، أى إضافةُ مُدَّخَراتٍ جديدةٍ إلى مُدَّخراتهِ

٤ً — تَنْميَةُ النَّسْلِ

وللإنسان أنْ يستخدِمَ كلَّ زيادةٍ تَكسِبُها قوَّتُهُ

(١) تهيأت : اتَّسقت وتوافرت

المنتجةُ فى قسمٍ من هذهِ الأَقسامِ الاربعةِ ؛ كما لهُ أن يُوزّعها على غيرِ واحدٍ منها ، أو عليها كلّها ؛ وأشدُّ هذهِ الأَقسامِ شيوعاً بين الناس ، هو القِسْمُ الرّابعُ منها

توسيعُ أوقاتِ الفَراغ وتوسيعُ الإنتاج

واضحٌ أنَّ ازديادَ القوّةِ المنتجةِ فى الإنسانِ وفى المجتمعاتِ بأسرِها ، يَصحُّ استخدامُهُ فى تَوْسيعِ أوْقاتِ الفَراغِ ، أى الرّاحةِ ، دونَ سواها

غيرَ أنهُ لو أُريدَ ذلك ، لوَجَبَ أن يكونَ الفراغُ هو النّعمةُ الفذّةُ ، التى ينتهى إليها كلُّ مرامٍ ، بحيثُ يسوغُ لهُ عندَ بلوغِها ، العُدولُ عن كلّ مزيدٍ جديدٍ فى الإنتاجِ ، وفى أدواتِ العملِ ، وفى كثرةِ النّسلِ

نعم إنَّ أوْقاتَ الفراغِ لم تتّسعْ بنِسبةِ النُّموّ الذى حدثَ فى قوّةِ الإنسانيّةِ منذُ قرْنٍ ، لكنَّ اتساعها كان بطيئاً فى بدْئهِ ، ثمَّ أسرعَ فى النّصفِ الثانى منهُ . فنقصتْ يَوْميّةُ العملِ بوجهٍ عامٍّ ، حتى أصبحت ساعاتُها ، فى اكثرِ

المصانع ، لا تربو على إحدى عشرةَ أو اثنتيْ عشرةَ ، على حينِ أنها كانت ثلاثَ عَشْرةَ أو أربعَ عَشْرةَ في أوائلِ عهدِ الصناعةِ الكبرى ، من سنة ١٨٢٠ إلى سنة ١٨٤٠ ؛ وأصبحت في المعاملِ الرَّبَضيَّةِ[١] تِسعاً أو عشْراً ؛ وأصبحت في المَزارع ، ولاسيَّما الكبيرةُ منها ، أقلَّ عدداً ممَّا كانت قبلاً . دعْ أَنَّ طائفةً من العُمَّالِ في الأمصارِ قد اتَّخذوا عادةً سيِّئةً : عادةَ أن ينْقَطِعوا يوماً أو يومين ، عدَا الأحدَ ، حيثُ تكونُ أُجورُهم مُرتفِعةً

على أنهُ إذا كانَ يَحسُنُ التَّفرُّغُ بعضَ الشيء : لإحكامِ الرَّوابطِ البيْتيَّةِ ، وتثْقيفِ العقلِ ، وتَسْلِيةَ النَّفْسِ بالمَلاهي الأدبيَّةِ والفنيَّةِ ، فَمِمَّا تنْقَبِضُ لهُ الصُّدُورُ ، التَّمادي في الفَراغِ الباطِلِ ، مع أنَّ للإنسانيَّةِ حاجاتٍ أصليَّةً لا تُحصَى ، ما زالت في افتقارٍ إلى قضائِها

فالقِسْطُ[٢] الأكبرُ من الزِّيادةِ في القوَّةِ الإنسانيَّةِ

---

(١) الرَّبضيةُ نسبة الى الرَّبَض : وهو ما جاوَرَ المدينـة من الأرض (٢) القِسط هنا بمعنى القَدْرِ

المنتجة، يُستَخْدَمُ فى ازديادِ أسباب الرَّخاء: كأن يُصبِحَ المسكنُ أرحبَ مماَّ كانَ، وأكثرَ مُوافقةً للصِّحَّةِ، وأضبطَ تغليقاً، وأشْرَحَ للصَّدْرِ؛ وأنْ يكونَ الرِّياشُ أقربَ إلى المُشتَهى، وأدعى إلى الرَّاحةِ؛ وأن يكونَ اللِّباسُ أتمَّ مُلاءمةً لاختلافِ الفُصولِ، وفى ظاهرهِ حِشمةٌ بل رَوْعةٌ[1]؛ وأن يتسنَّى للمرءِ ترويحُ النَّفْسِ بالملاهى اللذيذةِ النافعةِ: أمثالِ القِراءةِ والموسيقى والمُستطرَفات[2] الفنِّيَّةِ على تبايُنِها

ومن هُنا تأتَّى أنَّكَ لو نظرتَ إلى الأُمَمِ الممدَّنةِ، فى مجموعِها أو فى أفرادِها، لوَجَدْتَها آخذةً من الأَشياءِ التى يُنْتَفَعُ بها، ومن تلك التى يُستَمتَعُ بها، نصيباً لم تَنَلْ بعضَهُ الأجيالُ السابقةُ

شأنُ الادِّخارِ

على أنهُ لا ينبغى قَصْرُ الإنتاجِ كلِّهِ على ما يُستنفَدُ

---

(١) الرَّوعة: الحُسن (٢) المستطرفات الفنِّيَّة: هي ما يعبر عنه فى الفرنسية بلفظتي Œuvres d'art

عاجلاً ؛ بل يَحسُنُ صرفُ جانبٍ منهُ إلى الادّخارِ ، أى إلى خَلْقِ أدواتٍ جديدةٍ للعمل : وهو الأَمرُ الذى جرت عليهِ الأُممُ المتحضِّرةُ قبلَ أن يُناديَ بهِ عُلَمَاءُ الأخلاق ؛ جرت عليهِ : لأنهُ أَعرَقُ أنواعِ الشُّعورِ فى الفِطرةِ البَشَريَّةِ ولهذا كان فى طَليعةِ ما أَنْمَتْهُ المدنيَّةُ من تلك الأنواع ؛ فإنها جعلت عليهِ مَدارَ الرَّفاهةِ ، وعدَّدَتْ أساليبَهُ لِطالبيهِ وزادت الرَّغبةَ فيهِ ، والتَّطبُّعَ بهِ ، شُيوعاً وتعميماً

وما علينا أن نَعُودَ إلى سَرْدِ منافعِ التَّبصُّرِ ، ومَنافعِ سَليلهِ الادّخارِ بعد ما فَصَّلْنَاهُ تفصيلاً فى صحيفة (٥٦) من الجُزءِ الأوَّلِ : بل حَسْبُنا ممَّا شرحناهُ هُنالك ، التَّذكيرُ فى هذا المَقامِ ، بأنَّ التَّجنيبَ الذى كانَ ضَرْباً من الاكتنازِ العَقيمِ فى الأزمنةِ السابقةِ ، قد أَفضى فى الأُممِ الشَّاهِدَةِ إلى التأثيلِ ، أى إلى إيجادِ الأدواتِ الجديدةِ للعمل يَتولَّدُ بعضُها من بعضٍ وَتَتَنامى (١) بلا انقطاعٍ

---

(١) تتنامى : بمعنى تنمو تدرُّجاً

طعن العامةِ على الادخارِ . السفيهُ والمقتصدُ

لِلعامَّةِ سَبْقُ وَهْمٍ فى شأنِ الادّخارِ ، يَجْمُلُ بنا أنْ نَقِفَ عندهُ ، وأن نُناقِشَها فيهِ الحِسابَ

يَظُنُّ السوادُ الأَعظمُ مِمَّنْ لم يُثَقِّفْهُمُ العِلمُ ، أنَّ الذى يَدَّخِرُ يحرِمُ جُمهورَ أهلِ العملِ الانتفاعَ بِمالهِ ، وأنَّ الذى يُسْرِفُ فَيَنْتَقِصُ ما يَملِكُهُ أو يُبَدِّدُهُ جميعاً ، يزيدُ أسبابَ العملِ للصنَّاعِ ويُرَوِّجُ التجارةَ ، فكانَ من هذا الزَّعْمِ إطراءُ الأكثرينَ للسَّفيهِ وَرِضاهُم عنهُ ؛ كما كانَ منهُ إنحاؤهُم باللَّائمةِ على المدَّخِرِ وخُصوصاً على المُقتِّرِ

غيرَ أنَّ هذا التَّصوُّرَ الشَّائعَ واقعٌ على عكسِ الحقيقةِ التأثيلُ ، وآيتهُ الاستثمارُ فى المجتمعاتِ الحاضرة ، يُؤْتي الصنَّاعَ من أسبابِ العملِ ، ويُحرِّكُ من مجهوداتِ الناسِ ، مِثْلَ ما يفعَلُ إنفاقُ المُسرِفِ ؛ سوى أنَّ الأَموالَ التى تُدَّخرُ لا يكونُ استهلاكُها إلَّا فى سبيلِ إنتاجٍ مُجدَّدٍ

أُنظرْ إلى رَجُلَيْنِ مُتعادِلَي الثروةِ ، أحَدُهُما مُبذِّرٌ

والآخرُ مُقتِّرٌ : تجد الأوَّلَ مِنهما يبتنى صَرْحاً باذِخاً لا يَستمْتِعُ بهِ سواهُ ، ويغرِسُ حَوْلَ القصرِ بُستاناً ذا طُرُقٍ مُمَهَّدَةٍ وشَلاَّلاتٍ وَمَطَافِرِ (١) ماء ، وتجد الثانى يتركُ مسكِنَهُ على عهدهِ ، لكنَّهُ يُحسِّنُ مُزْدَرَعاتهِ بتقليب أرضِها ، وإرواءِ الظَّمآنِ منها ، وتجفيفِ المغمورِ فيها ، وبَسْطِ الأسمدةِ عليها ، وإقامةِ المبانى لِخدَمتِها وسائمتِها ، وجَعْلِ ملاَبِنِها (٢) وحظائرِها أصلحَ فأصلحَ للإنتاج

ففى هاتَيْنِ الحالتَيْنِ تكون النفقةُ واحدةً ، والأَجْعَالُ المُجْراةُ على الفعَلَةِ واحدةً ؛ غيرَ أنَّ ما يبْذُلُهُ الأوّلُ عادِمُ الإنتاجِ أو قليلُهُ ، بخِلاَفِ ما يبْذُلُهُ الثانى ، فإنهُ ولا رَيْبَ مُنْتِجٌ : بما يتِمُّ على يدهِ ، من إصلاحِ الأرضِ ، وتوْسيعِ مبانى الاستغلالِ وإحكامِ نِظامِها ، بحيثُ تشتمِلُ مِن

---

(١) المطافر جمع مِطفرة : وهى « الفسقية » التى يخرج منها الماء مندفعاً صُعُداً Pets d'eau (٢) الملابن جمع ملبنة : وهى مصنع الألبان بأنواعها وقد سبق شرحها Laiteries

المحصولاتِ ومن النَّبيذِ ، ومن اللَّبنِ ، ومن الجُبْنِ ، ومن الماشيةِ على اكثرَ مماً كانت تكفيهِ قبلاً

وعلى هذا فالمدَّخرُ يَصْرِفُ أموالَهُ كما يَصْرِفُها المبدّدُ : لكنَّ مُنفقاتِ الأوَّل منهما ، تكون ذاتَ عائدةٍ تُنْمى القوَّةَ المنتِجةَ فى البلدِ ، وتأتو(١) رَيْعَ صاحبها ، كما تزيدُ فى رَيع المجتمعِ كُلِّهِ

ذلكَ هو الفرقُ بين الأُستنفادِ المنتِج ، والاستهلاكِ غيرِ المنتِج

على أنَّ شأنَ المُلَّاكِ الزّراعيّينَ فى هذا البابِ لا يَختلفُ عن شأنِ المموّلين أو الدّخليّينَ ، بدليل رَجُلَيْنِ من هذا الفريقِ ، رزقُ كلٍّ منهما فى السنةِ مائةُ ألفِ فرنكٍ : أحدهما ينُفِدُ جميعَ دَخلهِ فى إيلامِ الولائمِ الشائقةِ واُقتناءِ الأنسجةِ الرّقيقةِ ، والمُخرّماتِ لامرأتهِ وبناتهِ ، والأُستكثارِ من الخَيلِ فى إصطبلهِ ، وتَنْويعِ أشكالِ عجلاتهِ ، وكلُّ أولئك أُمورٌ مُحَلَّلةٌ ، غيرَ أنها تنقضى ولا يتخلَّفُ عنها

(١) أتا ومضارعه يأتو : أى زاد وأنمى

أثرٌ . أمَّا الآخرُ وهو المقتَصِدُ ، فيُفْرِدُ من دَخلهِ أربعين أو خمسين ألفاً لِعيشتهِ ، ويُفْرِدُ ما بقيَ للاستثمار : كأَن يشتري سِهاماً أو أسناداً من وثائقِ المسالكِ الحديديَّةِ ، أو الدَّيْنِ العامِّ ، أو حِصَصاً فى شركةِ مناجمَ أو مَصاهِرَ

فإذا فعلَ ذلك فلْنَنْظُرْ فى تحليلِ ما فعل :

القَدْرُ الذى جنَّبَهُ ، وهو خمسونَ أو ستونَ ألفَ فرنكٍ ، تَستخدمهُ الحكومةُ أو شركاتُ المسالكِ الحديديةِ ، أو المصاهرِ ، أو المناجمِ ، فى استصناعِ مسالكَ حديديَّةٍ أو قواطرَ ، أو أَرْوِقةٍ فى المناجمِ ، أو مَرافِقَ فى المرافئِ ؛ فيَنتفعُ جمهورٌ من التجارِ والفَعلةِ بهذا القَدْرِ من المالِ

إلاَّ أنَّ المنتفِعينَ هَهُنا : هُم عَمَلَةٌ تَطْبيقيُّونَ (١) ، ووَقَّادونَ ومُعَدِّنونَ (٢) ، ورَدَّامونَ (٣) ، لا كالمنتفعينَ

---

(١) تطبيقيون أى ميكانيكيون

(٢) معدّنون : فعلة فى المناجم

(٣) ردّامون : ممهّدون للأرض Terassiers

هُنالكَ : فَهُم طُهاةٌ (١)، وحلَوائيُّونَ (٢)، ونَجّادونَ (٣)، ونَسَّاجو ملابِسَ نفيسةٍ ، وباعةُ عَجَلٍ (٤)، وراضةُ (٥) خيلٍ

ومن ثَمَّ تكونُ الأموالُ المُجنَّبةُ قد أُنفِقَتْ كالمبدَّدةِ في استحداثِ أعمالٍ : لكنَّها تفضُلها بما تَستَخلِفُهُ من الإنتاجِ الذي تكثُرُ معهُ بواعِثُ الصناعاتِ ووَسائِلُ النقلِ

نقولُ هذا وما نُريدُ بهِ القَضاءَ على النَّفائس. مَعاذَ الله . وسيَرَى المُطالعُ فيما يلي ، أنَّنا نقدُرُ النفائِسَ قَدْرَها فيما لا يتجاوزُ شأواً (٦) معلوماً ولا ينعدِمُ معهُ رِزقٌ مِن الأرزاق

لكنَّنا نحتِمُ أنَّ في كلِّ رِزقٍ يُبادُ خُسراناً ، على المجتمع بأَسرِهِ . فمَنْ أضاعَ أَصلَ مالٍ يجلُبُ لهُ رِبحاً ، في متاعٍ عاجلٍ زائلٍ كالملابسِ ، أو الأثاثِ الوثيرِ (٧)، أو الطَّعامِ

---

(١) طهاةٌ : طباخون (٢) حلوائيون : صناعُ حلاوَى

(٣) نجادون أو منجّدون بمعنى، والأول أفصح : هم فارشو البيوت ومزَيّنوها (٤) العجل المركبات كما سبق (٥) راضة الخيل: سوَّاسُها (٦) شأواً : أي غايةً (٧) الوثير : الناعم

النَّهِمِيّ(١) المستفيض الخ ؛ فهو مُفْقِرٌ للمجتمع ؛ ولهذا يصحّ تعريفُ السفيهِ بأنهُ متلافٌ للأرزاق : لأنهُ ينتقصُ ما تملكهُ الإنسانيّةُ ؛ ولهذا أيضاً يسوغُ لنا القولُ ، إنَّ الرّعايةَ التى يرْعاها بعضُهم للمبذّرِ لا مَبنى لها إلّا على سبْقِ الوَهْم

الخطأ فيما يُظَنُّ من أن إتلافَ الأشياء النافعةِ يُرَوّجُ التجارةَ

يدخلُ فى أَوْهامِ العامّةِ ، غيرَ ما تقدّمَ ، زَعْمُهم أنّ كلّ ما يُعْطَبُ ، أو يُكسَرُ من الأشياءِ النافعةِ ، أو المُعجبةِ يُرَوّجُ التجارةَ

فَمِمّا يفعلهُ بعضُهم وقد تنزّهوا(٢) وأكلوا فى الخلاءِ ، أنهم يحطِمُونَ الأَقداحَ والقِصاعَ متوَهِّمين أنهم يُحسنون ؛ ومِمّا يفعلهُ الآخرونَ ، أنهم إذا شَهِدُوا(٣) الحريقَ ، فرِحوا

---

(١) النهميّ نسبة الى النَهَم : وهى الشراهة في الأكل

(٢) تنزهوا : خرجوا للخلاء وعند العرب كان الرمل مقصد المتنزّه

(٣) شهدوا : حضروا أو رأوا

به ، على ظنّ أنّ ذلك يدعو المالكَ الموسرَ إلى تجديدِ بيته

على أنهُ من الخطإِ المحْضِ ، تَصَوُّرُ أنّ الدّمارَ فى بعضِ الأحوالِ ، مماَّ يُوسعُ نطاقَ الأَخْذِ والعطاء . إلاَّ أنَّ النقودَ التى اقْتُنِيَتْ بها قِصاعٌ وأَقداحٌ غيرُ التى كُسِرَت — على ما رأيناهُ فى المثَلِ الآنف — كانت أجدرَ بالإنفاقِ فى التماسِ مُستَصنَعاتٍ أُخَرَ ، اللّهُمَّ إلاَّ إذا كانَ صاحبُها من المكتنزينَ الذين يدفنونَ فُضول أموالِهم ، وهو نادرٌ فى مُجتمَعاتِنا الشاهدةِ ؛ ومِثلُها النقودُ التى يُستَجَدُّ بها البيتُ المحترقُ : فإنها لولا ذهابُ البيتِ طُعْمةً للنّارِ ، لكانت أَخلقَ بالاستخدامِ فى ابتناء دارٍ للكِراء ، أو اقتناء رياشٍ ، أو شراء سهامٍ وأسنادٍ من وثائقِ المسالكِ الحديديّةِ ، أو من وثائقِ الحكومةِ الخ

ذلك لِمَا تحقّقْناهُ من أنّ كلَّ تَمْيِر ، إنما هو فى النّهايةِ إيصاءٌ بعَمَلٍ ؛ أو عبارةٌ عن وَضْعِ أموالٍ تحتَ تصرُّفِ حكومةٍ أو كورةٍ أو مُقاطَعةٍ أو شركةٍ محدودةٍ أو أمرئٍ ما ، لإنفاقِها فى مرافقَ ، أو فى سُبُلٍ أُخرَ مماَّ يُنْتِجُ فائدةً ثابتةً :

كالمستحدثاتِ التجاريَّةِ أو الصناعيَّةِ أو الزّراعيَّةِ ، أو كالأعمالِ العامَّةِ ؛ ولا كذلكَ الأموالُ التى تُبدَّدُ فى السفَّاسِفِ الباطلةِ فإنها تزولُ بزوالِ ما جلبتْهُ من السرورِ ولا تعودُ منها عائدةٌ

قوَّةُ التأثيلِ في فرنسا ونسبتهُ الى الدخلِ الأهليّ

اتَّسعَ نطاقُ التأثيلِ فى هذا الزمنِ عمَّا كان عليهِ قبلاً ويصحُّ تقديرُ ما يُدَّخرُ فى فرنسا — سواءٌ أمِن الإصلاحاتِ الزّراعيَّةِ والصناعيَّةِ أم من تشييدِ المبانى ، أم من استثمارِ الأوراقِ الماليَّةِ — بمِليارَيْنِ ونصفِ مليارٍ أو بثلاثةِ مِلياراتٍ من الفرنكاتِ ؛ فى حينِ أنَّ الدَّخْلَ العامَّ سبعةٌ وعشرونَ أو ثلاثونَ مِلياراً ؛ فكأنَّ الأفرادَ يُجنّبونَ العشرةَ فى المائةِ من دخْلِهم فى المتوسِّطِ

غيرَ أنَّ هذا التجنيبَ لا تستوى فيهِ جميعُ طبقاتِ الأمَّةِ : فأمَّا أعلى تلك الطبقاتِ كعباً فى التأثيلِ فهُم الأكابرُ والأوساطُ من التّجارِ ومن المموّلين وهُم فى الجملةِ

الفِئةُ العِصَاميَّةُ (١) التى لا يندرُ أن يبلُغَ مُعَدَّلُ ادّخارِها رُبُعَ الدَّخْلِ أو ثُلُثَهُ ، أو نِصفَهُ ، أو فَوْقَ النصفِ فى بعضِ الأَحوالِ الاستثنائيَّةِ

أولئك الأَغنياء والموسِرُونَ هُم الذينَ يجمعونَ مِن التأثيلِ أكثرَ ما يُجْمَعُ ، وهُم الذين يَخدُمون المجتمعَ أجلَّ الخِدَمِ بِوَفرةِ ادّخارِهم من حيثُ إنهم يُنمونَ رأسَ المالِ إِنْماءً عاجلاً : وما رأسُ المالِ سوى وسائلِ الإنتاجِ وذرائعِ النجاحِ

وأمَّا الطبقةُ التى تَلي تلكَ فى التجنيبِ ، فالمُلاَّكُ من الفَلاَّحينَ والسوادُ الأَعظمُ منهم أهلُ تدبُّرٍ وتَبَصُّرٍ ؛ ثمَّ الصفْوةُ ، ولا نذكر إلاَّ الصفْوةَ ، من العُمَّالِ والمستخدَمين وصِغارِ الباعةِ ، والأُجَراء

---

١ العصامية : هى التي أيسرت بجدّها Bourgeois ؛ وتُعنى بهذه اللفظة ايضاً الطبقة المعروفة بالديمقراطية Démocrates لأن أفكار اهلها واصطلاحاتهم في معايشهم مخالفة لأفكار العِظاميين Aristocrates واصطلاحاتهم في معايشهم

البواعثُ على ازدياد التأثيل

يرجعُ ازديادُ التأثيلِ فى تدرُّجهِ السَّريعِ مع اتّساعِ نطاقِ الحِضارةِ إلى ثلاثةِ أسبابٍ : التأديبُ والقُدْوةُ ، وهُمَا خيرُ الوسائلِ التى ينتشرُ معَهَا التبصُّرُ بين الطبقاتِ الاجتماعيَّةِ ؛ ثمَّ سُهولةُ التجنيبِ ، ومنشؤُها من ازديادِ مَواردِ الرّزقِ ولا سيَّما الأُجورُ ؛ ثمَّ تعَدُّدُ صُوَرِ الادّخارِ ، وقد نجَمَ هذا التعدُّدُ ممَّا ابتكرتهُ الفِطَنُ فى المدنيةِ الحاضرةِ لِتَنْويعِ وسائلِ التجنيبِ وتطبيقِها على مُتَبايِنِ المشَارِبِ ، وتقريبِها من مَنالِ كلِّ طالبٍ

صناديقُ الادّخار

أَشهَرُ وسائلِ التأثيلِ وأَشيَعُها فى الجُمهورِ تلكَ المُؤَسَّساتُ التى يَدْعونها بِصَناديقِ الادّخارِ ؛ وأوّلُ ما وُجِدَ منها فى فرنسا ، صندوقُ التأثيلِ الباريسيّ : أنشأَهُ بعضُ الأَفرادِ فى سنة ١٨١٨ ، ثمَّ تعدَّدت أمثالهُ بسُرعةٍ

تلك الصناديقُ تتلقى المدَّخراتِ قطرةً قطرةً : أى

فرنكاً فرنكاً فما فوقَ ؛ ويجوزُ الإيداعُ بالعشرةِ فالعشرةِ من السنتيماتِ ، فى الصندوقِ البريديّ الذى أسَّستهُ لهُ الحكومةُ. وهى تُعطى المُودِعَ دفتراً باسمهِ يُدوَّنُ فيهِ ما يُسلّمهُ وما يتسلّمهُ من النقودِ والباقيَ لهُ منها

ومهْما يكُنْ من زَهادةِ المقاديرِ التى تُودَعُ ، فالصناديقُ تُجرِى عليها فائدةً حَسنةً : كانت فى السّابقِ ثلاثةً ونصفاً أو ثلاثةً وثلاثةَ أرباعٍ فى المائةِ ، ثمّ هبطت بهبوطِ السّعرِ العامّ للفائدةِ إلى اثنيْنِ ونصفٍ أو ثلاثةٍ فى المائةِ . وكان قبلاً منتهى ما يُقبَلُ من المودِعِ ألفَيْ فرنكٍ ، فأُنزِلَ منذُ سنةِ ١٨٩٥ إلى ألفٍ وخمسمائةِ ، فرنكٍ بحجةِ أنّ تلكَ الصناديقَ لم يكُن الغرضُ منها تثميرَ أموالِ المموّلين الكبراء والأوساطِ بل تسهيلَ أسبابِ الادّخارِ للصنّاعِ والفلّاحين والمستخدَمين وصِغارِ التجارِ

كانَ للتأثيلِ سنة ١٨٣٥ فى فرنسا مائتان وأربعةُ صناديقَ وشُعَبٍ ؛ ففى سنة ١٨٥٠ بلغت عِدّتُها خمسمائةٍ وخمسةً وستّين ؛ وفى سنة ١٨٦٩ بلغت ألفاً ومائةً وثلاثةً

وسبعين ؛ وفى سنة ١٨٨٠ بلغت ألفاً وأربعمائة وخمسة ؛ وفى سنة ١٩٠٦ انتهت الى ألفين وسبعة وسبعين : كلٌّ أولئك صناديقُ أهليّةٌ وشُعَبٌ لها وتفاريعُ منها

أمّا من قِبَلِ الحكومةِ فقد جُعِلَ للادّخارِ سنة ١٨٨١ صندوقٌ بَريديٌّ سُمّيَ بالصُّندوقِ الوطنيّ التأثيليّ ؛ وفُتِحَتْ له كُوًى[١] فى جميع مكاتبِ البريدِ التى وَصَلَ تَعدادُها فى سنة ١٩٠٦ إلى سبعةِ آلافٍ وتسعمائة واثنىْ عشرَ مكتباً . فبلغت جملةُ المعاهدِ التأثيليّةِ الفرنسيّةِ فى ذلكَ العامِ عشرةَ آلافٍ : لكلّ أربعةِ آلافٍ من السكانِ — أو دُونهم قليلاً — معهدٌ منها

أمّا عددُ المودِعينَ فنحا هذا النَّحْوَ من الاطّرادِ فى الزّيادةِ : إذ كان فى سنة ١٨٣٥ مائةً وواحداً وعِشرينَ ألفاً وخمسمائة ؛ فعَلَا فى سنة ١٨٤٥ إلى ستّمائةٍ وأربعةٍ وثمانينَ ألفاً ومئتيْنِ ؛ وفى سنة ١٨٦٩ إلى مِليونيْنِ ومائةٍ

---

(١) كُوًى جمع كوّة : وهى النافذة اصطلحنا عليها لكلمة Guichets كما سبق الشرح

وثلاثين ألفاً وثمانمائةٍ ؛ وفى سنة ١٨٨٣ إلى أربعة ملايين وخمسمائة واثنين وستّينَ ألفاً ؛ وفى سنة ١٩٠٦ إلى سبعةِ ملايينَ وستّمائةٍ وثمانيةٍ وستّينَ ألفاً

فإذا أُضيفَ إلى هذا الرّقمِ عددُ المودِعين فى صندوق الادّخارِ البريديّ الوطنيّ : وهو أربعةُ ملايينَ وسبعمُائةٍ وخمسةٌ وتسعون ألفاً وثلاثُمائةٍ وعشرةٌ ، كان المجموعُ اثنيْ عشرَ مليوناً ونصفَ مليون

على أنهُ يُحتَمَلُ أن يكونَ غيرُ واحدٍ من أولئك المودعين أهلَ بيتٍ واحدٍ : منهم الأبُ ومنهم الأمُّ ومنهم البنُون فرداً فرداً ؛ ويُحتَمَلُ أيضاً أنَّ طائفةً من الناسِ — وإنْ قلّتْ — يُودِعُ كلٌّ منهم وَديعةً للادخارِ فى صندوقَيْنِ أو ثلاثةٍ ، مُخالِفينَ بذلك تحريمَ القانونِ ؛ إلاَّ أنَّ هذَينِ الاحتمالَيْنِ لا يمنعان من كَوْنِ الأُسَرِ التى تُعامِلُ تلك المعاهدَ التأثيليَّةَ تبلُغُ أربعةَ ملايينَ ونصفاً ، أو خمسةَ ملايينَ

ويُرْجى أن يربوَ عددُ المودعين : بِفَضْلِ ما سُنَّ من

القانونِ الجديدِ الذى أباحَ للنّساء المتزوّجاتِ أن يُعامِلْنَ صناديقَ الادّخارِ بأسمائهنَّ وبغيرِ إذنٍ من أزواجهنَّ

وأمَّا الأموالُ المدينةُ بها تلك المعاهدُ للمُودعين، فكان مبلغُها اثنين وستّينَ مليون فرنكٍ عامَ ١٨٣٥ ، وثلاثمائة وثلاثةً وتسعين مِليونًا عام ١٨٤٥ ، وسبعمائة وأحد عشر مليونًا عام ١٨٦٩ ، ومليارًا ومائتين وثمانين مليونًا عام ١٨٨٠ ومليارًا وثمانمائة وستةَ عشر مليونًا عام ١٨٨٣، وثلاثة ملياراتٍ وأربعَمائة وأربعةً وثلاثين مليونًا عام ١٩٠٦

فإذا ضُمَّ إلى هذا الرقمِ ما كان مُودَعًا فى صُندوق الادخارِ البريديِّ — ومِقدارُهُ مليارٌ وثلاثمائةٍ وثمانيةَ وثلاثونَ مِليونًا — كانت جملةُ المودعاتِ — على ما أثبتَهُ الاحصاءُ إلى أوّل يناير عام ١٩٠٧ — أربعةَ ملياراتٍ وسبعَمائةٍ واثنين وسبعين مليون فرنكٍ

ولقد كان مجموعُ المودعاتِ الادخاريّةِ سنة ١٩٠٧ فى انكلترا : خمسةَ ملياراتٍ وثلاثمائةِ مليون فرنكٍ ؛ وفى

امبراطوريَّةِ ألمانيا، سنة ١٩٠٦: ستةَ عشرَ ملياراً وسبعمائة مليون فرنكٍ

على أنَّ طبقةَ الفعلةِ والصنَّاعِ وصِغارَ التجارِ وأوساطَهم فى ذَينكَ البَلَدينِ لم تتعوَّدْ تميرَ أموالِها باقتناء وَثائقِ الدُّخولِ أو المقوَّماتِ الأُخَرِ كما تعوَّدَها أمثالُهم في فرنسا: ومن هُنا جاءَت الزّيادةُ الفاحشةُ فى مُودَعاتِ صناديقِ الادّخارِ الأَلمانيَّةِ عن مُودعاتِ الصناديقِ الفرنسيَّةِ ؛ وليسَ فى تلك الزّيادةِ دليلٌ على أنَّ الأُمَّةَ الأَلمانيَّةَ أعظمُ تأثيلاً من الأُمَّةِ الفرنسيَّةِ

استخدامُ المدَّخرات المودَعة

وُضِعَتْ فى فرنسا قواعِدُ تدقيقيَّةٌ مُتماثِلةٌ لاستخدامِ الأَموالِ التى تُودَعُ فى صناديقِ التأثيلِ: قِوامُها أن يُشترى بتلك الأَموالِ وَثائقُ دخلٍ على الحكومةِ الفرنسيَّةِ، أو أن يُفتَحَ بها حسابٌ جارٍ لِمَعهَدٍ كبيرٍ شهيرٍ باسم «صُندوقِ الودائعِ والأَمَاناتِ» ؛ وهذا المعهَدُ نفسُهُ يُودِعُ أموالَهُ

المُستَقِرَّة[١] بالحسابِ الجارى فى الخِزانةِ العامَّةِ

فبهذهِ الوسيلةِ يُؤْمَنُ كلُّ محذورٍ على صناديقِ الادخارِ لأَنَّها إِنَّما تَدينُ الحكومةَ

غيرَ أنَّ استخدامَ تلك المودعاتِ على هذهِ الصُّورةِ لا يخلو من المَغْمَزِ إِذا نُظِرَ اليهِ من وُجهةٍ أُخرى : إِذ يُخشى أن تَغترَّ الحكومةُ بما يَتدفَّقُ إِليها من تلك الأَموالِ ومن الزّيادةِ المطَّردةِ التى لا تَقِلُّ عن مائتَيْنِ أو ثلاثمائةِ مليون فرنكٍ فى كلّ عام، فتندفعَ فى تيّارِ المصروفاتِ غيرِ العاديَّةِ لِسُهولةِ حُصولِها على النقودِ التى تحتاجُ إِليها من غيرِ طريقِ الاقتراضِ العامّ . ورُبما جرَّت على نفسِها أَوْخَمَ التَّبِعاتِ[٢] فيما لو شَبَّتْ حربٌ أو حدثَ انقلابٌ فتأَلَّبَ[٣] الناسُ يَستردُّون مودعاتِهم بلا إِمهالٍ

فَيَحْسُنُ أن يُجعَلَ حَدُّ الإِيداعِ أَلفَ فرنكٍ بَدَلاً من

---

(١) المستقرَّة : Disponibles كما أسلفنا

(٢) التَّبِعات جمع تَبِعة : وهى لحوق المسؤولية بمن يفعل شرًّا

(٣) تألَّب : تجمهر واجتمع

ألف وخمسمائة : إذ ما على صندوق الادخار إلاّ أن يوجد رأس مال أوّلياً لصغار المجنبّين؛ فإذا تجاوز تأثيلهم ذلك القدر الأوّلي، فليتركوا وشأنهم، يشترون بالفضول ما يشاءون من المقوّمات، لهم غنمها وعليهم غرمها؛ ثمّ يحسن النزول بالفائدة إلى اثنين في المائة: مخافة أن تخرج صناديق الادخار عن الغرض الذى أنشئت له، فيصبح معظم ما يودع لديها من أموال الدّخليين الموسرين أو التجار الأوساط

وينبغى أن تؤذن صناديق الادّخار فى فرنسا، كما أذنت فى إيطاليا والنمسا وبلجيكا وأقطار سواها، باستخدام جانب من مودعاتها فى قطع الخطوط التجارية وخصوصاً أوراق المصارف العامّيّة، والمتعاونات ذوات السّمعة الحسنة، والمكانة المكينة، أو فى النّسيئة الزّراعية على المحصولات أو فى الإقراض على رهون

فإذا فعل ذلك، زيدت بواعث التأثيل، وانتفع كلّ مصر بمدّخراته الموضعيّة

وقد تبيّن ممّا شوهد فى إيطاليا والنمسا وبلجيكا، أنه

لا بأسَ على صناديقِ الادّخارِ ، إذا حَسُنَتْ إدارتُها ، من استخدامِ مُودَعاتِها فى أمثالِ هذه المُعاملاتِ

التأمينُ وضروبُهُ المختلفة

مِنَ المُحْدَثاتِ التى تُسَهِّلُ الادخارَ تسهيلاً كبيراً شركاتُ التأمين

التأمينُ آيةٌ من أَعْجَبِ الآياتِ التى ابتكرتْها الفِطْنةُ لِتَطبيقِ مبدإِ التَّبَصُّرِ

قِوامُهُ : أن يُبْحَثَ عن طائفةٍ من الناسِ مُتَعَرِّضةٍ لِنَوْعٍ واحدٍ من المحذوراتِ ؛ وأن يُعاقَدُوا على أداءِ وزيعةٍ يُعَيَّنُ مقدارُها ، تبعاً لِمَا يَدُلُّ عليهِ سابقُ الاختبارِ ، من مُتَوَسِّطِ التَّلَفِ الذى يُخشى وُقوعُهُ ؛ وأن يُخَصَّ ما يَجتمِعُ من تلك الوَزيعةِ بِالتَّعويضِ التامِّ على المُعاقِدِ الذى يُصابُ بالمكروهِ المذكورِ فى الاتّفاقِ

ثمَّ إنَّ التأمينَ ضُروبٌ مختلفةٌ : أشهرُها التأمينُ على الحياةِ ، والتأمينُ من الحريقِ ، ومن الإصاباتِ ، ومن البَرَدِ

ومن نَفَاقِ الماشيَةِ ، ومن الآفاتِ البحريَّةِ أى الغَرَقِ الخ

فإذا دَلَّ الاختبارُ، على أنَّ بيتاً من ألفِ بَيْتٍ يحترقُ في بُرْهةٍ (١) بعدَ بُرْهةٍ من السّنين، سألت الشركةُ كُلاًّ من مُعاقِديها فرنكاً عن كلّ ألفِ فرنكٍ من قيمةِ العقارِ المُؤَمَّن؛ واستأدتهُ (٢) عِلاوةً على ذلك، خمسين سنتيماً أو نحوَها، في مُقابلةِ نفقاتِها الإداريَّةِ

ولمَّا كان يندرُ في الواقعِ أن يحترقَ بيتٌ من الألفِ في المدَّةِ المقدَّرةِ، كانت الوزيعةُ التي تُؤْخذُ للتأمينِ من السَّعيرِ لا تجاوزُ — إلاَّ في النادرِ — الواحدَ في الألفِ، وكثيراً ما تقعُ دونهُ

فيُستَخلَصُ من هذا البيانِ، أنَّ المالكَ الذي قيمةُ بيتهِ خمسون ألفَ فرنكٍ، إذا دفعَ في كلّ سنةٍ وزيعةَ تأمينٍ مبلغُها خمسون فرنكاً، حَقَّ لهُ العِوَضُ على الشركةِ بقيمةِ البيتِ كُلّها، فيما إذا دمَّرتهُ النارُ

---

(١) البرهة : ما امتدَّ من الزمن خلافاً لما تفهمهُ العامة

(٢) استأدتهُ وتأدَّتهُ : أي تقاضتهُ

على أنَّ التأمينَ من الحريقِ لا يُعَدُّ في جانب الأدخارِ إلاَّ وسيلةً سلبيَّةً : لأنَّ أثَرَهُ إنَّما هو دَفْعُ الخَسارةِ عن المُعاقدِ ، الذى يكونُ بيتُهُ أو أثاثُهُ قد أكلَهُ الضِّرامُ

ويدخُلُ فى هذا البابِ ، التأمينُ من نَفاقِ الماشيةِ ، أو من الغَرَقِ

أمَّا التأمينُ على الحياةِ فَمُختَلِفٌ فى جهازِهِ ونِظامِهِ عمَّا سَبَقَ وَصفُهُ

ومَبناهُ على ما عُرِفَ تدقيقاً بالاختبارِ من مُتَوسِّطِ العُمُرِ ، الذى يعيشُهُ كلُّ انسانٍ بعد سِنِّهِ[1] الرَّاهِنةِ

فإذا أُخِذَ رَجُلٌ واحِدٌ، سِنُّهُ بين العِشرينَ والثلاثينَ ، لم يكُنْ فى وُسعِ أحَدٍ أن يعلمَ متى يموتُ، مَهْما يكُنْ من حالتِهِ الصِّحِّيَّةِ ؛ لكِنَّكَ إذا جَمَعْتَ مِئةً ، أو ألفاً من الأَترابِ[2] سواءٌ أكانت سِنُّهُم عِشرين أم ثلاثين سنةً ، جازَ أن تقولَ ، بِلاَ خطإٍ ، أو بهِ وليس بذى بالٍ ، كم إنساناً

---

(١) السنّ : هى ما بلغهُ الإنسان من عمرهِ الى الساعة التى هو فيها (٢) الأتراب : مواليد السنة الواحدة

من أولئك الأُناسيّ يبقى حياً بعدَ عشرةِ أعوامٍ، أو بعدَ ثلاثين عاماً، أو بعد أربعين عاماً

على هذا النَّوْعِ من الحُسْبانِ لِمُتَوسِّطِ أعمارِ الرِّجالِ تبعاً لأسنانِهم، بَنَتْ شركاتُ التأمينِ على الحياةِ، المذاهبَ المتنوِّعةَ، التى ذهبتها للوُصولِ بِمُعاقديها إِلى إِحدى غايتَيْن: إِمّاً تكوُّنُ دخلٍ أو رأسِ مالٍ لهم، حينما يَصِلُونَ إِلى سِنٍّ معلومةٍ، خمسين أو ستين سنةً، مثلاً؛ وإِمّاً تكوُّنُ رأسِ مالٍ لهم لا يصيبونهُ أَحياءً، ولكنهُ يُدْفَعُ إِلى وارثِيهم بعدَ وَفاتِهم، فيَنْجُو بالأُسرةِ من الوُقوعِ بين مَخالبِ الشَّقاء، بعدَ حُلولِ القَضاءِ بزَعيمِها وكافلِها

الرَّجُلُ الذى سِنُّهُ بين العشرينَ والثلاثينَ، إِذا طلبَ التأمينَ على حياتهِ، وأَدَّى فى كلّ سنةٍ من سنواتِ عُمُرِهِ مِئتَينِ أو ثلاثمائةِ فرنكٍ، استطاعَ أن يُبْقِيَ لأَهلهِ من بعدهِ عشرةَ آلافِ فرنكٍ رأسَ مالٍ

فإِذا تُوُفِّيَ فى العامِ الأَوّلِ بعد أَدائهِ النَّجْمَ (١) الأَوّلَ

---

(١) النجم: القسط

من الوزيعةِ أصبحت عشرةُ آلافِ الفرنكِ الآنِفُ ذكرُها حقاً غيرَ ممنونٍ (١) لأسرتهِ وإن كان المُعاقِدُ لم يدفعْ سوى قِسْطٍ واحدٍ، أى المئتين أو ثلاثمائة الفرنكِ

التأمينُ على الحياةِ ذو نفعٍ كبيرٍ للأُسَرِ التى لا ثروةَ لها، والتى يحصُلُ كاسِبُها بِهمتهِ وجِدّهِ على ربحٍ واسعٍ: فكلُّ تاجرٍ، وكلُّ مُستصنِعٍ، وكلُّ مُوَظَّفٍ، وكلُّ طبيبٍ، وكلُّ مُحامٍ (٢)، وكلُّ ذى فَنٍّ، وكلُّ عاملٍ صالحٍ، جديرٌ بالتأمينِ على حياتهِ

على أنَّ هذا الضربَ من الادّخارِ ليسَ بِمُنتَشِرٍ فى فرنسا حقَّ انتشارهِ؛ أمّا فى إنكلترا وفى الولاياتِ المتَّحدةِ فالسوادُ الأَعظمُ أرغبُ فيهِ وأكثرُ إقبالاً عليهِ

ويَختلفُ التأمينُ على الحياةِ عن التأمينِ من الحريقِ: بأنَّ ذاكَ يَخلُقُ رؤوسَ مالٍ، وأنَّ هذا لا يُستفادُ منهُ سوى تَسلُّفِ (٣) العِوَضِ عن رأسِ المالِ الذى يُفقَدُ

(١) غير ممنون: اى غير مجحود

(٢) المحامى: سمّاه بعض العصريين بالمِدْرهِ ولم نرَ موجباً لهذا التغيير

(٣) تسلف العوض: أي ضمان الحصول عليهِ قبل وقوع المحذور

فالأوَّلُ من هذَينِ النَّوْعَينِ ذو مزيَّتَينِ على أخيهِ : ومزيَّتاهُ أنهُ يُغنى الشركةَ ، ويُغنى معاقديها

أمَّا التأمينُ من الإصاباتِ فيكادُ يكونُ من متمّمات التأمينِ على الحياةِ ، ويحسنُ بالناسِ قاطبةً ، ولاسيَّما كلُّ مُحترفٍ حرفةً تُعرّضهُ للمعاطبِ ، أن يلجأَ إليهِ

ولشَركات التأمين — عدا ما تجلبُهُ لِمُعاقديها من الخيرِ الحِسيّ المُحقَّقِ — فائدةٌ أُخرى لا تُقوَّمُ : فهي تُريحُ بالَهُمْ وتُثلِجُ صدُورَهم ، بجعلِها إيَّاهم على ثِقةٍ من أنهُ إذا حلَّ بهم مكروهٌ ، لم يُحرَمْ أهلُوهم وبنُوهم التعويضَ عمَّا يلحقُ بهم من أذى مُصابهم بكاسبِهم

ثمَّ إنَّ شركاتِ التأمينِ على نوعَينِ : مُقتَسِمةٌ (١) أو رابطةٌ (٢)

فالشركاتُ المقتسِمةُ ضَربٌ من المتعاونات التي

(١) مقتسمة : أى أنَّ مشتركيها يتشاطرون غنمها وغرمها

(٢) رابطة : أى أن وزيعتها معينة لا تزاد لأنَّ مشتركيها لا حظَّ لهم من غرمها ولا من غنمها

تتخذ من وزيعتها على شركائها مال الكفالة ، وكفاء التعويضات ، وتجعل تلك الوزيعة مقدورة على النفقة بالضبط ، إذ ليس لها رأس مال مجلوب بأسهم ، يتعين له ريع على حدة

فوزيعتها إذاً لا تجاوز بقيمتها ما تحتاج إليه الشركة من النقود ، لأداء التعويضات عند نزول النوازل ، ولسد المصروفات العامة ، ولإيفاء حقوق السماسرة والوسطاء ، ولإعداد ما تقتضيه الحكمة من سلفة الحذر (١)

لهذا كانت الوزيعة فى الشركات التأمينية المقتسمة كثيرة التغير ، قابلة للزيادة فى السنوات التى تتعدد فيها الإصابات إلى ما يتخطى القدر المقدر لها

والشركات الرابطة ضرب من الشركات المحدودة التى يضع لها جماعة من المساهمين أصل مال بقصد استغلاله

---

(١) سلفة الحذر : أى المال الذى يهيأ سلفاً لدفع المحذورات واسمه العامي « المال الاحتياطى »

والانتفاع بهِ جُهْدَ ما يتيسَّرُ لهم . وربما لاحَ لأَوَّلِ وَهلةٍ أنَّ هذا النَّوْعَ من التأمينِ أغلى مِن صِنْوِهِ ذاكَ ؛ وفى الحقيقةِ قد يكونُ أغلى منهُ

غيرَ أنَّ لهُ عليهِ مزايا سَنُبَيِّنُها :

منها أنَّ مِقدارَ الوزيعةِ معلومٌ من قبلُ ، ولا تجوزُ زيادتُهُ فى خِلالِ العامِ ، ولا بعدَ انقضاءِ العام

ومنها أنَّ أَداءَ التعويضاتِ يكونُ فى الغالب أَسرعَ

ومنها أنَّ وَسائِلَ التَّرْغيب ، والحِيَلَ التى يُحتالُ بها لاستمالةِ الناس ، تكونُ فى هذا النَّوْعِ أكثرَ منها فى ذاكَ : لأَنَّ مصلحةَ المُدبِّرينَ[1] والمساهمينَ فى الأَوَّلِ ، أَعظمُ من مصلحةِ المدبِّرينَ والمتوزِّعينَ فى الثانى

على أنَّ كلاًّ من هذَينِ النَّوْعين آخِذٌ بحَظٍّ مُتعادلٍ من تأمين الحريقِ

أمَّا التأمينُ على الحياةِ فأكثرُ شركاتهِ فى فرنسا هى

---

(١) المدبرين : هم الذين يتولَّون العمل الداخليَّ من الإدارة لا كلها واسمها الفرنسيّ Adminisrateurs

الرابطةُ ، وفى أمريكا هى المقتسِمةُ . وأمَّا التأمينُ من البَرَدِ — تلك الآفةِ التى لا تجىء محذوراتُها على وتيرةٍ ، وتشتدُّ إصاباتُها فى الغايةِ أحيانًا — فتكادُ الشركاتُ المقتسمةُ تَستأثِرُ بهِ ؛ كما أنَّ الشركاتِ الرابطةَ ، تكادُ تستأثِرُ بالتأمينِ من حوادثِ البحرِ ، ومحذوراتِ النَّقْلِ . وأمَّا التأمينُ من الإصاباتِ البَدَنيَّةِ ، فشَركاتُهُ قليلةٌ فى فرنسا ومُعْظَمُها رابطةٌ .

ذانِكَ النَّوْعانِ من الشركاتِ التأمينيَّةِ سيَتَعايَشانِ ويتجاوَرانِ أحقابًا : لِوَفاءِ كلٍّ منهما بطائفةٍ من الحاجاتِ المعنويَّةِ والحِسِّيَّةِ ، مُختلفةٍ عن الأُخرى

شرِكاتُ المُبارَّة (١)

الغرضُ من هذه الشركاتِ الجاريةِ كُلِّها على نظامِ المُقْتَسِمةِ ، إسعافُ (٢) المَرْضَى ودَفْنُ المَوتى ، وأكثرُ

---

(١) المبارَّة : أى برُّ كلٍّ واحد بالآخر وإعانتهُ إياه

(٢) الإسعاف : قضاء حاجة الانسان

ما يكونُ شيوعُها، فَبَيْنَ العُمَّالِ . على أنَّها لو انتشرت كذلك بين المستخدَمينَ وصِغارِ التجارِ وصِغارِ المُلاَّكِ ، لكانَ فيها الخيْرُ لَهُم

أمَّا وَزيعتُها فزهيدةٌ، لا تربو على فرنكٍ أو فرنكَيْنِ في الشهرِ؛ فإذا دفعَها المعاقِدُ أَوْجَبَتْ لهُ — في اعتلاله — المُعالجةَ المجّانيَّةَ ، والتعويضَ عن أَجرِ يَوْميَّتهِ بما يُعادِلُهُ أو يقرُبُ منهُ .

أُحصِيَتْ شركاتُ المُبارَّةِ في فرنسا إلى أوّلِ يناير سنة ١٩٠٦ فكانت ثماني عشرةَ ألفاً ومائةً وستاً وسبعين: يدخلُ في نِطاقِها ثلاثةُ ملايينَ وستُّمائة وأربعةٌ وثلاثونَ ألفاً وثمانمائة وعشرةٌ من المُشاطِرين ، وأربعُمائةٍ وخمسون ألفاً ومائةٌ واثنانِ وخمسون من الأعضاء الفخْريِّينَ ، وهؤلاء هُم الذين يدفعون مُرَتَّباتٍ بلا عِوَضٍ . وكان دخلُ هذهِ الشركاتِ في السنةِ واحداً وستّينَ مليوناً ونصفاً ، وخرْجُها سبعةً وأربعين مليوناً وخمسمائة وستة عشَرَ ألفاً من الفرنكات فتحَصَّلَ لَدَيْها من الفرقِ ، إلى ذلك التاريخِ ، ما بلغَ مجموعُهُ

أربعمائةٍ وتسعةً وعشرينَ مليونًا

بعضُ هذهِ الشركاتِ يُجرى رزقًا زهيدًا على فريقٍ من أعضائهِ العجزةِ. وكانَ ما يدفعهُ إلى قاعديهِ فى سنة ١٩٠٥ : تسعةً وستّينَ ألفًا وخمسمائةٍ وثلاثةً وسبعين راتبًا مبلغُها نقدًا، ستةُ ملايينَ وواحدٌ وستُّونَ ألفَ فرنكٍ؛ وجُمْلةُ رأسِ المالِ الذى تُؤخَذُ منهُ تلك الرّواتبُ، تُنيفُ عامئذٍ على مائةٍ وستةٍ وتسعين مليونًا

ذلك أساسٌ كان يَحسُنُ أن يُبْنَى عليهِ نظامٌ خياريٌّ لِعَوْلِ[1] القاعدينَ؛ وكان من الجائزِ أن يمتدَّ ذلك النّظامُ، بإمدادٍ مِن الحكومةِ، فيُعَمِّمَ فضيلةَ التبصُّرِ، وفضيلةَ المُشاطرةِ الحُرَّةِ

ولو انتشرت شركاتُ المُبارَّةِ بين الفلّاحينَ، والمستخدَمين، وصِغارِ التجارِ، وصِغارِ المُلّاكِ، ودخلت فيها النِّسْوَةُ أفواجًا، لَوَجَبَ أن يكونَ عددُ أعضائِها

---

(١) العول : مصدر عالَهُ بمعنى مانَهُ وكفله ويصح أن تُعرَّب به لفظة Pension

عشرةَ ملايين أو اثْنَي عشرَ مليونًا

غيرَ أنَّ ما تمَّ إلى الآن من المُبارَّةِ لم يكُنْ إلاَّ الخُطْوَةَ الأُولى : ذلكَ لِمَا سَبَقَ إلى الوَهْمِ من وُجوبِ إبعادِ النِّسْوَةِ ، بزَعمِ أنَّهُنَّ يمرَضْنَ أكثرَ ممَّا يمرَضُ الرِّجالُ ؛ مع أنهُ قد تبيَّنَ فيما بَعدُ ، أنَّهنَّ إذا كُنَّ أقربَ منهم إلى الاعتلالِ ، فهُنَّ أقربُ منهم إلى الشِّفاءِ ؛ فلا مُوجِبَ لِمَنْعِهِنَّ. ولهذا كانَ في أوَّلِ يناير سنة ١٩٠٦ عددُ اللَّواتى قَبِلْنَ منهُنَّ في شركاتِ المُبارَّةِ بفرنسا : أربعمائةٍ وخمساً وستِّين ألفاً وتسعمائةٍ واثنتَيْن

ولو انبرى رجالٌ من أهلِ الخيْرِ ، وممن عرفَ معنى المصلحةِ حقَّ المعرفةِ ، للأخذِ بيدِ المُبارَّةِ وإقالتِها مِنْ عَثْرَتِها ، وإطلاقِها مِن قيودِها ، لتكوَّنتْ منها صنوفٌ وضُروبٌ مُتعَدِّدةٌ بلا نهايةٍ : منها تأمينُ الفَعلةِ على أثاثِهِم مثلاً ، ومنها تأمينُهم من الفَراغ الخ . ومِثْلُ هذا التعدُّدِ في الطرائقِ ، يجوزُ للشركاتِ الرَّابطةِ أن تُحدِثَهُ

على أنَّ من المُتغالينَ والخياليِّينَ ، أُناساً يتوهَّمُونَ أنَّ

كلَّ محذوراتِ الإفلاسِ تُدْرَأُ بالتأمين ، لكن فاتهم أنَّ المجالَ لا يزالُ مُتَّسِعاً في وجهِ التدابيرِ المتنوّعةِ الكثيرةِ التي يَخلقُها التبصُّرُ ؛ وأنَّ غايةَ مجهودِ الإنسانِ التَّوَصُّلُ رُوَيداً رُوَيداً ، على يَدِ المُبارّةِ والتأمينِ حين يَتِمُّ انتشارُها بينَ طبقاتِ العاملينَ من النـاسِ ، وعلى يَدِ القُوَّةِ التي تُستَمَدُّ من تآزُرِ الجماعاتِ الغفيرةِ ، إلى تخفيفِ الوَيلاتِ الهائلةِ ، التي كانت تصاريفُ الدَّهرِ تُنْزِلُها بالمُستضعفينَ والبائسين ، وهُم على غِرّةٍ ، وبلا أُهْبَةٍ

أَضِفْ إلى ما تقدَّمَ تفصيلُهُ من وَسائلِ الادّخارِ : وسيلةً لو عُمِلَ بها في دَوائرَ غيرِ مُتَّسعةٍ ، لَجاءَت بأحسنِ الفوائدِ

تلك شركاتُ التعاوُنِ الاستهلاكيَّةُ ، وهي التي شرحنا أغراضَها قبلاً (راجع خصوصاً صحيفة ١٧٦ ج ٣) وأَبَنَّا أنَّ القصدَ العميمَ منهـا : هو أن تبيعَ أعضاءَها ، وأحياناً الجمهورَ ، محصولاتٍ وسِلَعاً جيِّدَةَ الصِّنْفِ بثَمَنٍ مُعتَدِلٍ

أمَّا من حيثُ مَذاهِبُها في العملِ فهي على نوعين :

بعضها يبيعُ البضاعةَ بالثمنِ الأصليّ ، أى بلا ربحٍ بالمرّةِ ، سوى ما تُجمعُ منهُ سلفةُ الاحتياطِ ؛ وبعضها الآخرُ يبيعُ البضاعةَ بثمنٍ أدنى من ثمنِ السوقِ قليلاً ، فيَربحُ ، وفى آخرِ العامِ يُوزّعُ المُستقرُّ من الربحِ على أعضائهِ بنسبةِ مُشترياتِ كلٍّ منهم ؛ فيكونُ عملُهُ هذا عملَ كلِّ معهدٍ من معاهدِ الادّخارِ ، لانَّ الكسبَ المُوزَّعَ فى ختامِ السنَةِ ، يكونُ بمثابةِ مالٍ جمعهُ المُشاطِرُ تدريجاً

تأثيرُ مصافق المقوّمات فى الادّخارِ

من الذرائعِ التى يُتذرَّعُ بها فى هذه الأيامِ لِتسهيلِ الادّخارِ ، وثائقُ الدخلِ ووثائقُ المقوّماتِ

تُصْدِرُ الشركاتُ أَسْهُمَها عادةً ، وثمنُ الواحدِ منها خمسمائة فرنك ؛ فإذا أصدرت أسناداً ، فثمنُ الواحدِ منها من ثلاثمائةٍ إلى خمسمائةِ فرنكٍ ؛ وربما قُسِّمَ السَّندُ كما تُقَسَّمُ وثيقةُ دخلِ الحكومةِ : فجُعِلَ ثمنُ كلِّ قسمٍ منهُ مائةَ فرنكٍ

ومن الأَسنادِ التى تُصدرُها المدُنُ أو بعضُ المعاهدِ التى تعُودُ مصلحتُها على الجمهورِ ، ما يُستنزَلُ عُشْرُ فائدتهِ السَّنويَّةِ ، فى مُقابلةِ جائزةٍ يُعطَى حقَّ الاقتراعِ عليها ، ويتراوحُ مبلَغُها بين مائةٍ وخمسينَ ألفاً ، وخمسينَ ألفاً ، وعشرين ألفاً ، وعشرة آلاف فرنك

هذه الجائزةُ تختلفُ عن النَّصيبِ الذى يُقْتَرعُ عليهِ : لأنها إذا كَسَبَها كاسِبٌ من المُشاطرين لم يَخسرْ غيرُهُ منهم قيمةَ سَنَدِهِ

بهذه الطريقةِ ونَظائرِها يستطيعُ المدَّخِرُ منذُ تجتمعُ لَدَيهِ مائةُ فرنكٍ أن يستثمرَها بِشراءِ وَثيقةٍ من وَثائقِ المقوَّماتِ المختلفةِ ؛ وبعضُ هذه المقوَّماتِ مَضمُونٌ كلَّ الضَّمَانِ وقريبُ التَّناوُلِ

على أنَّ هذهِ الذَّرائعَ الادّخاريَّةَ المُبتكَرَةَ لم يكُنْ لها وُجودٌ لمئةِ سنةٍ خلَتْ ؛ لكنَّها استجدَّت فى هذا القرنِ وبدأَ نُمُوُّها فى فرنسا منذُ سنة ١٨١٥

فإذا كانت المدنيَّةُ قد أَوْجدت من بَواعِثِ الإنفاق

ما لا يكادُ يُدْرِكُهُ الحَصْرُ ، فلقد هَيَّأت ، فى مُقابلةِ ذلك ،
ما شاءَ اللهُ من الأسبابِ للتأثيلِ [١]

---

(١) فى العشر الأخيرة من السنين أضيفت الى المثال المألوف من الأسهم التى قيمتها خمسمائة فرنك أمثلة جديدة من الأسهم قيمة الواحد منها مائتان وخمسون فرنكاً ، أو مائة فرنك ، أو خمسون فرنكاً ، أو خمسة وعشرون فرنكاً . أما المثالان الأخيران فقيمتهما أزهد مما يجب الاَّ إذا نظر إليهما من جهة المقوِّمات التى تقابل فى استعمالها نقود الجيب . وأما السهام التى بقيمة مائتين وخمسين فرنكاً ، أو مائة فرنك ، فقد تفيد فى تسهيل السبيل على ذوى المدخرات الطفيفة للمشاركة فى بعض المستحدثات المهمة . على أنهُ يخلق بالذين قلَّت رؤوس أموالهم ومعارفهم الاكتناهية أن يتبصروا أشدَّ التبصر قبل الاكتتاب فى شيء من الأسهم أو قبل شراء شيء منها

ملحق بالفصل الاول

تذييلٌ للطبعة الثالثة عشرة

القوانينُ المكرِهةُ للعمَّالِ على التأمينِ
والقوانينُ الجديدةُ للإمدادِ

شغَلَ الحكومةَ الألمانيَّةَ ما تبيَّنَتْهُ من السفَهِ الفِطريِّ في السوادِ الأعظمِ من الفعلةِ، فوَضعت في سنة ١٨٨٤ عِدَّةَ قوانين : أوْجبت بها التأمينَ على الصُّناعِ بادِئَ بدءٍ ثمَّ أوْجَبَتْهُ فيما بعد على الأكَّارين[١] وعلى فريقٍ من مُستخدَمي التجارةِ ؛ وكانَ النَّوْعُ الذي آثرَتْهُ لهم هو التأمينُ من الإصاباتِ البدَنيَّةِ، ومن الأمراضِ، ومن العاهَاتِ، ومن الشيْخُوخةِ . فقَضَتْ على العُمَّالِ وعلى الوُهناءِ أن يُؤَدُّوا مقاديرَ مِن المالِ في أوْقاتٍ معيَّنَةٍ لوِقايةِ الأوَّلِيْنِ مِن الأعراضِ الآنِفِ تفصيلُها، أللّهُمَّ إلاَّ الإصاباتِ البدنيَّةَ فقد جعلت وزيعتَها على الوُهناءِ وَحدَهم

(١) الأكَّارين : عمال الفلاحة

وعيَّنَتْ تلك الحكومةُ على نفسِها إمداداً معلوماً تُمِدُّ بهِ المُؤمَّنينَ من العاهَاتِ، وكذلكَ من الشَّيْخُوخةِ على اعتبارِ أنَّ بداءتَها من سِنِّ السَّبعينَ؛ فلم يكُنْ ذلكَ الإمدادُ بالشيءِ الكبيرِ، وغايةُ ما بلَغَهُ إلى سنة ١٩٠٩، لم يتجاوزْ سبعين مليون فرنكٍ في العام. غيرَ أنهُ قد نُوِيَ في هذهِ الأيَّامِ (يوليو ١٩١٠) رَفْعُ ذلكَ المِقدارِ إلى مائةِ مليونِ فرنكٍ أو ما يتخطَّاها قليلاً

تابعَتْ أكثرُ الدُّوَلِ الأُوربيَّةِ الحكومةَ الألمانيَّةَ في عمَلِها هذا: فأمَّا فرنسا فقد وضعت قانوناً في ٩ إبريل سنة ١٨٩٨: أوْجبت بهِ تأمينُ العمَلةِ الصِّناعيِّينَ دونَ سواهم، من الإصاباتِ؛ وتركت لِلأَوْلياءِ الخِيارَ في استمدادهِ من «الصنُّدوقِ الرَّسميِّ للتأميناتِ»، أو من الشركاتِ الأهليَّةِ؛ وأَجازت لهم في بعضِ الأَحوالِ أن يَقُوموا هُمْ أنفُسُهم بذلك التأمين

ثمَّ رَسمت قانوناً آخر في ١٤ يوليو سنة ١٩٠٥ أقرَّت بهِ لِكلِّ فرنسيٍّ بلغَ السَّبعينَ من العُمُرِ، أو قاربَ السَّبعين

وكانَ مريضاً ، فأَصبحَ غيرَ قادرٍ على العملِ ولم يكُنْ لهُ رِزْقٌ يَقُومُ بأَوَدِهِ ، دخلاً مُتَرَاوِحاً بين ستينَ فرنكاً ومائتين وأربعين فرنكاً؛ من غيرِ أن يُكَلِّفَهُ أدنى مَهْرٍ [1] من قَبْلُ ؛ فكأَنَّها بذلك أَوجدت إمداداً لا تأميناً

لا كذلك قانونُ « القعدِ من العُمَّالِ والأَكَّارين » فقد سَنَّتْهُ الحكومةُ فى ٥ إبريل سنة ١٩١٠ وجعلت بِمُقتضاهُ الخامسةَ والسِّتينَ من العُمُرِ سِناً لِلعَوْلِ [2] ؛ وأَوجبت على جميعِ المأجورينَ فى فرنسا ، أن يُؤَدِّيَ الرَّجُلُ منهم تسعةَ فرنكاتٍ فى العـامِ ، والمرأةُ ستةَ فرنكاتٍ ، والأَطفالُ القُصَّرُ مِمَّنْ دونَ الثامنة عشرة ، أربعةَ فرنكاتٍ وخمسين سنتيماً ؛ كما أَوجبت على الوَهِينِ أو المُخَدِّمِ أن يُؤَدِّيَ مِثْلَ هـذا القدرِ . حتى إذا اجتمعَ من تلك الأَموالِ ما اجتمعَ عَيَّنَتْ لاستثمارِهِ مُقَوِّماتٍ ، خَصَّتْها بالذكرِ ، تُضافُ

(١) المهر هو المال الذى يدفع مقدَّماً للعروس وقد اصطلحنا عليه لتسمية كلّ ما يدفع مقدماً فى سبيل منفعةٍ آجلةٍ

(٢) العوْل : كفالة القاعد كما قدمنا

فوائدُها إلى رأسِ المال ؛ وَضَمَّتْ الحكومةُ إلى ما يَنْتُجُ من ذلك التَّمْويلِ[1] راتباً عُمُرِياً ، ستين فرنكاً ، لِكلّ عاملٍ بلغَ الخامسةَ والستينَ وأوصلَ فى الأقلّ ثلاثين قِسطاً سنوياً من المهْرِ

فكلٌّ مأجورٍ ، بعدَ هذا التَّدْبيرِ ، أصبحَ على ثقةٍ من رِزْقٍ يُجرَى عليهِ منذُ بُلوغهِ الخامسةَ والستين : وذلك الرِّزقُ يَختلِفُ مِقدارُهُ تبعاً لِمَا يَنْتُجُ من التَّمْويلِ السابقِ ذِكْرُهُ ، لكنَّهُ يرجعُ تخميناً إلى ثلاثمائةِ فرنكٍ لِكلٍّ من الشُّبَّانِ الذين يكتتِبونَ فيهِ ابتداءً من الميقاتِ المضروبِ لإنفاذِ ذلك القانونِ ، أى من خِلاَلِ سنة ١٩١١

وقد حَسبوا أنهُ متى استوفى ذلك القانونُ كلَّ مفعولهِ وتَمَّ التمويلُ لهذا القصدِ — وهو الأمرُ الذى لا يَقعُ إلاَّ فى الرُّبْعِ الثالثِ من القرنِ الحاضرِ — فيَوْمئذٍ يَصيبُ العاملُ الذى أَدْرَكَ الخامسةَ والستينَ من راتبِ القُعُودِ

---

(١) التمويل : قدمنا أننا اصطلحنا عليها لما يقابل لفظة : Capitalisation أى تكوين رأس مال

ما يقرُبُ من أربعمائةِ فرنكٍ؛ غيرَ أنَّ هذا الحُسْبانَ وَهْمِيٌّ من بعضِ الوُجوهِ: لأنَّ راتبَ القعودِ يرْتبطُ بسعرِ الفائدةِ طِوَالَ المدّةِ التي يجرى فيها التمويلُ

فإذا تُوُفّيَ عاملٌ مُؤَمَّنٌ قبل سِنِّ القعودِ أُجرىَ شىءٌ يسيرٌ من الرّزقِ على أولادهِ الذين دونَ السادسة عشرةَ أو على أَيّمِهِ (١)

وقد أَجازَ قانون ٥ إبريل سنة ١٩١٠ المُتعلّقُ بقُعودِ العُمّالِ والفلاّحينَ أن يؤَمّنَ المُزارِعون وشُركاؤُهم ومُستأجروهُم وأصحابُ المِهَنِ والحوانيتِ الصَّغيرةِ، على شرائطَ مُعيَّنةٍ، تأميناً خيارياً لا اضطرارياً كتأمينِ المأجورين؛ ورَتّبت الحكومةُ لهؤلاء المؤَمّنين الخياريّينَ إضافةً من عندِها أقلَّ مِقداراً مِن الإضافةِ التي مَنَحَتْها للمؤَمَّنين الاضطراريّينَ

ثُمَّ رأت الحكومةُ أنَّ العمالَ الذينَ تربو سِنُّهم على

---

(١) الأيّم: المرأة لا زوج لها. فالتى مات عنها زوجها داخلة فى هذه التسمية

الخامسةِ والثلاثين، وخُصوصاً الذين تربو سِنُّهُم على الخامسةِ والأَربعينَ، ليسَ لهم مُتَّسعٌ من السِّنين المُستَقْبَلَةِ لأَداءِ نُجُومِ الوزيعةِ؛ وأنَّ أَوْلياءَهم ومُستخدِميهم لا يستطيعون أنْ يُوفوا عنهم ما فاتَهم من تلكَ الأَقساطِ، فَعَيَّنت على نفسِها صِلَةً[1] من اثنين وستينَ فرنكاً إلى مئةِ فرنكٍ في السنةِ، للمأجورينَ الذين تكونُ سِنُّهم من خمسٍ وأربعين إلى أربعٍ وستين حين يُشْرَعُ في إنفاذِ ذلك القانونِ

ويُؤْخَذُ من حسابٍ حُسِبَ — على ما يَعتَوِرُهُ من الأسبابِ الداعيةِ إلى الخطإِ — أنَّ الحكومةَ ستَتحَمَّلُ بسبب هذا القانون تكلِفةً سنويّةً بين مائة وثلاثين ومائة وأربعين مليون فرنك؛ وهذا في مبدإِ الأمرِ ثمَّ يجوزُ أن تتناقَصَ تلك النفقةُ عند ما يَتِمُّ التمويلُ وتبلغُ نتائجُهُ أعلى مبلغِها؛ ومَهْما يكُنْ من ذلك التَّناقُصِ فليسَ بمأمونٍ أن تَقِلَّ النفقةُ يوماً عن مائةِ مليونٍ. على أنَّ التقديراتِ التي بُنِيَ عليها هذا الحسابُ تُعَدُّ مبخوسةً

---

(١) صلةً : أي هِبَةً

ثمَّ إذا حُسِبَ ما سيقتضى الحكومةَ قانونُ إعانةِ الشيُّوخِ وذوى العاهَاتِ وقانونُ تأمينِ العمالِ والفلاَّحينَ بلغ أدنى مجموعٍ لذلك المصروفِ السنَّويِّ مئتين وثلاثين أو مئتين وأربعين مليوناً

ذلك مع ملاَحظةِ أنَّ الهِبَةَ الحوْليَّةَ التى منحها القانونُ الأوّلُ لِلشيوخِ وذوى العاهاتِ : نِصفُها على الحكومةِ ونصفُها على المقاطعاتِ والكُوَرِ، لكنَّنا أدخلناها فى المجموعِ الآنفِ

فإذا عَلِمْنا ذلك وعَلِمْنا من جانبٍ آخرَ، أن الإمبراطوريةَ الألمانيَّةَ التى ابتَدَعت فى سنة ١٨٨٤ هذه البِدْعَةَ لتأمين العمالِ ، لم يَزِدْ إمدادُها السنَّويُّ إلى آخرِ عام ١٩١٠ عن ستةٍ وخمسين إلى سبعينَ مليوناً ، وأنَّها رُبَّما وافقت على اقتراحٍ معروضٍ عليها الآن (يوليو سنة ١٩١٠) فرَفعت مِقدارَ هذه الهِبةِ إلى مائةٍ وخمسة ملايين فرنك ، كانت جُملةُ ما تجودُ بهِ فى السنةِ على بِدْعَتِها تلك ، تُعادل نصف ما تجودُ بهِ الحكومةُ الفرنسيَّةُ ؛ مع أنَّ الأُمَّةَ الألمانيَّة

خمسةٌ وستونَ مليون نَفْسٍ، والأُمَّةَ الفرنسيَّةَ تسعةٌ وثلاثون فقط. لكنَّ الامبراطوريَّةَ الأَلمانيَّةَ قد تحاشت المُغالاةَ فى إِعانتِها، ولهذا حمَلت العُمَّالَ والوُهناءَ قَسْراً على أداءِ وزائعَ هى أَعلى من مَثيلاتِها فى فرنسا، وجَعلت سِنَّ القعودِ السبعينَ بدلاً من الخَمْسِ والستينَ، مع التَّرْخيصِ فى تقريبِ هذا الحدِّ لِلَّذين تحقَّقُ إِصابتُهم بأمراضٍ

أمَّا إِنجلترا فقد جرت منذُ عام ١٩٠٨ على نظامٍ آخرَ: مُقْتضاهُ إِعطاءُ معَاشٍ قُعوديٍّ لكلِّ شيخٍ مُعْدِمٍ أو رَقيقِ الحالِ يبلُغُ السبعين، من غيرِ تكليفٍ لهُ أن يؤَدِّيَ أقساطاً سابقةً أو أن يَقضيَها عنهُ مُستخدِموهُ

على أنَّ ذلك المعَاشَ لا يُعَدُّ تأميناً بل إِسعافاً، ومِقدارُهُ ثلاثمائة وخمسةٌ وعشرونَ فرنكاً فى السَّنَةِ؛ باعتبارِ أنَّ الإِنجليزَ — من أيِّ الطَّبقاتِ كانوا — لهم من عاداتِ الرَّخاءِ فى الحياةِ ما ليسَ لأمثالِهم من سكانِ القارَّةِ

وفى نيَّةِ بعضِ البُلدانِ توْسيعُ نِطاقِ هذه الإِعاناتِ، أو التأميناتِ الرَّسميَّةِ القائمِ اكثرُها على إِمدادِ الحكومةِ

وممَّا يدورُ الآن فى الخَلَدِ جَعْلُ حَظٍّ من تلك الإعانات والتأمينات لِلَّذين يَعْطُلون من العملِ بغَيرِ ذَنْبٍ

على أنَّ هـذه الطريقةَ المُوجِبةَ لِتداخُلِ الحكومةِ وإِنفاقِها الأَموالَ جُمَلاً أو نُجوماً لِمُساعَدةِ العمالِ ومُساعَدةِ مُستخدِميهم فى بعضِ الأَحوالِ ، قد أَثارتِ المَطاعِنَ والمَغامِزَ مِن وُجوهٍ جَمَّةٍ : فَقيلَ فيها إِنَّها تُثْقِلُ بالمصروفاتِ ، كاهِلَ الحكومةِ ، والكورةِ ، والصِّناعةِ ، وتخلُقُ لها ما لا يُحصَى من المصاعبِ والمحذوراتِ التى يَستتْبِعُها تكليفُ الخزائنِ الرَّسميَّةِ أَموالاً رُبَّما بلغت عِشرينَ مَلياراً من الفرنكاتِ ؛ فكأَنَّ أَصحابَ تلك الطريقةِ إِنَّما يَنزِعونَ بها إِلى إِضعافِ فَضيلةِ التبصُّرِ أو إِخمادِها ، وإِلى تَهْوينِ المسؤوليَّةِ المعنويَّةِ على الفَرْدِ وعلى أُسْرَتِه ، وتحويلِ الناسِ إِلى هياكِلَ آليَّةٍ لا تُعنى بِتَدْريبِ أُمورِها الحيَويَّةِ ولا بِتَدْبيرِها

على أنَّ بينَ امتناعِ ذوى السُّلْطانِ عن المُساعَدةِ فى مِثْلِ هذهِ المُحْدَثاتِ وبينَ تَغاليهم فى نُصْرَتِها ، مذهباً

ذهبَتْهُ بلجيكا وعُرِفَ فيها باسْم « التأمينِ العاميّ الحُرِّ المُعزَّزِ بإمدادِ الحكومةِ » : قِوامُهُ أن تُحضِّضَ الحكومةُ العُمَّالَ وَصِغارَ الفلَّاحينَ وَصِغارَ المستخدَمينَ وَصِغارَ الأَوْلياءِ ، بأَفْعَلِ وَسائلِ التَّرْغيبِ ، على تسليفِ المهُورِ لأَيَّامِ قُعودِهم

فمَا اجتمعَ من أموالِهم لهذا الغَرَضِ أَضافت إليهِ الحكومةُ من عندِها ستينَ في المائةِ . وكثيراً ما تُضيفُ إليهِ المقاطعاتُ عِلاواتٍ أُخرى فتبلغُ جُملةُ الزّيادةِ الثمانين أو المائة في المائةِ

فلَوْ لم يكُنْ لهذا المذهبِ من المزيَّةِ سوى أنَّ الحرّيَّةَ البشريَّةَ رُوعيَتْ فيهِ ، وأنَّ فضيلةَ التبصُّرِ نُشّطَتْ وأُيّدت ، وأنَّ الإنسانَ قد تُركَ لهُ فضْلُ الانماءِ باختيارهِ وفضْلُ المجهودِ الذاتيّ ، وأنَّ أَرقى صفَةٍ فيهِ وأعْظَمَها شأناً — وهيَ صِفتُهُ الإنسانيَّةُ — لم تفقِدْ شيئاً من قيمتِها المعنويَّةِ ، لكفى بها مزيَّةً

ذلكَ المذهبُ الذي وُضعَ قانونُهُ في مايو سنة ١٩٠٠

ثمّ نُقّحَ وتُمّمَ فى سنة ١٩٠٣ ولم يزل معمولاً بهِ إلى الآن — يوليو ١٩١٠ — قد جاءَ بفوائدَ جمّةٍ: حسبُكَ منها أنّ عددَ المنتمين إلى « الصندوق العامّ للقعودِ فى بلچيكا » كانَ ثمانمائةٍ وثلاثةٍ وخمسين ألفاً فى سنة ١٩٠٦ ، فأخذَ يتزايدُ بمعدّلِ ثمانيةٍ وسبعين ألفاً أو ثمانين ألفاً فى العام؛ مع أنّ مجموعَ الجديرينَ بالاستفادةِ من ذلك النّظام لا يربو على مليونٍ وستمائة وخمسة وسبعين ألفاً من الأمّةِ

ولو مُشّيَ هذا القانونُ فى فرنسا ، وسكانُها يُنيفونَ خمسة أضعافٍ ونصفِ ضِعْف على سكانِ بلچيكا ، لوَجَبَ أن يُضاعَفَ ذلك الرّقْمُ خمْسَ مرّاتٍ ونصفَ مرّةٍ

ومن محاسنِ النظامِ البلچيكيّ أنّ الحكومةَ لا تبْخَلُ بالعِلاوَاتِ الجزيلةِ على الإعاناتِ التى تُهْدَى مِن طريقِ شركاتِ المُبارّةِ ؛ بقصْدِ أن تُؤَيّدَ هذه الشركاتِ النافعةَ بل أن تزيدَ فى أسبابِ نمائها

سَنّتْ فرنسا فى ٥ إبريل سنة ١٩١٠ قانوناً مُتضمّناً فى عُنوانهِ الثّانى ما نصّهُ : «القُعودُ الذى تُؤَمّنُهُ شركاتُ المبارّةِ

وصناديقُ المقاطعاتِ وصناديقُ الوُهناءِ وَنِقَاباتُ الحِرَفِ» اعتَرَفت فيهِ بما لهذهِ الجمعيَّاتِ من الوَساطةِ الحَسَنةِ فى تكوينِ المَعاشِ القاعِدِ للعُمَّالِ وللفلَّاحين، وخوَّلَتها بمُقتضاهُ بعضَ التَّسهيلاتِ وشيئاً مِن الأمتيازِ. غيرَ أنَّهُ ليسَ من المُحقَّقِ أنَّ تلكَ المِنَحَ كافيَةٌ لإنجاحِ تلكَ الشركاتِ فضلاً عن ضَمانِ البقاءِ لها

على أنَّ تقدُّمَ هذه الجمعيَّاتِ ممَّا يجْدُرُ بالعِنايةِ ويُستَحَبُّ من كلِّ الوُجوهِ : فقد كانت الشركاتُ الكبرى للمسالكِ الحديديَّةِ والمناجمِ وغيرِها أَسبَقَ من الحكومةِ بنصفِ قرنٍ، أو بثلاثة أَرباعِ القرنِ، فى إنشاءِ صناديقِ القُعودِ لِمُستخدَميها وجَعْلِ المعاشِ المُعيَّنَ للقعودِ أَوْفرَ من الرّزقِ الذى أقَرَّهُ قانونُ ١٩١٠، ومِقدارُهُ إنَّما يَتقلَّبُ بين مائتين وخمسين فرنكاً وثلاثمائة فرنكٍ، فلا يَصِلُ إلى أربعمائةِ فرنكٍ — إن بلَغَها — إلَّا فى نحوِ الرُّبُعِ الرابعِ من هذا القرْنِ

كذلك كانت شركاتُ المُبارَةِ أسبَقَ من الحكومةِ

فى إنشاءِ القُعودِ لِلْمُنتمين إليها كما بيّنّاهُ آنفاً ؛ وإذا كانت المقاديرُ المعيَّنةُ لذلك المعاشِ لا تزالُ يسيرةً وغيرَ كافيةٍ إلاَّ لأفرادٍ معْدُودين ، فمِمّا لا ريْبَ فيه أنها ستتكاثرُ

أمَّا السببُ فى قلةِ ما اجتمعَ لدَى تلك الشركاتِ من مالِ العوْل ، فقد جاء من كوْنِ الوزيعةِ المتوازَعةِ بين أعضائها بَقِيَتْ على حالِها منذُ انتصافِ القرنِ التاسعَ عشَرَ ؛ فلَمْ تزِدْ عن اثْنَيْ عشَرَ فرنكاً فى السَّنَةِ ، مع أنَّ الأَجْعالَ قد ازدادت نحو ستين فى المائةِ ، أو اكثر ، منذُ عامِ ١٨٥٠

ولو أُعليَتْ تلك الوزيعةُ بنسبةِ ما علاَ من الكسْبِ ، لَتَوافرت مَوارِدُ المعاشِ القاعِدِ لدى شركاتِ المُبارَّة توافُراً عظيماً

لقد حادت الحكومةُ الفرنسيَّةُ عن الصَّواب بإيثارِها البِدْعةَ الموجَبَةَ عليها إمدادَ القعودِ من العمَّال والفلاَّحين ، على النِّظامِ الذى يجْعَلُ مُساعدَتها للعوَامّ المتبصِّرين مِنْحةً ومُكافأةً

فأمَّا وقد وُجِدَت تلك البِدعةُ فقد أصبحَ إلغاؤُها غيرَ

مَيْسورٍ ؛ ولهذا يتعيّنُ على الحكومةِ ألّا تزيدَها خطراً بل تكتفى بما أوْجبتهْ على نفسِها إلى الآن من النفقةِ فى هذا السبّيلِ وتَدَع للجمعيّاتِ المُعَدّدةِ فى العُنوانِ الثانى من قانون ٥ إبريل ١٩١٠ ، وخُصوصاً شركاتِ المُبارَّة ، العنايةَ بإيجادِ المزيدِ لأموالِ القعودِ من طريقِ الوزائعِ التى يُؤَدّيها المنتفعونَ ، والتبرّعاتِ التى يجودُ بها أربابُ المصانعِ وأهلُ الإحسان

الفصل الثاني

النَّفائس

تعريف النفائس — التقدم الصناعيّ ينزل بكثير من الأشياء التى كانت تعد نفائس الى منزلة المبتذلات الشائعة — الأوهام الدائرة حول النفائس — ابطال النفائس يضيق مجال التقدّم الاجتماعيّ

تعريف النفائس

أوَّلُ أمرٍ يَصرفُ إليهِ الإنسانُ فُضولَ قوّتهِ المنتِجةِ ، إنَّما هوَ استزادةُ ما يَستنفِدُهُ وما يَستمتِعُ بهِ ، خُصوصاً إذا كان من النفائسِ . وعلى قدَرِ ما يتحضَّرُ المجتمعُ تنتشِرُ النفائسُ بين طبقاتِ الناس

على أنَّ للنفائسِ أعداءً متعدّدين : لأنَّ سَواداً عظيماً من الخَلْقِ يَنْظُرونَ إليها نَظرَهُم إلى الإفراطِ ، أو إلى الخَطيئةِ ، أو إلى التَّبجُّحِ ، مُتوَهِّمينَ أنها إذا زالت أصبحَ العالَمُونَ أنْعَمَ بالاً وأرقى خُلُقاً ، ظانّينَ أن الكماليَّ الذى يُصيبهُ فريقٌ من القومِ انَّما يكونُ سَلَباً من الضروريِّ للآخرينَ

أَقاويلُ إِن قامت لها قائِمةٌ من الجهةِ الخُلُقيَّةِ لم تقعْ على الصِّحَّةِ من سائرِ الجهاتِ

فَلْنبحثْ أوَّلاً في تعريفِ النفائسِ ، وإِنهُ لَمطلَبٌ شاقٌّ على الباحثين

تَصَفَّحْ مُعْجَمَ (لِتْرِه[1]) تجدْ فيهِ هذا البيانَ :

« النَّفيسُ هو الشائِقُ من الكِساءِ ومن مائدةِ الطَّعام ومن الرِّياش ، والوَفرةُ من الأَشياءِ ذاتِ الرَّوْنَقِ والرَّوْعةِ »

تعريفٌ مُسْتَرْخٍ يَفِي بِما يتصوَّرُهُ بعضُ الناس، ولكنَّهُ أضْيَقُ من أن يُحيطَ بالمعنى المتداوَلِ الشائعِ بين العامَّةِ

وَلعَلَّ الأَصحَّ أن يُقالَ إنَّ الاستنفاسَ هوَ اتِّخاذُ شيءٍ كماليٍّ يتجاوزُ ما يَعُدُّهُ السوادُ الأَعظمُ من سكانِ الإقليم ضرورياً ، لا للمعاشِ وَحْدَهُ بل لِزينةِ الحياةِ وأُدْبِها

فالنفائسُ إِذاً أشياءُ متنوِّعةٌ في الغايةِ متَنقِّلةٌ بلا انقطاعٍ تتباعَدُ مَراميها بِقَدرِ ما يُثْرِى المجتمعُ ويَتَنَعَّمُ

---

(١) (Emile Littré) لغويٌّ وفيلسوف فرنسيٌّ اشتهر بمعجمه المعروف باسمه (١٨٠١ — ١٨٨١)

لَوْ أصابَ أجنبيٌّ مِن الذينَ غزَوا الأمبراطوريَّةَ الرُّومانيَّةَ ، أثاثَ بَيْتٍ من بيوتِ العامَّةِ المُتَيَسِّرِينَ ، أو العمالِ المُتقنِينَ ، فى هذه الأيَّامِ ، لاستنفسَ كلَّ شيءٍ فيهِ : من تُكآتٍ[1] زهيدةِ الأثمانِ لكنَّها مَكْسوَّةٌ ، ومن بُسُطٍ لِبْدِيَّةٍ[2] ، ومن أستارِ نَوافِذَ ، ومن وَرَقٍ مُزَوَّقٍ تُغَشَّى بهِ الجُدْرانُ ، ومن مرآءٍ ، ومن قِصاعٍ متنوِّعةٍ ، ومن أقْمِصةٍ ، ومن مناديلَ ، ومن أربطةِ عُنُقٍ ، ومن جوَارِبَ ؛ وَلَمَا اعتقدَ أنَّ واحداً من تلكَ الأشياءِ المستَجدَّةِ عليهِ ضروريٌّ للمعيشةِ ، ولا مِمَّا تستلزمهُ زينتُها أو أدَبُها

لو نُقِلَ أحدُ الرُّعاةِ فى هذا العصرِ من جبالِ (السيڤين) بفرنسا إِلى مسكنٍ غنيٍّ دَخلُهُ عشرةُ آلافِ فرنكٍ ومعيشتهُ على قدرِ دَخلِهِ ، لَوَجَدَ أنَّ ذلكَ الرَّجُلَ يُرَاكِمُ حواليْهِ الأشياءَ غيرَ النافعةِ والتَّوافِهَ الغاليةَ الأثمانِ التى لا يُصابُ منها إِلَّا مَتَاعٌ مكذوبٌ

---

(١) تكآت جمع تُكأة : هى ما يتكأ عليهِ وقد استعيرت لتسمية « الفوتيل » (٢) أى من اللبد وهو الذى تعرفه العامة باللباد

فالتصوُّرُ القائمةُ عليهِ النفائِسُ يتغيَّرُ و يتنوَّعُ تبعاً للديارِ والآناءِ والطبقاتِ الاجتماعيـَّةِ ؛ وكلٌّ واحدةٍ مِن هذهِ الطبقاتِ تَعُدُّ فى النفائسِ ما لا تُمكِّنُها حالتُها من الحصولِ عليهِ ، فى حينِ أنَّ الطبقةَ التى تَفُوقُها ثروةً ، آخذةٌ منـهُ بالحظّ الذى تُريدُهُ

التقدمُ الصناعيُّ ينزِلُ بكثيرٍ من الأشياءِ التى كانت تعدُّ نفائسَ إلى منزلةِ المبتذلاتِ الشائعةِ

إذا عظُمَ التقدُّمُ الصناعيُّ وعمَّ اليَسارُ فهُما يرُدَّانِ إلى الاستعمالِ الشائعِ ، ما كان معدوداً من أخصِّ النفائسِ

ولقد كان من النفائسِ فى بابِ الغِذاءِ : السكَّرُ والأَفاويهُ والقهوةُ والخمرُ فى الأرجاءِ التى تَعصِرُها ؛ وكانَ منها فى بابِ المُقتَنَياتِ : زُجاجُ النَّوافِذِ ، و بَعْدَهُ المرائى إلى عهدٍ عهيدٍ ، وسُجوفُ الكُوَى (١) ، وصنُوفُ النَّمارِقِ (٢) ، وساعةُ الجيْبِ

(١) سجوف الكوى : أستار النوافذ (٢) النمارق جمع نمرُق : وهو البساط

وساعةُ التَّعْليقِ قبلَ انحدارِ ثمنِها إلى أربعينَ أو خمسينَ فرنكاً ثمَّ الى أربعةٍ أو خمسةٍ من الفرنكاتِ ؛ وكانَ منها فى بابِ الكِساءِ : الأَقْمِصةُ والجواربُ والنِّعالُ والمناديلُ والأَوْشِحةُ [١] والمخرَّماتُ ؛ وكانَ منها فى بابِ السكنى : انفصالُ الحُواطَةِ [٢] عن المطبخِ ، واستقلالُ رَدْهةِ [٣] الضُّيوفِ عن غرفةِ الطعامِ ، وافتراقُ حُجْرَةِ الزِّينةِ عن مَقْصورةِ [٤] النَّوْمِ ، وكذلكَ الحمَّامُ ، والمِرحاضُ المجلوبُ اليهِ الماءُ المتوافرُ فيهِ النُّورُ والهواءُ

كلٌّ مِن أولئك كانَ يُظَنُّ وراءَ الحاجةِ ولا يزالُ أقوامٌ على هذا الرأى فى تلك الأشياء

فغاياتُ النفائس تتباعدُ بِلاَ انقطاعٍ ؛ وكلُّ مُستنفسٍ

---

(١) الأوشحة جمع وشاح : وهو قِدَّةٌ طويلة قليلة العرض من النسيج يغلب أن يتقلدها اللابس على الكتف اليسرى آخذةً من العنق إلى ما تحت الإبط الأيمن (٢) الحواطة : غرفة الطعام

(٣) ردهة الضيوف : الغرفة التى يسمونها « الصالون »

(٤) الحجرة والمقصورة : اسمان لنوعين من الغرف

بالأمسِ آيلٌ فى الغدِ الى الابتذالِ ، أو صائرٌ بعدَ العُلوّ الى دُنوّ المَنالِ

فيما للنفائسِ من الشأنِ الاقتصاديّ

لَسْنا ممّنْ يكرهُون النفائسَ لاعتقادِنا أنّها من اكبرِ بواعثِ النّجاحِ البشريّ، وأنّ الإنسانيّةَ مُمْتنّةٌ لها بكُلّ ما تتّخذُهُ اليومَ حِلْيةً للحياةِ، فَضْلاً عن مُعظمِ الإصلاحات التى اتّسقت مَعَها أسبابُ الصّحّةِ

إنّما النفائسُ أُمّاتُ الفنُونِ

ولَولاها لَما قامت قائمةٌ للنّحْتِ والتّصويرِ والموسيقى ، ولا لِتَوابعِها العامّيّةِ من النّقوشِ والمطبوعاتِ الحجريّةِ

لا جرَمَ أنّ مِن الناسِ مَنْ يُسيءُ استعمالَ النفائس ويَتَبجّحُ بِها : أولئكَ هُم الذينَ يُحاوِلونَ أن يَبْهَروا الأبصارَ ويُذِلّوا الجمهورَ

لكنّ الأدبَ الخُلقيّ يَقضى قضاءَهُ عليهم وعلى تلك

القِحةَ الأثيمةِ التى تتظاهرُ بها الثروةُ على ما يُحيطُ بها من الفاقةِ

ولا شيءَ أدعى إلى نفْرَةِ الناس ، من الاستنفاسِ الذى إنَّما يُرادُ بهِ التَّباهى ، كما يفعلُ الذين يستكثرون من التَّبَعِ والسَّفَاسيرِ (١) لِغَيْرِ طائلٍ

غيرَ أنَّ هذه الفِئةَ من المُعْجَبِين بنَفائسهم تَنْقُصُ شيئاً شيئاً ؛ ويتناقصُ معَها بالتدرُّجِ ذلك السَّفَهُ الذى كانَ عليهِ الرُّومانُ ، أيَّامَ انحطاطِهم ، فى تبديدِ الأرزاقِ ، كما تتناقصُ معَهُ سائرُ أنواعِ المُفاخَرَةِ التى يُنْزِلُ الرأيُ العامُّ قصاصَهُ فى الذين يَرتكِبُونَها من ذوى النِّعمةِ الحادثةِ

ولقد أصبحَ السوادُ الأعظمُ من أربابِ الجاهِ على نقيضِ هذه الخُطَّةِ : فَهُم لا يعرِضون نفائسَهم فى الطُّرقاتِ وبين الجماهيرِ ، بل يُرْخونَ عليها الأستارَ فيَحبِسونَها داخلَ بُيوتِهم ويَحتشمون أن يتظاهَروا بها تَظاهُراً جارِحاً للذين لا يستطيعون الحصولَ على ما يُشاكِلُها

(١) السفاسير : هم التبع والأعوان والأجراء

فإذا استُعْمِلَتْ النفائسُ بمثْلِ هذه الكياسةِ وذاكَ التَّلْطيفِ لم يَسعَ الحكيمَ العادِلَ أن يحكُمَ بزَوالِها

الأوهامُ الدائرةُ حولَ النفائس

يتوهَّمُ أُناسٌ أنَّ النفائسَ لو لم تُوجَدْ لَظَفِرَ المجتمعُ بكثيرٍ مماَّ عَدِمَهُ من الأشياءِ النافعةِ ، ويقولونَ فى بيانِ ذلك ، إنهُ لو لم يكُنْ فى مُجتمعٍ نفائسُ بمليارٍ من الفرنكاتِ لأصابَ المجتمعُ بِذلك المليارِ مزيداً من القمحِ والبطاطا والألْبسةِ الشائعةِ

لكنَّهُ يلوحُ لنا أنَّ هذا القوْلَ بِمعْزِلٍ عن الصوابِ من جانبيْنِ

أوَّلهما : أنَّ النفائسَ التى ثمنُها مليارُ فرنكٍ ، لا مُقابلَةَ بينها وبين مقدارِ العملِ الذى يتطلَّبهُ إخراجُ بطاطا أو قمحٍ أو ألْبسةٍ أو أثاثٍ سَمِجٍ بمليارِ فرنكٍ ، لأنَّ المستنفِسَ لا يَنْظُرُ فى الثمنِ الى مقدارِ البِضاعةِ ولا الى مقدارِ العملِ بل الى جُودَةِ البضاعةِ وإتقانِ العملِ

مِثالُهُ أنَّ الهكتارَ من أرضِ « شاتُو لافيت» بفرنسا يَغِلُّ مِن خمسةَ عشرَ الى عشرينَ هكتولترَ نبيذٍ جيّدٍ ، يُباعُ الهكتولترُ منها بِخَمسمائةٍ أو ستِمّائةِ فرنكٍ ، فتكون جملةُ رَيْعِ الهكتارِ بين سبعةِ آلافٍ وخمسمائة فرنكٍ واثْنَيْ عشرَ ألفَ فرنكٍ ؛ فلو استُخْرِجت من كُرومهِ خمرٌ سُوقيَّةٌ لَمَا بلغَ ثمنُها هذا المبلغَ ؛ بل لكان جُلُّ ما يُستطاعُ الحصولُ عليهِ أن يُستَغَلَّ من ذلك الهكتارِ أربعونَ أو خمسونَ هكتولتراً بدلاً من الخمسةَ عشرَ أو العشرينَ التى تُستغَلُّ اليومَ ؛ ولكان اذاً ما يُدْرَكُ من الثمن ألفاً أو ألفاً وَمئَتَيْ فرنكٍ بدلاً من السبعةِ الآلافِ أو الاثنىْ عشرَ الألفَ

ومن هذا القبيلِ الصائغُ الماهرُ الذى يكسِبُ فى يومهِ خمسةَ عشرَ أو عشرين فرنكاً لإخراجهِ أشياءَ نفيسةً

فَلَوْ أُلغيَ هذا النَّوْعُ من الإنتاجِ وكُلِّفَ ذلك الصائغُ بِصُنْعِ فِلِزَّاتٍ[1] ، لَمَا كانَ معقولاً أنْ يُخرِجَ من تلك

(١) فلزّات : « خردوات » كما سبق بيانه

الأشياء المُبتَذلة، ما يُعادلُ خمسةَ عشرَ أو عشرينَ فرنكاً بل لكانَ مُعظمُ ما يَكسبهُ أربعةً أو خمسةَ فرنكاتٍ

ويدخلُ فى هذا الفريق أيضاً أُولئكَ المتَفنّنونَ البارعونَ مِن النجّارين : فإنَّ أَجْرَ الواحدِ منهم خمسةَ عشرَ أو عشرونَ فرنكاً على ما يَصنعُهُ من الأثاثِ المَنْقوش ؛ فَلَوْ رَجَعتَهُ بهِ إلى النّجارةِ العاديَّةِ لَمَا وَسِعَهُ أن يَكسبَ منها فى يوْمهِ ما يُعادل كَسْبَهُ ذاكَ ؛ وَكذاكَ فى سائرِ المُسْتَنْفَدَاتِ الرَّاقيةِ

فالذى يشتريهِ المستنفِسُ بالثّمنِ الغَالى إنّما هوَ إتقانُ العملِ، وإِبْدَاعُ الصّانعِ أو المُتَفَنّنِ الذى لَوْ صُرِفَ إلى حِرْفةٍ غيرِ تلك، من الحِرَفِ السُّوقيّةِ، لَمَا تَسنّى لهُ أن يُنتجَ أكثرَ ممّا يُنْتِجهُ أدنى المُمْتَهِنين

لهذا كانَ من الخطإِ زَعْمُهم، أنّهُ إذا أُلغيَ من إنتاجِ النفائسِ ما ثَمنُهُ مليارٌ، استزادت الإنسانيّةُ من الأَشياءِ النّافعةِ ما يُعادل ثَمنَهُ ذلكَ المليار

يدخلُ فى الاحتمالِ، بِصرْفِ النَّظرِ عن الاستدراكِ

الذى سَنَستدرِكُهُ فيما يَلى، أنَّ الإنسانيَّةَ لَوْ أرادت قَصْر حاجاتِها على الخُبْز ، واللحم ، والنَّبيذِ السوقيّ ، والألبسةِ العاديَّةِ ، والأدواتِ الساذَجةِ ، لاستطاعت الحُصولَ من هذهِ الأَشياء ، على مقاديرَ أعظمَ من التى تحصُلُ عليها الآنَ ؛ بمَعنى أنَّهُ لو انصَرفَ المُصوِّرون ، والنَّحاتون[١] والنَّجادون[٢] والمُزَوّقون[٣] والمُخرِّمات[٤] والمُفوِّفات[٥] وغزَّالو الحريرِ ونَسَّاجُوهُ ، وصُنَّاعُ العَجَلاتِ الفاخِرةِ ، ومُهيِّئو الرِّياشِ المُتْقَنِ الخ ، عن حِرَفِهم هذه إلى خِدْمةِ الأرض ، وغزْلِ القُطْنِ ، وحياكةِ المِفْضَلاتِ[٦] ، لأنْتَجُوا فَوْقَ ما يُنْتَجَ الآنَ من السِّلَعِ الشائِعةِ التى يَعُدُّها أُناسٌ ضَرُوريَّةً لِلحياةِ دونَ سِواها

يدخلُ ذلكَ فى الاحتمالِ كما قدَّمْنا ، ولكنَّهُ ليسَ إلَّا

---

(١) النحاتون : Sculpteurs (٢) النجادون : Tapissiers (٣) المزوّقون : Décorateurs

(٤) صانعات المخرَّم (٥) المفوّفات : المطرّزات فى اللغة المتداولة (٦) المفضلات : البياضات كما شرحنا قبلاً

حدْساً وتخميناً ؛ إذ لا شيء يُحقّقُ أنَّ إبطالَ النفائسِ تتأتّى عنهُ وفْرَةُ الأشياءِ النافعةِ

وكأنّني بأصحابِ هذا الزَّعْمِ ، لا يحسبونَ حساباً للتأثيرِ المُضْعِفِ المُخدّرِ الذى يُؤثّرهُ فى همّةِ الإنسانِ ، وفى فِطنتهِ المُبْدِئَةِ [1] وفى ذِهنهِ المُخترعِ ، تَشابُهُ العملِ واستمرارُهُ على وَتيرةٍ واحدةٍ ؛ ولا يتصوّرونَ أنَّ المجتمعَ الذى يَمتَهِنُ فيهِ الناسُ مِهْنةً مُتَشاكِلةً ، ويعيشونَ عيشةً مُتماثِلةً ، تكونُ مَطالِبهم محدودةً ، ولا يطمَحُ [2] أحدُهم بنَظَرِهِ إلى مطمحٍ أسنى وأسمى ، من الأُفْقِ الذى تنتهى إليهِ آمالُ أقرانهِ ، لا مندوحةَ لهُ من السقُّوطِ في وَهْدَةِ الجُمودِ ؛ حيثُ تَقِلُّ مُرونَتُهُ ويَضعُفُ على التّمادى نشاطُهُ فيَقِفُ حيناً من الدهرِ لا يتقدَّمُ ثمَّ يُفْضِى إلى النُّكوصِ والتأخُّرِ

---

(١) الفِطنة المبدئة : هى الحالة العقلية التى تحمل الإنسان على الشروع فيما تصوَّرهُ وقدَّرهُ Initiative (٢) يطمح : يمُدُّ نظرهُ

وعندنا أنَّ إزالةَ النفائسِ مَجْلَبةٌ لِتناقُصِ المستنفداتِ السوقيَّةِ مع طولِ الزَّمَنِ فضلاً عمَّا يَعْدُو[1] ذلكَ مِن الخُسرانِ

إبطال النفائس يُضيِّقُ مجالَ التقدمِ الاجتماعيِّ

تأتَّى النجاحُ فى أكثرِ أمرهِ من مجهوداتِ أُناسٍ تَفَوَّقوا على غيرِهم ، ذكاءً وعزيمةً ؛ وكانَ فى طَليعةِ البواعثِ لهم على إبداعِ ما أبْدَعوهُ ، رَغْبَتُهم فى المكافآتِ الحِسِّيَّةِ ولا مُشاحَّةَ فى أنَّ خيرَ تلك المُكافآتِ ، الثروةُ ؛ كما لا مُشاحَّةَ فى أنَّ الثروةَ تَفقِدُ مُعظَمَ قيمتِها لَدى فئةٍ كبيرةٍ من العِبادِ إذا لم تُمكِّنهم من الاستمتاعِ بالنفائسِ التى يشتهونها

نعم إنَّ من المخترعين ، ومن كبارِ المستحدثين وكبارِ أربابِ المصانعِ ، مَنْ سَمَا خُلُقُهُ فاكتفى بخدمةِ الإنسانيَّةِ وَبِما يعودُ عليهِ من حُسنِ السُّمْعةِ ، جزاءً وِفاقاً لِمتاعبهِ

(١) يعدو : يتجاوز

المتَّصِلةِ ، ومَباحثِه النَّاصبةِ ؛ إلاَّ أنَّ بجانب هؤلاءِ رجالاً آخرين ذوى هِمَّةٍ، وكَفاءَةٍ ، ومقدرةٍ ، لا تمتدُّ آمالُهم إلى ذلكَ الأُفْقِ البعيدِ بل قد تجتذِبُهم مطامِعُهم ، إلى التَّنَعُّمِ بالنفائسِ ، أكثرَ ممَّا تجتذِبُهم الى التَّنَعُّمِ بما يَسُرُّ الخاطرَ ويُرضي الشَّرفَ الرَّفيعَ

قد يكونُ المَيْلُ الى النفائسِ من النَّزَقِ والكَلَفِ بالأباطيل ؛ فَلِلحِكمةِ أن تقضيَ عليهِ وتُنكِرَهُ ؛ غيرَ أنهُ لا يبرحُ ، فى الغالبِ مِن الأمرِ ، خيْرَ ما يُقالُ [1] بهِ الضُّعْفُ الإنسانيُّ من عثرَتهِ

رُبَّما بَدَا لِقوْمٍ أنَّ لِبْسَ النساءِ لِلخزِّ ، وتقلُّدهُنَّ قلائدَ الماسِ واللُّؤلُؤِ ، وتبوُّأهنَّ [2] أرائكَ العَجَلِ الفواخرِ لِلتَّنقُّلِ فى الأماكنِ المتقاربةِ ، كلُّ أولئك من الأحوالِ التى لا فائدةَ لها

لكنْ ما القوْلُ فى فريقٍ من الناسِ يُعانونَ

---

(١) يقال من عثرتهِ : أى يُقام ويُنهض (٢) التبوُّء : الإقامة بالمكان

المَشقَّاتِ، ويُغامرون الأخطارَ، ويبتكرُون ما لا يَخطُرُ على بالٍ، ويَخلُقونَ الصِّناعاتِ النافعةَ لِلعالَمِ بأسرِهِ، لِيَجلبُوا الى نِسائهم وبناتِهم تلك الخَيْراتِ، ولِيَستمتِعُوا بما ينالُهم من رِضاهنَّ عنهم؛ فَلَوْ أُريدَ من أولئك الرِّجالِ أن يَقِفُوا عند الكَفافِ لأَراحوا أنفُسَهم من العناءِ والمغامرةِ

فَمِنَ اليقين أنَّ المجهوداتِ الاستثنائيَّةَ الفائقةَ، التي يَبْعَثُ على بَذْلِها حُبُّ النفائسِ، تزيدُ القوَّةَ المنتِجةَ في الإنسانيَّةِ زيادةً تعودُ منها عائدةٌ كبيرةٌ، حتى على الأشياءِ الضَّرُوريَّةِ

لَيست مسألةُ النفائسِ، إلاَّ مَظْهَراً من مظاهرِ مسألةٍ أوْسعَ منها وأعَمَّ: مسألةِ التفاوُتِ بين الناس

ولقد ثَبَتَ أنَّ تَساويَ الطبقاتِ لو تحقَّقَ في مُجتمعٍ، لَثَبَّطَ فيهِ الهِمَمَ، وعادَ بأهلِهِ الى النُّعاسِ الفِكريِّ، والحِرمانِ الحِسِّيِّ، الذي عاشت فيه شُعوبُ الأزمنةِ الأُولى فإذا مُنِعَتْ النفائسُ كانت النَّتيجةُ في هذا الحدِّ من الجسامةِ أو دونَهُ بِقليلٍ

فليأخُذ الدّينُ وأدبُ النَّفْسِ ما يأخذانه على الإفراطِ في النفائسِ ، وتجاوُزِ الاعتدالِ في استعمالِها ؛ وَلْيَجْهَدَا ما يَجْهَدَان لإزالةِ تلك القِحةِ التي يتظاهرُ بها المُفاخِرُون بما عندهم؛ ولْيُعلِّمَا الناس ويُرشِدَاهم ما يستطيعان إلى تَوخّي الغاياتِ المعنويَّةِ العُليا ، وتركِ هذه السَّفَاسِفِ الدُّنيَا

ذلك خَيْرُ ما يَعْمَلان

إلَّا أنَّهُ ما دامَ الطَّبْعُ البَشَرِيُّ لم يُغَيّرْهُ الدّينُ ولا الحِكمةُ في السوادِ الأعظمِ من الخَلْقِ ، فَمِنَ الخطإِ الأساسيّ ، في جانبِ الاقتصادِ ، أن يُعْمَدَ إلى إبطالِ النفائسِ (١)

---

(١) يجدر بالاستدراك في هذا المقام أن التقدم بأنواعه والثراء باتساعه ، منذ ختام القرن التاسعَ عشرَ ، قد دفعا الأغنياء في تيارٍ شديدٍ من التبذيرِ والتبديدِ ؛ وأن روح التشبهِ والمحاكاةِ ، ذلك الروحَ المتفشيَ خصوصاً في الطبقة غير الموسرة من الناس ، قد حملها على ابتغاء أشياء كماليةٍ لا فائدةَ لها منها بقصد التظاهر والمباهاة ذلك ، ولا ريب ، مرضٌ اجتماعيٌّ لكنهُ لا ينقضُ الملحوظات الاقتصادية التي قدمناها

الفصل الثالث

العامرُ [١] . الفاقةُ . الإحسانُ

أهميةُ مذهب ملتوس [٢]

يذهَبُ سكانُ المعمورِ متكاثرين . وفى مُعظمِ الاسَرِ يتجاوَزُ البَنُونَ الكَمَّ اللاَّزِبَ لِبَقَاءِ الأهلينَ على عددِهم ، ولا يكترِثُ آباؤهم لِمَا يجئُ بهِ المستقبَلُ

إنَّ لِمَسألةِ السكانِ هذه شأناً عالياًمن حيثُ الاقتصادُ دَعْ ما تَصدَّت لهُ طائفةٌ من الكَتَبَةِ ، ومنها مَلْتُوس ، مِن الدَّعوى التى أرْسَلَتْها على عَوَاهِنِها ، وَعَمَّمَتْها بغَيْرِ حسابٍ ، فرعَبَت القلوبَ زمناً طويلاً ، ورابت نفوسَ العالَمين

(١) العامر : اسمٌ جامعٌ للذين يعمرون مكاناً وهو ما يسمى فى اصطلاح هذه الأيام بعدد السكان وفرنسيته Population

(٢) ملتوس (توماس روبرت) اقتصادىٌّ انجليزىٌّ — وُلد سنة ١٧٦٦ ومات سنة ١٨٣٤

كان ملتوس هذا أُسقُفًا بروتستانياً مُحبّاً للإنسانيَّة ؛ وقد بحَثَ فى الأسبابِ النَّاجمِ عنها فقرُ الأكثرين فظَنَّ أنَّهُ توصَّلَ الى إدراكِ العلَّةِ الكبرى لتلك العِلَلِ ، وزعَمَ أنها : « النَّزْعةُ المُستمِرَّةُ فى كلِّ حيٍّ الى تنميةِ جِنسهِ بأكثرَ ممَّا تُجيزُهُ لهُ مقاديرُ الغِذاءِ التى يستطيعُ الحصولَ عليها »

فَهُوَ مع نِسبَتِهِ هذه النَّزْعةَ الطبيعيَّةَ الى الإنسانِ ، ومُحاولتهِ أن يستَخرِجَ منها نتائِجَها استخراجاً جميلَ الدّيباجةِ آخِذاً بالألبابِ ، قد اجترأَ على توكيدِ أنَّ العامرَ يتضاعفون فى كلِّ خمسٍ وعشرين سنة ، وأنَّهم يتكاثرون بين عقدٍ وعقدٍ من الزَّمَنِ ، تكاثُراً « هندَسياً » على حينِ أنَّ أفضَلَ الوسائلِ الزّراعيَّةِ أو الصّناعيَّةِ لإتاء (١) الرِّزقِ لا تكثُرُ إلاَّ فى حدِّ « النِّسبةِ الحسابيَّةِ »

وقد عَنَى بهاتَيْنِ النسبتَيْنِ « الهندسيةِ » و « الحسابيَّةِ » ما يُمثِّلُ بالضَّبْطِ فى الصُّورةِ التاليةِ التى أرادَ بها أن يَدُلَّ

---

(١) الإتاء : النموّ كما سبق

على سَيْرِ النُّمُوّ مُتقابلاً بين عددِ الأهلين ومَوادّ المعيشةِ في مُدَّةِ قَرْنٍ كاملٍ مُقسَّمٍ الى أربعةِ عقودٍ كلٌّ منها خمسةٌ وعشرون عاماً

السكان	مواد المعيشة
١	١
٢	٢
٤	٣
٨	٤
١٦	٥
٣٢	٦
٦٤	٧
١٢٨	٨
١٥٦	٩

وعلى هذا فَبَيْنا يكونُ ازديادُ السكانِ قد تَمَشَّى من مليونٍ الى مائتين وستة وخمسين مليوناً في مجرى قَرْنَيْنِ ، يكونُ ما ازدادَ من موادّ المعيشةِ لم يتجاوَزْ النسبةَ التي بين واحدٍ وتسعةٍ

ثُمَّ يَدَّعي ملتوس أنَّ هذه الحركةَ الغالبةَ في ازديادِ

عددِ السكانِ على ازديادِ موادّ المعيشةِ ، تَصْطَدِمُ في طريقِها بعَقَباتٍ ينعتونَها بالزّاجِرَةِ . تلك العقَباتُ : هى الشقاءُ ، والحِرمانُ ، والوَفَيَاتُ قبلَ الاوانِ ، والأوباءُ ، والمجاعاتُ ، والحُروبُ ، وسائرُ الكوارثِ التى يتوالى بعضُها بين رَدَحٍ [1] وآخرَ من الدهرِ ، ويَعْمَلُ بعضُها بلاَ انقطاعٍ . وهى آفاتٌ تَكْبَحُ جِماحَ التّناسُلِ بيَدِ الآلامِ وتحصُرُهُ في الحيّزِ الذى رَسَمَتْهُ الطبيعةُ

بعدَ أن عدّدَ «ملتوس» تلك المصائِبَ والرّزايا ، أرادَ أن يُحِلَّ الوِقَايةَ الخياريّةَ مكانَ الآفاتِ الزّواجرِ ، فأشارَ بأن يُرْجِئَ الرّجلُ زواجَهُ ؛ فإذا تزوّجَ ؛ فبأن يَعتدِلَ في مُباشرةِ أهلهِ بحيثُ يجعلُ عددَ بَنيهِ على قَدّ [2] رزقِهِ

وبهذا يُحكِمُ السكانُ سيرَهُم فيَلْبَثُونَ في دائرةِ الكَمِّ الذى تَسْمَحُ بهِ أرزاقُهم ويُنقذُونَ النّوعَ البشريَّ من الكوارثِ التى سبَقَ وَصْفُها

---

(١) الرّدحُ : حقبة من الدّهر (٢) القدّ والقَدْر بمعنى

مذهبُ ملتوس لا يَنطبقُ على العالَمِ في حالتهِ الحاضرةِ

عُدَّ مذهبُ ملتوس حقيقةً لا تقبلُ المُنازَعةَ ولاسيَّما في إنجلترا ؛ حتى إذا جاءَ هذا الرُّبُعُ من القرْنِ الذى نحنُ فيهِ ، انتقضَ ذلك المذهبُ على نفسهِ بما ظهرَ من أعاجيبِ النُّمُوِّ في الفِلاَحةِ والصناعةِ والتِّجارةِ ، وبما انفتحَ في وجهِ الجيلِ الأبيَضِ من الأرَضينَ المستجِدَّةِ الخِصبةِ ، وبما أَفضى اليهِ بعضُ الأممِ : كالفرنسيَّةِ والأمريكيَّةِ الشَّماليةِ المُتاخمةِ للمُحيطِ الأتلنتيكيّ ، على غيرِ توَقُّعٍ منها وبلا تأثيرٍ من المجاعاتِ ، والأوْباءِ ، والحُروبِ ، إلى وُقوفِ التناسلِ عند أَمَدٍ لا يتخطَّاهُ

مِنَ اليقينِ أنَّ مذهبَ ملتوس لا ينطبقُ على هذا الزَّمَنِ ؛ ولا يَدُلُّ دليلٌ على احتمالِ انطباقهِ مُدَّةَ قرْنَيْنِ بل ثلاثةٍ أو تزيد : لأنَّ موادَّ المعيشةِ اليوْمَ ، إذا نُظِرَ الى مجموعِ الكوْنِ ، تَسْبِقُ النَّوْعَ البشريَّ بنموّها وتقدُّمِها

وهذا ما يَشْهَدُ بِهِ رُخصُ المحصولاتِ الشائعةِ الكبرى كالقمحِ ، والشَّعيرِ ، واللحمِ ، والصُّوفِ ، والفاكهةِ ، والزّيوتِ بِصنوفِها الخ

عَدَا أنَّ نِصفَ العالَمِ — وتدخلُ فيهِ أمريكا بِقِسْمَيْها وأُستراليا ، والجينيه الجديدة[١] ، وصُومَطْرَه[٢] وبُرْنيو[٣] وزيلندا الجديدة[٤] ، وشطرٌ كبيرٌ من إفريقيا ، فضلاً عن ثلاثةِ أَرباعِ روسيا ، وعن آسيا الغربيَّةِ — يستطيعُ أن يَمُونَ[٥] الآنَ خمسةَ أضعافِ سكانهِ ، أو عشرةَ أضعافِهِم ، بل مائةَ ضِعفِهِم فى بعضِ الأرجاء

(١) الجينيه الجديدة La nouvelle Guinée : جزيرة فى أقيانيا شمالى أستراليا (٢) صومطرة Sumatra : جزيرة فى أرخبيل سوند قرب جاقا عدد سكانها ثلاثة ملايين ومئتا ألف (٣) بورنيو Bernéo : جزيرة فى أرخبيل سوند مساحتها ستمائة وخمسة وسبعون ألف كيلومتر وعدد سكانها مليونان (٤) زيلندا الجديدة La nouvelle Zelande : جزيرتان فى أقيانيا يفصل بينهما مضيق كوك مساحتهما مائتان وسبعون ألفاً وتسعمائة كيلومتر مربع وعدد سكانهما ثمانمائة وثلاثة وعشرون ألفاً (٥) يمون : يعول

ولقد قُدِّرَ أنَّ تعدادَ العالَمينَ اليَوْمَ فى الدُّنيا كُلِّها ، لا يَقِلُّ عن مليارَيْنِ ؛ فيكونُ لِكلٍّ سبعةٍ أو ثمانيةٍ من الهكتاراتِ[1] قاطنٌ واحدٌ . فَلَوْ بَلَغَ مُتَوَسِّطُ سُكانِ الكُرَةِ ما هو بالِغُهُ فى فرنسا : فكان لِكلٍّ مائةِ هكتارٍ اثنانِ وسبعونَ من القاطِنين ، أو لِكلٍّ هكتارٍ وثمانيةٍ وثلاثين آراً[2] مُقيمٌ واحِدٌ ، لَمَا أضرَّ بالنَّوْعِ البشريِّ أن يَصيرَ إلى ستةِ أضعافهِ

نعم إِنهُ لا ينبغى صَرْفُ النظرِ عن الصَّحارَى القاحِلَةِ ولكنَّ فى مُقابَلَتِها مساحاتٍ مُمْتَدَّةً تفوقُ فرنسا بِخِصْبِها ثُمَّ إذا تفكَّرْنا من جهةٍ أُخرى ، فى أنَّ الأرجاءَ التى لم يَتِمَّ عُمْرانُها من الدُّنيا : كالأمريكتين ، وكبعض أفريقيا وكأكبرِ قِسْمٍ من أُقيانيا ، أصبحت ديارَ هِجْرَةٍ للجنْسِ الأُوربيِّ دونَ سواهُ من الأجيالِ الآسْيَوِيَّةِ والصِّينيَّةِ

---

(١) الهكتارات جمع هكتار : وهو عشرة آلاف متر مربَّع بحساب الأرض الزراعية Hectare ou Hectomètre

(٢) الآر : يعادل مئة متر مربع Are

والهنديّةِ الخ ، وجدنا أنَّ شعوبَ أوربا لا يحقُّ لها أنْ تخشى بأساً ، إلى زمنٍ طويلٍ ، من مذهبِ ملتوس ، ولا من اختلالِ التّناسبِ بين تكاثُرِ الأهلين وتكاثُرِ الأرزاقِ فإنهُ إذا كان هُناكَ خطرٌ يُخشى ، لم يكُنْ مبدأُ ذلك الخطرِ إلاَّ يَوْمَ تَشرَعُ الأُممُ الآسيَويَّةُ ، من صينيَّةٍ وهنديَّةٍ ، في الجلاءِ إلى البعيدِ من الأقطارِ ، وفي استيطانِ ما خلا من الأنحاء

بل لو أصبحَ هـذا الاستعمارُ الآسيَويُّ أمراً واقعاً ، لكان ما يُصيبهُ الشّعوبُ الأُوربيَّةُ من المُهلَةِ ، رَدحاً لا يقلُّ عن بِضعةِ قرونٍ ، إلى أن يتمَّ عُمرانُ كلِّ بَلْقَعٍ[1] قفرٍ من الدُّنيا ، ويصيرُ مُعدَّلُ استيطانهِ كمُعدَّلِ الاستيطانِ في البُلدانِ المعمورةِ من قَبْلُ

فما دامت عِدَّةُ سكَّانِ الدُّنيا لم تَصِلْ إلى هذا المتوسِّطِ ثابتاً ، فمِنَ السَّهلِ على مُهاجرى الدّيارِ القديمةِ أن يَجدُوا لَهُم مُتَّسَعاً في الأقاليمِ الجديدةِ التي لم يتمَّ عُمرانُها ، ومن

---

(١) بلقع : غير معمور ولا منتفع به

السَّهْلِ أيضاً على هذهِ البُلدانِ الجديدةِ أنْ تبعثَ إلى الأمصارِ القديمةِ بفُضُولِ مُنتجاتِها الغِذَائيَّةِ ، لاستبدالِ الأشياء المصنوعةِ بها

على هذا ينتفى الخَوْفُ ممَّا أَنْذَرَ بهِ ملتوسُ ، إلى عِدَّةِ قُرونٍ ؛ وقد نقولُ الى آخرِ الدَّهرِ : فقد ثَبَتَ من جهةٍ ، أنَّ طرائقَ الفِلاَحةِ فى العالَمِ المُمَدَّنِ ، لا تزالُ على نَقْصِها الأوَّلِ ؛ فإذا تكاملَتْ على ما يقتضيهِ العِلمُ زَكَتْ[1] المحصولاتُ فيها ، ولاسيَّما الحُبوب ، ضِعفَيْ ما تزكو الآنَ أو ثلاثةَ الأضعافِ

وقد ثبتَ ، من جهةٍ أُخرى ، بمَثَلِ فرنسا ، وسويسرا ، والقِطْعةِ المُتاخمةِ لِلمُحيطِ الأتلنتيكيّ المُسماَّةِ بإنجلترا الجديدةِ[2] من الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ ، أنَّ التَّناسلَ يَضْعُفُ كثيراً بِفِعلِ الرَّخاءِ وتحتَ تأثيرِ الشُّعورِ

(١) زكت : نمت وريَّعت أى ازدادت

(٢) اسم هذه الولاية الامريكية بالفرنسية :

La Nouvelle Angleterre

العِصاميّ (١) . ومما يُحتَمَلُ حُدُوثُهُ ، ولا دليل يَدُلُّ على نقيضهِ ، أنَّ سائِرَ بُلدانِ الدُّنيا صائِرَةٌ مَصيرَ فرنسا من حيثُ تَنَاقُصُ السكانِ وَوُقوفُ سَوادِهِم (٢) عند حدٍّ لا يكادُ يتَعَدَّاهُ

ما يتأتى من الآفات عن سرعة تكاثر الأهلين في بَلدٍ ما

إذا حَسُنَ ألَّا يُؤْخَذَ بمذهب ملتوس من حيثُ تقريرُهُ عَدَمَ التَّوازُنِ بين نُمُوِّ السكانِ وتوافُرِ الموادِّ المَعاشيَّةِ ، فمِمَّا لا شُبْهَةَ فيهِ ، أنَّ سُرْعَةَ ازديادِ الأهلينَ في البَلَدِ الذى لا تَتَفاقَمُ (٣) رُؤُوسُ أموالهِ ولا تَنْفُقُ مصنوعاتُهُ بمُعَدَّلِ تلكَ السُّرْعةِ ، يَقَعُ مَعَها من المحذوراتِ على طَبَقَةِ الفَعَلَةِ ما ليسَ باليسيرِ

---

(١) العصاميّ : قدمنا أننا نريد بهِ الديمقراطىّ لأن كل امرئ يسود بنفسه و يكتسب الحسب بكدّه يكون ديمقراطيًّا بطبعه ولو تشبه بالعظاميين (٢) سوادهم : جمعهم (٣) تتفاقم : تكثر وتتعاظم

بدليل المشاهد فى بلچيكا وفى بعض أنحاء إيطاليا وفى عدة أماكن ألمانية : منها السكس (١) وخصوصاً سيليسيا (٢) ؛ فإن العملة فيها تعددوا بما لم يتوافق معه تعدد رؤوس الأموال ولا تعدد الاسواق الخارجية التى تروج فيها مصنوعات تلك البلاد ، فنجم عن ذلك هبوط فى الأجور ورقة فى حال الصناع

وليس للفاقة ولا للشقاء الذى يكابده عمال بعض الأرجاء فى إيطاليا وبلچيكا وألمانيا من سبب سوى هذا السبب

أما إنجلترا ، فعدم تأثرها من نتائج الفرق بين نماء السكان وإتاء (٣) رؤوس الأموال ورواج المصنوعات ، إنما هو ناجم من كونها قد ألفت مراكمة (٤) المقادير الطائلة من رؤوس الأموال ، ومما لها من السبق على غيرها

---

(١) السكس مقاطعة بألمانيا La Saxe (٢) سيليسيا كذلك La Silésie (٣) الإتاء : النماء والتريع كما سبق
(٤) المراكمة : الجمع والتكديس

فى مَيْدَانِ التِّجارةِ ، ومن السَّعةِ الاستعماريَّةِ التى تُوجدُ لمَصنوعاتِها نَفاقاً مُستمِرًّا فى أسواقٍ خارجيَّةٍ

المهاجرةُ والاستعمارُ

لا ينبغى إذاً أن يُحملَ الناسُ على المُناسلَةِ بلاَ تدبُّرٍ ولا تَبَصُّرٍ فيكونَ شأنُهم شأنَ الجماهيرِ التى أشَرْنا إليها من سكانِ إيطاليا وألمانيا وبلچيكا

فإذا وَقَعَ مِثْلُ هذا الإفراطِ فى التَّناسُلِ فلا بُدَّ من الهِجْرَةِ الى البُلدانِ المستجدَّةِ

وما الهِجرةُ سوى حادثٍ نافعٍ يُخلِّصُ المعمورَ القديمَ من فُضولِ سكانهِ لِأجَلٍ مُسَمًّى أو لِأَجَلٍ غيرِ مُسمًّى ؛ ويَحملُ الى المعمورِ الجديدِ أكبرَ ما يَحتاجُ اليهِ من قوَّةِ السَّواعِدِ

غيرَ أنَّ الهِجرةَ لا تكونُ حَسَنَةَ العائِدَةِ إلَّا إذا كان النَّازِحون (١) شبَاباً شِجْعَةً (٢) مُواطِنين ، راغبينَ فى العملِ

(١) النازحون : المهاجرون (٢) شجعة : جمع شجاع

اليَدَويّ لا مُستخدَمين ولا سَفَرَةً (١) يَغترِبُونَ فى طلب أرزاقٍ تُجرَى عليهم فى مُقابَلة تبوُّئِهم مَقاعِدَهم كما يَقعدُ أمثالُهم فى مَواطِنِهم الأَصليَّةِ وقد أَرْبَوْا على كلّ حاجةٍ

على أنَّ كلَّ حكومةٍ تستطيعُ أن تُهيّئَ لِلهجرةِ أرضاً خاصّةً تجعلُها أَرضاً وَطنيّةً : فيكونُ فِعلُها ذاكَ هوَ الاستعمارُ

وَقِوامُ الاستعمارِ أنْ تُوضَعَ بِقاعٌ مُقفِرةٌ أو قليلةُ العُمرانِ هَمجيّةُ السكانِ تحتَ تصريفِ شَعْبٍ حَضَريٍّ غَنيٍّ بالمالِ والرّجالِ

فإذا استَحْوَذَت دَوْلةٌ حَضَريّةٌ على بقاعٍ تلك صِفتُها لم تأتِ إلاَّ عملاً مشروعاً . وهذا العملُ إِنْ أُحْسِنَتْ إدارتُهُ، كان من أَنفعِ الأَعمالِ التى يقومُ بها المجتمَعُ الأُوربيُّ

غيرَ أنَّ الاستعمارَ يتطلَّبُ من الذين يتَصدَّونَ (٢) لهُ

---

(١) السفرة جمع سافر : طائفة الكتاب ومستخدمي المكاتب
Employés de bureau = Commis

(٢) يتصدون لهُ : يتعرَّضون وينتدبون

رَصَانَةً (١) فى الفِكرِ ، ومَتانةً فى مقاوَمةِ بَواعِثِ الشَّرِّ ، ومُثابَرَةً لا يذهَبُ بها طولُ الأيَّامِ

وأيَّةُ أُمَّةٍ سارَت هذا السَّيْرَ ، لم تَلْبَثْ بعد متاعبِ البدَاءَةِ وتكلِفَاتِها أنْ تُصيبَ عِوَضاً كريماً ، مُتَنَوِّعَ الأشكالِ ، عمَّا تكونُ قد تَحمَّلَتْهُ فى هذا السبيل

الأقاليمُ التى لا يتكاثرُ سكانها

أخطارُ هذه الوَقفة

إذا كانَ مِن البُلدانِ ما يزدادُ سكانُهُ الى ما وَراءَ حاجتِهِ ، فَمِنْها — فى هذهِ الأيَّامِ — ما لَزِمَ حدّاً لا يَعْدُوهُ : كفرنسا مثلاً . فإنَّ الوَفياتِ فيها قد فاقت المَواليدَ بِمُتَوسِّطٍ سَنَوِيٍّ من عشرةِ آلافٍ الى أربعينَ ألفاً فى الأعوامِ الخمسةِ التى هى : ١٨٩٠ و ١٨٩١ و ١٨٩٢ و ١٨٩٥ و ١٩٠٠

---

(١) رصانةً : تأنياً وركانةً

فأمّاً فى العَشَرَةِ الأَعوامِ التى خلَتْ من سنة ١٨٩٥ إلى ١٩٠٤ ، فلم تكُنْ عِلاوةُ المواليدِ على الوَفياتِ إلاّ خمسمائةٍ وتسعةَ آلاف وسبعمائةٍ وخمسةَ عشَرَ أى بمُتوسّطِ خمسين ألفاً فى السنةِ ؛ وهذا المُتوسِّطُ يُضافُ إليهِ بضْعُ عشراتِ الآلافِ ، عُمالاً أم مموّلينَ ، يتَوافدُونَ فى كلِّ حَوْلٍ للتّوَطُّنِ فى دِيارِنا

إذا تبيَّنْتَ هذا فإليكَ مُعدَّلَ السكانِ فى أهمِّ الأَقاليم الأُوربيَّةِ : —

يَقْطُنُ الكيلومترَ المربَّعَ فى فرنسا اثنان وسبعون نفساً وفى ألمانيا — على أنَّ تُرْبَتَها لا تُعادِلُ تُرْبَتَنا وإِن كانَ عندها من المعادنِ ما ليْسَ عندنا — مائةٌ وعَشَرَةُ أنْفُسٍ ؛

وفى إِيطاليا — التى لم تستكمِلْ الى الآن زِراعةَ كلِّ مكانٍ فيها والتى لا تزالُ فِئةٌ من أهليها فى نهايةِ الشقَّاء — مائةٌ وعشرةُ أنْفُسٍ أيضاً

وفى بريطانيا العُظمى وإِرلندا — اللّتَيْنِ همُا عِبارةٌ

عن مَعْمَلٍ فسيحِ الارجاء وحانوتٍ لِلبَيْعِ والشِّراء — مائةٌ وخمسةٌ وثلاثون نفساً

وفى إنجلترا بالذَّاتِ ؛ مائتانِ أو يُنيفُونَ

وفى هولندا — ذات التجارةِ الواسعةِ — مائةٌ وستون

وفى بلچيكا — ذاتِ الصناعةِ الراقيةِ والكنوزِ المعدنيَّهِ — مائتان وثلاثون أو يزيدون

من هذا البيان يَتَّضِحُ أنَّ العددَ الذى يستطيعُ الإقليمُ أن يَعُولَهُ من سكانه، لا يرْتَبطُ بِمَساحةِ أرضِهِ دون سِواها ولا بامتدادِ التُّرْبةِ وَجوْدَتِها معاً ؛ بل بِكِلْتَيْهِما وَبِما فى باطنِ الأَرضِ من المعادنِ التى رُبَّما تفاقَمَتْ تَفاقُمَها فى بلجيكا وإنجلترا وأرْجاءٍ من ألمانيا ، فَجَعلت لِلبلدِ الواحِدِ أَرْضَيْنِ لا أَرضاً واحدةً ، وزادتِ الإنتاجَ الوطنيَّ زيادةً طائلةً

ومِمَّا يُعينُ البَلَدَ على نُمُوِّ سكانهِ بما يفوقُ نُمُوَّهُم فى غيْرِهِ : أن تكونَ لهُ شُطآنٌ بَحْرِيَّةٌ فَيَنْصَرِفُ فريقٌ من أهلِهِ الى صَيْدِ الاسماكِ، وتتعدَّدُ فيهِ السَّفَائِنُ ويَتَّسِعُ ما

تَستتبِعهُ من الحركةِ ، وتمتدُّ تجارتُهُ الى الأَسواقِ النائيةِ

فإذا نظرنا الى الحالةِ الحاضِرةِ فى المعمورِ كان السَّيِّئَ أن ينحبسَ عددُ السكانِ عن المزيدِ فى بلدٍ من البُلدان :

أمَّا أوَّلاً فلأَنَّ هذا الوُقوفَ يَدفعُ البلدَ في هاويةِ الضَّعْفِ السِّياسيِّ تجاهَ مُناظريهِ الذينَ يكثُرُونَهُ (١) باستمرارِ النُّموِّ فى عددِ سكانِهم دونَهُ

ولا يَدُلُّكَ على آفاتِ هذا الضَّعْفِ السِّياسيِّ فى الشُّعوب كعلمِكَ أنَّ مَنْ ابْتُلِيَ بهِ منها أُصيبَ فى كرامتهِ وفقَدَ من إعجابِ الآخرينَ بهِ — ولَوْ كانَ إعجابُهم بغيْرِ حقٍّ أو مُجاوِزاً للمعقولِ — ما هوَ خيْرُ جلَّابٍ للرِّضى عن مصنوعاتِ ذلك الإقليمِ والإقبالِ على أزيائهِ

وأمَّا ثانياً فلأَنَّ المَوْطِنَ الذى لا يتزايدُ أهلوهُ لا ينْزحُ عنهُ من أبنائهِ مَنْ يحملُ الى البقاعِ البعيدةِ عاداتهِ وأذْواقَهُ ولُغتَهُ : وهيَ أنْفَعُ أدواتِ الوَصْلِ بينَ المَوْطِنِ الذى

---

(١) يكثرونهُ : أى يغلبونهُ بالكثرةِ وهو فِعلُ الغلَبةِ من كاثَرَهُ بمعنى غالبَهُ بالكثرةِ

يُفارِقُهُ النَّازحونَ والدّيارِ التى يَجْلُونَ (١) إليها

على أنَّ المُهاجِرينَ هُم خَيْرُ السُّفَّارِ (٢) المُرَوِّجينَ لِتجاراتِ ديارِهم

أُنْظُرْ إلى الأَلمانيّين الذين تَرَحَّلوا عن مَسْقَطِ رؤوسهم وانبَثُّوا فى أطرافِ الدُّنيا، فقد كانوا السببَ الأكبرَ فى ما بَلَغَتْهُ أُمَّتهم من التقدُّمِ التجاريِّ العظيم

وأمَّا ثالثاً فلأنَّ الشَّعْبَ الذى لا ينمو تُفْضى بِهِ الحالُ الى التَّخَدُّرِ والتأنُّث (٣)

والواقعُ أنَّ الأُسَرَ إذا قَلَّ أولادُها رَبَّتْهُم تربيةَ حَنانٍ وخَوْفٍ تُضْعِفُ بهما فضيلةَ الجُرأةِ عندهم وتُنَحِّفُ أخلاقهم وعُقولَهم؛ كما أنَّ الرّجالَ، فى أُمَّةٍ هذه صِفَتُها، يُصْبِحُونَ كارِهينَ للصناعاتِ الشاقَّةِ والأعمالِ الطويلةِ الآمادِ غيرِ

---

(١) جلا وأجلى : نزح . ومنها لفظة الجالية التى أطلقت على الأجانب المقيمين فى بلدٍ ليس بلدهم Colonie (٢) السُّفَّار والسَّفْرُ : المسافرون (٣) التأنث : الصيرورة على حالة تشبه الأنوثة

المُسْتَحَبَّةِ، وتَنْثَلِمُ [١] فيهم الفِطنةُ المُبْدِئةُ [٢]

فمَا يُقيلُ هذه الأُمَّةَ المُثْرِيَةَ المُنَعَّمَةَ من عَثْرَتِها ولا يَنْهَضُ بها من ضَجْعَتِها إلاَّ النُّزَلاَءُ الأَجانِبُ يتوافدونَ اليها من الأمصارِ الضَّائِقةِ بأَهْلِها

ولقد بلغَ تَعدادُ الغُرَباءِ المُقيمينَ فى فرنسا إلى هذا اليَوْمِ مليوناً ومائةَ ألفِ نَسَمةٍ

فكلُّ شعب أُصيبَ بمِثل ما أُصيبت بهِ فرنسا من ضَعْفِ التَّناسُلِ ، فلَيْسَ بواجدٍ أفضلَ من تلك العناصرِ الغريبةِ لِدَفْعِ ما يَنْتُجُ عن ذلك الضَّعْفِ من وَخيمِ العواقب

الفاقـةُ

بارقةُ الأملِ بتناقُصِ الفقراء

تنضمُّ إلى مسألةِ السكانِ مسألةٌ أُخرى ذاتُ بالٍ : وهى الفَاقةُ . ففى كلِّ بلدٍ وفى كلِّ طبقةٍ من طبقاتِ

---

(١) تنثلم : يتفلَّل حدّها (٢) الفطنة المبدئة : قدَّمنا أنها تعريب لفظتى Esprit d'initiative

الاجتماع يُوجَدُ فِتيانٌ ويُوجَدُ مُعيّلُونَ (١) لا يتسنّى لهم الحُصولُ على الكِفافِ (٢) يسطو بهم الفقرُ ، والفقرُ نازلةٌ عَمْياءُ لا تَنْظُرُ كيفَ تَضرِبُ ولا تُبقى (٣) على جماعةٍ كبيرةٍ من العالَمين

هكذا كانَ فِعلُها منذُ مبدإِ التاريخِ ، ولهُ آثارٌ تدلُّ عليهِ : أَظْهرُها تواتُرُ الآياتِ الوارِدَةِ فى التَّوْراةِ بخُصوصِ البائِسين (٤)

وَلِلفاقةِ عِلَلٌ شتّى تجتمعُ فى ثلاثٍ كُبَرٍ :

العاهاتِ الأصليَّةِ

الإصاباتِ العرَضيَّةِ

النَّقائِصِ الطبيعيَّةِ فى الإنسانِ

---

(١) مُعيّلون : أربابُ عيال (٢) الكِفاف بكسر الكاف : أدنى القوت . والكَفاف بفتح الكاف : ما يُغنى عن الناس
(٣) أبقى عليهِ استبقاهُ ورَحِمهُ (٤) الآيات التى نزلت فى القرآن بالدعوة الى الاحسان والوُصاة بالبائسين دليل آخر على صحة هذا القول الذى استشهد لهُ المؤلف بالتوراة (المعرّبان)

يُولَدُ أُناسٌ ضِئالاً نُحفاءَ ، أو فاقدين لِبَعْضِ الأعضاء لا حَوْلَ لهم ولا ذكاءَ ، فيَعِزُّ عليهم كَسْبُ ما يُمْسِكُون به الرَّمَقَ ، وإذا لم تُقيِّضْ لهم العِنايةُ ذوى رحِمٍ وشفَقةٍ يَعُولُونهم أو يُعينونَهم ، ماتُوا إعداماً (١) أو أقاموا عِيالاً على المجتمع

ويُصابُ أُناسٌ آخرونَ بأعراضٍ بدنيَّةٍ قاتِلَةٍ أو مُقْعِدَةٍ عن العملِ فيَتْبَعُها الفقرُ : كان يَحُلُّ القضاءُ فى عاملٍ ذى عَيْلةٍ ، فيَمُوتُ عن امرأةٍ وذَرَاريَّ صِغارٍ أو عن أطفالٍ أيْتَمَتْهم أُمُّهم من قبْلُ ؛ فلا يتسنَّى لهؤلاءِ المستضعفين أن يقوِّموا أَوَدَ أنْفُسِهم حتى يكبَروا

وأشَدُّ مِنَ العِلَّتَيْنِ الآنِفَتَيْنِ مَجْلَبَةً لِلْبُؤْسِ النَّقائِصُ البَشَرِيَّةُ : فإنَّ كَسَلَ الجسمِ ، وَخُمُودَ (٢) العقلِ ، والإصرارَ على التبذيرِ ، وإدْمانَ المُعاقَرةِ (٣) وسُوءَ الخُلُقِ الذى يُفضى

---

(١) إعداماً : فقراً (٢) الخمود : زوال قوّة النار وقرب انطفائها (٣) إدمان المعاقرة : الاستمرار على تعاطى الخمور

بِصاحبهِ الى الإبعادِ عن الخدمةِ ، والتماديَ فى النَّزَقِ [١] وعدمِ الاكتراثِ لِشَيْءٍ ، كلٌّ أولئك مِمَّا يصيرُ بالنَّاسِ الى الخَصاصةِ [٢] والشقاء

فإذا عظُمَ فى مُجتمعٍ سوادُ البائسين سُمِّيَ ذلك بالفاقةِ الشَّائعةِ

ومِنَ الناسِ مَنْ يَظُنُّ أنَّ الفاقةَ الشائعةَ — أى وُجود طبقةٍ من الفُقراء عن إرثٍ — كارثةٌ خُصَّتْ بها المجتمعاتُ الشاهِدَةُ ؛ ويقولُ إنَّ الصناعةَ الكبرى هىَ التى خلَقَتْ تلك الفاقةَ وأحدثت ذلك الجُرْحَ الأليمَ الذى هو جِزْيةُ نَجاحِنا وعِقابُ فَلاحِنا

هذا الزَّعمُ غيرُ صحيحٍ وغيرُ مبنيٍّ على جِدِّ استقراء

إنَّ إنجلترا ، وهىَ اكثرُ بلادِ الله صِناعةً ، لا يبلُغُ عددُ الفقراءِ فيها مَبْلَغَهُ فى أقاليمَ أُخرى لم تفتأ العيشة فيها

---

(١) النزق : عدم استقرار الخلق وتسميه العامَّة بالطيش

(٢) الخصاصة : الفقر ورِقَّة الحال

أشْبَهَ بالعيشةِ الفِطريَّةِ الأُولى : كنروج[١] ، وباڤاريا[٢] وجنوب إيطاليا

ففى سنة ١٩٠٨ كانَ البائسونَ فى بريطانيا العُظمى وإرلندا بنسبةِ مائتَيْنِ وخمسةٍ وخمسينَ إلى كلِّ عشَرَةِ آلافٍ من السكان ، أيْ بنسبة اثنينِ وخمسة وخمسين إلى المائةِ ؛ على حينِ أنَّهم كانوا فى نروج بنسبةِ سبعةٍ إلى المائةِ ، وفى أسوج بنسبة أربعة وخمسة وعشرين الى المائةِ وفى باڤاريا بنسبة ثلاثة واثنين وعشرين الى المائةِ

ثمَّ إنَّ المتوَسِّطَ الذى ذكرناهُ عن إنجلترا قد أَخذَ بالتَّناقُصِ منذُ نِصفِ قرنٍ : فَبَعْدَ أَن كان من سنة ١٨٤٩ الى سنة ١٨٥٨ ، أربعة وسبعة وستين فى المائة ، هبط الى أربعة وواحد وستين فى المائة بين سنة ١٨٥٩ وسنة ١٨٦٨ ثمَّ الى ثلاثة وواحد وثمانين فى المائة بين ١٨٦٩ و١٨٧٨ ، ثمَّ الى ثلاثة وكسرٍ فى المائةِ ، ثم الى اثنين وخمسة وخمسين

(١) نروج : مملكة فى شمال أوربا La Norvège

(٢) باڤاريا : احدى ممالك ألمانيا La Bavière

فى المائة سنة ١٩٠٨ كما رأينا

فالنجاحُ الذى تمَّ كان متَّصِلاً عظيماً

أمَّا المتوسّطُ فى فرنسا فبنسبةِ واحدٍ إلى ثلاثةٍ وعشرين وهوَ اكبرُ منهُ فى إنجلترا. على أنَّهُ قد أخذَ بالانخفاضِ منذُ ابتداءِ القرنِ التاسعَ عشرَ

مماَّ تقدَّمَ يثْبُتُ أنَّ الفاقةَ لم يتَّسعْ نطاقُها فى الأممِ المُمدَّنةِ، بل ضاقَ بمِقدارِ ما انتشرت الصناعةُ ، وانكسرت حِدَّةُ الآلامِ التى كانت تُعَانيِ من الفقْرِ

فلَسْتَ بواجدٍ فى أُوربا الغربيَّةِ اليْومَ ما كُنْتَ تَشْهَدُهُ فى القُرونِ الوُسطى ولا ما تستطيعُ أن تراهُ فى الصّينِ والهند والجزائر من الشُّعوبِ التى تجتاحُها [1] بأَسرِها المجاعاتُ والأَوْباءِ فيَهلكُ منها مئاتُ الألوفِ أو بِضعة الملايين

كما أنَّ تلك السَّحائِبَ من عصائِبِ الشَّحَّاذِينَ الذينَ كانوا يملأونَ جوانِبِ أوربا قديماً قد بادت أو كادت

---

(١) تجتاحها : تغتالها جماعاتٍ و بلداناً

لا جرمَ أنَّهُ يُرْجى تخفيف وَيْلاتِ الفاقةِ مع التَّمادى ولكنَّهُ لا يُرْجى البتَّة زوَالُها . فإذا أُقيمَ ما شاءَ اللهُ من مَعاهِدِ الخيْرِ كالبيمارستاناتِ ومَلاجيءِ العُميْانِ والصُّمِّ البُكْمِ فلَيْسَ فى تشييدِها ما يُقلِّلُ سوادهم ، وإن كانَ فيهِ بلا رَيْبٍ ما يُصلِحُ حالهم بعضَ الشيءِ ويُقيِّضُ لِفئةٍ منهم كَسْبَ مَعايِشِهم

ومِمَّا يُعينُ ، مع كرِّ الأيَّامِ ، على نُقْصانِ الشقاءِ أو دَفعِ البلاءِ الذى يتأتَّى من الإصاباتِ العارِضةِ أو من المَعايبِ الإنسانيةِ الثَّانويَّةِ كالنَّزقِ وعدمِ الاكتراثِ ، جمعيَّاتُ المُبارَّةِ ، وصناديقُ الادِّخارِ ، وأنواعُ التأمينِ ، وصُنوفُ المنشوراتِ التى تَحُضُّ بها العامَّةُ على التبصُّرِ ، وحُسْنُ التأديبِ والتربيةِ

غيرَ أنَّ هُنالكَ نوْعاً من الفاقةِ يأبى كلَّ دواءٍ اجتماعيٍّ ويَعصى كلَّ طبيبٍ : ذلك هوَ الفقرُ الناجمُ من نقائِصِ الإنسانِ : كالبَلادَةِ اللازِبةِ ، وسُوءِ السِّيرَةِ ، والتبذيرِ ، وإدمانِ الخمرِ إلى ما يُشاكِلُها من المَثالبِ التى لا سُلطانَ

عليها لِمَجهوداتِ الذينَ يُقاتلونها رِفقاً بمنكوبيها ؛ وَلن يَتَوَصَّلَ الناسُ إلى إِزالتِها بل رُبَّما أزالوا منها بعضَ الشيء

لهذا صَدَقَ مَنْ قال « لا بُدَّ من وُجودِ الفقراء بينكم »

فالذي ينبغي عَمَلُهُ إِذاً هو ألَّا يُوجَدَ من البائسينَ في كلِّ أُمَّةٍ إلاَّ الجانون على أنفُسِهم

الصَّدَقةُ القانونيةُ والصَّدَقةُ الخاصة

اُتُّخِذَت طريقتان لِمُقاتَلةِ الفاقة :

الصَّدَقةُ القانونيَّة . والصَّدَقةُ الخاصَّة

الأُولى مِنهما ، وَتُدْعى أيضاً بالإِداريَّةِ ، هيَ التي تَعرِفُ للفقير حقاً غيرَ مَمْنونٍ[1] على المجتمع ، وتخلُقُ مَعاهِدَ مَوْضِعيَّةً أو وَطَنيَّةً لِعَولِ البائسين ، وتَفرِضُ الإتاواتِ لِتُوَزَّعَ عليهم الإحسانَ

فَبِئسَت الطريقةُ هذهِ ولا أساسَ لها مِن العَدْلِ : لأنَّ الفقراءَ ، وأخَصُّهم الجانونَ على أنفُسِهم وهُم السوادُ

---

(١) غير ممنون : غير مجحود

الأعظمُ منهم ، لا حقَّ لهم على المجتمع ، ولا يجوزُ لأحدٍ أن يتقاضاهُ لهم

فَمَنْ جعَلَ الصَّدَقةَ القانونيَّةَ ضامِنةً للفقيرِ مأكلَهُ ومنزِلَهُ ومَلْبَسَهُ ، بصَرْفِ النظرِ عن سيرَتِهِ ، فكأنَّهُ يحدو الناسَ على الكَسَلِ والسَّفَهِ ؛ بل كأنَّهُ يُجيزُ [(١)] على العُيوبِ ويُثيبُ [(٢)] على الذُّنوبِ

أمَّا الصَّدَقةُ الخاصَّةُ القائمةُ على مُؤَسَّساتٍ خيْريَّةٍ مُتَوارَثةً جيلاً بعدَ جيلٍ ، أو على التبرُّعاتِ التى يُواليها الناسُ باُختيارِهم ، فَهِيَ الطريقةُ المُثْلَى العادِلةُ أَصلاً والنافِعةُ فِعْلاً ؛ سوى أنَّهُ يَجْدُرُ بالذين يَتَولَّوْنَها أن يحرِصوا كلَّ الحِرْصِ من تهْوينِ متاعبِ الحياةِ على الذينَ لم يمسسْهُمُ الفقرُ إلَّا بإرادتِهم

كما أنَّهُ يَنبغى عليهم أن يَعملوا على إزالةِ أسبابِ الفاقة ، وعلى إقالةِ البائِسِ العاثِرِ فى عينَيْ كرامتِهِ ، والتَّفادِى [(٣)]

---

(١) يجيز أى : يعطي الجوائز (٢) يثيب : أى يكافئ

(٣) التفادى : الامتناع

من المُغالاةِ التى تُسهِّلُ الخَصاصَةَ على أصحابِ الأخلاقِ الدَّنيئةِ والنُّفوسِ الوَضيعةِ

فإنهُ إذا كان وَضعُ الإحسانِ فى مَوْضعهِ أكرمَ شيءٍ على اللهِ والناسِ ، وهو فى الواقع أَنْدَرُ ما يكون ؛ فلا شيءَ أشدُّ إضراراً وأَوْخَمُ عاقبةً مِن وَضعِ الإحسانِ فى غيرِ مَوْضعهِ

ملحق بالفصل الثالث

تذييلٌ للطبعةِ الثالثةَ عَشْرَةَ

التناقص المستمر فى المواليد بفرنسا — مخاوف الاقواء(١) — ما يجب عمله لتأييد النسل الفرنسيّ

أَشَرْنا منذُ انتشارِ الطبعةِ الأُولى من هذا الكتابِ سنة ١٨٨٧ إلى المحذوراتِ الخطيرةِ التى يتعرَّضُ لها ، فى الحالةِ الدُّنْيَويَّةِ الرَّاهنةِ ، كلُّ قوْمٍ يَقِفُ التَّناسُلُ فيهم عند حَدٍّ لا يتخطَّاهُ ، كوُقوفهِ فى فرنسا لذلك العهدِ

فكيْفَ بنا وقد رأَينا تلك العِلَّةَ تمتدُّ وتشتدُّ من ذلك الحينِ ؛ إذ أَخَذَ مُتوَسِّطُ المواليدِ يتناقصُ تَناقُصاً رائِعاً مُطَّرِداً حتى جازَ لنـا أن نتساءَلَ : هل يكونُ الشَّعْبُ الفرنسيُّ حياً فى القرنِ الواحدِ والعشرينَ والقرنِ الثانى والعشرين أم يكونُ قد أَتَمَّ انحارَهُ وضحا ظِلُّهُ (٢)

---

(١) الإِقواء : إقفارُ البلد من سكانهِ Dépopulation

(٢) ضحا ظلُّهُ : هلك

أجَلْ ، إنَّ الشعبَ الفرنسيَّ ليَنْتَحِرُ بِلا مِراءٍ ، بل هو يَجني جِنايَتَيْنِ معاً : على نفسهِ وعلى وَطَنِهِ . وقد أنذرْناهُ هذهِ الحقيقةَ الأليمةَ وما زِلنا نُنْذِرُهُ إياها منذُ عشرين سنةً كأنَّنا صارِخونَ في وادٍ

أمَّا الزَّواجُ في فرنسا فمَا برِحَ متوسِّطُهُ كمُتوسِّطِهِ في الأقاليمِ الأخرى ولكنَّ النَّسْلَ يُوشِكُ أن ينقَطِعَ

ولقد عُدَّ في سنة ١٩٠٩ حدوثُ ثلاثمائةٍ وسبعةِ آلافٍ وتسعمائةٍ وواحدٍ وخمسين قِراناً ممَّا يبلغُ مُتوسِّطُهُ سبعةً في الألفِ وخمسةً وثمانين من الواحدِ ، فهوَ أقلُّ ممَّا كان في الأعوامِ السابقةِ بشيءٍ يسيرٍ ، ولكنَّهُ غيرُ بعيدِ الفرقِ عن مِثْلِهِ في سائرِ الأقطارِ الأوربيَّةِ الغربيَّةِ

وفي هذه الأيَّامِ أُلْغِيَتْ طائفةٌ من التكاليفِ (١) التي كانَ يَستلزمُها عقْدُ الزَّواجِ بِغَيْرِ طائلٍ فازدادت بإلغائِها سُهولةُ التأهُّلِ

---

(١) التكاليف : نعني بها المؤونة والنفقة اللتين تنتجان عما ترسمهُ الحكومة من الصيغ لإتمام العقد

فالعِلَّةُ إذاً ليست في جانبِ التأهُّلِ بل في جانبِ النَّسْلِ ، وناهيكَ بها مِنْ عِلَّةٍ

فإنَّ عددَ المواليدِ ، من جهةِ نِسبتهِ إلى مجموعِ السكانِ ، قد نَزَلَ نُزولاً مُستمرًّا منذُ قرنٍ على التقريبِ ؛ ومن جهةِ نِسبتهِ إلى نفسهِ وسَوابقِهِ ، قد أخذ بالنّزولِ أيضاً منذُ أُخْرَيَاتِ السِّنين التى عاشتْها الأمبراطوريَّةُ الثانيةُ (١٨٦٦ — ١٨٦٩)

وإليكَ جدولاً مُفَصَّلاً استقرينا فيـهِ تلك الحركةَ الرَّهيبةَ

المواليدُ في فرنسا

تعداد السكان بالملايين		الزواج في الالف	المواليد في الألف	الوفيات في الألف	زيادة المواليد والوفيات في الألف
السنون	السكان				
١٨٠١	٢٧٫٤	١٩٨	٩٠٣	٧٦١	١٤٢
١٨٠٦	٢٩٫١	٢٠٩	٩١٦	٧٨١	١٣٥
١٨١٠	٢٩٫٦	٢٣٢	٩٣١	٧٣٠	٢٠١
١٨١٥	٢٩٫٥	٢٤٦	٩٥٣	٧٦٢	١٩٠
١٨٢١	٣٠٫٤	٢٢٢	٩٦٥	٧٤١	٢٢٤

تعداد السكان بالملايين		الزواج في الالف	المواليد في الألف	الوفيات في الألف	زيادة المواليد والوفيات في الألف
السنون	السكان				
١٨٢٦	٣١,٨	٢٤٧	٩٩٢	٨٣٧	١٥٤
١٨٣١	٣٢,٥	٢٤٥	٩٨٦	٨٠٠	١٨٦
١٨٣٦	٣٣,٥	٢٧٤	٩٧٩	٧٤٧	٢٣٢
١٨٤١	٣٤,٢	٢٨٢	٩٧٦	٧٩٤	١٨١
١٨٤٦	٣٥,٤	٢٦٨	٩٦٥	٨٢٠	١٤٤
١٨٥١	٣٥,٧	٢٨٦	٩٧١	٧٩٩	١٧٢
١٨٥٦	٣٦,١	٢٨٤	٩٥٢	٨٣٧	١١٥
١٨٦١	٣٧,٣	٣٠٥	١٠٠٥	٨٦٦	١٣٨
١٨٦٦	٣٨,٠	٣٠٣	١٠٠٦	٨٨٤	١٢١
١٨٧٠	٣٦,٩	٢٢٣	٩٤٣	١٠٤٦	١٠٣ وفيات
١٨٧١	٣٦,٥	٢٦٢	٨٢٦	١٢٧٢	٤٤٦ »
١٨٧٢	٣٦,١	٣٥٢	٩٦٦	٧٩٣	١٧٢
١٨٧٣	٣٦,٢	٣٢١	٩٤٦	٨٤٤	١٠١
١٨٧٦	٣٦,٩	٢٩١	٩٦٦	٨٣٤	١٣٢
١٨٨١	٣٧,٦	٢٨٢	٩٣٧	٨٢٨	١٠٨
١٨٨٦	٣٨,٢	٢٨٣	٩١٣	٨٦٠	٥٢
١٨٨٩	٣٨,٣	٢٧٣	٨٨١	٧٩٥	٨٥
١٨٩٠	٣٨,٣	٢٦٩	٨٣٨	٨٧٦	٣٨ وفيات
١٨٩١	٣٨,٣	٢٨٥	٨٦٦	٨٧٧	١١ »
١٨٩٢	٣٨,٣	٢٩٠	٨٥٥	٨٧٦	٢٠ »

تعداد السكان بالملايين		الزواج في الألف	المواليد في الألف	الوفيات في الألف	زيادة المواليد والوفيات في الألف
السنون	السكان				
١٨٩٣	٣٨,٣	٢٨٧	٨٧٥	٨٦٨	٧
١٨٩٤	٣٨,٤	٢٨٧	٨٥٥	٨١٥	٤٠
١٨٩٥	٣٨,٤	٢٨٣	٨٣٤	٨٥٢	١٨ وفيات
١٨٩٦	٣٨,٥	٢٩٠	٨٦٦	٧٧٢	٩٤
١٨٩٧	٣٨,٦	٢٩١	٨٥٩	٧٥١	١٠٨
١٨٩٨	٣٨,٧	٢٨٧	٨٤٤	٨١٠	٣٤
١٨٩٩	٣٨,٧	٢٩٥	٨٤٧	٨١٦	٣١
١٩٠٠	٣٨,٧	٢٩٩	٨٢٧	٧٥٣	٢٦ «
١٩٠١	٣٨,٩	٣٠٣	٨٥٧	٧٨٤	٧٢
١٩٠٢	٣٨,٩	٢٩٤	٨٤٥	٧٦١	٨٣
١٩٠٣	٣٨,٩	٢٩٥	٨٢٦	٧٥٣	٧٣
١٩٠٤	٣٨,٩	٢٩٨	٨١٨	٧٦١	٥٧
١٩٠٥	٣٨,٩	٣٠٢	٨٠٧	٧٧٠	٣٧
١٩٠٦	٣٩,٢	٣٠٦	٨٠٦	٧٨٠	٢٦
١٩٠٧	٣٩,٢	٣١٤	٧٧٣	٧٩٣	٢٠ «
١٩٠٨	٣٩,٢	٣١٥	٧٩١	٧٤٥	٤٦
١٩٠٩	٣٩,٢	٣٠٨	٧٦٩	٧٥٦	١٣

النِّسَبُ باعتبار كل ألفٍ من السكانِ

فيما بين

السنون	عقود الزواج	والمواليد	والوفيات	زيادة المواليد والوفيات
١٨٠١	٧٫٣	٣٣٫١	٢٧٫٨	٥٫١
١٨٠٦	٧٫٢	٣١٫٥	٢٦٫٩	٤٫٦
١٨١٠	٧٫٩	٣١٫٤	٢٤٫٦	٦٫٨
١٨١٥	٨٫٣	٣٢٫٢	٢٥٫٨	٦٫٤
١٨٢١	٧٫٣	٣١٫٧	٢٤٫٣	٧٫٤
١٨٢٦	٧٫٨	٣١٫١	٢٦٫٣	٤٫٨
١٨٣١	٧٫٥	٣٠٫٣	٢٤٫٦	٥٫٧
١٨٢٦	٨٫٢	٢٩٫٢	٢٢٫٣	٦٫٩
١٨٤١	٨٫٢	٢٨٫٥	٢٣٫٢	٥٫٣
١٨٤٦	٧٫٦	٢٧٫٣	٢٣٫٢	٤٫١
١٨٥١	٨٫٠	٢٧٫١	٢٢٫٣	٤٫٨
١٨٥٦	٧٫٩	٢٦٫٣	٢٣٫١	٣٫٢
١٨٦١	٨٫٢	٢٦٫٩	٢٣٫٢	٣٫٧
١٨٦٦	٨٫٠	٢٦٫٤	٢٣٫٠	٢٣٫٢
١٨٧٠	٦٫٠	٢٥٫٥	٢٨٫٣	٢٫٨ وفيات
١٨٧١	٧٫٢	٢٢٫٦	٣٤٫٨	١٢٫٢
١٨٧٢	٩٫٨	٢٦٫٨	٢١٫٩	٤٫٩

النِّسَبُ باعتبار كل ألفٍ من السكانِ

فيما بين

السنون	عقود الزواج	والمواليد	والوفيات	زيادة المواليد والوفيات
١٨٧٣	٨،٩	٢٦،١	٢٣،٣	٢،٨
١٨٧٦	٧،٩	٢٦،٢	٢٢،٦	٣،٦
١٨٨١	٧،٥	٢٤،٩	٢٢،٠	٢،٩
١٨٨٦	٧،٤	٢٣،٩	٢٢،٥	١،٤
١٨٨٩	٧،٢	٢٣،٠	٢٠،٧	٢،٢
١٨٩٠	٧،١	٢١،٩	٢٢،٨	١،٠ وفيات
١٨٩١	٧،٥	٢٢،٦	٢٢،٨	٠،٣ »
١٨٩٢	٧،٨	٢٢،٤	٢٢،٨	٠،٥ »
١٨٩٣	٧،٦	٢٢،٧	٢٢،٧	٠،٢
١٨٩٤	٧،٥	٢٢،٥	٢١،٣	١،٠
١٨٩٥	٧،٤	٢١،٧	٢٢،٢	٠،٥ »
١٨٩٦	٧،٦	٢٢،٥	٢٠،٢	٢،٥
١٨٩٧	٧،٦	٢٢،٤	١٩،٦	٢،٨
١٨٩٨	٧،٥	٢٢،١	٢١،٢	١،٠
١٨٩٩	٧،٦	٢٢،٣	٢١،٢	٠،٨
١٩٠٠	٧،٧	٢١،٨	٢٢،٤	٠،٦ »
١٩٠١	٧،٨	٢٢،٠	٢٠،١	١،٩

النِّسَبُ باعتبار كل ألفٍ من السكانِ

فيما بين

السنون	عقود الزواج	والمواليد	والوفيات	زيادة المواليد والوفيات
١٩٠٢	٧،٦	٢١،٧	١٩،٥	٢،١
١٩٠٣	٧،٦	٢١،٢	١٩،٣	١،٩
١٩٠٤	٧،٦	٢١،٠	١٩،٥	١،٥
١٩٠٥	٧،٦	٢٠،٧	١٩،٧	١،٠
١٩٠٦	٧،٨	٢٠،٦	١٩،٩	١،٧
١٩٠٧	٨،٠	١٩،٧	٢٠،٢	١،٥
١٩٠٨	٨،١	٢٠،٢	١٩،٠	١،١
١٩٠٩	٧،٨	١٩،٦	١٩،٣	٠،٣

مَنْ طالَعَ هذا الجدولَ رأى العجَبَ كلَّ العجَبِ في إحصاء المواليد : فقَدْ كانَ عددُها ، في مُنْتَصِفِ عهدِ الأمبراطوريَّةِ الثانية ، يربو قليلاً على المليونِ سنوياً ؛ بل كان بالضَّبْط مليوناً وخمسة آلافٍ ، عام ١٨٦١ ، ومليوناً وستةَ آلاف ، عام ١٨٦٦

ومع أنَّ هذا العددَ كانَ صغيراً بالمُقابلةِ بينهُ وبين

مُتوسِّطِ المواليدِ فى سائرِ الأقاليمِ الأوربيَّةِ ؛ لكنَّهُ كانَ يُنيِّفُ مائةً وعشرينَ ألفاً أو مائةً وأربعينَ ألفاً على الوَفياتِ ؛ فتزدادُ بهِ الأمَّةُ ازدياداً طفيفاً ويَفضُلُ عنها فى كلِّ سنةٍ عَشراتُ آلافٍ مِن الأَنْفُسِ لِلهجرةِ إلى المُستعمَراتِ أو إلى الخارج

وعلى ذلك فالحالةُ التَّناسُليَّةُ يَوْمَئذٍ كانت غيرَ سارَّةٍ لِعَدَمِ وَفائها بما يقتضيهِ تأييدُ مكانَتِنا السِّياسيَّةِ ، وتعزيزُ منزِلَتِنا الاقتصاديَّةِ فى أُوربا وفى العالَمِ أَجْمَع ، إلَّا أنَّها لم تكُنْ مُنْذِرةً بِعاجِلِ الخَطَرِ

دَعْ سَنتَيْ ١٨٧٠ — ١٨٧١ وبعضَ السَّنواتِ التى أَعْقَبَتْها لِمَا طرأَ فيها من الطوارئِ غيرِ المألوفةِ، ثمَّ ارجع إلى بيانِ المواليدِ : تجدْ أنَّ عددَها نزَلَ عن المليونِ منذُ نُشوبِ تلك الحربِ ولم يبلُغْهُ بعْدَها

نعم إنَّنا فَقَدْنا الألزاسَ واللُّورين (١) لكنَّ مواليدَها تَيْنِ

---

(١) الألزاس واللورين : مُقاطعتان فقدتهما فرنسا على أثر تلك الحرب وانضمتا الى الأمبراطورية الألمانيـة : — L'Alzace et la Lorraine

الولايتين كانت لا تجاوز الستة والثلاثين ألفاً من الأنفس

ثم جاء عام ١٨٧٦ والعشرة الأعوام التى تلته، فأخذ متوسط المواليد يتراوح بين تسعمائة وستة وستين ألفاً وتسعمائة ألف أو فوقها بيسير؛ وكان فى هذا القدر نقصان محسوس عن الأرقام التى تقابله فى منتصف عهد الأمبراطورية الثانية، مع صرف النظر عن عدد المواليد فى الولايتين المفقودتين

غير أنه حدث أن الوفيات قلت فى هذه المدة فبقي للمواليد مزيد على الوفيات يتراوح سنوياً بين خمسين ألفاً ومائة وثلاثين ألفاً .

إلا أن الخطر لم يلبث أن ظهر من جانبين : تناقص المواليد، وتناقص الفرق بين المواليد والوفيات؛ ثم مشى مطرداً، فبعد أن نزل معدل المواليد عن المليون فى منتصف عهد الأمبراطورية الثانية الى تسعمائة ألف، لم يعتم أن انحط عن هذا القدر أيضاً حتى إذا جاءت سنة ١٩٠٠ لم يكن مبلغه إلا ثمانمائة وسبعة وعشرين ألفاً

فلماَّ افتُتِحَ القرنُ العشرون أَخذت تلك العِلَّةُ بالانكماش[١] في سَيْرِها قُدماً[٢] فما دخلت سنة ١٩٠٧ حتى هَبَطَ مُعَدَّلُ المواليدِ عن ثمانمائةِ الأَلْفِ وانحدرَ إلى سبعمائةٍ وتسعةٍ وستين ألفاً في سنة ١٩٠٩

وعلى هذا السيّاقِ بلغت جملةُ النُّقصانِ في الرَّقمِ السَّنويّ للمواليد مائتينِ وثلاثين ألفاً أي ثلاثةً وعشرين في المائةِ منذُ مُنتصف الأمبراطوريّةِ الثانيةِ ، وسبعينَ ألفاً منذُ سنة ١٨٩٠

إنَّ سنة ١٨٩٠ هذهِ ، غيرُ بعيدةٍ عنّاً ، ولو اتَّخذناها مبدأً لإحصاءٍ من نَوْعٍ آخرَ ، لَعَدَدْنا في خِلالِ المدَّةِ التي بيننا وبينها ستةَ أعوامٍ كانت فيها المواليدُ أقلَّ من الوفياتِ في فرنسا ؛ فيَجُوزُ القَوْلُ بِلاَ تعرُّضٍ للخطإِ ، إنَّ زيادةَ الوفياتِ على المواليدِ لَنْ يطولَ بِها الزَّمنُ حتى تُصْبِحَ حالةً ثابتةً

أجَلْ ، إنَّ نقصانَ المواليدِ لم يبلُغْ حدَّهُ عن يقينٍ ؛

(١) الانكماش : السرعة (٢) قُدُماً : أماماً

وإذا لم تُتَّخَذْ أسبابُ الحيْطةِ الشديدةِ لتَلافى هذا الداء ، فَمِن المُحقَّقِ أنَّ مُعدَّلَ المواليدِ ، بعدَ أنْ بلغَ نُقصانُهُ مائتين وثلاثين ألفاً منذ انتصافِ الأمبراطوريَّةِ الثانيةِ ، وسبعينَ ألفاً منذ سنة ١٨٩٠ ، لا يلبثُ أن يَفقِدَ مائةَ ألفٍ من مجموعِ رَقْمِهِ قبلَ انقضاءِ رُبعِ القرنِ ، ثمَّ لا يلبثُ أن يَفْقِدَ بعدَهُ ما شاءت سُرعةُ التَّدهْوُرِ وقُوَّةُ الانحدارِ

فقد نَبَّهْنا غيرَ مرَّةٍ ، منذ سنة ١٨٩٠ ، فى جريدةِ « الديبا[1] » وفى مجلَّة «العالَمَيْنِ[2] » وفى جريدتنا الخاصةِ المُسمَّاةِ « بالاقتصاديّ الفرنسيّ[3] » ، على الأسبابِ الأَصليَّةِ التى نشأَت عنها هذه العِلَّةُ الغائلةُ : وفى طليعتِها ضَعْفُ العقائدِ الدِّينيَّةِ التى يتغالى أَوْلياءُ الأمورِ فى اضطهادِها بِلاَ تبصُّرٍ

---

(١) الديبا Journal des Débats : جريدة يومية فرنسية شهيرة (٢) مجلة العالمين : Revue des deux mondes : مجلة فرنسية من أقدم وأكبر مجلات أوربا

(٢) L'Economiste français

فإنهُ لَوْ جاءَ يَوْمٌ تُصبحُ فيهِ بريطانيا [١] والفنده [٢] واللوزير [٣] والأفيرون [٤] والكُوَرُ الفلمنكيَّةُ من مقاطعاتِ الشمالِ، ورأيُها فى الحياةِ الدنيا كرأيِ بُرْغونيا [٥] وغسقونيا [٦] لَخَسِرَت فرنسا أربعينَ ألفاً من المُعدّلِ الرّاهنِ فى مواليدِها كلَّ عامٍ ؛ إذ أنّ الولايتَيْنِ المذكورتَيْنِ قد تغلّبت على طِباعِ أهلِهِما عِبادَةُ الرِّزْقِ وشِدَّةُ النّزْعةِ إلى الحُطامِ والطّماعِيةُ فى جَمْعِ الثروةِ لِلبَنِين

هذه الخِلالُ الثلاثُ هى أسبابَ العِلّةِ ؛ وبيِّنٌ أنها خياريّةٌ مَحْضةٌ

لا جرَمَ أنّ الناسَ ما زالوا يتأهّلونَ فى فرنسا بِما يقرُبُ من القدرِ المعهودِ ؛ لكنّ الأكثرينَ ينتقِصونَ نَسْلَهُم بِفِعْلِهِم وأحياناً يمنعونهُ بَتاتاً

---

(١) بريطانيا La Bretagne (٢) الفنده La Vendée
(٣) اللوزير La Lozère (٤) الأفيرون L'Aveyron
(٥) برغونيـا La Bourgogne (٥) غسقونيـا : La Gascogne : هذه وجميع المذكورات قبلها مقاطعات فى فرنسا

وليْسَ بِخَافٍ على أحدٍ أنَّ طائفةً من الفِتْيَانِ المتزوّجين حديثاً يَحتالونَ حتى لا يُرْزَقُوا وَلَداً ، وأنَّ السوادَ الأعظمَ من الأُسَرِ الأخرى يَحتالونَ حتى لا يكونَ لهم إلاَّ وَلَدٌ فَذ (١) أو اثنانِ فى الغايةِ

إذا كانت الحالةُ كما وَصَفْنا فوَخامةُ العاقبةِ لا تَقْتَصِرُ على ما يراهُ فيها الجمهورُ من المَساسِ بِسُلْطَتِنا السيّاسيَّةِ والكَسْرِ من شوكَتِنا العسكريَّةِ والثَّلْمِ لِكَرامَتِنا الوطنيَّةِ فإنَّ كلَّ هذه الأمورِ تَكادُ تكونُ فى الرُّتْبَةِ الثانيةِ من الخُطُورةِ بجانبِ الخَطْبِ الأكبرِ الذى يتناوَلُهُ سوءُ المَغَبَّةِ (٢)

وما ذلك الخَطْبُ الأكبرُ الذى يتناوَلُهُ سُوءُ المَغَبَّةِ : سوى عفَاءِ (٣) الأمَّةِ نفسِها . فقد يَصحُّ القَوْلُ إنَّ الفرنسيّينَ الخالِصينَ (٤) نَسَباً ، أى مَحْضَ الفرنسيّينَ ، لا يتعاقَبُ عليهم مَدَى سِتَّةٍ من الأَجيالِ حتى ينقرضُوا

---

(١) فذ : فرد (٢) المغبة : العاقبة (٣) العفاء : الزَّوال (٤) الخالص : هو الصافى من كل شىء

ذلكَ لأَنَّكَ إِذا اتَّخذْتَ، مثلاً : عشرةً من الرّجالِ المتأهِّلين، وَجَدْتَ أنَّ خمسةً منهم يقنعون بالسَّليل [١] الفذِّ، والخمسةَ الآخرين يقنعون باثْنَيْنِ لا غيْرُ؛ فإن أخطأ بعضُهم الحِساب وأُوتي ولداً ثالثاً، فإلى جانبهِ مَنْ يأبى الذُّرّيَّةَ ولا يَلِدُ البتَّةَ

أُولئك العشرون من الأَزْواجِ والزَّوْجاتِ لا يُرْزَقون إِذَن من البنين إلاَّ خمسةَ عشرَ، وهوَ القدرُ الذى يُعيّنُونَهُ — وهُم على تحديدهِ قادِرون — فماذا تكونُ النتيجةُ من عَملِهِم ؟

النتيجةُ أن يكونَ الخمسةَ عشرَ من الأبناء خلَفاً للعشرين من الآباء

فإذا استمرَّ السَّيْرُ على هذه الوتيرةِ ثلاثةَ أجيالٍ، أو مائة عامٍ فى الأكثرِ، لم يلبَث الشعبُ الفرنسيُّ الخالِصُ النّسَبِ أنْ يصيرَ من تِسعةٍ وثلاثينَ مليوناً إلى عشرينَ مليوناً أو دونَها؛ ثمَّ إذا تعاقبت عليهِ ثلاثةُ أجيالٍ أُخَرَ،

(١) السليل : الولد

وشأنهُ كما وصفناهُ، لم يلبث أن يصيرَ من عشرينَ مليوناً إلى عشرةِ ملايين

وعلى هذا النَّحْوِ، لا تنقضي ستةُ أجيالٍ أو تتصرَّمُ[١] مائتان من الأعوامِ، حتى يكونَ الشعبُ الفرنسيُّ الخالِصُ النَّسبِ قد هبطَ من تِسعةٍ وثلاثينَ مليوناً إلى ما دونَ العشْرَةِ الملايين

ذلكَ ما نحْنُ عليهِ مُقْبلُونَ، وإنْ هوَ إلاَّ القضاءُ المحتومُ، ما لم نُقدِّم الحذرَ ونَحْتَطْ بقُوَّةٍ لدرْءِ[٢] المصابِ

يقينٌ أنَّ فرنسا يوْمئذٍ لَن تخلوَ من المُستوْطِنين. فإنَّ الجالياتِ ستُطْبِقُ من كُلِّ جانبٍ على ذلك الإقليم الذى لا يضاهيهِ إقليمٌ باعتدالِ هوائهِ ولا يُماثِلُهُ بلدٌ من بُلدانِ أوربا بخِصْبِ تُرْبتهِ، وإن فاتهُ شيءٌ من ثَراءِ المناجمِ

ستُطْبِقُ عليهِ تلك الجالياتُ فيَحُلُّ محَلَّ الخُلَصاءِ من أهلهِ أخلاطٌ مُتكوِّفُونَ[٣]: بعضُهم بلچيكٌ فلَمَنْكٌ (ولا

---

(١) تتصرَّمُ: تنقضي (٢) درْءُ المصاب: دفْعهُ

(٣) متكوِّفون: مجتمعون من أمكنة مختلفة

نذكر البلچيك الوالونيين [١] لِقِلَّةِ تَناسُلِهم) وبعضُهم ألمان ، ومنهم الإسپانيُّون ، ومنهم الإيطاليُّون ، ومنهم البولُونيُّون

ولقد بدأَت تلك الهِجرةُ إلى فرنسا منذُ بِضْعِ سِنينَ ، فأُسِّسَتْ فيها وكالاتٌ [٢] تَسْتَقْدِمُ جماهيرَ من الإيطاليّين والبولونيّين لِلعملِ فى مُقاطَعاتِ الشَّرْقِ وفى مقاطعاتِ الشَّمال

فَتِلكَ الأَخلاطُ المُتبايِنةُ الأَجناسِ هى التى ستَخْلِفُ الشعبَ الفرنسيَّ الصميمَ ، المُنْدَفعَ فى هاويةِ الانقراضِ ، الصَّائرَ — على ما فَصَّلْناهُ سابقاً — إلى ضَياعِ نِصفهِ فى مَدَى ثلاثةِ أجيالٍ ، وإلى ضياعِ ما يربو على ثلاثةِ أرباعهِ فى مدى ستةِ أجيالٍ

هكذا تَنْتَحِرُ الأُمَّةُ الفرنسيَّةُ ، فهَلْ من تَلافٍ [٣] لهذا الخَطْبِ الجَلَل ؟

---

(١) الوالونيين Wallons : هم الذين يقطنون الجنوب الشرقيَّ من بلچيكا (٢) وكالات جمع وكالة : وهو اصطلاح لتسمية المحالّ التى تتَّجر باستقدام المهاجرين أو ترحيلهم (٣) تلافٍ لهذا الخطب : تدارك له قبل وقوعه

إِنَّنا لَنَرْجُو تلافِيَهُ ؛ ومَهْما يَحُلْ دونهُ من الحوائلِ ، فما زِلْنا جُدَراءَ بالمُدافَعةِ والمُمانَعةِ

يَجِبُ علينا أن نَسعَى كلَّ مَسعًى لإدراكِ هذهِ الغايةِ : لا بإِكراهِ الآباءِ على استرزاقِ (١) البنين سُباعَ أو عُشارَ (٢) إذ قلَّما يتهيأُ (٣) لِبَيْتٍ مثلُ هذا العددِ ؛ ولَوْ تهيأَ ، ففي كَفالتِهِ من العَنَتِ (٤) ما لا يَطيقُهُ كلُّ كاسبٍ (٥) ؛ بل برياضةِ الأذهانِ على عقيدةِ أنَّ الأُسرَةَ لا تَستكمِلُ استكمالاً طبيعياً وَوَطنياً ما لم يكُنْ لها ثلاثةٌ من البنين أو يزيدونَ ؛ وَبِحَمْلِ أَوْلياءِ الأَحكامِ على مَنْحِ ما تُخَوِّلُهم السُّلطةُ من المَنافعِ والمِيْزاتِ لِآباءِ الثلاثةِ من الأَبناءِ فما فَوْقُ

أَشَرنا منذُ خمسَ عشرَ سنةً ، في جريدة « الديبا » وفي

---

(١) استرزاق : استمداد البنين (٢) سُباع أو عُشار : سبعةً سبعةً أو عشرةً عشرةً (٣) يتهيأ : يتيسَّر (٤) العنت تحمُّل الصعب (٥) الكاسب : هو الذي يكسب لعيالهِ رزقهم

« الاقتصاديّ الفرنسيّ » ، إلى ما يحسنُ التذرُّعُ (١) به من الذّرائع لإنماء التّناسل بين القوم ، فإنْ لم يتيسّر الإنماء ، فللوُقوف بعدد الأمّة عند حدّه الرّاهن وإنْ كان شحيحاً كلّ الشّحّ (٢)

أمّا الأولى من تلك الذّرائع : فأن يُجارَى الجمهورُ الفرنسيُّ على ما لهُ من الميل إلى خدمة الحكومة فتُخصّ الوظائفُ العامّةُ إطلاقاً بكُلّ مَنْ لهُ ثلاثة أولادٍ أحياء أو فوْق الثلاثة ، من الآباء والأُمّهات ؛ ولا يُثبّت فيها غيرهم

فإذا عارضَنا مُعارضٌ فى هذا الصّدد أجبْنا : أنّ كلّ ما يُحتجّ به لا ينزلُ بجانب هذه المُعْضِلَة (٣) الجوْهريّة إلاّ منزلة العرَض

وما تلك المُعْضلةُ سوى ما يُلخّصُ فى سُؤال السائل : أتتحتّمُ وقايةُ الأمّة الفرنسيّة الأصليّة من الانتحار أمْ يُلْقَى لها الحبْلُ على الغارب فتمشى إلى العفاء فاقدةً نِصفها

---

(١) التذرع : التوسل كما قدمنا (٢) الشحّ : القلة

(٣) المعضلة : ما أشكل من الأمر وصعب حله

على توالى ثلاثة أجيال ، ثمّ البقيّةَ الباقيَةَ منها على توالى ثلاثةٍ أو أربعةٍ من الأجيال الأخر ؟

إنّنا لنؤيّد رأينا هذا تأييداً ونُلحّ بتقاضى العمل به لأنّهُ أساسيٌّ بل حيَويٌّ

وأمّا الذّريعةُ الثانيةُ : فأن يُمْهَرَ (١) كلُّ مَوْلودٍ حيّ بعد الولَدَيْنِ الأوّلَيْنِ بخمسمائة فرنكٍ تُؤَدّى على نَجْمَيْنِ (٢) سَنَوِيّيْنِ

ومبلغُ ما تضطرُّ الحكومةُ لإنفاقهِ فى هذا البابِ ، على ما قدّرْناهُ ، مائةٌ وخمسونَ أو مائةٌ وخمسةٌ وسبعونَ مليون فرنكٍ فى العام ؛ وهوَ خيْرٌ ممّاً تُصْرَفُ فيهِ الأموالُ الطائلةُ من التّوافهِ والأباطيلِ فى غيرِ هذا السبيل

قد يَعترِضُ علينا أُناسٌ من حيثُ جسَامةُ المِقدارِ الذى يُعَيّنُ لتلك المُهورِ، وما ينبغى لَهُم الاعتراضُ : لأنَّ هذه الأموالَ إنّما يُشترَى بها بقاءُ الأمّةِ الفرنسيّةِ الصريحة ؛

---

(١) يمهر : يعطى صِلةً

(٢) النجم : القسط كما سبق

وأَرْخِصْ (١) بِهِ مَهْما غلَا في جانبِ بقائِها

طَفِقَ (٢) أَوْلياءُ الحلِّ والعقْدِ، في خِلالِ سنة ١٩١٠،

يشعرونَ بِما سيُفْضِي اليـهِ القوْمُ من سوءِ النِّهايةِ ما لم

يُتَدارَكْ خَطْبُهم بالوسائلِ السريعةِ الفعَّالةِ المُثابَرِ عليها؛

فاقترحَ لانْلُنْج (٣) وفريقٌ مِنْ زُملائهِ في مجلسِ الأعيانِ

بعضَ ما اقترحناهُ منذُ خمسةَ عشَرَ حوْلاً، ولم يَجْسُرُوا

على خوْضِ الغمْرةِ (٤) بلا احتراس

قالوا بإيجابِ الزَّواجِ على كلِّ مُوظَّفٍ عامٍّ يبلغُ

الخامسةَ والعشرينَ من السِّنِّ؛ لكنَّهُ فاتهم أنَّ الزَّواجَ إذا

جاءَ عقيماً أو أشبهَ بالعقيمِ، لم تحصُلِ الفائدةُ المقصودةُ

ولهذا كان لا بُدَّ من إيجابِ الولدِ الثالثِ

يرضى بهذا الشَّرْط مَنْ تَصدَّى للخدمةِ العامَّةِ، ويأباهُ

مَنْ لا يتصدَّى لها، ولا عَنَتَ على أحدٍ ولا إكراه

---

(١) أرخص بهِ: صيغةٌ بمعنى ما أرخصهُ

(٢) طفق: شَرع وأخذ (٣) Lanelongue

(٤) خوض الغمرة: اقتحام المسألة

ثمَّ قالَ أُولئك الأعيانُ بجَعْلِ عِلاوات الرَّواتبِ تبعاً لِعَدَدِ البنين . وهذا حسَنٌ إن كانت العلاواتُ ذات بالٍ فَلأَجْلِ الحُصولِ على المالِ الذى تتطلَّبُهُ تلك الزِّيادات من غيرِ أنْ يُثْقَلَ كاهِلُ الخِزانةِ ، ينبغى — مع رِعايةِ الحقُوقِ السَّابق اكتِسابُها — جَعْلُ الرَّاتبِ المُعَيَّنِ لِكلِّ خدمةٍ مُعادِلاً لِنفقاتِ بَيْتِ ذى ثلاثة أولادٍ أحياء ؛ فَمَنْ وَلِيَ خدمةً وأولادُهُ دونَ الثلاثةِ ، خُفِضَ راتِبُهُ ، ومَنْ وَلِيَها عزَباً (١) ، كانَ راتبُهُ أشدَّ نُقْصاناً

الولدُ الثالثُ هوَ الشَّرْطُ الذى يتحتَّمُ على الحكومةِ اشتراطُهُ بِجَلاءٍ وحَزْمٍ دون خِدْمَتِها ودونَ ما تجودُ بهِ من المِيْزاتِ والمنافعِ

وفى اقتراح لانْلُنْج وزُملائهِ ما يَجْدُرُ باتِّخاذِهِ أساساً لِلبَحْثِ ؛ غيرَ أنهُ ليسَ وافياً بالغرَضِ ولا بُدَّ من الرُّجوعِ بَعدَهُ إلى الذَّريعتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَشرنا إليهما

---

(١) عزَباً : غير متزوّج

فإذا خِيفَ مِنْ مُهاتَرَةِ المُتَظرّفينَ [١] واعتراضِ المُستهزئينَ على التَّوَسُّلِ بِمِثْلِ هاتَيْنِ الوسيلتَيْنِ لِلنَّجاةِ بالامَّةِ من الانقراضِ ، رَدَدْنا : بأنَّ من الأممِ التى جاءنا التاريخُ بِسيَرِها مَنْ ماتَ ولم يَعْصِمْهُ التَّنَطُّسُ ولم يَصُنْهُ التَّكايُسُ [٢] فلا يَجْمُلُ بنا أن ندعَ فرنسا تموتُ هذه المِيتةَ

إنَّما المسألةُ التى تُلْقيها علينا الوَقائعُ الشاهدةُ هى هذه : هل القَوْمُ الفرنسيُّون الخُلَصاءُ يرغبون فى البقاء أو عن البقاء [٣] ، وهل يُريدون أن يستمرُّوا آهِلين لِديارِهم أو يتولَّوْنَ عنها لِيُحِلُّوا مَحلَّهم فيها تلك الأخلاطَ المُتبايِنةَ الأجناسِ ؟

على أن أخلقَ تلك الاعتراضاتِ بالذّكرِ قَوْلُهُم إنَّ الحكومةَ ، بإِقصائِها عن خِدْمَتِها الأعزابَ والآباءَ الذين ليْسَ لهم ثلاثةُ أبناءٍ ، قد تَفْقِدُ الأفْضَلِين من أعوانِها

---

(١) المتظرّفين : الذين يبدون الظُرف والكياسة

(٢) التكايس : التظاهر بالكياسة Spiritualisme

(٣) يرغبون عنهُ : ضدُّ يرغبون فيهِ

غيرَ أنَّ هذا الزَّعْمَ لا يُعوَّلُ عليهِ

وفى الواقع أنَّ الحكومةَ لا تحتاجُ فى خدمتِها إلى أفاضلِ القوْمِ من أمثالِ كِبارِ الشُّعَراء ونابغى الفنونِ وأهلِ الاختراعِ والابتِكارِ على اختلافِ ضُروبِهما، فإنَّ أضرابَ(١) هؤلاءِ الصَّفْوَةِ(٢) المُتفوِّقينَ لَيَجِدُونَ ما يَسَّرَتْهُ لَهُم طبائِعُهُم من الأعمالِ فى الحِرَفِ الطَّلِيقةِ(٣) التى يَنْزِلونَ منها فى منازِلِهم ويبلُغُونَ غاياتِ الرُّقيِّ فيها مُسْرِعين على قَدَرِ هِمَمِهم

هذهِ الشركاتُ المساهمةُ القديرةُ التى ينمو عددُها على مرِّ الأيَّام، فيها لِلْمُهندسين والمدَبِّرينَ وسائرِ النابغين من الرِّجالِ، أمكِنةٌ أليَقُ لهم وأَرْحَبُ بهم من مَناصِبِ الحكومةِ التى يمشى الرُّقيُّ فيها مَشْياً بطيئاً إلَّا فيما نَدَرَ

دَعْ أنَّ مناصِبَ الحكومةِ، ومُعْظَمُها نَمَطيَّةٌ(٤)،

---

(١) أضراب : أمثال   (٢) الصفوة : النخبة

(٣) الحرف الطليقة : غير المقيدة Professions libres

(٤) نمطية : تعمل فيها الأعمال على وتيرة آلية مألوفة

لا تتطلَّبُ غيرَ ما في الدرجةِ الوُسطى من الكفاءاتِ التي أصبحت في المجتمعاتِ الرّاهنةِ شائعةً عميمةً بسببِ انتشارِ العِلْمِ

فقَصْرُ الوظائفِ العامّةِ على الآباءِ الذين لهم ثلاثةُ أبناءٍ فما فوْق ، لا يُلْحِقُ إذاً ضرراً مذكوراً بأعمالِ الحكومةِ ولا بالحاذِقين المُبرّزينَ (١) من الأفرادِ

بعدَ هذه الوسيلةِ يجبُ الالتفاتُ إلى أُختِها الثانيةِ : وهيَ تعْيينُ مَهْرٍ مقدارُهُ خمسُمائةِ فرنكٍ لكلّ ولدٍ حيّ ثالث أو بعدَ الثالثِ بلا استثناء ولا نَظَرٍ إلى كَوْنِ الأُسرةِ غنيَّةً أو فقيرةً ، منعاً لكلّ رَيْبٍ واشتباهٍ

فإذا مُنِحَ ذلك المهْرُ تعيَّنَ إيصالُهُ (٢) على قِسطَيْن : أوّلُهما ثلاثُمائةِ فرنكٍ تُؤَدّى بعد الولادةِ بزَمَنٍ يسيرٍ ؛ وثانيهما مائتا فرنكٍ تُؤَدّيانِ بعد انقضاء عام

أمّا إذا رَجعنا إلى المُشابهةِ ، فما مِنْ أُمّةٍ في المعمورِ أقلُّ مُناسلَةً بمُعَدّلِها السنويّ من الأمّةِ الفرنسيّةِ . وقد

(١) المبرّزين : المتفوّقين على أقرانهم (٢) إيصاله : أداؤه

رأينا أنَّ ذلك المُعدَّلَ في بلادِنا قد هبطَ إلى ما دونَ العشرينَ بالنسبةِ إلى كلِّ ألفٍ من الأهلين ؛ على نقيضِ مجراهُ عندَ الشُّعوبِ التي تجاورُنا

فإنَّ مُعدَّلَ المواليدِ فيها ، مع نُزوعهِ البطيء الى النُّقصانِ ، قد كانَ في ألمانيا بين سنتَيْ ١٩٠٧ و ١٩٠٩ بنسبةِ اثنين وثلاثينَ إلى كلِّ ألفٍ من السكانِ ، وفي إيطاليا بنسبةِ واحدٍ وثلاثين إلى الألف ، فهُوَ في ذَينكَ البلدَيْنِ مُنيِّفٌ خمسين أو ستين في المائةِ على مثلهِ في فرنسا

وكانَ مبلغُ ذلك المُعدَّلِ في إنجلترا وإرلندا بنسبةِ خمسةٍ وعشرين أو ستةٍ وعشرين الى الألفِ ؛ وفي بلجيكا بمثلِ تلك النِّسبةِ ، فزِيادتُهُ في هذَيْنِ الإقليمين بين الرُّبعِ والثُّلثِ عن مثلهِ في فرنسا

ولا نذكرُ النمسا والمجرَ ورُوسيا والبِقاعَ البلقانيَّةَ من الأقطارِ التي مُعدَّلُ مواليدها أربعون في الألف فما فوق ، وهو ضِعفًا مثلهِ في فرنسا

ولنَقُلْ في الختامِ إنَّ زيادةَ المواليدِ على الوفياتِ في

الامبراطوريَّةِ الألمانيَّةِ تتردَّدُ بين ثمانمائةِ ألفٍ وتسعمائةِ ألفٍ ، وفى إنجلترا تبلغُ خمسمائةِ ألفٍ ؛ وأنَّ النموَّ يطَّردُ بين القلَّةِ والكثرةِ فى سائرِ البُلدانِ . أَما فرنسا فإِنَّ سكانها لم يُجاوِزوا عدداً معلوماً منذُ ابتداءِ القرنِ العشرينَ والأَدِلَّةُ فيهم مُحققةٌ على النُّزُوع الى الاُضمِحْلالِ القريب

(انتهى القسم الرابع)

فهرست

الموجز في علم الاقتصاد

محفوظ





القسم الرابع

﴿ استنفاد الأرزاق ﴾

الفصل الأول

صفحة

الفصل الثانى

الفصل الثالث

جدول الاصطلاحات

المُدَبّرون : Administrateurs

هم الذين يتولّوْن العمل الداخليّ من الإِدارة لا الإِدارة كلّها

العِظاميُّون : Aristocrates

هم أصحاب الجاه الموروث بخلاف العصاميين

العِصاميُّون : Bourgeois

هم الذين أيسروا بجدّهم ؛ وتُعنى بهذه اللفظة أيضاً الطبقة المعروفة بالديمقراطية لأن أفكار أهلها واصطلاحاتهم فى معايشهم مخالفة لأفكار العِظاميين واصطلاحاتهم فى معايشهم

المُفَوّفات : المطرّزات Brodeuses

حُجرة Cabinet

التمويل : Capitalisation

أي تكوين رأس مال

باعة العَجَل : أي المركبات Carrossiers

مقصورة Chambre

الجالية : Colonie

اشتقت من فِعل جلا بمعنى نزح عن دياره
لتسمية الأجانب المقيمين فى بلد ليس ببلدهم

السفَّرَة : Commis

جمع سافر : طائفة الكتاب ومستخدمى المكاتب . وقد جاء
فى معجمات اللغة : السافر الكاتب وجمعهُ سَفَرَة

شركات مُقتسِمة : Compagnies mutuelles

أى أنَّ مشتركيها يتشاطرون غُنمها وغُرمها

شركات رابطة : Compagnies à primes fixes

أى أن وزيعتها معيَّنة لا تزاد لأنَّ مشتركيها لا حظَّ لهم
من غُرمها ولا من غُنمها

الاستنفاد والاستهلاك Consommation

بمعنى : غير أننا آثرنا الأولى فى بعض الأحوال تفادياً مما
فى الثانية من الاشارة الى الهلكة وتوخياً لما فى ذلك من
سهولة التصريف والاشتقاق

المزَوّقون Décorateurs

العِصاميُّون : Démocrates

الذين يسودون بأنفسهم كما سبق الشرح فى تعريب لفظة Bourgeois (أنظر الصفحة ١٣١)

المُخَرّمات : صانعات المخرَّم Dentellières

الإقواء : إقفارُ البلد من سكانهِ Dépopulation

المُستقرّ من المال Disponible

المَهْر : Dotation

هو المال الذى يُدفع مقدَّماً للعروس . وقد اصطلحنا عليهِ لتسمية كلّ ما يُدفع مقدَّماً فى سبيل منفعةٍ آجلةٍ

السَّفَرة : Employés de Bureau

طائفة الكتاب ومستخدمى المكاتب

الفطنة المُبدِئة Esprit d'initiative

تُكَآت : Fauteuils

جمع تُكَأَة : هى ما يُتكأ عليهِ وقد شاع استعمالها لتعيين الكرسيّ المعروف « بالفوتيل »

اللِّبْد : « اللباد » Feutre

التكاليف : Formalités

نعني بها المؤونة والنفقة اللتين تنتجان عما ترسمهُ الحكومة من الصيَّغ لاتمام العقد

كُوًى : Guichets

جمع كوَّة : وهى النافذة . اصطلحنا عليها لتسمية كل نافذة فى مصرف أو إدارة حكومة تُصرَف منها النقود للجمهور أو تُباع عليهم القسائم

الإبداء : Initiative

هو أن يشرع الإنسان فى أمرٍ بوَحي فطرته سواء أتولى إنفاذه بنفسه أم أشار به على غيره ليتولى إنفاذهُ

المَطافر : Jets d'eau

جمع مِطفرة : وهى «الفسقية» التى يخرج منها الماء مندفعاً صُعُداً

المَلاَبن : Laiteries

جمع ملبنة : وهى مصنع الألبان بأنواعها

تطبيقيُّون : أي ميكانيكيون Mécaniciens

ويقال أيضاً آليون . أما الذين يسمونهم بالحِيَليين فهم المهندسون الذين يضعون الحيَل لتركيب الآلات سواء أراقبوا سيرها بأنفسهم أم راقبها غيرهم وهذا هو السبب الذى لأجله سمينا المهندسين الذين يطبقون تلك الحيل بالتطبيقيين

مُعَدِّنون : فَعلة فى المناجم Mineurs

المُستطرَفات الفَنِّيَّة : Œuvres d'art

اصطلحنا عليها لتسمية ما تولدهُ الفنون المستطرفة من التحف

حَلَوائيُّون : صناعُ حلاوَى Pâtissiers

العَوْل : Pension

مصدر عالَهُ بمعنى مانَهُ وكفله

البُرْهة : Période (longue)

ما امتدَّ من الزَّمن . ولا تقال عن المدة القصيرة كما تفهمهُ العامة

العامِرُ : Population

اسمٌ جامعٌ للذين يعمرون مكاناً وهو ما يسمى فى اصطلاح

هذه الأيام بعدد السكان . جاء فى معاجم اللغة : « العامر المقيم . وتركتهم عامراً بمكان كذا أى مقيمين مجتمعين »

نَجْم : قِسط — Prime

الحِرَف الطليقة : — Professions libres

غير المقيَّدَة ويقال أيضاً اختيارية . ومن باب التوسع يجوز أن يقال الحرَّة نعتاً للحرفة بحالة محترفها

فِلِزّات : « خردوات » — Quincaillerie

تَسَلُّفُ العِوَض : — Reproduction à l'avance d'une contre-partie

سُلْفَة الحَذَر : — Réserve

اصطلحنا عليها مرادفةً لما يسمونه « بالمـال الاحتياطيّ » وذلك لاستعمالها حيث يكره الكاتب استعمال لفظة المال

نَمَطِيٌّ : — Routinier

نسبة الى النمط . وهو ما يعمل من الأعمال على وتيرةٍ آليةٍ مألوفةٍ من غير تفكير ولا إبداء

الأوْشِحة : — Rubans

جمع وِشاح : وهو قِدَّةٌ طويلةٌ قليلة العرض من النسيج يغلب أن يتقلدها اللابس على الكتف اليسرى آخذةً من

العنق إلى ما تحت الإبط الأيمن وتطلق اللفظة الفرنسية
أيضاً على القِدَد بأنواعها

الحُوَاطة : غرفة الطعام — Salle à manger

رَدْهة الضُّيوف : — Salon

ويصح أن تسمى بالصاعة من غير اضافة اسم آخر اليها ،
والصاعة فى كتب اللغة « الموضع المتخذ للضيوف خاصةً »

النَّحاَّتون — Sculpteurs

المُبارَّة : — Secours mutuels

أي المشاركة فى البرّ

التَّكايس والتظرُّف : — Spiritualisme

بمعنى التنبُّل أو التظاهر بالكياسة والظرف ، ومن معانى
الكياسة فى اللغة الظَّرف والفطنة وهما المقصودان باللفظة
الفرنسية هنا

نَجَّادون أو مُنَجّدُون : — Tapissiers

هم فارِشو البيوت ومُزَيّنوها

رَدَّامون : مُمهّدوا الأرض — Terrassiers

الرَّبَضِيّ : Urbain

نسبة الى الربض : هو ما جاورَ المدينة من الأرض وقد نسبنا اليه كل ما يقام من المعامل فى المدن لأنها لا تبنى الاَّ فى الضواحى

سَفَاسير جمع سِفسير : Valets

التبع والأعوان والأُجراء

قررت نظارة المعارف العمومية هذا الكتاب فى مدارسها

الموجز في علم الاقتصاد

محفوظ

تأليف

بول لروا بوليو

PAUL LEROY-BEAULIEU

تعريب

حافظ ابراهيم و خليل مطران

الجزء الخامس

مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر

١٣٣١ هـ = ١٩١٣ م

يطلب من ملتزم طبعه ونشره
نجيب متري
صاحب مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

القسم الخامس

الحكومة والمالية العامة

الفصل الأول

ماهيّةُ الحكومةِ وشأنُها

تعريف الحكومة — الأوهام والمبالغات الدائرة حول اقتدار الحكومة — ليس الفرد فرداً تجاه الحكومة (١) — الشركات الأهلية — أهمّ خصائص الحكومة — الأسباب التى توجب على الحكومة التواضع — ليست الحكومة المعوان الاكبر فى تقدم المجتمعات البشرية

تعريفُ الحكومةِ

يتركَّبُ المجتمعُ من ثلاثةِ عناصِرَ : الأفرادُ ، والشركاتُ

---

(١) يريد المؤلف بهذا العنوان أن الفرد ما دام قادراً على الاستعانة بأمثاله واتخاذ الأنصار والأعوان منهم لا يكون منفرداً تجاه الحكومة فتستضعفهُ . ويدخل هذا المعنى فى قول المثل العربيِّ المشهور « المرء قليل بنفسه كثير بإخوانه »

الخياريةُ أو الحرَّةُ (١)، وأولو الحلِّ والعقدِ أي الحكومة،
وقد سبق لنا الكلامُ على العنصرين الأوَّلين؛ فيجدرُ بنا
في هذا المقام إيرادُ كلماتٍ فيما للحكومةِ من الشأنِ والعمل

الحكومةُ عبارةٌ عن أرقى محصلٍ من الأمَّةِ؛ أو
عبارةٌ عن شركةٍ ألَّفها التاريخُ ولها على سائرِ الشركاتِ عدَّةُ
مزايا :

منها أنَّها سلطةٌ فعليَّةٌ يتحتَّمُ التَّسليمُ بها على كلِّ مولودٍ
في حيِّزِ منطقتِها

ومنها أنَّها تشملُ جميعَ المتوطِّنين في تلك المنطقةِ —
أرادوا ذلك أم لم يريدوهُ — غيرَ مستثنى منهم إلَّا الذين
أُذِنوا بالإقامةِ من بابِ التَّسامحِ

ومنها أنَّ لها خصيصتين ساميتين تهيَّأتا (٢) لها من
كونِها نقابةً (٣) حيَّةً عن المجموعِ الوطنيِّ : إحداهُما

---

(١) تقدَّم لنا القول أننا استجزنا تسمية الشركات بالحرَّة كما
اصطلح عليها في هذه الأيام حملاً للنعت على صفة المنعوت

(٢) تهيأتا : أي تمتا وحصلتا (٣) نقابة : أي جمعية نائبة

هى المَقدرةُ على إخضاعِ الأَهلين بأسرهم لمَسنونات تُدعى بالقوانين؛ وثانيتُهما مَقدِرتُها على جِبايةِ الأموالِ التى تحتاجُ إليها من السكان بطَريقِ الإكراهِ، وتُعرَفُ تلك الأموالُ بالخَراجِ (١) أو الإتاواتِ (٢) أو الضرائبِ (٣)

فالأمْرانِ اللّذانِ هُمَا قِوَامُ الحكومةِ : إنَّما هُمَا :

(١) الخراج : جاء فى معاجم اللغة « الخَراج (بالتثليث) المال المضروب على الأرض – والجزية – يقال أدّى أهل الذمة خراج رؤوسهم . وأصله ما يحصل من غلة الأرض . ثم جاء فى تلك المعاجم شرحاً للفظة الخَرْج : « وعند بعضهم ان الخرج لرسم الرأس والخراج عامّ فيه وفى رسم الأرض » . وقد جعل الخراج فى مصر الى زمن قريب فرعاً من ضريبة الأرض ، وجعل له مقابل سمّى بالعشور ثم ألغى الفرعان جميعاً وَوُحدت الضريبة كما هى الآن

(٢) الإتاوات جمع إتاوة : وشرحها فى كتب اللغة : « الخراج وجمعه إتاوى » (٣) الضريبة : « واحدة الضرائب التى تؤخذ فى الأرصاد والجزية ونحوها » فهى فصيحة على ما تراه من هذا النص القديم لا عامية كما ظن بعضهم . والأرصاد فى هذا الشرح بمعنى الحرس فصريح المراد بها فى اصطلاح هذا العهد رسم الحراسة

سُلطةُ التشريعِ الشّاملِ لأبناءِ الوطنِ بأسرهِ ، وسُلطةُ الجبايةِ

أمّا المجالسُ البلديّةُ والولاياتُ التي تُخوَّلُ جزءاً من السُّلطتَيْنِ المذكورتَيْنِ في المُقاطعاتِ فلا تُعَدُّ ، من الجهةِ الاقتصاديّةِ ، سوى فُروعٍ ثانويّةٍ من الحكومةِ

الأوهامُ والمبالغاتُ الدائرةُ حول قوّة الحكومة

للحكومةِ مُهِمّاتٌ : منها ما هو ضروريٌّ أصلاً ، ومنها ما هو خياريٌّ

أمّا أوْجَبُ مُهِمّاتِها : فحِمايةُ الأمّةِ من اعتداءِ غيرِها عليها ؛ ويَلي هذا الواجبَ في الرُّتبةِ إقرارُها السكينةَ في الداخلِ . فعَليها إذاً ، قبلَ كلِّ شيءٍ ، أن تقومَ بخدمةِ الأمْنِ

ذلك هو شأنُ الحكومةِ :

وإن كُنّا لم نُوفِّهِ حقّهُ بحَصْرِنا إيّاهُ في هذا النِّطاقِ الضَّيِّقِ ، فإنّ النَّظريّينَ الذين يذهبونَ بهِ إلى أبعدِ

المذاهبِ ويَظنُّون أنَّهُ يُحيطُ بكلّ شيء ، لَعَلَى خطإٍ

زَعمَ بعضُ الاقتصاديّينَ الألمانيّين أنَّ للحكومةِ من المجتمعِ منزلةَ الرَّأسِ من الجسم . فهيَ المُدبِّرةُ والمُدرِّبةُ وما الأفرادُ سوى أشباهِ تلك الأعضاء الدُّنيا فى الجسم : أعضاءِ التَّغذيةِ

غيرَ أنَّنا نأسَفُ لِمَا يُصِرُّ عليهِ بعضُ الكُتَّابِ من إدخالِ التَّشريحِ فى كلِّ مَبحَثٍ ، فما يَصِلُونَ معَهُ إلاَّ إلى التَّشبيهاتِ التى لا تنطبقُ على مُشبَّهاتِها ، والتَّصوُّراتِ التى يَحُلُّ فيها الألتباسُ مَحَلَّ الجلاء ؛ وإنَّ فى مثلِ هذه المقابلاتِ من البَلَهِ ما لا يَصعُبُ إدراكُهُ لأوَّلِ وهلةٍ

أيُّ وجهٍ لِلشَّبَهِ بينَ الحُوَيْصِلاتِ (١) التى تعيشُ عيشةً نباتيَّةً أو آليَّةً فى الجسمِ البَشَريِّ وبينَ الأُناسيِّ الذينَ لهم ذكاءٌ وخُلُقٌ وحُرِّيَّةٌ

الجسمُ البشريُّ لا إرادةَ فيهِ ولا تفكيرَ إلاَّ لِلجهازِ

---

(١) هى الخلايا المؤلفة من الدقائق والمؤلف منها الجسم : (Cellules) .

العَصبيّ، خُصوصاً للدّماغ الذى هو مَركَزُهُ الاعلى؛ وما من إرادةٍ أو تفكيرٍ لِليدِ ولا لِلرّجلِ؛ أمّا المجتمعُ فكلُّ فردٍ من أفرادهِ قابلٌ لأن يكونَ ثاقِبَ الرّأيِ، قويمَ الخُلُقِ، حسَنَ التبصُّرِ، كالحكومةِ

وممّا يزيدُ فى نَفْيِ تلك المُشاكلة: أنَّ دقائقَ[١] الدّماغ فى الجسْمِ البشريّ من غيرِ مادّة اليدِ أو الرّجْلِ أو المعِدةِ، لا كدقائقِ الحكومةِ فإنّها من نَفْسِ المادّةِ المُركّبةِ منها دقائقُ المجتمع

إنّما الحكومةُ جهازٌ مجعولٌ فى أيْدِى طائفةٍ من الرّجالِ: جهازٌ لا يُدرِكُ بنفْسهِ، بل بمَدارِكِ الناس الذين يُمثّلونَهُ، ولا يَعزِمُ إلاّ بِعزائِمِهم: وليسَ لتلك الطائفةِ من القِوامِ[٢] الجسميّ أو العقليّ ما يُخالِفُ قِوامَ سائرِ الناسِ؛ كما أنّها لا تتفوّقُ عليهم بمَزيّةٍ فِطريّةٍ خُلِقَتْ فيها أو طَبَعَتْها المَناصِبُ عليها

---

(١) الدقائق: أصغر الأجزاء المركب منها الجسم Molécules

(٢) قوام الشيء: ما يُمسكهُ وينهض بهِ

فإذا جازَ لِلكنيسة تعليمُ أنَّ الإنسانَ الضَّعيفَ يتحوَّلُ عند ما يَلْبَسُ لِباسَ الكهنوتِ ويقوَى بالنِّعمِ الإلهيَّةِ ؛ لم يَجُزْ للمجتمعِ العِصاميِّ[1] ادّعاءُ أنَّ الأفرادَ الذين يتولَّوْنَ الأمرَ والنَّهيَ، وتتألَّفُ منهم الحكومةُ إلى أجلٍ، يُصيبون آلاءً[2] سماويَّةً تعصِمُهم مِنَ الخَطَلِ وَسَبْقِ الوَهْمِ[3]، وتَصونُهم من تأثيرِ الشَّهواتِ فى ما يَحُلُّونَ ويَعْقِدُونَ

فلا قيمةَ للحكومةِ، ولاسيَّما التى يتناوَبُها القومُ تناوُباً قصيرَ الآمادِ كثيرَ التَّجدُّدِ، إلاَّ قيمةُ الأفرادِ الذين يتوالَوْنَ فى المَجالسِ التشريعيَّةِ أو فى الإدارةِ الإنفاذيَّةِ

ومن المُحقَّقِ إذاً — بشهادةِ الواقعِ وأدلَّةِ التاريخ — أنَّ الحكومةَ عُرْضةٌ لِلخطإِ والضَّعفِ كالأفرادِ

---

(١) العصامي : ذكرنا فى الجزء الرابع أننا نريد بالعصامي المجتمع الديمقراطي خلافاً للعظاميّ الذى هو الأرستقراطي

(٢) آلاء : نِعماً . وهاتان اللفظتان هما من اصطلاح البيعة المسيحية

(٣) سبق الوهم تعريبٌ حرفيٌّ لكلمة Préjugé وقد استعملها الفصحاء من قبل

ليسَ الفردُ فرداً تجاه الحكومةِ
الشركاتُ الخاصة

مِنَ الناسِ مَنْ إذا ذكرَ أُمَّةً ذكرَها وكأنَّهُ لا يُوجَدُ فيها إلَّا عُنْصُرانِ مُتَقابلانِ : الأفرادُ والحكومةُ ؛ ثُمَّ استَخلَصَ أنَّ ما لا يَستطيعهُ الافرادُ بأنفُسهم يجبُ على الحكومةِ أن تتولَّاهُ

إنَّ فى هذا القوْلِ لَخطأً كبيراً : لأنَّ قائلَهُ يُغْفِلُ الشركاتِ الحُرَّةَ التى يُؤَلِّفُها أبناءُ الوطنِ الواحدِ فيما بينهم كلَّ يوْمٍ والتى تقومُ بما شاءَ اللهُ من الأعمالِ الاجتماعيَّةِ العميمةِ الفوائدِ الشائعةِ العوائدِ، من غيرِ أن يُكرِهَ بعضُهم بعضاً عليها ومن غيرِ أن يتقاضَوْا وَزائعَها عن طريقِ السُّلْطةِ

تلكَ الشركاتُ الحُرَّةُ هى التى أَسَّسَتْ صناديقَ الادِّخارِ وشركاتِ التأمينِ ، وبُيوتَ الرَّهْنِ المُحْتازِ [١] ، ومُعْظَمَ شركاتِ النَّقْلِ

---

(١) الرهن المحتاز : هو كل شىء يُجعل فى حيازة مرتهنه والمقصود به رهن المنقولات Gages واسم المصارف التى يعقد فيها هذا النوع من الرهن بالفرنسية Monts de Piété

أمَّا مزاياها فأركانها : أنَّها لا تُكلِّفُ أحداً غيرَ ما يُحِبُّ ، ولا تعملُ إلاَّ فى الدائرةِ التى تُجيزُها المزاحمةُ والحرّيةُ الذاتيَّةُ

وأنَّها تتوخَّى بنفسها المصلحةَ

وأنَّها ذاتُ مُرونةٍ وليُونةٍ فى تركيبِها فهيَ تُعَدِّلُهُ أو تُحَوِّلُهُ باختيارِها وَفقاً للأَحوالِ الحادثةِ من غيرِ أن تَبْذِلَ مجهوداً كبيرًا فى هذا السبيلِ

أهمُّ خصائص الحكومةِ

إذا أردنا تحديدَ خصائصِ الحكومةِ تسنَّى لنا إرجاعُها إلى الكليَّاتِ التاليةِ :

١ً — يتعيَّنُ على الحكومةِ الدِّفاعُ عن الامَّـةِ من اعتداءِ الخارجِ ، وإقرارُ السكينةِ بين الأهلينَ فى الداخلِ

٢ً — يتحتَّمُ على الحكومةِ — من حيثُ أنَّها أعَمُّ الشركاتِ وأنَّ لها سُلطةَ الإكراهِ وسُلطةَ الجِبايةِ — القيامُ بما تقتضيهِ الحاجاتُ العامَّةُ التى لا نِزاعَ فيها ولا يتسنَّى

لِلأفرادِ القيامُ بها ، مُفترِقين كانوا أَم مُجتَمِعينَ فى شركاتٍ حُرَّةٍ ، من الأعمالِ التى تَستَوْجِبُ إجماعَ الأمَّةِ عليها وإقرارَها لها مِن قبلُ : كالحيطةِ الصِّحِّيَّةِ أيَّامَ تَفَشِّى الأَوْبئَةِ ، أو كَنَزْعِ الملكيَّةِ لِلْمَرافقِ العامَّةِ التى لا يُسْتَغْنَى عنها

٣ً — يُطْلَبُ من الحكومةِ — باعتبارِ أنَّها الشركة الوحيدةُ الثَّابتَةُ أن تصونَ المَصالِحَ المُؤَجَّلة من مطامعِ أصحابِ المصالحِ المُعَجَّلةِ

ويدخلُ فى هذا البابِ حِفْظُ الغاباتِ ، وتقسيمُ الرِّيِّ ، وتنظيمُ الصَّيْدِ بَرًّا وبحراً

٤ً — تتكلَّفُ الحكومةُ — بِما لها من الولايةِ على المُوادَعةِ[1] بين السكانِ ، وما تَضْمَنُ مِن الحقوقِ لأربابِها — تعيينَ التَّبِعاتِ القضائيَّةِ على مُتَحمِّليها . وإنَّما كانت كَفالَتُها لِلحقوقِ ، لا من حيثُ أنَّها تخْلُقُها استبداداً ، بل من حيثُ أنَّها تسعى إلى تخليصِها وتمحيصِها عَمَلاً بالتَّعريفِ

(١) الموادعة : الأمن والمسالمة

الشهيرِ المأثورِ عن مُنتِسكيو[١] وهو قَوْلُهُ : « القوانينُ هى الرَّوابطُ الضَّروريَّةُ التى تَشْتَقُّ من طبيعةِ الأشياء »

٥ً — تَكْلأُ[٢] الحكومةُ الخلائقَ الذينَ ليسَ لهم عَضُدٌ سِواها وتذودُ عنهم : بأن تَضَعَ القوانينَ المنظِّمةَ للتأديب ، ولِعَمَلِ الأطفالِ فى المصانعِ ، ولِمُعالَجةِ المجانينِ والزَّمْنَى[٣] ؛ لا نعنى بهذا أنَّ عليها إسعادَ العبادِ أجمعينَ ؛ إنَّما نَعنى بهِ رِعايةَ المُسْتَضْعَفينَ الذين لا حُماةَ لهم ، أمثالِ القُصَّرِ وذوى العاهاتِ ، ورَدَّ الأقوياءِ الظالمين عنهمْ

أَضِفْ إلى ما سَلَفَ : أنَّ السَّوابقَ التاريخيَّةَ ، التى تتنوَّعُ بِتَنَوُّعِ الأممِ ، قد تُبِيحُ لِلحكومةِ التداخُلَ فى

---

(١) مُنتسكيو Montesquieu : هو الفيلسوف الفرنسيُّ الشهير أحد الممهدين للثورة الكبرى وأبعدهم نظراً فى مغبَّات الأمور وأوَّل من جلا الغوامض عن أعظم مبدإ جرت عليه الحكومات الحديثة : مبدإ تفريق السلطات (وُلد سنة ١٦٨٩ وتوفى سنة ١٧٥٥)   (٢) تكلأ : تحرس   (٣) الزَّمْنَى ذوو العاهات

شؤون التعليم العام ، والفنون المستطرفة (١) الخ ؛ غير أن هذه الخصائص الفرعية ليست إلا خيارية

الأسبابُ التي توجب على الحكومة التواضعَ

ينبغى للحكومة ، وهى تؤدي وظائفها المتباينة ، أن تكون ذات مضاء ، ولكن من غير تعجل ولا خيلاء (٢) والأمثلُ (٣) بها أن يكون عندها ما عند الفرد من بواعث التواضع

وإليك بيان تلك البواعث :

الحكومةُ فى هذا الزمن عبارة عن فريق من مجموع الأمة ، لا يفضلُ بذكائه سائر مواطنيه ، وقد لا يداني النابغين منهم ؛ وهو عرضة للأوهام المختلفة والنزعات المتواليه لم يخلُ منها فى زمن من أزمان التاريخ :

(١) الفنون المستطرفة : هى التى تعرف الآن بالفنون الجميلة وظاهر أن اللفظة التى آثرناها أشدُّ انطباقاً على المعنى المقصود من جميع الوجوه Beaux arts

(٢) الخيلاء : الكبرياء

(٣) الأمثل بها : أي الأجدر بها

كنزعته إلى البطش، أو إلى السَّرف في الإحسان، أو إلى الاستكثار من القوانين، أو إلى استحداث المرافق العامة الخ. فيجمل بالحكومة أن تقاوم تلك النزعات مهما تصعب عليها مقاومتها بسبب الأصل الطبيعي الذى تفرَّعت منه سلطات أولى الأمر

٢ — الحكومة فى هذا الزمن لا تستطيع أن تتابع خطة من الخطط الفكرية متابعة تامة؛ ولا تستطيع إلا فيما ندر، أن تجعل مستخدميها على شاكلة واحدة، بدليل أن نوابها يتخالفون فى أكثر أمورهم، ويقضى بعضهم على آراء بعض؛ وأن الذين يتولون المناصب فيها لا تستقر بهم مناصبهم [1]؛ فينجم من ذلك تناقض أو عدم التئام فى هيأة الحكومة

وحيثما تكون خصائص الحكومة ضيقة النطاق، يضيق نطاق الضرر؛ وحيثما تكون متسعة، يتسع الضرر حتى يفضي إلى الخطر

(١) لا تستقر بهم مناصبهم : لا يثبتون فيها

وهذهِ حالةٌ يمتازُ معها الأفرادُ والشركاتُ الخياريَّةُ عن الحكومةِ

٣ — الحكومةُ ، فى الأصلِ ، شخصٌ نزيهٌ مُمثِّلٌ لأبناءِ الوطنِ قاطبةً

أمّا فى الواقعِ فيَغْلِبُ أن يكونَ هذا التعريفُ وَهْماً من الأوهامِ : لأنَّ الحكومةَ فى هذا الزَّمنِ تخلو بطبيعتِها من النَّزاهةِ ؛ ولأنَّ الرِّجالَ الذينَ يتولَّوْنَ السُّلْطةَ عن طريقِ الانتخاب ليْسُوا نُوَّاباً عن أفكارِ مُواطنِيهم كافَّةً بل عن أفكارِ الأكثريَّةِ ؛ وما الأكثريَّةُ هذهِ فى مُعظمِ أحوالِها سوى فَرْقٍ طفيفٍ مُوقَّتٍ غيرِ ثابتٍ

ثُمَّ إنَّكَ إذا نظرْتَ الى الحكومةِ نَظَراً آخَرَ من جهةِ الداخلِ ، وَجَدْتَها على الدَّوامِ عبارةً عن حزْبٍ من الأحزابِ آلَ اليهِ الحلُّ والعقْدُ

فيتأتَّى من ثَمَّ أنَّ الحكومةَ — وهىَ الجديرةُ بالنزاهةِ لا تفعلُ إلاَّ ما يُوافقُ فِئةً من الاهلينَ عَلَتْ كلِمتُها على كلِمةِ الفِئاتِ الأُخرى ؛ ولا تعملُ إلاَّ ما تُضْعِفُ بهِ

عزائمَ خُصومِها ورُبَّما ظلَمَتْهُم

٤ً — الحكومةُ لا تُوجِدُ عندَ أكثرِ مُوظَّفيها ما تُوجِدُهُ المصلحةُ الذاتيَّةُ من باعثِ الغَيْرَةِ على العملِ ولا من مُوجِبِ الحكمةِ والاعتدالِ. إذ ما من مُزاحمةٍ هُناكَ تُؤَثِّرُ في نُفوسِهِمْ، وما من داعٍ يَحْمِلُهم على المُوازنةِ بين الوسائطِ والغايةِ؛ بل المَظاهرُ مُقَدَّمةٌ على المَصلحةِ الصَّحيحةِ في أكثرِ المَرافقِ، أمثالِ المَناهجِ والطُّرُقاتِ والمدارس؛ فَيَنْتُجُ مِن ذلكَ وَهَنٌ في القُوَى وتبديدٌ في رُؤوسِ الأموالِ

كلُّ هذهِ العِلَلِ المُتَمَشِّيَةِ في جسمِ الحكومةِ، ولاسيَّما الحكومةُ الحديثةُ، أسبابُ جديرةٌ بأن تحْدُوَها على التَّواضُعِ والكياسةِ والحذَرِ من التَّوسُّعِ في خصائصِها إلى ما يُجاوِزُ الضَّرورةَ؛ ونُذُرٌ (١) قاضيةٌ عليها بالامتناعِ خُصوصاً من التداخُلِ في شُؤُونِ التِّجارةِ والصِّناعةِ، والسَّعْي إلى تقريبِ مسافاتِ التَّفاوُتِ بينَ درجاتِ الثَّروةِ، مُطاوَعةً منها بذلك للأفكارِ السائدَةِ في زمانِها

---

(١) نذر جمع نذير

وفى الجُملةِ لا ينبغى لأُولى الحلِّ والعقدِ أن يَنْحُوا فى أعمالِهم نحوَ الاشتراكيَّةِ الحكوميَّةِ لِئلاّ يكونَ مَثَلُهُمْ مثَلَ الذُّبابةِ المُتَنَقِّلةِ التى رافقتِ الكارَّةَ المُثْقَلَةَ فى صُعُودِها الجبَلَ فزَعَمت أنَّها هىَ التى أبْلَغَتْها إلى غايتِها دونَ الدابَّةَ التى تجرُّها؛ أو مخافةَ أن يكونوا كمَنْ وَضعَ الضِّغْثَ (١) على الإبَّالةِ فأَثْقلَ المطيَّةَ

ليست الحكومةُ المعوانَ الأكبرَ فى تقدُّم المجتمعات البشريَّة

أجَلْ، لَيْست الحكومةُ المِعوانَ الأوّلَ ولا النَّصيرَ الأفْعَلَ فى نجاحِ المجتمعاتِ، بل هىَ رقيبٌ وحسيبٌ. أمّا الدّافعُ الأكبرُ لِلتَّقدُّمِ، فَمِنْ إبداعِ الافرادِ والشركاتِ الحُرَّةِ

---

(١) مثل معناه: بليّة على بليّة، والضغث فى الأصل قبضة من الحشيش والإبالة الحزمة الكبيرة من الحطب. يراد بهذا المثل أنّ أقلَّ شيء يزاد على وقر المطية وقد بلغ غاية ثقله، يجهد المطية

لِهذا تجدُ تاريخَ الرُّقيّ البَشَريّ مشحوناً بأسْماء الأعلامِ الذينَ لم تكُنْ لهم مَناصِبُ ولا نِيَابات : أمثال غُوتَنبِرْج [١]، وخرِستُوف كُولُمْبُس [٢]، وبابين [٣] وفُلْتون [٤] واستِيفَنْسُن [٥]، وسائرِ أُولي الفِطَنِ النافِعةِ مِمَّنْ أبْدأوا [٦] المصارِفَ، وشركاتِ المُبارَّة، وصناديقَ التأثيل، وضُروبَ التأمينِ، والتَّعاوُنَ، ودُورَ التعليمِ العاميّ؛ ومِمَّنْ أحدثوا فى هذهِ الأيامِ الأَسلاكَ البَرْقيَّةَ الغائِصةَ [٨] واحتفروا البرازخَ

(١) غوتمبرج (Gutenberg) : ألمانيّ اخترع المطبعة على طرازها الحديث (١٣٩٧ — ١٤٦٨) (٢) خرستوف كولمبس (Colomb Christophe) : جنويّ كاشف أمريكا (١٤٥١ — ١٥٠٦) (٣) (Papin) : فرنسي كاشف قوة البخار (١٦٤٧ - ١٧٤١) (٤) فلتون (Fulton) : مهندس أمريكي أول من استخدم البخار للملاحة (١٧٦٥—١٨١٥)
(٥) استيفنسن (Stephenson) مهندس إنكليزي اخترع القواطر لمركبات السكك الحديدية (١٨٠٣ — ١٨٤٨)
(٦) أبدأوا : أي أوجدوا الشيء قبل سواهم (٧) الأسلاك الغائصة اسمها الفرنسيّ Câbles sous-marins

وقد دلَّ الاختبارُ أنَّ الحكومةَ لَوْ وَسَّعَتْ نِطاقَ حرَكَتِها لَضَيَّقَتْ على الأفرادِ والشركاتِ الخيارِيَّةِ مَجالَ الهِمَّةِ ؛ فَخَيْرٌ للجمهورِ أن تَظَلَّ الحياةُ والعزيمةُ مُوَزَّعَتَيْنِ فى جميعِ الجسمِ الاجتماعيِّ من أن تَنْحَصِرا فى عُضْوٍ واحدٍ يملِكُ من القُوَّةِ القاهرةِ والقُوَّةِ الجابيةِ ما لا ينتهى إلى حدٍّ إنَّ العِبادةَ الوثنيَّةَ للحكومةِ هى آخِرُ وَهْمٍ طَفِقَ (١) يتسلَّطُ على الجماعاتِ ويَعْنُو (٢) بِجِباهِها ؛ فعلى علمِ الاقتصادِ الذى هو الحارسُ الأمينُ لِلْحُرِّيَّةِ الإنسانيَّةِ ، أن يَحتَجَّ على المُغالاةِ فى هذا النَّوْعِ الجديدِ من التَّدَيُّنِ الفاسقِ (٣)

---

(١) طفق : شرع وأخذ (٢) يعنو بجباهها : يميل بها صبياً علامة على الضعف والهوان (٣) الفاسق : معناها الفاسد فى مثل هذا المقام

ملحق بالفصل الاول

تذييلٌ للطبعةِ الثالثةَ عشرةَ

الاختراعات الحديثةُ وما كان للحكومةِ من اليد في تطبيقها

تُثْبِتُ جلائلُ الوقائعِ الحديثةِ أنَّ الحكومةَ ليست مَصْدَرَ النجاحِ ولا المِعْوانَ الأكبرَ عليهِ، فإنَّها لم تكن لها يدٌ في المُخْتَرَعاتِ العظيمةِ التي تمَّتْ في أواخرِ القرْنِ التاسعَ عَشَرَ وفي أوائلِ هذا القرنِ: كاستخدامِ الكهرباء للاستصباحِ [1] ولِنقْلِ القُوَّةِ، ولِلْمُسارَّةِ [2]، وللتلغراف الطَّليق [3]، وكإيجادِ الدَّرَّاجة [4] والسَّيَّارة [5] والمَناطيد [6]

(١) الاستصباح: الاستنارة (٢) المسارَّة: المخاطبة بالمِسَرَّة (التلفون) (٣) الذي يسمونهُ (التلغراف اللاسلكى) (٤) الدرَّاجة: العجلة المعروفة بالبسكليت (٥) السيارة: الأتومو بيل (٦) المناطيد المسيرة: البالونات التى تدار بارادة راكبها

المُسيَّرَة ؛ بل كان مَنْشأُ تلك الأَعاجيبِ من إِبداعِ الأَفرادِ وإِمدادِ الشركاتِ الخياريَّةِ بدَليلِ المُبارَيَاتِ (١) التى جُعِلَتْ لِلطَّيَرَانِ فى (بتنى (٢)) بقُرْب مدينـة (رَمس) سنة ١٩٠٩ وسنة ١٩١٠ ، وفى سائر المُدُنِ التى نَحتَ هذا النَّحْوَ ؛ وَبدَليلِ المَطَافِ (٣) الجَوّيِّ الذى استبقَ فيـهِ الطَّيَّارونَ حَوْلَ شرْقِ فرنسا سنة ١٩١٠ ، ممَّا لم يَقُمْ بهِ غيرُ الأفرادِ

ما تعانيهِ الحكومةُ الحديثةُ من مشاكلِ
المستخدمين فى دواوينها

أظْهَرُ ما كانَ ابتداءُ المَشاكلِ بينَ الحكومةِ ومُستخدَمى دَواوينها ، ففى مُفْتَتَحِ القرنِ العشرينَ : إذ وَجَدَ أُولئكَ المُستخدَمونَ أنَّ الحكومةَ الحديثـةَ ما

---

(١) المباريات جمع مباراة : وهى المسابقة على خطرٍ أي جائزة Concours (٢) بتنى محلة بفرنسا (٣) المطاف : هو الذى سماهُ الفرنسيون بلفظة Circuit

زالت كالحكومة القديمة تنظر في انتقاء رجالها وفي ترقيتهم إلى الصنيعة أكثر مما تلتفت إلى المصلحة، فتألبوا [١] وألفوا فيما بينهم عصائب دعيت بعصائب الموظفين

الغرض الذي ترمي إليه تلك العصائب هو وضع قواعد تحل القدم محل الكفاءة في الترقي، إلا ما ندر. ولو تم ذلك لأصبحت الشنشنة [٢] النمطية في الدواوين خالدة، ولثبطت عزائم الأكفاء الذين يصبح تقدمهم فيها أبطأ بكثير منه في الإدارات الأهلية، ولازداد تقاعس [٣] الموظفين وتوانيهم بما يجعل إدارات الحكومة دون الإدارات التي يتولاها الأفراد

وهذا سبب من الأسباب الجمة التي تدعو إلى حصر عمل الحكومة في حيز الضرورة، وعدم الامتداد به إلى مناطق جديدة، ومنعه من الوصول إلى احتكار الصناعات فإنه ليفسدها بلا مراء

---

(١) تألبوا: اجتمعوا (٢) الشنشنة: هي العادة المستحكمة Routine (٣) التقاعس: التقاعد والتباطؤ

الفصل الثانى

الضَّريبةُ — الضَّريبةُ النّسْبيّةُ ، الضَّريبةُ المُدارِجةُ
الضَّرائبُ المُقَرَّرةُ والضَّرائبُ غيرُ المُقَرَّرةِ

ماهية الضريبة — فى أنه يجب على كل الوطنيين ، عدا المعدمين (١) أداء الضريبة — الضريبة النسبية ، والضريبة المدارجة — وحدة الضريبة وتعددها — رأس المال والدخل باعتبارهما أساساً للضريبة — راجعية (٢) الضريبة — الضرائب المقررة ، فوائدها ومضارّها - الضرائب غير المقررة حسناتها وسيئاتها

ماهيةُ الضريبةِ

أُوتِيَت الحكومةُ ، لِقَضاءِ حاجاتِها ، سُلْطةَ الجِبايةِ على جميعِ الساكنينَ فى أرْضِها : وسُمِّيَتْ تلكَ الأموالُ

---

(١) المعدمين : الفقراء جهد الفقر Indigents

(١) راجعية الضريبة Incidence de l'impôt : هو كون الضريبة ترجع الى التاجر الذى يؤديها أولاً من الذين يشرون بضاعته فيما بعد

التى تُؤْخَذُ لها من دَخْلِ الأفرادِ بالإتاواتِ[١] والضرائب[٢]

أمَّا ماهيَّةُ الضريبةِ فقد كَثُرَتْ فيها المُناقَشاتُ وفُسِّرَت بِصِيَغٍ اعتباطيَّةٍ[٣] غيرِ مضبوطةٍ . على أنَّ أصدقَ تعريفٍ لها وأَسْهلَهُ هو : « أنَّها الفريضةُ المطلوبةُ من كلِّ وطنيٍّ عن حِصَّتِهِ فى نفقاتِ الحكومةِ »

ويسوغُ أن يُضافَ إلى هذا التعريفِ ما قالهُ « ميرابو » فى خُطْبَتِهِ التى أَلقاها على « الجمعيَّةِ المُؤَسِّسةِ[٤] » أيَّامَ الثَّوْرَةِ الكبرى ، قالَ : « الضريبةُ دَيْنٌ شائعٌ بينَ الوطنيّينَ ، أو نَوْعٌ من التَّعويضِ ، أو ثَمَنٌ لِلمنافعِ التى يُهَيِّئُها المجتمعُ لهم »

---

(١) الإتاوات : آثرناها تعريباً للفظة Taxes

(٢) الضريبة : آثرناها تعريباً لكلمة Impôt

(٣) اعتباطية : لا مسوّغ لها

(٤) الجمعية المؤسسة Assemblée Constituante : هى أول جمعية أنشأها دعاة الثورة الفرنسية الكبرى ليكوّنوا منها الحكومة فى شكلها الجديد بعد عفاء الملكية

فى أنهُ يجب على كل الوطنيين ، عدا المعدمين منهم ، أداء الضريبةِ

يجبُ أَداءُ الضريبةِ على جميعِ الوطنيّينَ من غيرِ استثناء أحدٍ سوى المُعْدِمينَ أي الذينَ افْتَقَروا جهْدَ الفقرِ ، فهؤلاء يُعْفَوْنَ ؛ ولا يُعْفَى غيرُهم مِن « شَرَفِ الإعانةِ الاضطراريَّةِ على النفقاتِ العامَّةِ »

لكنَّ أُناساً يزعُمونَ أنَّ الوطنيّينَ الذين دَخْلُهم زهيدٌ جديرون بالإعفاء من الضريبةِ

قَوْلٌ لا يُؤْخَذُ بِهِ عدْلاً ولا فِعْلاً :

أمَّا عَدْلاً فلأنَّهُ لمَّا كانَ كلٌّ واحدٍ من الأمَّةِ مشمولاً بِحِمايةِ الحكومةِ ومُشاطِراً لأبناء وَطَنِهِ السرَّاء والضرَّاء فهوَ حقيقٌ بأنْ يَعْتَدَّ أداءَ الضريبةِ واجباً عليهِ ، وبأنْ يَنْفِيَ عنهُ نَفْيَ العارِ ، ما يُرادُ من إعفاءِ بعضِ الطَّبَقاتِ

ومن جهةٍ أُخرى ، لا ينبغى لأيٍّ كانَ من أبناء الأممِ الحاضرةِ التى يَشْتَرِكُ رِجالُها مِن سِنِّ الرُّشْدِ فما

فَوْقُ فى إدارةِ شؤونِ حكومتِها عن طريقِ الانتخابِ العامّ، أن يَجتَنِبَ التَّضامُنَ مع مُواطِنيهِ فى قَضاءِ حاجاتِ دَوْلَتِهِ وفى أخْذِ قِسْطٍ من مَصائبِها

مَنْ تَصَدَّى لِلْحُكمِ والإدارةِ وَجَبَ عليهِ الأداءُ ؛ وما الضريبةُ العامّةُ سوى النتيجةِ التى تَلْزَمُ عن الانتخابِ العامّ

فى بعضِ الولاياتِ الشّماليّةِ المتّحِدَةِ ، وأخصُّها ولاية مَساشوزت (١) نيطَ (٢) حقُّ الانتخابِ بإتاوةٍ مقدارُها ريالانِ ، أي عشرةُ فرنكاتٍ وسبعونَ سنتيماً . وليسَ الغرضُ من هذهِ الإتاوةِ كغرضِ فرنسا ممّا فرَضَتْهُ من مثلِها بينَ سنة ١٨١٤ و ١٨٤٨ ؛ بل إثباتُ أنَّ الانتخابَ السّياسيَّ والضريبةَ صِنْوانِ (٣) لا ينفصِلانِ . فمَنْ استعفى منَ الضريبةِ تخلّى عن الانتخابِ

---

(١) مساشوزت ولاية فى امريكا الشمالية Massachusetts

(٢) نيط : رُبط

(٣) صنوان : أخوان شقيقان

وأمّا فعلاً ، فلأنّهُ يجبُ على كلّ أن يُؤدّيَ الضريبةَ — ما لم يكُنْ مُدْقِعاً (١) — إزاءَ (٢) ما ينالُهُ من وصايةِ الحكومةِ عليهِ ، وما يُصيبُهُ من الحمايةِ لذاتهِ ولحقوقهِ ؛ فإذا لم يكُنْ من طبقةِ الأغنياءِ ، فإزاءَ ما تتكلّفُهُ في سبيلهِ الحكومةُ الحديثةُ والمقاطعاتُ والمجالسُ البلديّةُ ، من نشْرِ المعارفِ ، وتعميمِ الحيطةِ الصحّيّةِ ، وإعانةِ الأطفالِ وتأسيسِ الملاجئِ على اختلافِ أنواعِها

هُنالكَ ملحوظٌ فعليٌّ آخرُ ينطقُ بإيجابِ الضريبةِ على كلِّ مَنْ لم تبلُغْ بهِ الخصاصةُ إلى الإدقاعِ : ذلك أنّهُ لمّا كانَ السوادُ الأعظمُ هوَ الذي يحكُمُ اليومَ ، لم يجُزْ إعفاءُ الطبقاتِ الوفيرةِ من الضرائبِ لئلّا يتأتّى من هذا الإعفاءِ بلوغُ أُناسٍ منهم ، على يدِ الانتخابِ ، إلى تولّي أزمّةِ (٣) النهْيِ والأمرِ في الأمّةِ من غيرِ تبعةٍ عليهم في تصاريفهم . فقدْ يَعِنُّ لهم حينئذٍ أن يفترضُوا على ناخبيهم

---

(١) مدقعاً أو مرملاً أو معدماً : كلها بمعنى أنهُ فقير نهاية الفقر (٢) إزاء : هنا بمعنى . في مقابلة (٣) جمع زمام

نفقـاتٍ فاحشةً جنونيةً مُدمِّرةً (١)، وهم لا يشعرون بشيءٍ من تكاليفها

فإذا قيل إنهم في النهاية ينجرّون في تيار التخريب العميم الذي سبّبوه، أجبنا أنّ مثل هذا العتاب يجيء بعد فوات الوقت على مناقشة الحساب، فليس لتوقّعه كبير تأثيرٍ في النفوس

والذي لا ريب فيه هو أنّ ترك الضرائب لفئةٍ من الناخبين يُضعف عناية هذه الفئة بإحسان الإدارة للشؤون العامّة؛ فهي إذا تولّت لم يكن لتبذيرها حدٌّ تقف عنده

الضريبةُ النسبية، والضريبة المدارِجة

يقتضي العدلُ، في كلّ شركةٍ نزيهةٍ لا يرغب بعضها في المعيشة تطفيلاً (٢) على بعضٍ، أنّ من يملك القليل

---

(١) مدمرة: أي داعية الى الخراب

(٢) تطفيلاً: أي على نفقة الآخرين

يُعْطى القليلَ ، ومَنْ يملِكُ الوَسَطَ يُعطي الوَسَطَ ، ومَنْ يملِكُ الكثيرَ يُعطي الكثيرَ ؛ فلا مَنْدُوحةَ لِأحدِهِم عن الأداءِ على نِسبةِ دَخْلِهِ

لَوْ رَجَعْنا إلى أُصولِ هذهِ المسألةِ لتَعَيَّنَ على كلٍّ إيفاءُ كلِّ خدمةٍ يُصيبُها من الحكومةِ على قَدْرِ ما نالَهُ من نَفْعِها : فيَقُومُ المُتقاضُونَ دون سِواهم بنَفقاتِ المحاكمِ والتَّلامِذَةُ أو آباؤُهم بنَفقاتِ المدارسِ ، والمارَّةُ أو الحمَّالونَ بنفقاتِ الطُّرُقِ الخ

غيرَ أنَّهُ كانَ يستحيلُ فى اكثرِ هذهِ الأحوالِ ، أن يُعْلَمَ مِقدارُ الفائدةِ التى استفادَها ، من كلِّ خدمةٍ بين تلك الخِدَمِ العامَّةِ ، كلٌّ من التسعةِ والثلاثينَ المليونَ ، أو الخمسينَ المليونَ ، أو المائةِ المليونِ من عامرِ الإقليمِ [1] ؛ فعُدِلَ عن هذهِ الطريقةِ لِكثْرَةِ ما تتطلَّبُهُ من تكاليفِ الجِبايةِ

هذا ، عِلاوةً على أنَّ مِن النفقاتِ التى تقومُ بِها

(١) العامر : السكان كما سبق البيان

الضرائبُ : استهلاكَ الدَّينِ العامّ وإيفاء فوائدِهِ ممَّا لا يدخلُ فى حيّزِ تلك الطريقةِ

فَلِلسَّببَيْنِ الآنِفَيْنِ أجمعَت الدُّوَلُ على العُدُولِ عن هذا المذهبِ المعروفِ بِمذهبِ تخصيصِ الإتاواتِ(١) واتَّخذت من مبدإِ التضامُنِ الوطنيّ القاعدةَ القاضِيَةَ على كلٍّ بأَداءِ ضريبةٍ مُناسبَةٍ لِدَخْلِهِ أو لِكَسْبِهِ

وبيانُ هذهِ القاعِدَةِ أنَّ الذى رِزْقُهُ أَلْفُ فرنكٍ ، مثلاً ، يُؤَدّي منه مائةً ؛ والذى رِزْقُهُ مائةُ أَلفِ فرنكٍ يُؤَدّي منه عشرةَ آلافٍ ؛ ذلك فيما إذا كانت الضريبةُ فى البلدِ تُوَازى عشرةً فى المائةِ من دَخلِ الأهلين . وهو ما يدعونَهُ بالضريبةِ النِّسْبِيَّةِ(٢)

غيرَ أنَّ أُناساً يتصدَّوْنَ لِمُعارَضةِ هـذه الطريقةِ

---

(١) مذهب تخصيص الإتاوات فرنسيته : Théorie de la spécialité des taxes

(٢) الضريبة النسبية : هي التى تستأدى بنسبة واحدة من كسب الكاسب وفرنسيتها Impôt proportionnel

السّهْلَة بطريقةٍ يُسمّونها المُدارِجة (١) : قِوامُها أن يزداد مُعَدّلُها مع ازديادِ الدّخْلَ

وإليكَ المِثالَ :

كلُّ وطنيّ دَخْلُهُ ألفُ فرنكٍ يُؤدّى ستّينَ منها ، أي ستةً فى المائةِ ، فإن كان دَخْلُهُ ثلاثةَ آلافِ فرنكٍ أدّى ثلاثمائةٍ ، أي عشرةً فى المائةِ ؛ فإن كانَ دخلُهُ خمسةَ آلافِ فرنكٍ فعَليهِ ستّمائةٍ ، أي اثنا عشَرَ في المائةِ ؛ فإن كانَ دَخلُهُ عشَرَةَ آلافِ فرنكٍ ، جُعِلَتْ إتاوَتُهُ ألفاً وخمسمائةٍ ، أى خمسةَ عشَرَ فى المائةِ ، فإن كانَ دخلهُ عشرين ألفَ فرنكٍ ، فرَسْمُهُ أربعةَ آلافٍ ، أي عشرون فى المائةِ ، وهلُمّ جرّا

على أنّ هـذهِ الأرقامَ قد تختلِفُ أو تتنوّعُ . لكنّ مذهبَ الضريبةِ المُدارِجةِ إنّما مبناهُ على كَوْنِ مُعدّلهِ يَصغُرُ كُلّما قلّ الرّيْعُ ، ويكبُرُ كُلّما ازدادَ الرّيْعُ

---

(١) الضريبة المدارِجة : التى تترقى مدارَجةً مع ازدياد الدخل وفرنسيتها Impôt progressif

الحِكمةُ الوحيدةُ التى يَعْزُونها إلى هذا المذهب : هى القَوْلُ بوُجوبِ المُساواةِ بينَ الأهلينَ فى التكاليفِ ؛ لأنَّ المَوارِدَ الكبرى والوُسطى أقْدَرُ على تحمُّلِ استنزالِ عُشْرِها أو خُمْسِها من المَوارِدِ الصُّغْرَى

ذلك هو العُذْرُ الذى يتَمَحَّلُهُ (١) لهُ أصحابُهُ ، مع أنَّهُ فى حقيقتِهِ غيرُ مُوافقٍ لِلْعدلِ ، وفيهِ من نقائصِ الإمضاءِ (٢) ما يُخْشَى خطَرُهُ ، كما أنَّ فيهِ شرَّ جُرْثومةٍ للنَّهْبِ والسَّلْبِ

أمّاً عَدْلاً فعلى كلِّ وطنيٍّ حِصَّةٌ من النفقاتِ العامَّةِ بِنِسبةِ الخِدَمِ التى يُصيبُها من الدَّوْلةِ والحظِّ الذى لهُ من التأثيرِ فى سَيْرِ الحكومةِ. ولقد ذكرنا أنَّ مُعظمَ الأعمالِ المستجدَّةِ التى تقومُ بها الحكومةُ الحديثةُ ، والمقاطعاتُ ، والمُدُنُ ، من نَشْرِ تعليمٍ ، وحِيطةٍ صِحِّيَّةٍ ، وضروبِ

---

(١) تمحّل العذر : اتخذه من المحال (٢) الإمضاء . هو الإجراء والإنفاذ والتطبيق Exécution

إسعاف (١)، جُعلت لمنفعةِ الجماهيرِ الغفيرةِ الرّقيقةِ الحالِ من الأمّةِ اكثرَ مماّ جُعلتْ لِمنفعةِ الطبقاتِ العُلْيا

فإذا صدَق ماحوظنا هذا في ما يتعلّقُ بالحكومةِ فهُو بلاَ مِراء أصْدَقُ في ما يتعلّقُ بأعمالِ المجالسِ البلديّةِ

دعْ أنّ الذين لهم الباعُ الطُّولى في الانتخابِ العامّ هُم أَوْفرُ الأُمّةِ عدداً وأَنْزَرُها (٢) جاهاً . فلا مُوجِبَ إذاً لِصَيْرُورةِ مُعدَّلِ الضّريبةِ أَعلى في المواردِ الوُسطى منهُ في الصُّغرى، أو أعلى في الكبرى منهُ في الوُسطى

إنّ معَ هذه المُدارَجةِ في الضريبةِ — وهي المُدارجةُ التي تُخفّفُ الأَعباء (٣) عن السوادِ الأعظمِ مِن الناخبينَ وتُثْقِلُ بالإتاواتِ كَواهلَ الآخرينَ — لَمُنافاةً لِمبْدَإِ المُساواةِ ومَصيراً إلى الإسرافِ والاعتسافِ؛ على نقيضِ ما لَوْ كانت الضريبةُ نِسبيّةً ، أي مأخوذةً بمُعدَّلٍ واحدٍ من

---

(١) الإسعاف : قضاء الحاجات بأنواعها ومنها الإعانة عند الإصابة على ما تفهمهُ العامّة من هذه اللفظة

(٢) أنزرها : أقلّها (٣) الأعباء : الأحمال

مَرْجوع (١) فإنَّها غيرُ مُعَقَّدَةٍ وسهلةُ التطبيقِ

أمَّا الضريبةُ المُدارِجةُ فلَيْسَ لها في ذاتِها مِحْوَرٌ ثابتٌ تدورُ عليهِ وقد تُستَباحُ معَها ضُروبُ المظالمِ، فَضْلاً عن أنَّها صَعْبَةُ الإنفاذِ مُفْضِيَةٌ إلى الإفراطِ لا محالةَ

وقد أثْبَتَ الاختبارُ أنَّ المواردَ الصَّغيرةَ هي المِقدارُ الأعظمُ من دَخْلِ الأمَّةِ ؛ فلَوْ جُعِلَت الضريبةُ المُدارِجةُ مُعتَدِلةً لَمَا جاءت بأكثر ممَّا تجيءُ بهِ الضريبةُ النسبيَّةُ ، ولَوْ جُعِلَتْ شديدةً وَثَّابةً لأجتاحت من أرزاقِ بعضِ الفِئاتِ الأهليَّةِ ما يَدفَعُ أصحابَها إلى إخفاءِ ثَرْوَتِهِمْ وإرْسالِ رؤوسِ أموالِهِم إلى الخارجِ ، أو يُثَبِّطُ عزائِمَهُمْ عن الادِّخارِ ويقتُلُ فيهم روحَ الأستِحداثِ

سُنَّتْ قوانينُ في فرنسا سنة ١٩٠١ و١٩٠٢ لاستنجازِ الضريبةِ المُدارِجةِ من التَّركاتِ وجُعِلَ مُعَدَّلُها من واحدٍ في المائةِ إلى عِشرينَ ونصفٍ في المائةِ ؛ ثمَّ رُفِعَ ذلكَ

---

(١) المرجوع : كالدخل والريع لفظة عربية تطابق كل المطابقة معنى اللفظة الفرنسية Revenu واللفظة الانكليزية Returns

المُعَدَّلُ فى سنة ١٩١٠ الى تسعةٍ وعشرينَ فى المائةِ

ويُنْوَى فَرْضُ مِثْلِ هذه الضريبةِ على الدَّخْلِ ممَّا لم يَتَمالَكْ معهُ الكاتبُ المشهورُ بأفكارِهِ الاشتراكيَّةِ « برودون » (١) أنْ يتلقَّى بالسُّخْرِيَةِ نبأَ تلكَ الإتاوةِ المدارِجةِ وأن يَنْعَتَها بالأُلْعُوبةِ الجِبائيَّةِ

على أنَّها لَيْست بأُلْعُوبةٍ ولكنَّها رَزِيئةٌ أُمُّها الطَّماعِيَةُ وبَناتُها المظالِمُ

إنَّما القاعدةُ المشروعةُ الثَّابتةُ السَّهْلَةُ الإمضاء دونَ سواها هى التى تجعلُ الضريبةَ على نِسبةِ المرجوع ؛ وهى التى تَبُثُّ فى الجماعةِ الانتخابيَّةِ كلها ما لا يَبُثُّهُ غيرها من حكمةِ الاقتصادِ وحُسْنِ تدبيرِ الشؤُونِ العامَّةِ

وَحدةُ الضريبة وتعدُّدُها

هل الأصْلَحُ وَحدةُ الضريبةِ أو تعَدُّدُها ؟

الوَحدةُ أَقْرَبُ الى الإيثارِ لأوَّلِ وَهْلَةٍ ، إذ يقولُ

---

(١) برودون Proudhon

أشياعهـا : لمَّا كانَ مجموعُ دَخلِ الأهلينَ فى بَلدٍ ما، ثلاثينَ ملياراً ، وكانَ مُتَعَيِّناً عليهم أنْ يُوصِلُوا منهُ إلى الحكومةِ والمُقاطعاتِ والمَجالسِ البلديَّةِ — خلا رَيْعَ البريدِ والتلغرافِ والأملاكِ الأميريَّةِ (١) — أربعةَ ملياراتٍ وثمانمائةِ مليونٍ فى العام، فَلِماذا لا يُستأدى كلُّ وطنيٍّ ستةَ عَشَرَ فى المائةِ من دَخلهِ فيَجتَمعُ من ذلك ما يُعادِلُ النِّسبةَ بين أربعةِ ملياراتٍ وثمانمائةِ مليونٍ وبين ثلاثينَ ملياراً ؟

لَوْ فُعِلَ ذلكَ لتَوحَّدَت الضريبةُ وامتنعتْ تلكَ المُعاملاتُ المشتبكةُ التى يقتضيها تعَدُّدُ الإتاوات

إنَّما يحولُ دونَ هذه الوَحدةِ كثيرٌ من الأمورِ وهيَ : أنَّهُ يتعذَّرُ إحصاءُ الرَّيْعِ الذى يُصيبهُ كلٌّ من سكانِ البلدِ

(١) الأملاك الأميرية : أثبتنا هذا النعت للأملاك المنسوبة الى الحكومة صارفين النظر عن شكل الحكومة أياً كان وذلك اعتماداً منا على التفسير الجديد لمعنى كل حكومة سواء أكانت سلطتها مستمدَّة من أميرٍ ظاهرٍ فردٍ أو من أميرِ مجموعٍ مستترٍ هو الشعب

بالضَّبْطِ ، ولا سيَّما أنَّ الأكثرين يجهلون هُم أنفسهم مقدارَ ما يكسبُونَ

فلا يتسنَّى إذاً للَّذين يَستَقْرونَ [١] الدَّخْلَ إلاَّ الاحتيالُ بإحدى حيلتَيْنِ: إمَّا أن يُصدّقوا قولَ الغُرماء [٢] وإمَّا أنْ يَفرِضُوا عليهم الضريبةَ تبعاً لِما يُقدّرُهُ أعوانُ الحكومةِ أو المندوبونَ المُنْتَخَبُونَ لهذه المُهمَّةِ

على أنَّ كلتا الحيلتَينِ ممَّا يجُرُّ الى الخطَلِ والوَهَمِ [٣] لأنَّ ذِمَمَ السكانِ تختلِفُ اختلافاً بيّناً من حيثُ الإقرارُ بالحقّ ؛ ولأنَّ الجُباةَ أو أعوانَهم قد يُخدَعونَ ببعضِ الأحوالِ ، أو قد يُؤَثِّرُ فيهم إحساسُهم وشهَواتُهم . فإذا وقعَتْ تلك الأَغاليطُ، حيثُ الضريبةُ عاليَةٌ بسبب وَحْدَتِها كانت نتائجُها أشدَّ في الظُّلْمِ ممَّا لَوْ وقعَتْ تلك الأغاليطُ

---

(١) يستقرون : يتحرَّوْن ويُحصون

(٢) الغرماء : هم المكلفون كما أبنّا قبلاً Contribuables

(٣) الوهَم : الخطأ . أما الوهم بسكون الهاء فهو الخيال والتخيل .

حيثُ الضريبةُ مُعتدلةٌ؛ لاحتمالِ أن تَستَغرِقَ الجِبايةُ كلَّ الدَّخلِ أو جُلَّهُ عند طائفةٍ من الناسِ

ومن الأمورِ التى تحولُ دونَ وَحدَةِ الضريبةِ أنَّ السوادَ الأعظمَ من الخَلقِ غيرُ مُتَبَصِّرينَ ويَصعُبُ جداً أن تجبَى منهم مقاديرُ ذاتُ بالٍ لشأنٍ واحدٍ؛ ولَوْ حُمِلَ الفرنسيُّونَ قَسْراً على أداءِ ستةَ عشرَ فى المائةِ من دُخولِهم ومن محصولاتِ أملاكِهم ومن مُشاهَراتِهم [١] وأجعالِهم لكانَ عددُ الذينَ يُوفُونَ الضريبةَ إيفاءً مُطَّرِداً، طفيفاً أو دونَ الطفيفِ

كلُّ ضريبةٍ عُرضةٌ لِعدَمِ المُساواةِ: إِمَّا لِكَوْنِ الذينَ يتحمَّلونها لا يَصدُقونَ، فى الغالبِ؛ وأمَّا لِكَوْنِ الذين يَضَعُونها أو يَجْبُونها غيرَ معصومين من الخطإ

فإذا كانت الضريبةُ واحدةً، ولم يُقابِلْها ما تتوازنُ بِهِ أصبحت أفدحَ الضرائبِ

أمَّا إذا كانت الإتاواتُ مُتعَدِّدةً، فإنَّها تتعادلُ بعضٌ

---

(١) المشاهرات جمع مشاهرة : وهي الأجر الشهريّ

ببعضٍ ؛ وما يحدثُ من الأغلاطِ فيها لايقَعُ كلُّهُ على فردٍ بِعَيْنِهِ ولا على طبقةٍ بِعَيْنِها ، فتتكافأُ الأغلاطُ بِتَوَزُّعِها وتتنافى (١)

لهذا عَمَدَتْ جميعُ الدُّوَلِ ، السالفةِ والخالفةِ ، فى القارَّةِ القديمةِ أو فى القارَّةِ الجديدةِ ، عِظاميَّةً كانت أَم عِصاميَّةً ، الى تعدُّدِ الضرائبِ ، وما زالت مُتَشَبِّثَةً بهِ رِعايةً لِمَصالِحِها ومَصالِحِ مُكلَّفيها فى آنٍ . ولَيْست وَحدةُ الضريبةِ سوى حُلُمٍ من أحلامِ الطُّفولةِ ، إلاَّ إذا دَعا اليها النُّقصانُ البيِّنُ فى النفقاتِ العامَّةِ

رأسُ المالِ والدخلِ فيما لو جُعِلاَ
أساساً للضريبةِ

بَحَثُوا بحثاً مُسْتَفيضاً فيما إذا كان ينبغى لِلْمُشَرِّعِ اتِّخاذُ رأسِ المالِ أو الدَّخلِ أساساً للضرائبِ . ويُستفادُ من الشُّروحِ التى أسلفناها فى الفِقَرِ الآنفةِ أنَّ الدَّخلَ

(١) تتنافى : ينفي بعضها بعضاً

أَوْسَعُ مداراً وأعدلُ أساساً للضرائبِ من رأسِ المالِ

ذلك لأنَّ من أبناءِ الأمَّةِ الذين يتوصَّلُونَ عن طريقِ أَصْوَاتِهم الانتخابيَّةِ أو عن طريقِ مناصبِهم، الى الاشتراكِ فى إدارةِ الشُّؤونِ العامَّةِ وحَمْلِ تَبِعَتِها، جُمهوراً بعضُهم ذو مالٍ طفيفٍ وبعضُهم مُعْسِرٌ

فلَوْ أنَّ الضريبةَ جُعِلَتْ على رؤوسِ الأموالِ أصلاً أو استئثاراً[١]؛ لَنَجَمَ من ذلك تخلُّصُ جانبٍ كبيرٍ من الأمَّةِ أو مُعْظَمِها من أداءِ أيَّةِ إتاوةٍ كانت ومن المُحاصَّةِ فى خَرْجِ[٢] الحكومةِ؛ ولَشُوهِدَ عِنْدَئِذٍ ملايينُ من الناخبين وآلافٌ من أعضاءِ المجالسِ البلديَّةِ، وأركانِ المجالسِ العامَّةِ، والنُّوَّابِ، والأعيانِ، والمُديرِينَ، والمُنَصَّبِينَ على اختلافِ الدَّرجاتِ، مِمَّنْ يملِكون يسيراً أو لايملِكونَ

---

(١) استئثاراً : أي بوجه أعمَّ على رؤوس الأموال منه على الدَّخل

(٢) الخرج : نقيض الدخل كما فى معجمات اللغة وهو النفقة كما سبق التفسير Dépense

نقيراً(١) ، يتولّون الشؤون العامّة ويأتون فى بعض الأحوال ما شاؤوا من الأغلاط بلا تبعة عليهم ، ويبدّدون الأموال ، ويسيئون تصريف الأمور غير متحمّلين شيئاً من النفقات التى يأمرون بها ولا معاقبين على ما يفعلونه من أفاعيل الجنون

فوجود حكّام أمثال هؤلاء يخالف أدنى المعقول ويناقض ما للإقليم من المصالح الحقيقيّة الثابتة

قد يقال إنّ الذين لا دخل لهم ولا رأس مال ، تدركهم نتائج سوء الإدارة العامّة ، سواء من طريق الكساد فى الأعمال ، أو من طريق النقصان فى المكاسب والأجور ؛ غير أنّ هذا العقاب يجيء بطيئاً ، غير محقق وغير مؤثّر فى النفوس تأثيراً زاجراً

ثمّ إنّ هناك سبباً آخر يقضى بجعل الدخل أساساً للضريبة دون رأس المال : وهو أنّ مجموع الموارد التى

---

(١) النقير فى اللغة : النكتة فى ظهر النواة ويراد به . أقل الشئ وأدناه ؛ ويقال فى المثل فلان لا يملك شروى نقير

يتكوَّنُ منها دَخلُ البلدِ أعلى بكثيرٍ من المواردِ التى تتأتَّى عن حيازَةِ رؤوسِ أموالٍ

فقدْ قدَّروا مكاسِبَ الفرنسيّينَ على أنواعها بثلاثين مليارَ فرنكٍ ، فى حينِ أنَّ أصلَ ثروتِهم لا يَربو على مائتين وعشرين ملياراً

فإذا قدَّرْنا لهذهِ الثروةِ مرجوعاً متوسِّطُهُ ثلاثةٌ فى المائةِ لم يَزِد الرَّيْعُ الناتجُ من رؤوسِ الأموالِ عن ثمانيةِ ملياراتِ فرنكٍ

مع أنَّ نفقاتِ فرنسا بين ميزانيَّةِ الحكومةِ وميزانياتِ المُقاطعاتِ والمدُنِ تبلُغُ أربعةَ ملياراتٍ وثمانمائةِ مليونٍ ، عدَا مرجوعَ البريدِ والتلغرافِ

فهذا المِقدارُ لَوْ حسبناهُ فى مُقابلَةِ الثلاثينَ المليارَ التى تدخُلُ للفرنسيّينَ من كلّ بابٍ لكانت نِسبتُهُ اليها نِسبة ستةَ عشرَ الى المائةِ ؛ لكنَّنا لَوْ حسبناهُ فى مُقابلَةِ الثمانيةِ الملياراتِ المتأتّيَةِ من رؤوسِ الأموالِ ، وأردنا استنزالَهُ منها ، للحكومةِ والمقاطعاتِ والكُورِ ، لَوَجَبَ اغتصابُ

أكثرَ مِن نِصفِ الدَّخلِ ، أيْ محصولِ[1] المُلّاكِ ، والمُموِّلين ، وذوى الرَّيْعِ على اختلافِ مراتبهِ وأنواعهِ

ومِثْلُ هذا المِقدارِ لَوْ أُريدت جِبايَتُهُ مِن مرجوعِ رؤوسِ الأموالِ وَحْدَها لاستحالت ، بِسبَبِ المُخادَعاتِ والتَّزْويراتِ والمُوارَباتِ

فإن تَشدَّدَتْ الحكومةُ فى الجِبايةِ فرَّت الأموالُ المنقولةُ الى الخارجِ بِحَيْثُ يقَعُ الحَيْفُ كلُّهُ على الأعيانِ الثابتةِ التى لم يُستَطَعْ إخفاؤُها ؛ وَفقَدَ المُموِّلونَ عزائمَ الإبداءِ[2] ؛ وامْتَنَعَ الادِّخارُ فامْتَنَعَ تكوينُ رأسِ المالِ ، أيْ رأسِ كلِّ نجاحٍ اجتماعيٍّ ؛ ثُمَّ لم تَطُلِ الأعوامُ مع هذا النِّظامِ حتى تَسقُطَ الأمَّةُ فى الهاويةِ التى سقطَتْ فيها الأممُ الإسلاميَّةُ[3]

---

(١) المحصول : غلة الأرض وما يحصل عليه الإنسان من كل كسب

(٢) عزيمة الإبداء : هى الهمة التى تدعو الى الشروع فى غير المسبوق Esprit d'initiative

(٣) لعلَّ الأمم الإسلامية تتنبه لشؤونها الاقتصادية فتصلحها وتستقيل من العثرة التى جعلتها مضرب الأمثال على ألسنة الأجانب (المعرّبان)

وَيَلُوحُ لنا أنَّ القائلينَ بفَرْضِ الضريبةِ على رأسِ المالِ لا على الدَّخْلِ يَذْهَلونَ عن أنَّهُ لَوْ تمَّ ما يُريدون لاعْفِيَ من الإتاوةِ سوادٌ من الناسِ يعيشونَ عيشةَ رخاء مِمّا يكسبُونهُ من المجتمعِ وليْست لهم ثروةٌ مُحْرَزَةٌ : كالأطبّاء والمحامينَ ، والفنّيِّينَ ، والمُدرِّسينَ ، والمُغنّينَ ،وبعضِ فِئاتِ التُّجّارِ ، والسَّماسِرَةِ أو الوُسطاء ، وَعِلْيَةِ المُنصَّبين ، من كلِّ ذي ربحٍ طائلٍ عن غيرِ رأسِ مالٍ مُجَمَّدٍ وكلِّ ذي مَكانةٍ يُحْسَدُ عليها

فإنَّ غيرَ واحدٍ منهم يدخلُهُ عَشَرَةٌ أو عشرونَ ألفَ فرنكٍ في العامِ ، وآخرين منهم يدخلُهُم أربعون أو خمسون ألفاً ، وفريقاً غيرَهم يدخلُهم مائةٌ أو مِئتا ألفِ فرنكٍ ، بل إنَّ مِن الأطبّاءِ والأُساةِ (١) والفنّيِّينَ والمُغنّينَ والمُمثّلينَ الذينَ بلَغُوا أَوْجَ الشُّهْرَةِ مَنْ تجوزُ مَكاسِبُهم ثلاثمائةٍ أو أربعمائةٍ أو خمْسمائةِ ألفِ فرنكٍ ، وَرُبَّما كان ربحُ واحدٍ أو اثنينِ منهم في الأخصِّ ، مليونَ فرنكٍ في العامِ

---

(١) الأساة جمع آسٍ وهو الجرّاح

فَلَوْ جُعِلَت الضريبةُ على رأسِ المالِ لأُعفِيَ منها كلُّ أولئكَ السَّادةِ المُحتَرفينَ ؛ وأُعفِيَ بجانبهم المليونُ ومئةُ الألفِ من الأجانبِ الذين يقيمون فى أرضِ فرنسا ويَنْتمى بِضْعةُ آلافٍ منهم الى أغنى طبقاتِ العالمين ، فيُنْفِقُون رَيْعَهُم بين ظَهْرانَيْنا [1] ولكنَّهم لا يَسْتَخْدِمون رؤوسَ أموالهم

أَلْحِقْ بهذا الاعتراضِ اعتراضاً آخرَ أشدَّ خطراً : وهو أنَّهُ فى حالةٍ ما إذا وَجَبَ البَيْعُ والتَّقْسيمُ يَصْعُبُ جدًّا تَثْمينُ مُعظمِ رؤوسِ الأموالِ ، والتَّفريقُ بينها

فأمَّا أوَّلاً ، فلأنَّهُ من العبَثِ ومن الكَيْدِ السَّيِّءِ أن يُحاوَلَ دُخولَ البُيوتِ لِفَرْضِ الضريبةِ على الحُلِيِّ [2] والمصوغاتِ والطُّرَفِ الفنِّيَّةِ

وأمَّا ثانياً ، فلأنَّ تقويمَ الذَّخائرِ المختلفةِ والآلاتِ

---

(١) ظهرانينا : بالتثنية ولا تكسر النون بمعنى : فى وسطنا

(٢) الحلي جمع حَلْيٍ : وهو ما يُزدانُ به من مصوغ المعدنيات والحجارة الكريمة

والأدواتِ الصِّناعيَّةِ والأدواتِ الزِّراعيَّةِ لا يتسنَّى ضَبْطُهُ لدِقَّتِه . ولعلَّ كثيراً مِن الأملاكِ العَقاريَّةِ فى هذا الحُكم مِن صعُوبةِ التَّثْمينِ ، لا يُستطاعُ تقديرُ قيمةٍ تقريبيَّةٍ لهُ إلاَّ من معرفةِ مرجوعِه

فتَعَذُّرُ التَّقويمَ عن ثقةٍ ، كما بيَّنَّاهُ ، جديرٌ بحَمْلِ المُشَرِّعينَ على اختيارِ الدَّخْلِ أساساً لِمُعظمِ الضرائبِ دون الأصْلِ

على أنَّ فى كلِّ بلدٍ من البُلدانِ ، طائفةً من الضرائب الجسيمةِ قد بُنِيَتْ مُباشَرةً على رؤوسِ المالِ :

منها وَزَائعُ (١) التَّرِكاتِ والهِباتِ ، وقد قُدِّرَ دَخْلُها السَّنويُّ فى فرنسا بين أربعمائة وعشرينَ وأربعمائةٍ وخمسين

(١) الوزائع جمع وزيعة : وهى الضريبة إن كانت صادرة عن الحكومة ، أو الحصة التى يُؤدّيها كل مشاطر فى عمل ، إن كانت صادرة عن شركة أهلية أو جماعة خيارية . فتقابل فى الفرنسية بالمعنى الأوَّل لفظة Taxe و بالمعنى الثانى لفظتيْ Prime أو Cotisation

مليوناً منذُ زيدت تلك الضريبةُ زيادتَها الفاحشة فى سنة ١٩١٠ وربما نيَّفت على ما قُدِّر

ومنها إتاواتُ نَقْلِ الملكيَّةِ عن المنقولاتِ، والمُقَوِّماتِ والعَقاراتِ ، ودَخْلُهـا السَّنويُّ نحوٌ مِن مائتينِ وستينَ مليوناً

ومنها عوائدُ الأوراقِ المَوْسومة (١) ، وخُصوصاً رسم (٢) الاثنين فى المائةِ عن رأسِ مالِ السِّهامِ والأسنادِ التى تُصْدِرُها الشركاتُ المحدودةُ أو الدُّوَلُ الأجنبيَّةُ حين تَعْقِدُ قُروضَها

فَجُملةُ ما يُسْتَوْفى من الضرائبِ المفروضةِ على رؤوسِ الأموالِ فى فرنسا قد بلغت الملْيـارَ فى السَّنةِ على أثرِ العِلاواتِ التى راكَمَتْها (٣) عليها الحكومةُ حديثاً

---

(١) الأوراق الموسومة : هى التى جعلت عليها السِّمة أو طبعت بطابع . اصطلحنا عليها لتعريب لفظتي Papier timbré

(٢) الرسم : لفظة من معانيها العربية الأمر : وقد أقرَّها العرب بمعنى نوع من الضريبة لأن الضريبة من نتائج أمر يصدر وفرنسيتها Droit

(٣) راكمتها : جمعت بعضها فوق بعض

زِدْ على ما تقدَّمَ أنَّ الحكومةَ تأخذُ سنوياً من رَيْعِ رؤوسِ الأموالِ المختلفةِ فرائضَ كثيرةً : كالخراجِ العَقاريّ ، وعوائدِ الأبوابِ والنَّوافذِ ، وضريبةِ الإجارةِ ، وجُزْءٍ من رَسْمِ التَّمتُّعِ أو الباطَنطا [١] وإتاوةِ دَخلِ المقوَّماتِ ، تلكَ الإتاوةِ التى وَرَدَ الخزانةَ منها وَحْدَها فى سنة ١٩٠٩ مائةُ مليونٍ ومليونانِ ونصفٌ

فَتَبَيَّنَ من هذا التَّفصيلِ أنَّ للضرائبِ فى فرنسا حظّاً وفيراً من رأسِ المالِ

أمَّا البُلدانُ التى فُرِضَتْ فيها الإتاواتُ على رؤوسِ الأموالِ فَرْضاً استئثارياً كما فعلَتِ المُدُنُ والكُنْتيَّاتُ [٢] فى الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ ، فقَدْ اعترفَ أهلُها بأنَّ اتِّخاذَ الضريبةِ العامَّةِ من رأسِ المالِ إنَّما هو طريقةٌ

---

(١) الباطنطا : ضريبة على التجار والمحترفين سميت فى الممالك العثمانية باسم التمتع وقد استعرنا اللفظتين Patente

(٢) الكنتيات : اسمٌ لأقسام معلومة من الولايات المتحدة أشبه باسم المديريات فى مصر والمقاطعات فى فرنسا

مُنَغِّصةٌ [١] لا تتسنَّى معَها المُساواةُ ولا يتيسَّرُ إنفاذُها بدَليلِ شُروعِهم حديثاً فى تعديلِها وتبديلِها

الخُلاَصةُ : أنَّ الدخْلَ أساسٌ رحيبٌ شاملٌ مُمَهِّدٌ للضرائبِ ، بخِلاَفِ رأس المالِ فهوَ أساسٌ ضَيِّقٌ مُنْهارٌ [٢] لا يُحيطُ بكلِّ طبقاتِ القوْمِ . وعليهِ ، فالدَّخْلُ أوْلى من رأسِ المالِ بأن يكون قاعدةً لِلإتاواتِ فى كلِّ بلدٍ كبيرٍ

راجعيَّةُ الضريبة

من الضريبةِ ما لا يَغرَمُهُ مُؤَدِّيهِ

مِثالُهُ بائعُ السُّكَّرِ أو البُنِّ إذ يَدْفعُ إلى الخزانةِ سبعةً وعشرينَ سنتيماً عن كلِّ كيلُغرام من السِّلْعةِ الأولى ، وفرنكاً وستةً وثلاثين سنتيماً عن كلِّ كيلُغرامٍ من السِّلْعةِ الثانيةِ ؛ فهوَ الذى يُعْطِى وغيرهُ الذى يَغْرَمُ

ذلكَ الغَارِمُ إنَّما هوَ فى أكثرِ الأمرِ الشَّارى أو

---

(١) منغصة : أى مكدِّرة ومثيرة للحزازات Vexatoire

(٢) منهار : أى لا يستقرّ عليهِ بناء لأنهُ دائم الانهيال كالرمل المتجمع

المُستَنفِدُ الذى يَرُدُّ فى النِّهايةِ ما كانَ التّاجِرُ قد أدّاهُ فى البِدايةِ

وإليكَ مِثالاً آخرَ :

الإتاواتُ التى تُؤَدّيها شركاتُ النَّقْلِ، ومنها عائِدَةُ الاثنى عَشَرَ فى المائةِ عن أُجورِ السفَرِ فى السِكّةِ الحديديّةِ ، فإنَّ هذه العائدةَ تُستَوْفى كُلُّها أو جُلُّها من الرُّكّاب وإن كانت الشَّركاتُ هى التى دَفَعَتْها قبْلاً إلى الخزانةِ

كذاكَ رَسْمُ الباطنطا : فإنَّ التُّجّارَ يُوصِلُونه ، ثُمَّ يَستردُّونهُ مُعَلًّى على ثَمَنِ البِضاعةِ التى يبتاعها المستنفدون فالذى يَدْعُونهُ بِراجعيّةِ الضريبةِ أو بالضريبةِ الرّاجعةِ هوَ هذا الرُّجوعُ من الذى دَفَعَ الإتاوةَ الى الخزانةِ العامّةِ على ذلك المُستَنْفِدِ الذى تجهلهُ الخزانةُ ولعلّهُ لم يكُنْ مِمَّنْ قَصَدَتْهُ بتِلكَ الإتاوةِ

لهذه الضريبةِ الرّاجعةِ أحوالٌ جمّةٌ دقيقةٌ فى الغايةِ يَصعُبُ معَها سَبْقُ العِلمِ بِمَنْ سيَتَحمّلُ الإتاوةَ فى نِهايةِ الأمرِ

ذلك لأنَّهُ حيثُما تُجعَلُ ضريبةٌ على موادِّ البناءِ أو على كِراءِ المنازل ، يقومُ في الظَّنِّ أنَّ مالكَ البُيوتِ هو الذي يُؤَدِّي تلكَ الضريبةَ ؛ وهوَ الأمرُ الذي يقعُ غالباً ، إلاَّ إذا عَمَّ الرَّخاءُ المِصْرَ[1] ، وتكاثَرَ الأهلونَ ، وجدَّت حاجةٌ إلى مَساكِنَ غيرِ الموْجودةِ ، فَضَرائِبُ البيُوتِ عندئذٍ لا يتحمَّلُها المُلاَّكُ في النِّهايةِ بل المُكتَرُونَ

تختلِفُ راجعيَّةُ الضرائبِ باختلافِ ما عليهِ البلدُ من يُسْرٍ أو عُسْرٍ : فإن كان في يُسْرٍ ، سَهُلَ على المُنْتِجينَ أن يُحَمِّلُوا المستنفدينَ وِقْرَ الإتاوةِ المفروضةِ على أعمالِهم أو على مُنْتَجاتِهم ؛ وإن كانَ عُسْرٌ ، لم يَستطِع المنتجون أن يَستردُّوا من الإتاوةِ إلاَّ جانباً

يَنْجُمُ من مسألةِ راجعيَّةِ الضريبةِ وعَوْدِ بعضٍ فيها على بعضٍ ، خِلالَ الطَّبَقاتِ الاجتماعيَّةِ ، ما يقضي بعدمِ التعرُّضِ ، إلاَّ بعدَ إطالةِ التفكيرِ ، لإحداثِ ضرائبَ جديدةٍ ، أو لإبدالِ إتاوةٍ غيرِ مألوفةٍ بإتاوةٍ مألوفةٍ كادت

(١) المِصْرُ : المدينة

العادةُ المتُقادِمةُ تُرَفِّهُ (١) منها عن الأهلينَ وتُرْضيهم بها على عِلاَّتِها

فإذا أُريدَ إصلاحُ الضرائبِ كانَ الأوْلى أن يُؤْخَذَ بذلك الإصلاح، لا من طريقِ استبدالِ واحدةٍ بأُخرى — إلاَّ فيما نَدَرَ — ولكنْ مِن طريقِ التَّخْفيضِ: بأن يُسْتَخْدَمَ فى أيَّامِ الإقبالِ ما فاضَ (٢) من موْرِدِ الضرائبِ عن مقدارهِ المعلومِ، فى انتقاصِ إتاواتٍ قديمةٍ أو إلغاء ما لا يَجْدُرُ منها بالبقاء

وكلُّ حكومةٍ مُتَدبِّرَةٍ مُتَبَصِّرَةٍ لا يَشِقُّ عليها أن تجِدَ من فُضولِ دَخْلِها، فى زمانِ الرَّخاء، وسيلةً لِتَحسينِ نِظامِها الجبائيِّ تدريجاً، وتخفيفِ أعبائهِ عن الأهلين

---

(١) رفّه عن: خفّف وهوّن (٢) فاض: زاد عن الحدّ. وقد اتخذنا مصدر هذا الفعل وهو الفَيض لتسمية الزيادة التى يدعوها الاقتصاديون الفرنسيون Plus-value؛ كما أننا اتخذنا مصدر فعل غاض، وهو الغَيْض: بمعنى النقصان عن الحد، لتسمية ما يدعوه أولئك الاقتصاديون Moins-value والاصطلاحان كما تراهما يؤديان معنى اللفظتين الفرنسيتين أحسن تأدية وأتمَّها

الضرائب المقرَّرة . مزاياها ونقائصُها

تأتّى من تعدُّدِ الضرائبِ انقسامُها إلى قِسمَينِ كبيرَين:
الضرائبُ المقرَّرةُ والضرائبُ غيرُ المقرَّرة

الضرائبُ المقرَّرةُ هي التي تُفرَضُ بالتَّعيينِ الاسميِّ على المرْءِ، أو على تملُّكِ الرِّزقِ، أو على الانتفاعِ بهِ: كالخراجِ العَقاريِّ، والرأسيِّ[1]، وعوائدِ الأبوابِ والنوافذِ، وإتاوةِ الكِراء؛ وكرَسمِ الباطنطا مُضافاً إلى هذه التَّفاريعِ في فرنسا

والضرائبُ غيرُ المقرَّرةِ هي التي تُستأدى حين يَحدُثُ ما يُوجِبُها مِن إتيانِ عملٍ، أو استنفادِ بضاعةٍ: كرُسومِ التَّسجيلِ، والورقِ المَوْسُومِ، والنَّقْلِ، وكالعوائدِ المخصوصةِ بها محصولاتٌ معلومةٌ: منها السكَّرُ، والتَّبْغُ، والكُحولُ والبُنُّ الخ

بَحَثَ الباحثونَ فقالوا وأطالوا في وَصْفِ المزايا والنَّقائصِ

---

(١) الخراج الرأسيُّ : ما جُعل على الرأس : — Impôt personnel

التى لكلٍّ من هذَيْنِ القِسْمَيْنِ ؛ وانتصرَ كلٌّ فريقٍ لواحدٍ منهما انتصاراً شديداً

غيرَ أنَّهُ رَجحَ مبدئياً أنَّ الضريبةَ المقرَّرةَ أقربُ إلى العَدْلِ وإِن تعذَّرَ الإنصافُ فيها إلى حدِّ أنَّ الضريبةَ العقاريَّةَ — وهىَ تلك التى تَفْضُلُ أخوَاتِها بجلائِها وصِحَّةِ مبناها ورُسوخِ أركانِها — ما زالت تأبى المساواةَ وتمتنِعُ على الضَّبْطِ ، ممَّا تُشاهدُ آثارُهُ الظَّاهرةُ إلى الآن فى فرنسا إذ تجدُ هذهِ الضريبةَ فى بعضِ مُقاطَعاتِها مُرْبيَةً بنَحْوِ الضِّعْفَيْنِ على مِثْلِها فى مقاطعاتٍ أُخرى ؛ بل تجدُها ، والمقاطعةُ واحدةٌ ، لا تبلُغُ فى ضَيْعةٍ منها نصفَ مبلَغِها فى الضَّيْعةِ المُجاوِرَةِ لها ؛ بل تجدُها فى القرْيةِ بعيْنِها آخذةً من عقَارٍ ما يُنيِّفُ مرَّتين على ما تأخذُهُ من سواهُ

نعم إنَّ الحكومةَ قد مسَحَت الإقليمَ — أى أنها عملَت البيانَ الوصْفِيَّ التَّثْمينيَّ للأملاكِ — فى أوَّلِ القرنِ التاسعَ عشرَ وأنْفقَتْ عليهِ مِئَتَيْ مليونِ فرنكٍ وأطالتْ مُدَّتَهُ ثلاثين عاماً وأنَّها منذُ سنة ١٨٠٠ ، قد عادت خمسَ مرارٍ

أو ستاً إلى تخفيفِ الضرائبِ عن المقاطعاتِ التى شاع أنَّها مُثقَلةٌ بها؛ غيرَ أنهُ ما زالَ معلوماً أنَّ الضريبةَ العقاريَّةَ فى فرنسا غيرُ مُطْمَئِنَّةٍ على قواعدِها، ولهذا يُلِحُّونَ بمَسْحِ الأرضِ ثانيةً عسى أن تُصْبِحَ تلك الضريبةُ أقربَ الى المساواةِ

على أنَّ المجلسَيْنِ النِّيابِيَّيْنِ ما فتِئا يُحْجِمانِ عن الإذنِ بإعادةِ ذلك العملِ لِكَثْرةِ ما يتطلَّبُهُ من الأموالِ وشدَّةِ ما يعترِضُهُ من العقَباتِ الكَؤُودةِ(١)؛ ولكنَّ هذا التأجيلَ لَنْ يكونَ خالداً ولا بُدَّ من يوْمٍ تُعادُ فيهِ المساحةُ

فإذا جاء ذلكَ اليوْمُ فمن العَبَثِ اعتقادُ أنَّ الضريبةَ العَقاريَّةَ بعدهُ ستأخذُ حِصَّتَها من كلِّ مَوْرِدٍ بالقَدْرِ الذى يُوافِقُ العدلَ؛ بل من الحُمُقِ اعتقادُ أنَّهُ يُستطاعُ تَنْسيقُ(٢) رَيْعِ الأملاكِ بالإنصافِ إلى أربعٍ أو خمسِ سنينَ ، فى

---

(١) العقبات الكؤودة : الحوائل الشاقَّة المصاعد

(٢) التنسيق : جعل الشىء على نسق والمقصود بها هنا ترتيب الريع تبعاً لحظِّ الضريبة من كل مورد Classification وهو اصطلاح ماليٌّ تُبيَّنُ بهِ درجاتُ الإتاوات والمكوس

حين أنَّ الفِلاحةَ لِعصرِنا هذا قد أَخذَت تتشكَّلُ بِشكلِ الصِّناعةِ فهيَ إذاً مُتقلّبةٌ تقلُّبها ؛ وأنَّ التقدُّمَ العِلْميَّ يُعدِّلُ بلاَ انقطاعٍ قِيمَ الأراضى الزّراعيـّةِ ، وأنَّ أثمانَ المحصولاتِ تَصْطَفِقُ اصطفاقاً مُستمرّاً

وعلى هذا يتعيَّنُ أن يتجدَّدَ ذلك التّنسيقُ على الدّوامِ نَقضاً وإبراماً بلاَ فائدةٍ ولا نهايةٍ

جميعُ ما ذكرناهُ عن الضريبةِ العَقاريَّةِ ينطبقُ على العائدةِ الكِرائيَّةِ وهيَ التى تُقدَّرُ على قيمةِ ما تُؤْجَرُ بهِ البُيوتُ . فى المُدُنِ الكبرى التى تكثُرُ فيها المساكنُ المأجورةُ قد يَسهُلُ الوُقوفُ على كِراءِ الدُّورِ مع إيجابِ تسجيلِ العُقودِ ؛ لكنَّ الأمرَ على نقيضِ ذلكَ فى المُدُنِ الصُّغرى وفى الضِّياعِ وفى الدّساكِرِ (١) ، حيثُ البُيوتُ يَقْطُنُها مُلاَّكُها ولم يَسبِق كِراؤُها إلاَّ فيما ندرَ . فَهُنالكَ يَستَبِدُّ أعوانُ الجبايةِ فى تقديرِ الإجارةِ تبعاً لِما تُوحيهِ اليهم

(١) الدساكر جمع دسكرة : هي المزرعة أشبه بالعزبة فى مصر واسمها بالفرنسية Ferme

مَوَدَّاتهم أو مَوْجِداتهم[١] ؛ وليسَ بالعسيرِ عليهم أن يجعلوا على واحدٍ من بِنائَيْنِ مُتَشابهَيْنِ ضِعفَيْ[٢] ما على الآخر

فإذا أضفتَ الى هذا أنَّ النِّظامَ الانتخابيَّ قد بثَّ فى الأممِ الحاضرةِ من الحزازاتِ والأحقادِ ما امتدَّ الى أصغرِ القُرَى ، تبيَّنْتَ المصاعبَ الجَمَّةَ التى تحولُ فِعْلاً دونَ الإنصافِ فى استئداءِ الضرائبِ المقرَّرةِ ، مع أنَّها عادلةٌ فى المبدإِ

أمَّا رَسْمُ الباطنطا — وهوَ الذى يُسْتَنْجَزُ عمَّا خُمِّنَ[٣] من الأرباحِ لِلْمُستصنعينَ والتُّجارِ — فإنهُ على ثُبوتِ ما يُبْنَى عليهِ حِسابُهُ من عددِ الآلاتِ الحِرْفيَّةِ ، وعددِ المستخدَمينَ ، وأهميَّةِ الأمكنةِ ، يدعو الى كثيرٍ منِ الشكاياتِ .

ولَعَسيرٌ على الإنسانِ أن يتبيَّنَ حقيقةَ التأثيرِ الذى

---

(١) الموجدات : الأحقاد (٢) ضعفَيْ : يحسن بنا التنبيه فى هذا المقام الى أن الضعفين فى اصطلاح العرب هما المثل الواحد لا المثلان كما يظن (٣) خُمّنَ : ظُنَّ وقُدِّر

يُؤثِّرُهُ فى الأرباحِ اختلافُ الأحوالِ الحسيَّةِ بين صناعةٍ وصناعةٍ فرُبَّ رجلٍ لهُ حانوتٌ صغيرٌ كانَ أوفرَ كسباً من ذى حانوتٍ كبيرٍ

ومن مثلِ هذا الاختلافِ كانت الصعوبتانِ اللّتانِ تقومانِ أبداً فى وجهِ المساواةِ بينَ الغُرَماءِ من جهةِ الضرائبِ المقرَّرةِ : سُرْعةُ انهيارِ المراكزِ (١) بأربابها فى الأممِ الحاضرةِ التى يتبدَّلُ فيها كلُّ شىءٍ تبدُّلاً عاجلاً لم يكُنْ معهوداً من قبلُ ؛ وكثرةُ ما يتعرَّضُ للخطإِ أعوانُ الجبايةِ الذين لم يُعصَمُوا عن الخطَلِ ولم ينزَّهوا عن المُيولِ والشَّهَواتِ

لم تكتفِ بعضُ الدُّولِ بفرضِ الضرائبِ المقرَّرةِ على طائفةٍ من فروعِ الدَّخْلِ ، فوَضَعَتْ ضريبةً عامَّةً على الدَّخْلِ : مبناها عُرْفاً ، على قوْلٍ يُصْرِحُهُ (٢) المكلَّفُ ويُمَحِّصُهُ الجُباةُ

---

(١) المراكز جمع مركز : أقررناها كما اصطلح عليها الجمهور بمعنى المنزلة التى وصل اليها الإنسان من الجاه أو السمعة (٢) أصرح : بمعنى صرّح وصارح

ولمّا كان النّاسُ يختلفونَ في مراتبِ الصِّدْقِ باختلافِ الذّمَمِ ، وكانوا لا يتصرّفونَ جميعاً في مكاسبِهم تصرُّفاً واحداً ، ولا يعيشونَ عيشةً مُتماثِلةً ، لِتقتيرِ فِئةٍ منهم وتبذيرِ فِئةٍ أُخرى ، تعسّرَ استيفاءُ الضريبةِ العامّةِ على الدّخْلِ من المُكلَّفينَ المختلفينَ في نِسبةٍ صحيحةٍ : إذ أنَّ بعضَهم أقْدَرُ على الإخفاءِ من بعضٍ

على أنّها عقَبَةٌ لَنْ تُزالَ ، ولكن يُستطاعَ تخفيفُها بتَشديدِ الاُستِقصاءِ وتدقيقِ الاُستِقراءِ . ومن أجلِ هذه النَّقيصةِ وُصِفَت الضريبةُ العامّةُ على الدّخْلِ بالتَّفْتيشيّةِ (١) لأنّها تُكلِّفُ الرَّجُلَ النَّزيهَ ما لا يتكلَّفُهُ الرَّجُلُ المُوارِبُ المُراوِغُ

المُلَخَّصُ ، أنَّ الضرائبَ المقرَّرةَ بأنواعِها لا تُحقّقُ عندَ التَّطبيقِ ما يُتَصوَّرُ لها مِن المزايا . ولهذا لا يَصحُّ إنفاذُها ولا تخلو مِن التكديراتِ والتَّنْغيصاتِ الأليمةِ ،

---

(١) التفتيشيّة : نسبة الى التفتيش الذى اشتهرت مظالمه فى إسبانيا خلال القرون الوسطى

إلاَّ بأن تكونَ معتدِلةً ، فيَهُونُ عندئذٍ خَطبُها ؛ بخلافِ ما لَوْ طُولِبَ المجْبِيُّ منهم بدخلِهم جميعهِ أو مُعْظَمِه فإنَّ حَصِيلةَ [1] تلك الإتاواتِ حينئذٍ لا تَعْظُمُ إلاَّ بقدرِ ما تَعْظُمُ المظالِمُ

وفى نقائصِ الضرائبِ المقرَّرةِ أنَّ جِبايتَها من أصاغرِ المكلَّفينَ قد تتعسَّرُ حتى تتعذَّرُ : لأنَّ أُولئك الذين أَلِفُوا معيشةَ الكَفافِ يوْماً بيومٍ ولم يتعوَّدوا الادّخارَ ، لا يتسنَّى لهم ، فى حينِه ، أداءُ ما عليهم للحكومةِ أو للمِصْرِ من الضريبةِ المقرَّرةِ مهْما زهِدَتْ

فنشأَ من ذلك ، فى فرنسا ، أنَّهم أعفَوْا من الإتاوةِ الرأْسيَّةِ والإتاوةِ الكِرائيَّةِ سكانَ المدنِ ، واستعاضُوا عنهما بدُخولِيَّاتٍ [2] وَضَعُوها على المستنفداتِ ؛ وفى بروسيا أنَّهم عدَلوا عن جُزءٍ من الإتاوةِ الذاتيَّةِ يدعونهُ « ضريبةَ

---

(١) الحصيلة : ما يُحصَّل (٢) الدخوليات جمع دخولية : وهى مكس يؤخذ على البياعات التى تدخل المدُن . وكانت فى مصر دخوليات فألغيت منذ بضع سنين (Octrois)

الطَّبَقاتِ » كانَ مفروضاً على العمّالِ وأرقّاءِ الحالِ

على أنَّ جبايةَ الضرائبِ المقرَّرةِ من أصاغرِ الغُرَماءِ تَستدعى إيجادَ جُمهورٍ مِن المستخدَمينَ، والإكثارَ مِن الأوراقِ والمُحَبَّراتِ، والاندفاعَ فى تيّارٍ من التشديداتِ والمُخاصَماتِ والحُجوزِ [١]

لهذهِ الأسبابِ أَجمعت الحكوماتُ على أن تعتدَّ الضرائبَ المقرَّرةَ فرْعاً لا أصلاً فى نِظامِها الجبائيّ

ويبلُغُ دخْلُ الحكومةِ الفرنسيَّةِ وشُعَبِها [٢] المحليَّةِ من الضرائبِ المقرَّرةِ — مع إضافةِ ما يَرِدُ مِن إتاوةِ المقوَّماتِ التى حشَرتْها الإدارةُ خطأً فى مَصَفِّ الضرائبِ غيرِ المقرَّرةِ — ملياراً وثلاثمائةِ مليونٍ من الفرنكاتِ، فى حينِ أنَّ جُملةَ دخْلِ الحكومةِ والشُّعَبِ المحليَّةِ من الضرائبِ المختلفةِ أربعةُ ملياراتٍ ونصفٌ، يُستنْزَلُ منها

---

(١) الحجوز جمع حجز: وقول العامة الحجوزات غير صحيح. لفظها الفرنسية (Saisies) ولا نشرحها لاشتهار معناها

(٢) الشعَب جمع شعبة: وهى ما يتفرع من أصل

رَيْعُ الأملاكِ الأميريَّةِ ، والغاباتِ ، والأعيانِ[١] الكُوريَّةِ الخ ؛ كما تُستَنْزَلُ منها حَصيلةُ البريدِ والتلغرافِ لأنَّ ما يجيُ منها ليسَ إلاَّ جزاءَ خِدْمةٍ تُؤَدَّى

فإذا أُضيفت إلى الضرائبِ المقرَّرةِ إتاواتُ رؤوسِ الأموالِ كانَ مُتَوسِّطُ دَخلِها في فرنسا خمسين في المائةِ من مجموعِ دخلِ الضرائبِ على اختلافِها

الضرائب غيرُ المقرَّرة . حسناتها وسيئاتها

الخمسونَ الباقيَةُ من المائةِ هيَ بالحصرِ الضرائبُ غيرُ المقرَّرةِ

لكنَّ الرأيَ الشائعَ : أنْ لا صِلَةَ بين هذه الإتاواتِ وبينَ ثروةِ المكلَّفينَ ؛ وأنَّ الذي يُطْلَبُ بها إنَّما يُطْلَبُ عن الرأسِ — لا فَرْقَ بينَ القَدْرِ الذي يُسْتَنْجَزُ من ذوي الرِّزقِ المعتدلِ وبين القَدْرِ الذي يُسْتَنْجَزُ من الأغنياءِ —

(١) الأعيان الكورية : هي الأملاك الخاصة بكل كورة (Biens communaux)

على أنَّهُ رأيٌ مغلوطٌ

وإنَّهُ لَمِنَ الخطإِ أن تُجْعَلَ فى مَصَفِّ الضرائبِ المُسمَّاةِ بغَيْرِ المقرَّرةِ أكثرُ عوائدِ التسجيلِ والسِّمَةِ (١) : لأنَّ وَزائعَ الإِرْثِ والوَصيَّةِ — بعدَ أن زيدت فى سنة ١٩١٠ وأصبحت تُعْطِى الحكومةَ مِن أربعمائةٍ وعشرينَ مليوناً إلى أربعمائةٍ وخمسين مليوناً فى السَّنةِ — ذاتُ صِلَةٍ وثيقةٍ بثَرْوةِ الذينَ يُؤَدُّونها ، ومَنْ لا يَرِثُ شيئاً لا يُجْبَى منهُ شىءٌ ؛ ومَنْ يَرِثُ قليلاً يُؤْخَذُ منهُ قليلٌ . كما أنَّ عوائدَ الهِباتِ بينَ الأحياءِ ، أملاكاً كانت أم مُقوَّماتٍ ، قد جَلَبَتْ للحكومةِ مائتَيْنِ وخمسةً وثمانين مليوناً فى سنة ١٩٠٩ ولها ارتباطٌ مُحَقَّقٌ بالثروةِ والمَيْسَرَةِ من حيثُ أنَّ الذين ليست لهم رؤوسُ أموالٍ ولا عقَاراتٌ لا يَشْرُونَ أعياناً أو مُقَوَّماتٍ ولا يَبيعونها ؛ وأنَّ مَن ابتاعَ من هذه الأشياء

(١) السّمة : سبق شرحها وهى التى تعرفها العامة بالدمغة وتسمى فى بلاد الدولة العلية بالتمغـة . ولم نطلق عليها اسم الطابع لأن الأذهان صرفته الى معنى العلامة البريدية

ما زَهِدَت أثمانهُ لم يُتَقَاضَ منهُ إلاَّ رسْمٌ زهيدٌ

ومثلُ هذهِ العلاقةِ تُوجَدُ بينَ الثروةِ وبينَ عوائدِ الإجارةِ وعوائدِ التأميناتِ وعوائدِ السِّمَةِ على السِّهامِ والأسنادِ ، والسِّمَةِ على الحَوالاتِ (١) وعلى الوُصولاتِ (٢) وعلى الصكوكِ التجاريَّةِ

ثُمَّ إذا عُلِمَ أنَّ عوائدَ السِّمَةِ والتسجيلِ جَلَبَتْ للحكومةِ — فيما عدَا إتاوة دخلِ المقوَّماتِ — تِسعمائةٍ وستةً وثلاثينَ مليوناً فى سنة ١٩٠٧ ، وأنَّها لَمَّا زيدت فيما بعـد ، جَلَبَتْ للحكومةِ مائةً وثلاثينَ مليوناً عِلاوةً على ذلكَ المِقدارِ فى سنـة ١٩١٠ ، وما زالت تلك الزِّيادةُ

---

(١) الحوالات جمع حوالة : وهى التحويل وكانت العرب أميل الى استعمال الحوالة فى المعنى التجاريّ من التحويل (Chèque)

(٢) الوصولات جمع وصول : أقررناها بمعنى الورقة التى تعطى للإيذان بتسلم شئ . قال شاعر من المولَّدين

أنفقت عمريَ في هواكِ وليتنى أُعطى وصولاً بالذى أنفقته

ويقولون فى مصر إيصال وهو جائز على تأويل الاشعار بأن حامل الشئ قد أوصله

مُطَّردةً فى هذه السَّنة ، لم يَجُز الارتيابُ فى كَوْنِ مليارٍ من تلك الإتاوة مُتأتِّياً من يَسارِ الموسِرين

وتدخلُ فى هذا البابِ أيضاً رُسومٌ أُخرى : منها الثمانونَ المليونَ التى تُستَنْجَزُ عن انتقالِ المُسافرينَ فى السكَّةِ الحديديَّة ، أو فى العَجَلاتِ اللَّمَّامةِ (١) ، أو عن مَوْسوقاتِ السُّرْعةِ الكبيرة ؛ فهذه يُؤَدِّيها ذوو السَّعةِ الذينَ يتَّخذُونَ المَصايفَ (٢) أو المَشاتيَ (٣) فى الخلاء أو على شطآنِ البحارِ ، ويكثُرُ حلُّهم وتَرْحالُهم ؛ فهيَ إذاً أقربُ إلى الضرائبِ المقرَّرة ، وتمتازُ عنها بأنَّ الناسَ يطيبونَ عنها نَفْساً (٤)

---

(١) العجلات اللمّامة : هي المركبات التى يركبها الجمهور للشخوص من مكان الى مكان فى المدن Omnibus وقد سميناها هكذا لأنها تجمع أشتات الناس ولأنهم يترافقون فيها فيكونون لُمَّةً . واللمة فى المعجمات « الصاحب أو الأصحاب فى السفر »

(٢) المصايف جمع مصيف : وهو المكان الذي يقضى فيه الصيف

(٣) المشاتي جمع مشتى : وهو المكان الذي يقضى فيه الشتاء

(٤) طاب عنه نفساً : أي أعطاه عن رضى

ومما يجبُ اعتدادُهُ فى الإتاواتِ المُناسِبَةِ للجاهِ وللدّخلِ الثمانونَ المليونَ التى تُوضَعُ ضماناً للمادّتَيْنِ الذّهبيّةِ والفِضّيّةِ، والثلاثةُ الملايينِ التى تُؤْخذُ على ورقِ اللّعِبِ الخ

مَنْ ينعِمِ النّظَرَ فى نِظامِ الجبايةِ بفرنسا، يجد أنّ مِن الأربعةِ المليارات والنّصفِ التى تجلبُها الضرائبُ، (ويُسْتَنْزَلُ منها رَيْعُ الأملاكِ الأميريّةِ، والأعيانِ الكُوريّةِ والبريدِ والتلغراف) مِلياريْنِ ونصفاً تَرْتَبِطُ ارتباطاً لازباً[1] بثَرْوةِ المكلَّفينَ ولا تَمَسُّ غيرَ الذينَ لهم أعيانٌ أو مكاسبُ مذكورةٌ. ولمّا كانت المواردُ الكبرى والصُّغرى أدنى من أن تُعادلَ نِصفَ دَخلِ الأمّةِ مجموعاً، كانَ ذلك دليلاً على أنّ النّسبةَ بينَ الضرائبِ وبينَ الدخلِ لم يُخَلَّ بها فى نِظامِ الجِبايةِ الفرنسيِّ المعمولِ بهِ الآن

أمّا الملياران الآخرانِ فمأتاهُما مِن الإتاواتِ على المحصولاتِ والسِّلَعِ، وهيَ الإتاواتُ التى تجبى بعضها من الدّاخلِ إدارةُ الأموالِ غيرِ المقرّرةِ، ويجبى بعضها على

(١) لازباً: لازماً

التُّخوم ديوانُ المكسِ ؛ وتتناولُ بعضَها فى أبوابِ المدنِ شُعْبَةُ الدُّخولياتِ

الحِكمةُ التى وَضَعَ المُشَرّعون لأجلها إتاوةَ المحصولاتِ والسِّلَع ؛ هىَ تحميلُ كلٍّ من السكانِ حِصَّةً منها مُناسِبَةً لِنَفَقاتهِ . ولَوْ تسنَّى تحقيقُ هـذا القصدِ لكانَ النِّظامُ الجبائيُّ أقربَ شيءٍ الى الإنصافِ : لأنَّ السوادَ الأعظمَ من الجُمهورِ — دَعْ طائفةَ البُخَلاء والمُقتِّرين (١) الذين يُنْفِقون فى إتاواتِ الأعمالِ والضرائبِ المقرَّرةِ ما يَقْتَصِدُونَهُ من هذا الجانبِ — يبذلُ أكثرَ جَناهُ فى قضاءِ حاجاتهِ بحيث أنَّ الضريبةَ التى تُجعلُ مُناسِبَةً للنفقاتِ لا يبعُدُ أن تكون مُناسِبَةً لكلِّ المكاسبِ

غيرَ أنَّ ضرائبَ المستنفَدَاتِ لا يَسَعُها أن تُحيطَ بالمستنفداتِ جميعاً من غيرِ استثناء ، ولَوْ أُريدَ ذلك لَعَزَّ مَراماً بسبب ما يُوجِبُهُ من شِدَّةِ التَّحرّى وتكاليفِ الجبايةِ وعليهِ ، قضتِ الضَّرورةُ بِوَضْعِ الإتاوةِ على أصنافٍ من

(١) المقترين : الأشحّاء

البياعاتِ[١] دون سِواها لِشُيوعِ استعمالِها وسُهولةِ إنتاجِها فأجمعت البُلدانُ على استنجازِ الأموالِ عن الأشربةِ ، والسكَّرِ ، والبُنِّ ، والتَّبغِ ، والزُّيوتِ ، والمِلحِ فى بعضِ الأحوالِ ، والشحم ، عدا أنَّها جعلت المكوسَ على مُعظمِ المصنوعاتِ الأجنبيَّةِ

ولم يُستثنَ إلَّا ما شفعَتْ لهُ الإنسانيَّةُ والكياسةُ السِّياسيَّةِ من الموادِّ التى لا تُقوَّمُ بغيرِها الحياةُ كالقمحِ والدَّقيقِ والخُبْزِ

إنَّما الدَّاعى إلى قصْرِ ضرائبِ المستنفداتِ على أصنافٍ معدودةٍ مِن البياعاتِ هوَ الخوْفُ من الآفاتِ التى تجيءُ مِن التداخُلِ بلاَ حدٍّ فى شؤونِ التِّجارةِ ، ومن الغُلُوِّ فى نفقاتِ الجبايةِ

وحَسْبُكَ من معَايِبِ هذه الضرائبِ ، أنَّ جُلَّ ما يُعْتَدُّ بهِ فيها هو الكمِّيَّاتُ دون الصِّفاتِ ، فيُؤْخذُ لها مِقدارٌ

---

(١) البياعات : بكسر الباء هى السلع التى تباع أو كل صنف يباع . ومفردها بياعة كما تقدَّم

واحدٌ عن هكتولترِ النَّبيذِ وعن هكتولترِ البُنِّ، جيِّدَيْن كانا أَم رديئَيْن

ولَوْلا هذا الإغضاءِ لَتَعَذَّرَ التَّمييزُ بين صِفَاتِ الأشياءِ أو لَحَدَثَ ما شاءَ اللهُ من المَشاكِلِ

غيرَ أنَّ هـذه النَّقيصةَ التى تَعتَوِرُ إتاوةَ البياعاتِ يُسْتَعَاضُ عنها بما يُؤَدّيهِ ذَوُو اليَسَارِ من الضرائبِ المقرَّرةِ وإتاوات انتقالِ الملكيةِ ممَّا لا بأسَ بهِ على الذين لَيْسَتْ لهم رؤوسُ أموالٍ، وإنَّما يُؤَدُّونَ الإتاوةَ عمَّا يُنْفِقُونهُ؛ فى حينِ أنَّ أُولئكَ يُؤَدُّونها عن رؤوسِ أموالِهم وعن مكاسِبِهِمْ وعن نفقاتِهِمْ

ثُمَّ إنَّ لِضَريبةِ المستنفداتِ عيباً آخرَ: هوَ استرقاقُها فِئةً من التُّجارِ لأعوانِ الجبايةِ بِسَبَبِ ما تستلزمُهُ من الإجراآتِ الرَّسميَّةِ

كما أنَّ لها فى مُقابَلَةِ هذا العَيْبِ مزيَّةً: هي أنَّ الجمهورَ يُؤَدّيها من غيرِ تعَبٍ ولا إتعابٍ، جُزْءاً جُزْءاً، فى الأوقاتِ التى تُوافِقُهُ أي الأوقاتِ التى يشترى فيها البِضاعةَ . ومن

هذا جاء أنَّ الضرائبَ غيرَ المقرَّرةِ التي يألفُها السوادُ الأعظمُ، لا تُثيرُ مِن الحنَقِ والتَّظلُّمِ ما تُثيرُهُ الضرائبُ المقرَّرةُ

أضِفْ إلى سهولةِ الجبايةِ مزيَّةً أُخرى للأموالِ غيرِ المقرَّرةِ: هيَ أنَّ جناها يزْدادُ مِن نفسهِ تبعاً لِرواجِ السُّوقِ ونَفاقِ المستنفدات في سَنَواتِ الإقبالِ التي يتكوَّنُ منها القِسْمُ الأكبرُ من أعمارِ الأمم . وأنَّ في هذه الزِّيادةِ المتأتِّيةِ من طبيعةِ الحالِ سِرَّ المقدِرةِ الماليَّةِ التي تمكَّنت معَها اكثرُ الدُّولِ الممدَّنةِ من الأستمرارِ على نفقاتِها الطائلةِ الفاحشةِ منذُ نصف قرْنٍ

طعَنَ الطاَّعِنونَ في الضرائبِ غيرِ المقرَّرةِ وتنَالَوا في مآخذِهِم عليها خُصوصاً على الدُّخُوليَّاتِ

أمَّا الدُّخوليَاتُ فَنَيْرُ جديرةٍ بكلِ تلك الحمَلاتِ ، وهيَ معَ كوْنِها غيرَ مقدورةٍ على كسْبِ كلِّ كاسبٍ ، لَيست ممَّا يُجبى عن السكانِ رأساً رأْساً بقَدْرٍ مُتساو ، بل إنَّ لها ارتباطاً بالمَيْسِرَةِ والمعْسِرَةِ ، ولهذا كانَ أَكثرُ

جنَاها من الأغنياء الذين يَختلِفُ إليهم الضَّيفَانُ فيأكلون من اللَّحْمِ والمَعْجُونات والسَّمَكِ، ويَشْرَبُون من الخُمورِ، ما لا يُؤْكَلُ ولا يُشْرَبُ في بُيوتِ العَملةِ المُعتدلين

دَعْ أنَّ دُخوليَّاتِ الموادِّ المُعَدَّةِ لِلبناء هيَ أشبهُ بِضَريبةٍ على رأسِ مالِ البَيْتِ الذي سَيُشَادُ؛ وأنَّ دُخولياتِ موادِّ الإحراقِ والاستنارة لا تُسْتَفادُ إلاَّ من سَعةِ المساكِنِ وعادةِ الاُسْتِدفاءِ والاُسْتِصباح[١]، والإقامةِ في الأمكنةِ الفَسيحةِ ذاتِ السَّلالِمِ والأَرْوقةِ الخ؛ وأنَّ دُخوليَّاتِ العَلَفِ بأنواعِهِ، أشَدُّ ما تكونُ مَساساً فبأربابِ العَجلاتِ أوْ مُكتَريها

فما من مَغْمَزٍ تُغْمَزُ بِهِ الدُّخوليَّاتُ عَدْلاً سِوى ما كان منها مفروضاً بِشِدَّةٍ مُتَناهيةٍ على الأنْبِذَةِ في المدنِ الكبرى

فإذا قِيلَ إنَّ في الدُّخوليَّاتِ وفي بعضِ ضرائبِ المستهلَكاتِ حَيفاً، قُلْنا كَفى تعويضاً عنهُ أنَّ المساكِنَ الصُّغْرَى في مُدُنِ فرنسا ولا سيَّما باريس، ممَّا كِراؤُهُ

---

(١) الاستصباح : الاستنارة

دونَ خمسمائةِ فرنكٍ ، قد أُعفيتْ مِن إتاوةِ الإجارةِ كما أُعفيَ مُعظمُ الناسِ الأصاغرِ من بعضِ الضرائبِ المقرَّرةِ

على أنَّ الحكومةَ بخفضِها دُخولياتِ الأنبذةِ إلى الثُلُثِ في المدنِ الكبيرةِ ولا سيَّما باريس، منذ سنة ١٩٠٠ قد ردَّت الدُّخوليَّات إلى حدِّ الاحتمالِ

إذاً فلكلٍّ من طائفتي الضرائبِ المقرَّرةِ وغيرِ المقرَّرةِ حسَناتُها وسيِّئاتُها ، وكلٌّ منهُما أشبهُ بالمُلطِّفِ للآخرِ .

وليسَ للحكوماتِ غِنًى عن واحدٍ مِنهُما . فأيُّما إصلاحٍ يُرادُ بهِ إلغاءُ فرعٍ مِن هذَيْنِ الصنْوَيْنِ ، يُفضِي في آنٍ إلى افتِقارِ الخزانةِ واستِنزافِ أموالِ العبادِ ، من طريقِ الظُلْمِ والاستِبدادِ

الحكومةُ التي تُسْرِفُ في نفقاتِها تُضطرُّ الى الاحتفاظِ بكثيرٍ من الضرائبِ المستنكرَةِ : وهو المُعْضِلُ[1] الذي تتخبَّطُ اليومَ دونَ حلِّه أُممُ الحضارةِ ، وخُصوصاً دُوَلُ القارَّةِ الأوربيَّةِ ، وأخصُّها فرنسا

---

(١) المعضل : الأمر المشكل المعي

فأمّا الحلُّ أو الإصلاحُ الحقُّ : فأن تُبْقِيَ[١] الحكوماتُ في أيّامِ الرّخاء ، على ما يفضُلُ عمّا قدّرتْهُ من دخلِ إتاواتها ؛ ثمّ أن تستعمِلَ ذلكَ الفيْضَ في تخفيفِ أثْقلِ الضرائبِ أو إلْغاءِ أَخْبثِها من غيرِ التجاءٍ إلى استبدالها بإتاواتٍ أُخْرَيَاتٍ رُبّما كُنّ أَرْدأَ منها

وعلى كلِّ حالٍ ، فالمبدأُ العامُّ الذي لا ينبغي لِمُتَشَرِّعٍ أن يَحيدَ عنهُ ، هوَ أنّ جميعَ الأهلينَ بلاَ استثناءٍ يتعيّنُ عليهم تَقَاسُمُ ما تقتضيهم النفقاتُ العامّةُ كُلٌّ على قَدْرِ جُهْدِهِ وَبِنِسبةِ كسْبِهِ[٢]

ممّا خفّفَ الضرائبَ غيرَ المقرّرةِ على الطّبقةِ غيرِ الموسِرةِ من الأمّةِ خَفْضُ دُخوليّاتِ الأشربةِ الصِّحّيّةِ بوجهٍ عامٍّ ، وإلْغاؤُها بتاتاً مِن بعضِ المدنِ كباريس ولُيون وغيرِهما ، وتَوْحيدُ عائدةِ الأنبذةِ بحَيْثُ لا يُصيبُ

(١) أبقى عليه : أي حفظه وصانهُ من الزوال كما سبق الشرح

(٢) الكسب : هو الدخل سواء أكان من عمل الإنسان أم من ريع ملكه أم من أيّ مرتزَق كان

الهكتولترَ منها إلاَّ فرنكٌ وخمسون سنتيماً ، وإنزالُ ضريبةِ السُّكَّرِ سنة ١٩٠٣ من ستين فرنكاً عن كلّ مائةِ كيلُغرامٍ إلى سبعةٍ وعشرينَ فرنكاً

أمَّا إتاوةُ الكُحولِ ودُخوليَّاتهُ التى تجنى منها الحكومةُ ما بينَ أربعمائةٍ، وأربعمائةٍ وخمسينَ مِليوناً ، فما مِن مُحِبٍّ لِتَقْويمِ الأخلاقِ يَستَعْظِمُ مِقدارَها مع عِلْمِهِ بالرَّزايا التى تجرُّها تلك السُّمومُ على البَيْتِ وعلى المجتمعِ ؛ كما أنَّهُ ليْسَ لأريحيّ (١) رَحيمٍ أن يشكوَ مِن ضريبةِ التَّبْغِ التى تجنى منها الحكومةُ أربعمائةٍ وتسعينَ مِليوناً دَخْلاً مَشُوباً (٢) وثلاثمائةٍ وثمانين مليوناً دَخْلاً صافِياً

---

(١) الأريحيُّ : ذو الكرم والحمية (٢) المشوب هو ما لم تستنزل منه النفقات والصافى هو ما جرّد من النفقات التى تنزل من الجملة منزلة الشوائب أي الزيادات الواجب اطّراحها

ملحق بالفصل الثانى

تذييلٌ للطبعةِ الثالثةَ عشَرَةَ

المغالاة فى زيادة وزيعة التركات منذ آخر القرن التاسع عشر — ما ينوى فرضه من الضريبة الرأسية العامة على الدخل - الشروع فى ايجاد احتكارات صناعية جديدة للحكومة

المغالاةُ فى زيادةِ وزيعـةِ التركاتِ منذ ختام القرن التاسع عشر

إنَّ تماديَ الحكومةِ الفرنسيَّةِ عاماً بعدَ عام ، فى النفقاتِ الطائلةِ ممَّا يَدْفَعُها إلى بعضهِ عدمُ التبصُّرِ ويَحْمِلُها على بعضهِ الآخرَ تهوُّرُ المجلسَيْنِ النِّيابِيَّيْنِ ، والنُّزوعُ إلى إشباعِ نَهْمَةِ الناخبين وأقْرِبائِهِمْ وأصدقائِهِمْ ، قد جرَّ فى هذه الأيَّامِ الى الإغراقِ (١) فى زيادةِ الوزائعِ التى تقعُ متاعِبُها فى الأَخصِّ على الفِئاتِ الضَّعيفةِ من الغُرَماءِ

---

(١) الإِغراق : أشدُّ المغالاة

وأجْدَرُ تلك الوزائع بالذكرِ هُنا وزيعةُ التّركاتِ فإنّ تعْريفتَهَا (١) قد رُفِعَتْ فى سنة ١٩١٠ إلى سبعةٍ ونصفٍ فى المائة بين الأصولِ والفُروع (٢)، واثنَيْ عشَرَ ورُبعٍ فى المائةِ بينَ الزّوْجَيْنِ، وثمانيـةَ عشَرَ ورُبعٍ فى المائةِ بينَ الإخوةِ والأخواتِ، وثلاثةٍ وعشرين فى المائةِ بين الأعْمَام والأخوالِ وأبناء إخْوتِهم وأخَوَاتِهم لِلأبَوَيْنِ، وستـةٍ وعشرين فى المائةِ بين الأعْمَامِ الأبْعدين أي إخوةِ الأجدادِ وأحفادِ الإخوة أو بين أبناءِ العمّ لَحاً (٣)، وتسعةٍ وعشرين

---

(١) التعريفة Tarif : هي المرّة من التعريف مصدر عرَّف : أخذها الفرنجة عن لغتنا فسمَّوا بها كل جدول تبيِّنُ فيـه حدود بعض الإتاوات أو أسعارُ بعض البياعات أو مكوسُ طائفةٍ من الأصناف المجاوبة . لهذا كنّا جدراء بإبقائها وليس فى اتخاذ المرّة من مثل هذا المصدر ما ينافى الفصاحة

(٢) الأصول والفروع : Parents en ligne directe وهم الآباء والأبناء

(٣) أبناء العم لحًّا أو أبنـاء العَمّ اللحّ هم اللاصقو النسب Cousins germains

فى المائة بين الأقارب الكَلالة (١) وبين غير الأقارب

تلك إتاواتٌ خرجتْ بها فداحتُها عن حدّ الضرائب ودخلتْ بها فى حدّ النهب ، لا سيّما مع ما تستتبعهُ فى الغالب من عوائد السمة ، والتصفية على يد محرّرى العقود أو على يد القضاء

فإذا كان الموروثُ عقاراتٍ زراعيّةً أو مبنيّةً فهنالك التثمينُ الاعتباطيُّ (٢) الذى يرفعُ قيمةَ العين إلى مدًى بعيدٍ فوقَ القدرِ الصحيح ويستنجزُ الوزيعةَ عن تلك القيمة الوهميّة التى تُكسبُ خزانةَ الحكومة من الفرقِ ما يُعادلُ تارةً خمسةً وعشرين فى المائة فوقَ حقّها وطوراً خمسين أو ستّين فى المائة ، وأحياناً مائةً فى المائة أو تربو . فعندئذٍ تُفضى الوزيعةُ الوراثيّةُ الى استلاب التركة جُلّها أو كُلّها

---

(١) الأقاربُ الكلالةُ : هم الذين ليسوا أبناء العم لحًّا بل من الأسرة . ويقال لهم أيضاً أقارب الكلالة

(٢) الاعتباطيُّ : الذي لا قاعدة له ولا مسوّغ

ثمَّ إنَّ لهذه الوزيعةِ الوراثيَّةِ آفةً أُخرى أشدَّ خطراً وهيَ أنَّ الوارثَ الذى يُتقاضَى تلكَ التَّعْرِيفة الفاحشة مُضافاً إليها ما فَصَّلْنَاهُ من الرُّسوم الأُخرى وفُروقِ التَّثمين قلَّما يتسنَّى لهُ أداءُ غُرْمِها مِن رَيْعِهِ مَهْما قتَّرَ ؛ فيأخُذُها من نَفْسِ أصْلِ المالِ . وينتُجُ مِن ذلكَ أنَّ الحكومةَ تَستَوْرِدُ فى كلِّ سنةٍ مِن التَّركاتِ والوَصَايا أربعمائةٍ وعشرين أو أربعمائةٍ وخمسين مليوناً كانت جزءاً من رأسِ مالِ الإقليم ، فأصبحت رَيعاً تُنفِقهُ الحكومةُ إنفاقَ الدَّخْلِ وبعمَلِها هذا تُفنِى فى كلِّ عامٍ جانباً مِقدارُهُ أربعُمائةٍ وعشرونَ مليوناً أو أربعمائةٍ وخمسونَ مليوناً من رأسِ مالِ البلدِ .

فالذى يتأتَّى من هذه المَنْهَبَةِ : أنَّ الأهلينَ لا تَبْقَى فى نُفوسِهم حُرْمةٌ للضرائبِ ويَسْتَحِلُّونَ ذِمَّةً ما لا يُستَحَلُّ قانوناً للتَّخَلُّصِ من أدائِها ؛ وأنَّ النِّزاعَ المستمرَّ يقومُ بين الجُباةِ والمُكلَّفينَ ، فيَعْقُبُهُ تَوانٍ وَضُعْفٌ فى الحركةِ الاقتصاديَّةِ والعزيمةِ الوطَنيَّةِ ؛ عدا سُوءِ التأثيرِ فى الأخلاق

العامَّةِ والضَّرَرِ النّهائيّ الذى يلحقُ بالخزانةِ فتَخْسَرُ مِن حيْثُ طَمِعَتْ مَطْمَعاً غيرَ محدودٍ فى الرّبحِ لِقضاء حاجاتِها التى لا تُحصى

مِثْلُ هذا التّمَادى يرجعُ بنِظامِ الجبايةِ الرّاهنِ إلى ما كانَ عليهِ مِثْلُهُ فى القُرونِ الوُسطى ، ويُنْتِجُ مِثْلَ ما أنتجَهُ من التأخُّرِ الاقتصاديّ

على أنَّ الممالكَ الألمانيةَ قد كانت أحكمَ مِن فرنسا وجرَتْ على غيرِ مجْراها منْ جهةِ الوزيعةِ الوراثيَّةِ : فإنَّ پروسيا — وفيها ستُّون فى المائةِ من سكانِ الامبراطوريَّةِ لم تَضَعْ ضريبةً على مُوارثةِ الآباءِ والأبناءِ وكذلكَ فعلَت الامبراطوريَّةُ فى سنة ١٩٠٨ ، فقَدْ أعفَتْ تَركاتِ الآباء والأبناء وقصرَت الوزيعةَ على توارُثِ الأَقاربِ المُتباعدين أو غيرِ الأَقاربِ ولم تَبْرُزْ بالتعريفةِ عن حيِّزِ الاعتدالِ

وفى الجُملةِ يَصِحُّ القَوْلُ إنَّهُ ما من دولةٍ سوى إنكلترا في هذا العهدِ الأخيرِ فعلت فِعْلَ فرنسا بتَجْسيمِها وزيعةَ التَّرِكاتِ إلى ما يُنافى إباحةَ العدلِ وإجازةَ العقلِ

إنَّ فى هذه المُغالاة لَمَساساً بكَرامةِ "النِّظام الماليّ الفرنسيّ"، ومِن النَّاسِ مع ذلك مَنْ لا يكتفى بها ويسألُ الحكومةَ أن تتزيَّدَ منها

ما يُنوى فرضهُ من الضريبة الرأسيَّة العامة
على الدَّخل

يبْحَثُ الباحِثُونَ فى فرنسا منذُ أمَدٍ فى إلغاءِ الضرائبِ المقرَّرةِ واستبدالِها بضَريبةٍ رأسيَّةٍ عامَّةٍ على الدَّخْلِ

لاجَرَمَ أنَّ الإصلاحَ قد وَجَبَ من عهدٍ عهيدٍ وكان حَقُّهُ أن يُقْصَرَ على إعادةِ النَّظَرِ كلَّ عَشْرِ سنين فى الضرائب المقرَّرةِ لِجعلِها مُنْطَبِقةً على ما يَسْتَجِدُّ من الحالاتِ، سالمةً من الجُمودِ الذى أفضى بها إلى التأخُّرِ وعدمِ المساواةِ

إلَّا أنَّ الحكومةَ قد أهْمَلَتْ هذا الجانبَ وَخَصَّتْ بالمُراجعةِ الدَّوْريَّةِ (١) ضريبةَ المبانى، وعوائدَ الباطنطا فبَقِيَت الإتاواتُ الأُخرى على عيُوبِها، خُصوصاً ضريبةُ

(١) الدورية : التى تجئ حيناً بعد حين من الزمن

الأبوابِ والنَّوافِذِ : فإنَّها كانت أَجْدَرَ بأن تُلْغَى وتُعلَّى أموالُها على نفسِ ضريبةِ المباني

كما أنَّهُ كانَ يَخْلُقُ بالحكومةِ أن تَفْرِضَ الضرائبَ على ما اُستْجدَّ من الأرزاقِ والمجاني[1] ورَيَّعَ تَرْبيعاً[2] كبيراً منذُ نصفِ قَرْنٍ أو رُبْعِ قَرْنٍ : كرُؤوسِ الأموالِ المتنوّعةِ التي دعَوها « بالعامَّةِ »[3] ، وكالمُحاصَّاتِ في مكاسبِ الشركاتِ المُساهِمةِ ، أو شركاتِ التَّوْصِيَةِ[4] البسيطةِ ، وكبعضِ الحِرَفِ العظيمةِ الأرباحِ المُعْفَاةِ الى الآنَ من الباطَنطا أو التمتُّع

فلَوْ فعلَتْ ذلكَ لوَسَّعَتْ نِطاقَ ضرائبِ الدَّخلِ ولاستزادت موارِدَ الإتاواتِ الرَّاهِنةِ

أمَّا عزْمُها على إلغاءِ الضرائبِ المقرَّرةِ التي مُحِّصَت بالاختبارِ وتحقَّقَتْ موارِدُها ، لاُستِبدالِها بضريبةٍ رأسيَّةٍ

---

(١) المجانى جمع مجنى : وهو ما يؤخذ من جنى أو يستفاد منه رزق و يقال له فى الفرنسية Ressources (٢) ريَّعَ : نما وزكا

(٣) Founds dénommés publics

(٤) Sociétés en commandite simple

شاملةٍ تتمشّى مُدارجةً مع الدَّخْلِ بدعوى أنَّ إنكلترا وألمانيا قد سبقتاها الى هذا العملِ ففيهِ من جهْلِ الاختلافِ بينَ أنظمةِ هذه الأممِ وسوابقِها وأخلاقِها ما يُخشى معهُ أن تسوءَ عقْبَى التجربةِ على وطنِنا

وقد وافقَ مجلسُ النوّابِ في سنة ١٩٠٩ على إزماعِ (١) ضريبةٍ من هذا النّوْعِ تضمّنَ ما تضمّنهُ من التّناقُضِ والإفساحِ للمظالمِ، وتعريضِ المُكلّفينَ لإثباتِ ما يُكاشفُونَ (٢) بهِ من حالتِهم بطُرُقٍ متعدّدةٍ، وإباحةِ التّفْتيشِ الأستبداديّ، ممّا يُنافي جميعُهُ مبادئَ الثّوْرةِ الفرنسيّةِ ويُوقعُ الغبْنَ على الأكثرينَ

غيرَ أنَّ مجلسَ الشّيوخِ لم يُوافقْ عليهِ، كما أنَّ الرّأيَ العامَّ جاءَ مُخالِفاً لهُ في الانتخاباتِ التي جرت سنة ١٩١٠

---

(١) الإزماع : استعرناها لتعريب لفظة Projet وهي أصحُّ من كلمة « مشروع » المصطلح عليها لمثل هذا المعنى لأن فعل أزمعَ متعدٍّ وفعل شرع المرادف لأخذَ وطفقَ لازم لا يتعدى إلاّ بحرف الجر

(٢) يكاشفون به : يصارحون

الشروع فى إيجاد احتكارات صناعية جديدة للحكومة

تَوَهَّمَ أُناسٌ أَنَّهم يَسُدُّونَ الثُّلَمَاتِ التى أحدثها إِسْرافُ الحكومةِ بما يُزَيِّنُونَهُ[1] لها من الاستئثارِ ببعضِ الفُروعِ الصِّناعيَّةِ عِلاوةً على ما احتكرتْهُ قبلاً من البريد والتلغرافِ والمسَرَّةِ — هؤلاءِ الثلاثةِ باعتدادِ أنَّها أجزاءُ من احتكارٍ واحدٍ — ومن التَّبْغِ والبارودِ ، والثِّقابِ

فأمَّا الفُروعُ الصِّناعيَّةُ التى أشاروا عليها بشرائِها واحتكارِها : فتكريرُ السكَّرِ وصُنْعُ الكُحولِ وبَيْعُهُ — أو بَيْعُهُ حَسْبُ[2] — والتأمينُ ، أو طائفةٌ من فُروعهِ أخصُّها التأمينُ من الحريقِ

لِنَنْظُرْ أوَّلاً فيما تجنيهِ الحكومةُ من مُحتكَراتِها الأربعةِ الرَّاهنةِ ثُمَّ نَبحَثْ فيما يُرادُ لها أن تَستأثِرَ بهِ من الفُروعِ الصِّناعيَّةِ الأُخَرِ

إذا تَصفَّحْنا حِسابَ البريدِ والتلغرافِ والمسَرَّةِ — على

---

(١) يزينونهُ لها : يغرونها به

(٢) حسب : فقط

كَوْنِ تعرِيفةِ المِسرَّةِ خُصوصاً غاليَةً أشدَّ الغلاءِ لا سيَّما في باريس — وَجَدْنا هذه الدَّواوينَ الثلاثةَ قد أصبحت لا تُعْطِى مرجوعاً صافياً يُعْتَدُّ بهِ : لأنَّ دَخلَها في سنة ١٩٠٩ كان ثلاثَمائةٍ وواحداً وأربعين مليوناً ، وخرجها ثلاثمائةٍ وسبعةَ ملايين ونصفَ مليونٍ ، ولأن ما بين هذَيْنِ الرَّقمين من الفرقِ البالغِ أربعةً وثلاثينَ مليوناً لم يكُنْ بالكَسْبِ الصَّافى بل يُسْتَنْزَلُ منهُ اثنا عشرَ مليوناً لِلْقُعودِ مذكورةً في قِسْمِ العُمْرى[1] مِن الميزانيَّةِ ، ويُسْتَغْرَقُ قِسْمٌ مِن باقيهِ في ضَمَانِ الحكومةِ لِبعضِ شركاتِ السكَّةِ الحديديَّةِ فائدةً معلومةً ، على أن تحمِلَ البريدَ بِلاَ أجرٍ ؛ وقِسْمٌ فيما نَقَصَتْهُ الحكومةُ من حِصتِها في أرباحِ البعضِ الآخَرِ من تلك الشركاتِ ؛ وقِسْمٌ فيما طَرَأَ عليها مِن ازديادِ نفقاتِها على المسالكِ الحديديَّةِ التى تولَّتْ إدارتَها بنفْسِها

أَضِفْ إلى هذا الخُسرانِ أنَّ لِتلكَ المصالحِ من المَعايبِ

(١) العمرى : ذكرنا سابقاً أنها الدين الذى تتعهد الحكومة بأداء ريعه مدى العمر Dette Viagère

النَّاتِجَةِ مِن عدمِ المسؤوليَّةِ ما أَضرَّ الأهلينَ إضراراً مُستمرًّا وعلَتْ منهُ شكْواهُم

وَحَسْبُكَ دليلاً على سيِّئاتِ تلك الحالةِ، ذلكَ السَّطْرُ الأستبداديُّ المكتوبُ فى أدنى كلِّ رُقْعَةٍ تَحمِلُ إشارةً برْقيَّةً : « الحكومةُ غيرُ مسؤولةٍ عمَّا يقَعُ من الغلَطِ فى نَقْلِ الألفاظِ أو فى تسليمِ الإشارةِ »

أكانَ يُباحُ مِثْلُ هذا التَّنَصُّلُ (١) لِشَرِكةٍ أهليَّةٍ أَمْ كانت تُعْفَى مِن التَّعويضِ على التُّجارِ والمستصنعينَ عمَّا ينالُهم من كبيرِ الأذى بسببِ إهمالِها أو خطإِها

أَلَا إنَّ الحكومةَ كُلَّما تولَّتْ احتكاراً فأوَّلُ همِّها أن ترْفَعَ عن نفسِها كلَّ تَبعةٍ، أو أن ترُدَّ التَّبعةَ إلى أدنى حُدُودِها . فَلْيَتَدبَّرْ هذه الحِكمةَ كلُّ مَنْ يُحاوِلُ زيادةَ مُحتكَراتِ الحكومةِ بدَلاً من السَّعْيِ إلى إزالةِ القائمِ (٢) منها أو تخفيفِ مُنْكَراتِهِ

ثُمَّ إنَّنا إذا أجلْنا النَّظَرَ فى احتكارِ الثِّقابِ — وهو

---

(١) التنصُّل : التبرؤ من الذنب (٢) القائم : الموجود حالاً

الذى ابتدعتهُ الحكومةُ بعدَ حربِ السبْعين — وَجدنا أنَّ مرجوعَهُ فى سنة ١٩٠٨ كانَ أربعين مليوناً وخمسمائةٍ وثلاثةَ آلافِ فرنكٍ ، وأنَّ مُقابلَهُ مِن المصروفاتِ كانَ أحدَ عشرَ مليوناً وخمسمائةٍ وتسعةً وتسعينَ ألفاً فالرِّبحُ الصَّافى ثمانيةٌ وعشرونَ مليوناً وتِسعُمائةٍ وأربعةُ آلافِ فرنكٍ : يُستَنْزَلُ من هذا الرِّبحِ ما لا يَحسبُونهُ من فوائدِ الأموالِ الطائلةِ التى بُذِلَتْ حينَ تأسيسهِ فى انتزاعِ المِلكيَّةِ وغيرِها

على أنَّ الثِّقَابَ رديئةُ الصُّنْعِ فى فرنسا . وكانت لها تجارةٌ زاهرةٌ من قبلُ فبارَت ؛ وكان ما يُصْدَرُ منها ما شاءَ اللهُ فامتنَعَ الإصدارُ وضُوعِفَ بذلكِ الغبْنُ على المُعاطاةِ(١) الوطنيَّـةِ

أمَّا احتكارُ البارودِ فكانَ دَخلُهُ المَشُوبُ(٢) فى سنة ١٩٠٩ نحواً من تسعةَ عشرَ مليوناً وثلاثِمائةٍ وخمسةٍ وأربعين

---

(١) المعاطاة : أردنا بها هنا التجارة . ومن معانى المعاطاة فى اللغة المشارَكة فى المناوَلة (٢) المشوب غير الصافى كما قدمنا

ألف فرنكٍ ، ودَخْلُهُ الصافى نحوَ النِّصْفِ من هذا الرَّقْم بَيْدَ أنَّنا لا نَبْحَثُ فيهِ لِمَا لهُ مِن المَسَاسِ بالدّفَاعِ الوطنيّ لكنَّنا إذا رَجَعْنا إلى ما يقولُهُ أهْلُ الذكرِ (١) فيهِ عَلِمْنا أنَّ ضَرَرَهُ كانَ اكبرَ من نَفْعِهِ لِتَشَدُّدِ الحكومةِ فيهِ وَحَيْلُولَتِها دونَ تَقَدُّمِ الفرنسيّينَ فى اختراعِ المُلْتَهِبَاتِ الحديثةِ كما كان ذلك شأنَهُم فى أواخرِ القَرْنِ الماضى وفى أوائلِ هذا القرنِ

بَقِيَ احتكارُ التَّبْغِ وهوَ الوحيدُ الذى تجنى منهُ الحكومةُ نتيجةً جديرةً بالذكرِ ففى سنة ١٩٠٨ كانَ دَخْلُهُ المَشُوبُ أربعمائةٍ وتسعةً وسبعينَ مِليوناً ، وأربعمائةٍ وستةً وسبعينَ ألْفَ فرنكٍ ، ونفقاتُ صُنْعِهِ وإدارتهِ تِسعينَ مليوناً ومئةً وعشرينَ ألفَ فرنكٍ ، فبلَغَ صافى رِبحِهِ ثلاثمائةٍ وتسعةً وثمانين مليوناً ؛ ثمَّ رَقِيَتْ هذه الزّيادة فى سنة ١٩١٠ إلى أربعمائةِ مليونٍ

على أنَّ لِمَكاسبِ هذا الاُحتكارِ أسباباً مُتعدّدةً :

---

(١) أهل الذكر : أهل العلم والخبرة

منها أنَّهُ جعلَ ثمناً عالياً لِصنفٍ قليلِ القيمةِ بذاتهِ

ومنها أنَّ تأسيسَ هذا الاحتكارِ يُرَدُّ إلى مائةٍ مِن السِّنينَ أيْ إلى زمنٍ كانَ بعضُ الأهلينَ يلتزمُونَ[1] الأموالَ الأميريَّةَ فيهِ، وكانت الفلاحةُ تحتَ القيدِ والتَّضييقِ فتسنَّى حصرُ التَّبغِ في مزارعَ مُعيَّنةٍ وحظرُ[2] استنباتهِ على سواها، وسهلَتْ على الحُكَّامِ جبايةُ ضريبتهِ

زعمَ الزَّاعمُونَ أنَّ هذا الاحتكارَ يصحُّ مثالاً لغيرِهِ ودليلاً على أنَّ الحكومةَ لوْ استكثرتْ مِن أشباههِ لفازَت بالأموالِ الطائلةِ

لكنَّهُ وَهمٌ مردودٌ على ما سنُبيِّنُهُ :

أمَّا بادىءَ بدْءٍ[3] : فلأنَّ الصِّناعةَ والتِّجارةَ قد فقدَتا بفقدِهِ صنفاً تُصدِرانه إلى الخارجِ . دعْ أنَّ المستنفدينَ

(١) يلتزمون : هنا بمعنى أنهم يحلون محل الحكومة في الجباية على قدر من المال يتعهدون لها به ويؤدونه تارة معجلاً وطوراً مؤجلاً . والمصدر الفرنسي (Affermer) (٢) الحظر : المنع والتحريم (٣) بادئ بدء : أولاً

يشكُونَ من رَداءَتهِ وعدمِ الإتقانِ في إعدادهِ

فلا معنى معَ هذه المغَامزِ لاعتقادِ أنَّ الحكومةَ جديرةٌ بالاستكثارِ من أمثالِ هذا الاحتكارِ

فَلْنَرْجعْ بعدَ إذ كَشَفْنا النِّقابَ عن حقائقِ المحتكَراتِ الرَّاهنةِ إلى المحتكَراتِ المنْويَّةِ وما يُخْشَى منها

فنقول :

جرَت المُداوَلةُ قُبَيْلَ (١) اختتامِ القرْنِ الغابرِ في احتكارِ السكَّرِ المُكرَّرِ لِرَواجهِ وجَسامةِ أرباحهِ في ذلك الوقت :

فَلَوْ أُنْفِذَ هذا العَزْمُ لاضْطُرَّتِ الحكومةُ أن تدفعَ مئاتِ الملايينِ تَعويضاً لأربابِ هذه الصِّناعةِ ، ولَمَا تيسَّرَ لها فيما بَعْدُ الحُصولُ على فوائدِ تلك الأَموالِ فَضْلاً عن أُصولِها ؛ لأَنَّ الرَّواجَ لم يَلْبَثْ أنْ وَقفَ عِنْدَ حدٍّ تَعذَّرَ معهُ الرِّبحُ الذي يُكْتَرَثُ لهُ ويُحَالُ من أجْلِهِ في مِثْلِ هذا المَجَالِ

---

(١) قبيلَ : تصغير قَبلَ لتقليل المدّة

وفى اُبتداء سنة ١٩١٠ أُلمِعَ فى البرلمانِ الى اُحتكارِ الكُحولِ صُنْعاً وبيعاً — أو بَيعاً لا غيرُ — والى اُحتكارِ التأمينِ — أو بعضِ فُروعِهِ — فَلَوْ تمَّ هذانِ الاُحتكارانِ لكانا خَطْبَيْنِ فادِحَيْنِ على فرنسا : بِما يُعارِضانِ من المصالحِ الجديرةِ بالرّعايةِ والصّيانةِ ، وبِما يُفْضِيانِ إِليهِ — كما أفضى اُحتكارُ الثّقابِ والتّبْغِ — من إِصابةِ التّصديرِ فى بعضِ أصنافِهِ الرّائجةِ ، ونَكْبةِ الحركةِ التّجاريّةِ الأهليّةِ فى بعضِ فُروعِها

وبِخُصوصِ التأمينِ ، تقولُ :

إِنّهُ لَوْ اُحتُكِرَ لأثّرَت فيهِ البواعثُ الانتخابيّةُ تأثيراً ضارّاً فَجعَلَتْ صناديقهُ ، عند وُجوبِ التّعويضِ ، مُفَتّحةَ الأبوابِ فى وَجهِ المُوالينَ (١) ومُغْلَقَةً فى وَجهِ المُعارِضين

عدا أنّ الحكومةَ إذا تولّت اُحتكاراً لم تدّخِرْ وسيلة دون تخفيفِ مسؤوليّتِها على ما بَسطْناهُ فيما مضى ، فإِن

(١) الموالين : المصادقين وهو نقيض المعارضين

قاضاها المظلومون كان الرُّجحانُ فى جانبها مهما تنزَّه القضاء عن إيعازها

وعدا أنَّ الأجانب يمتنعون عن التأمين فى فرنسا بعد إقبالهم السابق على شركاتها، كما أنَّ الحكومة نفسها لن تكون راغبةً فى معاملتهم لما يشقّ عليها من مواقفتهم[1] لدى المحاكم حين يقع الخلافُ بينها وبينهم

وعلاوة على العائقين الآنفين، نعتقد أنَّ من يحسب الأموال الطائلة التى ستدفعها الحكومةُ تعويضاً الى أولياء الشركات التأمينيَّة ومساهميها ووكلائها، لا يرى بعد ذلك ربحاً مذكوراً للحكومة من وراء ذلك الاحتكار

فلا موجِبَ إذاً لاعتقاد أنَّ المحتكرات من الموارد الطبيعيَّة للحكومة، فإنَّ فى هذا التصوُّر لوهْماً سيِّئاً وجهْلاً بالشرائط التى يتحتَّمُ توافرُها لنجاح الصِّناعات

كذلك لا ينبغى أن يُوسَّعَ نطاقُ مسؤوليَّات الحكومة توسيعاً غيرَ محدودٍ؛ كما لا ينبغى أن يُستكثَرَ

---

(١) مواقفتهم : الوقوف معهم

عَدَدُ مُستخدَميها اُستكثاراً بِغَيْرِ نِهايةٍ ، فتُحْرَمَ الأعمالُ الحُرَّةُ التي تَنمو وتَمْتَدُّ مجَالاتُها سَواعِدَهُم وعقولَهُم على ما بِها من شِدَّةِ الحاجةِ إِليها

فَمَنْ دَعَا إِلى نقيضِ هذا فإِنَّما يدعو إِلى المُشايَعةِ (١) العامَّةِ

(١) المشايعة : Collectivisme هي تملُّك الناس كل شيء على الشيوع بلا تفاوت بين أحد وآخر

الفصل الثالث

الميزانيَّةُ — الدَّيونُ العامَّةُ

تعريف الميزانية — اعداد الميزانية وتقديمها — فصول الميزانية والتقيد بها — الانساءات (١) الاضافية والاستثنائية — ميزانيـة الدخل وتقدير الموارد — هل يتحتم اشتمال الميزانية على جميع الدخل وجميع الخرج السنوي — الاقتراع الحوليّ على النفقات . ما يشذ عن هذه القاعدة فى بعض البلدان — مدارسة المجالس النيابية للميزانية — الصفات الاساسية للميزانية — تضخم الميزانيات وتفاقم الديون العامة — تحتم الاستهلاك

تعريفُ الحكومة

لايَسَعُ الحكومةَ أن تعيشَ يوْماً بِيوْم ، جاعِلةً دَخْلَها فى صُندوقٍ ومُتَّخِذَةً لِخَرْجها مِن ذلك الصُّندوقِ شيئاً

---

(١) الإنساءات : هى ما يسمى بالاعتمادات فى لغـة العامة Crédits فإذا أريد الفعل منها قيل مثلاً أُنسئَت نظارة المعارف قدر كذا أو فى قدر كذا من المال أي فتح لها به اعتماد

بعدَ شيءٍ مما يَرِدُها من الأموالِ، بلا تدبُّرٍ، حتى إذا انقطعَ المَدَدُ وَقَفَتْ دَواليبُ أعمالِها العامَّةِ: فإنَّ مِثلَ هذه السيرةِ لا يُعْذَرُ الفردُ إذا سارَها، فكيفَ الحكومةُ وهي تلك التي لها شُعَبٌ ثابتةٌ يجبُ عليها أنْ تقوِّمَ أودَها، وعليها مُهِمَّاتٌ مُطَّرِدةٌ متماثلةٌ يجبُ عليها أن تَضْطَلِعَ [1] بها عدا ما يَعْرِضُ لها من الأمورِ الطَّارئةِ العَاجلةِ التي يجبُ عليها إمضاؤُها [2]، وعدا أنَّ جبايةَ أموالِها وصَرْفَ نفقاتِها مَنُوطانِ بجُمهورٍ غفيرٍ، مُتَنَوِّعٍ، مُختلِفِ المَراتبِ، يجبُ عليها أنْ تُراقِبَهُ، مَنْعاً لِلتَّبديدِ والاختلاسِ، وتَطَلُّباً لِحُسْنِ الخِدْمةِ ورِعايةِ النِّظامِ، مُراقَبَةً أحزَمَ وأصْرَحَ وألْزَمَ من كِلاءَةِ الفردِ المُتَنَبِّهِ المُدقِّقِ لِشُؤُونهِ الخاصَّةِ

فالطريقةُ التي اصْطَلَحَتْ عليها الشُعوبُ المُمدَّنةُ لِتَحقيقِ النظامِ، والسَّيْطرةِ، والضَّبْطِ، وسائرِ الخِلالِ الآنِفِ تَعدادُها، هي التي دُعِيَتْ بالميزانيَّةِ

---

(١) تضطلع بها: أي تقوى على القيام بها (٢) إمضاؤها: إنفاذها كما ذكرنا

تعريفُ الميزانيَّةِ : أنَّها مُدوَّنةٌ[١] تُدرَجُ فيها عن تَخْمينٍ واستشعارٍ[٢] مقاديرُ الدَّخْلِ والخَرْجِ في مُدَّةٍ معلومةٍ

فَهِيَ جَدْوَلُ تقديرٍ لِلمالِ الذي سيَرِدُ وللمالِ الذي سيُنْفَقُ ، ومُقابلةٍ بينهما

والمُدَّةُ المعلومةُ التي تُحَدَّدُ بِها الميزانيَّةُ عندَ مُعظمِ الأممِ المُتَحَضِّرةِ هي السَّنةُ لا تتعدَّاها ؛ على عكسِ ما جرت عليهِ طائفـةٌ مِن الشُّعوبِ أو مِن البُلدانِ الصَّغيرةِ إِذ كانت تُقِرُّ ميزانيَّتَها لِسنتَيْنِ مُتَتابعتَيْنِ

وعلى أَولياءِ السُّلْطةِ العامَّةِ مِن حُكومـةٍ ومَجالِسَ نيابيـَّةٍ أن يَطَّلِعُوا على الميزانيَّةِ ويُنْعِمُوا النظرَ فيها إِنعاماً قَبْلَ افتتاحِ العامِ الماليِّ لِيَتَبيَّنُوا دقائقَ دَخْلِها وخَرْجِها

---

(١) مُدَوَّنةٌ . أي بيانٌ مكتوب

(٢) الاستشعار : سبق الشعور بالشيء وسبق العلم به : Prévoyance

إعداد الميزانية وتقديمها

الحكومةُ ، أيْ جماعةُ الوُزَراءِ ، هيَ المُكلَّفةُ بإيداعِ مشروعِ الميزانيَّـةِ لدى المجلسَيْنِ النيّابيَّيْنِ قبْلَ افتتاحِ العامِ [1] الماليِّ بعِدَّةِ أشْهُرٍ

وهيَ التى يتعيّنُ عليها إعدادُ الميزانيَّـةِ وتقديمُها دونَ المجلسَيْنِ النيّابيَّيْنِ ، ودونَ أيَّةِ لجنةٍ مفوَّضةٍ من قبلِهما : ذلك بأنَّ الوُزَراءَ ، لا سواهم ، هُم الذين يرْأسُونَ الإداراتِ الثابتةَ على اختلافِها ، وهُم القادرونَ على معرفةِ ما تجبُ معرِفَتُهُ بالتّدْقيقِ من أحوال شُعَبِ الحكومةِ على اختلافِها ومن الأموالِ التى يَصِحُّ تقديرُها لِلدَّخْلِ . فلا تجوزُ مُنازَعَتُهُم فى إعدادِ الميزانيَّـةِ — وهوَ من ألْزَمِ مُهِمّاتِهِمْ — لأنّهمْ مسؤُولونَ فى جميعِ البُلدانِ : إمّا لدى

---

(١) العامُ : لغـةً هو السنة من وقت تعينه الى مثله من السنة القابلة . وما يعرفونه بالسنة المالية اصطلاحاً ، و بلفظة Exercice فى الفرنسية ، إنما هو هذا

المَجالسِ النّيابيّةِ، وإمّا لدى الحاكم، عن سيَرِ الشُّؤونِ العامّةِ

ولَوْ توَلّت المجالسُ النّيابيّةُ — التى يتراوحُ عددُ أعضائِها بين أربعمائةٍ وسبعمائةٍ — إعدادَ الميزانيّةِ دون الحكومةِ لاُختلَّ النّظامُ وتوَزّعتْ المسؤوليّةُ شُعاعاً (١) بين المِئاتِ من الأنفُسِ فأصبحت وكأنّها عدَمٌ

يُقدّمُ الوُزَراءُ الميزانيّةَ تفْصيلاً لا جملةً؛ بمَعنى أنّهم — إذا اتّخذنا فرنسا مثلاً — لا يَعرِضُونَ على البرلمانِ أن يقْترعَ رَمْيةً واحدةً (٢) على الخرْجِ ومقدارُهُ أربعةُ مليارات ومائةٌ وخمسةٌ وثمانونَ مِليوناً وثلاثُمائةٍ واثنان وثمانونَ ألفاً وأربعُمائةٍ واثنان وثمانونَ فرنكاً؛ أو على الدّخْلِ، ومِقدارُهُ أربعةُ مليارات ومائةٌ وخمسةٌ وثمانونَ مليوناً وخمسمائةٍ وثلاثةٌ وثمانونَ ألفاً وسبعُمائةٍ وخمسونَ فرنكاً، لسنة ١٩١٠؛ بل يبْعثُونَ إليهِ بِجَدْوَلٍ يتضمّنُ

---

(١) شُعاعاً : أشتاتاً وأجزاء مجزّأة (٢) رميـةً واحدة : جملةً على دفعة واحدة En bloc

بيانَ النفقاتِ ، كُليّاتٍ وجزئياتٍ ، ليتصفّحه ويقرّه عن عِلمٍ وتثبُّتٍ

والنفقاتُ تكونُ باديَ بدءٍ مقسّمةً بينَ النظاراتِ ، ثمَّ تكونُ مقسّمةً فى داخلِ كلِّ نظارةٍ بينَ فروعِها المختلفةِ ، ثمَّ فى كلٍّ من تلك الفروع إلى فصولٍ ؛ وهذه الفصولُ هى التى يقترعُ البرلمانُ على واحدٍ واحدٍ منها فمتى أقرَّ النفقةَ الواردةَ فى كلِّ فصلٍ دُعيتْ بالنَّسيئةِ (١)

ولاستيفاء هذا المثَلِ نُتابعُ الميزانيّةَ الفرنسيّةَ لسنة ١٩١٠ فنقولُ إنَّ تقديمها يتمُّ بالترتيبِ التالى :

أمّا ابتداءً ، فبتقديمِ ما قُدّرَ من النفقاتِ لنظارةِ الماليّةِ وتشتملُ ميزانيّتهُ على خمسةِ أقسامٍ :

القسمُ الأوّلُ يتضمّنُ النفقاتِ التى يقتضيها الدَّينُ العامُّ ، وهي مبيّنةٌ فى ثمانيةٍ وثلاثينَ فصلاً مختلفاً

القسمُ الثانى يتضمّنُ خمسةَ فصولٍ مذكورةٍ فيها

(١) النسيئة : سبق تفسيرها . وانما أردنا هنا التنبيه الى أن ما يراد بها هو التأجيل تسلماً كان أم تسليماً واقتراضاً أم وفاء

مُخَصَّصَاتُ [١] العِلْيَةِ من وُلَاةِ الأمرِ أي رئيسِ الجُمهوريَّةِ وَرَئِيسَي المجلسَيْنِ النيابيَّيْنِ

القسمُ الثالثُ يتضمَّنُ اثنينِ وعشرين فصلاً مُدَوَّنة فيها النفقاتُ العامَّةُ للإدارةِ المركزيَّةِ وشُعَبِها الكبرى فى تلك النظارةِ

القسمُ الرَّابعُ يتضمَّنُ اثنين وأربعينَ فصلاً مُتَعلِّقةً بنفقاتِ الأُحتكارِ وجبايةِ الأموالِ والضرائبِ واستغلالِها

القسمُ الخامسُ يتضمَّنُ ستةَ فُصول مُتَبايِنَةٍ واردٍ فيها بَيانُ المدفوعاتِ والمردوداتِ والأسقاطِ [٢] والجوائزَ [٣]

فميزانيَّةُ نظارةِ الماليَّةِ وحدَها خمسةُ أقسامٍ ومائةٌ

---

(١) المخصصات : من اصطلاح الحكومة بمصر وهى خير لفظة أوحاها الأدب لتعيين راتب سمو العزيز كما أنها خير ما يؤثر عنها لتسمية كل راتب من هذا النحو ولفظتها الفرنسية Attributions

(٢) الأسقـاط جمع سَقَط : وهو ما أسقط من الشيء وما لا خير فيه Non-valeurs

(٣) الجوائز : العطايا وهي فى هذا المقام ما يسميه الفرنسيون Primes

وثلاثةَ عشرَ فصلاً ، كما رأيتَ يقترعُ المجلسانِ النيابيّانِ على كلٍّ منها بانفرادهِ

وأمّا بعدُ : فَبتقديمِ ميزانياتِ سائرِ الوزاراتِ : الحقّانيّةُ وفُصولُها ثلاثون ؛ ثمّ الخارجيّةُ وفُصولُها ستةٌ وثلاثونَ ؛ ثمّ الداخليّةُ وفُصولُها اثنانِ وتسعونَ ، ثمّ الحربيّةُ ، فالبحريّةُ ، فالمُستعمَراتُ ، فالمعارفُ ، فالأديانُ والفُنونُ ، فالتّجارةُ والصِناعةُ والزّراعةُ ، فالأشغالُ ، وفُصولُ كلٍّ منها أقلُّها عشرونَ وأكثرُها مائةٌ وتسعةٌ وثمانون

وانّ مجموعَ الميزانياتِ الفرنسيّةِ للنفقاتِ زُهاءُ[1] ألفٍ من الفصولِ المختلفةِ

فصول الميزانية والتقيد بها [2]

لهذه الفصولِ منفَعَتانِ :

إحداهُما أنّ كُلاًّ منها لا يُضمَّنُ إلاّ نوعاً واحداً من النفقةِ ، فيَسهُلُ بذلك التّناقُشُ في الميزانيّةِ وتَمحيصُها ؛

(١) الزُّهاء : المقدار　　(٢) Spécialite budgétaire

بل يُضاعِفُ تلك السُّهولةَ أنَّ وزيرَ الماليَّةِ يَنْشُرُ في مُقدَّمةِ الميزانيَّةِ « بياناً عاماً للأسبابِ[١] » ويُلْحِقُهُ بتذييلاتٍ وفِقَرٍ شارِحةٍ[٢] للأقسامِ المختلفةِ وخُصوصاً للفصولِ التي يختلفُ المِقدارُ المطلوبُ لها عمّا كان عليهِ في السَّنةِ السّالفةِ

وثانيتُهُما أنَّ المِقدارَ الذي سبقَ إقرارُهُ لأحدِ الفصولِ لايجوزُ الانحرافُ بهِ عنهُ؛ فإذا خُتِمَ العام ولم يُنْفَقِ المقدارُ الذي خُصَّ بشأنٍ معلوم لم يَجُزْ للحكومةِ أن تتَّخِذَ ما بقِيَ منهُ لِتَسُدَّ بهِ ثُلْمةً في فصلٍ آخرَ

وما تفعلهُ الحكومةُ من هذا القبيلِ بنَقْلِها جُزْءاً من المالِ المقرَّرِ لِفَصْلٍ إلى فصلٍ آخرَ تُكمِّلُ بهِ نَقْصَهُ، فأُسلوبٌ يُسَمُّونهُ بالتَّرْحيلِ[٣] وقد اتَّفقَ أكثرُ المُشرِّعينَ الماليّينَ

---

(١) البيان العامّ الاسباب : Exposé général des motifs

(٢) فقر شارحة : Notes explicatives

(٣) الترحيل : Virement مصدر رحَّل : ومعناه الأصلي أخرجه من بلده أما في الأصطلاح المالي فقد سمي به كل ما ينقل في الحساب من مكان لآخر سواء كان من عام الى عام أو من دفتر الى دفتر، أما النقل فيقابل في الفرنسية لفظة Report

على إنكارِهِ ومنْعِهِ . فما على الوُزراء إذاً إلاّ أنْ يلزموا حُدُودَ الفُصولِ وذلكَ ما يدعونهُ بالتَّقيُّدِ الفصْليّ

وإذا رَبا المالُ المعيَّنُ لِفصلٍ على ما أُنفِقَ من ذلك المال ، فباقيهِ يُطرَحُ مِن النَّسيئةِ فى آخرِ العامِ ويُحْذَفُ من ميزانيَّةِ النفقاتِ

على أنَّ لِنظامِ التقيُّدِ الفصليّ فوائدَ جمَّةً من الجِهتَيْنِ السّياسيَّةِ والإداريَّة . فإنّهُ يحولُ دونَ استبدادِ النُّظّارِ ويَمْنَعُ التبديدَ . ذلكَ على شريطةِ أنْ لا يصيرَ ذلكَ التقييدُ إلى الإعْناتِ والتَّضْييقِ ، وأن يُترَكَ لِلنُّظّارِ شىءٌ من التَّصرُّفِ تحتَ مسؤوليَّتِهم، لِئَلاَّ يُضيّقَ عليهم فى دوائرِ أعمالِهم تضييقاً يُصعّبُ عليهم إدارةَ الشُّؤونِ ولا يُنْتِجُ ما يُريدونهُ من البُقْيا [1] على المالِ

لهذا يُستَحْسَنُ أنْ لا يُستكثَرَ عدَدُ الفصولِ فى الميزانيَّة : كأن يُجْعَلَ ، مثلاً ، فصلٌ لِلْوَرَقِ والحبرِ ، فى نظارةٍ ما ، وآخرَ لِلْوَقودِ والدِّفْءِ ، وغيرُهُ لِلاستصباحِ أو

(١) البقيا : اسم لما أُبقي عليه اي صِينَ وحُفِظ

ما يشبهُ هذه الهِنات الصغائرَ . فإنَّ مثْلَ هذا التضييقِ وهذه المُغَالَاةِ لا يَدَعُ لِلحكومة من مجالِ التصرُّفِ ما تقتضيهِ الأحوالُ المتنوّعةُ التى تطرأُ عليها وتوجبُ لها شيئاً من طلاقةِ الرأي والعملِ

الإنساءاتُ الإضافية والاستثنائية

لمَّا كان إقرارُ الميزانيَّةِ يتمُّ قبْلَ انقضاءِ العام، جازَ أن تطرأَ بعضُ النَّوازلِ أشباهِ طُغْوانِ[1] الماءِ، أو المَجاعةِ — ولا نذكرُ ما يَفُوقُهما خطراً — فتَغْلِي أقواتُ الجيْشِ وتَنْزِلُ بالمِقدارِ المعيَّنِ لفصلٍ من الميزانيَّةِ نُزولاً بيِّناً عن الكِفايةِ، فيَتَحتَّمُ عندئذٍ سدُّ مَسَدِّ الفرقِ إذ لا يجوزُ تعطيلُ الأعمالِ العامَّةِ

ولِلحصولِ على ذلكَ الفرقِ تُطْلَبُ « الإنساءاتُ الإضافيَّةُ » لإجابة ما دعت إليهِ الحالةُ الحادثةُ من زيادةٍ فى ميرةِ الجنودِ أو استكثارٍ لِخيولِ الجيْشِ

---

(١) طغوان الماء : تجاوزهُ قدرهُ وحدَّهُ

أمَّا إذا مسَّت الحاجةُ إلى مال لم يُذْكَرْ لهُ أصْلٌ فى الميزانيَّةِ ولا يعاقُ بأحدِ فصولها : كأن يُرادَ توْزيع مليونٍ من الفرنكاتِ على منكوبى زلْزلةٍ ، أو المُصابينَ بطُغْيانِ ماءٍ ، أو المُبْتَلين بوَباءٍ ، فالإنساءاتُ التى تُطْلَبُ لمِثْلِ ذلك تُعْرَفُ « بالاستثنائيَّةِ »

على أنَّ تلك الإنساءاتِ ، إضافيَّةً كانت أم استثنائيَّة قد تكونُ شديدةَ الخطرِ على الميزانيَّةِ إذا توالت وكبُرت مقاديرُها ؛ إذ رُبَّما تمادت بمجموعِ النفقاتِ إلى ما وراء الرَّقمِ المُقدَّرِ لها ورُبَّما جاوزت الدَّخْلَ . فيَجبُ إذاً التَّفادى[1] منها أو حصْرُها فى أضيَقِ حيِّزٍ إن كان العُدُولُ عنها بالمرَّةِ ممَّا لا يُرْجى

بقِيَ أنَّ كلَّ إنساءٍ إضافيٍّ أو استثنائيٍّ يستلزِمُ فى مُعظم البُلدانِ اقتراعاً خاصّاً يقترعهُ عليهِ المجلسانِ النِّيابيَّانِ ولمَّا كان ذانكَ المجلسان لا يُواليانِ اجتماعهما طِوالَ السَّنةِ ، جرت العادةُ على تعيينِ بضعةِ فصولٍ ، ممَّا يتعلَّقُ

(١) التفادى : التوقّى

بالنفقاتِ التى لا يُستغنى عنها ، ولا يُستطاعُ إِرْجاؤُها ، يُباحُ للحكومة تطبيقُ تلك الإنساءاتِ عليها أثناءَ انفضاضِ المجلسَيْنِ ، على أن ترجعَ فى ما فعلَتْهُ إلى إقرارِهما حينما يَعُودانِ الى الاجتماعِ

ميزانيةُ الدخل وتقدير الموارد

إنَّ ميزانيَّةَ الدَّخْلِ تَصْحَبُ ميزانيَّةَ الخَرْجِ أو تَتْبَعُها . فيُقْتَرَعُ أوَّلاً على الخَرْجِ إذ لا يجوزُ استمدادُ مالٍ مِن المكلَّفينَ إلاَّ فى الحدِّ الذى تقضى بهِ حاجةُ الحكومةِ إليهِ لِتَدْبيرِ الشُّؤُونِ المَنُوطةِ بها

ثمَّ يُقْتَرَعُ على ميزانيَّةِ الدَّخْلِ وهي أصْغَرُ حجماً من تلك ، لِعَدَمِ اشْتمالِها إلاَّ على الأموالِ التى تُقَدِّرُ الحكومةُ وُرُودَها إليها مِن مَوارِدِها الخاصَّة: أي مِن كلِّ فَرْعٍ مِن فُرُوعِ الأملاكِ العامَّةِ والإتاوات المختلفةِ

ولا يُعادُ فى كلِّ عامٍ الاقتراعُ على الضرائبِ الموجودةِ منعاً للمَشاكِلِ وإطالةِ المُناقَشاتِ، بل إنَّما يُقْتَرَعُ تفصيلاً على

الضرائبِ المقرَّرةِ ويُقترَعُ جُملةً على سائرِ الضرائبِ وإن كانت المرجوعاتُ المقدَّرةُ لِكلٍّ منها مفُصَّلةً فى الميزانيَّةِ

غيرَ أنَّ اكبرَ ما تُعانيهِ نِظارةُ الماليَّةِ من الصِّعابِ ففى تقديرِ الموارد : لِمَا يجوزُ أن يتخلَّلَ السنَّةَ من طوارئِ رداءةِ المحصولِ ، والأزْمةِ التِّجاريَّةِ ، أو لِمَا يجوزُ أن يَحْدُثَ فيها من جُودةِ المحصولِ ورَواجِ الأسواقِ ؛ ممَّا تَنْقُصُ معهُ المواردُ أو تزيدُ عمَّا كانت عليهِ فى السنَّةِ السالفةِ

ومن ثمَّ يتعيَّنُ على الحكومةِ أن تكونَ شديدةَ الرَّصانةِ ، دقيقةَ الحِكمةِ فى تقويمِ الدَّخلِ ؛ ويَجمُلُ بها تخمينُ الأقلِّ دونَ الأكثرِ . فإِن فاضت الحَصيلةُ (١) فهيَ الخيْرُ وتُضافُ إلى المالِ الاحتياطيِّ

وقد جرَت العادةِ أن يُرْقَمَ فى الميزانيَّةِ مجموعُ دَخْلِ السنةِ المُنْقَضِيَةِ باعتبارِ أنَّهُ تقديرٌ لِدَخلِ السنةِ القابلةِ

ولمَّا كان تكاثُرُ الأهلينَ ونُمُوُّ الثروةِ العامَّةِ يزيدان — إلاَّ فى مواقعِ الأزماتِ — مواردَ الضرائبِ عاماً بعدَ

(١) الحصيلة : ما تحصل على ما أسلفنا شرحه

عامٍ ، جازَ أن يَتحقق ما تُقَدِّرُهُ الحكومةُ من الزِّيادةِ الطفيفةِ في دَخْلِها للعامِ المُستقبَلِ

ثُمَّ إنهُ ينبغي جَعْلُ ميزانيَّةِ الدَّخْلِ وميزانيَّةِ الخَرْجِ مُتَعادِلَتَيْن : بمعنى أن تَفِيَ الموارِدُ المُخَمَّنَةُ بالنفقاتِ المظنونةِ ولكنَّ الأفضَلَ أن يُحْسَبَ أبداً حِسَابُ الغَيْبِ ، فيُجْعَلَ للدَّخْلِ فضْلٌ على الخَرْجِ

وبهذا تستقيمُ الميزانيَّةُ المُتْقَنَةُ ،وَبِغَيْرِهِ يكونُ التعرُّضُ لما لا يُحمَدُ

هل يتحتمُ تضمين الميزانية جميع النفقات
وجميعَ الموارِدِ ؟

حَقُّ الميزانيَّةِ — إلَّا في أحوالٍ استثنائيَّةٍ نادرةٍ في حياةِ الأمَّةِ — أن تكونَ واحدةً وأن تَشْتَمِلَ على جميعِ مواردِ السنةِ وجميعِ نفقاتِها

غيرَ أنَّ بعضَ الدُّوَلِ أرادت أن يكونَ لها ميزانيَّتان : واحدةٌ منهُما للنفقاتِ العاديَّةِ ، وثانية للنفقاتِ غيرِ العاديَّةِ

الأولى تجْلَبُ أموالُها من المواردِ الثابتةِ كالأملاكِ العامَّةِ والضرائبِ، والأُخرى تجْلَبُ أموالُها من القُروضِ

على أنَّها طريقةٌ مُختلَّةٌ تُفضى لا محالةَ إلى التَّبديدِ لأنَّها تَستَدْرِجُ الحكومةَ إلى حشْرِ بعضِ النفقاتِ الثابتةِ فى الميزانيَّةِ غيرِ العاديَّةِ، فيكونُ فِعلُها فِعلَ السُّفهاء الذين يَستَقضُونَ حاجاتِ البيْتِ الوطنيِّ بالاستدانة

فإذا التُمِسَ العُذْرُ لإيجادِ الميزانيَّةِ غيرِ العاديةِ مِن جهةِ الاضطرارِ الى القيامِ بمرافقَ نافعةٍ للجُمهورِ، أجبْنا أنَّ كلَّ أُمَّةٍ لا تخلو من مِثْلِ هذا الاضطرار: كأن تكونَ فى حاجةٍ الى تحسينِ مرفإٍ، أو تمهيدِ طرُقاتٍ، أو إعانةِ بعضِ السككِ الحديديَّةِ، لكنَّ الحكمةَ تقضى عليها بألاَّ تتعجَّلَ فى إحداثِ تلك المرافق؛ بل أن تتولاَّها بتبصُّرٍ ورَوِيَّةٍ، غيرَ آخذةٍ لها ما تتمُّ بهِ إلاَّ من الميزانيَّةِ العاديَّةِ

وما من مُسوِّغٍ مقبولٍ للحكومةِ التى تضعُ ميزانيَّةً غيرَ عاديةٍ إلاَّ مُسوِّغُ النفقاتِ التى يقتضيها شبوبُ حربٍ كبيرةٍ وتَستَتْبِعُها نتائجُ هذه الحربِ مُدَّةَ سنتَيْنِ أو ثلاثٍ بعدَها

ولم تكُن الميزانيَّاتُ غيرُ العاديَّةِ في زمنٍ من الأزمانِ إلاَّ علامَ[1] إهمالٍ وتراخٍ في التدبيرِ الماليّ ؛ ولقد طالما أفْضَتْ إلى الإغراقِ في النفقاتِ وصارت بالحكومةِ إلى التَّخبُّطِ والارتباكِ

الاقتراعُ السنويُّ على النفقاتِ . ما يُستثنى من هذه القاعدة في بعض البلدان

هل يجبُ الاقتراعُ في كلّ سنةٍ على جميعِ النفقاتِ ؟

أمَّا مبدأً فنَعَمْ

وأمَّا فعلاً فإنَّ من الشعُوبِ مَنْ شذَّ بعضَ الشذُوذِ عن هذه القاعدةِ كما شذَّت إنجلترا ، مثلاً ، فقد أبعدت عن الاقتراع ما يدعونهُ عندها « بالمال المعُزَّزِ[1] » وهوَ قِسمٌ من الميزانيَّةِ يَشتَمِلُ على مُخصَّصَاتِ المَلِكِ وعلى نفقاتِ الدَّيْنِ العامِّ ونُجُومِهِ[2] ، وعلى نفقاتِ القضاءِ الأعلى ، وعلى

---

(١) علام : جمع علامة وهي الأمارة والسمة

(٢) المال المعزز : هو المعروف بالقونصوليد (Fonds Consolidé)

(٣) نجومه : أقساطه كما سبق

مُرتَّباتِ الخدمةِ السّياسيَّةِ، الى سائرِ ما فى هذه الدّرجةِ مِن الرّفعةِ، مِمّا دُوّنَ تفصيلهُ فى الميزانيَّةِ لِلبلاغِ لا لِلمُوافقةِ عليهِ، وتبلغُ جُملتُهُ نحوَ مليارِ فرنكٍ؛ وكما شذّتْ ألمانيا: لِتمشّيها، منذُ خمسَ عشرةَ سنةً، على قاعدةِ أنْ تقترعَ على ميزانيَّةِ الحربيَّةِ لِسبعةٍ فسبعةٍ مُتواليةٍ من الأعوام بحيثُ لا سُلطانَ لِنوّابِ الأمَّةِ على أرقامِها فى خِلالِ هذه المُدَّةِ

وإنّما كانَ مَبنَى هذَينِ الشُّذُوذَينِ وما يُشاكِلُهُما على أنَّ من المصلحةِ الوطنيَّةِ جعْلَ بعضِ النفقاتِ بِمعزَلٍ عن تَهَوُّرِ(١) المجالسِ النّيابيَّةِ: لأنَّ تِلكَ النفقاتِ راسخةٌ بِطَبْعِها ولا يُستطاعُ المَساسُ بِها إلاّ أن تُعرَّضَ الحياةُ الوطنيَّةُ لِلمحذوراتِ

أمّا البُلدانُ التى يُقترَعُ فيها سنوياً على جميعِ الخَرْجِ المُبيَّنِ فى قانونِ الميزانيَّةِ، فَمِمّا يتحتّمُ على الذينَ يتولَّوْنَ شُؤُونَها العامَّةَ، نُوّاباً كانُوا أَمْ نُظّاراً، أن يتبيّنُوا

---

(١) التهوُّر الوقوع في الأمر بلا مبالاة

المصروفاتِ المتعلّقةَ بما للحكومةِ من الحاجاتِ الثابتة فلا يُعيدوها على بِساطِ البحثِ والحِوارِ (١) في كلّ سنةٍ لِما في إعادَتِها من المُنافاةِ لِحُسْنِ التدبيرِ الماليّ ومن الإِخلالِ بالنّظامِ الوطنيّ.

في مُدارَسة المجالس النيابية للميزانية

لا تَقترعُ المجالسُ النّيابيّةُ على الميزانيّةِ إلاّ بعدَ مُدارَستِها إيّاها تدقيقاً

وهذه المُدارَسةُ تكونُ على نَوْعَيْنِ :

ففي بعضِ البُلدانِ ، كفرنسا ، يَنْدُبُ كلٌّ من المجلسَيْنِ لَجْنةً أعضاؤُها ثلاثون أو أربعون لِلْبحثِ في الميزانيّةِ.

وهذه اللّجنةُ تُنْعِمُ النّظرَ في مُقترَحاتِ الحكومةِ، وتُعدِّلُ منها ما تَستَصْوِبُ تعديلَهُ

أمّا في البُلدانِ الأخرى فلا تُفوِّضُ لجنةً ، بل يَجتمِعُ كلٌّ من المجلسَيْنِ اجتماعَ لجنةٍ، أي اجتماعاً بيْتيّاً : لا يَشهَدُهُ

(١) الحوار : المجادلة

الجُمهورُ ولا يُنْشَرُ لهُ بيانٌ في الصُّحُفِ، ويَحْضُرُهُ الأعضاءُ كلُّهم إن شاءوا . غيرَ أنَّ المألوفَ حُضورُ أهْلِ الخُبرة والذِّكرِ في المادَّةِ التي يُبحَثُ فيها دونَ سِواهُم

فإذا انتهتْ هذه الجَلسَاتُ المُهيِّئةُ التأمَ المجلسُ التئاماً قانُونياً ونظَرَ في أعمالِ اللَّجنةِ فأَقرَّ منها ما استَصْوَبَهُ

تِلكَ هيَ الطريقةُ الجاريَةُ في إنجلترا وهيَ أصْعَبُ من طريقةِ فرنسا لكنَّها أسْمَحُ وأسْلَمُ من بعضِ الآفاتِ التي تَصْحَبُها المَكارِهُ أحياناً

على أنَّ لِجانَ الميزانيَّـةِ تَنزِعُ نَزْعةً عامَّةً الى استلاب شيءٍ مِن حُقوقِ النُّظَّارِ والحُلولِ مَحلَّهُم في أمورٍ جمَّةٍ وتحويلِهم إلى أشباهِ كَتَبةِ اليَدِ؛ غيرَ أنَّها بِفِعلِها هذا تُلْقِي المسؤوليَّةَ عنهم جانباً، أو تُلغيها إلغاءً لا يَعقُبُهُ سِوى الاختلالِ

لِمَجلسِ النُّوَّابِ التقدُّمُ في الاقتراعِ على الميزانيَّـةِ ؛ ثُمَّ يتلوهُ المجلسُ العالى أو مجلسُ الأعيانِ

وقد يتناقضُ المجلسانِ فيُريدُ أحَدُهُمَا نُقصانَ نسيئةٍ

أو حَذْفِهَا مِن فصلٍ، ويُرِيدُ الآخَرُ إبقاءَها كما كانت فى السَّنَةِ التى خلَتْ؛ فينجمُ مِن هذا التناقُضِ مشاكلُ دُستُوريَّةٌ غايةٌ فى الدِّقَّةِ؛ وعندئذٍ فالقاعدةُ التى يُبْنَى عليها الحلُّ العقليُّ وتكونُ أَوْلى بالاتِّباعِ فى نظرِ الذين يَنْظُرونَ مِن فَوْقِ الأحزابِ ومن الجهةِ الاقتصاديَّةِ العامَّةِ، هي نَفْسُ القاعدةِ الجديرةِ بالاتِّباعِ حينَ وُقوعِ الخِلافِ فى البَيْتِ: بمعنى أنَّهُ لمَّا كانَ لِمُعظمِ أقسامِ الحكومةِ نَفْعٌ راسخٌ وَجَبَ الانتصارُ حيْثُ يشتدُّ النِّزاعُ بين المجلِسَيْنِ، لِلَّذى قالَ منهُما ببقاءِ الشيءِ الرَّاهنِ

وبعِبارةٍ أُخرى: إذا أشارَ واحدٌ منهُما بإنشاءٍ جديدٍ وأَبَاهُ عليهِ الآخَرُ، فالإنشاءُ الجديدُ لا ينبغى تدوينُهُ فى الميزانيَّةِ؛ وإذا أشارَ واحدٌ بفَصلٍ يُحْذَفُ أو تُنقَصُ نسيئتُهُ وعارَضَهُ الآخَرُ، تعيَّنَ إبقاءُ الفصلِ كما كانَ

فإن لم يُرْجَعْ إلى هذه القاعدةِ البسيطةِ العادلةِ، لم تَقِفِ المُناقَضاتُ عندَ حَدٍّ بينَ المجلِسَيْنِ أو يُلْغِيَ واحدٌ منهُما الآخَرُ

الصفاتُ الأساسيةُ للميزانيةِ

الصِّفاتُ التي يجبُ أن تتَّصِفَ بِها كلُّ ميزانيةٍ هيَ السُّهولةُ والصَّراحةُ والوُضُوحُ

وكلُّ ميزانيَّةٍ ينْتَهِى عامُها بمَزيدٍ لِلْخَرجِ على الدَّخْلِ — وهوَ ما يدعونهُ بالعجزِ (١) — تُوجِبُ الالتجاءَ إلى القُروضِ

فإذا كانَ العجزُ صغيراً سُدَّ مَسَدُّهُ بالاستدانةِ القليلةِ إلى أجَلٍ قصيرٍ، فكانَ ذلك ما يُسمُّونهُ بالدَّيْنِ الشتيتِ (٢) وإذا كانَ العجزُ ذا بالٍ، لِطرُوءِ ماقضى بنفقاتٍ غيرِ عاديةٍ وَجَبَ عقْدُ القرْضِ العامِّ علانيةً

ليْسَ مِن شأننا فى هذا المقامِ التَّبسُّطُ فى شَرْحِ

---

(١) العجز : النقصان : ويظهر أنهم اصطلحوا له على هذه التسمية للإشارة الى أن الدخل قد عجز عن بلوغ مبلغ الخرج . وهو جائز ويصح قبوله Déficit

(٢) الدين الشتيت . هو المؤلفُ من أجزاءٍ صغيرةٍ مشتتة Dette flottante

قُروضِ الحكومةِ ، وقد سَبَقَ لنا تبيانُها بإيجازٍ (انظر صحيفة ١٥٩ ج ٣) لكننا نقول بوجهٍ عامٍّ إنَّ القُرُوضَ مالم تَدْعُ إليها دواعٍ لا تُرَدُّ ، ضارَّةٌ بالحكومةِ

فإذا تحتَّمَتْ عليها الاُستدانةُ لم يَجُزْ أن تُخفيها بل كان الأصلحَ أن تعرفَ الحكومةُ والأُمَّةُ إلى أيّ مصيرٍ قد صارتا . ولا شيءَ أشَدُّ إيذاءً للحكومةِ معَ التَّمادى ، ولا أبعَثُ على التَّخَبُّطِ الماليّ ، ولا أَدعى إلى التَّبديدِ والتَّبذيرِ ، من القُروضِ الصَّغيرةِ الخفيَّةِ التي تقترضُها من الصَّيارفةِ أو من بعضِ المَعاهدِ ويُسَمُّونها بِحِيَلِ الخزانة . فإنَّ أمثالَ هـذه المُعاقَداتِ المِرائيَّـةِ (١) لا تَليقُ بذوى التدبيرِ الحَسَنِ من وُلاةِ الأمورِ

ولَخَيْرٌ أن يُستَدانَ من الجُمهورِ دَينٌ عَلَنيٌّ واحدٌ من الالتجاءِ إلى عَشَرَةٍ أو عِشرينَ قَرْضاً جُزْئياً محجوباً كما يقترضُ المرتبكونَ من التجارِ لاسبوعٍ فأُسبوعٍ

---

(١) المرائية : نسبة الى المراء مصدر مارى : أي أظهر غير الحقيقة

إنَّ حكومةً تكثرُ دُيُونُها الصَّغيرةُ الخفيَّةُ العاجلةُ الأداءِ أشباهُ الدُّيونِ النَّهاشةِ (١) التى يُؤْخَذُ فى شَرَكِها أحَدُ الأفرادِ، لَتَقَعُ فى أنكرِ المكروهاتِ إذا نزلت بِها نازلةٌ من حربٍ كبيرةٍ أو نحوِها

تضخيمُ الميزانياتِ والدُّيون العامة

استُدْرِجَتْ مُعظَمُ الأمَمِ الشاهدةِ إلى تضخيمِ ميزانيَّاتِها وراءَ الحدِّ ؛ وكان التَّسليحُ هوَ العِلَّةُ الكبرى إلَّا أنَّ بجانبهِ طائفةً من العِلَلِ الأخرى : أمثالِ الأعمالِ العامَّةِ التى بُولِغَ فيها أو عُجِّلَتْ بِلاَ مُسوِّغ ، والخِدَمِ والمَناصِبِ الجديدةِ التى ضُوعِفَتْ لإرضاءِ بيعاءِ (٢) الانتخاب والزِّياداتِ التى زيدت بِلاَ حَقٍّ على الرَّواتبِ

مِن ذلك أن الميزانيَّةَ الفرنسيَّةَ التى كانَ مَبلَغُها مِليارَ

---

(١) الديون النهَّاشة : هى التى تعقر صاحبها بكثرتها وكثرة المطالبين بها Dette criardes (٢) البيعاء : هم الذين تعرفهم العامة بالزبائن وقد سبق تفسيرها وفرنسيتها Clients

فرنكٍ فى الثُّلُثِ الأوَّلِ من هذا القرنِ ، وقارَب المليارَيْنِ فى الثُّلُثِ الثانى ، وارتفعَ إلى ثلاثةِ مليـاراتٍ وستِّمائةٍ وثلاثةٍ وعشرينَ مليوناً فى سنة ١٩٠٥ ، ثمَّ الى أربعةِ ملياراتٍ ومائةٍ وخمسةٍ وثمانينَ مليوناً فى سنة ١٩١٠ ، قد أَخذت تَتَمَشَّى الى أربعـةِ ملياراتٍ ونصفٍ ، غيرَ معدودةٍ فيها مصروفاتُ المُقاطَعاتِ والكُورِ ولا بِضْعٌ من النفقاتِ غيرِ العاديَّةِ ، ولا خَرْجُ الشَّعْبِ التى عُهِدَ بها إلى صناديقَ خاصةٍ

لا جرَمَ أنَّ لِصُرُوفِ الدَّهرِ يداً فى هذا التَّفاقُمِ (١) ؛ وأنَّ الدَّوَاوينَ قد أصبحت أتَمَّ عُهْدَةً وأصلحَ نِظاماً ممَّا كانت قبلاً ؛ غيرَ أنَّ لِأغاليطِ المُشَرِّعينَ وَتَهَوُّراتِهم وجُمُودِهم أثَراً مذكوراً فى تلك الأستفاضةِ التى استفاضَتْها النفقاتُ

كذالكَ الدُّيونُ العامَّةُ : فقَد ازدادت ازدياداً رائعاً حَسْبُكَ منـهُ أنَّ رأسَ مالِ الدَّينِ الفرنسيِّ نحوُ أربعةٍ وثلاثينَ ملياراً : منها ستةٌ وعشرونَ ملياراً هى رأس مال

(١) التفاقم : التراكم والتعاظم

الدخلِ المستديم (١) والدخل الاستهلاكيّ ومبلَغُ ما يوفى منها سنوياً سبعمُائةٍ وخمسةٌ وستُّونَ مليونَ فرنكٍ ؛ ومنها أربعةُ مليارات ونصفٌ لجمْعِ سائرِ تعهُّداتِ الخزانة فى أقساطٍ ولإيفاء الدَّينِ الشتيتِ ، ومنها ثلاثةُ مليارات ونصفٌ لتكوينِ رأسِ مالِ الدَّينِ العُمْريِّ (٢)

ولمَّا كانَ المُحْصُونَ العُقلاء قد قوَّمُوا مجموعَ الثروةِ الفرنسيَّةِ بمئتَيْنِ وعشرين ملياراً ، كانت نِسبةُ الدَّينِ العامّ الى تلك الثروةِ نِسبةَ واحدٍ الى ستةٍ ونصفٍ على التَّقريب ، وهيَ فاحشةٌ

أمَّا الدَّينُ العامُّ فى إنجلترا ، التى يَرْبُو سكانُها على سكانِ فرنسا بِستةِ ملايينَ مِن الأنفُسِ ، فَمبلَغُهُ تسعةَ عشرَ مليارَ فرنكٍ أو دُونَها

وأمَّا الدَّيْنُ العامُّ فى رُوسيا التى يَقْطُنُها مائةٌ وثلاثون

---

(١) الدخل المستديم Rente perpetuelle

(٢) العُمريُّ والإعمارُ : إعطاء ريعٍ مدَّة العمر : Dette viagère

مليونَ نَفْس ، فَمَبْلَغُهُ نحوٌ من خمسةٍ وعشرين ملياراً

وأمّا دَينُ إيطاليا فنحوٌ من أربعةَ عشَرَ ملياراً

وأمّا الأمبراطوريةُ الألمانيةُ التي يُنيفُ أهلُوها بِستّينَ في المائةِ على أُمّةِ فرنسا ، فَمَبْلَغُ دَيْنِها أربعةٌ وعشرونَ ملياراً لا اكثرَ ، ولها إزاءهُ يُعادلُ مُعظَمَها من قيمةِ أملاكِ حكوماتِها

وأمّا الولاياتُ المتّحدةُ فإذا أَضفْتَ دَينَها التَّضافُريّ[1] الى الدُّيونِ الخَصيصةِ بِولاياتِها ، لم يتجاوزِ المجموعُ ثلاثين مليارَ فرنكٍ مع أنَّ سكانَها ثلاثةٌ وتسعونَ مليوناً

وأمّا دَينُ النَّمسا والمجرِ فَبين خمسةَ عشرَ وستة عشرَ ملياراً

بعدَ هذا التَّعدادِ نقول إنَّ التَّهوُّرَ الذى اُنْدفعت فيهِ الأممُ الحاضرةُ كانَ مُفضِياً بِها لا مَحالةَ الى الإغلاقِ[2]

---

(١) الدين التضافُرِيّ. أي الاتحاديّ وقد سبق تفسيره

(٢) الإغلاق هو تقصير المدين في إيفاء ما عليه أو في افتكاك رهنه Insolvabilité

لَوْلا أمرانِ تدارَكاها : الأمرُ الأوّلُ ، هوَ اُستكشافُ المقاديرِ الطائلةِ من المعادنِ الكريمةِ فى أُستراليا وكليفرُنيا سنة ١٨٥١ ، وفى الترنسڤال بين سَنَتَيْ ١٨٨٥ و ١٨٩٠ ؛ والأمرُ الثانى ، هوَ التَّغيُّرُ العجيبُ الذى حدَث فى المواصلاتِ بتَسهيلِ البُخارِ لِلنَّقلِ برّاً وبحراً . فأمّا ذاكَ فقد خَفَّفَ وِقْرَ الدُّيونِ بتكثيرهِ النقودَ ؛ وأمّا هذا فقد أَنْمى الثروةَ إِنْماءً سريعاً واسعاً بِحَيْثُ توافقَتْ فَداحةُ النفقاتِ معَ جسامةِ الازديادِ فى المواردِ العامَّةِ للشُّعوبِ

إلّا أنَّ هذَينِ الحادِثَيْنِ اللَّذَينِ اُمتازَ بهما العقدُ الثانى خُصوصاً العقدُ الثالثُ من هذا القرنِ ، رُبَّما لم يَتجدَّدا

وقلَّما صادفَ عهداً مِن عُهودِ الإنسانيَّةِ تقدُّمٌ فى الثروةِ كما صادفَ البُرهةَ المُمْتَدَّةَ من سنة ١٨٥٠ الى ١٩١٠

فقد يُخْشى العوْدُ إلى مِثْلِ الزَّمانِ الذى كانَ فيهِ النجاحُ بطيئاً

وعليهِ فإذا اُستمرَّتِ النفقاتُ العامَّةُ والدُّيونُ العامَّةُ من الازديادِ على السِّياقِ الذى اُنساقَتْهُ منذُ عام ١٨٥٠ الى

اليَوْمِ ، تعذَّرَ على البُلدانِ أن تتلقَّاها بما يُنافي سُوءَ تأثيرها مِن المكاسبِ المتراكمةِ التي كَسَبَتْها في أيَّامِ التطبيقاتِ الصِّناعيَّةِ الحديثةِ والنَّهْضةِ الاقتصاديَّةِ التي جدَّتْ في العالَمِ

ويُخَيَّلُ إلينا أنَّ الأُمَمَ والحكوماتِ قد أثْمَلَها (١) ودارَ برُؤوسها ذلك الإقبالُ الذي لم يَسْبقْ لهُ مَثيلٌ في تاريخِ الإنسانيَّةِ

تحتُّم الاستهلاك

يتحتَّمُ أن يُصَدَّ ذلكَ التَّيَّارُ الطاغي ، تيَّارُ النفقاتِ والدُّيونِ العامَّةِ ، ويتحتَّمُ أيضاً بَذْلُ كلِّ مجهودٍ لإيفاءِ ما يتسنَّى إيفاؤُهُ من أُصولِ الدُّيونِ لِتَقْليلِها . فإذا اتُّخِذَ من دَخْلِ الميزانيَّةِ العاديَّةِ ، أي من رَيعِ الأملاكِ وجَنَى الضرائبِ ، ما يَسْتَقِرُّ (٢) من المالِ بعد نفقاتِ الحكومةِ لإيفاءِ شيءٍ من أصْلِ الدُّيونِ ، فذلك ما يدعونهُ بالاستهلاكِ

---

(١) أثملها : أسكرها (٢) يستقرّ : أي يفضل ويتبقى

أجَلْ ، لا بُدَّ من اُستهلاكِ الدُّيونِ القَوْميَّةِ ، فهوَ واجبٌ وطنيٌّ

ولقد اُستَنَّت[١] الولاياتُ المتحدةُ هذا السَّنَنَ[٢] مِن سنة ١٨٦٥ الى ١٨٨٧ ، فأَرْجعت دُيونَهـا التَّضافُريَّةَ ، بالاستهلاكِ المُتتابعِ ، من ثلاثةَ عشرَ ملياراً إلى ثمانيةٍ أو دُونَها

وجرى الإنكليزُ هذا المجرْى فاُستهلَكوا مليارَينِ وزيادةً، بينَ سنَتَيْ ١٨٧٠ و ١٨٩٩ ، ثُمَّ دَهمَتْهُمْ حَرْبُ الترنسفال من سنة ١٨٩٩ الى ١٩٠٢ ، فابتزَّتْ منهم ستةَ مليارات لم يأخذوا لها من الضرائبِ غيرِ العاديَّةِ إلاَّ نحوَ الثُّلُث . فلمَّا اُنقضَتْ هذه الحربُ بمَغارمِها، عادوا سيرَتَهم الأُولى واستهلكوا من دُيونِهم ما جعلَها أقلَّ مما كانت عليهِ فى أوائلِ القرنِ التاسعَ عشرَ

إذا اُستمرَّ مُناظِرُونا فى الصِّناعةِ والتجارةِ : الإنكليزُ والأمريكانُ ، يَعمَلُونَ بِلاَ انقطاعٍ على اُستهلاكِ دُيونِهم

---

(١) استنت : سارت فى الطريق (٢) السنن : الطريق

العامَّة مع أنَّها دون مُقْتَرَضاتِنا ، وإذا استمرَّ الآخرونَ وهُمُ الألمانُ ، أخفَّ حِملاً منَّا لتَزارةِ ديونِهم ؛ فإنَّ فرنسا المُثْقَلَةَ بأربعةٍ وثلاثينَ ملياراً ، جديرةٌ بتَرْفيةِ [1] ذلكَ العِبْءِ [2] عنها . لكنَّها إن أطالتِ المُكْثَ تحتَ هذا الوقرِ ، أو عكسَتِ الآيةَ فرَفعت ديونَها الى أربعين ملياراً كان مَثَلُها مَثَلَ رجلٍ غُلَّتْ إحدى ذِراعيهِ ، وتَصدَّى بذِراعٍ واحدةٍ ، ليُكافِحَ رَجُلاً آخرَ مُعادِلاً لهُ بالبأسِ وقُوَّةِ البُنْيةِ لكن يَفْضُلُهُ بأن ساعِدَيهِ طليقان

(١) الترفية : التخفيف (٢) العِبْء : الحمل

ملحق بالفصل الثالث

تذييلٌ للطبعةِ الثالثة عشْرَةَ

الزيادةُ الفاحشة فى ميزانيات فرنسا منذ خمسَ عشْرةَ سنةً
(١٨٩٧ - ١٩١١)

لا يخلو من الفائدةِ أن نُلْقِيَ نظْرَةً سريعةً على ما اطَّرَدَ من الزّيادةِ فى ميزانيَّاتِ فرنسا لِأيَّامِنا هذه . وحَسْبُنا ، من غيرِ رُجوعٍ الى مدًى بعيدٍ فى القرنِ التاسع عَشَرَ ، أن نتَّخِذَ أرقامَ الأعوامِ الأخيرةِ من ذلك القرنِ، ونُقابِلَ بينها وبينَ ميزانيَّتَيْ ١٩١٠ و ١٩١١ لِنَقِفَ دهِشينَ على الزّيادةِ الفاحشةِ التى توالت عجَلاً فى النفقاتِ

هاكَ جدْولاً نِهايتُهُ ميزانيَّةُ ١٩٠٩، نقلْناهُ عن بيانِ أسبابِ الميزانيَّةِ فى سنة ١٩١٠ ، وأتْممْناهُ بِما أضفْنا إليهِ من حِسابِ السَّنَتَيْنِ التَّالِيَتَيْنِ : —

الاعوام	الميزانية كما أقرهـا مجلس النواب	مجموع ما أنفق فى كل عام
	فرنك	فرنك
١٨٩٣	٣,٢٩١,٣٢٥,١٨١	٣,٣٧٩,٢٥٧,٨٧٤
١٨٩٤	٣,٣٦٨,٩٠٢,٠٩٤	٣,٤٠٧,٤٣٣,٠٩٠
١٨٩٥	٣,٣٥٠,٥٢٩,٧٢١	٣,٣٦١,٣١٠,٢٤٥
١٨٩٦	٣,٣٢١,٠٥٧,٨١٢	٣,٣٧١,١١٥,٤٥٣
١٨٩٧	٣,٣١٤,٣٥٨,٧٥٦	٣,٤٥١,٠٠٩,٦١٦
١٨٩٨	٣,٣٥٩,٦٧٩,٤٣٣	٣,٤٥١,١٩٥,١٩٨
١٨٩٩	٣,٤٠٤,٥٦٣,٠١٩	٣,٥١٤,٩٩٢,٧٦٥
١٩٠٠	٣,٤٧٦,٨٠٩,١٨٤	٣,٦٧٣,٨٥٧,٤١٥
١٩٠١	٣,٥٥٤,٣٥٤,٢١٢	٣,٧٠١,٧٠٩,٩٦٦
١٩٠٢	٣,٦٠٢,٣٣٣,٢٤٤	٣,٦٩٩,٣٢٧,٥٩٣
١٩٠٣	٣,٥٢٨,٣٩٧,٨٠٧	٣,٥٩٧,٢٢٨,٣٢٠
١٩٠٤	٣,٥٦٥,٢١٩,٩٢٨	٣,٦٣٨,٥٢٧,٤٨٢
١٩٠٥	٣,٦٢٣,٠٥٣,٧٦٥	٣,٧٠٦,٨٣٨,٨٥٣
١٩٠٦	٣,٧٠٩,١٩٢,٠٦٧	٣,٨٥٢,٠٠٩,٤٣٩
١٩٠٧	٣,٨٣٣,٨٢٥,٣٠٥	٣,٨٨٠,٢٤٠,٢٦٣
١٩٠٨	٣,٩١٠,٢٨٣,٣٥٨	»
١٩٠٩	٤,٠٠٥,٢٢٤,٦٧٦	»
١٩١٠	٤,١٨٥,٣٨٢,٤٨٢	»
١٩١١ تقديرات	٤,٣١٤,٠٠٠,٠٠٠	»

الاعوام	الزيادة او النقصان فى نفقات كل عام عن نفقات سابقه	
	فرنك	
١٨٩٣	»	
١٨٩٤	٢٨,١٧٥,٢١٦	زيادة
١٨٩٥	٤٦,١٢٢,٨٤٥	نقصان
١٨٩٦	٩,٨٠٥,٢٠٨	زيادة
١٨٩٧	٧٩,٨٩٤,١٦٣	+
١٨٩٨	١٨٥,٥٨٢	+
١٨٩٩	٦٣,٧٩٧,٥٦٧	+
١٩٠٠	١٥٨,٨٦٤,٦٥٠	+
١٩٠١	٢٧,٨٥٢,٥٥١	+
١٩٠٢	٢,٣٨٢,٣٧٣	نقصان
١٩٠٣	١٠٢,٠٩٩,٢٧٣	—
١٩٠٤	٤١,٢٩٩,١٦٢	زيادة
١٩٠٥	٦٨,٣١١,٣٧١	+
١٩٠٦	١٤٥,١٧٠,٥٨٦	+
١٩٠٧	٢٨,٢٣٠,٨٢٤	+
١٩٠٨	»	
١٩٠٩	»	
١٩١٠	»	
١٩١١	»	

ليْسَ بين يَدَيْنا حين كتابةِ هذه السُّطورِ (يوليه ١٩١٠) رقمُ النفقاتِ النّهائيّةِ لميزانيّةِ ١٩٠٨ وتواليها ؛ لكنّنا على يقينٍ من أنّ مصروفاتِها قد نيّفتْ[1] على ما كان مُقدَّراً لها

مَنْ تتبّعَ هذا الجدولَ ، وجدَ باديءَ بدْءٍ ، أنّ النفقاتِ التى خرجت فى كلّ عام تربو اطّراداً بما بينَ ثلاثينَ مليوناً ومائةٍ وخمسين مليوناً ، على ما كانَ مُقرَّراً فى الميزانيةِ الأولى أي ميزانيّةِ التّقديراتِ

ومِنْ هُنا يُؤْخَذُ أنّ ما قُدّرَ لميزانيّةِ ١٩١١ ، ومجموعُهُ أربعةُ ملياراتٍ وثلاثُمائةٍ وأربعةَ عشرَ مليوناً ، سيَعْلُو فى الأرْجحِ الى أربعةِ ملياراتٍ وأربعمائةِ مليونٍ ، أو تزيدُ

معَ ذلك لِنَقِفْ عندَ أرقامِ الميزانيّاتِ الأُوَلِ : نَتَبيّنْ أنّ مبْلَغَ عام ١٨٩٣ منها ، قد نَهَضَ مِن ثلاثةِ ملياراتٍ ومائتَيْنِ وواحدٍ وتسعينَ مليوناً الى أربعةِ ملياراتٍ وثلاثمائةٍ وأربعةَ عشَرَ مليوناً فى سنة ١٩١١ ؛ فالزّيادةُ مليارُ فرنكٍ أو أكثرُ ، فى مَدَى سبعةَ عشَرَ عاماً

---

(١) نيفت : زادت

هذه الزّيادةُ كانت قليلةً فى بعضِ السّنينَ وكثيرةً فى غيرِها

فَمِنْ سنة ١٨٩٣ الى سنة ١٩٠٤، لم ترتفع الميزانيَّةُ إلاَّ من ثلاثةِ مليارات ومائتَيْنِ وواحدٍ وتسعينَ مليوناً الى ثلاثةِ مليارات وخمسمائةٍ وخمسةٍ وستينَ مليوناً : بزيادةِ مائتَيْنِ وأربعةٍ وسبعين مليوناً لا غيرُ فى الإحدى عشرةَ السَّنَةَ ، أو خمسةٍ وعشرين مليوناً بالرّقم الصَّحيح [1] فى كلّ عام ؛ ولم تزدد الميزانيَّةُ النّهائيَّةُ أي التى خرَجت نفقاتُها ، إلاَّ مائتَينِ وستّينَ مليوناً بالرّقمِ الصَّحيح فى تلكَ المُدَّةِ أو أربعةً وعشرين مليوناً فى العام

ثمَّ جاءَت السّنَواتُ السّبْعُ التى بين ١٩٠٤ و ١٩١١ ؛ فَصَعِدَت فيها الميزانيَّةُ الأُولى من ثلاثةِ مليارات وخمسمائةٍ وستينَ مليوناً الى أربعةِ مليارات وثلاثمائةٍ وأربعةَ عَشَرَ مليوناً ، فكان مبلَغُ صُعودِها سبعمائةٍ وتسعةً وأربعين مليوناً فى المُدَّةِ كلِّها ، أو مائةً وسبعةَ ملايينٍ فى العامِ ، وهوفاحشٌ

(١) الرقم الصحيح : أي الذى حُذِفَ كسرُه Chiffre rond

على أننا لو أردنا معرفة ازدياد الميزانيةِ النهائيةِ فى السنواتِ السبع التى أعقبت تلك ، لتعذرت علينا بسبب أنَّ أُخرياتِ تلك الأعوام هي مما نحنُ فيه ولم تُختم حسباناتُه ؛ لكننا نستطيع القول مقدماً إنَّ العلاوة فى هذه المدةِ لن تكون أقل منها فى سالفتها

دع أننا لو تمادينا فى التحرّى لألفينا [1] أنَّ العلاوة ، أشدُّ ما تعاظمت ، فبين سنتي ١٩٠٩ و١٩١١ ، وقد بلغت فى الميزانيتين الأوليين لهاتين السنتين ثلاثمائة وتسعة ملايين ، أو مائة وأربعة وخمسين مليوناً ونصفاً فى كلٍّ منهما

لم يكن ذلك الصعود فى ميزانيةِ فرنسا منذ سنة ١٩٠٥ وعلى الأخص منذ سنة ١٩٠٩ ، إلاَّ دليلاً على ما تُخشى عواقبُه من المجازفةِ وعدم التبصرِ

فإن زعم زاعمٌ أنَّ معظم هذه الزيادةِ الطائلةِ أوجبتْهُ الجنديةُ ، والبحريةُ ، والمصروفاتُ المنعوتةُ بالاجتماعيةِ ، رددنا حجتَهُ عليهِ بأنَّ هذه الفصول الثلاثة لا تتضمنُ ما

---

(١) ألفينا : وجدنا

يُسَوِّغُ تلك الزِّيادةَ التى ناهزَت(١) سبعمائةٍ وتسعةً وأربعين مليوناً منذُ عام ١٩٠٤ ، أو ثلاثمائةٍ وتسعةَ ملايينَ منذُ عام ١٩٠٩

ومن جهةِ المصروفاتِ التى قضَتْ بها القوانينُ المُسمَّاةُ بالاجتماعيَّةِ ، بوَجهٍ خصيصٍ ، فهيَ لا تربو على مائةِ مليونٍ بين تلك الأرقام : ذلك بأنَّ القانونَ المسنونَ سنة ١٩٠٥ لإعانةِ الشُّيوخِ وَذوى العاهاتِ ، قد فرَضَ لِسنَةِ ١٩١١ ، مائةَ مليونٍ مِن النفقاتِ نِصفُها على الخزانةِ وَنِصفُها على المقاطَعاتِ والكُوَرِ ؛ وأنَّ القانونَ المسنونَ لِلْقعَدِ مِن العَمَلة لم يُقدَّرْ لهُ فى ميزانيَّةِ سنة ١٩١١ إلاَّ خمسةً وأربعين مليوناً يُبدأُ بصَرْفِها فى الأربعةِ الأشهُرِ الأخيرةِ من تلك السَّنَةِ . فَلَنْ تحملَ الميزانيَّةُ النفقاتِ التى أَوْجَبها هذا القانونُ بتمامِها إلاَّ فى الأعوامِ اللاَّحقةِ

وعلى ذِكْرِ هذَينِ القانونَيْنِ الاجتماعيَّيْنِ نَعُودُ فنقولُ إنَّ الحكومةَ جديرةٌ بجَعْلِ إمداداتِها على نِسبةِ مواردِها

---

(١) ناهزت : قاربت

كما فعلتْ الأمبراطوريَّةُ الألمانيَّةُ عن حكمةٍ وتدبُّرٍ: فإنَّها مع كَوْنِ سكانِها يربونَ بنَحْوِ الستين فى المائةِ على سكانِ فرنسا ، ومعَ كَوْنِها هيَ التى أبدأت ذلكَ التَّشريعَ الأُجتماعيَّ ، تُنْفِقُ على تلكَ المُحْدَثاتِ ما لا يُذْكَرُ فى جَنْبِ ما تُنْفِقُهُ فرنسا

فالزّيادةُ الفاحشةُ فى الميزانيَّةِ الفرنسيَّةِ منذُ عام ١٩٠٥ ، وخُصوصاً منذُ عام ١٩٠٩ ، لَيْسَتْ إذاً مُتأتِّيةً من الضَّرُوراتِ العسكريَّةِ ، والحاجاتِ البحريَّةِ ، أو مَطالبِ القوانينِ الأجتماعيةِ ؛ بل مُعْظَمُها ناشئٌ من عدمِ التبصُّرِ والرَّغبةِ فى إشباعِ نَهْمةِ البيعاءِ الأنتخابيِّينَ ، والاندفاعِ فى الأعمالِ الوخيمةِ العواقبِ ، كَمُشْتَرَى سكَّةِ الغربِ الحديديَّةِ ، إلى مايَصْعُبُ إحصاؤُهُ من ضُروبِ التَّهَوُّرِ

قد يُحتَجُّ علينا بحُدُوثِ مِثْلِ هذه الزّيادةِ فى مصروفاتِ الأممِ الكبيرةِ الأُخرى ، فنقولُ إنَّها عندَ بعضِ تلكَ الأممِ أقلُّ مماَّ هيَ عندنا . فأماَّ الأقاليمُ التى بلغت فيها مَبْلَغَها فى بلادِنا ، فبينَ فرنسا وبينها فرقٌ أساسيٌّ يُسَوِّغُ

لتلك من زيادةِ النفقاتِ ما لا يُسَوِّغُهُ لهذه

وحَسْبُكَ أنَّ عَدَدَ السكان ينمو نُمُوًّا سريعاً مستمرًّا فى تلك الأقاليم : مماً يبلغُ مُتوسِّطُهُ فى الامبراطوريَّةِ الالمانيَّةِ ثمانمائةِ أو تِسعمائةِ ألفٍ سنوياً ، وفى إنكلترا وإرلندا أربعمائةٍ وخمسين أو خمسمائةِ ألفٍ ، وفى النمسا والمجر نحوَ هذا الرَّقم ، وفى بلچيكا الصَّغيرةِ ستينَ أو سبعينَ ألفاً ، على ما سبق لنا بيانه تفصيلاً

وبَدَهيٌّ حيثُ يتكاثرُ الأهلونَ ، أن تتكاثرَ النفقاتُ بأنواعِها . غيرَ أنَّ هُنالكَ ما يُخَفِّفُ مَحْمِلَهَا : وهوَ أنَّ عددَ الذين يتشاطَرُونها من الغُرَماءِ يزدادُ بنسبةِ ازديادِها

أمَّا الحالةُ فى فرنسا فعلى النَّقيضِ مماً تقدَّمَ ، لِمَا عَلِمْنَاهُ من شِحَّةِ التَّناسُلِ فيها ونُزوعِ عامرِها (١) إلى النُّقصانِ . ولمَّا كانت زيادةُ الميزانيَّاتِ لا تُوَزَّعُ فيها إلاَّ على عددٍ واحدٍ من أهلِها ، كانَ الوِقْرُ الذى يُلْقَى على كلٍّ من أبنائِها فَوْقَ ما يُحمِّلُهُ أمثالُهُ من أبناءِ الأُمَمِ المُجاوِرَةِ المُناظِرَةِ

(١) العامر : السكانُ

ويُخشى عمّا قليلٍ أن يُصبِحَ فوقَ الطاقةِ

وممّا يزيدُ متاعبَ الأهلين في فرنسا : أنّ الميزانيّاتِ الموضعيّةَ ، أي ميزانيّاتِ المقاطعاتِ والكُوَرِ ، تتفاقمُ تفاقُماً رائعاً : لأنّ الحكومةَ قد ألِفَتْ أن تُكلِّفَ الشُّعَبَ المحليّةَ جبايةَ القسمِ الأكبرِ من الضرائبِ الجديدةِ التي تَضرِبُها على البلادِ من غيرِ أن تَمنَحَ تلك الشُّعَبَ ، كما تفعلُ إنكلترا وبلچيكا ، حِصّةً من جَنَى الضرائبِ العامّةِ

إذا استمرَّ وُلاةُ الأمورِ في فرنسا يسيرونَ سيرةَ السَّفَهِ والتَّبديدِ التي بدأُوا بها منذُ افتتاحِ القرنِ العشرينَ فإنّهم ليُعرِّضُونَ مُستقبَلَ وطنِهم للمكارهِ ويُغيِّضُونَ (١) مواردَ الثروةِ العامّةِ فيهِ أو يُنضِبُونَها (٢)

لقد طالما عُدِّدَت نقائصُ الحكوماتِ القديمةِ وذُكِرَت الكوارثُ التي تأتّتْ منها ، فَلْنَقُلْ إنّ للحكوماتِ الحديثةِ مَثالِبَ (٣) لا تُجحَدُ ، وإنّ هذه المَثالِبَ سَتَلِدُ أخواتٍ

---

(١) يُغيضونَ : أي يقللون (٢) يُنضبون : يجففون

(٣) المثالب : المعايب

لتلك الرَّزايا والمصائبِ . فَمِن الوطنيَّةِ أن يُنْزَعَ الحجابُ
عن تلك العِلَلِ وأن يُسْعَى إلى مُداواتِها
وكلُّ ذى خُلُقٍ حُرٍّ حقيقٌ بألاَّ يَنْحَشِرَ ، تُجاهَ الحكومةِ
قديمةً كانت أم حديثةً ، فى طَغْمةِ المتزلِّفين والمتملِّقين

الخاتمة

أبنّا، بما وسعنا من الجلاء والإيجاز، جلائل الحوادث الاقتصاديّة وسردنا القواعد التي تُستخرج من استقرائها

للجسم الاجتماعيّ أعضاء ووظائف وأجهزة للتمثيل والتوزيع والدورة، ضروريّة للطبيعة البشريّة وغير منفصلة عنها كأمثالها من الأعضاء، والوظائف، وأجهزة التمثيل والتوزيع والدورة، في الجسم الإنسانيّ

فمن توخّى، تبعاً لشعور هذا أو لحسبان ذاك، إحلال نظام صناعيّ استبداديّ محلّ هذا النظام الطبيعيّ، فإنّما يصرف فكره ومجهوده إلى تهيئة الخطوب والآلام للأمم

وإنّ من المزايا العجيبة التي رُزقها الجسم الاجتماعيّ المتقدّم وصفُه، لسهولة التكيّف والانطباع على ما يلائم البيئات والأحوال التي تحيط به؛ كما أنّ فيه جرثومة للنموّ

المُتوالى لا يَعُوقُها عن عمَلِها سِوى سَعْيِ الذين يَسْعَوْنَ إلى الخُروجِ بها عن حيّزِ السُّنَنِ الطَّبيعيَّةِ ذاتِ السُّلْطان على الأطوارِ والوقائعِ التى تنتابُها

ذلك الجسمُ الاجتماعيُّ لهُ مُحرّكانِ وقيّمانِ : الحرّيَّةُ الفرديَّةُ والمسؤوليَّةُ الذّاتيَّةُ . وهُمَا المَبدءانِ العظيمانِ اللّذانِ تمَّتْ على يدِهِمَا آياتُ الفَلاحِ الاقتصاديّ، وبهما توَصلَتِ الأقوامُ تدريجاً إلى اليُسْرِ الذى ترْتعُ فيهِ اليوْمَ ، بَعْدَ العُسْرِ الذى كانت تُعانيهِ قديماً

وما الغرَضُ الذى يُرْشِدُ إليهِ عِلْمُ الاقتصادِ ويعْمَلُ على تمكينهِ فى الأذهانِ، سِوى حمْلِ الناسِ على إيجادِ رأسِ المالِ، وضمّهِ إلى أمثالهِ يستعينونَ بهِ ويستعينُ بهم على توْليدِ النجاحِ وكفالتِهِ ؛ وعلى إفساحِ المجالِ للعملِ بحيْثُ يتمشّى فيــهِ طليقاً غيرَ مُقيّدٍ ولا مغلولٍ ويتوزَّعُ تبعاً للحاجاتِ الاجتماعيَّةِ ؛ وعلى رِعايةِ المِلكيَّةِ والميراثِ وحمايتهما ؛ وعلى الترخُّصِ لِذوى المصالحِ المتُبايِنةِ فى التَّنافُسِ والتَّفاوُضِ والتَّعاقُدِ باختيارِهِم ؛ وعلى تجنُّبِ كلِّ ما من شأنهِ أن يُسهِّلَ

على الأفرادِ الفِرارَ من تَبِعاتِ أفعالِهم

على أنَّ مَنْ يتدبَّرُ التحسينَ الحِسّيَّ والمعنويَّ الذى حدثَ فى مجموعِ أحوالِ العبادِ ، سَواءٌ فى العُهودِ التاريخيَّةِ المتقدّمةِ أم منذُ ٱبتداءِ القرنِ التاسعَ عشَرَ ، يجدُ أنَّ تلكَ المنافعَ التى تحقَّقَتْ خيرٌ مِن مواعيدِ الاشتراكيِّينَ الذينَ يُريدونَ ٱستبدالَ أُسلوبٍ من ٱستنباطِ أدمِغَتِهِم بالنِّظامِ الأجتماعيِّ الطبيعيِّ

نعم ، إنَّهُ لا يزالُ فى هذه الدُّنيا شقاءٌ ؛ ولكنَّهُ شقاءٌ لَنْ يزولَ إلاَّ بزَوالِها . فعلى المُحْسِنينَ أن يُلطِّفُوا آلامَهُ عن رَوِيَّةٍ وتبصُّرٍ بحيْثُ لا يستديمونَ الفاقةَ ولا يقتلونَ الشَّجاعةَ فى النُّفوسِ . على أنَّ آفاتِ البُؤْسِ فى المدنيَّةِ الحاضرةِ لا تُعَدُّ شيئاً فى جانبِ ما كانت عليهِ قديماً وما هيَ عليهِ إلى الآن فى بعضِ الأقطارِ الأفريقيَّةِ والآسيويَّةِ المُجاورةِ لَنا

دَعْ أنَّ السُّنَنَ التى يرتبطُ بها رأسُ المالِ ، والأجْرُ ، وتَوْزيعُ الأرزاقِ ، هي السُّنَنُ الصالحةُ دونَ سِواها وهيَ

القواعدُ الرَّاسِخةُ التى لا يُدْرِكُها العفاء . ومن فضائلِها أنَّها ترفعُ الإنسانَ تدريجاً من رُتبةٍ راقيةٍ الى رُتبةٍ أرقى

ولقد أَلِفَ الجمهورُ فى هـذه الأيّامِ ذِكرَ المسألةِ الاجتماعيَّةِ . وما المسألةُ الاجتماعيَّةُ سِوى نَزْعةٍ قويَّةٍ يَنْزِعُها العُمَّالُ المعُاصِرُونَ الى حالةٍ أصلحَ مِن حالَتِهم وأثْبَتَ دِعامةً وأَدْعى إلى الاحترامِ . فإذا خَلَتْ هـذه الأُمْنيَّةُ من الحَسَدِ فَلَيْسَ فى السُّنَنِ الاقتصاديَّةِ ما يُنافى تحقُّقَها رُوَيداً رُوَيداً

على أنَّ تلك السُّنَنَ قد أَصلحت ما أَصلحت من شُؤُونِ العبادِ أجمعينَ ؛ فإذا رُوعِيَتْ اكثرَ ممَّا كانت تُراعَى ، زادت الناسَ من الفوائدِ ما شاؤُوا

أَضِفْ إلى حسناتِها أنَّها بِما هيَّأتهُ من تفرُّقِ رؤوسِ الأموالِ ، ومن أساليبِ الاستحداثِ وضُروبِ الأجرِ ، ومن طرائقِ المشاركةِ الخياريَّةِ ، والتأمينِ الطَّليقِ ، قد أفاضت من الموارِدِ على الإنسانيَّةِ ما لا تُفيضهُ تلك الاشتراكيَّةُ الحكوميَّةُ التى يُريدونَ منها أن تَستقضيَ حاجاتِها من

الخزائنِ العامَّةِ وأن تجمعَ أموالَها من مظالمِها للأُمَّةِ

مَنْ طالعَ تلك السُّنَنَ أَفْضَتْ بهِ فى جانبِ الحِكمةِ والعقلِ ، إلى استخلاصٍ يَدفعُ النَّقْدَ ولا يَقْبَلُ الرَّدَّ، وهوَ أنَّ كلَّ رُقيٍّ يجبُ أن يُكْتَسَبَ وأن تجعلهُ المجهوداتُ الطويلةُ حقاً لصاحبهِ

فالعلْمُ الاقتصاديُّ إذاً لا يَنْزِعُ الأملَ من الإنسانِ كما يَزْعُمون ؛ لكنَّهُ يُؤَيِّدُهُ ، ويَسعى فوْقَ ذلك ، الى بَثِّ الشجاعةِ فى النَّفْسِ ورِياضةِ الخُلُقِ بالمُثابرَةِ

فإن كان ثمَّتَ ذنبٌ فهذا ذنبُهُ

« تمَّ الجزء الخامس والمجلد الخامس »

فهرست

الموجز في علم الاقتصاد

الجزء الخامس

القسم الخامس

﴿ الحكومة والمالية العامّة ﴾

الفصل الأوّل

صفحة

الفصل الثانى

الفصل الثالث

جدول الاصطلاحات

التزم : Affermer

معناها هنا حلّ محل الحكومة فى الجباية على قدرٍ من المال يتعهد لها به و يؤديه تارة معجلاً وطوراً موؤجلاً

السيَّارة : الأتومو بيل Automobile

الفُنون المستطرَفة : Beaux-arts

هى التى تُعرف الآن بالفنون الجميلة. وظاهر أن اللفظة التى آثرناها أشدُّ انطباقاً على المعنى المقصود من جميع الوجوه

الدرَّاجة : Bicyclette

العجلة المعروفة بالبسكليت

الأعيان الكُورية : Biens communaux

هي الأملاك الخاصة بكل كورة

الأملاك الأميرية : Biens d'Etat

أثبتنا هذا النعت للأملاك المنسو بة الى الحكومة صارفين النظر عن شكل الحكومة أياً كان وذلك اعتماداً منا على

التفسير الجديد لمعنى كل حكومة سواء كانت سلطتها مستمدَّةً من أميرٍ ظاهرٍ فردٍ أو من أميرٍ مجموعٍ مستترٍ هو الشعب

المَشُوب : غير الصافي — Brut

الأسلاك الغائِصة — Câbles sous-marins

الحَوالات : — Chèque

جمع حوالة : وهي التحويل وكانت العرب أميل الى استعمال الحوالة في المعنى التجاريّ من التحويل

الرَّقم الصَّحيح : — Chiffre rond

أي الذى حُذِف كسرُهُ

التَّنسيق : — Classification

جعل الشيء على نسقٍ وترتيب

البِيعاء : — Clients

هم الذين تعرفهم العامة بالزَّبائن

المُشايَعة : — Collectivisme

هي تملُّك النـاس كل شيء على الشيوع بلا تفاوُتٍ بين أحدٍ وآخر

المُسارَّة : Communication téléphonique

المخاطبة بالمِسرَّة (التلفون)

المُبارَيات : Concours

جمع مباراة : وهي المسابقة على خطر (أي جائزة)

الغُرَماء : المكلفون Contribuables

الوزيعة : Côtisation

هيَ الضريبة إن كانت صادرة عن الحكومة ، أو الحصة التى يؤدّيها كلُّ مشاطرٍ فى عمل ، ان كانت صادرة عن شركةٍ أهليةٍ أو جماعة خيارية

أبناء العمّ لحاًّ أو أبناء العمّ اللَّح : Cousins germains

هم اللاصقو النسب

الإنساءات : Crédits

هي ما يسمى بالاعتمادات فى لغة العامة فإذا أريد الفعل منها قيل مثلاً أُنسئَت نظارة المعارف قدر كذا أو فى قدر كذا من المال أي فُتح لها به اعتماد . وللنسيئة هذا المعنى حيث لم تُرَد التعدية . ويحسن بنا التنبيه فى هذا المقام الى

أن ما يُراد بالنسيئة أو الإِنساء هو التأجيل تسلُّماً كان أم تسليماً واقتراضاً أم وفاء

العَجْز : Déficit

النقصان . ويظهر أنهم اصطلحوا لهُ على هـذه التسمية للإِشارة الى أن الدَّخل قد عجز عن بلوغ مبلغ الخرج . وهو جائز ويصح قبولهُ

البِياعات : Denrées

هى السلع المعدَّة للاستنفار . ومفردها بياعة

الخَرْج : Dépense

نقيض الدَّخل كما فى معجمات اللغة وهو النفقة

الدُّيون النهَّاشة : Dettes criardes

هيَ التى تعقر صاحبها بكثرتها وكثرة المطالبين بها

الدَّينُ الشتَّيت : Dette flottante

هو المؤلف من أجزاء صغيرة مشتتة

العُمْرَى : Dette Viagère

هو الدين الذى تتعهد الحكومة بأداء ريعه مدى العمر

المناطيد المسيَّرة : Dirigeables

البالونات التى تُدار بادارة راكبها

الرَّسم : Droit

لفظة من معانيها العربية الأمر : وقد أقرَّها العرب بمعنى نوع
من الضريبة لأن الضريبة من نتائج أمرٍ يصدر

رميةً واحدةً : En bloc

جملةً ، على دفعة واحدة

عزيمةُ الإبداء : Esprit d'initiative

هيَ الهمة التى تدعو الى الشروع فى غير المسبوق

الإمضاء : Exécution

هو الإجراء والإنفاذُ والتطبيق

العامُ : Exercice

وهو لغةً السنةُ من وقت تعيّنه الى مثله من السنة القابلة .
وما يعرّفونهُ بالسنة المالية اصطلاحاً إنما هو هذا

الدّساكر : Fermes

جمع دسكرة : هي المزرعة أشبه بالعزبة فى مصر

المال المعزَّز : Fonds Consolidés

هو المعروف بالقونصوليد

الرَّهن المُحتاز : Gage

هو كل شيء يجعل فى حيازة مرتهنـهِ والمقصود به رهن المنقولات

الخراج والضريبة : Impôt

جاء فى معاجم اللغة « الخراج (بالتثليث) المال المضروب على الأرض – والجزية – يقال أدّى أهل الذمة خراج رؤوسهم . وأصله ما يُحصل من غلة الأرض . ثمَّ جاء فى تلك المعاجم شرحاً للفظة الخَرْج : « وعند بعضهم أن الخرج لرسم الرأس والخراج عامٌّ فيهِ وفى رسم الأرض » . وقد جُعل الخراج فى مصر الى زمنٍ قريب فرعاً من ضريبة الأرض ، وجُعل له مقابل سُمي بالعشور ثمَّ أُلغيَ الفرعان جميعاً وَوُحّدَت الضريبة كما هى الآن . والضريبة « واحدة الضرائب التى تؤخذ فى الأرصاد والجزية ونحوها » فهى فصيحة على ما تراه من هذا النص القديم لا عاميَّة كما ظن بعضهم . والأرصاد فى هـذا الشرح بمعنى الحرَس فصريح المراد بها فى اصطلاح هذا العهد « رسم الحراسة »

الخراج الرأسيُّ :	Impôt presonnel

هو ما جُعل على الرأس

الضريبة المُدَارِجة :	Impôt progressif

هيَ التى تترقى مدارَجةً مع ازدياد الدخل

الضريبة النِّسبية :	Impôt proportionnel

هيَ التى تستأدى بنسبةٍ واحدة من كسب الكاسب

راجعية الضريبة :	Incidence de l'impôt

هيَ كون الضريبة ترجع الى التاجر الذى يؤديها أوَّلاً من الذين يشترون بضاعتهُ فيما بعد

المُعدمون :	Indigents

الفقراء جُهد الفقر

المُشاهَرات :	Mensualités

جمع مشاهرة : هي الأجرُ الشهريّ

الغَيض :	Moins-value

هو النقصان عن الحدّ المرسوم

مصارف الرهن المحتاز — Monts de Piété

فِقَرٌ شارحة — Notes explicatives

الدُّخوليّات : — Octrois

جمع دخولية : وهي مكس يؤخذ على البياعات التى تدخل المدن . وكانت فى مصر دخوليات فألغيت منذ بضع سنين

العجلات اللمّامة : — Omnibus

هيَ المركبات التى يركبها الجمهور للشخوص من مكانٍ الى مكان فى المدن ، وقد سميناها هكذا لأنها تجمع أشتات الناس ولأنهم يترافقون فيها فيكونون لُمَّةً . واللمة فى المعجمات « الصاحب أو الأصحاب فى السفر »

الأوراق الموسومة : — Papiers timbrés

هى التى جُعلت عليها السمة أو طُبعت بطابع رسميّ

الأصول والفُروع : — Parents en ligne directe

هم الآباء والابناء

الأقاربُ الكلالةُ : — Parents éloignés

هم الذين ليسوا أبناء العم لحًّا بل من الأسرَةِ . ويقال لهم أيضاً أقاربُ الكلالةِ

الباطَنطا : Patente

ضريبة على التجار والمحترفين سميت فى الممالك العثمانية باسم التمتّع

الدَّوْرية : Périodique

التى تجيء حيناً بعد حين من الزمن

الفَيض : Plus-Value

هو الزيادة عن الحدّ المرسوم

سَبْقُ الوهم : Préjugé

وقد استعملها الفصحاء من قبل

الاستشعار : Prévoyance

سبق الشعور بالشيء ويقال التخمين والتقدير

الوزيعة : Prime

هى الضريبة ان كانت صادرة عن الحكومة ، أو الحصة التى يؤديها كلُّ مشاطرٍ فى عمل ، إن كانت صادرة عن شركة أهلية أو جماعةٍ خيارية . وهى أيضاً الجائزة أي العطية

الحَصيلة : هى ما يُحصل Recette

الوُصولات : Reçus

جمع وصول : أقررناها بمعنى الورقة التى تعطى للإيذان بتسلم شئ . ويقولون فى مصر إيصال وهو جائز على تأويل الإشعار بأن حامل الشئ قد أوصله

الدخل المستديم Rente perpétuelle

الكسب : Rentrée

هو الدخل سواء أكان من عمل الإنسان أم من ريع ملكه أم من أيّ مرتزَق كان

النَّقل : Report

هو نقل مجموع الحساب من صحيفة لأخرى

المجانى : جمع مَجنىً Ressources

وهو ما يؤخذ منه جنى أو يستفاد منه رزق

المرجوع : Revenu

كالدخل والرّيع لفظة عربية تطابق كل المطابقة معنى هذه اللفظة الفرنسية ، ومعنى اللفظة الانكليزية Returns .
وهى أيضاً المحصول أي غلة الأرض وما يحصل عليه الإنسان من كل كسب

الشَّنشنة : Routine

هى العادة المستحكمة

المراكز : Situations

أقررناها كما اصطلح عليها الجمهور بمعنى المنزلة التى وصل اليها الإنسان من الجاه أو السمعة

التقيُّد الفصليّ Spécialité budgétaire

تخصيص الإتاوات Spécialité des taxes

المصايف : Stations d'été

جمع مصيف : وهو المكان الذي يُقضى فيه الصيف

المشاتى : Stations d'hiver

جمع مشتى : وهو المكان الذي يُقضى فيه الشتاء .

التعريفة : Tarif

هي المَرَّة من التعريف مصدر عرَّف : أخذها الفرنجة عن لغتنا فسمَّوا بها كل جدول تبيِّنُ فيه حدود بعض الإتاوات أو أسعارُ بعض البياعات أو مكوسُ طائفةٍ من الأصناف المجلوبة . لهذا كنّا جدراء بإبقائها . ولَيس فى اتخاذ المرَّة من مثل هذا المصدر ما ينافى الفصاحة

الإتاوات : Taxes

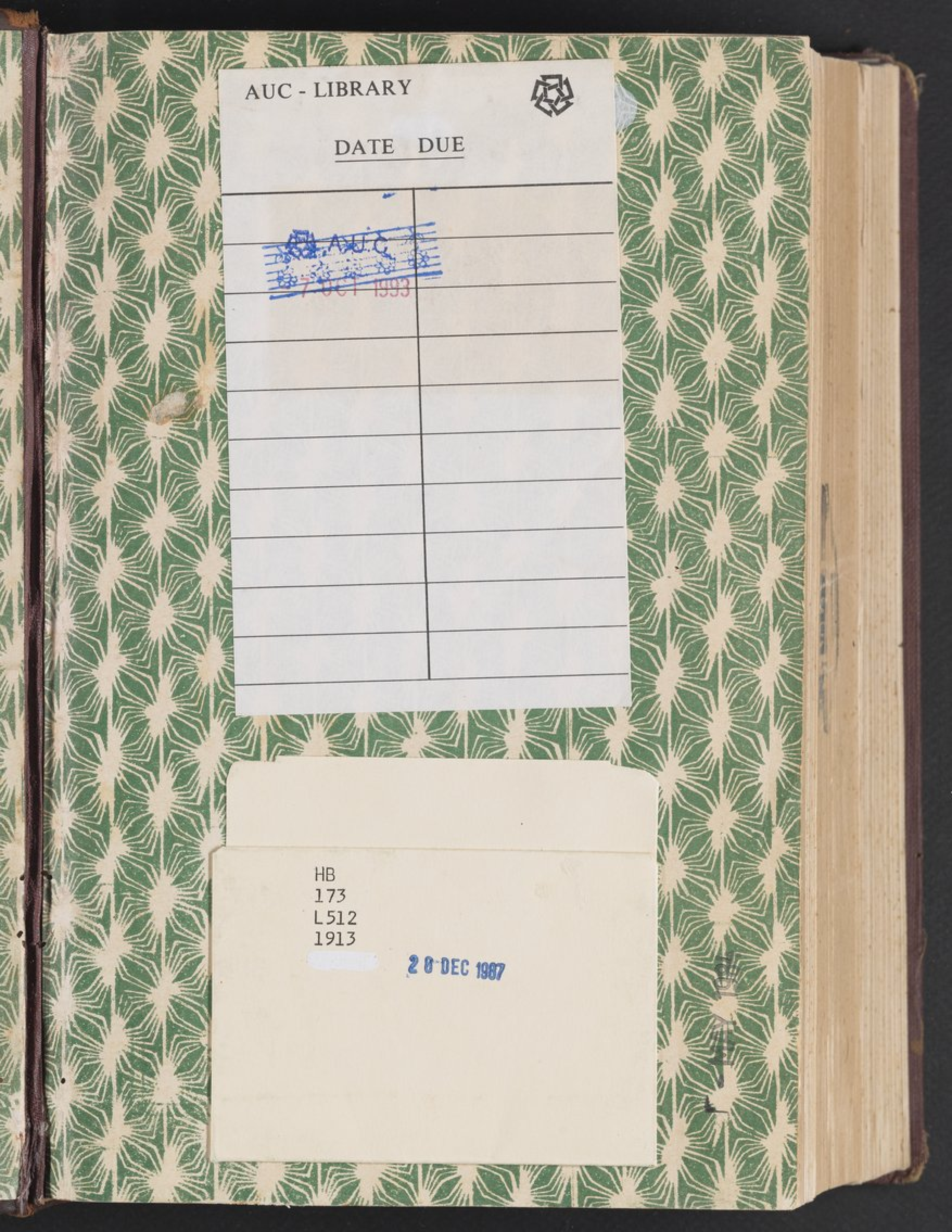
واحدتها إتاوة : وشرحها فى كتب اللغة : « الخراج وجمعها إتاوى » ومن معانيها الوزائع

التلغراف : الطليق Télégraphe sans fil

هو الذى سموهُ باللاسلكى

السِّمة : Timbre

هى التى تعرفها العامّة بالدمغة وتسمى فى بلاد الدولة العلية بالتمغة . ولم نطلق عليها اسم الطابع لأن الأذهان صرفته الى معنى العلامة البريدية



AUC - LIBRARY
DATE DUE
A.U.C.
7 OCT 1993
HB
173
L512
1913
28 DEC 1987



